

حقوق الإنسان

بين التشريع و التطبيق



تقديم الكتاب

لواء دكتور

بهاء الدين إبراهيم

دكتور

طارق إبراهيم الدسوقي

لواء دكتور

عصمت عدلى



دار الجامعة الجديدة

جميع الحقوق محفوظة - الطبعة الأولى ٢٠٠٩



دار الإجماعة الجديدة للنشر

٢٨- شارع سوتر - الأزرق - الإسكندرية

ت: ٤٨١١٢٤٢ - ٤٨١١٢٤٢ فاكس: ٤٨١٨٠٩٨

E-mail: darelgamaaelgadida@hotmail.com

[illegible]

إهداء ٢٠٠٧

الدكتور/ طارق إبراهيم الدسوقي عطية
الإسكندرية

حقوق الإنسان

بين التشريع والتطبيق

[النصوص التشريعية لحقوق الإنسان في الدستور والقانون - أحكام المحكمة الدستورية -
محكمة النقض، المحكمة الإدارية بشأن حقوق الإنسان - الحماية الدولية لحقوق الإنسان
بين محاكمات نور مبرج ومحاكمة صدام حسين]

تقديم الكتاب

للواء دكتور

بهاء الدين إبراهيم

دكتور

طارق إبراهيم الدسوقي

لواء دكتور

عصمت عدلي

٢٠٠٨



دار الجماعة الجديدة

٤٠٢٨ شارع سوتير - الأمازيغة

٥ / ١٨٦٣٦٢٩ - ١٨٥١١١٢ تليفون، ١٨٦٨٠٩٩١ / ٢

E-mail : darelgamaaalgadida@hotmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ •

«وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ
وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ
مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا»

صلى الله العظيم

(سورة الإسراء الآية: ٧٠)

أهداء

إلي روح والدي (الطاهرة) ، نضعني الله بعلبك وجعلك مرضياً
برحمته وجمعني بك بمفقرته.

إلي والدي الحبيبة.. متبع الحنان.

ويضيف أستاذي الدكتور/ عصمت عدلي إلي من كان يتمنى أن
يكونا إلي جانبه في هذه الأيام، إلا أنهما أسرعاً الخطى، فقادرا
سويًا عالم الفناء الدنيوي، كي يدخلوا عالم الخلود السماوي. إلي
روح أبي وأمي.

دكتور/ عصمت عدلي

دكتور/ طارق الدسوقي

تقديم

بقلم نواز دكتور/ بهاء الدين إبراهيم محمود

تصاعد الاهتمام بحقوق الإنسان وتزايد الحماس حولها حتى صارت في وقتنا الحاضر مقياساً لحضارة الأمم وتقدم الشعوب.

واللافت للنظر أن هذا الإهتمام برز في العقود الأخيرة وكأن الإنسان لم يظهر على الأرض إلا منذ سنوات قريبة، وكأن الحق لم يعرف إلا منذ حقبة قصيرة، والسؤال الذي يطرح نفسه أين كانت حقوق الإنسان في عصور ليست بعيدة، كان فيها بيع كالأغنام، ويساق كالبهائم، ويدفع إلى محافل اللهو يصارع الوحوش الكاسرة ليستمتع الملوك والأباطرة بمشاهدة هذا الصراع؟.

كيف غابت هذه الحقوق عن إنجازات الإنسان الهائلة وتطورها المذهل عبر قرنين وقرون، وحتى عندما ظهرت جمهورية أفلاطون الفاضلة - وكانت انضج ما وصل إليه الفكر الإنساني في زمانها أسقطت من حسابها فئات من البشر لم تجد لهم مكاناً أو تعرف لهم مكانه.

غفر الله للإنسانية غفلتها الطويلة عن أول حقوقها وأوجبها، ولطفا في صحتها الأخيرة تكفر وتستغفر عن أفعالها المشين وقصورها المؤسف عن أهم الضرورات التي تكفل لها عزة الوجود وكرامة الحياة.

والباحث عن حقوق الإنسان يشعر للوهلة الأولى أن مهمته يسيرة لأن الحق واحد لا يتعدد ولا يتناقض ولكن الأمر ليس سهلاً كما يتصور، لأن المصالح تصادم وتعارض وتحاول الاطراف المختلفة أن تفسر الحق وتؤوله لصالحها ومن ذلك أن الفرد في حريته المنشودة لا بد أن يصادم السلطة في مسئوليتها الأكيدة عن أمن المجتمع وسلامته وهكذا تختلف الرؤى وتباين الاتجاهات.

ولقد يقال إن الدستور والقانون يضعان الفواصل بين الحقوق والواجبات، ولكنهما مع ذلك لا يتفقان على الكلمة الفاصلة والرأي الأخير، وإنما تختلف أحكامهما من وقت لآخر ومن دولة لأخرى طبقاً لظروف المجتمعات وطبيعة الأنظمة، وهكذا نفقد الحق المطلق والعدل المجرد في تفصيلات حقوق الإنسان.

ولعل أهمية هذا الكتاب ان كاتبيه من الشرطة أو من السلطة التى تتولى - أكثر - الجانب التطبيقى لحقوق الإنسان، ومن حق السلطة ألا تترك حقوق الإنسان تشل يدها أو تحد حركتها فى إقرار الأمن وسلامة المجتمع، ومن حق المتمسكين بحقوق الإنسان ان يضعوا هذه الحقوق فوق كل اعتبار، وهكذا يصبح الأمر صعباً عند المفاضلة والاختيار.

وأحمد الله أن مؤلفى هذا الكتاب لم يطلبهما الانحياز، أو يأخذهما التحيز للشرطة التى ينتميان إليها، ولكنهما إلزاما الأمانة والتجرد فيما قدماه من آراء. ويحسب لهذا الكتاب أيضاً أنه أعطى التطبيق العملى لحقوق الإنسان فرصته الكاملة، فقدم نماذج للمحاكمات الشهيرة الحديثة والمعاصرة ليتعرف القارئ من خلالها على صور واقعية تعينه على إبداء الرأى واستخلاص الحكم.

على أننى فى النهاية أؤكد على أن حقوق الإنسان ليست نظريات توضع أو آراء تقال ولكن قيمتها الحقيقية تكمن فى التطبيق العملى لها، وبغير هذا التطبيق تأخذ مكانها فى إدراج المكتبات لا فى واقع المجتمعات...

فلنقرأ النظريات لفهمها، ثم نبدأ تطبيقها فى واقعنا كل تبعاً لمسؤوليته فتلك هى الثمرة الأكيدة والوحيدة لهذا الفراغ الطيب. ولتردد دعاء الرسول ﷺ فى قوله الحكيم: «اللهم انى أعوذ بك من علم لا ينفع».

نفعا الله بهذا الكتاب وجعلنا ممن يقول فيهم:

«الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه»

والله ولي التوفيق!!!

لواء دكتور

بهاء الدين إبراهيم محمود

كاتب روائى

مساعد أول وزير الداخلية الأسبق

أول أغسطس ٢٠٠٧

مقدمة:

كشفت الشرائع السماوية ثم استقت منها التشريعات الوضعية (دولية - أقليمية) عن حقيقة الإنسان موضوع الحماية، وعن مكانته عند خالقه - عز وجل - ثم عن وضعه بين أقرانه (بني البشر فيما بينهم)، ثم أكدت على تكريم الإنسان وحماية حقوقه وصيانة حرياته حيث يعد ذلك ضرورة لحياة كريمة، ولا تكون حماية الحقوق وصيانة الحريات إلا بالتمتع بها وممارستها في الأطار المشرع به، ولا يجوز المساس بهذه الحقوق والحريات أو الاعتداء عليها سواء من سلطة أو من فرد^(١).

وقد أوضح الله عز وجل مدى تكريمه للإنسان بقوله سبحانه في كتابه الكريم: (وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ هَ أَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقَ طِينًا) (٦١) قَالَ أَرَأَيْتَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لأَحْبَبْتُكَ ذُرِّيَّتَهُ - (إلا قليلاً)^(٢). وقوله تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا)^(٣).

وقد استقت التشريعات الوضعية من هذا الأساس عماد إيمانها بحقوق الإنسان وحريته وكرامته، وصاغت من هذه القواعد المواد الهادفة إلى حماية

(١) نصت المادة ٤٩ من القانون المدني رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨م صراحة على عدم جواز التنازل عن الحرية: فليس لأحد النزول عن حريته الشخصية.

(٢) سورة الإسراء - آية: ٦١، ٦٢. والمعنى: (كرمت) فضلت، حيث فضل الله جل وعلا آدم على إبليس بالأمر بالسجود له، وسجد الملائكة لآدم هو سجد تسمية بالاعتناء.

(٣) تفسير الأمامين الجلائين - بيروت - دار المعرفة - ط ٣ - سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م - ص ٣٧٢.

(٣) سورة الإسراء - آية: ٧٠. والمعنى: فضلنا (تفضل) بني آدم بالعمل والخلق واعتدال الخلق وغير ذلك، ومنه طهارتهم بعد الموت، (تفضل) المراد تفضل الجسد، ولا يلزم تفضل أفراد إذ هم أفضل من البشر (المفسود الملائكة) غير الأنبياء. (تفسير الأمامين الجلائين - المرجع السابق - ص ٣٧٣).

الحقوق وصيانة الحريات. وفي هذا السياق تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الأولى:

«يولد جميع الناس أحرار ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الأخاء». ثم أوضحت المادة الثانية:

«لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أى نوع...». وتبعتها المادة الثالثة:

«لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه». كما تضمن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في مادته الثانية:

«يتمتع كل شخص بالحقوق والحريات المعترف بها والمكفولة في هذا الميثاق دون تمييز...». وفي مادته السادسة:

«لكل فرد الحق في الحرية والأمن الشخصي ولا يجوز حرمان أى شخص من حريته...»^(١).

كما تضمن الميثاق العربي لحقوق الإنسان في ديباجته:

«أن تمتع الإنسان بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص هو معيار أصالة أى مجتمع».

ونصت المادة الخامسة على أن:

«لكل فرد الحق في الحياة وفي الحرية وفي سلامة شخصه ويحمي القانون هذه الحقوق».

(١) كما تضمن الميثاق في المادة (٨) حرية للتعبئة، وفي المادة (٩) الحرية الفكرية، وفي المادة (١١) حرية الاجتماع، وفي المادة (١٢) حرية للتنقل.

ثم نصت المادة الثانية على أن:

«لكل إنسان الحق في الحرية والسلامة الشخصية» (٥).

وعلى مستوى التشريع الوطني تضمنت وثيقة إعلان الدستور فقرة كاملة - الفقرة الرابعة - عن الحرية الإنسانية المصري، جاء بها إن سيادة القانون ليست ضماناً مطلوباً لحرية الفرد فحسب لكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت (٥٥).

ثم تضمن الباب الثالث من دستور ١٩٧١ والمعنون (الحريات والحقوق والواجبات العامة) المادة ٤١ التي تنص على أن: «الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصنونة لا تمنى.....» (٥٥).

ويصدد حماية حقوق الإنسان فإنه عند اعتداء فرد على حقوق آخر، يكون اللجوء إلى السلطة العامة التي ترد الحق لأصحابه وتردع المعتدى عن القيام بالاعتداء، لكن الأمور تتصاعب وتخلط وتشدد المواقف عندما يكون الاعتداء من السلطة العامة فتسوء النتائج وتظلم الأنفس، وقد تطور أمر الظلم الواقع إلى إزلال واهدار للكرامة عندما يكون بأسم القانون.

(٥) تضمن الميثاق في مادته الثانية تعهد الدول الأعضاء بكفالة حق للتمتع بكافة الحقوق والحريات لكل إنسان على أراضيها وخاضع لسلطانها، وفي مادته الثالثة عدم جواز تقييد أى من حقوق الإنسان الأساسية المقررة في الدول الأعضاء استناداً إلى القانون أو الاتفاقيات أو العرف، وفي مادته الرابعة عدم جواز فرض قيود على الحقوق والحريات الكفولة بموجب هذا الميثاق سوى ما يلزم عليه القانون.

(٥٥) وتضمن للفقرة رابعا من وثيقة إعلان الدستور المصري ١٩٧١ أن للحرية الإنسانية المصري عن إدراكه لحقيقة أن إنسانية الإنسان وعزته هي لشعاع لذى هدى ووجه خط سير التطور للهائل الذى قطعته البشرية نحو مظهرها الأعلى، إن كرامة الفرد انعكاس طبيعى لكرامة الوطن، ذلك أن الفرد هو حجر الأساس في بناء الوطن.

(٥٥) كما تضمن الباب الثالث من دستور ١٩٧١ للكثير من المواد التي تنظم وتكفل المبادئ للمواطن، المادة (٤٦) حرية العقيدة، المادة (٤٧) حرية الرأي، المادة (٤٨) حرية الصحافة والطبع والنشر، المادة (٤٩) حرية البحث العلمي، ثم المادة (٥٢) حق الهجرة، المادة (٥٤) حق الاجتماع، المادة (٥٥) حق تكوين الجمعيات. (المزيد في هذا الشأن يرجع ما سيؤخر صرحه عن التنظيم للدستور لحقوق الإنسان - ص ١٠٧ - من هذا المؤلف).

نخلص من ذلك إلى أن حماية حقوق الإنسان من تجاوز - اعتداء - السلطة العامة في الدولة، هي المركز الذي تدور حوله كافة القواعد القانونية ذات الصلة بحقوق الإنسان، سواء كانت ذات مصدر دولي تتم في شكل (معاهدات دولية - عالمية - إقليمية)، أو ذات مصدر وطني (دستورية - تشريعية - إدارية) .

لذلك يعد موضوع حقوق الإنسان من الموضوعات الجديرة بالبحث والدراسة والتأصيل والتحليل، وفي ذات الوقت يعد من الموضوعات التي ظهرت كرد فعل طبيعي لمصور سابقة تم الاعتداء فيها على حقوق الإنسان . ومن ثم فإن حقوق الإنسان تكتمل بكونها لا تمثل مفهوماً عاماً مجرداً، لذلك فهي عالمية المبدأ، وإن كانت نسبية التطبيق، حيث تختلف حدودها والقيود المفروضة على ممارستها من دولة إلى أخرى حسب أيديولوجية الدولة والمعتقدات السائدة فيها .

ولقد أهتم المشرعون سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الدولي بموضوع حقوق الإنسان بغية ارساء قواعد لتنظيم ممارستها على مستوى المجتمعات والدول .

ولا شك أيضاً، في أن هذا الاهتمام المتزايد بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية على المستويين الوطني والدولي، إنما يمكن تفسيره - وخاصة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين - في ضوء عدد من الاعتبارات أبرزها ما يلي^(١) :-

الاعتبارات الأولى:

أن الإنسان هو الأصل الذي تقررت تلك الحقوق من أجله على اعتبار أن الإنسان للحر المتمتع بكامل حقوقه وحرياته الأساسية للمعترف بها قانوناً، هو وحده القادر على بناء مجتمع قوى وسليم .

(١) الدكتور/ أحمد الرشيدى: حقوق الإنسان نمو محظ الى وعى ثقافى، للقاهرة، الهيئة العامة لتسوير الثقافة، ٢٠٠٥، ص ٥ .

الاعتبار الثاني:

انتشار المد الليبرالي والأفكار الديمقراطية، سواء على المستوى الداخلي للدول كل على حده أو على صعيد العلاقات الدولية بوجه عام.

الاعتبار الثالث:

تزايد حجم المخاطر، التي يتعرض لها الإنسان في الوقت الراهن وذلك نتيجة تصاعد حدة النزاعات الداخلية والإقليمية وما يصاحب ذلك من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وحرياته.

الاعتبار الرابع:

الخروج على مقتضيات المحافظة على التوازن البيئي، بل والاضرار المتعمد بالبيئة أحياناً، الأمر الذي صار يهدد حق كل إنسان في أن يعيش في بيئة صحية نظيفة ومتوازنة.

الاعتبار الخامس:

أن حقوق الإنسان تهدف إلى تحقيق المصلحة، مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، ومصلحة النظام والاستقرار، وإذا ما تحققت مصلحة الإنسان والمواطن، تحققت مصلحة الجماعة، ومن مجموعهما تكم مصلحة الدولة، وعن طريق تحقيق مصالح الإنسان في كل دولة، تتشكل مصالح الشعوب، والنظام العالمي، وينعم الجميع بالأمن والحرية والتقدم والإزدهار^(١).

الاعتبار السادس:

أن القيمة الحقيقية لحقوق الإنسان تنبع من كونها ترسي المعالم المادية والمطوية المكونة للشخصية الإنسانية وهي معالم ترتكز على مبادئ عامة ترقى بحقوق الإنسان.

(١) أحمد عبد الكريم سلامة وآخرون: حقوق الإنسان وإخلاقيات السبته - دراسة في لقراتين المصرية والمواثيق الدولية، جامعة حلوان، بدون تاريخ، ص ١٠.

الاعتبار السابع:

أن من بين صور الاهتمام بحقوق الإنسان على الصعيد الداخلى فى العديد من الدول ذلك التوسع الملحوظ فى تدريس مادة حقوق الإنسان فى سن مبكرة تبدأ من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية وتخصيص ساعات اسبوعية محددة لها وذلك بغرض نشر الوعى بقضية حقوق الإنسان، ولقد أكدت منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة على ذلك، حيث عقدت مؤتمراً فى فيينا طالبت فيه بتدريس مادة حقوق الإنسان، لكى تصبح جزءاً من نسيج الثقافة القومية للشعوب، ومن ضمن ما قرره منظمة اليونسكو فى هذا المجال، أنه عند تدريس مادة التاريخ للأطفال، يمكن ادخال حقوق الإنسان ضمن موضوعات درامية تقليدية، على أن تتضمن تلك الموضوعات الوثائق التالية^(١):

- دستور دولة الاسلام بعد هجرة الرسول محمد ﷺ من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة.
- وصية عمر بن الخطاب رضى الله عنه للجنود المسلمين أثناء الحرب.
- عهد الولاية - من على بن أبى طالب رضى الله عنه الى الاشتر النخعى عندما ولاء على مصر.
- وثيقة الماجناكارتا (البراءة العظمى) - انجلترا.
- اعلان الاستقلال - الولايات المتحدة الأمريكية.
- اعلان حقوق الانسان - فرنسا.
- الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب.
- الأحكام المتعلقة بالحريات والحقوق فى الدساتير الوطنية.

كما أفترحت منظمة اليونسكو أن يضاف إلى المناهج الدراسية خلفية تاريخية عن سلسلة من المفاهيم والتعريفات مثل: الحرب، الرق، الاستعمار، الإمبريالية، النازية، مع تقديم اهتمام خاص بما ينتج عنها من انتهاكات

(١) منها النحاس: الوجه الآخر، جريدة الأهرام، للعدد الصادر بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠٠٥، ص ٦.

لحقوق الإنسان، وطالبت المنظمة أيضاً بأن تقدم الأحداث التاريخية الحديثة، مثل الفصل العنصرى، والاضطهاد السياسى، وتطور حقوق الإنسان عبر التاريخ.

وأقترحت المنظمة عدة أسماء لشخصيات تاريخية من أجل تدريس قصصها فى المدارس والمعاهد العلمية، ورشحت المنظمة الدورية من هذه الشخصيات كلاً من: سيف بن ذى يزن - صلاح الدين الأيوبي - ابن بطوطة، وشخصيات وطنية ناضلت ضد الاستعمار مثل أحمد عرابي وعبد الكريم الخطايب وعبد القادر الجزائري وعمر المختار وعز الدين القسام وسلطان الاطرش، إضافة إلى المهاتما غاندى ومارتن لوثر كينج وغيرهم.

وفى النهاية يمكننا القول مع الكاتب الصحفي اسماعيل الفخرانى، أن حقوق الإنسان هى القاعدة الاساسية لاستقرار وتقدم أى مجتمع، فمتى وجدت مجتمعاً متقدماً وجدت انساناً مطمئناً على حقوقه.

إن طاقات الإنسان لا حصر لها، والمشرع والنظام الناجح هو الذى يستطيع أن يخرج هذه الطاقات ويوظفها لصالح المجتمع، ولا يحدث ذلك مطلقاً دونما إكثاء لإنسانية الإنسان وارتقاء بأهميته وحفاظاً على حقوقه ليحقق ذاته، وتسكن فرائسه وتطمئن نفسه، وحينما يخرج طاقاته، إبداعاً وأسهماً فى رقى وطنه.. لأنه عندئذ قد تفرغ لهذا فقط ولم ينهك نفسه ويليث ليل نهار، لتزفير أو تأمين الحد الأدنى من حقوقه.

إن الإنسان المقهور والمسلوب الحقوق، إنسان مستبعد فاقد الأهليه، عديم الجدوى فى المجتمع، بل أكثر من ذلك يمثل داء ومرضاً سرعان ما ينتشر حقداً وكآبه وتخدلاً، لأنه حين يتعرض للقهر أو الظلم يتصارع مع نفسه التى ولدت حرة، فيكون التشردم والضيق، ولهذا أكد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب هذا حين قال قوله المشهورة - فى القصة المشهورة - «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احراراً؟» وما أدق تعبير ابن الخطاب فى قوله «الناس» أى عموم الناس وليس المقصود المسلمين فقط فقد كان مقام الحديث انتصاره لإنسان غير مسلم.

هذا الانتصار بهذا العدل والحكمة، هو الذى أرسى دعائم الأمن فى دولة الإسلام الأولى الذى بلغ قمته فى عهد عمر حتى نام قرير العين فى ظل شجرة حيث حكم فعلى فأمن فنام كما قيل له.

إن قانون حقوق الإنسان يمكن أن يقفز بمصر قفزة عظيمة رائدة إذا ما وجد «أبوة اجتماعية» تقدره وتدرك أن فيه كرامتها وإنسانيتها، وكذلك «أبوة سياسية» تحميه وتنقذه وترى فيه ركائز الأمان الحقيقى والزهضة الجادة. حينها ستكون إضافة تمثل أعظم مشروع قومى اجتماعى سيظل يذكره التاريخ.

ولا جدال فى أن موضوع حقوق الإنسان أصبح يحظى بإهتمام بالغ، ويشكل ثورة كاملة لها تأثير غير محدود فى بنية وتشكيل وعمل الأنظمة الحديثة للإدارة الدولية، وأسلوب التفكير والتعامل مع المنظمات، وعلى العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول التى تتشكل منها الجماعة الدولية.

المؤلفان

نوام دكتور/ عصمت صدقي

دكتور/ طارق ابراهيم الدسوقي

الاسكندرية ٢٠٠٧

الباب الأول

المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان ومصادرها

الفصل الأول: مفهوم الحق والحرية وحقوق الإنسان.

المبحث الأول: بين الحق والحرية وحقوق الإنسان.

أولاً: مفهوم الحق.

ثانياً: مفهوم الحرية.

ثالثاً: العلاقة بين الحق والحرية.

المبحث الثاني: مفهوم حقوق الإنسان وخصائصها وفئاتها.

أولاً: مفهوم حقوق الإنسان.

ثانياً: خصائص حقوق الإنسان ومبادئها الأساسية.

ثالثاً: فئات حقوق الإنسان.

الفصل الثاني: المصادر الخاصة بحقوق الإنسان

المبحث الأول: بيان مصادر حقوق الإنسان.

أولاً: المصادر الخاصة بالحضارات الإنسانية القديمة.

ثانياً: المصادر الدينية لحقوق الإنسان.

ثالثاً: المصادر الخاصة بأسهامات الفلاسفة والمفكرين.

رابعاً: مبادئ الثورات الكبرى (الثورة الفرنسية ١٧٨٩).

خامساً: الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات الدولية والإقليمية.

سادساً: الدساتير والتشريعات الوطنية (المصادر الداخلية).

المبحث الثاني: اتفاقيات حقوق الإنسان المتضمنة مصر إليها.

أولاً: الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

ثانياً: الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان.

الفصل الثالث: حقوق الإنسان بين النسبية والتغير.

المبحث الأول: حقوق الإنسان - العمومية والإطلاق.

المبحث الثاني: معيار تحديد حقوق الإنسان.

الفصل الأول

مفهوم الحق والحرية وحقوق الإنسان

المبحث الأول، بين الحق والحرية وحقوق الإنسان.

أولاً، مفهوم الحق.

ثانياً، مفهوم الحرية.

ثالثاً، العلاقة بين الحق والحرية.

المبحث الثاني، مفهوم حقوق الإنسان وخصائصها وفئاتها.

أولاً، مفهوم حقوق الإنسان.

ثانياً، خصائص حقوق الإنسان ومبادئها الأساسية.

ثالثاً، فئات حقوق الإنسان.

الفصل الأول

مفهوم الحق والحرية وحقوق الإنسان

لقد تعاطف في الآونة الأخيرة قدر الاهتمام بموضوع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية إلى الحد الذي أصبح يمكن معه القول بأن ذلك العصر يعد - وحق - عصر حقوق الإنسان. ويرجع ذلك بالطبع إلى تكاتف العديد من العوامل التي ساهمت في تعاطف ذلك الاهتمام. وصناعت من قدر السعى إلى تحقيقه إنطلاقاً من قناعة راسخة بقيمة تلك الحقوق. وتنامى أثر مردوداتها الإيجابية على كافة مجالات الحياة المختلفة. وبتبوأ مكان الصدارة من بين كافة تلك العوامل. مدى توافر الرغبة الحقيقية سواء على المستوى الفردي أم الجماعي. بضرورة تغيير النظرة إلى تلك الحقوق والحريات. وتقديرها حسب المكانة اللائقة بها. إيماناً بحقيقة أهميتها. ونزولاً على خطورة نتائجها. وإعلاءً لقيمة مكانتها.

المبحث الأول

بين الحق والحرية وحقوق الإنسان

أولاً، مفهوم الحق:

أصل كلمة حق في اللغة اللاتينية "Directus" وتعني الصواب، العدل، مستقيم، قويم، والحق في اللغة الفرنسية "Droit".

وفي اللغة الانجليزية "right" والحق نقيض للباطل^(١).

وكلمة الحق تستخدم في الفقه الإسلامي للدلالة على معان متعددة، فهي تستعمل لبيان ما لشخص أو ما ينبغي أن يكون له من التزام على آخر، كحق الراعي على الرعية وحق الرعية على الراعي^(٢).

(١) القطب محمد القطب طنبية: الإسلام وحقوق الإنسان - دراسة مقارنة - للقاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، ١٩٨٤، ص ٢٨.

(٢) عبد الحكيم الحلبي: الحريات العامة في الفكر والنظم السياسية في الإسلام - دراسة مقارنة - للقاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٣، ص ١٧٧.

ويذهب أحمد الرشيدى فى تعريف الحق إلى أن الحق هو الشئ الثابت بلا شك، أو هو النصيب الواجب سواء للفرد أو للجماعة^(١).

وقد درج الفقه القانونى على التمييز بين اتجاهات ثلاثة فيما يتعلق بتعريف الحق، وهى:

الاتجاه الأول، ويطلق عليه المذهب الشخصى أو للتيار الفردى، ويذهب أصحاب هذا الاتجاه فى تعريفهم للحق بأنه «قدرة أو سلطة إرادية، يخولها القانون لشخصاً معيناً ويرسم حدودها». وهذه الإرادة هى معيار وجود الحق وجوهره، حيث أن الحق - وفقاً لهذا الاتجاه - إنما هو صفة تلحق بالشخص. فيصبح قادراً على القيام بأعمال معينة، تحقق له فى الغالب مصلحة يريدها^(٢).

الاتجاه الثانى، ويطلق عليه المذهب الموضوعى، ويذهب أصحاب هذا الاتجاه فى تعريفهم للحق بأنه «مصلحة يحميها القانون». وهذه المصلحة، قد تكون مادية كحق الملكية مثلاً، وقد تكون معنوية كالحقوق الشخصية مثل الحق فى الحرية، والحق فى سلامة البدن.

الاتجاه الثالث، وهو ما يعرف فى الفقه القانونى بالاتجاه أو المذهب المختلط فى تعريف الحق، حيث أن تعريف الحق هنا يجمع بين الاتجاهين الأول والثانى فى تعريف الحق، وطبقاً لهذا الاتجاه فإن تعريف الحق قد ينظر إليه باعتباره سلطة للإرادة الإنسانية معترف بها ويحميها القانون، وقد ينظر إليه من خلال سلطة مقصود بها خدمة مصلحة معينة مألوية أو غير مألوية.

(١) أحمد الرشيدى: حقوق الإنسان - نعر مدخل إلى وعى ثقلى - مرجع سابق، ص ١٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥، ١٦.

ولا يفوتنا في هذا المجال ونحن بصدد تعريف الحق أن تلفت النظر إلى أن هناك صلة وثيقة بين القانون والحق لأنه إذا كان القانون Droit Objectif هو مجموعة القواعد التي تنظم الروابط الاجتماعية في المجتمع بأحكام ملزمة، فإنه يقيم النظام ويحقق الاستقرار من خلال إقامة التوازن بين مصالح الأفراد المتشابكة والمتعارضة، ويتم ذلك عن طريق تحديد المركز القانوني لكل فرد وما يتضمنه ذلك المركز من حقوق وواجبات، فالمالك يقرر له القانون حق الملكية على ملكه ويفرض على الآخرين احترام حقه ويكفل له حمايته، ويخول القانون الدائن سلطة اقتضاء عمل معين من المدين.

وبذلك تتولد الحقوق عن القواعد القانونية، فالصلة وثيقة بين القانون والحق، لأن الحق Droit Subjectif هو سلطة يمنحها القانون لشخص معين، ويكفل له حمايتها^(١).

ثانياً، مفهوم الحرية،

الحرية أصلها كلمة حر بالصم، وهي نقض العبد والجمع أحرار وحرار، والحرية نقض الأمة، والجمع حرائر، وحرره أى أعتقه^(٢).

وأصل كلمة حرية في اللغة اللاتينية Libertas ومعناها في اللغة الفرنسية Liberte، وفي اللغة الإنجليزية تعنى Freedom، وتعنى جميعها حرية الإرادة - علق - استقلال - تحرر من العبودية^(٣).

وفي العصور القديمة كانت الحرية تعنى عدم الاسترقاق، وفي العصور الحديثة اكتسبت الحرية معنى التحرير بالنسبة للشعوب، وفي النظم الليبرالية ارتبطت الحرية بالحرريات الفردية، وعرفت المادة رقم (٤) من إعلان الحقوق

(١) محمد حسين منصور: نظرية للقانون، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٤٩.

(٢) أحمد جاد منصور: حقوق الإنسان في ضوء المواثيق الدولية والإقليمية والتشريعات الداخلية - ودور الشرطة في حمايتها، القاهرة، أكاديمية الشرطة، بدون تاريخ، ص ١٧.

(٣) القبط محمد القبط طابليه: مرجع سابق، ص ٢٩.

الفرنسي الصادر عام ١٧٨٩ الحرية بأنها قدرة الإنسان على اتیان كل عمل لا يضر بالآخرين^(١).

ويذهب منيب محمد ربيع إلى تعريف الحرية بأنها مجموعة من الحقوق المعترف بها، والتي أعتبرت أساسية في مستوى حضارى معين، ووجب بالتالى أن تتمتع بوصفها هذا بحماية قانونية خاصة تكفلها لها الدولة، وتضمنها بعدم التعرض لها وبيان وسائل حمايتها^(٢).

ويذهب طعيمة الجرف، إلى أن الحرية هي تأكيد كيان الفرد تجاه سلطة الجماعة بما يعنى الاعتراف للفرد بالإرادة الذاتية والإنجاه فى نفس الوقت إلى تدعيم هذه الإرادة وتقويتها بما يحق للإنسان سيطرته على مصيره^(٣).

ويذهب عبد الله محمد حسين إلى أن الحريات هي إمكانات يتمتع بها الفرد بسبب طبيعته البشرية، ونظراً لعضويته بالمجتمع، وإضاف رأى آخر إلى التعريف السابق أن الحريات يحق بها الفرد صالحه الخاص ويسهم فى تحقيق الصالح العام المشترك للمجتمع ويمتنع على السلطة أن تحد منها إلا إذا أضرت بمصالح الآخرين^(٤).

ويذهب استاذنا الدكتور مصطفى أبوزيد، إلى أن الحريات العامة تمثل مجموعة الوسائل القانونية التي تسمح للفرد بأن يقود حياته الخاصة، ويساهم فى الحرية الاجتماعية العامة للبلاد^(٥).

ويذهب رأياً فقهياً آخر إلى أن مفهوم الحرية ذو شقين يتمثل الشق الأول فى الإحساس بالانعدام القسر الخارجى، ويتمثل الشق الثانى فى مراعاة الناس

(١) أحمد جاد ملصور: حقوق الإنسان فى ضوء الوثائق الدولية والإقليمية والتشريعات الداخلية - ودور الشرطة فى حمايتها، مرجع سابق، ص ١٨.

(٢) طعيمة الجرف: نظرية الدولة والأسس العامة للتنظيم السياسى، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٤، ص ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢.

(٣) مایود لعلو: القانون للسنورى، القاهرة: دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٦، ص ٢٨٥.

(٤) عبد الله محمد حسين: الحرية الشخصية فى مصر - ضمانات الاستعمال وضمائمات التطبيق - بدون ناشر - ١٩٩٦، ص ٢٨.

(٥) مصطفى أبوزيد: مبادئ الأنظمة السياسية، الاسكندرية، منشأة المطارف، ١٩٨٤، ص ٢٩٢.

عند تصرفهم أى تصرف، بحيث ألا يعارض هذا التصرف أو السلوك مع حريات الآخرين^(١).

وهذا من الآراء الفقهية القانونية التى أكدت على المفهوم الفردى فى تعريف الحرية والتى تعطى القدرة المطلقة على اتيان أى تصرف أو الامتناع عنه إلا أن هذا رأى قد وضع قيدان الأول مادى مؤداه عدم الاضرار بما يثبت للآخرين من حقوق وحريات، والثانى قانونى يتبدى فى الالتزام القانونى عند ممارسة الحرية أو الحق الفردى^(٢).

• عن تأثير كلمة الحرية،

ليس فى لغات البشر كلمة تخفق لها القلوب قدر ما تخفق لكلمة الحرية Liberte. بيد أنه ليس بين مشاكل البشر مشكلة حارت لها الأفهام قدر ما حارت لمشكلة الحرية^(٣). ذلك على المستوى العام أما على المستوى الشخصى فإنه لا شك فى أن لحديث الحرية سحراً يملك على الإنسان لبه، ويأخذ بمجامع قلبه، فهو حديث الأمل واليوم والغد الذى لا تمل النفس ترديده ولا تسأم الروح تكراره، لأنه الحديث عن القوى المحركة للإنسان، والمعنى الجامع لكل آماله ورغباته والمفهوم الشامل لمختلف جوانب حياته^(٤).

(١) محمد أحمد فتح الباب: سلطات الضبط الإدارى فى مجال ممارسة حرية الاجتماعات العامة - دراسة مقارنة - رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٩٣، ص ١٠٧.

(٢) مصطفى محمود عفيفى: المبادئ الدستورية للحقوق والحريات الأساسية فى التشريعات العربية والمقارنة، بحث مقدم إلى المؤتمر السادس عشر لاتحاد المحامين العرب، الكويت، ١٨-٢١ أبريل ١٩٨٧، الجزء الأول، ص ٢٢٦.

(٣) دكتور/ هلالى عبد اللاء أحمد - ضمانات للمتهم فى مواجهة القبض (دراسة مقارنة) - القاهرة - دار النهضة العربية - سنة ٢٠٠٠ - ص ٧.

والمزيد بشأن مفهوم الحرية يراجع: دكتور/ زكريا إبراهيم - مشكلة الحرية - القاهرة، مكتبة مصر - سنة ١٩٧١.

(٤) دكتور/ محمد باهى أبو يونس - التقويد القانونى لحرية الصحافة (دراسة مقارنة) - الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر - سنة ١٩٩٦م - ص ٧.

قاله - عز وجل - قد وهبنا الحياة، وملحنا معها وفي ذات اللحظة ولنفس السبب (الحرية)^(١).

وقد أخذ هذا بالخليفة الفاروق أن يخاطب أحد ولاته بقوله: (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهتهم أحراراً)^(٢). فوضع بذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب القاعدة في أصل للحريات وأساسها، وقطع في حديثه أنها ليست مملوكة من أحد ولا يجوز لأحد انتهاكها، وأنها قرين مولد الإنسان^(٣).

ومن هنا صارت الحرية قيمة خالدة في الضمير الإنساني تزاد في تعميقها حيناً بعد حين، حتى تساوى في طلبها أصحاب الأجلاء من العلماء، وأهل الصفة من العوام، وتوحد في المعنى الحديث إليها من الناس غنيهم وفقيرهم، كبيرهم وصغيرهم، لذلك فإن كل محاولة تتحدى في الإنسان حريته وتناوئ تمته بها، هي ولا شك محاولة لوأد أدميته ووسيلة لإزهاق إنسانيته^(٤).

وتعتبر مشكلة الحرية من المشاكل التي واجهت الباحثون من قديم الزمان وما برحت تؤرق مفكرى اليوم، كما أرقّت من قبل فلاسفة اليونان. والمتتبع لأفكار الفلاسفة عن الحرية يوضح له أنها قد تناولت اتجاهات أربعة هي^(٥):

(١) دكتور/ خيرى أحمد الكباش - أصول الحماية القانونية لحقوق الإنسان (دراسة مقارنة) - للفتح للطباعة والنشر - سنة ٢٠٠٦ - ص ١٦.

(٢) من أقوال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - ثانى الخلفاء الراشدين، عندما بحث لأحد ولاته وكان عمرو بن العاص وإلى مصر آنذاك، حيث تصابق أبنته مع شخص من حامية الشعب، فسبته هذا الشخص، فما كان من ابن عمرو بن العاص إلا أن اعتدى عليه مستكراً كيف لهذا الشخص أن يسبق ابن الأكرمين، فأقتض الفاروق عمر بن الخطاب من عمرو بن العاص وولده، ويمكن الرجل من رد الاعتداء قالاً له أنزب ابن الأكرمين، وقال قوله المأثور.

(٣) دكتور/ خيرى أحمد الكباش - المرجع السابق - ص ١٦.

(٤) دكتور/ محمد باهى أبو يونس - المرجع السابق - ص ٨.

(٥) دكتور/ هلالى عبد اللّاه أحمد - ضمانات لهم ... مرجع سابق - ص ٢.

هذا وقد أورد الفيلسوف الفرنسي لالاند LALANDE العديد من المعانى لكلمة الحرية. يراجع:

- LALANDE (A.): "Vocabulaire Technique et critique de la Philosophie" 5 ed, Paris, P.U.F. 1947. art. Liberté.

الاتجاه الأول:

الحرية تعنى حرية الاختيار القائمة على الإرادة المطلقة. أو حرية استواء الطرفين. وهذا النوع من الحرية هو ما يتبادر إلى أذهاننا جميعاً حينما نتصور أنفسنا أحراراً. فتمت نسب إلى أنفسنا صفة الحرية لأننا نعلم أن فى وسعنا أن نعمل بمقتضى إرادتنا نحن ولمجرد أننا نريد هذا الشيء أو ذاك. والحرية بهذا المعنى هى القدرة على الاختيار من دون (بغير باعث)، وتمثل مرحلة أدنى فى الاختيار وحده، تكمصر تجربتنا لما لدينا من حرية إرادة^(٥).

الاتجاه الثانى:

الحرية بمعنى الحرية الأخلاقية أو حرية الاستغلال الذاتى. وهذا النوع من الحرية هو ذلك الذى فيه نصمم وتعمل بعد تدبر وروية، بحيث نتجى أفعالنا ولادة معرفة وتأمل. فنحن لا نشعر بأننا أحرار حينما نعمل بمقتضى أول واقع يخطر لنا على بال، وحينما نتصرف كموجونات غير مسئولة، بل نحن نشعر بحريتنا حقاً حينما نعرف ما نريد ولماذا نريده، أعلى حينما نعمل وفقاً لمبادئ أخلاقية يقرها عقلنا وتقبلها إرادتنا. فاللعل للحر بهذا المعنى هو الفعل الصادر عن روية وعقل وتدبر. وقد أطلق على هذا النوع من الحرية اسم الحرية الأخلاقية، لأنه وثيق الصلة بما سماه كانط KANT الاستقلال للخلقى. وهو تلك الحالة التى يتصف بها الفاعل الأخلاقى حينما يضع لنفسه قاعدة^(٥٥).

(٥) وفى ذلك يقول بروسويه: «أتى كلما بحثت فى ذاتى عن السبب الذى يدفعنى إلى العمل، فأنتى أشعر بأنه ليس هناك من علة لأتعالى سوى حريتى، ومن ثم فأنتى أشعر بوضوح بأن حريتى تكمصر فى مثل هذا الاختيار».

- BOSSUET: "Traité du Libré arbitre".

مشار إليه لدى دكتور زكريا إبراهيم - مرجع سابق - ص ٢٥.

(٥٥) فالحرية عند كانط صورة معقولة محتملة. ذلك لأن لكل ظاهرة فى نظرة تفسيراً مزدوجاً الأول هو تفسيرها بحسب البنية الطبيعية، وهو أن تربط تلك الظاهرة بغيرها من الظواهر ربطاً ضرورياً محكماً، حتى إذا عرفت قانونها الطبيعى، امكنك التنبؤ بحدوثها. وهكذا يمكن التنبؤ -/-

الاتجاه الثالث:

الحرية تعنى حرية الشخص الحكيم *Liberté du sage* أو حرية الكمال *Perfection*. وهذا النوع من الحرية وثيق للصلة بالنوع السابق أى الحرية الأخلاقية. ولكنه ذو طابع معيارى مثالى يجطه أكثر منه سمواً أو شرفاً. وحرية الكمال هى الصفة التى تميز ذلك الشخص الحكيم الذى استطاع أن يتحرر من كل شر ومن كل كراهية، ومن كل رغبة، أى حرية الفيلسوف الذى قد تحرر بالفعل من عبودية الأهواء والغرائز والجهل^(*).

الاتجاه الرابع:

الحرية تعنى الطلية السيكولوجية والنفسية *Causalité Psychique*. وهذا النوع من الحرية هو عبارة عن الشعور بسورة^(**) أو شحنة حيوية معينة، واستمرار نفسى معين وقدرة خلاقة يتصف بها الشعور. وهذا يكون الفعل الحر هو ذلك الفعل التروحي اللتقائى الذى يعبر عن شخصيتنا - منبعثاً من أعماق أعماق ذاتنا. ولهذا يذهب بعض أنصار هذا الاتجاه مثل برجسون *H. BERGSON* إلى أن فكرة الحرية تقوم على فكرة العملية الشعورية.

--- بأفعال الإنسان عند معرفة الظروف المحيط به، والعوامل المؤثرة فيه. والثانى: أن تربط تلك الظاهرة بأسبابها المعقولة المتعالية. وكل سبب متعلل فهو غير زمانى، وهو من عالم الشئ بئذ لا من عالم الظواهر. ونسبة للظواهر إلى هذه الأسباب المتعالية هى الحرية بمعناها. ومعنى ذلك أن الفعل إذا نسب إلى عالم الشئ بئذ، أى إلى عالم الحقيقة أمكن اعتباره حراً، لأن الحرية كما قلنا صورة معقولة متعالية، وهى مبدأ الأخلاق، لأنه لا تستطيع أن تتصور معنى الواجب من دون أن تتصور الإنسان حراً فيما يختار من سلوك (د. جميل صليبا: «المعجم الفلسفى، الشركة العالمية للكتاب بيروت، ج ١، ص ٤٦٤، ص ٤٦٥).

(*) ولذا يقول لايبنس *LEIBNIZ* «إن الله وحده هو الحر الكامل». أما المخلوقات العاقلة فلا توصف بالحرية إلا على قدر خلوصها من الهوى بقدر ما تسمح بنفسها بقرى الأهواء (د. جميل صليبا، المرجع السابق، ص ٤٦٣، د. زكريا إبراهيم، المرجع السابق، ص ٢١ - ص ٢٢).

(**) سورة: صورة أنيسه السوار (فتسوره)، وسورة السلطان سلوته. وسورة الشراى وثوبه فى الترائى، والمعنى إحساس ينتاب الشء يستوعب ثقته - للمزيد يرجع: مختار الصحاح - باب السين - فرع التواو - ص ١٣٤.

فنحن هنا لسنا بإزاء حرية سلبية تنحصر في تحقيق هذا الفعل أو الامتناع عن تحقيقه من غير أدنى اكتراث... بل نحن بصدد حرية إيجابية فيها يصدر الفعل عن ذاتنا العميق. وهذا تكون الحرية بمثابة تلقائية روحية لابيولوجية تعبر عن قدرتنا على الخلق أو الإبداع. والحرية التي يدعو إليها أنصار هذا الرأي هي بمثابة العلامة المميزة للروح. لأن المرء لا يكون حراً إلا حينما تصدر أفعاله عن شخصيته بأسرها. وحينما يكون بينها وبين تلك الشخصية من التماثل ما يبين العمل الفني وصاحبه^(٥).

والذي يستخلص من هذه المفاهيم ومن التراث العملي المتعلق بمشكلة الحرية، أن كلمة الحرية بحسب معناها الإشتقاقي هي عبارة عن انعدام القسر الخارجى، والإنسان الحر بهذا المعنى من لم يكن عبداً أو أسيراً. ومن هنا فقد اصطلح التقليد الفلسفى على تعريف الحرية بأنها اختيار الفعل عن روية مع استطاعة عدم اختياره أو استطاعة اختيار صنده^(١).

هذه الحرية بهذا المفهوم الذى خلاصا إليه تمثل الوجود الإنسانى L'existence humaine ذاته. إن الوجود الإنسانى هو فى جوهره وجود شخصى لا يفصل عن فعل الحرية الذى به يختار الإنسان نفسه ويحدد

(١) يقول برجسون: «الحرية هي نسبة النفس للشخصة إلى الفعل الصادر عنها. ومعنى ذلك أن الفعل الحر عدده لا ينشأ عن حامل نفسى مفرد، بل ينشأ عن النفس كلها. ونسبة المرء إلى أفعاله كنسبة الفنان إلى آثاره والفرق بين فلسفة المدنية وفلسفة الحرية، أن الأولى تقسم الفعل الحر وتحتله بقوى طبيعية مختلفة التركيب والتأثير. على حين أن الثانية ترى أن الفعل الحر، لا يقسم، وأن السببية النفسية التى هي عماد الحرية مختلفة كل الاختلاف عن السببية الطبيعية (د. جميل صليبا، المرجع السابق، ص ٤٦٤).

(٢) دكتور/ هالكى عبد الله أحمد - منقذات الشتم - مرجع سابق - ص ٤. ويعرف بعض مفكرى الإسلام كأبى حبات التوحيدى الاختيار بأنه: «إرادة تقدمتها روية مع تميز» (المقاييس، طبعة السندوبى ١٩٢٩، ص ٣١٤، ص ٣١٥).

كما يعرف الفزالى للفعل بأنه: «ما يصدر عن الإرادة حقيقة، والفاعل بأنه هو» ومن يصدر منه الفعل مع الإرادة للفعل على سبيل الاختيار، ومع العلم بالمراد (تهافت للفلاسفة، بيروت، ١٩٣٧، ص ٩٩).

مصيره . فالوجود بالنسبة للإنسان إنما يعنى أن يكون حراً وأن يختار بنفسه مصيره الخاص به أى أن يختار نفسه .

وهذا ما يجعل فيلسوفاً مثل كارل يسبرز KARL JASPERS يوجد بين الوجود والاختيار، فيستبدل بعبارة رينيه ديكارت René DESART (٢) : «لأننا أفكر فأنا إذن موجود» . "Je Pense, Je Suis" بهذه العبارة الجديدة «لأننا اختار فأنا إذن موجود» . "Eligo ergo Sum" (١) . وعلى ذلك فالوجود هو اختيار الذات . وهذا الاختيار هو وحده الذى يجعلنا نعلو على الوجود الطبيعي .

فالإنسان هو فى عالم التجربة ذلك الموجود الوحيد الذى ينحصر وجوده فى حريته . أما باقى الموجودات فإنها خاضعة لجبرية صارمة بمقتضاها تسير أفعالها فى نطاق محصور وفقاً لقدر سابق أو نظام محترم (٣) .

بل لقد وُحِدَ بعض الفلاسفة مثل لافل LAVELLE بين فكرة الحرية وفكرة القيمة قائلاً إن قيمة كل إنسان تتوقف طردياً على درجة حريته . وهذه الحرية نفسها ليست سوى بحث عن القيم وسعى وراء السمكات، وجهود متواصل من أجل العمل على تحقيقها (٤) .

(٥) لمزيد من التفصيل عن فلسفة رينيه ديكارت، راجع كتاب دكتور/ هلالى عبد الله أحمد - «الحقيقة بين الفلسفة العامة والإسلامية وفلسفة الإثبات الجلتى» - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٨٧، نسخة منقحة سنة ٢٠٠٥ .

(١) د/ زكريا إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٨٦ .

(٢) ولضرب لذلك مثلاً نقول أن هذه البذرة الصغيرة تتطوى على إمكانيات تلك الخبرة الكبيرة، لأن هذه ولادة تلك فإذا توافرت شروط معينة يكتملها الجو وطبيعة التربة وما إلى ذلك، نعرض تلك الشجرة، وحققت كل ما كانت تتطوى عليه تلك البذرة الصغيرة من قوى كامنة . وإن فلان ما سوف تكون عليه تلك الشجرة أعنى ماهيتها سابق على ظهورها فى عالم الوجود . وكل ما سوف يحدث لتلك الشجرة من تطورات هو مما يمكن التنبؤ به وتحديدته تحديداً دقيقاً لآلية ضرورية محكمة . وأما بالتقاييس إلى الإنسان . فلان الأمر على النقيض من ذلك، لأن فى وسع الإنسان، حينما يكون بصدد موقف بعينه، أن يختار واحداً من عدة فروض، ولا سبيل إلى معرفته ما اختاره بالفعل إلا بعد هذا الاختيار نفسه - فهو وحده الذى يفصل فى وجوده ويحدد ماهيته بنفسه (د/ زكريا إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٨٨) .

(2) LAVELLE: "Traité des va Lewrs", T. I, p. 425.

مشار إليه لدى دكتور/ زكريا إبراهيم - مرجع سابق - ص ٢٣٦ .

وفضلاً عن ذلك فإنه بدون الحرية لن يكون ثمة فارق بين الخير والشر، ذلك لأن الحرية هي التي تدخل القيمة في العالم، وهي لهذا لا بد أن تظل قائمة فيما وراء القيمة نفسها^(١).

ولكننا نعيش في عالم ملئ بالصعاب يكشفه للكثير من العوائق وتتلبد في سمائه الكثير من المشكلات، وفي كل ذلك يكون من الأمور المحتملة أن لم تكن لا بد منها، أن تصطدم الحرية بعائق أو تولجه مشكلة.

على أن أهم العوائق والمشكلات التي تواجه حرية الإنسان الحد من هذه الحرية، أو الاعتداء عليها، أو تقليص مظاهر تمتع الإنسان بها.

أليست الحرية بحسب معناها الاشتقاقي عبارة عن انعدام القسر الخارجي، والاعتداء عليها يعد مظهراً من مظاهر هذا القسر؟

وأليست الحرية بحسب معناها الاصطلاحي اختياراً للفعل مع استطاعة عدم اختياره (لاريد ولا أريد). والاعتداء والتجاوز يعد قيداً على هذا الاختيار؟ لهذا فإنه من الأهمية بمكان أن نعرض بعض الشيء لصور الاعتداء والتجاوز التي تمثل هذا العائق الذي يعترض أئمن وأغلى ما يملك الموجود في هذا الوجود، حينما يتمزق من حوله ذلك المصطف الوقائي الذي كان يغطيه، فيجد نفسه وقد سلبت حريره أو تعطلت^(٢).

ثالثاً: العلاقة بين الحق والحرية،

إن مفهوم الحق والحرية أصبحا تعبيريّين متلازمين في الوقت الراهن بغض النظر عما إذا كانت الدولة تعترف بجميع الحقوق والحرريات العامة وتنص عليها في تشريعاتها وقوانينها ونسائيرها المختلفة، وسواء قامت الدولة بأسباغ حمايتها عليها من الناحية القانونية، أو أنها تهملها عن عمد أو غير عمد، وهو ما يتوقف إلى حد كبير على المذهب الذي تعتقه الدولة.

(١) دكتور/ هلالى عبد الله أحمد - ضمانات المتهم - مرجع سابق - ص ٦.

(٢) انظر ص ٣٢ من هذا المؤلف.

ولقد تعددت الآراء والمذاهب الفقهية فى مجال العلاقة بين الحق والحرية، فقد ذهب رأى إلى أن المقصود بالحق هو الحق الاستثنائى الذى يتمتع به شخص ما أو يثبت لشخص معين دون باقى الاشخاص، أما الحرية فهى بعكس الحق الاستثنائى لأنها تكون مباحة للكافة، فالملكية حق حيث ينفرد بالملكية على شئ معين شخص معين أو أشخاص معينون فى حالة الملكية الشائعة، وكذلك يعتبر حق الدائن قبل مدينه حقاً بالمعنى الفنى لأنه يثبت لشخص معين الحق فى استيفاء أداء معين من مدينه، أما حق الأفراد فى استعمال الطرق العامة فيعتبر حرية لأنه يثبت للكافة مثل حق النقاضى وحق تولي الوظائف العامة^(١).

ويذهب أستاذنا الدكتور يحيى الجمل، إلى أن الحق والحرية يرتدان إلى طبيعة واحدة وأن التفرقة بينهما هى تفرقة شكلية، فالحق ما هو إلا مظهر اساسى من مظاهر الحرية^(٢).

بينما أنتجه رأى آخر^(٣)، اتجاها مغايراً حيث يقرر أن الحرية هى أصل جميع الحقوق وأنها السبب فى نشوء الأنظمة المتعلقة بها، وأنها أسبق من الحقوق من حيث النشأة، الأمر الذى يجعل للحرية بالضرورة مضموناً أوسع وأشمل، ويجعل لها جانباً إيجابياً وآخر سلبياً فى وقت واحد، بمعنى أن للفرد مكتة اتيان الفعل الحر أو عدم اتيانه فى نفس الوقت، وذلك مع عدم الاضرار بالآخرين.

-
- (١) أحمد جاد ملصور: حقوق الإنسان - فى ضوء المواثيق الدولية والاقليمية والتشريعات الداخلية ودور الشرطة فى حمايتها، مرجع سابق، ص ٢٠.
- أنظر أيضاً: محمد مرغنى خيرى: نظرية التصف فى استعمال الحق الإدارى، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٧٢، ص ٤٧.
- (٢) يحيى الجمل: النظام الدستورى فى جمهورية مصر العربية - مقدمة فى دراسة المبادئ الدستورية العامة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٤، ص ١٤٤ وما بعدها.
- (٣) بكر التبانى: الحريات والحقوق العامة فى ظل حالة الطوارئ، مقال منشور بمجلة المحاماة، العدد ٩ - ١٠، السنة ٦٤، ١٩٨٤، ص ٢٨.

ويضيف صاحب هذا الرأي أن الوضع يكون على عكس ذلك بالنسبة للحقوق التي يتحتم أن تكون مسماه ومحدده وأن تكون غايتها إيجاد الطمأنينة لدى ذويها، مع امتناعهم عند مباشرة حقوقهم عن ارتكاب ما يحرمه القانون شريطة أن يكون القانون قائماً على أساس العدل والأنصاف ومراعاة الصالح العام وعدم التمييز بين المواطنين لأى سبب من الأسباب، ويرى أن تمتع المواطنين بحرياتهم وحقوقهم العامة يختلف بالضرورة تبعاً لاختلاف النظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى السائد فى كل دولة.

• الحرية الشخصية والحريات العامة هي ظل النظام القانوني (التكامل والضمائم)

الحرية الشخصية جزء هام من قضية الحريات العامة في النظام العام القانونى، الذى تركز عليه الدولة القانونية، وهى الدولة التى تلتزم سلطاتها وأجهزتها المختلفة باتتباع قواعد عامة مجردة هي القانون. ويسمى الالتزام بالخنوع للقانون بمبدأ سيادة القانون أو مبدأ الشرعية، وهذا المبدأ هو الذى يميز الدولة القانونية عن الدولة البوليسية التى لا تلتزم باحترام القانون.

وإذا كان وجود الدولة القانونية شرطاً لازماً لوجود الحريات العامة، فإنه ليس شرطاً كافياً فى جميع الأحوال لوجود هذه الحريات. فقد توجد الدولة القانونية ولكن أجهزتها المختلفة تلتزم باتتباع قانون ينكر الحريات العامة لمصلحة الدولة، وذلك فى ظل نظام قانونى يتجاهل الفرد كما فى النظام النازى المسمى بالاشتراكية القومية. ولذلك فإنه يفترض فى الدولة القانونية التى تمنى الحريات العامة أن يعمل القانون على حماية الحريات العامة والحد من تصرف السلطة العامة فى المساس بهذه الحريات، وذلك عن طريق الفصل بين سلطات الدولة. فلا حرية بالمعنى الحقيقى إذا اجتمعت سلطات الدولة الثلاثة - التشريعية والتنفيذية والقضائية - معاً فى يد واحدة، لأنها سوف تكون يداً باطشة متحكممة. ومن ناحية أخرى، فإنه لا يكفى لاحترام الحرية العامة وجود القانون واحترام نصوصه، ما لم يكن هذا القانون مطابقاً

للدستور، وهو ما يحتم بدوره وجود رقابة دستورية على القانون لضمان أن الحريات العامة التي كفلها الدستور قد نالت احترام القانون^(١).

إذن تنتهي إلى دعامة أساسية في الدولة الديمقراطية - دولة الحقوق والحريات - أن سيادة القانون ضمان أساسى للحريات العامة - وما تتضمنه من حرية شخصية وحقوق للفرد - في مواجهة السلطتين التنفيذية والقضائية، وأن الرقابة على دستورية القوانين ضمان جوهرى لاحترام الحريات العامة - والحقوق التي كفلها الدستور للمواطن - في مواجهة السلطة التشريعية. وهكذا يستبين الأمر ويتضح أن النظام القانونى - السليم في الدولة الديمقراطية - يكفل احترام الحريات العامة من خلال مبدأ سيادة القانون وبواسطة الرقابة على دستورية القوانين كضمان لاحترام هذه السيادة.

المبحث الثاني

مفهوم حقوق الإنسان وخصائصها وفئاتها

أولاً، مفهوم حقوق الإنسان؛

لم يحث موضوع أهمية كذلك التي نالها مفهوم حقوق الإنسان سواء على مستوى العلاقات الداخلية أم على مستوى العلاقات الدولية، وسواء من قبل الفقه الداخلى أم من قبل الفقه الدولى، وسواء من جانب الدول أم من جانب المنظمات الدولية^(٢).

وتتبع تلك الأهمية من مكانة الإنسان الذى أعلى الله شأنه، وفضله على سائر مخلوقاته.

(١) دكتور/ أحمد فحمى سرور - الحماية الدستورية للحقوق والحريات - القاهرة - دار الشروق - سنة ١٩٩٩، ص ٤٠ - ٤١.

(٢) ماجد راغب الحلو - إبراهيم أحمد خليفة: حقوق الإنسان، الاسكندرية، مطلب جامعى، ٢٠٠٥، ص ٢٢.

- Szabo: I., "Historical Foundations of Human rights and Subsequent Developments" In The International Dimensions of Human rights, UNESCO, 1982.

وفيما يتعلق بتعريف حقوق الإنسان فإنه من الصعب الوصول إلى تعريف محدد لها، ومع ذلك حاول البعض تعريف حقوق الإنسان، وما يتصل بها من حريات أساسية بأنها «فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية يختص بتحديد الحقوق والرخص الضرورية التي تتيح لإدهار شخصية كل فرد في المجتمع استناداً إلى كرامته الإنسانية».

وقد عرف الفقيه رينيه كلسان حقوق الإنسان بأنها «علم يهتم بالشخص لا سيما الإنسان الطبيعي الذي يعيش في ظل دولة، والذي يجب أن يستفيد بالحماية القانونية سواء عند اتهامه بارتكاب جريمة أو عندما يكون منحية لانتهاك، وذلك عن طريق تدخل القاضي الوطني والمنظمات الدولية، كما ينبغي أن تكون حقوقه - خاصة الحق في المساواة - متناسبة مع مقتضيات النظام العام»^(١).

وقد اعتمدت بعض الآراء في تعريفها لحقوق الإنسان على مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني باعتبار أن حقوق الإنسان هي: مجموعة القواعد والمبادئ المنصوص عليها في عدد من الإعلانات والمعاهدات الدولية والتي تؤمن حقوق وحريات الأفراد والشعوب في مواجهة الدولة أساساً. وهي حقوق لصيقة بالإنسان وغير قابلة للتنازل عنها، وتلزم الدولة بحمايتها من الاعتداء أو انتهاكها^(٢).

مما سبق يتضح لنا تعدد المذاهب والآراء الفقهية وأختلاف المدارس القانونية واتجاهاتها في تعريف حقوق الإنسان، لذا يميل الأستاذ الدكتور أحمد الرشيدى إلى التعامل مع مصطلح «حقوق الإنسان» بوصفه، يشير، بصفة عامة، إلى مجموعة الاحتياجات أو المطالب التي يلزم توافرها بالنسبة إلى

(١) عبد الواحد محمد الفار: قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢.

أنشر أيضاً: فحشى ومثلون: حقوق الإنسان في كل زمان ومكان، دورية حقوق الإنسان العربي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٧ فبراير ١٩٨٥، ص ٢٢.

(٢) محمد نور فرحات: تاريخ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان - دراسات في القانون الدولي الإنساني - القاهرة، دار المستقبل العربي، ٢٠٠٠، ص ٨٢.

عموم الأشخاص، وفي أى مجتمع، دون تمييز بينهم - فى هذا الخصوص - سواء لاعتبارات الجنس، أو اللون، أو العنصر، أو العقيدة السياسية، أو الأصل الوطنى، أو لأى اعتبار آخر^(١).

وتوصف هذه الحقوق وتلك الحريات بأنها وإن كانت ذات طابع وطنى أو داخلى أساساً، إلا أنها ذات جانب دولى عالمى أيضاً. كما توصف حقوق الإنسان، كذلك بأصالتها أو بعدم إمكان التنازل عنها، وإن جاز للسلطة فى المجتمع وضع ضوابط تنظيمية لها.

ولاشك فى أن حقوق الإنسان بهذا المعنى سالف الذكر إنما تمثل مساحة وسطاً أو موضوعاً مشتركاً بين أكثر من فرع من فروع العلوم الاجتماعية، وبخاصة العلوم القانونية والعلوم السياسية.

ويعتبر رأى الأستاذ الدكتور أحمد الرشيدى من أدق التعريفات لمفهوم حقوق الإنسان، لكون تلك الحقوق هى المعايير الأساسية التى لا يمكن للناس، من دونها، أن يعيشوا بكرامة كبشر. إن حقوق الإنسان هى أساس الحرية والعدالة والسلام، وإن من شأن احترام حقوق الإنسان أن يتيح إمكان تنمية الفرد والمجتمع تنمية كاملة.

وتتعد جذور تنمية حقوق الإنسان فى الصراع من أجل الحرية والمساواة فى كل مكان من العالم. ويوجد الأساس الذى تقوم عليه حقوق الإنسان، مثل احترام حياة الإنسان وكرامته، فى أغلبية الديانات والفلسفات.

وحقوق الإنسان كثيرة ومتنوعة، بعضها قديم أكدته شرائع الآباء والأجداد، وبعضها حديث لم يمض على الاعتراف به أكثر من قرن من الزمان.

ومن حقوق الإنسان ما كان خافياً على الناس لأنه كان مصاناً يتمتع به الإنسان بصورة ثقافية طبيعية ميسرة، ولم تظهر أهميته إلا بعد الاعتناء عليه والاحساس بالمعاناة من انقاده.

(٢) أحمد الرشيدى: حقوق الإنسان - نمو مدخل الى فهم ثقافى، مرجع سابق، ص ١٨ وما بعدها.

ورغم توضيحنا الموجز لمفهوم حقوق الإنسان، فإن الأمر قد يحتاج إلى مزيد من التوضيح والتعمق لحسن إدراك هذه الحقوق وما إذا كانت مضامينها تختلف أو تتطابق مع القوانين الوضعية، والقوانين الدولية، والمعاهدات والمواثيق والاتفاقات الإقليمية والدولية، وكذا لقاء الضوء على أهم خصائص حقوق الإنسان حتى يمكن تحديد الملامح العامة لهذا المفهوم وهو ما سوف نتناوله في السطور التالية.

ثانياً: خصائص حقوق الإنسان ومبادئها الأساسية:

إذا تتبعنا المواثيق والمعاهدات الدولية، بل والتشريعات الوطنية ذاتها المتعلقة بحقوق الإنسان عبر مراحل التاريخ المختلفة، لمبين لنا أن حقوق الإنسان تتميز بعدد من الخصائص والقواعد العامة والمبادئ الأساسية، والتي يمكن إيراد أهمها فيما يلي:

١- أن حقوق الإنسان حقوق طبيعية تعتمد على القانون الطبيعي للأنبيى والفلسفى^(١).

٢- أن حقوق الإنسان هى انعكاساً للتراث الدينى والأخلاقى، للشعوب بصفة عامة. ولم تكن تلك للحقوق الطابع القانونى الدولى الملزم لها، إلا بعد إنشاء المنظمات الدولية، والتي احتلت حقوق الإنسان مكاناً مرموقاً فى ميثاقها وما تلاه من مواثيق وصكوك دولية^(٢).

٣- أن حقوق الإنسان هى تلك الإمكانات أو اللزم التى يتمتع بها الفرد بسبب طبيعته البشرية أو عضويته فى المجتمع.

٤- أن حقوق الإنسان تهتم بالإنسان باعتباره محل الحماية لبتداء، وصيانتته بشكل يكفل له الكرامة الآدمية إنتهاء.

(١) أحمد سعيد صران: القانون الدولى الإنسانى، القاهرة، أكاديمية للشرطة، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ص ٦٦ وما بعدها.

(٢) محمد حافظ غانم: الوجيز فى القانون الدولى العام، القاهرة، دار للنهضة العربية، ١٩٧٩، ص ١٧٣.

- ٥- أن حقوق الإنسان تشمل كافة مجالات الحياة وأزمته المختلفة في السلم والحرب على السواء.
- ٦- أن حقوق الإنسان تمتد لكافة بني الإنسان دون النظر إلى أى اعتبار قد يميز أى منهم عن الآخر.
- ٧- حقوق الإنسان لا تُشتري ولا تُكتسب ولا تورث، فهي ببساطة ملك الناس لأنهم بشر. فحقوق الإنسان «متأصلة» في كل فرد.
- ٨- حقوق الإنسان لا يمكن انتزاعها، فليس من حق أحد أن يحرم شخصاً آخر من حقوق الإنسان حتى لو لم تعترف بها قوانين بلاده، أو عندما تنتهكها تلك القوانين.. فحقوق الإنسان ثابتة «وغير قابلة للتصرف».
- ٩- إن حقوق الإنسان تلازم الإنسان في إقليم دولته وخارجها دون اقتصار على مكان أو إقليم دون آخر.
- ١٠- حقوق الإنسان وطنية داخلية، قطى الرغم من الاهتمام الدولي بتلك الحقوق من خلال المنظمات والهيئات الدولية.. إلا أن حقوق الإنسان من حيث نشأتها قد ظهرت في الأصل على المستوى الوطني الداخلي، وذلك من خلال القوانين والشريعات الخاصة بمختلف الدول والتي أكدت بل وحرصت على احترام حقوق الإنسان-مثال ذلك ما أكدت عليه قوانين العقوبات والقوانين الدستورية لمختلف الدول^(١).
- ١١- تستند حقوق الإنسان في نشأتها على المستوى الوطني الداخلي على مساهمات وأفكار الفلاسفة والمفكرين في الدول عموماً، مثال ذلك أفكار فلاسفة المعتقد الاجتماعي في أوروبا «هوبز» «لوك» «روسو» وفي البلاد
-
- (١) نكتور/ أحمد الرشيدى: حقوق الإنسان - نحو مدخل إلى وعى ثقافى، مرجع سابق، ص ٢٣.
- ماجد إبراهيم على: قانون العلاقات الدولية - دراسة في إطار النظام القانونى الدولى والتعاون الدولى الأمنى، القاهرة، مطابع الطوبجى، ٢٠٠٠-٢٠٠١، ص ١٤٣ وما بعدها.
- شافعى محمود بشير: القانون الدولى العام فى السلم والحرب، للقاهرة، دار الفكر العربى، بدون تاريخ، ص ١٢٢ وما بعدها.

العربية والإسلامية مثل «الإمام محمد عبده، والكواكبي، وقاسم أمين، وسلامة موسى، ومحمد لغزالي، وعلى عبد الواحد وافي».

١٢- الأصل في حقوق الإنسان أنها عامة أو مطلقة.

ومعنى ذلك، أنه يتعين الاعتراف بحقوق الإنسان وما يتصل بها من حريات لكل إنسان على وجه الإطلاق وفي جميع الأحوال.

ومع التسليم بعمومية حقوق الإنسان إلا أن ممارسة أى من هذه الحقوق أو الحريات، لا يجوز أن تكم على نحو يتعارض مع غيرها من الحقوق والحريات. ومن ذلك مثلاً، أن الحق في حرية الرأي والتعبير، لا يجوز ممارسته إذا كانت ممارسة هذا الحق تشكل اعتداءً على الحق في الحياة الخاصة، أو الحق في الشرف والاعتبار.

ولعل أبرز مثال على ذلك، هو الحق في نشر أخبار الجرائم في الصحف، فقد تدخل المشرع المصري مثلاً لتنظيم حرية الصحافة في نشر أخبار الجريمة في الصحف وليس تقييدها، فقد نصت المادة (٢٣) من قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ على حظر نشر أخبار التحقيق الابتدائي «أى الإجراءات الخاصة بجمع الأدلة».. هذا بالإضافة إلى أن قانون الإجراءات الجنائية قد أقر منع نشر أقباء الجريمة وما يتم فيها من إجراءات قبل المحاكمة، أى في مرحلة الاستدلال التى لم يتم الإتهام فيها، ومرحلة التحقيق الابتدائي فإن السرية هنا هي لتقاعدة المطلقة في هاتين المرحلتين، وهذا ما أكدت عليه معظم التشريعات الجنائية الحديثة.. وكان الدافع للمشرع في حظر النشر خلال مرحلتى الاستدلال والتحقيق الابتدائي هو حماية المتهم من الاسامة إليه أو لسمعته أو شرفه أو الاعتداء على حرمة حياته الخاصة، وصورتنا لكرامته إزاء ما قام ضده من أدلة أو دلائل، قد يتمكن من تحصنها وبيان فسادها، وإظهار براءته دون أن يخس شرفه واعتباره، بينما لا يجدى نشر تلك البراءة بعد إذاعة نباء للجريمة شيئاً في رد اعتبار المتهم، فمن ضمن أن كل من علم باتهام المتهم سوف يعلم ببراءته.

١٣- حقوق الإنسان لا يجوز التنازل عنها مطلقاً وتحت أى ظرف كان .
وتوصف هذه الطائفة من الحقوق بأنها من قبيل الحقوق الملازمة
للشخصية أو الحقوق اللصيقة بالشخصية .

ومن أمثلة هذه الحقوق التى لا يجوز التصرف فيها الحق فى الحياة ،
والحق فى سلامة البدن ... وعليه فإنه لا يجوز لأى فرد التنازل عن حقه فى
الحياة سواء بإقدامه هو نفسه على إزهاق روحه بالانتحار مثلاً، أو السماح
لغيره - الطبيب مثلاً - بقتله تخلصاً له من الآلام التى يعانيتها^(١) .

١٤- حقوق الإنسان متكاملة فيما بينها . الأصل فى حقوق الإنسان هو تكاملها
وترابطها وعدم قابليتها للانقسام أو التجزئة ، ومعنى ذلك أنه لا يجوز
أعطاء أولوية خاصة لطائفة بعينها من هذه الحقوق كالحق فى الغذاء -
مثلاً - أو الحق فى العمل على حساب طائفة ، أو طوائف أخرى منها ،
كالحقوق المدنية والسياسية ، أو الحق فى حرية التعبير والاجتماع أو الحق
فى المحاكمة العادلة مثلاً .

١٥- لا تقادم فيما يتعلق بالجرائم الخاصة بحقوق الإنسان . جرى العمل
سواء بالنسبة للتشريعات الوطنية أو الدولية على استثناء أو استبعاد
الجرائم الناشئة عن الاعتداءات التى تستهدف حقوق الإنسان وحرياته
الأساسية من القاعدة العامة التى تقضى بسقوط الحق فى رفع الدعاوى
بالتقادم ، وذلك على النحو التالى :

(أ) على مستوى التشريعات الوطنية^(٢) .

هناك مثلاً نص للمادة (٥٧) من الدستور المصرى للحالى الصادر
سنة ١٩٧١ والتى تنص على ما يأتى :

(١) لنظر قرارات وأحكام المحاكم العربية فى نورمبرج وطوكيو ، وقرار الجمعية العامة للأمم
المتحدة فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بشأن اقرار مبادئ للقانون الدولى التى أعرف بها النظام
الأساسى لمحكمة نورمبرج .

(٢) أحمد قحى سرور : الحماية الدستورية للحقوق والحريات - مرجع سابق - ص ٨٣ وما بعدها .

لكل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم. وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء... هذا عن الدستور (١).

أما بالنسبة لقانون الإجراءات الجنائية المصري فقد نص على ما يأتي:
لا تنقضى الدعوى الجنائية بمعنى المدة في عدد من الحالات منها ما يلي:

- كل موظف عمومي أمر بتمذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحملة على الإعراف يعاقب بالاشغال الشاقة أو السجن من ٣ سنوات إلى ١٠ سنوات (المادة ١٢٦ من قانون العقوبات).

- كما نصت المادة (٢٨٢) من قانون العقوبات على ما يأتي:
«يحكم بالاشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بدنياً»

(ب) على مستوى التشريعات الدولية.

هناك مثلاً الاتفاقية الدولية بشأن عدم تقادم جرائم الحرب والمرتكبة ضد الإنسانية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٦ نوفمبر ١٩٦٨، وقد نصت الاتفاقية في مادتها الأولى على مايلي:

«لا يسرى أى تقادم على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية سواء في زمن للحرب أو في زمن السلم» مثال ذلك: الطرد بالاعتداء المسلح أو الاحتلال والافعال المنافية للإنسانية والناجمة عن سياسة الفصل العنصري وجريمة الإبادة الجماعية، حتى لو كانت الافعال المذكورة لا تشكل إخلالاً بالقانون للدخلى للبلاد الذي أرتكب فيه (٢).

(١) للمزيد من التفسير في هذا الشأن - يرجع ص من المؤلف.

(٢) أحمد قحى سرور: الحماية الدستورية للحقوق والحريات، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٩، ص ٨٢ وما بعدها.

وقد أكد النظام الاساسى للمحكمة الجنائية الدولية الذى تم التوقيع عليه فى روما فى ١٧ يوليو ١٩٩٨ على أن الجرائم التى تدخل فى اختصاص هذه المحكمة لا تسقط بالتقادم مثل الجرائم التى تشكل اعتداء صارخا على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وجرائم الإبادة الجماعية - والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب وغيرها - مثال ذلك - الجرائم الإنسانية التى أرتكبها الصرب فى البوسنة والهرسك^(١).

١٦- مبادئ حقوق الإنسان عالمية للتطبيق. وتطوى عالمية حقوق الإنسان قابلية هذه المبادئ للتطبيق أو بالأصح وجوب تطبيقها فى كافة المجتمعات الإنسانية أيا كان موقعها وأيا كانت التمايزات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التى تميز مجتمع عن الآخر.

ثالثاً، فئات حقوق الإنسان؛

يمكن تصنيف حقوق الإنسان الى ثلاث فئات:

١- للمقوق المدنية والسياسية «وتسمى أيضاً الجيل الأول من الحقوق»، وهى حقوق مرتبطة بالحرية، وتشمل الحقوق التالية: الحق فى الحياة - الحق فى الحرية - الحق فى الأمن - الحق فى عدم التعرض للتعذيب - الحق فى التحرر من العبودية - الحق فى المشاركة السياسية - الحق فى حرية الرأى والتعبير - الحق فى حرية للتفكير والضمير والدين والعقيدة - الحق فى حرية الاشتراك فى الجمعيات والتجمعات.

(٢) لأمم المتحدة: المبادئ الدولية لحقوق الإنسان فى إطار الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة، القاهرة، دار للنهضة العربية، ٢٠٠٠، ص ٦٥ وما بعدها.
أنظر أيضاً:

الأمم المتحدة: حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، نيويورك، مطبوعات الأمم المتحدة، ١٩٩٣.

أنظر أيضاً:

أمير موسى: حقوق الإنسان - مدخل إلى وعى حقوقى - بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤، ص ٣٠ وما بعدها.

٢- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية «وتسمى أيضاً الجيل الثانى من الحقوق»،
وهى مرتبطة بالأمن وتشمل: الحق فى العمل - الحق فى التعليم - الحق
فى المستوى اللائق للمعيشة - الحق فى المأكل - الحق فى المأوى - الحق
فى الرعاية الصحية.

٣- الحقوق البيئية والثقافية والتنمية «وتسمى الجيل الثالث من الحقوق»،
وتشمل على: حق العيش فى بيئة نظيفة ومصونة من التدمير - الحق فى
التنمية الثقافية والسياسية والاقتصادية.

الفصل الثاني

المصادر الخاصة بحقوق الإنسان

المبحث الأول: مصادر حقوق الإنسان.

أولاً: المصادر الخاصة بالحضارات الإنسانية القديمة .

ثانياً: المصادر الدينية لحقوق الإنسان .

ثالثاً: المصادر الخاصة بإسهامات الفلاسفة والمفكرين .

رابعاً: المصادر الخاصة بمبادئ الثورات الكبرى (الثورة الفرنسية ١٧٨٩) .

خامساً: المصادر الخاصة بالاتفاقيات والمواثيق والاملائات الدولية
العالمية .

سادساً: المصادر الخاصة بالاتفاقيات والمواثيق والاملائات الدولية
الإقليمية .

سابعاً: المصادر الخاصة بالدساتير والتشريعات الوطنية (المصادر
الداخلية لحقوق الإنسان) .

المبحث الثاني: اتفاقيات حقوق الإنسان المنظمة مصر إليها .

الفصل الثاني المصادر الخاصة بحقوق الإنسان

تمهيد:

إن المعالم المضيئة في التاريخ الإنساني تبرز في النقلة الكمية والدوعية التي أحدثتها بعض النظم والشرائع والحضارات الإنسانية القديمة، بما أعطته للإنسان من قيم روحية ومادية ومعنوية، أسرد بها الإنسان ذاتيته البشرية، بما تفرضه من تنظيم وتعاون وأحاساس بالتكامل الإنساني، والتعايش الحيثي، وتمثل هذه النظم والشرائع والاتجاهات الفلسفية القديمة، والحضارات الإنسانية علامات فارقة في مجال حقوق الإنسان.

ومن خلال القراءة المتأنية لتاريخ مصادر حقوق الإنسان، نلاحظ أن تلك المصادر تمتد بجذورها من خلال الأفكار الفلسفية للحضارات القديمة الفرعونية واليونانية، الصينية والهندية وغيرها، هذا بالإضافة إلى ما تركته الأديان والفكر الإنساني للرشيد من بصمات على حقوق الإنسان في العصر الراهن، الذي أوسى معالم النهضة لحقوق إنسانية تبلورت في العديد من المواثيق العالمية الدولية والاتفاقيات الإقليمية والتشريعات الداخلية في عصر التنظيم الدولي. وسوف نتناول عرض هذه المصادر من خلال مجلتي، نتناول في الأول مصادر حقوق الإنسان، ونعرض في الثاني للإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي أُنصت مصر إليها.

وبناء المعابد والأهرامات وتفنون التخطيط، إلا أن هذه الحضارة كان لها إسهامات لا تنكر في مجال حقوق الإنسان، فقد أهتم الفراعنة باحترام حقوق الإنسان وتقديره سواء في حياته أو بعد مماته.

والمتدبر لتاريخ الحضارة المصرية القديمة يجد إشارات واضحة لمدى اهتمام القدماء المصريين لحقوق الإنسان إذ ينسب إلى الإله (رع) إله الشمس عند المصريين القدماء - أنه حكم البلاد بقانون أساسه إقامة العدل بين الناس وقد عرف هذا القانون - والذي تشير المعتقدات - إلى أنه نزل من السماء باسم (ماعت)^(١).

وقد أهتم الإله اخناتون من خلال دعوة إلى التوحيد بحقوق الإنسان، ولهذا الفرعون العظيم قولاً يؤكد للباحثين والمهتمين بحقوق الإنسان أن الفراعنة القدماء كانوا أول من أهتم بحقوق الإنسان في مراحل التاريخ الأولى - هذا القول - هو:

«أنت الإله الواحد لا يتشخص في الحرب وانتصاراتها، ولكن يعمل في الزهور والأشجار. وأن المساواة بين الناس في شئونهم الدنيوية، مثل تصاريهم أمام خالقهم، والإنسان لا يحى إلا في رحاب الحق والعدل».

وهكذا أكد الفراعنة القدماء على حقوق الإنسان من خلال اهتمامهم بقيم العدل والمساواة بين الناس.

ويرجع بعض المؤرخين أن المصريين القدماء كانوا هم أول من بنوا مجتمع سياسى منظم ومستقل وكان للمصريين فلسفة سياسية مشابهة إلى حد ما لفكرة العقد الاجتماعى التى طورها فلاسفة الاغريق فى القرنين ١٧، ١٨ وهى تقوم على أن الوظيفة الجهورية للحكومة التى يرأسها الفرعون هى إقامة العدل والعدل هو للناموس الاساسى الذى جعل المصريين ينظرون بهذا القدر من الاحترام والتبجيل للفرعون وحكومته، وأى خلل فى هذه الوظيفة يفضى إلى خلل فى نظام الكون والمجتمع وهكذا أكدت الحضارة المصرية القديمة على حقوق الإنسان من خلال احترامها لقواعد العدل.

(١) أحمد الرشيدى: حقوق الإنسان - نحر محفل إلى رعى ثقافى - مرجع سابق، ص ٤٩.

وتتضح لنا فلسفة تقديس واحترام حقوق الإنسان في مصر القديمة من خلال قصة الفلاح المصرى التى وقعت أحداثها في ظل الأسرة العاشرة «والتي أتسم عهدها باضطراب عام» في عهد الملك (جنتى نب كاورع)، وتعد من روائع الأدب المصرى القديم^(١).

وقد فاخر «المنمحات الأول» رأس الأسرة الثانية عشر وأحد الفرعنة العظام بأنه لا جائع في عهده، ولا ظمآن تحت سلطانه، وأنه لم يسئ معاملة أحد، ولم يظلم أرملة، ولم يهن فلاحاً، ولم يطرد راعياً، ولم يسخر في أشغاله عمالاً بلا أجر، وكانت عطاياه لجميع رعاياه.

أولست هذه القواعد والقيم هي جوهر حقوق الإنسان في الوقت المعاصر. وكثير من الوثائق المصرية تحوى مجموعة من النصائح والقيم الاخلاقية فجدد ضمن أقوال الحكيم «أنى» ما يلى:

- لكن كنت طيب القلب، يراك الناس في حال طيبة.

- أسلك الطريق للمستقيم فهو أقصر المسافات إلى الغرض النبيل.

- تدأب في لفظك فيبض القول جرح كحد السيف.

(١) محمود متولى: حقوق الإنسان - الأهداف والآمال -، مرجع سابق، ص ٥٧. وقد أورد لناذنا الدكتور محمود متولى تلك القصة على سبيل التذليل على احترام حقوق الإنسان في مصر القديمة، وتروى تلك القصة، رحلة فلاح فقير من وادى النطرون حمل على حمارة محمول ليبينه في أحد الأسواق، ولكن اعترض طريقه أحد كبار الموظفين الذى استولى على حمارة ومحموله وأعتدى عليه بالضرب، فقام الفلاح بتقديم شكوى إلى كبير أمناء القصر الملكى، وجاءت الشكوى لتفويض بهارات الحكمة والشجاعة والتي ما أن سمعها الملك حتى أبدى إعجابه بها وطلب من الأمين ألا يستجيب سريعاً لمظلمة الفلاح، حتى يحصل على المزيد منها، حتى أخذ لليأس بذلك الفلاح وأقدم على الانتحار بعد أن كان قد كتب عدداً كبيراً من الشكاوى، عندئذ أمر الملك بأن ترد للفلاح ثروته ومعاقبة المعتدى عقاباً رادعاً.

- لنظر أئمننا:

ما جاء بقصة (الفلاح القصير) والتي تضمنت أفكاراً مهمة حول تحقيق العدالة بين الناس وكفالة شعهم بحقوقهم الإنسانية.

- حذار من النعمة والتمامين فالنعمة توغر الصدور.
- إن كنت قد تلطمت شيئاً فأين أنت من بحور المعرفة.
- إحذر الرشوة فهي الفساد بعينه.
- إن دخلت داراً فاحفظ حرمتها.
- من يبدأ نهاره بالطمع يجنى في نهايته حصاد الأسى.
- من يلصاع لدناء الضمير، هو الرابع السعيد.

لقد كانت الحضارة المصرية تهتم بتنظيف مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد، وجاء في نصيحة فرعون لوزيره ما يأتي:

«الآلهة تبغض المحسوبة، يجب عليك أن تهتم بطلب الشخص المجهول كالذى تعرفه، وبأمور الإنسان البعيد كالقريب... وأعلم أن أصدق واجبات الأمراء اتباع العدالة».

إن يمكن القول أن الحضارة الفرعونية بنيت على قاعدة احترام الإنسان وتقديره وإقامة العدل بين الناس ورد للمظالم وإقرار القانون.

٢- حقوق الإنسان في الحضارة الصينية القديمة (الكونفوشية):

تستند هذه الحضارة على تعاليم الفيلسوف الصينى الشهير «كونفوشيوس» وتؤكد تعاليم الكونفوشية على احترام حقوق الإنسان من خلال إعلاء قيم العدل والاخاء والأمن والسلام بين الناس جميعاً^(١).

ومن أقوال كونفوشيوس فى هذا المقام ما يأتي:

«إننا ساد بين العالم التماثل بدلاً من التماثل والتعظيم، أصبح العالم كله مساحة واحدة، يختار فيها نور المواهب والفضل والكفاءة الذين يعملون جميعاً على نشر السلم والوئام بين الناس، ويكتفون العيش الكريم للأرامل من الرجال والنساء واليتامى، ومن أقعدهم المرض عن العمل، آنذاك، يضمن كل إنسان

(١) محمود السقا: فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والثقافية، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٧٨، ص ١٦٥ - ١٦٧.

حقه، وتكون حقوق الإنسان موفوره، وتحترم شخصية المرأة فلا يمتدّى عليها أحد وبذلك يحوفر الأمن داخل المجتمع مما يؤدى إلى زيادة انتاج الناس وتحقيق الثروة».

ويقول كونفوشيوس أيضاً فى تعريفه للإنسان الذى سماه (السيد المحترم) أنه ليس هو الشخص الذى يولد نبيلاً لإفتاء أسرته إلى الاشراف، ولكنه الكريم خلقاً، الصادق فى عبادته. الذى يحترم نفسه ويحترم غيره، وأمين فى سلوكه وتعامله».

خلاصة القول أن الكفوشية أكدت على قواعد السلوك التى أستهدفت تعزيز احترام حقوق الانسان وحرياته وذلك من خلال التشديد على تطبيق مبادئ العدل والمساواة بين الناس.

٢- حقوق الإنسان فى الحضارة الهندية القديمة (الهندوسية):

هذه الحضارة تنسب إلى الإله «براهما»، والملاحظ أن هذه الحضارة وإن أقرت بمبادئ حقوق الإنسان، إلا أنها ميزت بين البشر فى استحقاقهم لتلك الحقوق استناداً إلى منشئهم الطبقة من حيث المولد، لذلك كان المجتمع الهندى القديم مقسم إلى أربع طبقات:

الطبقة الأولى، ويتمتع أهلها بكامل الحقوق وهى التى خلقت من فم الإله برهما، أما الطبقة الثانية وهى التى خلقت من ذراعه وهى أقل تمثلاً بالحقوق، ثم تاتية الطبقة الثالثة وهى التى خلقت من رجله ويتمتع بأدنى الحقوق، أما الطبقة الرابع، فهى طبقة المتبوذين وهى تكون محدومة الحقوق^(١).

٤- حقوق الإنسان فى الحضارة الفارسية (الزرادشتية):

قامت هذه الحضارة على تعاليم «زرادشت» وبالرغم من أن هذا الفيلسوف قد نادى بوجود إله للخير وآخر للشر، إلا أن تعاليم «زرادشت» قد ميزت بين طبقات المجتمع فيما يخص حقوق الإنسان، فقد أهملت تلك الفلسفة بحقوق

(١) محمود مولى: حقوق الإنسان - الأمثل والآمال - مرجع سابق - ص ٦١.

الطبقة الحاكمة على حساب بقية الطبقات، ولعل تلك التفرقة في مجال حقوق الإنسان في حضارة بلاد فارس هي السبب في سقوطها بسرعة عجيبة في قبضة المسلمين، حيث أن المجتمع الذي يفقد العدل ولا يراعى حقوق الإنسان ويكرس النظام الطبقي هي أكثر المجتمعات عرضة للإنهيار والسقوط.

٥- حقوق الإنسان في الحضارة البابلية الآشورية:

تعتبر حضارة بلاد الرافدين من أهم الحضارات التي أسهمت في نشأة حقوق الإنسان، لذا تعتبر هذه الحضارة من أهم المصادر القديمة لحقوق الإنسان خاصة في عهد الملك «حمورابي».

ولا شك إن المتتبع لتاريخ النظم القانونية والسياسية سوف يكتشف أن «شريعة حمورابي» تعتبر وثيقة قانونية مهمة في حقوق الإنسان، هذا بالإضافة إلى أنها تعتبر أول نصوص قانونية تم وضعها في مجال القانون الجنائي حيث استهدفت إرساء قواعد للعدل والإنصاف بين الناس، كما أهدمت شريعة حمورابي من جهة أخرى بحماية حقوق المرأة سواء على مستوى الأسرة أو العلاقات الاجتماعية بوجه عام^(١).

* ثانياً، المصادر الدينية لحقوق الإنسان،

إذا كانت بعض الحضارات القديمة قد وضعت البذور الأولى لمبادئ حقوق الإنسان، فإن الرسائل السماوية الثلاث قد أكدت أيضاً على حقوق الإنسان دون تمييز بين انسان وآخر.

والمتتبع لمبادئ حقوق الإنسان في اللدائنات السماوية الثلاثة يجدها واضحة على النحو التالي:

(١) اليهودية:

ونجد فيها الوصايا العشر التي كلم الله سبحانه وتعالى بها سيدنا موسى عليه السلام، وقد اشتملت هذه الوصايا على إشارات واضحة لحقوق الإنسان

(١) لعمد الرشيدى: - مرجع سابق - ص ٥٢.

كحق الإنسان في الحياة وذلك بالذهي عن القتل، والحق في الملكية وذلك بالذهي عن السرقة.

(ب) المسيحية:

إن الديانة المسيحية قد أكدت على حقوق الإنسان من خلال أربعة مبادئ أساسية هي المحبة - العدالة - المساواة - الاحسان.

(ج) الإسلام:

جاء الإسلام بمنظومة العقائدية والتشريعية والأخلاقية من أجل الإنسان. بفرض تنظيم حياته، وإصلاح أحواله في الدنيا والدين، إيماناً بأن في صلاحه صلاحاً للدنيا والدين، وفي اعوجاجه اختلالاً لنظام المجتمع، وفساد الكون، وتخريب العمران، لذلك ارتكزت النظرية الإسلامية لحقوق الإنسان على ثلاث جوانب أساسية هي:

الجانب الأول: حقوق الإنسان وحرياته بصفته فرداً. مثل الحق في الحياة، فحياة الإنسان مقدسة لا يجوز لأحد أن يمتدئ عليها، ولا تسلب هذه القدسية إلا بسلطان الشريعة وبالإجراءات التي تقرها، كما أكدت الشريعة الإسلامية على حق الإنسان في حماية شرفه وأعتباره.

الجانب الثاني: حقوق الإنسان وحرياته من منظور علاقتة بالجماعة السياسية. مثل الحق في المساواة الإنسانية فالناس سواسية ولا مجال للمفاضلة بينهم، والحق في حرية الرأي والتعبير بما يخدم المجتمع، والحق في الملكية، والحق في الضمان والتكافل الاجتماعي.

الجانب الثالث: حقوق الإنسان الخاصة ببعض الأفراد والجماعات. مثل الحق في حماية حقوق المرأة، والحق في معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية.

ثالثاً: المصادر الخاصة بإسهامات الفلاسفة والمفكرين:

إن موضوع حقوق الإنسان قد صادف وجرداً في ظل الاتجاهات الفلسفية

القديمة خاصة بعد ظهور الدولة المدنية التي أدت الى اهتمام الفكر الفلسفى فى العصور القديمة بموضوع حقوق الإنسان، ذلك أن الاضطرابات الاجتماعية، والمنازعات الداخلية والجهود الطويلة من الظلم والظلمين، كانت كلها عوامل تدفع الفلاسفة والمفكرين إلى التأمل فى العلاقة بين الدولة والفرد^(١).

وسوف نلقى الضوء هنا على أهم آراء الفلاسفة والمفكرين المتعلقة بحقوق الإنسان.

(١) أفلاطون،

برزت لدى أفلاطون مبادئ حقوق الإنسان فى مؤلفيه (الجمهورية) والقوانين)، والمتتبع لأفكار أفلاطون فى مجال حقوق الإنسان يجدها واضحة فى معالم المدينة التى تصورها أفلاطون جامعة لمختلف فئات الناس الذين يتعايشون ضمن جمهورية لها مقوماتها ومؤسساتها الإدارية والدفاعية والإنتاجية.

وبرزت مع الجمهورية حاجة أهلها للأمن فى داخلها والسلام مع الآخرين فجاءت صورة الجمهورية لتتبلور للحياة الاجتماعية الآمنة والمنتجة والمزدهرة فى المدينة الفاضلة.

فالحياة الاجتماعية فى نظر أفلاطون تفترض تنظيمًا داخليًا ويكون محور هذا التنظيم تأمين الفضيلة والعدالة بشكل يتأمن معها الخير العام. وأول تجسيد للعدالة فى المجتمع هو توزيع العمل بحيث يقوم كل فرد بوظيفة محددة ويستقامة تؤمن للخير العام.

فالدولة فى نظر أفلاطون مسئولة عن توفير حقوق الإنسان من خلال

(١) أحمد عبد الكريم سلامة: حقوق الإنسان وأخلاقياته السبعة - مرجع سابق، ص ١٧.

تحقيق رفاهية أفراد الشعب بها، وذلك عن طريق القوانين التي تصدرها لتنظيم حياة الناس فيها^(١).
(ب) أرسطو،

برزت لدى أرسطو مبادئ حقوق الإنسان من خلال رؤيته الى دور الدولة في توفير الحقوق لمواطنيها، فمنزلة الدولة عند أرسطو تسمو على الأفراد أنفسهم لأنها كل والكل يرتفع عن الجزء والدليل على ذلك أنه لو فسد الكل فسدت الأجزاء بالضرورة وأن الفرد لا يمكنه أن يكفى نفسه حاجاته وأنه لا يستطيع الحياة بمعزل عن المجتمع^(٢).

وقد شبه أرسطو الدولة بكيان عضوي يفوق في قيمته مجرد مجموع أجزائه، ولا يكون للأجزاء فيه قيمة خارج الكل على نحو ما لا يكون لأعضاء الجسم قيمة خارج الجسم نفسه، ولقد ساد هذا التصور العضوي للدولة تاريخ الفكر السياسي ابتداء من أفلاطون واستكمل ملامحه مع أرسطو، ثم لعب دوراً خطيراً في فكر من أتبعه خاصة مع روسو وبوركه وهيجل^(٣).

والدولة في نظر أرسطو هي المجتمع الأكمل الذي يتضمن سائر الجماعات وليست غايتها رعاية القانون والنظام والدفاع عن حدود الوطن ضد الاجنبي، وحماية حياة المواطنين فحسب، بل إن لها وظيفة أسمى من كل هذا، وأكثر شمولاً وهي: «تحقيق السعادة للمواطنين جميعاً في ظل حياة اجتماعية كاملة سليمة»: ووظيفة الدولة الرئيسية هي تعليم للفضيلة للصغار وإن يفسر لها ذلك إلا في حالة السلم، إذ أنها أنسب الحالات التي تتيح للدولة

(١) المرجع السابق - ص ١٨.

(٢) عصمت عدلي: علم الاجتماع الأمني - الأمن والمجتمع -، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠١، ص ١٢٠.

(٣) مثال أبو زيد عبده: فكرة الحكومة للعالمية بين النظر والتطبيق، رسالة دكتوراه، جامعة الاسكندرية، كلية الآداب، ٢٠٠١، ص ٢٤.

القيام بواجبها نحو توفير حقوق الإنسان ونشر العلم والتربية الاخلاقية بين الأفراد، ولهذا فإن أرسطو يستهجن قيام الدولة أو المجتمع على العدوان والحرب والغزو واستعباد الآخرين، وكلها أمور تدعو إلى احترام حقوق الإنسان^(١).

(ج) هوبز ولوك وروسو (مدرسة القانون الطبيعي):

يعتبر فلاسفة نظرية العقد الاجتماعي «هوبز - لوك - روسو» من أبرز المفكرين والفلاسفة الذين أسهموا في إثراء فكر مدرسة القانون الطبيعي كمصدر هام لحقوق الإنسان.

وتقوم مدرسة القانون الطبيعي على المبادئ الآتية:

- أن للإنسان حقوق طبيعية سابقة من حيث نشأتها على الوجود السياسي للجماعة (الدولة) وهو ما يعطى أن الدولة مسئولة عن احترام هذه الحقوق وعدم المساس بها.

- إن أى تناقض بين سلطة الجماعة المتمثلة فى الدولة وبين حقوق الأفراد وحرياتهم يتعين حسمه لصالح حقوق الأفراد، باعتبار أن الغاية من وجود الدولة هو حماية هذه الحقوق وتلك الحريات.

- إن مبدأ الحرية يشكل قاعدة الوجود السياسي، وهو ما يعنى أن سلطة الدولة مقيدة لصالح حقوق الأفراد وحرياتهم.

(د) مونتسكيو، (مدرسة القانون الوضعي):

أكد أصحاب مدرسة القانون الوضعي على ضرورة وضع حقوق الإنسان فى قوالب قانونية ملازمة مع توفير كافة الضمانات اللازمة لتحقيقها وضمان احترامها.. ويعتبر (مونتسكيو) من أهم رواد هذه المدرسة، وقد أكد مونتسكيو

(١) محمد على أبوريان: تاريخ الفكر الفلسفي، أرسطو والمدرسة المتأخرة، ج٢، الإسكندرية، دار المعرفة للجامعة، ١٩٩٤، ص ٢٢٥.

فى نظريته على مبدأ «الفصل بين السلطات» والتي استهدفت الحد من تركيز السلطة فى يد الحاكم^(١).

هذا ويرجع الفضل لمدرسة القانون الوضعى فى ظهور النظرية الديمقراطية والتي جعلت الفرد محور اهتمامها الرئيسى ومن ثم فقد ركزت على حماية حقوق الإنسان.

(هـ) المدرسة النفعية:

تستند هذه المدرسة على فكرة أن للجماعة التى يعيش الفرد فى كنفها ويتفاعل مع أعضائها، إنما هى أصل الحقوق التى يتمتع بها، ومن هذا المنطلق لا يستطيع الفرد أن يتمتع بأى حقوق خارج نطاق الجماعة التى يعيش فيها... ولذلك يتعين على الجماعة أن تحرص دائماً على تحقيق أكبر قدر من المنافع لأكثر عدد من الأفراد ولو اسلزم ذلك - استثناء - التضحية بحقوق فرد معين أو أفراد معينين... ونلاحظ هنا أن هذه المدرسة لا تتأد تختلف كثيراً عن الأفكار التى نادى بها أصحاب نظرية العقد الاجتماعى^(٢).

(١) أمير مطر: الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس، ط٣، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٦، ص ٤٠ وما بعدها.

- يعتبر مونتسكيو من المفكرين الأوائل الذين وجهوا النظر إلى أن الحياة الاجتماعية تخضع لقواعد وقوانين يجب دراستها واكتشافها، وقد عبر عن أفكاره فى كتابه L'Esprit des Lois «روح القوانين» إلى جانب مؤلفاته الأخرى عن هذه الفكرة، ويرى أبراهيم أبو الغر فى مؤلفه «دراسات فى علم الاجتماع القانونى» أن ابن خلدون قد سبقه إلى ذلك منذ زمن بعيد إذ حاول ابن خلدون إدخال مبدأ الطبيعة الطبيعية فى دراسة الظواهر التاريخية والسياسية والاجتماعية، وقد حاول من خلال هذا المبدأ استخلاص القوانين الطبيعية التى تحكم قيام الدول وزوالها، وقد سعى هذه القوانين باسم «طبائع العمران».

ويذكر رفاعة الطهطاوى فى مؤلفه الشهير «تخليص الإبريز» إلى تليخيس باريز أن العلماء أثناء وجوده فى باريس وكان ذلك فى النصف الأول من القرن التاسع عشر كانوا يفتقرون ابن خلدون بمونتسكيو الشرق، ويقتربون مونتسكيو بأبن خلدون الأجيبى.

(٢) أبراهيم أبو الغر: دراسات فى علم الاجتماع القانونى، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٨، ج١، ص ٦٨ وما بعدها.

انظر أيضاً:

محمود مصطفى منصور: دروس فى السخول لدراسة العلوم القانونية، مبادئ القانون، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٢، فقرة ٩٢، ٩٣.

رابعاً: المصادر الخاصة بمبادئ الثورات الإنسانية الكبرى (الثورة الفرنسية):

كان للثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ أثراً كبيراً في اهتمام الغرب بحقوق الإنسان نتيجة لتلك الأفكار التي جاءت بها تلك الثورة ومنها إعلاء مذهب القانون الطبيعي.

وقد حرص ممثلوا الشعب الفرنسي عند وضع وثيقة حقوق الإنسان المسماه بـ «إعلان حقوق الإنسان والمواطن»^(*) على أن يتضمن صدر الإعلان النص الآتي «إن للجهل بحقوق الإنسان أو نسيانها أو اجتبارها هي الأسباب الوحيدة للفساد العام وفساد الحكام، لذا قد عقدنا العزم على أن نسجل في إعلان رسمي حقوق الإنسان الطبيعية المقدسة التي لا يمكن التنازل عنها، وسيظل هذا الإعلان نهجاً أساسياً يضئ للمواطنين طريقهم ويبلّغهم بحقوقهم وواجباتهم».

وقد أعمدت الوثيقة على مصدرين أساسيين هما: آراء المفكر والفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو أحد أعمدة نظرية العقد الاجتماعي وأيضاً، «إعلان حقوق الاستقلال الأمريكي» الصادر في يوليو ١٧٧٦.

وبالنظر إلى نص المادة الأولى والثانية والرابعة من الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن يتضح لنا أهم المبادئ والحقوق التي تضمنتها هذه الوثيقة التي أعلنتها الثورة الفرنسية وذلك على النحو التالي:

تتمس المادة الأولى على ما يأتي:

«يولد الناس ويظلون أحراراً ومتساوين أمام القانون».

تتمس المادة الثانية على ما يأتي:

«إن هدف كل مجتمع سياسي هو المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية التي لا تزول وهذه الحقوق هي الحرية والملكية والأمن ومقاومة الطغيان»

(*) "Declaration of The Rights of Man and of Citizens".

ونلص المادة الرابعة على ما يأتي:

«إن الحرية هي فعل كل ما لا يضرب بالغير، ولذلك ليس لاستعمال الحقوق الطبيعية لكل فرد من قيود إلا تلك التي تكفل لباقي الاعضاء في الجماعة التمتع بالقيود نفسها».

ولقد كان هذا الإعلان اقراراً رسمياً بوجود الحقوق الطبيعية Natural Rights ويتضمن إقراراً صمئياً بوجود قانون طبيعي هو الذي يعطى الإنسان هذه الحقوق، بل إن واضعي تقليد نابليون قد نصوا في مادته الأولى على أنه:

«يوجد قانون عالمي لا يتغير، وهو مصدر كل القوانين الوضعية. وهو ليس إلا العقل الطبيعي من حيث أنه يحكم كل البشر»^(١).

يتضح لنا مما سبق أن المبادئ والحقوق التي تضمنتها وثيقة حقوق الإنسان التي اعلنتها الثورة الفرنسية تتلخص فيما يلي^(٢):

- إن الناس يولدون أحراراً ومتساوين في الحقوق.
- إن حقوق الإنسان الطبيعية الخالدة هي: الحرية والملكية - والأمن - ومقاومة الطغيان.
- إن القانون لا يمنع إلا الأعمال الضارة بالمجتمع.
- إن السيادة للشعب، وأن القانون تعبيراً عن إرادته ولكل مواطن حق الاسهام في وضعه.

- كل متهم برئ حتى تثبت ادانته.

- لكل فرد حرية الرأي والعقيدة ما لم تخل ممارستها بالنظام العام. وهكذا كان للثورة الفرنسية فضلاً كبيراً في انتشار هذه المبادئ والأفكار في أوروبا والعالم، حتى صار ينظر إليها باعتبارها مصدر هام من مصادر حقوق الإنسان في النظم القانونية الوضعية.

(١) إبراهيم أبو القلندر: دراسات في علم الاجتماع للقانوني، مرجع سابق، ص ٦٩ وما بعدها.

(2) Collins Henry' (ed:) rights of man, Penguin books, Hazell Watson & Viney L.T.D England, 1969, pp. 132 - 134.

خامساً: المصادر الخاصة بالاتفاقيات والمواثيق والإعلانات ذات الطابع الدولي العام:

وتنقسم هذه المصادر إلى نوعين



وسوف نلقى الضوء على هذين النوعين حتى يمكننا التعرف على ما يتضمنه كل نوع فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

النوع الأول:

الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات الدولية ذات الطابع العام.

مثل ذلك:

- ١- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٤٨
- ٢- الإعلان العالمي لحقوق الطفل الصادر في عام ١٩٥٩
- ٣- إعلان الأمم المتحدة الخاص بمكافحة التمييز العنصري الصادر في عام ١٩٦٣
- ٤- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر في عام ١٩٦٦
- ٥- الإعلان الدولي بحقوقية مجرمي الحرب مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية الصادر في عام ١٩٧٣
- ٦- الإعلان الدولي الخاص بحقوق المجرمين الصادر في عام ١٩٧٥
- ٧- الإعلان الدولي الخاص بمشاركة المرأة في تعزيز السلام الصادر في عام ١٩٨٢
- ٨- الإعلان الدولي الخاص بالحق في التنمية الصادر في عام ١٩٨٣
- ٩- الإعلان الدولي الخاص بحقوق الأقليات القومية أو الدينية الصادر في عام ١٩٩٢

النوع الثاني:

الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات الدولية للعالمية ذات الطابع الخاص أو المتعلقة بموضوعات بذاتها.

مثال ذلك:

١- في مجال مكافحة التمييز العنصري:

- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن المساواة في الأجر بين الرجال والنساء
الصادر في عام ١٩٥١
- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن منع التمييز في العمل والامتناع
الصادر في عام ١٩٥٨
- اتفاقية «فيرنيسكو» بشأن منع التمييز في التوظيف
الصادر في عام ١٩٦٣
- إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
الصادر في عام ١٩٦٥
- الإعلان الخاص بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الصادر في عام ١٩٦٧
- الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الفصل العنصري والمعاقبة عليها
الصادرة في عام ١٩٦٣
- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن المساواة في الفرص وفي العمل
الصادرة عام في ١٩٨١
- بين الرجال والنساء
- الاتفاقية الدولية لضمانة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية
الصادرة عام في ١٩٨٥

٢- في مجال جرائم الحرب وإبادة الجنس البشري (الجرائم ضد الإنسانية)^(١):

مثال ذلك:

- الاتفاقية الدولية الخاصة بمنع جرائم إبادة الجنس البشري والمعاقبة عليها
الصادر عام ١٩٤٨
- الاتفاقية الدولية الخاصة بمنع التحريض أو المعاملة غير الإنسانية
الصادر عام ١٩٤٨
- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي تم إقراره
الصادر عام ١٩٩٨

٢- في مجال مكافحة العبودية والاتجار في البشر والعمل القسري:

مثال ذلك:

- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل القسري
الصادرة عام ١٩٣٠
- اتفاقية مكافحة الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير
الصادرة عام ١٩٤٩

(١) محمد وعيب السيد: المحكمة الجنائية الدولية الدائمة (المحددات والاتفاق)، القاهرة، الأمن العام
- لمجلة العربية لطرم الشرطة، العدد ١٦٣، السنة ٤٠، لكتوير ١٩٩٨، ص ٤٥.

- البروتوكول الدولي الخاص بمكافحة الجودية الصادر عام ١٩٥٣
- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن إلغاء العمل القسري الصادرة عام ١٩٥٧

٤- في مجال حماية الأجانب والأجانبين والأشخاص عديمي الجنسية؛

مثال ذلك؛

- الاتفاقية الدولية بشأن المركز القانوني للأجانب الصادرة عام ١٩٥١
- الاتفاقية الدولية بشأن مركز الأشخاص عديمي الجنسية الصادرة عام ١٩٥٤
- الاتفاقية الدولية بشأن تخفيض حالات انعدام الجنسية الصادرة عام ١٩٦٤
- البروتوكول الدولي بشأن مركز الأجانب الصادر عام ١٩٦٧

٥- في مجال حقوق العمال وحرياتهم؛

مثال ذلك؛

- الاتفاقية الدولية بشأن حق العمال الزراعيين في تكوين اتحادات منظمة الصادرة عام ١٩٢١ لهم.
- الاتفاقية الدولية بشأن حق العمال في الاجتماع وحماية الحق في التنظيم الصادرة عام ١٩٤٨
- الاتفاقية الدولية بشأن سياسات تشغيل العمال والاستخدام الصادرة عام ١٩٦٤
- الاتفاقية الدولية بشأن حماية ممثلي العمال الصادرة عام ١٩٧١
- الاتفاقية الدولية بشأن حماية منظمات العمال للريفيين الصادرة عام ١٩٧٥
- الاتفاقية الدولية بشأن كفالة الحق في التنظيم وشروط العمل في القطاع الصادرة عام ١٩٧٨ العام.

- الاتفاقية الدولية بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم الصادرة عام ١٩٩٠

٦- في مجال حماية النساء والأطفال؛

مثال ذلك؛

- الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوقي السياسية للمرأة الصادرة عام ١٩٥٢
- الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية المرأة المتزوجة الصادرة عام ١٩٥٧

- الإعلان الدولي الخاص بالتقضاء على التمييز ضد المرأة الصادرة عام ١٩٦٧
- الإعلان الدولي الخاص بحقوق الأشخاص المتخلفين عقلياً الصادرة عام ١٩٧١
- الإعلان الدولي الخاص بحماية النساء والأطفال في حالات النزاع المسلحة الصادرة عام ١٩٧٤

- الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق المطلق الصادرة عام ١٩٨٩
- ٧- في مجال حماية المعارضين وأسرى الحرب
مثال ذلك:

- اتفاقية جنيف الأولى بشأن تحسين حال جرحى الحرب في ميدان القتال الصادرة عام ١٩٤٩
- اتفاقية جنيف الثانية بشأن تحسين حال جرحى الحرب والمرضى الصادرة عام ١٩٤٩
- واتفرقى في البحار
- اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب الصادرة عام ١٩٤٩
- اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب الصادرة عام ١٩٤٩
- البروتوكولان الإضافيان للمحلقان باتفاقيات جنيف الأربع سالفة الذكر الصادران عام ١٩٧٧
- والمتعلقان بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية .

والملاحظ أن هذه الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات الدولية العالمية ذات الطابع الخاص أو المتعلقة بموضوعات بذاتها، قد ساهمت مساهمة فعلية في كافة مجالات النشاط الإنساني مثل مكافحة ومناهضة التمييز العنصري بسبب الدين واللغة أو العرق، وكذا المساواة بين الناس في مختلف جوانب الحياة كالعمل والتعليم، فقد ساعدت هذه الاتفاقيات على إرساء الكثير من «معايير العمل الدولية» وأيضاً في صياغة قواعد القانون الدولي للعمل، والتي تشمل كل ما يتعلق بتنظيم علاقات العمل وحقوق العمال وواجباتهم وهو ما يعد الآن أحد الروافد الهامة للنظرية العامة لحقوق الإنسان (١).

(١) حمدي شومان: تدريس مواد حقوق الإنسان وأهميتها في الارتقاء بمنظومة الأداء الأمني، القاهرة، الأمن العام، المجلة العربية لطوم للشرطة، المجلد ١٧٩، السنة ٤٤، أكتوبر ٢٠٠٧، ص ٢٥.

وهكذا اكتسب موضوع حقوق الإنسان أهمية كبرى خلال سنوات القرن العشرين، وقد تجلى ذلك فى أعقاب الأهوال والمعارك التى شهدتها الدول الأوروبية فى الحربين العالميتين الأولى والثانية.

سادساً، المصادر الخاصة بالاتفاقيات والمواثيق والاعلانات الدولية الإقليمية:

مثال ذلك

- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الاساسية - للصادرة عام ١٩٥٠
- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان - للصادرة عام ١٩٦٧
- إعلان الجزائر حول حقوق الإنسان - للصادرة عام ١٩٦٦
- الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب - للصادرة عام ١٩٨٤
- مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعوب فى الوطن العربى - للصادرة عام ١٩٨٦
- اعلان القاهرة عن حقوق الإنسان فى الاسلام - للصادرة عام ١٩٩٠
- الميثاق العربى لحقوق الإنسان والمعتد من جامعة الدول العربية - للصادرة عام ١٩٩٤

سابعاً، المصادر الخاصة بالدساتير والتشريعات (المصادر الداخلية لحقوق الإنسان):

تتركز أدبيات حقوق الإنسان فى المصدر الوطنى من خلال تراث الأمم وقيمها وتقاليدها وثقافتها.

وتعتبر الدساتير من أهم المصادر الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان لأنه ما من دستور فى أى دولة من الدول يصدر خالياً من تحديد حقوق الإنسان وشرهاً لواجبات كل مواطن ومسؤولياته تجاه مجتمعه ووطنه، فالأصل فى حقوق الإنسان أنها ذلت منشأ وطنى أو دخلي وحيث أن دستور أى دولة من الدول هو القانون الأعلى فى الدولة، فقد كان من الطبيعى أن يظفر إلى التشريعات الدستورية فى عموم للنظم القانونية فى مختلف الدول والمجتمعات

على أنها بمثابة المصدر الأول أو المباشر لحقوق الأفراد وحررياتهم داخل المجتمع^(١).

ويمكن تعريف الدستور - في الدول عموماً - بأنه القانون الأعلى في المجتمع السياسي، «سيد القوانين»، أو مجموعة القواعد الأساسية التي يتم وفقاً لها تنظيم الدولة وممارسة الحكم فيها.

وإذا كان الدستور هو المرجع في تحديد الحقوق والحرريات، وأن التشريع يأتي منظماً لممارسة هذا الحقوق والحرريات، ثم تأتي قرارات السلطة التنفيذية في مجال الضبط الإداري ليبين من ذلك كله إلى أي مدى كان الالتزام الوثيقة الدستورية معياراً عن حقيقة وطبيعة حقوق الإنسان، وإلى أي حد كان التزام تلك التشريعات بما يقرره الدستور، ثم إلى أي مدى كان احترام القرارات الإدارية لهذه الحقوق والحرريات^(٢).

غاية القول أن الدستور بوصفه القانون الأعلى في الدولة يعتبر المصدر الأول أو المباشر لحقوق الأفراد وحررياتهم، ليس فقط من حيث تحديد ماهية هذه الحقوق وتلك الحرريات، وإنما أيضاً من حيث وضع الضوابط التي تكفل مباشرتها والتمتع بها، وإقامة علاقة التوازن بينها^(٣).

ولعل هذا هو الذي حدا بالمشرعين الدستوريين، في الدول عموماً، إلى تضمين الدساتير الوطنية نصوصاً صريحة بشأن هذه الحقوق والحرريات.

وإذا أخذنا الدستور المصري الحالي الصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ (كحالة للدراسة) في مجال حقوق الإنسان لوجدنا أنه يركز بالعديد من هذه

(١) حمدي شعبان: تدريس مواد حقوق الإنسان وأهميتها في الارتقاء بمنظومة الأداء الأمني، مرجع سابق، ص ٢٦.

(٢) أحمد الرشودي: مرجع سابق، ص ٩٨.

- محمود متولى: مرجع سابق، ص ٦٧.

(٣) حمدي ياسين: الحماية القضائية لحقوق الإنسان - دراسة موجهة حول دور القضاء المصري في حماية حقوق الإنسان، مجلة المحاماة، إصدار نقابة المحامين، العدد الأول، ٢٠٠١، ص ٥٣٩.

الحقوق التي قررناها وأكد عليها، فالأبواب للثاني والثالث والرابع من هذا الدستور، قد أحتوت على العديد من الحقوق والحريات للمواطنين من ذلك مثلاً:

- حق المساواة وتكافؤ الفرص. (م ٨)
- حق الامهات والأطفال في الحماية. (م ١٠)
- حق المساواة بين المرأة والرجل. (م ١١)
- الحق في العمل. (م ١٣)
- الحق في تولي الوظائف العامة. (م ١٤)
- الحق في الحصول على الرعاية الصحية. (م ١٦)
- الحق في التأمين الاجتماعي. (م ١٧)
- الحق في التعليم. (م ١٨)
- الحق في حد أدنى من الأجر. (م ٢٣)
- الحق في التملك. (م ٢٩)
- الحق في الحرية الشخصية. (م ١٤)
- الحق في حرمة المسكن. (م ٤٤)
- الحق في حماية الحياة الخاصة. (م ٤٥)
- الحق في حرية العقيدة. (م ٤٦)
- الحق في حرية التنقل. (م ٥٠)
- الحق في البقاء على إقليم الدولة. (م ٥١)
- الحق في الهجرة. (م ٥٢)
- الحق في الاجتماع. (م ٥٤)
- الحق في تكوين الجمعيات. (م ٥٥)
- الحق في إنشاء النقابات والاتحادات. (م ٥٦)
- الحق في الانتخاب والترشيح. (م ٦٢)
- الحق في التقاضي. (م ٦٨)

وحرصاً على توفير أكبر قدر من الحماية للحقوق والحريات، استلزم الدستور المصري الاعتداءات التي تستهدف هذه الحقوق وتلك الحريات من القواعد العامة التي تقضى بانقضاء الدعاوى الجنائية - وكذلك الدعاوى المدنية المرتبطة بها - بالتقادم. فطبقاً للنص المادة (٥٧) من الدستور، يلاحظ أن «كل اعتداء على الحرية الشخصية، أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم. وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً، لمن وقع عليه الاعتداء»^(١).

مما سبق يمكننا القول أن وجود الدستور يعتبر مطلباً ضرورياً وهاماً لأي دولة من الدول حتى يمكن اعتبار الدولة بصفة عامة دولة قانون وليست دولة بوليسية - كما يعد خضوع الدولة للقانون، أو ما يعرف بمبدأ «سيادة القانون» من أهم الضمانات اللازمة لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

المبحث الثاني

اتفاقيات حقوق الإنسان المنضمة مصر إليها

وجاء انضمام مصر للاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بمبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بحكم كون هذه المبادئ ميراثاً طبيعياً يتفق مع المكونات الحضارية والثقافية لمصر.

وسوف نعرض في هذا المبحث لأهم الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والتي انضمت إليها مصر على النحو التالي:

أولاً: الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان:

منورد في هذا البند الاتفاقيات الدولية سواء السابقة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو اللاحقة عليه، أخذاً في الاعتبار ما استقر عليه العمل بالأمم المتحدة من اعتبار الاتفاقيات الدولية السابقة على الإعلان العالمي لحقوق

(١) أحمد الرشيدي: حقوق الإنسان - مرجع سابق - ص ١٠٠ وما بعدها.

الإنسان، والتي لها صلة بما تضمنه الإعلان من حقوق وحريات في حقيقتها اتفاقيات معنية بالحقوق والحريات، وتشكل في مجموعها الصكوك الدولية التي صاغت الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، والتي ستتخذ أساساً ومقياساً أمام المجتمع الدولي يصنف على ضوءه مدى مشاركة والالتزام دول العالم والمجتمع الدولي، بما تحويه هذه الصكوك من حقوق وحريات للإنسان. وسنورد هذه الاتفاقيات مرتبة وفقاً لتاريخ انضمام مصر إليها.

(١) إتفاقية الرق لعام ١٩٢٦،

أ - صدقت مصر على الإتفاقية بتاريخ ١٩٢٨/١/٢٥ ولم تحفظ على أى من أحكامها.

ب- صدقت مصر على بروتوكول عام ١٩٥٣ للمعدل لإتفاقية الرق لعام ١٩٢٦ بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٥٤ ونشرت بالوقائع المصرية عدد ٧٣ في ١٩٥٥/٩/٢٢ وعمل به اعتباراً من ١٩٥٥/١٠/٧ وهو خاص باستبدال عبارة الأمم المتحدة بعبارة عصبة الأمم ومحكمة العدل الدولية بعبارة المحكمة الدولية للعدل وعبارات أخرى لتتواءم صياغة الإتفاقية مع ميثاق الأمم المتحدة.

ج- الإتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات المشابهة للرق جئف ١٩٥٦ : صدقت مصر على الإتفاقية بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٥٨ ولم تحفظ عليها، وعمل بها اعتباراً من ١٩٥٨/٥/١٧ وهو يوم ايداع وثيقة التصديق عملاً بالمادة ٢٤ من الإتفاقية.

(٢) الإتفاقية الدولية لمنع جريمة إبادة الجنس البشري والمعاقبة عليها، صدقت مصر على الإتفاقية بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٥٢ ولم تحفظ على أى من أحكامها، وقد انضمت مصر بموجب القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥١ والمسنور بالوقائع المصرية العدد ٧١ في ١٩٥١/٨/١٦ ونشرت الاتفاقية بالعدد (١٠٠) في ١٩٥٢/٩/٣ ومعمولا بها اعتباراً من ١٩٥٢/١٢/٣ اليوم التامين بعد ايداع وثيقة التصديق عملاً بنص المادة ١٣ من الإتفاقية.

(٢) الاتفاقية المسخرة ١٩٢٠، ١٩٥٧، (الاتفاقية منظمة العمل الدولية ٢٩، ١٠٥)؛

انضمت مصر للاتفاقية الأولى رقم ٢٩ بالقانون رقم ٥١٠ لسنة ١٩٥٥ والمنشور بالوقائع المصرية العدد ٨١ مكرر (غير اعتيادي) في ٢٣/١٠/١٩٥٥ وعمل بها إعتباراً من ٢٩/١١/١٩٥٦ بموجب قرار الخارجية المنشور بالوقائع المصرية العدد رقم ٣ في ٩/١/١٩٥٦، وذلك بعد مرور عام على إيداع وثيقة التصديق عملاً بالمادة ٢٨ من الاتفاقية. كما انضمت للاتفاقية الثانية بالقرار الجمهوري رقم ١٢٤٠ في ٤/١٠/١٩٥٨ والمنشور بالوقائع المصرية العدد ١٠١ في ٢٥/١٢/١٩٥٨ وعمل بها إعتباراً من ٢٣/١٠/١٩٥٩ بموجب قرار الخارجية الصادر في ١٣/١١/١٩٥٨، وذلك بعد مرور عام على إيداع وثيقة التصديق الحاصل في ٢٣/١٠/١٩٥٨ عملاً بالمادة الرابعة من الاتفاقية.

(٤) الاتفاقية الدولية لمنع الإتجار في الأشخاص؛

انضمت مصر للاتفاقية بالقرار الجمهوري رقم ٨٨٤ في ١١/٥/١٩٥٩ ونشر بالجريدة الرسمية العدد ١٠٥ في ٢٣/٥/١٩٥٩ وصدقت مصر على الاتفاقية بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٥٩ ولم تحفظ على أى من أحكامها ونشرت بالجريدة الرسمية العدد ٢٤٤ في ٩/١١/١٩٥٩ عمل بها إعتباراً من ١٠/٩/١٩٥٩ بعد مرور ٩٠ يوماً على إيداع وثيقة التصديق عملاً بالمادة ٢٤ من الاتفاقية.

(٥) الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التفرقة العنصرية ١٩٦٦؛

انضمت مصر للاتفاقية بالقرار الجمهوري رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٦٧ بتاريخ ٢٥/١/١٩٦٧ وصدقت مصر على الاتفاقية في ١ مايو ١٩٦٧ وأيدت تحفظاً على نص المادة ٢٢ من الاتفاقية التي تقضى بإحالة أى نزاع يتعلق بتطبيق أو تفسير الاتفاقية، إلى محكمة العدل الدولية للفصل فيه (أيدى العديد من الدول ذات الحفظ المتعلق بألية تسوية المنازعات ولا يتعلق بأحكام الاتفاقية وقد نصت المادة ٢٠ على حظر التحفظ على هدف ومضمون الاتفاقية).

المقيمين بصورة شرعية على أرضها نفس المعاملة الخاصة بالمواطنين فيما يخص المساعدة والإسعاف العام.

(هـ) المادة (٢٤) : والتي تنص على ما يأتي «تمنح الدول المتعاقدة للاجئين على أرضها بصورة مشروعة نفس المعاملة الممنوحة للمواطنين (ساعات العمل - الأجازات - التدريب والتأهيل المهني - الضمان الاجتماعي - التعويضات) وقد نشرت الاتفاقية في الجريدة الرسمية العدد ٤٨ في ١١/١١/١٩٨١ وعمل بها اعتباراً من ٢٠/٨/١٩٨١ وعمل بها اعتباراً من ٢٠/٨/١٩٨٢ وهو اليوم التسعين لإيداع وثيقة التصديق عملاً بالمادة ٤٣ من الاتفاقية ولم تنشر الحفظات بالجريدة الرسمية.

(٨) البروتوكول الخاص بتعديل الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين،

انضمت مصر للاتفاقية بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٨٠ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٨٠ وقد صدقت مصر على البروتوكول بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٨١ ولم تحتفظ على أي من أحكامه ونشر البروتوكول بالجريدة الرسمية في العدد ٤٥ في ٥/١١/١٩٨١ ومعمول به اعتباراً من ٢٢/٥/١٩٨٢ عملاً بالمادة الثامنة من البروتوكول.

(٩) العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية، (الأمم المتحدة ١٩٦٦)،

(١٠) العهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وقعت مصر على المهادين بتاريخ ٤/٨/١٩٦٧ وصدقت على المهادين بتاريخ ١٤ يناير ١٩٨٢ وأصدرت عند انضمامها الإعلان التالي مع الأخذ في الاعتبار أحكام الشريعة الإسلامية وعدم تعارضها معها.

انضمت مصر للاتفاقية الأولى بالقرار الجمهوري رقم ٥٣٦ سنة ١٩٨١ والثانية بالقرار الجمهوري رقم ٥٣٧ سنة ١٩٨١ ونشرت الاتفاقية الأولى بالعدد ١٥ من الجريد الرسمية في ١٥/٤/١٩٨٢ ونشرت الاتفاقية الثانية بالعدد رقم ١٤ في ٨/٤/١٩٨٢ وعمل بهما اعتباراً من ١٤/٤/١٩٨٢ بعد

مرور ثلاثة زشهر على التصديق وذلك عملاً بالمادة ٤٩ من الإتفاقية الأولى والمادة ٢٧ من الإتفاقية الثانية. وقد ورد فى المادة الأولى من كل من القرارين المشار إليهما عبارة مع الأخذ فى الاعتبار أحكام للشريعة الإسلامية وعدم تعارضها معها.

وقد أثارت صياغة هذا الإعلان ولا تزال تكثير مشكلة حقيقية بالنسبة للاعتراف الدولى بهذين للتخفظين حيث سجلت لدى السكرتارية العامة للأمم المتحدة، الجهة المودع لديها جميع وثائق تصديق الدول على العهدين، باعتبارها إعلانات لا ترقى إلى كونها تخفظات.

(١١) الإتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة،

انضمت مصر للإتفاقية بموجب القرار الجمهورى رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٨١ وصدقت مصر على الإتفاقية بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٨١ وأبدت التخفظات التالية:

أ - التحفظ على نص للفقرة الثانية من المادة (٩) بشأن منح المرأة حقاً متساوياً مع حق للرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها، بأن يكون ذلك دون إخلال باكتساب الطفل الناتج عن زواج لجنسية أبيه، وذلك تفادياً لاكتساب الجنسيين فى حالة إختلاف جنسية الأبوين أثناء للأضرار بمستقبله، إذ أن لاكتساب الطفل لجنسية أبيه هو أنسب الأوضاع له ولا مساس فى ذلك بمد المساواة بين الرجل والمرأة إذ المألوف موافقة المرأة فى حالة زواجها من أجنبي على انتساب أطفالها لجنسية الأب.

(ب) التحفظ على نص المادة (١٦) بشأن تساوى المرأة بالرجل فى كافة الأمور المتعلقة بالزواج وعلاقات الأسرة أثناء الزواج وعند فسخه بأن يكون ذلك دون إخلال بما تكلفه الشريعة الإسلامية للزوجة من حقوق مقابلة لحقوق الزوج بما يحقق التوازن العادل بينهما وذلك مراعاة لما تقوم عليه العلاقات الزوجية فى مصر من قدسية مستمدة من العقائد

الدينية الراسخة التي لا يجوز الخروج عليها، واعتبار بأن من أهم الأسس التي تقوم عليها هذه العلاقات التقابل بين الحقوق والواجبات على نحو من التكامل الذي يحقق المساواة الحقيقية بين الزوجين بدلاً من مظاهر المساواة الشكلية التي لا تحقق للزوجة مصلحة نافعة من الزواج بقدر ما تنقل كاهلها بقيود، ذلك أن أحكام الشريعة الإسلامية تفرض على الزوج أداء الصداق المناسب للزوجة، والإنفاق عليها من ماله إنفاقاً كاملاً، ثم أداء نفقة لها عند الطلاق، في حين تحتفظ الزوجة بحقوقها الكاملة على أموالها، ولا تلتزم بالإنفاق منها على نفسها ولذلك قيدت الشريعة حق الزوجة في الطلاق بأن أوجب أن يكون ذلك بحكم القضاء في حين لم يضع مثل هذا القيد على الزوج.

(ج) التحفظ على الفقرة (٢) من المادة التاسعة والعشرين بشأن حق الدولة الموقعة على الاتفاقية في إعلان عدم إلزامها بالفقرة (أ) من تلك المادة بشأن عرض ما قد ينشأ من خلاف بين الدول حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية على هيئة التحكيم وذلك تفضيلاً للتقيد بنظام التحكيم في هذا المجال.

(١٢) الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة،

انضمت مصر للاتفاقية بالقرار الجمهوري رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٨١/٦/٧ وصدقت على الاتفاقية بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٨١ ولم تحتفظ على أي من أحكامها، ونشرت بالجريدة الرسمية العدد ٤٩ في ١٩٨١/١٢/٣ بعد مرور اليوم التسعين على إيداع وثيقة التصديق عملاً بالمادة ٦ من الاتفاقية.

(١٣) الاتفاقية الدولية لمناهضة التمييز والأشكال الأخرى

من المعاملة أو العقوبة غير الإنسانية أو المهينة،

انضمت مصر للاتفاقية بالقرار الجمهوري رقم ١٥٤ في ١٩٨٦/٤/٦ وصدقت مصر على الاتفاقية بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٨٦ ولم تحتفظ على أي من أحكامها ونشرت بالجريدة الرسمية العدد الأول في ١٩٨٨/١/٧ وعمل بها

اعتباراً من ١٩٨٦/٧/٢٥ وهو اليوم الثلاثين لتاريخ إيداع وثيقة التصديق عملاً
بنص المادة ٢٧ من الاتفاقية.

(١٤) الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (الأمم المتحدة ١٩٩٠)،

انضمت مصر للاتفاقية بالقرار الجمهوري رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٩٠ بتاريخ
١٩٩٠/٥/٢٤ وصدقت على الاتفاقية بتاريخ ٨ يوليو ١٩٩٠ وتحفظت على
كافة الأحكام والمواد المتعلقة بالتبني وخاصة المواد ٢٠، ٢١ من الاتفاقية وقد
نشرت بالجريدة الرسمية العدد (٧) في ١٤/٢/١٩٩١ ومعول بها اعتباراً من
١٩٩١/٩/٢ عملاً بنص المادة ٤٩ من الاتفاقية وهو اليوم الثلاثين لإيداع وثيقة
التصديق.

وقد جاء تحفظ مصر على كافة النصوص والأحكام الخاصة بالتبني وعلى
وجه خاص المادتين ٢٠، ٢١ من الاتفاقية باعتبار أن الشريعة الإسلامية هي
مصدر أساسي من مصادر التشريع ولأن الشريعة الإسلامية توجب توفير وسائل
الحماية والرعاية للأطفال بطرق كثير لئلا من بينها نظام التبني.

(١٥) الاتفاقية الدولية لمناهضة العمل العنصري في الرياضة (الأمم المتحدة
١٩٨٥)،

انضمت مصر للاتفاقية بالقرار الجمهوري رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٩٠ بتاريخ
١٩٩٠/١٢/٢٣ وقد صدقت مصر على الاتفاقية بتاريخ ٢ إبريل ١٩٩١ ولم
تتحفظ على أي من أحكامها ونشرت بالجريدة الرسمية العدد ٢٤ في
١٩٩١/٦/١٧ ومعول بها اعتباراً من ١٩٩١/٥/٢ بعد مرور اليوم الثلاثين
على التصديق عملاً بالمادة ١٨ من الاتفاقية.

(١٦) الاتفاقية الدولية لحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم،

انضمت مصر للاتفاقية بالقرار الجمهوري رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٩١ ووافق
عليها مجلس الشعب في ١٩٩٢/١٢/٢٦ وقد صدقت مصر على الاتفاقية في
١٦ فبراير ١٩٩٣ ونشرت بالجريدة الرسمية العدد ٣١ في ١٩٩٣/٨/٥ وعمل

بها اعتباراً من ١٩٩٣/٦/١ بموجب قرار للخارجية رقم ٣٨ فى ١٩٩٣/٦/٥ وهو اليوم الأول من الشهر الذى يلى انقضاء مدة ثلاثة أشهر على تاريخ ايداع التصديق عملاً بالمادة ٨٧ من الاتفاقية وقد أبدت عليها مصر التحفظات التالية:

١- التحفظ على نص المادة (٤) والتى تنص على الآتى:

«لأغراض هذه الاتفاقية، يشير مصطلح (أفراد الأسرة) إلى الأشخاص المتزوجين من عمال مهاجرين أو الذين تربطهم بهم علاقة تنشأ عنها، وفقاً للقانون المنطبق، آثار مكافئة (معادلة) للزواج، وكذلك أطفالهم المعالين وغيرهم من الأشخاص المعالين الذين يعترف بهم أفراداً فى الأسرة وفقاً للتشريع المنطبق أو الاتفاقيات المنطبقة الثنائية أو المتعددة الأطراف المبرمة بين الدول المعنية».

٢- التحفظ على المادة (١٨) فقرة ٦.

حين يصدر حكم نهائى بإدانة عامل مهاجر أو فرد من أسرته يفعل إجرامى وحين ينقض فى وقت لاحق للحكم بإدانته أو يتم العفو عنه على أساس أن واقعة جديدة أو مكتشفة حديثاً أثبتت على نحو قاطع أنه حدثت إساءة فى تطبيق أحكام المدالة، يعوض وفقاً للقانون الشخص الذى أوقعت عليه العقوبة نتيجة لهذه الإدانة، ما لم يثبت أن عدم الكشف فى الوقت المناسب عن الواقعة المجهولة يرجع كلياً أو جزئياً إلى هذا الشخص.

ويشار أن هذه الاتفاقية لم تدخل بعد حيز النفاذ لعدم اكتمال العدد اللازم لذلك عملاً بنص المادة ٨٧ من الاتفاقية.

ثانياً: الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان،

(١) ائيثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب (١٩٨٠)،

لنصمت مصر بالقرار الجمهورى رقم ٧٧ فى ١٩٨٤/٢/٢٧ ونشر فى الجريدة الرسمية العدد ١٧ فى ١٩٩٢/٤/٢٣ وعمل به اعتباراً من

١٩٨٦/١٠/٢١ بعد مرور ثلاثة أشهر على إيداع وثيقة التصديق عملاً بنص المادة ٦٥ من الميثاق.

وقد تحفظت مصر على المادة ٨ والمادة ٣/١٨ بأن يكون تطبيقهما بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وأن مفهوم مصر للمادة ١/٩ هو أن حكمها يقتصر على المعلومات المباح الحصول عليها في نطاق القوانين واللوائح المصرية.

(٢) الميثاق العربي لحقوق الطفل (١٩٨٢)،

انضمت مصر للميثاق بالقرار الجمهوري رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٩٣ بدون ثمة تحفظات ونشر بالجريدة الرسمية العدد ١١ في ١٩٩٤/٢/٧ وعمل به اعتباراً من ١٩٩٤/١١/١ يوم إيداع وثيقة التصديق عملاً بنص المادة ٥١ من الميثاق.

ويفيد الاستعراض المتقدم أن مصر بادرت دائماً بالمشاركة فيما أسفرت عنه الجهود الدولية من صكوك خاصة بمبادئ حقوق الإنسان وحريته الأساسية وإرساء الشرعية لها بصكوك ملزمة تتضمن تخويل لجان دولية حق متابعة تنفيذ الدول لالتزاماتها الناشئة عنها ومدى قيامها بمواجهة تشريعاتها الوطنية بما يتفق والأحكام المنصوص عليها بالاتفاقيات.

الفصل الثالث

حقوق الإنسان بين النسبية والتغيير

المبحث الأول: حقوق الإنسان - المفاهيمية والإطلاق .

أولاً، مفهوم حقوق الإنسان وشمولها.

ثانياً، ثبات حقوق الإنسان وتغييرها.

ثالثاً، قابلية حقوق الإنسان للتنازل أو للإسقاط.

رابعاً، حقوق الإنسان بين الإطلاق والتقييد.

المبحث الثاني: معيار تحديد حقوق الإنسان.

أولاً، في التشريع الدولي.

ثانياً، في التشريع الوطني.

ثالثاً، في القضاء الوطني.

- موقف المجلس الدستوري الفرنسي.

- موقف المحكمة العليا الأمريكية.

الفصل الثالث

حقوق الإنسان بين النسبية والتغيير

لن حقوق الإنسان أنبها الله - عز وجل - للإنسان بمجرد كونه إنساناً^(٢٩٩)، تحقيقاً لمصلحته خاصة ومصلحة المجتمع كافة، وقد حوت الديانات السماوية (اليهودية - المسيحية - الإسلام) النصوص الكاملة التي تحفظ للإنسان حقوقه وتصور له حرياته، لذا فإن حقوق الإنسان في التشريع الآتية تعد أحكاماً شرعية^(٣٠٠)، ومعنى ذلك أنها فروض وواجبات طلب الشارع - الله عز وجل - بل أمر بالإتيان بها على سبيل الحتم والإلزام، بحيث يقترب على مخالفتها جزاء يتمثل في عقوبات قد تكون موقعة في الدنيا، أو أجلت إلى الآخرة^(٣٠١).

(*) فهذه الحقوق تولد مع الإنسان، وهذا صادق تماماً على الحقوق الأساسية التي يمتلكها الإنسان وللصيقة بشخصيته بطبيعته، كحق الحياة، وحق الإنسان في سلامة جسمه، وحقه في المحافظة على شرله وسمعته، وحقه في التفكير، وحرية في التنقل، وحرية في عمله، وحرمة مسكته... فهذه الحقوق لا تحتاج إلى سبب وبهتها أكثر من وجود الإنسان. فمجرد بوارده حياً تكبت له هذه الحقوق وتتصلق بشخصيته، ولذلك تسمى هذه الحقوق في القانون الوضعي للحقوق الطبيعية للإنسان.

(**) الحكم الشرعي كما جاء في علم أصول الفقه الإسلامي: هو خطاب الله - تعالى - المنطق بأفعال المكلفين بالإقتضاء أو للتخيير أو للوضع، وهو يقسم إلى تكليف بالفعل أو امتناع عن فعل، فإذا كان المطلوب هو الفعل وكان على سبيل الحتم والإلزام سمي واجباً أو فرضاً، وإذا طلب الفعل على غير جهة الإلزام سمي مندوباً. وإذا كان المطلوب هو الامتناع عن الفعل وكان هذا الطلب على سبيل الحتم سمي حراماً، وإذا كان طلب الامتناع لا على جهة الحتم سمي مكروهاً. وإذا كان الطلب ليس على جهة الكف ولا للفعل وإنما كان على سبيل التخيير كان ذلك إباحة. (مكتور/ رمزي محمد علي دراز وآخرون - حقوق الإنسان - مرجع سابق - ص ٤٧).

(***) لأن حقوق الإنسان أحكام شرعية فبذنه يقترب على ذلك عدم جواز مخالفتها، أو الاعتداء عليها، فهي حقوق شرعها الله - عز وجل - لمصالح خلقه، وليس من حق إنسان من كان - أن يملكها أو يعتدي عليها، ولا تسقط حضانتها الذاتية، لا بإرادة الفرد تنازلاً عنها ولا بإرادة المجتمع متمثلاً فيما يقيمه من مؤسسات لها كانت طبيعته وكيفما كانت السلطات التي تفويضها. (فضيلة الشيخ/ محمد المزالي - حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وأصلا الأمم المتحدة - دار للدعوة - ط الأولى - سنة ١٩٩٣م - ص ٢٤٣).

بينما نجد أن حقوق الإنسان فى التشريعات الوضعية حديثة النشأة نسبياً ولم تنشأ طغرة، وإنما خصصت - منذ نشأتها - لنظم التطور والتغير المرحلى، وذلك بحكم أنها من وضع الإنسان فهى بشرية المصدر، وبينما كان التشريع الألهى يخضع بخصوص تحفظ للإنسان حقوقه، ترك البشر كل هذه النصوص المتكاملة، وبدت الحقوق منعقدة فى النظم القانونية فى بدايتها، وهى مرحلة انعدام كلى وإندثار كامل فى ظل أوضاع العبودية والظلام والفساد الشائع الذى أوجدته أنظمة سياسية أو دينية أو اجتماعية حاكمة، ملكة واستباحات وتوعدت فى ظلها أشكال الحرمان، وإهدار آمية الإنسان، واستباحة دمه وعرضه وماله، وكان الحال هكذا حتى أواخر القرن الثامن عشر، حيث بدايه مرحلة وضعية جديدة للبحث عن حقوق الإنسان الضائعة وهرياته المسلوية.

هذه المرحلة هى مرحلة التفكير فى الحقوق والحريات والمطالبة بها، وبدت أزهى هذه المرحلة الفلاسفة والمفكرين الذين ظهوروا خلال تلك الفترة. ثم ما لبست الثورة الفرنسية أن تفجرت فى فرنسا وأثرت مدأ وجذراً على أوروبا، وتمخضت عن الثورة الفرنسية وثيقة حقوق الإنسان والمواطن، التى صارت إعلاناً لحقوق الإنسان^(٥)، وتلى ذلك فى منتصف القرن العشرين أن انتهى

— من ثم فإن الحفاظ على حقوق الإنسان وإعترافها ليس مجرد (حق للإنسان) بل (واجب) على الدولة، وعلى الإنسان - صاحب الحق نفسه - أيضاً، بحيث يأثم بمخالفاتها والاعتداء عليها لأنها فهى ضرورية يجب الحفاظ عليها. (نكتور) رمضى محمد على دراز وآخرين - المراجع السابق - ص ٤٣).

(*) فى سنة ١٧٨٩ هبت الثورة الفرنسية بسبب الأزمة الاقتصادية، وزعزعة الملك آنذاك لوى السادس عشر وزوجته النمساوية ماري أنطونيت، وفى الواقع لم يكن هناك سبباً واحداً للنشوب تلك الثورة، بل تراكمت الأسباب من سياسية واقتصادية واجتماعية، وحكم مستبد وسيطرة طبقية، وسجن للباسدول الذى كان سوط المذهب لكل للفرنسين الأحرار، وحملت الثورة للفرنسية شعار (الحرية والإخاء والمساواة)، ولم يلبث بعد ذلك بعام واحد من نشوبها - أى فى عام ١٧٩٠ - أن أصدرت إعلاناً لحقوق الإنسان أصبح هو المصدر الثانى فى تاريخ البشرية بعد الإعلان السابق عليه - وثيقة للمقوق الأمريكية التى هى إعلان للمقوق لولاية فرجدينا فى عام ١٧٧٦، والذى شمل حقوق جميع أفراد الشعب، وتضمنه الدستور الأمريكى، ليقدم بذلك لرل وثيقة تضمنت حقوق للإنسان - الذى صدر عن الثورة الأمريكية.

الأمر بإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - الصادر عن الأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ م، والذي يعد أهم إنجازات منظمة دولية - الأمم المتحدة - في مجال الحفاظ على حقوق الإنسان وحمايته، حيث بدأ بيان الحديث عن حقوق الإنسان متكاملًا - بعض الشيء لأن ذلك كله من صنع البشر وأن الكمال لله وحده - منذ ذلك الوقت بإقرار حقوق الإنسان والاعتراف بها.

وما نحن في بداية الألفية الثالثة نقف على أعتاب مرحلة جديدة من مراحل البحث عن حقوق الإنسان، مرحلة أفضل ما قيل بشأنها تعبيراً لأنها مرحلة تسيب حقوق الإنسان، فالمجتمع الدولي وأن كان ظاهر الأمر يبحث عن الحقوق والحريات من أجل الإنسانية، إلا أنه كثيراً ما يتعاطى رد فعله عن انتهاكات تحدث تنال من الحقوق والحريات في بقاع يمينها في أنحاء المعمورة، ثم ما يلبث أن يفض البصر ويصم الأذان ويكمم الأفواه عن انتهاكات صارخة تصيب حقوق الإنسان وحرياته في الصميم، والأمثلة كثيرة وعديدة ومتنوعة بل وليس ما حدث في السجون العراقية أبان الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٥ بخافي عن أحد، وما يرتكب في معتقلات جوانتانامو من أهدار ليس للإنسانية فحسب بل لأنامية الإنسان، ما يحتاج إلى برهنة مدى يقظة المجتمع الدولي الحريص على حقوق الإنسان وحرياته.

المبحث الأول

حقوق الإنسان - العمومية والإطلاق

وفي ضوء ما سبق عرضه نستطيع أن نستخلص بعض من السمات المميزة لحقوق الإنسان، والتي يمكن استيضاحها من حيث عمومها وشمولها، ومن حيث ثباتها أو تغييرها، ومن حيث قابليتها للتنازل عنها أو إسقاطها، أو من حيث إطلاقها أو تقييدها.

أولاً، عموم حقوق الإنسان وشمولها:

المطالع لحقوق الإنسان وحرياته^(٥)، والباحث عن سمتها وخصائصها، يجد أنه نظراً لأن هذه الحقوق بحكم أن أساسها للتشريع الأعلى ثم ما لبثت المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية أن تناولتها وخصتها بالنصوص وأقرت لها للحماية وأسهمت في شرحها وتناولها، فهذه الحقوق تتميز بأنها عامة وشاملة، فهي ليست خاصة بطائفة دون أخرى، وهي غير محددة بمكان دون آخر، وهي ليست مقيدة بزمان دون غيره، فهي حقوق ثابتة للإنسان في كل زمان ومكان، للأشخاص عامة وللشعر كافة.

وعلى الرغم من الاعتراف بعمومية وشمولية حقوق الإنسان، إلا أن ذلك يصدق في التشريع الأعلى بصورة واضحة نافذة وبصورة لا تدع مجالاً للشك، ويظهر الفارق جلياً بين حقوق أقرها الإسلام للإنسان ومنحها

(٥) لم يتحدث إعلان الثورة الفرنسية لوثيقة حقوق الإنسان (١٧٩٠م) عن حقوق الفرنسيين وحدهم، بل عن حقوق الإنسان كإنسان وفي أي مكان وأي بلد، وهذا يوضح ما ساد العقول آنذاك من فكرة إنسانية سامية، فقد شعروا أن قضية الحرية هي قضية الإنسانية جميعها، وهذه ميزة ميزات الثورة الفرنسية عن غيرها من الثورات. كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد تضمن في مادته الثانية أن: «لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما للتمييز بسبب الجنس، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً وغير سياسياً، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي...».

الله - تعالى - للبشر كافة دون تمييز^(٥)، وبين حقوق تتأدى بها المنظمات الدولية أو التشريعات الوضعية، حيث نجد أنها تختلف وتكسح وتشتيق وتتحكم

(*) وإن كان المجال لا يتسع لعرض ومقارنة حقوق الإنسان في التشريع الإسلامي، وحقوقه في التشريع الوضعي أو الدولي، فإنه بخبرة بسيطة مجردة لما ملحه الإسلام لغير المسلم من حقوق لكفولة ياثبت عمومية حقوق الإنسان في التشريع الإسلامي، وعدم لخصاصها بقوم دون قوم، بل هي حقوق مكفولة للناس أجمعين، قلادين الإسلامي:

من ناحية لم يجعل المغالفة في الدين سبباً للمداوة والبغض والحرمان، ولم يجعل للظ (الأجنبي) مرادف (غير المسلم) بصفة مطلقة، أو هو لفظ يستخدم مغايراً بكلمة (مسلم)، وهذا يعنى أنه ليس كل غير المسلمين أجانب عن الدولة الإسلامية، فالدولة الإسلامية لا يمانع الإسلام أن يكون من رعاياها أو مواطنيها غير مسلم.

من ناحية ثانية، أباح الدين الإسلامي - لغير المسلم دخول الدولة الإسلامية - من خلال عقد الأمان مؤقتاً كان أو موقداً - والعقصة بها محتسماً بحريته في عقيدته وبقدره ونقله وترجماله، محصور للنقض والسال، محتسماً بالشخصية القاتونية كسائر المسلمين سواء بسواء. ذلك في الوقت الذي كان يعتبر فيه نظير هذا الإنسان - في المجتمعات التي كانت موجودة آنذاك - عدواً مستباح لدم والعرض والمال لا أدمية له. فجاه التشريع الإسلامي ينادى ويقرر ويصدر مبادئ سامية ترفع من قدر الإنسان وتعتزم أدميته. يراجع في هذا الشأن: دكتور/ رمزي محمد علي دراز وآخرين - المرجع السابق - هامش ٢ - ص ٤٦، دكتور/ إدوار غالي الدنبي - مطبعة غير المسلمين في المجتمع الإسلامي - مكتبة غريب - سنة ١٩٩٣ - ط ١ - ص ٣٧.

ونشير في هذا السياق أيضاً إلى أن الإسلام - فضلاً عن ملحه غير المسلم حقوقه التي ذكرناها - قرر كفالة بيت مال المسلمين لغير المسلم في حالة عجزه أو في حالة احتياجه، وذلك لتزلم على أولو الأمر، وهذا يد من الرحمة والإحسان لغير المسلمين.

وقد ورد في كتاب الفرج لأبي يوسف: أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - مر بباب قوم وعليه سائل يهودى يقول: شيخ ضريب البصر، فقال عمر له: (ما أجأت إلى هذا؟) ... قال: الحاجة والجزية ... فأخذ عمر بيده ونهب إلى منزله وأصله شيئاً ... ثم أرسل إلى خازن بيت المال ... وقال له: انظر هذا لو أمثاله، فوالله ما أنصفناه إن أكفنا سنه ثم نخذله عند الظهر، وقرأ قرئه تعالى: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين). وقال الفقهاء هم المسلمون، وهذا من مساكين أهل الكتاب، ووضع عنه الجزية وعن ضريبه أمثاله. كما روى أن عمر بن عبد العزيز - خامس الخلفاء الراشدين - رضى الله عنه - كتب إلى عامله في البصرة ... أما بعد وانظر من قبلك من أهل الذمة قد كبر سنه ومنعت قرئه وولت عنه المكاتب. فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه. انظر: دكتور/ إدوار غالي الدنبي - المرجع السابق - ص ٣٧، دكتور/ رمزي محمد دراز - المرجع السابق - ص ٤٧.

فيها الأهماء والمصالح العالمية والتكتلات السياسية، فعمومية حقوق الإنسان وشمولية نصوصها للبشر مطلق في التشريع الآلهي، بينما هذه السمة حتى وقتنا الحاضر بعيدة عن التطبيق الصحيح الشامل لكل البشر في التشريعات الوضعية، هي بالفعل موجودة ولكنها غير ملموسة^(٥).

ثانياً، شبات حقوق الإنسان وتغييرها،

علماً من ما سبق عرضه أن حقوق الإنسان عامة في الزمان والمكان، وكذلك عموميتها بالنسبة للأشخاص، وهذا يترتب عليه ثباتها واستقرارها، فلا معنى لعموميتها في الزمان إلا إذا كانت ثابتة مستقرة. وليس المقصود بالثبات هنا الإثبات بالدليل، وإنما المعنى المقصود الاستقرار والاستمرار.

فالحقوق الأساسية للإنسان كحقه في الحياة وفي سلامة جسده وماله وعقله وعرضه، هذه ثوابت لا تقبل التغيير بتغيير الزمان أو الظروف والأحوال، لأن المصالح التي تتعلق بهذه الحقوق بطبيعتها ثابتة غير متغيرة، لأنها مصالح ضرورية ثابتة مستقرة، ومن ثم كانت الحقوق التي تتعلق بها

(٥) على الرغم من أن الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان الصادر سنة ١٧٩٠م، لم يدرك شيئاً يتعلق بحرية الإنسان الشخصية أو الحق الدستوري أو القضائية، أو حقوقه في الملكية أو ما يتعلق بحقوق أفراد الشعب في اختيار الحكومة التي يرؤسها، وفي محاسبة الحكام عن طريق نواب الشعب. إلا أنه عندما أشد عزد للثورة وتخلت الصعاب التي واجهتها خرجت بجيوشها تغزو أوروبا ناسية أو متناسية كل المبادئ، وأصبح لا هدف لها إلا لاحتلال شعوب العالم الأخرى، بل أن ابن الثورة الفرنسية (نابليون بونابرت) أصبح هو العدو الأول للمريات في كل الدول التي غزاهم بجيوشه.

المزيد بشأن تطويع الثورة الفرنسية يراجع: شوقي الجمل وعبدالله عبد الدائق - الوثائق التاريخية - دراسة تحليلية - القاهرة ٢٠٠٤ - بدون ناشر.

كما أن منظمة الأمم المتحدة بيهيكتها وميثاقها وثقتها للدول، لا تستطيع أن تمنع هوان وأللال دول على يد دول أخرى أقوى منها ولم تمنع أمدار كرامة شعوب وسفك دماء بشر واغتصاب نساء وقتل شيوخ وتشريد أسر. والوضع الدولي بأحداثه الجسيمة خير دليل وأصدق بيان عما يحدث في فلسطين من أسرائيل، وفي العراق من أمريكا، ومن قبل في البوسنة والهرسك والبوشان، والأمثلة كثيرة.

ثابتة أيضاً. أما غير ذلك من الحقوق وهي التي تكمل للحقوق الأساسية كحق التملك، والبيع والشراء، وحرية الفكر والتعبير وغير ذلك، فهي أيضاً في حد ذاتها تتمتع بخاصية الثبات والاستقرار، إلا أنها قابلة للتغيير بتغيير وجه المصلحة فيها فقط، أى أنه تغيير تقضيه المصلحة ذاتها، كتغيير المذهب أو الفكر أو الاحتياجات - من مأكّل ومشرب - أو كيفية التعاقد، وغير ذلك مما يمكن أن تخضع معه لظروف الزمان والمكان والأحوال، مع بقاء أصل الحق ثابت للإنسان^(١).

ثالثاً، قابلية حقوق الإنسان للتنازل أو الإسقاط.

معنى التنازل عن الحق أو إسقاطه.. إزالته لا إلى مالك أو مستحق، أى إعدام الحق أو إنتقاله من حالة الوجود إلى العدم، وليس إزالته إلى مالك أو مستحق بيع أو هبة أو وصية أو إجارة... إلى غير ذلك، فهذا ليس إسقاطاً لحق، وإنما نقلاً له فقط^(٢).

وهي هذا الصدد تجيب التفرقة بين نوعين من الحقوق^(٣):

النوع الأول، لا يقبل التنازل أو الإسقاط مطلقاً، بعرض أو بغير عرض. وهذا شأن الحقوق الأساسية للإنسان كحقه في الحياة، وفي سلامة جسده وماله وعرضه وعقله، هذه الحقوق لا يمكن إسقاطها جبراً أو اختياراً، ذلك لأنها تتعلق بمصالح ضرورية - كما علمنا من قبل - حيث تهدف إلى الحفاظ على كيان الإنسان مادياً ومعنوياً. وكل ما يتصل بمقومات آدميته من كل ما يثاقبها أو ينقص منها^(٤).

(١) دكتور/ رمزي محمد دراز وآخرون - المرجع السابق - ص ٤٨.

(٢) دكتور/ محمد كمال الدين أمام - الفقه الإسلامي تاريخ العقل للفقيه - الاسكندرية - دار الجامعة الجديدة - سنة ٢٠٠٤ ص ٩٩.

(٣) دكتور/ رمزي محمد على دراز وآخرون - المرجع السابق - ص ٤٨.

(٤) دكتور/ نبيل إبراهيم سعد، وبكتور/ همام محمد محمود زهران - المبادئ الأساسية للقانون - الاسكندرية - دار المعرفة الجامعية - بدون سنة نشر - ص ١٦١.

كما أن هذه الحقوق تتعلق بالنظام العام، وتعتبر قواعد أمره لا يجوز إسقاطها وله الاتفاق على ما يخالف أحكامها^(٥).

ويلحق بهذه الحقوق أيضاً من حيث عدم القابلية للتنازل أو الاسقاط، الحقوق غير المالية للإنسان، مثل الحقوق السياسية (حق الانتخاب، حق التشريع، والوظيفة العامة)، وحقوق الأسرة وهي التي تثبت للشخص باعتباره فرداً في أسرة سواء ارتبطوا فيما بينهم برابطة دم أو مصاهرة (الزواج والطلاق والنسب والميراث)، فهذه الحقوق أيضاً لها من اتصال بال شخصية، فإنها لا تقبل التنازل أو الاسقاط.

النوع الثاني، الحقوق المالية:

أى التى يكون موضوع الحق فيها يمكن تقويمه بالمال. فإن الأصل فيها قابليتها للإسقاط، ومع ذلك فهناك حقوق لا تسقط لوجود مانع يمنع من إسقاطها، كالحقوق التى لم تجب بعد، مثل إسقاط الزوجة نفقتها المستقبلية التى لم يدخل وقتها (قبل الدخول بها)، والحقوق التى يعتبر الحق فيها وصفا ذاتياً لصاحبه فقط مثل إسقاط الأب أو الجد حقهما فى الولاية على الصغير، والحقوق التى يترتب على إسقاطها تغير فى أوضاع شرعية مثل إسقاط المطلق رجماً حقه فى مراجعة زوجته، والحقوق التى لا تسقط لاشتراك الغير فيها مثل إسقاط المطلق حقه فى عدة مطلقة وإسقاط للحاصنه حقها فى الحضانة. فهذه الحقوق لا تقبل الإسقاط لما تم إيضاحه من أسباب^(١).

(٥) النظام العام يعنى بإيجاز... كل ما يتعلق بمصلحة أساسية (علياً للمجتمع) وبمفهوم أوسع وأعمق فإن النظام العام يقصد به السكينة والأمن والصحة العامة وهذه عناصر ملموسة من الناحية المادية، ومن الناحية المعنوية يضاف إلى النظام العام عنصراً رابعاً هو عنصر النظام) يعنى الانكسار بالتصديق للخطر من جانب السلطة المختصة ومنع تحول إلى ضرر. (المزيد يراجع: دكتور/ عصمت عدلى - علم الاجتماع الأمنى (الأمن والمجتمع) - مرجع سابق - سنة ٢٠٠٤ - ص ٥٠.

(١) دكتور/ رمزي محمد على دراز وآخرين - المرجع السابق - ص ٥٠.

رابعاً، حقوق الإنسان بين الإطلاق والتقييد،

إن حقوق الإنسان وحياته وبخاصة حرية المعتقد، وحرية الفكر والمذهب، وحرية التعبير، وحرية التنقل والترحال، ليست حريات مطلقة من كل قيد أو شرط، بحيث أنه يباح للإنسان أن يفعل ما يشاء وقمما يشاء بالكيفية التي يشاءها. فذلك لا يصح إلا إذا كان هذا الإنسان يعيش بمفرده وبمعزل عن أى مجتمع بشرى يحتويه.

أما حيث يعيش الفرد وسط مجموعة من البشر ذوى المصالح المشتركة والحقوق المتساوية، فيكون من الصعب - أن لم يكن غير ممكن - لأحد أن يتمتع بحريته المطلقة دون أن يعتدى على حريات الآخرين، فحرية الفرد يجب أن تنتهى حيث تبدأ حريات الآخرين، وعلى الإنسان أن يتنازل عن جزء من حرياته وحقوقه فى مقابل عدم حرمان الآخرين من حرياتهم وحقوقهم، وهذا التنازل من الفرد لا يكون بلا مقابل، ولكنه فى مقابل ضمان عدم اعتداء الآخرين على حقوقه وحياته.

فالإشتراك فى الحياة فى مجتمع واحد يحتم توزيع ما يتصنعه من مصالح وإمكانيات توزيعاً مشتركاً بين أفرادها، بحيث لا يستأثر البعض منهم بتلك المصالح والإمكانيات دون البعض الآخر. ومن هنا فلا بد أن يخضع الإنسان فى مزاولته لحقوقه وممارسته لحرياته إلى الضوابط التى وضعها التشريع لحماية لمصالح المجتمع.

المبحث الثاني

معيار تعهد حقوق الإنسان وحرياته

تعددت المواثيق والإعلانات والاتفاقيات - دولية وإقليمية - التي تناولت حقوق الإنسان وحرياته وإفاضة في الحديث عن ذلك. وكان الشغل الشاغل لهذه التحالفات إيضاح هذه الحقوق وبيانها وضمان مستوى معين من الحريات وصيانتها من عسف السلطة واستبداد مغلبيها.

فعلى الصعيد الدولي نص ميثاق منظمة الأمم المتحدة على أن من أغراض هذه المنظمة تطوير وتشجيع احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية (المادة ١/٣)^(*)، كما أولى الميثاق اهتماماً ملحوظاً بذات الموضوع حيث أورد له العديد من النصوص القانونية.

وعلى المستوى العربي أعدت مجموعة من خبراء الأمة العربية من أهل الفكر والقانون، مشروع ميثاق لحقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي^(**).

(*) جاء في ديباجة الميثاق: «نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد ألقينا على أنفسنا... وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره...». وفي إطار هذا الميثاق أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد امتنع عن التصديق على القرار الصادر بهذا الإعلان كل من الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، وندول أوروبا الشرقية وجنوب أفريقيا، والمملكة العربية السعودية. وقد اختلف كل من هذه الدول في تعويل إمتناعها عن التصديق، وقيل أن من أسباب امتناع المملكة العربية السعودية عن التصديق النص الخاص بالحرية في تغيير الديانة (م/ ١٨).

وفي إطار ذات الميثاق أقرت في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ للمهد الدولي لحقوق المعنوية والسياسية. (وافقت مصر على هذه الاتفاقية في أول أكتوبر ١٩٨١ بالقرار الجمهوري رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٨١ وتم التصديق عليها ونشرت في الجريدة الرسمية على أن يسلم بها اعتباراً من ١٤ أبريل ١٩٨٢). كما أقرت المهد الدولي لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (وقد وافقت مصر على هذه الاتفاقية في أول أكتوبر سنة ١٩٨١ بالقرار الجمهوري رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٨١. وتم التصديق عليها ونشرت بالجريدة الرسمية على أن يسلم بها اعتباراً من ١٤ أبريل سنة ١٩٨٢).

(**) تم إعداد هذا المشروع في مدينة سيراكوزا بإيطاليا سنة ١٩٨١، وقد تبناه بالإجماع المؤتمر السادس عشر لإنقاذ المعاملين العرب المنعقد في الكويت سنة ١٩٧٨، ونال جميع نقابات =/=-

• فما هو معيار تحديد حقوق الإنسان وحرياته المعتبرة؟

أولاً، في التشريع الدولي،

تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة - La Déclaration universelle des Droits de L'homme في مادته الثالثة أن: «لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصيه». وفي مادته الخامسة نص على حظر تعذيب أى شخص أو إخضاعه لأية عقوبات أو معاملة وحشية أو تلك التي تحط من آدميته.

وفي المادة العاشرة نص على أن: «لكل إنسان على قدم المساواة للتامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحادية، نظر منصفاً وعلياً...». ثم أوضحت المادة الثانية عشر أنه: «لا يجوز تعريض أحد للتدخل تعسفى في حياته الخاصة، أو في شئون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته ولا لحملات تمس شرفه وسمعته. ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات». وقد سبقت هذه المواد المادة الأولى من الإعلان العالمي التي نصت على أن: «يولد جميع الناس أحرار ومتساوين في الكرامة والحقوق...».

وبذلك أرسى الإعلان للعالمى أسس معيار تحديد حقوق الإنسان وحرياته، وهو معيار المساواة في الكرامة والحقوق، ثم بين في مواده المتتالية هذه الحقوق والحرريات مؤكداً على معيار المساواة.

ورغم افتقار الإعلان العالمي للقوة القانونية الملزمة^(١) وفقاً للرأى

--- المحامين في الدول العربية أن تدعو الحكومات العربية إلى التصديق عليه. راجع للمجاد الثانى - لحقوق الإنسان - مطبوعات المعهد الدولى للدراسات العليا في العلوم الجنائية - (سيراكوزا - إيطاليا) - الطبعة الأولى - سنة ١٩٨٩ - ص ٤٢٤.

(١) لأنه أخذ صورة توضيحية للجمعية العامة، ومن المعلوم أن توصياتها غير ملزمة، لأنه ليس لها اختصاص تشريعى. راجع في ذلك: (دكتور) عبد العزيز محمد سرحان - الأصول العامة للمنظمات الدولية - دار النهضة العربية - سنة ١٩٦٨ - ص ٤١٦ وما بعدها، دكتور/

الراجع(*)، إلا أنه أحدث أثراً عميقة في العالم أجمع بما تضمنه من آمال وأهداف تتطلع لها الإنسانية.

ثانياً: في التشريع الوطني:

تضمنت وثيقة إعلان دستور ١٩٧١ الحالي(**) ... نحن جماهير شعب مصر.. باسم الله ويعون الله نلتزم إلى غير ما حد، وبدون قيد أو شرط أن نبذل كل الجهود لتحقيق:

(رابعاً) الحرية لإنسانية المصري.. عن إدراك حقيقة أن إنسانية الإنسان وعزته هي الشعاع الذي هدى وجه خط سير للتطور الهائل الذي قطعته البشرية نحو مثاليها الأعلى. إن كرامة الفرد انعكاس لطبيعي لكرامة الوطن،

— على صادق أبرهيم - للقانون الدولي العام منشأة المعارف - الإسكندرية - سنة ١٩٧١ - ص ١٩٦ وما بعدها، دكتور/ محمد حافظ غانم - الوجيز في القانون الدولي العام - دار النهضة العربية - سنة ١٩٧٣ - ص ٣٩٧ وما بعدها.

(*) وهناك رأي مرجوح يذهب على العكس إلى القول بتمتع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالثقة القانونية الملزمة. ويرى البعض ذلك على أساس أن هذا الإعلان جاء تفسيراً للنص المادتين ٥٥، ٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة ومن ثم يحرز ما لهما من قوة قانونية ملزمة. أما البعض الآخر فيؤسس هذه النتيجة على أساس القول بأن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية الواردة بالإعلان العالمي تجد قوتها القانونية الملزمة في قاعدة عرفية تقضي باحترام هذه الحقوق وتلك الحريات وتوجب ترفيع اللجوء على من يخالفها وإن الإعلان العالمي قد ساهم أكثر من غيره في تفهيم هذه القاعدة.

(دكتور/ هلالى عبد الله أحمد - تفويض نظم المسبب الآلى وضمانات المتهم المعلوماتى - دار النهضة العربية - سنة ٢٠٠٠ - هلمش (٣) - ص ٩٥.

ويراجع بالنسبة للأراء السابقة: (دكتور/ صلاح الدين هاجر - قانون التنظيم الدولي (النظرية العامة) دار النهضة العربية - سنة ١٩٧٤ - ص ٢٧٦ وما بعدها، دكتور/ حسام أحمد محمد هنادى - لقانون الدولي العام وحماية الحريات للشخصية - دار النهضة العربية - سنة ١٩٩٠ - ص ٢٤).

(**) دأب الكثير من الكتاب والمفكرين على أمثلة كلمة الدائم لدستور مصر الصادر سنة ١٩٧١، وكانت هذه الكلمة موضع تملق وتفسير من أستاذى اللواء دكتور/ سعد محمد موسى أثناء مناقشة رسالة الدكتوراه الخاصة بى (١). شخصية منابض الشرطة)، ولا شك أننى ألتفق تماماً مع مبادئه فيما ذهب إليه من استبدال كلمة الدائم بالحالى.

ذلك أن الفرد هو حجر الأساس في بناء الوطن، وقيمة الفرد ويعمله ويكرامته تكون مكانة الوطن وقوته وهيبته.

ثم نص الدستور في المادة (٤٠) على أن: «المواطنون لدى القانون سواء، وهو متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم...».

ثم نص في المادة (٤١) على أن: «الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس...».

وفي المادة (٤٥) على أن: «الحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون...».

ونتبين من استعراض هذه النصوص أن المشرع الدستوري حرص كل الحرص على إنسانية الإنسان المصري، وهي غاية مبتغاه جعلها قاعدة أساسية شيد عليها معيار تحديد الحقوق والحريات للمواطن، وجعلها قبلته التي يهتدى بها، وأبرز الأهتمام بعزة وكرامة الإنسان المصري وجعلها انعكاس طبيعي لكرامة الوطن، وقيمة الفرد تكون مكانة الوطن وقوته وهيبته.

ثم استكمل المشرع الدستوري من خلال مواد الدستور المتتابعة في الباب الثالث (الحريات والحقوق والواجبات العامة)، جوانب معيار تحديد حقوق الإنسان وحرياته، وهي المساواة وعدم التمييز، والأمن على الحرية والحياة الخاصة للجميع، ثم حماية القانون للحقوق والحريات.

الثالث: هي القضاء الوطن،

أرسى المحكمة الدستورية العليا في مصر جانب من المعاني والمفاهيم المعنية بحقوق الإنسان، بيانها^(١):

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا في ٢٣ يناير ١٩٩٢، والحكم الصادر في ٢ يناير سنة ١٩٩٣. انظر: ص ٢٩٢ في ذات المؤلف تفصيل هذه الأحكام.

- أن مضمون القاعدة القانونية التي تسمو في الدولة القانونية عليها، وتنفذ بها، يتحدد على ضوء مستوياتها ما التزمت به الدول الديمقراطية بإيراد في مجتمعاتها.

- لا يجوز للدول القانونية أن تنزل بالحماية التي توفرها لحقوق مواطنيها وحرياتهم عن الحدود الدنيا المقبولة بوجه عام في الدول الديمقراطية.

- إن خضوع الدولة للقانون يعنى عدم إخلال تشريعاتها بالحقوق المعترف التسليم بها في الدول الديمقراطية مفترضا أولياً لقيام الدولة القانونية، وضمانة أساسية لصون حقوق الإنسان وكرامته وشخصيته المتكاملة.

ويستبين الأمر من هذه المعانى أن المحكمة الدستورية العليا في مصر قد اتخذت المستوى الذى تلتزم به الدول الديمقراطية في قواعدنا القانونية وفي احترام حقوق المواطنين والحريات معياراً وضابطاً لرقابتها الدستورية على القواعد التشريعية التي تتعلق بهذه الحقوق.

ومؤدى هذا الاتجاه أن المحكمة الدستورية العليا تتمسك بحقوق الإنسان المعلم (المعترف) بها في الدول الديمقراطية، وقد وصل بها الأمر تطبيقاً لهذا المبدأ عدم الوقوف عند معنى الحرية الشخصية التي كفلها الدستور، بل اشترطت ألا تخل التشريعات بالحقوق التي تعتبر وثيقة الصلة بهذه الحرية الشخصية والتي لم ترد صراحة في نصوص الدستور المصري، ومنها ألا تكون العقوبة الجنائية التي توقعها الدولة بتشريعاتها مهينة في ذاتها أو ممنعة في صورتها^(١)، أو مقصنة معاقبة الشخص مرتين على فعل واحد^(٢). وهو ما يطلو على توسعه لمضمون الحرية الشخصية التي كفلها الدستور المصري، وعلى تأكيد الحماية الدستورية لحقوق الإنسان وثيقة الصلة بالحرية الشخصية. وكل ذلك بناء على اعتبار طلائع من حقوق الإنسان متصلة

(١) انظر (المادة ٧) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.

(٢) انظر (المادة ٧/١٤) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.

بالحرية الشخصية تكون معها وحدة لا تتجزء، قد أصبحت من المبادئ العامة للدستور وفقاً لقضاء المحكمة الدستورية العليا^(١).

ولا شك أن المحكمة الدستورية العليا بهذا القضاء قد أخذت بتعريف موسع للحرية الشخصية التي يحميها الدستور.

- موقف المجلس الدستوري الفرنسي^(٢)،

في شأن تحديد حقوق الإنسان والوقوف على معيار يمكن الاستعانة به في هذه المسألة، اتجه المجلس الدستوري في فرنسا في أحد القضايا المعروضة عليه (قضية تفتيش السيارات)، نحو التوسع في تحديد المراد بالحرية الشخصية التي تهمها المادة (٦٦) من الدستور الفرنسي، ففس على أن فكرة (الحرية الشخصية) تعتبر أحد المبادئ الأساسية التي تهمها قوانين الجمهورية، وتنادى بها ديباجة دستور ١٩٤٦ التي أكدت ديباجة دستور سنة ١٩٥٨^(٣).

وكان المجلس الدستوري من قبل (سنة ١٩٧٥) قد اعتمد على المادة الثانية من إعلان الثورة الفرنسية لحقوق الإنسان والمواطن الصادر سنة ١٧٨٩ في تحديد أحد مظاهر الحرية الشخصية وهو الكيان العضوي للإنسان بمناسبة بحث مدى دستورية القانون المتعلق بإباحة الاجهاض^(٤). كما أن العميد/ فيدل لم يستبعد إمكان أن توضع على مستوى واحد حماية الأمن الشخصي وجميع الحقوق الأساسية للإنسان متضمنة الحريات العامة الأساسية^(٥).

(١) دكتور/ أحمد فتحي سرور - لشرعية للدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربية - سنة ١٩٩٣ - ص ١٤٣.

(٢) المرجع السابق - ص ١٤٤.

(3) Décision no 76 - 75 Dc. du 12 Janvier 1977 Cfouille des véhicules, A. J. D. A., 1978, p. 216.

(4) Décision no 75 - 54 Dc. du 15 Janvier 1975, A. J. D. a., 1975, p. 134, mote rivero.

(5) Vedel, T. C. P. 1948, 1. 682.

كما اتجه المجلس الدستوري الفرنسي في ١٨ سبتمبر ١٩٨٦ إلى أن تعدد تيارات التعبير الاجتماعي الثقافي هو بذاته أحد أهداف القيمة الدستورية وأن احترام هذا التعدد هو أحد شروط الديمقراطية.

وقيل بأن هذا الاتجاه سمح للمجلس الدستوري أن يعطى توجيهات إلى المشرع حول ما يجب أن تكون عليه مضمون النصوص التي تتطرق بأهداف القيمة الدستورية^(١). ويلاحظ على هذا القضاء أنه قد أشار في مقام تحديد القيمة الدستورية لتحديد تيارات التعبير الاجتماعي الثقافي، وإلى أن احترام هذا التعدد هو أحد شروط الديمقراطية، وهو ما يعنى الربط بين احترام حقوق الإنسان والديمقراطية.

نخلص من ذلك أن المجلس الدستوري الفرنسي قد اتجه حديثاً - ١٨ سبتمبر ١٩٨٦ - إلى الأخذ بمعيار الديمقراطية في نطاق احترام حقوق الإنسان، فكافة مظاهر الديمقراطية يمكن من خلالها قياس مدى احترام حقوق الإنسان.

- موقف المحكمة العليا الأمريكية^(٢).

اتجهت المحكمة الاتحادية العليا - في الولايات المتحدة الأمريكية - منذ بداية السبعينات في مقام تحديد المقصود بالحرية، إلى أن فكرتها تتجاوز مجرد التحرر من تقييد حركة الإنسان لكي تتضمن تقريباً كل الحقوق التي تهم الفرد، وأن عبارة (الحياة التي نص عليها التعديل الرابع عشر للدستور الأمريكي للحرية في الملكية) بالنسبة إلى شرط استعمال الوسائل القانونية (Due, Process) ينصرف إلى فكرة موحدة تتضمن كل المصالح ذات القيمة

(1) Driot constitutionnel et droits de l'homme, Rapports français II & cangies Mandial de L'association Internationale de droit constitutionnel, Paris, 1987, Collection droit Pasitif, 1987, p. 263 et 264.

(٢) دكتور/ أحمد نحمى سرور - المرجع السابق - ص ١٤٥.

لدى الإنسان المرفف الحس (Sensible)^(١). وأكدت المحكمة العليا أن معنى (الحرية) يجب أن يكون واسعاً بكل تأكيد^(٢).

وفي ضوء ما تقدم يتضح أن كلا من المجلس الدستوري الفرنسي، والمحكمة الاتحادية العليا الأمريكية قد اتجاها إلى توسعة مداول (الحرية الشخصية) لكي ينصرف أيضاً إلى مجموعة من حقوق الإنسان. حددها المجلس الدستوري بأنها تلك التي أشارت إليها مقدمة للدستور الفرنسي - على أن الشعب الفرنسي يعلن بصفة رسمية تمكسه بحقوق الإنسان -، ووصفتها المحكمة الاتحادية العليا الأمريكية بأنها تلك المصالح ذات القيمة لدى الإنسان المرفف الحس. فيما اعتنق قضاء المحكمة الدستورية العليا المعيار الواسع لفكرة (الحرية الشخصية)، لكي تكسح لمجموعة من الحقوق وثيقة الصلة بالحرية الشخصية وهي حقوق تسلم بها الدول الديمقراطية كمفترض أولى لقيام الدولة القانونية، وضمانة أساسية لصون حقوق الإنسان.

(1) Cerald Gunther, Individual rights in constitutional Law, 1992, p. 254, 255.

(2) Boord of rights V. roth, 408 U. S. (1972).

الباب الثاني

الحماية التشريعية لحقوق الإنسان

تمهيد:

الفصل الأول: التشريع الوطني وحماية حقوق الإنسان.

المبحث الأول: تنظيم دستور ١٩٧١ الحالي لحقوق الإنسان.

المبحث الثاني: التنظيم القانوني لحماية حقوق الإنسان.

الفصل الثاني: التنظيم الدولي وحماية حقوق الإنسان.

المبحث الأول: حقوق الإنسان في عصر التنظيم الدولي.

المبحث الثاني: حقوق الإنسان في عصر مجتمع المعلومات.

المبحث الثالث: المولمة وعالمية حقوق الإنسان.

الفصل الثالث: الجرائم الماسة بحقوق الإنسان.

المبحث الأول: جريمة الدخول غير القانوني للمنزل.

المبحث الثاني: تهذيب المتهم لعمله على الإعتراف.

المبحث الثالث: جريمة استعمال القسوة.

المبحث الرابع: جريمة القيقص على الناس بدون وجه حق.

الباب الثاني

الحماية التشريعية لحقوق الإنسان

تمهيد:

لا شك أن توحيد فكر واهتمام المجتمع الدولي حول بيان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وأصباغها بالعالمية وعدم قابليتها للنزاع أو التجزئة، والعمل على توافرها وإقرارها وتنميتها مع حمايتها وصيانتها من كافة مظاهر الاعتداء.... يعد من أهم الإنجازات الإنسانية التي اهتمت بها البشرية الألفية الثانية، ودخلت من خلالها الألفية الثالثة بمفاهيم وأفكار مستنبطة عن الاهتمام بالعنصر البشري وحفظ حقوقه وحرية وصيانة كرامته.

لقد حفلت حياة الإنسان - حسب ما تأرخ وسجل - عبر العصور والقرون الماضية بأهوال وفظائع نتيجة لحدوث وصراعات دامية - تلك التي أصبحت بفضل ما وصل إليه المجتمع الدولي من تقدم ورفق وإدراك لأهمية رعاية حقوق عناصره البشرية مع تعزيز وتفعيل هذه الحقوق والحرريات - تشكل انتهاكات صارخة، تفرض على المجتمع الدولي مسؤولية التحرك للحيلولة دون وقوعها، وعقب مواجهتها والقضاء عليها في حالة حدوثها، مع إنزال العقاب بالمسبب في حدوثها، وتعرض المتضرر من جراء انتهاكها.

ويمثل مفهوم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، مجموعة القواعد المقررة للحقوق والحرريات المحمية بمقتضى المواثيق الدولية والاتفاقيات الإقليمية والتشريعات الوطنية لكل إنسان في كل زمان ومكان، منذ لحظة الإقرار بوجوده بوصفه كائناً حياً وحتى بعد وفاته، والتي تلزم الدول بإقرارها وضمانها وحمايتها على أراضيها، والمترتب على انتهاكها أو الإخلال بها مسؤولية دولية للدولة التي حدثت على أرضها هذا الانتهاك بمقتضى المواثيق الدولية المطبقة والمنظمة لها، ومسؤولية جنائية شخصية لمرتكب هذا الانتهاك، وضمان نظام قانوني يسمح بتعويض المجنى عليه من جراء ما تعرض له من آثار نتيجة لانتهاك حقوقه.

- أسس ودعائم الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية،

مجموعة من الأسس والدعائم التي يستند عليها الالتزام الوطني بمبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتمثل هذه الأسس السياج الذي من خلالها تصان هذه الحقوق، وهذه الأسس بيانها:

الأساس الحضاري:

تتمتع مصر بمكانة تاريخية ودينية ودولية وذلك بحكم تكوينها الحضاري الفريد، وتاريخها المميز الممتد عبر آلاف السنين، وقد امتزج ذلك بقيم دينية منبعها الأديان السماوية والرسالات النبوية (حيث أن مصر هي متلقى الأديان الثلاثة)، وتعاليم الرسل والأنبياء، هذه المكانة عملت على تأهيل مصر قومياً وعالمياً لكي تكون ضمن الدول الخمسين التي شاركت في اعداد وصياغة الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٨، ووقعت عليه وقت صدوره مما يعكس مدى إدراك مصر بأهمية تواجد مثل هذا الصك الدولي المنسوب لتنظيم سياسى دولى فى بداية عهده بالعمل على الساحة الدولية.

الأساس الدينى:

تعد الشريعة الإسلامية الفراء المصدر الرئيسى للتشريع - على نحو ما نصت عليه المادة الثانية من دستور ١٩٧١ - والإسلام هو دين الدولة، وقد أقت الشريعة الإسلامية من خلال مصادرها - من القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، والاجماع، والاجتهاد، والمصالح المرسله - قيم ومبادئ وأحكام شكلت بنياناً متكاملأ يضمن للإنسان فى كل زمان ومكان (وعلى اختلاف عقيدته) حقوقه وحرياته فى كافة مناحى الحياة، سجلت منذ أربعة عشر قرناً سبق فى ذلك، سابقة ما استقر عليه المجتمع الدولي الآن من مبادئ فى هذا الصدد، وقد ساعد هذا الأساس الدينى القوى مصر على خلق مناخ مناسب ودافع للوقوف بحسم إلى جانب كافة الجهود المتبادية بحماية التواجد الإنسانى فى انحاء المعمورة وتكريم الإنسان الذى خلقه الله - تعالى - فأحسن خلقه، وبذ كافة صور التفرقة والتمييز والحصرية والقضاء على العطف والقهو والوحشية.

الأساس الدولي:

نظراً للوضع الاستراتيجي الذي حيا الله - تعالى - به مصر، فإنه منذ بدء العهد الدولي ومصر مشاركة في كافة المواثيق الدولية، ووقت اعداد دستور ١٩٧١ كانت مصر موقعة بالفعل على العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرين عن الأمم المتحدة في عام ١٩٦٦ - وكان ذلك في الرابع من أغسطس عام ١٩٦٧ - ويعتبر كل من العهدين سالف الذكر بمثابة الاتفاقيتين الأم لمبادئ حقوق الانسان وحرياته، والملاحظ أن الافراغ للقانوني لمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان في قواعد قانونية دولية ملزمة تشكل أساس الشرعية الدولية لتلك المبادئ، ويؤكد ذلك أن مصر كانت حريصة على سرعة إقرار الشرعية الدولية لمبادئ حقوق الانسان وحرياته الأساسية، وتناولها من خلال القواعد الملزمة على الصعيد الدولي.

الأساس القومي:

إن مصر لتساقاً مع رؤيتها القومية ونظمها القانونية وتقاليدها وإعراف شعبها، وتكوين مجتمعها الثقافي والحضاري، كانت متضمنة بالفعل لعدد من الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، والتي كانت قائمة ونافذة المفعول آنذاك مثل:

- اتفاقيات جنيف الأربعة الخاصة بضحايا الحرب.
- اتفاقية مكافحة الرق، والاتفاقيات المكمل لها.
- الاتفاقيات الدولية لمكافحة الاتجار في الأشخاص واستغلال دعارة الغير.
- الاتفاقيات الدولية التي كانت معدة لتنفيذ مثل اتفاقية التفرقة العنصرية.

الأساس التاريخي:

الحصاد التاريخي للتجربة المصرية الوطنية بما تملكه من رصيد حضاري فريد، وما تتمتع به الشخصية القومية المصرية من سمات خاصة وقبول على الصعيد الدولي، ألقي على عاتق مصر مسؤوليات هامة على الصعيد الدولي والإقليمي والعربي، وقد أدى ذلك إلى حتمية مشاركتها بفاعلية في كافة مناحي الجهود الدولية، مما جعل لها وصفاً خاصاً إزاء الدول، ويصفة خاصة على الصعيد العربي والإفريقي باعتبار مصر مثلاً يقتدى به في هذا المضمار من باقي الدول.

الفصل الأول

التشريع الوطني وحماية حقوق الإنسان

- اطلاله تاريخية على التنظيم الدستوري لحقوق الإنسان.
- المبحث الأول: تنظيم دستور ١٩٧١ الحالي لحقوق الإنسان.
- أولاً، مبادئ حقوق الإنسان التي تضمنها الباب الأول.
- ثانياً، مبادئ حقوق الإنسان التي تضمنها الباب الثاني.
- ثالثاً، مبادئ حقوق الإنسان التي تضمنها الباب الثالث.
- رابعاً، مبادئ حقوق الإنسان التي تضمنها الباب الرابع.
- الضمانات الخاصة التي قررها الدستور المصري في مجال حقوق الإنسان.
- المبحث الثاني: التنظيم القانوني وحماية حقوق الإنسان.
- قواعد مبدأ الشرعية.
- أساس الشرعية الإجرائية.
- المطلب الأول: الإجراءات القضائية المنظمة لحماية حقوق الإنسان.
- أولاً، أعمال الضبط.
- ثانياً، مهام الضبطية القضائية العامة.
- ثالثاً، مهام الضبطية القضائية الاستثنائية.
- المطلب الثاني: حقوق الإنسان في مرحلة ما بعد المعاملة.
- أولاً، في مرحلة التنفيذ العقابي.
- ثانياً، في مرحلة الرعاية اللاحقة.

الفصل الأول

التشريع الوطني وحماية حقوق الإنسان

هناك حقيقة يؤكدھا التاريخ وهي أن الدستور ليس ملحة من حاكم، كما أنه ليس ديكوراً يزدان به جبين أى نظام، وليس خوفاً يتباهى به الحاكمون، دائماً هو القول الفصل بين إرادة الحاكم وإرادة المحكوم، فعندما يصير الدستور ملحة من الحاكم فقد صار الأخير وحده مصدراً لكل السلطات، ويصبح الحكم تحكماً ويصير التحكم استبداداً، فلا حرية لمعارضة ولا ديمقراطية لشعب غايته تحت إرادته، ويكون المرء يومئذ عرضة للتقهر والبطش والاستبداد والطغيان، وما من ريب أن الدستور ليس شعارات مصولة وليس العبرة بنصوص مكتوبة تحمل أسم الدستور، وإنما العبرة كل العبرة بالطهارة الدستورية عند تطبيق ما تتضمنه من نصوص، تلك الطهارة التي هي مطلب أساسي في أى بلد يتنازع فيها الخير والشر، ويختلط فيها الحق مع الباطل، وتتصارع فيها الأكاذيب مع الحقائق، وتعنى الطهارة للدستورية أول ما تعنى استقلال السلطات الثلاث، فلا طغيان لسلطة على أخرى^(١).

ولا ريب أن الدستور بمبادئه وقواعده يعنى قمة الشرعية في الدولة، ولكن لولا احترام الشرعية بفصل سيادة القانون، لما كان لمبادئ الدستور وقواعده الاحترام الواجب، ولما كان هناك فاعلية لحقوق الإنسان، والدستور المصرى لم يقتصر على صون حقوق الإنسان، بل كفل لها بنصوصه القابلة للتطبيق العملى قوة الإلزام، الذى لا يتوجه فقط إلى القاضى أو إلى جهة الإدارة، بل يخطب المشرع أيضاً، فلا يجوز له أن يصنع قوانين تنكس السبل مهددة لحقوق الإنسان وحياته، لتنى أعلاها للدستور وأحاطها بضمانات لا تليق^(٢).

(١) دكتور/ محمد متولى - حقوق الإنسان (الإمثلة... والآمال) - مرجع سابق - ص ٦٧، ٦٨.

(٢) دكتور/ ماجد راغب الحلو وآخرين - حقوق الإنسان - مطلب جامعى - الامكنديرة - ط ٢

- سنة ٢٠٠٦ - ص ١٠٠.

ولا يجوز للمشرع الوطني أن يخالف الأصول التي أرساها المصدر الديني المتمثل في أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، عند تطبيقه لأي قاعدة في مجال حماية حقوق الإنسان أو تبنيه لها، فلا يصدر أي قاعدة أو يتبنى بالتصديق أي قاعدة تحلل حراماً أو تحرم حلالاً، أو تنال بصورة من الصور من مقاصد الشريعة الإسلامية الرئيسية في حفظ الضرورات الخمس للإنسان، وهي حفظ العقل والدين والنسل والنفس والمال. فكل قاعدة تنال من هذه الضرورات سواء بإباحة ما يهدرها أو ينال منها، أو يمنع استعمالها فيما خلقت من أجله وبما لا يضر بالغير، تضحي مخالفة لمصادر الحماية الواجبة لحقوق الإنسان، ويتعين على المشرع الوطني تجديدها، وإلا إتسم تشريعه بعدم المشروعية^(١).

ويستبين من هذه التوطئة أن التشريع الدستوري ليس بكلمات جوفاء فحسب، تستيقظها الأذن عند سماعها تكرر، وليس بشعارات صماء تتردد دون فهم ووعي، وإنما يعنى الممارسات الجادة الهادفة التي تدعم الحريات وتحمي الحقوق، هو سلوك متحضر هادف يسلكه نظام حاكم محوره الرئيسي ودعامته الرافدة حقوق الإنسان وحرياته.

(١) الدكتور/ خيرى أحمد لكباش - أصول الحماية القانونية لحقوق الإنسان - الإسكندرية - للنشر للطباعة والنشر - سنة ٢٠٠٦ - ص ٢٤٧، ٢٤٨.

• ولقد يذنب النصوص للناسخة في الدستور المصرى الحالي على مبادئ للشريعة الإسلامية التي يعبرها لثقافة الصحيح مصدراً أساسياً للدستور، وهو ما أزيد تأكيداً بالتحليل الدستوري الذي أثاره الشعب في استفتاء ٢٢ مايو ١٩٨٠، ذلك أنه وفقاً لهذا التحول أصبحت المادة الثانية من الدستور تقضى بأن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، ولما كان المطلق يجرى على إطلاقه ما لم يتم دليل على تقييده، فإن التشريع في هذا للنص الدستوري ينصرف إلى التشريع الدستوري والمادى والفرعى جميعاً، ومن ثم فإن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للمبادئ الدستورية، سواء أكان للنسور قد قن المبدأ التشريعى أم لم يقلده، وهذا هو المراد من قول إن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر تشريعى للقواعد الدستورية غير المكتوبة في كل المجالات، ومنها بطبيعة الحال مجال حقوق الإنسان.

(دكتور/ ماجد راغب الحلو وأخرون - حقوق الإنسان - مرجع سابق - ص ١٠٥).

- إطلالة تاريخية على التنظيم الدستوري لحقوق الإنسان:

لقد حرصت الإعلانات الدستورية التي صدرت على مر الأزمنة المتعاقبة في التاريخ المصري، على احتضان حقوق الإنسان وإيضاح حرياته الأساسية، كما أن الدساتير التي صدرت في العصر الحديث حوت نصراً تضمنت احتراماً لحقوق الإنسان السياسية والمدنية والشخصية، ولم يخلو أي دستور مصري من التأكيد على أن حرية المواطن المصري مصونة لا تمس إلا بالقانون^(٩٠).

وفي عرضنا لهذه الإطلالة التاريخية عن التنظيم الدستوري لحقوق الإنسان، لن نتمكن في استعراض الأوضاع القانونية للمواطن في مصر القديمة، أو في العصور الوسطى للدولة المصرية، ولكن سوف نستعرض الوضع الدستوري في مصر الحديثة وفي التاريخ المعاصر، لنقف على إدراك الأمور بأنه كيف أن التنظيمات الدستورية المتعاقبة صانت حقوق الإنسان ونسجت حماية تشريعية لها ولم تعدد عليها وتقتصر في الحفاظ عليها.

المرحلة الأولى: دستور ١٨٨٢ في مصر الحديثة:

يعد دستور ١٨٨٢ أول دستور تم إعداده وصياغته في تاريخ مصر

(٩١) للدستور كنظام قانوني يجمع بين دفتيه المبادئ والقواعد القانونية التي تحكم الحياة السياسية للشعب ويكفل حقوق الإنسان، ويحرر سلطات الدولة ويظم ممارستها، فالدستور كنظام قانوني ليس إلا منتجاً قانونياً للإرادة الشعبية. (الدكتور/ أحمد قحى سرور - السلطة التشريعية - دراسة متفجرة وعامة في منهج الإصلاح الدستوري - مطابع مجلس الشعب - سنة ٢٠٠٦) - كما أن الدستور أو القواعد الدستورية هي التي يحدد شكل للدولة، وهل هي - مثلاً - دولة بسيطة أو مركبة؟... وشكل نظام الحكم فيها، وهل هو نظام ملكي أو جمهوري؟. ديمقراطي أو استبدادي؟ برلماني أو رئاسي أو ذو طبيعة مختلطة؟

وتأسيساً على ذلك فإن وجود الدستور بالنسبة إلى أي دولة يعد من الأمور المهمة التي يلزم تحققها لاعتبار هذه الدولة أو تلك... دولة قانون وليست دولة برايسية. كما يعد خضوع الدولة للقانون، أو ما يعرف بمبدأ (سيادة القانون) من أهم الضمانات اللازمة لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية.

(دكتور/ أحمد الرشيدى - حقوق الإنسان (نمو مدخل إلى وعى ثقافى) - مرجع سابق - ص ٩٩).

الحديث، حيث أنه قُدن الحريات العامة، وقام برسم وتحديد دور سلطات الدولة، وقام بوضع توازن تشريعى بين هذه السلطات، وقد استطاع دستور ١٨٨٢ أن يضمن للمواطن المصرى حقه فى العقيدة وفى التعبير والرأى، وأعطى لمجلس شورى النواب حقوقه كاملة فى مراقبة السلطة التنفيذية، كما جعل الوزارة مسؤولة أمامه عن أعمالها وسياساتها.

ومع دخول القطر المصرى حقبة تاريخية مظلمة فى نهاية القرن التاسع عشر باحتلال بريطانيا العظمى لمصر، تعطيل العمل بدستور ١٨٨٢، حيث وقع الاحتلال البريطانى فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بعد هزيمة الجيش العربى فى معركة النيل الكبير، وفى ظل الاحتلال لا يمكن ضمان الحقوق وإقرار الحريات وصيانة الكرامة.

المرحلة الثانية، دستور ١٩٢٢ وتوابعه،

مع بدايات القرن العشرين كان نظام الحكم أتوقراطى، نظام سياسى تميز بالصراع بين الأتوقراطية والحكومة الدستورية التى أفرزها (استقلال ١٩٢٢ المنقوص)^(٥). فى ظل أطر من مكافحة ونضال ضد وجود استعمارى معوق وأحزاب سياسية تتغير مواقعها بين كراسى السلطة وشراسة المعارضة بين الحين والآخر. وقد كان دستور ١٩٢٢ من أعظم الدساتير المصرية، فقد منح الصحافة حريةها، وأعطى للمواطنين حق الاجتماع وحرر تشكيل الأحزاب من القيود (من تلك التى تتادى بالمبادئ الهدامة، أو تلك التى تريد فرض إرادتها بقوة السلاح)^(٥٥).

(٥) عام ١٩٢٢ هو ذلك العام الذى تغير فيه وصف مصر من دولة تحت الحماية البريطانية إلى دولة مستقلة ذات سيادة، وفقاً للتصريح الذى أصدرته بريطانيا من جانب واحد يوم ٢٨ فبراير، وقد أدخل هذا الوضع السياسى الجديد العديد من التغيرات الجذرية والتعديلات الجمهورية على نظام الحكم فى البلاد، وفى الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية. وأهم ما أفرزه تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ استقلال متقوس يسلب الوطن للكثير والكثير من الحرية والسيادة.

(٥٥) حينما صدر دستور ١٩٢٣ وصفه البعض بأنه ثوب فسفاض لا يناسب ما صدر من أجله،

-/-

واستمر العمل بدستور ١٩٢٣ حتى جاء صدقي باشا رئيساً للوزارة المصرية في يونيو ١٩٣٠ بعد استقالة حكومة الححاس باشا في ١٧ يونيو ١٩٣٠، فأجل صدقي باشا انعقاد البرلمان لمدة شهر في ٢١ يونيو ١٩٣٠، وقارم الوفد حكومته وأنفذ أسلوباً دعائياً مندها في انحاء البلاد، رد عليها صدقي باشا بحشد قوات البوليس والجيش لقهر الشعب، ثم استصدرت الحكومة للصدقية مرسوماً بغض الدورة البرلمانية في ١٢ يوليو ١٩٣٠ قبل اقرار الميزانية بالمخالفة لنص المادة ١٤٠ من الدستور التي تقضى بعدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل الفراغ من تقرير الميزانية وكان ذلك في ٢١ يوليو ١٩٣٠. (٥)

المرحلة الثالثة: دستور ١٩٣٠ (دستور صدقي باشا)،

ما لبث صدقي باشا أن ألغى دستور ١٩٢٣ ووضع دستوراً آخر يضيّق من سلطات الأمة، كما أصدر قانوناً للانتخاب حصر فيه هذا الحق في أضيق الحدود، وجعل الانتخاب على درجتين، وبدأ يد لاتخابات جديدة على هدى قواعد دستوره وقانونه الانتخابي الجديد.

لقد سلب دستور ١٩٣٠ المعروف بأسم دستور صدقي الكثير من السلطات الشعب وأعطاها للملك، مما جعل الشعب يدخل في مرحلة جديدة ليطالب

ببما وصفه آخرون بأنه عاجز عن حماية مصالح الشعب إذ اعدم فقط بمصالح الذين مدعوه وصاغوه.

الدستور أداة من أدوات الدولة ولذلك فلا بد أن تمهد شكل وتكوين هذه الدولة أولاً قبل أن نحدد دستوراً الذي يحافظ عليها ويوجه الأمور بين أجهزتها المقعدة، ولابد أن يتعامل الدستور مع واقعا تماماً أو مع ما نخيله لهذا الواقع في مدة مقولة. المهم لمعالم الدستور والاصل به نسا وروحاً نبني الدولة.

(أ) أمين هويدي - مقالة لا تجطره قوياً فنضاضاً.. رجاء - جريدة الأهرام ٤٢٨٤٤ - ٣٠ يناير ٢٠٠٧ - ص ١٢).

(٥) وبالمخالفة للمادة ٩٦ من الدستور التي تقضى بدوام دور الائتلاف المادى ستة أشهر على الأقل، واحتفت قوات الحكومة دلو البرلمان لمنع اعضائه من عقده.
(دكتور) عبد الوهاب بكر - البرلوس المصرى (١٩٢٢ - ١٩٥٢) القاهرة - مكتبة مندوبى - سنة ١٩٨٨ - ص ١٥١).

بعودة دستور ١٩٢٣ . وفى هذه الأثناء وقع اتفاق بين حزبى الوفد والأحرار الدستوريين يقتضى بمقاطعة الانتخابات الجديدة وعدم الاعتراف بدستور ١٩٣٠ .

وقد ظل الشارع المصرى يلهب غضباً من أجل إقرار دستور يسير الحياة السياسية فى البلاد حتى عام ١٩٣٥ ، حيث كانت المتغيرات الدولية تفرض نفسها على الأوضاع لتحث تطورات سياسية تشمل الداخل والخارج (٥) . وكانت مصر فى ذلك الوقت بلا دستور، حيث أن دستور ١٩٣٠ ألغى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ لكن دستور ١٩٢٣ لم يعد .

ومع الأطاحة بحكومة صدقى باشا جاء توفيق نسيم باشا رئيساً للوزراء (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ - ٣٠ يناير ١٩٣٦) ، ظلت مصر قرابة عام يخيم عليها فراغ دستورى، هى الفترة الأسوأ تشريعياً فى حياة البلاد التى تمخض عنها صدمات عنيفة للشارع المصرى ولقواه الوطنية التى راحت تثور فى مظاهرات أشبه بتلك التى قام بها الشعب أبان ثورة ١٩١٩ ، تطالب بمقاطعة المستعمر الانجليزى واستقالة الوزارة النسيمية، ومع عودة دستور ١٩٢٣ فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ دخلت مصر مرحلة ليبرالية قيدت فيها سلطات الملك .

وكادت الليبرالية أن تشرق طريقها بنجاح لولا تحالف السراى مع الانجليز، وينتهى الأمر بضرورة القضاء على الوجود الاستعمارى فى مصر، والذى رفع رأيه مصطفى النحاس باشا زعيم حزب الوفد، الذى كان قد عاد إلى الحكم بعد انتخابات حرة فى يناير ١٩٥٠ (٦) .

(٥) خلال هذه الفترة كانت إيطاليا قد غزت الحبشة فى ٢ أكتوبر ١٩٣٥ ، وخرج الموقف الدولى، وازداد الخطر الدولى قريباً من مصر، حيث إن مصير بلا دستور وكان معنى ذلك عند السياسيين المصريين هو أن مصر لا تتمتع بمركز دولى محدد، فماذا يحدث لو أن الوطن أصبح كرهة يتقاذفها الانجليز - المستعمر المحتل الوطن - والاطاليين - الخطر الاستعمارى لتقدم من الجنوب - لقد أصبحت مصر نتيجة الوجود البريطانى معسكراً معادياً لإيطاليا . (نكتور) عبد الرهمن بكر - المرجع السابق - ص ٢٣١ .

(٦) نكتور/ محمود متولى - مرجع سابق - ص ٣٤٢ .

المرحلة الرابعة: ثورة يوليو ١٩٥٢،

فى هذه المرحلة والتي يؤرخ لها السياسيون والمؤرخون بأنها مرحلة الحرية والاستقلال التام من الملك وانتهاء التواجد البريطاني كلياً فى البلاد، أنها مرحلة ثورة يوليو ١٩٥٢، خلال هذه المرحلة حتى بداية السبعينيات تم وضع دستور ١٩٥٦ ثم تبعه دستور ١٩٦٤. وفى تقرير كلا منهما لحقوق المواطن وصيانة حرياته الاساسية، تم إيراد ذلك فى عبارات عامة حيث كانت تقرر كفالة الحرية الشخصية للمواطن وما تفرع عنها من حقوق (المادة ٤١ من دستور ١٩٥٦، والمادة ٢٣ من دستور ١٩٦٤)، تاركة للمشروع العادى السلطة الكاملة دون قيود فى تنظيم هذه الحريات. وقد قيل الكثير عن ضياع حقوق الإنسان فى عهد الرئيس/ عبد الناصر سواء من حيث نفى المعتقلات وماداو بداخلها من تعذيب، ولو أعطينا بعض العذر للثورة، إلا أنها بالفعل تصرفات خرجت على حدود الديمقراطية واعتدت على حقوق الإنسان، مما أثر على نفسية المواطن المصرى وبخاصة بعد ظهور مراكز القوى فى أعقاب هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧، ونشغال الرئيس/ عبد الناصر بالصراع مع بعض القادة، ومحاولة بناء الجيش من جديد بعيداً عن السياسة تمهيداً لتحرير الأرض السليبة من الاحتلال الإسرائيلى (٥).

المرحلة الخامسة: (دستور ١٩٧١ الدائم)،

أتى دستور ١٩٧١ فى مرحلة حكم الرئيس/ السادات بقواعد أساسية، تقرر ضمانات عديدة لحماية حقوق للمواطن وحرياته الاساسية وما يتفرع عنها من حرمات، ورفعها إلى مرتبة القواعد الدستورية، ضمنها فى المواد من ٤١ إلى ٤٥، حيث لا يجوز للمشروع العادى أن يخالف تلك القواعد وما

(٥) كل هذه الأحداث وما صاحبها من تطورات جسام أعطى لمركز القوى للفرصة لفرض أجهنتها على الشعب، ويتهى الموقف باكتشاف عبد الناصر بأن مصر تمكها عصابة، ولم يهمله للتدبر تصحيح ما حدث حيث ترقى فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ عن أثنى وخمسون عام. (نكروز/ محمود متولى - المرجع السابق - ص ٣٤٣).

تضمنته من كفالة لصون تلك الحريات، وإلا جاء عمله مخالفاً للشرعية الدستورية^(١).

ومع تولي الرئيس/ السادات الحكم كان أن عالج الكثير من سلبيات الحكم، وساعده على ذلك رعونة من ظنوا مصر إرثاً لهم، حيث أقنعوا على تقديم استقلالهم من مناصبهم السياسية لإحداث فراغ سياسي في نظام الحكم، والمنفط على الرئيس/ السادات برقة ما يتمتعوا به من مساندة جماهيرية، إلا أن الرئيس/ السادات قد بادر بإحكام السيطرة على مقاليد الحكم وأحدث انقلاب ١٥ مايو ١٩٧١ الذي كان أشبه بثورة مصفوفة لتصحيح المسار وإعادة الأمور لموضعها بالنسبة للثورة الأم ٢٣ يوليو، وتم إعلان دستور ١٩٧١ تسانده القوى السياسية ويفكر فقهاء القانون الذين ساهموا في تشييد مولده آنذاك.

وفي هذه الأونة تنلس الشعب المصري الصعداء، بعد أن رفعت الرقابة على الصحف وتمددت مدة رئاسة الجمهورية بست سنوات، ولا يجوز للرئيس أن يتولى أكثر من مرتين، وهدمت المعتقلات، وكل هذا الاستقرار للدستور، والسياسي والشعبي كان مقدمة لمعهد جديد سطرت حروفه من نور بداية من انتصار أكتوبر ١٩٧٣ مروراً بمبادرة السلام واسترداد الأرض المسلوكة عام ١٩٦٧، وما تخلى ذلك من لفتتاح قناة السويس للملاحة البحرية بعد غياب سنوات.

ولكن مسيرة السياسة المصرية وجدت الكثير من الصعوبات في الداخل والخارج، وعانت حركة حقوق الإنسان في مصر خلال الفترة الأخيرة من حكم الرئيس/ السادات، وبدأت مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها النقابات تجد المراقيل أمام عملها، وأخطأ الرئيس/ السادات عندما احتضن الجماعات الإسلامية لتقف ضد التيار الناصري والتيار الشيوعي، ومن ثم أصبح وجهاً لوجه مع هذه الجماعات التي أرادت أن تقبض اللين بعد تصفية أعدائه، ولكن الرئيس/ السادات لم يتركها تحقق هدفها خاصة بعد أن بدأت

(١) راجع المحكمة الدستورية العليا في ١٩٨٤/٦/٢ في القضية رقم ٥ لسنة ٤ قنالية دستورية.

تستغل الدين من أجل النفوذ والوصول إلى السلطة^(١)، ولتنتهت المواجهة نهائية سطرها التاريخ بأنها الأسوء - والأشد فتامة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر - باغتيال الرئيس/ السادات في يوم النصر ٦ أكتوبر ١٩٨١ حيث فرضت قوانين الطوارئ، التي معها لا يكون للإنسان أن يتحدث عن الحقوق والحريات، بل يكون الحديث عن مجرد الحياة في سلام بعيداً عن الظلام والظلم والاستبداد.

مع بداية حكم الرئيس/ مبارك في ظل دستور ١٩٧١ الدائم، بدأ الإصلاح السياسي بالنظر إلى تقنين وضع الأحزاب المصرية ولكنه لم يستطع أن يعبر بمصر إلى الديمقراطية الكاملة، لأنه كان منذ الطفلة التي قد تحدث خلالها، وآمن بالتدرج في لرساء تلك الديمقراطية.. كما ناضل من أجل حقوق الإنسان، بالقدر الذي كان لا يحدث خلخلة في المجتمع. وقد سمح الإصلاح السياسي الذي دب في جسد الحياة السياسية بمصر لهيئات المجتمع المدني بالكثير من الحريات إلى حد ما، والتي منها إنشاء الأحزاب السياسية وأوجد النظام السياسي لجنة الأحزاب لتنظيم العمل الحزبي، والتأكد من استكمال الحزب للشروط الشكلية والموضوعية، لأثراء الحياة السياسية وليس لمجرد وجود أحزاب تتمتع بالحقوق ولا تصنيف أي معيزات أو فاعلية لصالح العمل السياسي الذي يعكس بالإيجاب لصالح للشعب، وفي مصر (١٧) حزباً حصلوا على ترخيص مزاولتهم العمل للسياسي وفي هذا الصدد ذهب رأى إلى أن لجنة الأحزاب تعتبر قيماً على تشكيل الأحزاب، بدلول أن (١٣) حزباً من (١٧) حصلوا على ترخيص مزاولتهم للعمل السياسي خلال حكم قضائي^(٢).

(١) دكتور/ محمود مغربي - المراجع السابق - ص ٣٤٤.

وقد ذهب إلى أنه صحيح أن السادات قد أعلن انتهاء الاتحاد الاشتراكي ونادى بالمدابر، ثم أصدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بالأحزاب السياسية، ولكن ديمقراطية السادات لا لون لها ولا طعم ولا رائحة، وبموتها أتاحت الفرصة كاملة للرئيس/ مبارك ليعالج تلك الأزمات التي وزنها.

(٢) المراجع نفسه - ص ٣٤٥. ويضيف: ولكن الأهم أن مصر تكمن بقرائين أساسية وهي:
- ألا تشكل أحزاب دينية. - ألا تشكل لحزاب طائفية. - ألا تترك حرية إنشاء الصحف وتأسسوا لكل من هب ودب. - أن للدولة تعقب كل من يعتدى على حقوق الإنسان.

وقد توج النظام السياسى اهتمامه بالمواطن وحقوقه وحماية حرياته،
بالقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣ الخاص بإنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان .

لقد ظل باب الحريات الفردية ثابتاً فى جميع الدساتير المصرية بداية من
دستور ١٩٢٣ الذى نص على المساواة فى الحقوق المدنية للأفراد، وصولاً
إلى دستور ١٩٧١ الدائم الذى نص على منح المصريين الضمانات الكافية
لحماية حقوقهم، وإرساء قواعد العدالة بينهم، واستقلال القضاء فى أحكامه،
وضمان حقوق المرأة والطفل.

إن التجربة الديمقراطية التى مرت على الوطن - بداية من فترة
السبعينيات مع إرساء نصوص دستور ١٩٧١ - ظلت موجهة إلى حين أن تم
إلغاء الاتحاد الاشتراكى، وظهور الأحزاب السياسية، لبدء مصر عصر
الليبرالية^(١)، والتى لازلت فى خطواتها الأولى، حيث توجه إليها بعض
الانتقادات وبالذات فى العملية الانتخابية، والتى رغم إشراف القضاء عليها إلا
أنها تحتاج إلى مزيد من الصبغ سواء فى كشف الانتخابات، أو عجز أحزاب

(١) الليبرالية (Liberal) : مذهب أو توجه إيديولوجى يقوم على الاعتقاد فى أهمية حرية الفرد
ورفاقيته، وإمكانية التقدم الاجتماعى من خلال تغيير التنظيم الاجتماعى وتجهيده . وقد نشأ
مذهب الحرية وتطور إبان القرنين الثامن والتاسع عشر كحرية وركبت نمو الحرية الفردية فى
مجالات عديدة من الحياة (سوسية، اقتصادية، دينية)، ودعمت الدعوة لتطوير الديمقراطية
وتعميم الحقوق الانتخابية وتأكيد حرية التعبير، والقضاء على المبرودية، وتوسيع نطاق
الحريات المدنية. ومن أهم خصائص هذا المذهب ممارسته لسيطرة الحكومة أو لطبقة العليا
على الفرد، وتدعيمه للمنافسة الحرة فى الميدان الاقتصادى، ورفضه معظم صور التدخل
الحكومى فى الأنشطة الاقتصادية. ومع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بدأ
الليبراليون يعتقدون بأن تحرير الفرد من الصبغ الأوتوقراطى ليس كافياً فى حد ذاته، ولذلك
على الحكومة برصنها الهيئة الممثلة للمجتمع، أن تتخذ خطوات إيجابية لضمان حرية كل
فرد فى المجتمع ورفاقية. وبداء على ذلك أخذت الليبرالية فى القرن العشرين تساند نمو
عدد من التنظيمات الحكومية كالقوانين المفصلة بالأجور والطعام، والحقوق والحريات
المدنية... الخ. وجدير بالذكر أن الليبراليين فى سبعينيات ضمان رفاقية الفرد، قبلوا بعض
الكمفيزات على حريته. وقد استمر أنصار المذهب الليبرالى - عدد دفاعهم عنه - فى تبرير
(القول) استناداً إلى قيمته فى التقدم الاجتماعى أكثر من الانجاء فى تبريره للتقاليد والراث.
ومع ذلك يعتمد الليبراليون فى دعوام وممارساتهم على قيم مخفارة من الماضى والحاضر
معاً. وفى هذا الصدد يشبهون أصحاب الاتجاه المحافظ، وإن كانوا يختلفون عنهم فى أنهم
يمثلون جماعات مصلحة مختلفة ومتحددة أكثر من الجماعات التى يمثلها المحافظون.
(دكتور/ محمد على محمد وآخرون - المراجع فى المصطلحات العلوم الاجتماعية -
الاسكندرية - دار المعرفة الجامعية - سنة ١٩٨٥ - ص ٢٧١).

المعارضة عن التعبير عن نفسها واكتساب ثقة المواطن البسيط والتعبير عن أحلام الوطن، أو في احتكار الحزب الوطني العمل السياسي لغترات طويلا.

المبحث الأول

تنظيم دستور ١٩٧١ الحالي لحقوق الإنسان

يقوم النظام القانوني في مصر - شأنه في ذلك شأن العديد من الأنظمة القانونية الوطنية للكثير من دول العالم - على الدستور بأعتباره القانون الأسمى الذي يحدد نظام الحكم في الدولة، ويوضح هيكل الأجهزة والسلطات العامة، ويبين النواحي التنظيمية والاختصاصات الوظيفية، ويقرر الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والضمنيات الدستورية لهذه الحقوق والحريات. وبذلك يعتبر الدستور هو التشريع الأم والثيقة الأساسية، التي يلتزم بها ويصل على أساسها ويحرص على الحفاظ عليها والالتزام بها كافة سلطات الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية^(٥).

وقد وضع المشرع الدستوري نصب عينيه حال قيامه بأعداد دستور ١٩٧١ (تشيا مع ما هو مستقر ومتعارف عليه عالمياً في إعداد الدساتير وما قد ورد بالدساتير السابقة لمصر)، كافة المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والمستجدات التي تضاف إليها والتي كانت تموج بها الساحة

(٥) يحتل الدستور كتشريع أسمى وكوثيقة أم لدى أفراد الشعب مكانة خاصة، بأعتباره كان مطلباً شعبياً وهدفاً قويمياً لحقية طويلة من الزمن، وقد تمحورت حوله حركات الكفاح الوطني منذ بدء عهد مصر الحديثة سنة ١٨٠٥، حتى صدور أول دستور للبلاد عام ١٨٨٢، والذي أثنى نتيجة للاحتلال البريطاني. واستمرت حركة الكفاح الوطني في مسارها حتى صدور دستور الاستقلال عام ١٩٢٣، ورغم تميز للنظام السياسي آنذاك بالصراع بين الأنوفاطية السابقة (خلال سنوات القرن التاسع عشر)، والحكومة الدستورية (التي أقرها استقلال ١٩٢٢ المنقرص)، في ظل كفاح مزير وصراع منذ وجود استعماري معوق وأحزاب سياسية تراجعت مواقعها بين كراسي السلطة وشراسة المعارضة، في ظل هذا المناخ كان دستور ١٩٢٣، ثم تماقت بعد ذلك الدساتير تبعاً للظروف السياسية التي مرت على البلاد، وصولاً إلى دستور ١٩٧١ الساري حالياً، والذي أقره الشعب في استفتاء شعبي ثم في الحادي عشر من سبتمبر عام ١٩٧١، ثم جرى تعديل لبعض مبادئه في ٢٢ مايو ١٩٨٠ بإضافة مجلس الشورى وسلطة الصحافة، ثم تعديل مايو ٢٠٠٥ الذي تم بشأن تعديل نصوص انتخاب رئيس الجمهورية ثم تعديل ٢٦ مارس ٢٠٠٧ الذي أضاف مواد جديدة للدستور وعدل بعض من المواد.

الدولية آنذاك، مع الحرص أن تتناول نصوص الدستور هذه الحقوق والحريات من منظور الرؤية المصرية القومية، وفي إطار من الإدراك الكامل بدور مصر الرائد على الساحة العربية وتأثيرها الواضح على الساحة الدولية، وتأكيداً لاحترامها لالتزاماتها الدولية والأقليمية.

كما عبرت وثيقة إعلان الدستور المصري ١٩٧١ عن الاتجاهات والمرتكزات الرئيسية التي سار على هديها المشرع الدستوري في هذا المجال، والتي جاءت مؤكدة للمنزلة الرفيعة - السامية - لكافة مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، حيث أوردت بين نصوسها:

«أن هذا الدستور وضع إيماناً بأن التقدم السياسي والاجتماعي لكل الشعب، لا يمكن أن يجرى أو يتم الا بحرية هذه الشعب وبارادتها المستقلة، ويأن أي حضارة لا يمكن أن تستحق اسماً إلا مبرأة من نظام الاستغلال، مهما كانت صوره أو ألوانه».

وأوردت أيضاً: «واقتراناً بأن تجارب الوطن القومية والعالمية يتحقق بها تكامل يصل الى حد الوحدة الكلية بين عالمية الكفاح الانساني من أجل تحرير الإنسان سياسة واقتصاداً وثقافة وفكراً، والحرب ضد كل القوي ورواسب التخلف والسيطرة والاستغلال... ثم أضافت بأنه: «وإدراكاً بأن إنسانية الإنسان وعزته هي الشعاع الذي هدى ووجه خط سير التطور الهائل الذي قطعته البشرية نحو مثله الأعلى، وأن كرامة الفرد لتعكس طبيعى لكرامة الوطن ذلك أن الفرد الذي هو حجر الأساس في بناء الوطن، وقيمة الفرد ويعمله وكرامته تكون مكانة الوطن وقوته وهيبته، وأن سيادة القانون ليست ضماناً مطلوباً لحرية الفرد فحسب، ولكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة» (١).

ويمكن ما ورد بوثيقة إعلان دستور مصر ١٩٧١ للرؤية القومية واللائحة لمصر على مد التاريخ، بشأن تقرير كرامة الإنسان وعالمية حقوقه والتأكيد على سيادة القانون كأساس لمشروعية السلطة، تلك الرؤية التي تواكب في ذات الوقت حركة التاريخ، وتوسع بحق كل المستجدات المعاصرة على

(١) يراجع في ذلك: وثيقة إعلان دستور مصر العالم والذي تم إقراره في الحادى عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٧١.

الساحة الدولية خاصة ما يتعلق منها بمبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، على نحو ما استقرت عليه وأسفرت عنه الجهود الدولية في هذا المجال إبان صدور الدستور المصري ١٩٧١.

وسنعرض فيما يلي من الدراسة مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي تناولها دستور ١٩٧١ في أبوابه الأربعة الأولى، مرتبة حسبما وردت في مواد الدستور - باعتبار أن الدستور هو مصدر التشريع الأول - ثم نوضح المواد المقابلة لها في المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتي تتألف من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ثم المواثيق الإقليمية الصادرة عن التجمعات الإقليمية التي تضم جمهورية مصر العربية (أفريقية - عربية)، ثم الاتفاقيات الدولية والتي تشكل بصفه أساسية من كل من المهادين الأم، والاتفاقيات المنبثقة عنهما أو السابقة عليهما أو الصادرة تعزيزاً لهما والتي عنيت بمبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

على أن استعراض مواد الدستور المصري، والنصوص الأولية المقابلة لها - في نطاق الحرم الوطني، والاهتمام الدولي العالمي والإقليمي بحقوق الإنسان - لا يعنى ذلك بطبيعة الحال للتطابق الحرفي واللفظي بين نصوص دستور ١٩٧١ والنصوص الدولية والإقليمية محل المقابلة، والتي كان بعضاً منها سابقاً على الدستور الحالي، وبعضها لاحقاً على صدوره، وإنما الغرض الأساسي من هذه المقابلة واستعراض النصوص التأكيد على التزام المشرع الوطني عند صياغته للقانون الاسمي في الدولة - الدستور - بما ورد من مبادئ لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية في المواثيق الدولية المعنية بذلك، وأن الدستور المصري الحالي الصادر سنة ١٩٧١ وما تضمنه من نصوص تحمي حقوق وحريات الإنسان، أفرزتها الصياغات الوطنية لتلك المبادئ في إطار الهوية المصرية والرؤية القومية لها، فما سبق دستور ١٩٧١ من دستاير كانت سائرة على ذات الدرب ملتزمة بذات المبادئ من احترام وصيانة حقوق الإنسان وحرياته، أما بالنسبة للنصوص الدولية المنظمة لحقوق الإنسان واللاحقة على صدور الدستور الوطني ١٩٧١، فأنها وإن كانت تريدأ وتفصيلاً لنصوص سابقة - تضمنتها مواثيق دولية وإقليمية ماضية - إلا

أنهما تؤكد وجود تلاقى وارتباط بين الاهداف المرجوة والمعاني المنشودة
المبتغاة من تلك النصوص، سواء الواردة فى المواثيق الدولية أو التى تضمنها
دستور ١٩٧١ الوطنى.

أولاً: مبادئ حقوق الإنسان التى تضمنها الباب الأول من الدستور؛

تناول للدستور فى الباب الأول ما يتصل بالدولة، وقد ورد فيه من مبادئ
حقوق الإنسان ما يلى:

١- مبدأ الشعب مصدر السلطات؛

ورد فى المادة الثالثة من الدستور مبدأ يعد من أهم مبادئ حقوق
الإنسان، فمضمون هذا المبدأ أن الشعب هو مصدر السلطات، بما يعنى أن
المواطن عنصر الشعب مجتمعاً مع باقى أبناء الوطن ومشاركاً معهم فى هذا
الحق، هم مصدر السلطات التى تتمتع بها الدولة، وتحكم من خلالها هذا
الشعب. وتكس المادة على أن: «السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات
ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين فى الدستور».

وتقابل هذه المادة فى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان المواد التالية:

— المادة (٢١ - ٢) من الاعلان العالمى لحقوق الإنسان.

— المادة الأولى من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الحقوق
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

— المادة (٢٠) من الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب.

— المادة (١٩) من الميثاق العربى لحقوق الإنسان.

٢- مبدأ الحرية السياسية؛

ورد هذا المبدأ فى المادة الخامسة من الدستور، وهو يعنى بصيانة
الحرية^(١) السياسية للإنسان، وحق الحرية السياسية مكمل لاعتبار أن الشعب
هو مصدر السلطات، فكيف يكون الشعب ينص الدستور له السيادة وهو

(١) الحرية فى الفكر الفلسفى المجرد تدرج تحتها أنواع عدة فهناك مثلاً حرية الفكر وحرية
التعبير وحرية الانتقال وحرية الاجتماع وحرية العبادة وحرية التصرف فى الممتلكات وحرية
العمل وحرية التعاقد، وغير ذلك كثير من صلوك الحرية.

مصدر السلطات والرقيب على أعمالها، ولا يتمتع الإنسان فيه بالحرية السياسية التي تمكنه من ممارسة حقوقه. وتكس المادة على أن: «يقوم النظام السياسى فى مصر على أساس تعدد الأحزاب وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور وينظم القانون الأحزاب السياسية».

وتقابل هذه المادة فى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان المواد التالية:

- المادة (٢١) من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.
- المادة (٢٥) من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.
- المادة (١٣) من الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان.
- المادة (١٩) من الميثاق العربى لحقوق الإنسان.

من أهم صور الحرية التي يتناولها الباحثون بالدراسة الحرية الميتافيزيقية^(٥)، والحرية القانونية^(٥٥)، والحرية الاجتماعية^(٥٥٥).

ويشار إلى أن كافة هذه المعانى تصب بصورة أو بأخرى فيما يعرف بالحرية السياسية، وليس أصعب من وضع تعريف شامل متفق عليه - فقهيًا ونظريًا - لمفهوم الحرية السياسية، إذ يميز المفكرون ما بين الحرية بوجهها الإيجابى وتلك بوجهها السلبى، حيث يرون أن الحرية فى المعنى السلبى تكفى فى غياب المحددات والمحجّمات والتدخل عند اتخاذ القرار، فى حين أن الحرية فى معناها الإيجابى فتعنى القدرة. فالشخص لديهم يكون حرًا

(٥) يقصد بالحرية الميتافيزيقية: القدرة على التحرك واتخاذ القرار، والتي لا دخل للإنسان فيها وهى محددة حتى قبل ميلاده ولا يستطيع لها تبدلًا، وقسنة الحرية من هذا المنظور ترتبط بقضايا مثل الجبر والاختيار والمسؤولية الأخلاقية والدينية.

(٥٥) الحرية القانونية: تعنى القدرة على القيام بمعاملات قانونية، مثل كتابة الوصايا وإبرام العقود، كما تنصرف أيضًا إلى تفقاء الالتزام بحكم القيام بتصرف ما.

(٥٥٥) الحرية الاجتماعية: تشير إلى نذب العبودية، حيث أن المعنى الشائع لها هو افتقاء خضوع الفرد لتسديد فرد آخر. كما تحى أيضًا إنشاء علاقات اجتماعية بين الفرد والوسط الاجتماعى المحيطة فى أسس وإبعاد معينة.

عندما تتوفر لديه الإمكانيات التي تساعد على أن يوظف قدراته من أجل المبادرة والاختيار لأقصى درجة ممكنة، ذلك أن غياب الوسائل لتحقيق أى من الأهداف المبتغاه من جانب الفرد يوازى فى نظرهم هؤلاء المفكرين - غياب الحرية فى حد ذاتها (٥).

٢- مبدأ الحق فى الجنسية:

ورد هذا المبدأ فى المادة السادسة من الدستور، ويعنى هذا المبدأ بحق الانتماء للوطن وكيف يكتسب الإنسان الجنسية المصرية التي تمكنه من ممارسة حقوقه التي كفلها له الدستور. وتتص المادة على أن: «الجنسية المصرية ينظمها القانون».

وتقابل هذه المادة فى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان المواد التالية:

- المادة (١٥) من الاعلان العالمى لحقوق الإنسان.

- المادة (٢٤) من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.

- المادة (٣٤) من الميثاق العربى لحقوق الإنسان.

ثانياً، مبادئ حقوق الإنسان التي تضمنتها الباب الثانى من الدستور:

تناول الدستور فى الباب الثانى للمعنون (المقومات الأساسية للمجتمع)

بعضاً من مبادئ حقوق الإنسان، حيث ورد به المبادئ الآتية:

١- مبدأ تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع لأعباء التكاليف العامة:

ويعنى هذا المبدأ بمظاهر العدالة الاجتماعية من حيث تكافؤ الفرص المتاحة للعمل أمام أبناء المجتمع، دون تمييز أو خصوصية لأحد على أحد، وأيضاً من حيث ايجاد أنظمة تضمن عدالة التوزيع لأعباء التكاليف العامة،

(*) من استعراض مفهومى الحرية إيجاباً وسلباً يتبين أن اتحام القهر عند اتخاذ القرار هو لب هذين المفهومين، إذ طالما أن الحرية تعنى قدرة الفرد على أن يختار لنفسه، فإن اللاعب بهذه القدرة يرمى إلى حد قهر هذه القدرة بالوسائل المباشرة، ذلك أن الحرية تفترض إمكانية الاختيار، والاختيار يستدعى زوال القهر فى صورته المباشرة وغير المباشرة. (ذكورة/ درية شفيق بسويلى وآخرين - حقوق الإنسان وإخلاقيات المهنة - مرجع سابق - ص ٩١).

فلا تتحمل فئة في المجتمع هذه التكاليف دون فئات أخرى. وقد ورد هذا المبدأ في المادة الثامنة من الدستور والتي تنص على:

«تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين».

وتقابل هذه المادة من الميثاق الدولية لحقوق الإنسان ما يلي:

- المادة (٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- المادة (٢) من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- المادة (٣) من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

- المادة (٣٣) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

٢- مبدأ حماية الأسرة والأمومة والطفولة ورعاية النشء والشباب:

ورد هذا المبدأ في كل من المادتين (٩، ١٠) من الدستور، حيث نصت المادة التاسعة على أن:

«الأسرة أساس المجتمع وقوامها الديني والأخلاق والوطنية وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما يمثل فيه من قيم وتقاليد...».

كما نصت المادة العاشرة على أن:

«تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب».

وقد ورد مبدأ حماية الأسرة الأمومة والطفولة وما يتبعه من رعاية النشء

والشباب، بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان في المواد التالية:

- المادتان ١٦، ٢٥ فقرة (٢) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- المادة ٢٣ من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- المادة ١٠ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.

- المادجة ٢، ١٨ فقرة أولى من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

- المادة ٣٨ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

هذا وقد صدر تعزيزاً لهذا المبدأ - وبخاصة فيما يتعلق بحماية الطفولة - اتفاقيات دولية وإقليمية تناولت باستفاضة حقوق الطفل، ونسجت القوانين الحامية لهذه الحقوق، مثل اتفاقية حقوق الطفل العالمية، والميثاق العربي لحقوق الطفل، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل.

٢- مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة،

ورد هذا المبدأ بالمادة ١١ من الدستور والتي تنص على الآتي:

«تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، ودون إخلال بقواعد الشريعة الإسلامية».

وتقابل هذه المادة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ما يلي:

أ - المادتان ١، ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب- المادة ٣ من اتفاقيتي الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ج- المادة ٣/١٨ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان.

د - المادة ٢ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وقد صدر تعزيزاً لهذا المبدأ الاتفاقيات الدولية الآتية:

أ - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ب- اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة.

ج- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (١٠٠) والخاصة بالمساواة في الأجور.

د - الاتفاقية العربية لإنشاء منظمة المرأة العربية.

٤- مبدأ الحق في العمل ومنع السخرة،

ورد هذا المبدأ في المادة ١٣ من الدستور والتي تنص على الآتي:

«العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة ويكون العاملون الممتازون محل تقدير الدولة ولا يجوز فرض أي عمل جبراً على المواطنين إلا بمقتضى قانون لأداء خدمة عامة ويمقابل عادل».

وتقابل هذه المادة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ما يلي:

- أ - المادتان ٤، ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ب- المادة ٧ من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ج- المادة ٨ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.
- د - المادة ١٥ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان.
- هـ- المادة ٣١ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وفي إطار هذا المبدأ صدرت الاتفاقيات الدولية الأتية:

- أ - اتفاقية تحريم السخرة، لتفافية العمل الدولية رقم (٢٩).
- ب- اتفاقية إلغاء السخرة والعمل الإلزامي، اتفاقية العمل الدولية رقم (١٠٥).
- ٥- مبدأ الحق في تولي الوظائف العامة:

ورد هذا المبدأ في المادة ١٤ من الدستور والتي تنص على أن:

«الوظائف العامة حق للمواطنين وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب»...

وتقابل هذه المادة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ما يلي:

- أ - المادة ٢/٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ب- المادة ٥/٢ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.
- ج- المادة ٢/١٣ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان.
- د - المادة ١٣ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

٦- مبدأ الحق في توفير الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية والتأمين الاجتماعي:

ورد هذا المبدأ بالمادتين ١٦، ١٧ من الدستور وقد نصت المادة ١٦

على الآتي:

«تكلف الدولة للخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها القرية في سر وانتظام رفعا لمستواها».

كما نصت المادة ١٧ على الآتي:

وتكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً وذلك وفقاً للقانون». ويقابل ما ورد في المادتين سالفتي الذكر، بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ما يلي:

- أ - المادتان ٢٢، ٢٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ب- المواد ١٢.٩، ١٥ من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- ج- المادة ١٣/٣ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان.
- د - المادة ٣٠ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- ٧- مبدأ الحق في التعليم المجاني في مرحلة المفتوحة وجعله إلزامياً في مرحلة الأساسية.

ورد هذا المبدأ في المادتين ١٨، ٢٠ من الدستور، حيث نصت المادة ١٨ على أن:

«التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم كله.....». كما نصت المادة ٢٠ على أن:

- «التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مرحلة مختلفة».
- ويقابل ما ورد في المادتين السابقتين بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان:
- المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- المادة ١٣ من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- المادة ١٧ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان.
- المادة ٣٤ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

من الحقوق التي اقترها وصانها الدستور للمواطن حق التعليم، وللمواطن أن يختار نوع التعليم الذي يناسب مع قدراته واستعدادته ومواهبه بل ومكانته الفكرية والذهنية، وتكفل الدولة مجانية التعليم في مرحلة الأولى الإلزامية، لتضمن الحد الأدنى من المستوى التعليمي لجميع مواطنيها، أما التعليم في المراحل التالية فهو مجاني في مؤسسات للدولة للتعليمية، ويختلف الوضع

بالنسبة للتعليم الخاص الذى يقوم به أفراد وهيئات خاصة والذى وإن كان يخضع لرقابة الدولة والأشراف الفنى المباشر منها وهيئاتها التعليمية، إلا أنه يستقل بعض الشئ فى الفواحي المالية، التى يتوقف تقريرها على أمور عديدة منها جودة العملية التعليمية للخاصة ومستوى أدائها العالى.

واستكمالاً لما سبق ذكره بشأن تعريف الحرية وتنوع مفاهيم الحرية، وما نشمله من حرية فكرية وحرية تعبير وحرية إبداء رأى، واتساقاً مع ذلك فإن مفهوم الحرية يفترض أيضاً امتلاك الوسائل التى تساعد الفرد على اجراء التفضيلات والخيارات، إذ أنها تتضمن حق للفرد فى أن يختار بين عدة بدائل كلها مطروحة أمامه بصورة غير مشوهة، فضلاً عن قدرة الفرد فى أن يدرك طبيعة تلك البدائل وما عساه أن يترتب عليها من نتائج، ومن هنا يفدر التعليم عند فريق كبير من المفكرين السياسيين فى طليعة شروط ممارسة الحرية، بما أن الأمية تحد من قدرة الفرد على اتخاذ القرار الصحيح والموضوعى، أو أن يحسن الاختيار من بين البدائل المطروحة أمامه حول قضية ما^(١).

فالمرعى الحقيقى للحرية إنما يعطى السمكات والطاقت الكامنة داخل الفرد القادر على إبراز مفهوم الحرية الصحيح فى المواقف المناسبة، ويمكنه من ذلك مستوى معين تعليمى وثقافى، وعلى هذا الاساس تضمن الدستور نصاً يحمل واجباً يقع على عاتق المثقفين والمتعلمين فى المجتمع، حيث تنص المادة (٢١) من الدستور على أن:

«معبو الأمية واجب وطنى تهند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه».

ومن الطبيعى أن يؤدى تدخل الدولة فى مجال التعليم إلى تقيد حرية التعليم فى حدود معينة، تجاوباً مع اعتبارات تنظيمية تقوم على أساس مبدأ تكافؤ الفرص، ومبدأ المساواة أمام المرافق العامة، كما تدخل فى اعتبارات

(١) دكتورة/ درية شفيق بسيونى وآخرون - حقوق الإنسان وأخلاقيات المهنة - مرجع سابق - ص ٩٢.

توزيع الطلبة على نوعيات التعليم التي تتفق واستعداداتهم الطبيعية، وما تحتاج إليه إدارات الدولة من تخصصات مختلفة.

وفي حقيقة الأمر أن ما تضمنه الدستور الوطني من نصوص تتعلق بالتعليم والبحث العلمي، رغم جاذبيتها وسمو أهدافها، أصبحت تحتاج إلى إعادة نظر من حيث الصياغة والأهداف التي تبتغى تحقيقها في ضوء ظروف الوطن والمستجدات التي يمر بها المجتمع.

٨- مبدأ عدالة توزيع الدخل القومي وضمان الحد الأدنى للأجور والقضاء على البطالة ورفع مستوى المعيشة،

ورد هذا المبدأ بالمادتين ٢٣، ٢٥ من الدستور وقد نصت المادة (٢٣) على الآتي: «ينظم الاقتصاد القومي وفقاً لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي وعدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل وضمان حد أدنى للأجور».

وقد نصت المادة (٢٥) على الآتي: «ولكل مواطن نصيب من الناتج القومي يحدده القانون»..

ويقابل ما ورد في المادتين مالفى الذكر بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ما يلي:

أ - المواد ٢٣، ٢٤، ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب- للمواد ٧، ١١ من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ج- المادتان ١٥، ٢٢ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان.

د - المادتان ٣٠، ٣٣ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

٩- مبدأ صون حقوق الملكية الخاصة وحمايتها،

ورد هذا المبدأ بالمادتين ٣٤، ٣٦ من الدستور وقد نصت المادة (٣٤) على الآتي: «الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ولا تلتزع الملكية إلا للمنفعة العامة ويمقابل تعويض عادل وفقاً للقانون وحق الإرث مكفول».

وقد نصت المادة (٣٦) على الآتي: «المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي».

ويقابل ما ورد فى كلا العادتين سالفى الذكر بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ما يلى:

أ - المادة ١٧ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب- المادة ١٤ من اتفاقية الحقوق المدنية السياسية .

ج- المادة ١٤ من الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب .

د - المادة ٢٥ من الميثاق العربى لحقوق الإنسان .

ثالثاً، مبادئ حقوق الإنسان التى تضمنتها الباب الثالث من الدستور،

أفراد الدستور الباب الثالث للمعنون «الحريات والحقوق والواجبات العامة»، لبيان العديد من المبادئ التى أرستها المواثيق الدولية الصادرة فى مجال حقوق الإنسان، وسنذكرها بالترتيب الوارد بالدستور وهى:

١- المساواة فى الحقوق والواجبات وعدم التمييز أو التفرقة العنصرية،

ورد هذا المبدأ بالمادة ٤٠ من الدستور والتى تنص على أن:

«المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم فى تلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة» .

ويقابل هذه المادة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ما يلى:

أ - المواد ١، ٢، ٧ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ب- المادتان ٢/٣، ٣ من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ج- المواد ٢/٣، ٣، ٦، ٢٧ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

د - المادة ٢ من الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان .

هـ- المواد ١، ٢، ٩، ٣٥ من الميثاق العربى لحقوق الإنسان .

وسنذكر بشأن تعزيز هذا المبدأ الاتفاقيات الدولية الآتية:

أ - الاتفاقية الدولية للقضاء على التفرقة العنصرية وكافة صورها وأشكالها .

ب- الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها .

ج- الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية .

د - الاتفاقية الدولية لمكافحة التمييز ضد المرأة .

هـ- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ بشأن مكافحة التمييز فى مجال الاستخدام المهنى .

و - الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز فى التعليم .

٢ مبدأ الحق في الحرية الشخصية وصونها وحمايتها،

يعتبر الدستور الضمانة الأساسية للفرد بوجه عام وللمتهم بوجه خاص، وتأسيساً على ذلك فإن الدساتير لا تكفى بإيراد عبارات عامة أو مجرد شعارات كعبارة «الحرية الشخصية مصونة ولا تمس، أو حرية المسكن مكفولة»، وإنما تنص الدساتير على القواعد الأساسية التي تقيد المشرع عند وضع التشريعات الإجرائية، ومن القواعد التي تحرص الدساتير على ضرورة النص عليها تلك المتعلقة بحرية الغدو والروح أو (حرية التجول)^(١).

لذلك نصت المادة ٤١ من الدستور على أن:

«الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون، ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطي».

وتقابل هذه المادة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان:

- المادة (٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- المادة (٩) من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.

- المادة (٦) من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

- المادة (٨) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وتعززاً لحق الإنسان في حريته الشخصية وصيانتها وحمايتها، صدرت الاتفاقية الدولية لمكافحة الرق وكان ذلك عام ١٩٢٦، ثم صدر البروتوكول المعدل لها والاتفاقية المكملة لها سنة ١٩٥٦.

(١) دكتور. هلالى عبد الله أحمد - ضمانات المتهم في مواجهة القبض (بين الشريعة الإسلامية

والقانون الوضعي) - القاهرة - دار النهضة العربية - سنة ٢٠٠٠ - ص ٧٩.

٢- مبدأ معاملة من تقيد حريته بما يحفظ كرامته وعدم جواز اذلاله بدنيا أو تعذيبه وعدم حبسه في غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بشأن السجون وأعداء الدليل المستمد من الإكراه والتهديد وعدم التعويل عليه، ورد هذا المبدأ بالمادة ٤٢ والتي تنص على أن:

«كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأي قيد يجب معاملة بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولا يجوز حجزه أو حبسه في غير الأماكن الخاضعة للقوانين المنظمة للسجون وكل قول يثبت صدوره من مواطن تحت وطأة شيء مما تقدم أو التهديد بشيء منه يهدر ولا يحول عليه».

وتقابل هذه المادة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ما يلي:

أ - المادتان ٥، ٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب- المواد ٧، ٩/١، ١٠/١ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.

ج- المادة ٥ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

د - المادة ١٣/أ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وصدرت تعزيزا لهذا المبدأ اتفاقية خاصة هي الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة السيئة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٤- مبدأ عدم جواز إجراء التجارب الطبية أو العلمية على أي إنسان بغير رضائه
الحرة

ورد هذا المبدأ بالمادة ٤٣ من الدستور والتي تنص على الآتي:

«لا يجوز إجراء أي تجربة طبية أو علمية على أي إنسان بغير رضائه
الحرة».

وتقابل هذه المادة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المواد التالية:

أ - المادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب- المادة ٧ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.

ج- المادة ٤ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان.

د - المادة ١٣/٥ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان .

٥- مبدأ حرمة المساكن والحياة الخاصة للمواطنين:

تناول الدستور هذا المبدأ بالمادتين ٤٤، ٤٥ وقد نصت المادة ٤٤ على الآتي:

«للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون» .

كما نصت المادة (٤٥) على الآتي:

«لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون ولوسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة ولا تجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو مراقبتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محدودة وفقاً لأحكام القانون» .

وتقابل هذه المادة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المواد التالية:

أ - المادة ١٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

ب- المادة ١٧ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

ج- المادة ٤ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان .

د - المادة ١٧ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان .

٦- مبدأ حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية،

ورد مبدأ حرية العقيدة وما يتبعها من ممارسة الشعائر الدينية في المادة

(٤٦) من الدستور والتي تنص على أن:

«تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية» .

وتقابل هذه المادة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المواد التالية:

- المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

- المادة ١٨ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية .

- المادة ٨ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان .

- المادتان ١٧، ٢٦ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان .

وأن كانت القوانين الوضعية والمواثيق الدولية قد أقرت حرية العقيدة، فإن الشريعة الإسلامية هي التي أرسيت قواعد هذا الحق وتبدو أبرز مظاهر الحماية التي كفلها الإسلام لهذا الحق - الحق في الحرية الدينية - في نواح عدة منها ما يلي على وجه الخصوص^(١):

- من ناحية، هناك المبدأ العام الحاكم الذي يقمى بعدم جواز إرغام أى إنسان على ترك دينه - ابتداء - واعتناق الإسلام. فالقاعدة الشرعية في ذلك قوله تعالى: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ....)^(٢)، وقوله تعالى: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تَكْرَهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ)^(٣).

- من ناحية ثانية، هناك المبدأ الذى يشدد على وجوب التحلى بالحكمة والالتزام الموضوعية عند دعوة غير المسلمين لاعتناق الإسلام، ويستدل على ذلك من قوله تعالى: (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)^(٤)، وقوله تعالى: (وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)^(٥). وهذا يتصل بما تقدم من عدم الاكراه في الدين.

- من ناحية ثالثة، ما قرره الإسلام من أن باب الاجتهاد في كل ما يتعلق بمسائل الشريعة وتفسيرها هو باب مفتوح لكل قادر عليه، بمعنى لكل من هو متمكن في علوم القرآن والسنة، إضافة إلى علوم اللغة العربية وآدابها.

• الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتستور

وفي مجال تأسيس مصادر قواعد القانون المصرى، يتلحظ أن التشريع العادى مصدره الرئيسى مبادئ الشريعة الإسلامية، فإن لم يكن هناك نص روعى فى تشريعه إعمال المبادئ الشرعية أو على الأقل عدم مخالفتها، وإن

(١) دكتور/ أحمد الرشيدى - مرجع سابق - ص ٦٥.

(٢) سورة البقرة - الآية: ٢٥٦.

(٣) سورة يونس - الآية: ٩٩.

(٤) سورة النحل - الآية: ١٢٥.

(٥) سورة النحوت - الآية: ٤٦.

لم يكن هناك عرف يجرى بما لا يخالف جوهر الشريعة ومبادئها، فلا ريب في أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي التي تمدنا بالحل الواجب للتطبيق باعتبارها قاعدة قانونية وإجبة التطبيق كلما لم يوجد نص تشريعي قابل للتطبيق أو كان قد حكم بعدم دستوريته، وكلما لم يوجد عرف صحيح غير فاسد.

وبناء على ما تقدم فإنه يتعين دستورياً الرجوع إلى مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها الشرعية المقطوع بثبوتها ودالاتها في فهم وتنظيم حرية العقيدة، إذ لا يعقل في دولة كمصر دينها للرسمي الإسلام، أن يكون المشرع الدستوري قد أغفل المنظور الإسلامي الشرعي في تنظيم كيفية مباشرة حرية العقيدة. حقا أنه تم النص في الدستور المادة ٤٦ على أن تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية، ولكن هذا الحق للدستوري لم يقرر طليقاً من القيود الدستورية، بل تحوطه قيود دستورية مصدرها الشريعة الإسلامية بمبادئها وأحكامها القطعية^(*).

ومن ثم فلا يعتبر من قبيل الديانات في مصر إلا الديانات السماوية، ولا يعرف الجنس البشري في العصر الحالي من ديانات سماوية إلا الإسلام والمسيحية واليهودية، والإسلام هو دين جمهورية مصر وينتمي إليه معظم الشعب المصري وهو الأصلي في الانتماء الديني. ويعترف الإسلام بالديانات السماوية وهي النصرانية (المسيحية) واليهودية، وهكذا فإنه انطلاقاً من منظور الإسلام إلى المقصود بحرية الاعتقاد الديني، لا يجوز في مصر الاعتراف بأية طائفة دينية اعترافاً يتيح لها حرية إقامة شعائرها وطقوسها، ويجعل لها نظاماً مرجعياً اتباعه في مسائل الزواج والامرة والميراث... إلا إذا كان من الطوائف المسيحية أو اليهودية التي يعترف الدين الإسلامي بديانتها.

(*) صاغ هذا الرأي الدكتور/ عصام أنور سليم، وهو جدير بالتأييد والاحترام وليس أدل على تعظيم الديانات السماوية الثلاث وما يحوي هذه الديانات من تعاليم وشرائع وعبادات، مما ذهب إليه الغرب من إطلاق الحرية في عدم اعتناق أي ديانة وعدم الالتزام بأي عبادة مما يحدث الآن من حالات شاذة ومن أنهيار أخلاقي متربط المجتمع الأوروبي في التصميم، مما دفع للباحثين إلى المناظرة بالعودة إلى الالتزام الديني.

- تحريم بعض الأفعال لا يتعارض مع حرية العقيدة،

لا عجب ولا مستغرب القول بكون الشريعة الإسلامية مصدراً أساسياً لقواعد دستورية تصون حقوق الإنسان بل وترسخها في قانوننا المصرى. فالسواة أمام القانون والتفاضل وفقاً لاعتبارات موضوعية دون تمييز تحكمى مبدأ شرعى فى قوة المبادئ الدستورية. وقد تقرر شرعاً بوجه قطعى ثابت ثبوت اليقين هذا المبدأ الذى يساوى بين الناس، بصرف النظر على انتمائهم العرقية^(١).

وفى هذا الصدد فإن تحريم بعض الأفعال التى ثبت باليقين ضررها على المجتمع، لا يتعارض مع حرية العقيدة التى تنظمه نصوص الدستور، فمصلحة المجتمع تسمو وتعلو على قيام الفرد بإفعال ثبت ضررها تشدقاً بأن ذلك من حرية العقيدة، وفى مضرب للتمثيل للأحكام الشرعية المقطوع بثبوتها ودلائها يبرز حكم تحريم الميسر (القمار) والرهان، الربا.

تحريم الميسر هو تحريم كل اتفاق خاص بمقامرة أو رهان، والذى استوجب بطلان المراهنة والمقامرة شرعاً لما فى كل منهما من تعريض المال للضياع، جرياً وراء طمع فى ربح أو مال موهوم علق تحققه على حدوث أمر، حدوثه مطلق على المصادفة والحظ المجردين، دون أن يتخذ لوجوده وتحقيقه أية وسيلة من الوسائل العادية فى الأحداث، فيسلب الشخص ما له من غير دافع سوى الطمع فى الحصول على أكثر منه إذا ما حدث مصادفة أمر موهوم هو على خطر الوجود، فإذا حدث كان له من المال ما طلب وطمع فيه وإلا ضاع عليه ماله، وكالذى يراهن بماله على حدوث أمر قد يقع وقد لا يقع، فيلزم نفسه بمال لصاحبه عند تحقق حالة معينة من حالته، وإلا كان له من صاحبه مثل هذا المال أو أكثر منه إلى غير ذلك من الصور التى يكون فيها دائماً أحد المتراهنين غانماً والأخر غارماً، ولتى تلعب فيها الحظوظ، وتؤدى بالاخلاق وتوقع العداوة والبغضاء بين المتراهنين^(٢).

(١) الدكتور/ عصام أنور سليم - حقوق الإنسان - مرجع سابق - ص ١٠٧، ١٠٨.

(٢) المرجع نفسه - ص ١٠٦.

ولما كان من المقرر شرعاً تحريم القمار والرهان، فإن هذا الحكم الشرعى القطعى يعد من صلب النظام العام الذى لا يجوز مخالفته فى التشريع، وإلا كان النص غير دستورى.

كما أنه لا شك كذلك فى تحريم الربا، فالربا وهو اقراض المال بفائدة حرام شرعاً على وجه قطعى، وهذا التحريم ثابت بإدلة شرعية ثبوت اليقين، وهذا الأدلة مستمدة من القرآن الكريم والسنة المطهرة، لذا فإن المشرع الوطنى ينبغى أن يسعى سعيًا حثيثاً نحو تحقيق آمال المجتمع المعقودة عليه، فى ارساء سياسية تشريعية متوافقة مع احكام الشريعة الغراء، تكتمل فى اقرار معاملات مالية وتجارية وتشديد نظم اقتصادية على دعائم راسخة ليس بها شبهة الحرام، ولا تكريب فى ذلك أن يتبع المشرع الوطنى فى تحريم الربا سنة للتدرج، فهذه السنة كانت منهج الشريعة الإسلامية فى تشريع كثير مما أمر الله تعالى به أو نهى عنه^(٥).

وفى سبيل السعى إلى تحريم الربا تحريماً قانونياً أسوة بالتحريم الشرعى، فلا بد من أن يضع المشرع - موضع التطبيق العملى بنصوص تشريعية - حق الإنسان المقرر شرعاً فى عدم استغلال حاجته إلى المال باقتضاء ربا

ومن لم يفسد يستغرب شرعاً وقانوناً أن نرى، فى سدد تحريم المقامرة، والرهان وما يتوالى فيه جواهرهما فيأخذ حكمهما، إن المبرة بتوافرية الإثراء عن طريق غير شريف هو المتضاربة على الاحتمالات القائمة فى الكسب أو للخسارة بغية الاستفادة من الحظ أو المصادفة مغالبة للمنافذ الآخر.

فالقمار هو أن يأخذ من صاحبه شيئاً فشيئاً فى اللعب . فهو كل لعب يشترط فيه أن يحصل الغالب على شيء من المطلوب . (راجع للتحريفات للرجلانى - ج ١ - ص ٢٢٩) .

(٥) الحقيقة أنه لا حرج على المشرع المصرى أن يتبع مبدأ للتطبيق للتدرجى لبعض أحكام الشريعة الإسلامية القطعية ثبوتاً ودلالة، دون أن يكون مخالفاً فى ذلك للشريعة الإسلامية الغراء، بل يكون موافقاً لها كل الموافقة معنى ومرمى . فالحقيقة أنه جائز شرعاً وبالتالى دستورياً، لتباع المشرع لسنة للتدرج فى تشريع بعض الأحكام للشريعة القطعية ثبوتاً ودلالة . ووجوب مراعاة سنة للتدرج فى التشريع هو مبدأ من مبادئ الشريعة ليس قاصراً على المجال الجنائى - كما يخطر لبعض غير المتخصصين - بل هو مبدأ كللى يعم فروع القانون ومجالاته كافة . (نكتدر) عصام أنور سليم - هيمنة مبادئ الشريعة الإسلامية على القانون المدنى - منشأة المعارف - الإسكندرية - سنة ١٩٩٥ - ص ٨٧ .

منه، ولكن هذا لا يتأتى إلا باتباع سياسة تشريعية تتولى - على مراحل - التهذيب الملائم لتطوير المعاملات الاقتصادية المدنية والتجارية، لتتوافق مع ما تقتضيه مبادئ الشريعة الإسلامية من نظم تعاقدية بديلة لاستثمار النقود مقابل فولد أو ربا، إذ لا يجوز شرعاً استثمار النقود مقابل فولد أو ربا^(١).

٧- مبدأ حرية الرأي والتعبير ووسائل الإعلام والنشر

تضمن دستور مصر الدائم ١٩٧١ مبدأ حرية للرأى والتعبير فى المادتين ٤٧، ٤٨ حيث نصت المادة ٤٧ على أن:

«حرية الرأى مكفولة. ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون، والنقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة بناء الوطن».

كما نصت المادة ٤٨ على أن:

«حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة، والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور، ويجوز استثناء فى حالة الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الأعلام رقابة فى الأمور التى تحصل بالسلامة العامة أو اغراض الأمن القومى وذلك وفقاً للقانون».

وتقابل كل من هاتين المادتين فى اللوائح الدولية لحقوق الإنسان المواد:

- المادة (١٩) من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

- المادة (١٩) من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.

- المادة (٩) من الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب.

- المادة (٢٧) من الميثاق العربى لحقوق الإنسان.

وأقرار الدستور لحرية للرأى والتعبير للمواطن منبعمه التشريع السماوى، حيث ميز الله سبحانه وتعالى الإنسان بكرمه بالتفكير والرأى وحرية الاختيار،

(١) نكتور/ عصام أنور سليم - حقوق الإنسان - مرجع سابق - ص ١٠٧.

ولعل حرية الاختيار مع تحمل تبعته هي تلك الأمانة التي قال فيها الله جل شأنه: **إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا. وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا**،^(١).

وذلك لأن الاختيار إذا كان سهلاً من حيث الظاهر فإنه صعب من حيث العاقبة، وكل الخيارات يمكن أن ترجع في نهاية الأمر إلى خيارين أساسيين بين طريقَي الخير والشر. واختلاف الرأي أمر طبيعي بين الناس بحكم اختلاف تكوينهم وتقديرهم ومعارفهم ومصالحهم فقد خلق الله تعالى الناس مختلفين وسيظلون كذلك^(٢). وكثيراً ما يصعب الترويج بين الآراء وتفضيل بعضها على الآخر^(٣). خاصة إذا استهدفت جميعها الخير العام، ولكن من زوايا مختلفة ووجهات نظر متباينة.

ونجى حرية التعبير عن الرأي في صدارة منظومة ما يسمى بالحرريات الفكرية أو الحريات الذهنية، والتي تشمل إلى جانب حرية الرأي كلا من الحرية الدينية وحرية التعليم وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات. وفيما يخص حرية الرأي فإنها تعتبر بحق الحرية الأم لسائر الحريات الفكرية الأخرى، بما أنها تصدر كافة عن حرية الرأي التي تبني للإنسان تكوين رأي خاص في كل ما يجري أمامه من أحداث^(٤).

وقد نصت المادة ٤٧ من الدستور على أن حرية للرأي مكفولة، وبذلك يستبين الأمر بأن الدستور كفل للمواطن حريتين هما:

- حرية للرأي.

- وحرية للتعبير عنه بأي وسيلة لا يحرّمها القانون.

على أن حرية الرأي مسألة داخلية في النفس البشرية لا تحتاج إلى نص يحميها، ولا تتفعل معها رقابة أو تجدي وقاية، أما التي تحتاج إلى الحماية

(١) سورة الاحزاب - الآية: ٧٢.

(٢) في هذا يقول الله جل وعلا: **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً. وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ.**

سورة هود - الآية: ١١٨.

(٣) دكتور/ ماجد راغب العلو وآخرون - حقوق الإنسان - مرجع سابق - ص ٣١٧.

(٤) دكتور/ درة شفيق بسويوني وآخرون - مرجع سابق - ص ٩٢.

والضمانة فهي حرية التعبير عن الرأى وتوصيله للآخرين بإحدى وسائل النشر
لهم يقتنعون به أو يؤيدونه^(١).

وحرية الرأى لها وجهان بما تشمله أيضاً من حرية التعبير عن هذا
الرأى، بيانهما:

الوجه الأول: حرية الرأى فى نطاق الجماعة، حيث يعتقد كل من له
رأى أن رأيه هو الأفضل والأصح والأكثر تحقيقاً للمصالح العام، ويزداد الأمر
صعوبة كلما ازدادت شئون الحياة تعقيداً. ومن حق كل فرد أن يرى ما يشاء
وأن يعبر عن رأيه بكافة الطرق المشروعة، بل ومن المصلحة أن تمارس
حرية الرأى على أوسع نطاق فى الجماعة لمصلحة المجتمع، وأن يدور الحوار
بين أصحاب الآراء المختلفة والمداينة ليتضح أفضلها تحقيقاً للنفع العام،
فيتمكن الاستفادة من أفضل الآراء بصرف النظر عن مصدرها.

الوجه الثانى: حرية الرأى فى مواجهة السلطة، حرية الرأى تمكن
الإنسان من الجهر بأراءه وإعلانها على الآخرين، دونما خوف من بطش
السلطة الحاكمة، حتى أن هذا النوع من الحريات الفكرية يعد أحد أهم
المعايير المميزة بين أنظمة حكم ليبرالية ديمقراطية، وأخرى تسلطية
ديكتاتورية^(٢).

ويستوى فى ذلك أن يكون الرأى مؤيداً للسلطة - الحكومة - أو معارضاً
لها، متقدماً لتصرفاتها وسياساتها. غير أن النقد يجب أن يكون بناءً، والنقد
البناء هو النقد الموضوعى الذى لا يرمى إلى مجرد الهدم أو التجريح، وإنما
يرمى إلى الإصلاح والتقدم، فمن المنطق قبل أن يفكر المرء فى هدم القديم
أن يتدبر فى كفية بناء الجديد. غير أن هذا لا يمنع من إمكان الجهر بحيوب
ما هو كائن بقصر البحث عن وسائل العلاج والسعى وراء تذورك الأخطاء^(٣).

(١) دكتور/ ماجد راغب الحلو وآخرون - المرجع السابق - ص ٣١٨.

(٢) دكتورة/ درية شفيق بسيونى وآخرون - المرجع السابق - ص ٩٣.

(٣) دكتور/ ماجد راغب الحلو وآخرون - المرجع السابق - ص ٣١٨.

وقد ذهب بشأن نقد عبارة النقد الذاتى لطفى وردت بنص المادة ٤٣ من الدستور إلى أنها،
منقولة عن الصانين للماركسية الساقطة، ويحسن حذفها لأنها تزيد لا تنير إلا التلبس - ونحن
نؤيد فى ما ذهب إليه، فالنقد الذاتى هو أن ينتقد الملئذ نفسه، وسواء كان للنقد ذاتياً أم غير

ومن الخير المتعلق بحرية الرأى وما يتبعه من حرية التعبير عن هذا الرأى، أن يطلق الفكر ليجت بحرية وموضوعية عما فيه صلاح البلاد والعباد، ومن الصواب أن تتقابل الآراء المتعارضة وتضطرم ببعضها ليتساقط الرث منها ويظهر ما فيها من عيب أو نقصان، ومن الخطأ البالغ تقييد حرية الرأى بأفكار بشرية معرضة للخطأ أو الصواب، ومن غير المقبول أن ننظر إلى أى من هذه الأفكار نظرة تقديس أو خوف أو تظاهر بقبولها من باب التملق والنفاق، فى حين أن الكثير من آيات الخالق جل شأنه تقبل اختلاف الرأى والتأويل، بل ومن كرم الله سبحانه علينا وتكرمه لنا أن دعانا إلى استخدام عقولنا والتفكير حتى فى آياته البينات. حيث قال تعالى: «أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا»^(١).

وفى نطاق المواثيق الدولية تصدر فى دياجاة الاعلان العالمى لحقوق الإنسان، أن البشر قد نادوا ببزوغ عالم يتمتعون فيه بحرية القول والعقيدة والتحرر من الخوف والظلمة كأسمى ما تروى إليه نفوسهم^(٢)، وعلى هذا الأساس نصت المادة (١٩) من الإعلان أن:

— ذاتى فإنه يجب ألا يأتى بقصد الهدم أو التخريب، وإنما يبنى أن يكون بناء، أى أن تمبير النقد البناء يتضمن النقد الذاتى ويبنى عنه. ومن ناحية أخرى إذا كان المقصود من النقد الذاتى هو أن ينتقد كل شخص نفسه فلا فائدة منه إلا قليلاً، لأنه من النادر أن يحدث عملاً فى الوقت المناسب، لأن الإنسان بطبيعته مجادلاً مكابراً، يصعب عليه أن يعترف بخطئه (إلا من رحم الله)، وإن كان المقصود من النقد الذاتى أن ينتقد المجتمع نفسه بأن ينتقد بعض أبنائه البعض الآخر - وهذا هو الأقرب إلى المحقول - فالجارية أيضاً لا فائدة فيها وهى تحصل حاصل، لأن الدستور فى نصه على حرية النقد إنما هو إزاء تنظيم الحريات فى دخل المجتمع لا خارجه، بل وأكثر من ذلك فإن النقد إذا كان سليماً وقاماً على أسس موضوعية فليس هناك ما يمنع من محاولة الاستفادة منه سواء أجه من لدخل المجتمع أم من خارجه.

(١) سورة محمد - الآية: ٧٤.

(٢) من الجدير بالذكر أن حماية الحق فى حرية للرأى والتعبير قد وردت فى كل من المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان، والمعاهدة الأمريكية لحقوق الإنسان (اعلان فرجينيا - عام ١٧٧٦)، والميثاق الأمريكى لحقوق الإنسان والشعوب، ومشروع حقوق الإنسان العربى، بصورة تكاد تكون متقاربة مع بعض الاختلافات فيما بينهم، أممها أن حرية إتخاذ آراء وحرية التعبير عليها منفصلة عن حرية الفكر والضمير والعقيدة والدين إنفصال واضح فى كل

«لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة...» .

بينما ورد في ديباجة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(٥) أن البشر أحراراً ومتمتعين بالحرية المدنية والسياسية ومحررين من الخوف والفاقة... وقد تضمن العهد في الجزء الثالث منه المادة (١٩) التي تنص على أن:

١- لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة.

٢- لكل إنسان الحق في حرية التعبير^(١). ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود...

من العهد الدولي لحقوق الإنسان المدنية والسياسية وفقاً للمادتين ١٩، ١٨ منه، وفي الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وفقاً للمادتين ١٠، ٩ منها، بينما أخلط الأمر بعض الشيء في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان فأقرت نص لحرية الضمير والدين (المادة ١٢)، ونص لحرية الفكر والتعبير (م ١٣)، وجاء الميثاق الأفريقي غير محدد أو واضح إلى حد ما في هذا الصدد فنص على حرية العقيدة وممارسة للشعائر الدينية في المادة (٨) وعلى حق الفرد في الحصول على المعلومات في المادة (٩) وحقه في أن يحجر عن أفكاره وينشرها في إطار القوانين واللوائح في المادة (١٠)، أما مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أعد في إطار جامعة الدول العربية فقد كفل حرية العقيدة والفكر والرأي لكل فرد في المادة (٢٢)، ثم ذكر حرية التعبير عن الأفكار بقيد قانونية في المادة (٢٣). (دكتور/ خيرى أحمد الكباشي - مرجع سابق - هامش رقم (١) - ص ٢٩٦).

(٥) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٠٠ أ (د - ٢١) المؤرخ في الثالث من ديسمبر سنة ١٩٦٦م. الموافق السادس عشر من كانون الأول - ديسمبر سنة ١٩٦٦م، وتاريخ بدء نفاذ العهد الثلاثة والثلاثين والعشرين من ربيع الأول سنة ١٣٩٦هـ - الموافق الثالث والعشرين من آذار/مارس سنة ١٩٧٦، وفقاً لأحكام المادة (٤٩) من نصوص العهد.

(١) راجع بشأن حرية التعبير بصفة عامة:

David Feldman: Freedom of Expression The international Covenant on Civil and Political Rights and United Kingdom Law.

Edited By. david Harris and sarah Joseph Clarendon Press. Oxford, 1995. p. 391.

• حرية الصحافة: استكمال لمنظومة حرية الرأي والفكر والتعبير للمواطن:

لا تفصل حرية الرأي عن حرية الصحافة التي تعتبر فرعاً من فروع حرية الطباعة والنشر^(٥)، غير أن لها أهميتها الخاصة نظراً لطابعها السياسي، لأنها تسمح بنقد الحكومة وكشف أخطائها أمام الرأي العام، لذلك عادة ما تدافع عنها المعارضة، وتخشاها الحكومة^(٦).

وتعنى حرية الصحافة عدم تدخل الحكومة فيما تنشر الصحف، أو فرض إرادتها عليها فيما تنشر بالزمام أو منع، أو فيما يتعلق بمضمون مادة النشر، وكذلك عدم قيام الحكومة بوقف الصحف أو مصادرتها أو إلغائها، وذلك بصرف النظر عن اتجاهات وأفكارها وما ينشر فيها مادامت لا تتجاوز حدود القانون، كما يقصد بحرية الصحافة - فضلاً عن ذلك - حق إصدار الصحف وتملكها لمن يشاء من الأشخاص الطبيعية والمحورية، وإن كانت تكاليف إنشاء الصحيفة الآن قد أصبحت باهظة وليست في متناول الجميع بعد التطور التكنولوجي الكبير الذي لحق بوسائلها الفنية^(٧).

ورغم ما نصت عليه المادة ٤٨ من الدستور المصري من أن حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة والرقابة على الصحف محظورة، إلا أن الرقابة ظلت مفروضة على الصحف إلى أن أصدر رئيس الجمهورية قراراً في السابع من فبراير عام ١٩٧٤ بإلغاء الرقابة على الصحف في غير المسائل العسكرية، وأصبح رئيس التحرير هو وحده المسئول عما تنشره صحيفته.

(٥) ولا شك أن تأكيد حرية النشر في مجال الكتب أيضاً، وعدم فرض الرقابة عليها تعد من الأمور ذات الأهمية الخاصة. وذلك لأن ما ينشر في الكتب غالباً ما يكون أكثر عمقاً واتسافاً بالصفة العلمية مما ينشر في الصحف، والطعام بنشرون ما يكتبون عادة في مؤلفاتهم وليس في الجرائد والمجلات رغم أهميتها وكثرة قرائها. (نكدر/ ماجد راجب العلول وآخرين - حقوق الإنسان - مرجع سابق - ص ٣٢٤).

(1) Voir aussi en ce sens:

C.A. Colliard, Libertés Publiques, Dalloz, 1975 p. 444.

(٢) نكدر/ ماجد راجب العلول وآخرين - المرجع السابق - ص ٣٢٤.

إن الصحافة الحرة تغدو مثيراً للتعبير عن الرأي الحر الموضوعى، وسيفاً يدافع عن الحقوق والحريات، لذلك فإنه من خصال السلطة الديمقراطية عدم مصادرة الكلمة وإلغاء الرأي، مما يستوجب معه عدم مصادرة الصحف أو غلقها إلا بأمر من القضاء وبعد ضمانات ومرجعيات قوية^(٥).

الصحافة سلطة رابعة:

أصنّف باب سابع إلى الدستور المصرى عام ١٩٨٠ بعنوان (أحكام جديدة)، جاء الفصل الثانى منه بعنوان [سلطة الصحافة]^(١)، نصت المادة الأولى من هذا الفصل وهى برقم (٢٠٦) على أن:

«الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها على الوجه المبين فى الدستور والقانون».

كما وصفت الصحافة قبل ذلك فى المبادئ التى وافق عليها الشعب فى استفتاءى عام ١٩٧٨، وعام ١٩٧٩ بأنها سلطة رابعة^(٢)، ثم صدر قانون (سلطة الصحافة) رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ الذى قضى فى مادته الأولى بأن:

«الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية فى خدمة المجتمع تعبيراً عن اتجاهات رأى العام وأسهاماً فى تكوينه وتوجيهه بمختلف وسائل

(٥) رغم النص الدستورى على حرية الصحافة وإلغاء الرقابة على الصحف، غير أن هذا لم يمنع من مؤخذة رؤساء التحرير والصحفيين عما ينشرون من آراء لا تروق للسلطة الحاكمة - الحكومة - وإن لم تتضمن هذه الآراء أى مخالفة للقانون. وقد حدث فى فترة السبعينيات أن انتقد أحد كبار الكتاب الصحفيين - الأستاذ/ مصطفى أمين - الانضمام الثلقائى للثالنية من أعضاء حزب مصر الذى كان يرأسه رئيس مجلس الوزراء إلى الحزب الوطنى الذى أنشأه رئيس الجمهورية، فما كان من الرئيس الراحل/ أنور السادات إلا أن ملّمه من الكتابة فترة من الزمن، إلى أن تدخل بعض العقلاء والمعتفين للمقربين، فسمح له السادات بمعاودة الكتابة بعد فترة من المنع.

(١) أصنّف الباب السابع إلى الدستور طبقاً لنتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور الذى أجري يوم ٢٢ مايو ١٩٨٠.

(٢) يراجع فى ذلك: لقرار للجمهورى رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٨، ولقرار الجمهورى رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٩.

التعبير. وذلك في إطار المقومات الأساسية للمجتمع، والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة، واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين،^(٥).

وفي شأن اعتبار الصحافة سلطة رابعة ذهب رأى إلى أن المشرع لم يكن موفقاً عندما وصف الصحافة بأنها (السلطة الرابعة) وذلك في المبادئ التي وافق عليها الشعب في استفتاءي ١٩٧٨، ١٩٧٩، إذ أنه بوصفها بأنها سلطة رابعة أضافها إلى السلطات الدستورية الثلاثة المعروفة - التنفيذية والتشريعية والقضائية - فاعتبرها بذلك سلطة من سلطات الدولة الدستورية على خلاف الحقيقة، لأن الصحافة لا تتمتع بأي سلطة رسمية من سلطات الحكم في الدولة. وقد خلط بذلك بين السلطة الدستورية وبين السلطة الفعلية أو الواقعية. تلك السلطة التي تحدث عنها من قبل كثير من السياسيين والفلاسفة والفقهائ باعتبار ما لها من نفوذ قوى وتأثير فعلى على الرأى العام ومجريات الأمور في الدولة. ولكن أحداً في دول العالم لم يقل قبل المشرع المصرى ولا بعده بأن الصحافة سلطة دستورية، ولعل المشرع الدستورى في مصر قد أدرك ذلك عند تعديل الدستور، واستحى من الوقوع في هذا الخطأ فلم يصفها بأنها سلطة رابعة وإنما وصفها بأنها (سلطة شعبية)، وكلمة (شعبية) في هذا المجال لا تعنى أكثر من فعلية. أى لها تأثير فعلى على الشعب، ولم يكن ثم دافع لإضافة فصل (سلطة الصحافة) إلى الدستور على الإطلاق، وذلك اكتفاء بما جاء بنص المادة (٤٨) من الدستور، وما ورد بقانون الصحافة من أحكام^(١).

(٥) هذا النص يكاد يطابق حرفياً مع نص المادة ٢٠٧ من الدستور، كما أن نص المادة ٢٠٨ من الدستور يحذر تكراراً من حيث اللفظ والمعنى لنص المادة ٤٨ منه. إذا يقضى بأن: حرية الصحافة مكفولة والرقابة على الصحف محظورة، وإنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإدارى محظور وذلك كله وفقاً للدستور والقانون.

وعندما صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة نصت المادة الأولى منه على نزع الحكم تقريباً، مع حذف كلمة (مستقلة) كصفة لسلطة الصحافة، وإضافة كلمة (مسؤولة) للحرية التي تتمتع بها.

(١) رأى الدكتور/ ماجد راغب الحلو - المراجع السابق - ص ٣٢٦.

تعقيب علي نقد المشرع لاعتباره الصحافة سلطة رابعة،

نرى أنه لا تقريب على المشرع عندما وصف الصحافة بأنها (سلطة رابعة)، حيث أنه لم يضيفها إلى السلطات الدستورية الثلاثة المعروفة، ولكن مرد اعتبار ذلك إلى نص المادة الثالثة من الدستور بأن: «السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها...».

فمصدر سلطة الصحافة من الشعب، وتعددها بأنها سلطة رابعة اعلاء بمكانتها في الحياة السياسية والتنفيذية والقضائية، فهي رقيبة بأسس المجتمع على جميع السلطات، وهي متساوية مع السلطات الرسمية باعتبار أنها تعبر عن نبض الشعب والرأي العام في المجتمع، والشعب هو مصدر كافة السلطات.

وعندما عدل المشرع عن وصف الصحافة بأنها (سلطة رابعة) ووصفها بأنها (سلطة شعبية)، لم يذهب بهذا الوصف بعيداً عن مضمون أنها سلطة رابعة لكن التعديل جاء أكثر عمقاً وواقعية لنصوص الدستور، فالصحافة سلطة شعبية، والشعب هو مصدر السلطات.

كما أن أفراد المشرع للفصل الثاني (سلطة الصحافة) من الباب السابع من الدستور المعلن (أحكام جديدة) له اعتباره وقيمه لأنه تضمن في هذا الفصل نصوص مواد دستورية تتناول تفسير وإيضاح لممارسة مهنة الصحافة (م ٢٠٧)، وإصدار الصحف (م ٢٠٩)، وكيفية الحصول على الأنباء والمعلومات (م ٢١٠)، ثم بيان المسئول عن شئون الصحافة في البلاد (م ٢١١)، بينما المادة (٤٨) من الدستور الواردة في الباب الثالث من الدستور جاءت ضمن المواد المنظمة للحريات والحقوق والواجبات العامة، ولا شك في أن حرية الصحافة تعد من الحريات والحقوق العامة، ولم يتناول المشرع أي إيضاح في هذه المادة لممارسة العمل الصحفي، مما استلزم أن يفرد له نصوص مستقلة.

٨- مبدأ حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي الفتي والثقافي،

ورد هذا المبدأ في المادة ٤٩ من الدستور حيث نصت على أن:

تتكل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك.

وتقابل هذه المادة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المواد التالية:

أ - المادة ٢٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب- المادة ١٥ من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ج- المادتان ٩/٢، ١٧/٢ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان.

د - المادة ٣٦ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

٩- مبدأ حرية التنقل وعدم جواز الإبعاد عن الوطن أو منع العودة إليه؛

ورد هذا المبدأ بالمادتين ٥٠، ٥١ من الدستور حيث نصت المادة ٥٠

على أنه: «لا يجوز أن تحظر على أى مواطن الإقامة فى جهة معينة ولا أن

يلزم بالإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال للمبينة فى القانون».

كما نصت المادة ٥١ على أنه:

«لا يجوز إبعاد أى مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها»

وتقابل كل من هاتين المادتين بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المواد

الآتية:

أ - المادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب- المادة ١٢ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.

ج- المادة ١٢ فقرة ١، ٢ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان.

د - المادتان ٢١، ٢٢ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

١٠- مبدأ حق اللجوء السياسى للاجئين الأجانب والمضطهدين بسبب الدافع

عن مصالح الشعوب وحقوق الإنسان أو السلام أو العدالة وحظر تسليم

اللاجئ السياسى؛

ورد هذا المبدأ فى المادة ٥٣ من الدستور والتي تنص على أن:

«تمنع الدولة حق اللجوء السياسى لكل أجنبى اضطهد بسبب الدفاع عن

مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو السلام أو العدالة وتسليم اللاجئين

السياسيين محظور».

وتقابل هذه المادة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المواد التالية:

أ - المادة ١٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب- المادة ١٢ فقرة ٣ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان.

ج- المادة ٢٣ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

١١- مبدأ حق الاجتماع الخاص؛

ورد هذا المبدأ بالمادة ٥٤ من الدستور والتي تنص على أنه:

«للمواطنين حق الاجتماع الخاص في هدوء غير حاملين سلاحاً وبدون حاجة إلى إخطار سابق ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون».

وتقابل هذه المادة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المواد التالية:

أ - المادة ٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب- المادة ٢١ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.

ج- المادة ١١ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

د - المادة ٢٨ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

١٢- مبدأ حق الاشتراك في الجمعيات وتكوينها؛

ورد هذا المبدأ بالمادة ٥٥ من الدستور والتي تنص على أن:

«للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سرياً أو ذا طابع عسكري».

وتقابل هذه المادة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المواد التالية:

أ - المادة ٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب- المادة ٢٢/١ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.

ج- المادة ١٠ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

د - المادة ٢٨ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

١٢- مبدأ حق إنشاء وتكوين الاتحادات والنقابات:

ورد هذا المبدأ بالمادة ٥٦ من الدستور والتي تنص على أن:
«إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون
وتكون لها الشخصية الاعتبارية... وهي ملزمة بمسألة أعضائها عن سلوكهم
في ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية، وبالدفاع عن الحقوق
والحريات المقررة قانوناً لأعضائها».

وتقابل هذه المادة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المواد التالية:

أ - المادة ٢٣/٤ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب- المادة ٢٢/١ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.

ج- المادة ٨ من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

د - المادة ١٠ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان.

هـ- المادة ٢٩ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

١٤- مبدأ حق الانتخاب والترشيح:

ورد هذا المبدأ بالمادة ٦٢ من الدستور والتي تنص على أن:
«للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقاً لأحكام
القانون ومساهمته في الحياة العامة ولجب وطني».

وتقابل هذه المادة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المواد التالية:

أ - المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب- المادة ٢٥ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.

ج- المادة ١٣ فقرة ١ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

د - المادة ١٩ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان.

ويلاحظ في هذا الباب أنفراد الدستور المصري بتقرير مبدأ عام ورد
بالمادة ٥٧ هو أن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة
للمواطنين وغيرها من الحقوق العامة التي يكفلها الدستور والقانون، جريمة لا
تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وكفالة الدولة

التعويض العادل لمن وقع عليه الاعتداء، كما يلاحظ أنه بمقتضى المادة ٥٣ من الدستور يحق للمضطهدين من المدافعين عن قضايا حقوق الإنسان أو السلام أو العدل، حق اللجوء السياسى لمصر، وهو ما يعد تكريماً من مصر لكل المدافعين عن هذه القضايا التى تمس البشرية جمعاء.

وأجماً، مبادئ حقوق الإنسان التى شملها الباب الرابع من الدستور،

اشتمل الباب الرابع من الدستور والمخون سيادة القانون على العديد من المبادئ الهامة لحقوق الإنسان وحرياته تتعلق بالحماية القضائية وحتى الدفاع وكفالاته للجميع، نوردتها فيما يلى:

١- مبدأ استقلال القضاء وحصانته :

ورد هذا المبدأ بالمادة ٦٥ من الدستور والتى تنص على أن:
«تخضع الدولة للقانون واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحریات».

وتقابل هذه المادة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المواد التالية:

- أ - المادة ١٠ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.
- ب- المادة ١٤/١ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.
- ج- المادة ٢٦ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.
- د - المادة ٧ من الميثاق العربى لحقوق الإنسان (ورد هذا المبدأ ضمناً بعبارة «محاكمة قانونية له فيها الضمانات الضرورية»).

٢- مبدأ شخصية العقوبة وأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا توقع عقوبة إلا بحكم قضائى وعلى الأفعال اللاحقة على تاريخ نفاذ القانون،

ورد هذا المبدأ بالمادة ٦٦ من الدستور التى تنص على أن:

«العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا توقع العقوبة إلا بحكم قضائى، ولا عقاب على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون».

وتقابل هذه المادة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المواد التالية:

أ - المادة ٢/١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب- المادة ٣، ٢/١٤ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.

ج- المادة ٧/٢ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان.

د - المادة ٦ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

٣- مبدأ براءة المتهم حتي تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها حق وضمانات الدفاع عن نفسه:

ورد هذا المبدأ بالمادة ٦٧ من الدستور والتي تنص على أن:

«المتهم بريء حتي تثبت إدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه ولكل متهم في جنائية يجب أن يكون له محام يدافع عنه».

وتقابل هذه المادة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المواد التالية:

أ - المادة ١/١١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ب- المادة ٣، ٢/١٤ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.

ج- المادة ١/٧ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان.

د - المادة ٧ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

٤- مبدأ حق التقاضي للكافة واللجوء إلى القاضي الطبيعي وكفالة تقريب جهات القضاء وسرعة الفصل في القضايا وحظر التمس على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء:

ورد هذا المبدأ في المادة ٦٨ من الدستور والتي تنص على أن:

«التقاضي حق مصون ومكفول للذات كافة ولكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا ويحظر اللص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء».

وتقابل هذه المادة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المواد التالية:

- أ - المادة ٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ب- المادة ٣/٢، ١/١٤ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.
- ج- المادة ١/٧ بند أ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان.
- د - المادة ٩ من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
- هـ- مبدأ حق الدفاع وكفالاته لغير القادرين،

حقوق الدفاع - وهي ليست إلا طائفة من حقوق الإنسان - تتكون من مفهوم مجرد عبر عنه القانون الوضعي بأنه عبارة عن مجموعة من الامتيازات Prerogatives الخاصة، أعطيت إلى ذلك الذي يكون طرفاً في الدعوى الجنائية، هذه الامتيازات المختلفة هي حقوق الدفاع^(١)، أو أنها مجموعة من الأنشطة يباشرها المتهم بنفسه أو بواسطة محاميه، لتأكيد وجهة نظره بشأن الادعاء المقام عليه، والتدليل على صحتها^(٢).

كما أن حق الدفاع يقصد به تمكين المتهم من درء الإتهام عن نفسه، إما بإثبات فساد دليله، أو بإقامة الدليل على نقيضه وهو البراءة^(٣).

وقد أكد الدستور على ضرورة احترام حق الدفاع وعدم المساس به، حيث نصت المادة ٦٩ من الدستور على أن:

«حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول ويكفل القانون لغير القادرين مالياً وسائل الالتجاء إلى القضاء للدفاع عن حقوقهم».

كذلك تعد إعلانات حقوق الإنسان والعواثيق الدولية المتعلقة بها^(٤)، أحد الروافد الهامة التي تنبع منها فكرة حقوق الدفاع. ويبان ذلك:

(1) VAN WELKENHUYZEN (Auder): "Les Droits de la defense et L'evolution du Proces Penal", R.D.P.C. 1959-1960, p. 834.

مشار إليه لدى: الدكتور/ ملالي عبد الله أحمد - المركز لقتوني للمتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي - دار النهضة العربية - ط ٢ - سنة ٢٠٠٢ - ص ١٣٩.

(٢) للدكتور/ أمال عبد الرحمن عثمان - شرح قانون الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربية - ص ٤١٨.

(٣) للدكتور/ عوض محمد - دراسات في الفقه الجنائي الإسلامي - دار البحوث العلمية للشرع والفرع - الكويت - ط ٣ - سنة ١٩٨٣ - ص ١٠٥.

(٤) عن هذا الموضوع راجع:

- حرص ميثاق الأمم المتحدة على أن يقرر فى مادته الثانية على أن من بين أغراض هذه المنظمة تطوير وتشجيع احترام حقوق الإنسان وحرياته الاساسية والتي منها حقوق الدفاع.
- المادة العاشرة والمادة ١١ فقرة أولى من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.
- المادة ١٤ الفقرة الثانية من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.
- المادة السابعة للفقرة الأولى بند (ج) من الميثاق الافريقى لحقوق الإنسان.
- كما ورد مبدأ حق الدفاع ضمناً فى المادة السابعة من الميثاق العربى لحقوق الإنسان.
- كما حرصت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المتعقده فى روما عام ١٩٥٠^(١)، على تأكيد احترام الحقوق التى تضمنها الاعلان العالمى لحقوق الإنسان^(٢).

- Guy (Jean): "Les Pasts internation relatifs aux droits de L'homme, These Paris, 1970.
- MANSUY (Gerard): Le Haut comissaire des Nations - Unies Pour Les droits de L'homme et La garantie internationale des droits fondamentaux de L'homme", These Aix, 1970.
- CLAUS (Jean): "L'individu et ses droits fondamentaux dans Les relations internationales", These strasbourg III, 1978.
- دكتور/ عبد العزيز سرحان - الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية - القاهرة - دار الفكر العربى - سنة ١٩٦٦.
- ١- أصبحت سارية المفعول اعتباراً من ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣.
- ٢- نصت المادة الخامسة من هذه الاتفاقية على أن:
- «كل إنسان له الحق فى أن تمرض قضيه وفى أن تسمع بعنل وعلائية، وفى فقرة معقولة، عن طريق محكمة مستقلة محايدة، منصوب عليها بواسطة القانون تحكم على أسس ثابت فى كل اتهام جنائى موجه ضده».
- كما نصت المادة السادسة فى فقرتها الثالثة من ذلت الاتفاقية على بعض الضمانات التى يكون للمتهم الحق فيها مثل:
- ضرورة إخطاره فى أقرب فرصة بطبيعة وسبب الاتهام المنسوب إليه.
- اصله لفرقت لتكافى والإمكانات الضرورية لاعداد دفاعه وإن يمكن من الدفاع بنفسه أو عن طريق محام يختاره أو يعين له.

٦- حق الإبلاغ الضوري بسبب القبض أو الاتصال بمن يرى إبلاغه وإعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه وحق التظلم من الإجراء الحاصل على حريته،

ورد هذا المبدأ بالدستور بالمادة ٧١ والتي تنص على أن:

«يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل، بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فوراً ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذى ينظمه القانون، ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الإجراء الذى قيد حريته وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة وإلا وجب الإفراج حتماً».

وتقابل هذه المادة بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان للمواد التالية:

أ - المادة ٩ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

ب- المادة ٩ من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية.

ج- المادة ٧ من الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان.

د - المادة ٨ من الميثاق العربى لحقوق الإنسان.

ويعكس بوضوح ما سلف استعراضه من مبادئ لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية على ما تناولها الدستور المصرى مدى الالتزام الكبير للمشروع الدستورى المصرى بما أورده المواثيق الدولية من حقوق أو حريات للإنسان عند وضعه للدستور، حيث ضمن مواداً بالقدر المناسب والملائم لطبيعة الوثيقة كدستور وبما يتفق مع للصياغات الملائمة للواقع والمناسبة لظروف البلاد والهوية المصرية، وبشكل عام دون تفصيل كافة مبادئ حقوق الإنسان وحرياته والتي تضمنها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وقد يدور تساؤل هام فى هذا السياق هو عدم ذكر الدستور المصرى لبعض الحقوق تفصيلاً مثل حق الزواج واختيار الزوجة وحق الأباء فى اختيار وسائل تنشئة الأبناء وقد تكفلت المحكمة الدستورية فى مصر بالرد على هذا التساؤل حيث جرى قضائها إلى أن أغفال بعض الوثائق الدستورية

النص على بعض الحقوق لا يعنى التفاتها عنها أو رفضها لها وإنما يتعين ربط النصوص الدستورية ببعضها إذ أن ذلك يرشح لحقوق لم يلمس عليها الدستور^(١). وقد تجاوز الدستور المصرى حسبما سلف العديد من الضمانات وأوجه الحماية الدولية والعديد من الوثائق للدستورية الوطنية العديد من الدول فى تقرير ميزات خاصة بما يتعلق بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وذلك بما قرره من ضمانات خاصة متعلقة بتحريم أفعال الاعتداء عليها وعدم سقوط الدعوى المدنية أو الجنائية الناشئة عنها بالتقادم، وكفالة الدولة لتعويض الضحية عنها فضلاً عن تمتع هذه المبادئ، باعتبارها أصبحت نصوص دستورية، بالحماية القضائية عن طريق المحكمة الدستورية العليا بما توفره من رقابة على دستورية القوانين وما يوفره كذلك نص المادة (٥٣) من منح اللجوء السياسى للمضطهدين من الأجانب المدافعين عن حقوق الإنسان.

وبذلك أكدت مصر ويصدق رغبتها فى الالتزام بالرؤى القومية لحقوق الإنسان وحرياته، وحرصت على مواكبة دستورها الدائم لكل القيم العالية التى أجمع عليها المجتمع الدولى، وأصبحت مساراً حتمياً واختياراً لا بديل عنه تعاد من خلاله ليس فحسب صياغة كل العلاقات الدولية والتشريعات الوطنية بل تقنية وتهذيب السلوك البشرى ذاته من كل ما علق به مخالفاً لتلك المبادئ والحرريات، وصولاً للأهداف المرجوة للمجتمع للإنسانى.

الضمانات الخاصة التى قررها الدستور المصرى فى مجال حقوق الإنسان

* لم يقف المشرع الدستورى المصرى حسبما سلف إيضاحه فى صياغته للرؤية القومية المصرية لمبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، عند النص على مبادئ حقوق الإنسان وحرياته فى مواد الدستور، بالصياغات المناسبة وبالتالي تمتعها بما تتمتع به النصوص الدستورية من حصانات ومميزات،

(١) المستشار/ سناء سيد خليل - مشروع بناء القدرات فى مجال حقوق الإنسان - برنامج الأمم المتحدة الإنمائى - غير منشور - راجع من خلال برامج الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان.

وحصانة قضائية لها عن طريق المحكمة الدستورية العليا فحسب، بل تجاوز ذلك بأن خصصها المشرع الدستوري بتقرير ضمانات دستورية هامة، وهي بإيجاز ما يلي:

* ما نصت عليه المادة (٥٣) والسالف الإشارة إليها ضمن المبادئ التي يشملها الباب الثالث من الدستور، والتي تنص على ما يلي:

«تمتع الدولة حق اللجوء السياسي لكل أجنبي اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو السلام أو العدالة وتسليم اللاجئين السياسيين محظور».

* ما نصت عليه المادة ٥٧ السالف الإشارة إليها ضمن المبادئ التي تشملها الباب الثالث من الدستور والتي تضمنت:

«أن كل اعتداء على الحرية الشخصية وحرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور جريمة لا تسقط الدعوى المدنية والجنائية عنها بالتقادم وكفالة الدولة للتعويض العادل لمن وقع عليه الاعتداء».

وقد أعطى الدستور المصري بذلك لمبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ضمانات دستورية لم تعرف طريقها بعد إلى القوانين الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتي اقتصرت على الالتزام بتأثير جرائم الحرب وأفعال إبادة الأجناس والتعذيب والتفرقة العنصرية طبقاً للاتفاقيتين المعليتين، وهذه الضمانات التي ينفرد بها الدستور المصري تعكس بصدق وواقعية ما أولاه الدستور من تقدير واحترام لمبادئ حقوق الإنسان وحرياته، وأبانت كذلك المنزلة التي تحتلها هذه المبادئ كقواعد دستورية، يتعين على كافة سلطات الدولة الالتزام بها عند ممارستها لاختصاصاتها، أو عند تناول المشرع الوطني للأحكام المتعلقة والمتصلة والمسؤولة القانونية سواء المدنية أو الجنائية التي يمكن أن تترتب عليها. وتشير كل من المادتين سالفتي الذكر لعدة قواعد دستورية وقانونية أساسية هي^(١):

(١) المستشار/ سناء سيد خليل - المرجع السابق

- أن الدفاع عن حقوق الإنسان أصبح سبباً دستورياً من أسباب اللجوء السياسي إذ أعلنت مصر إلى العالم أجمع من خلال دستورها، قبولها لمنح حق اللجوء السياسي للأجانب المضطهدين بسبب الدفاع عن حقوق الإنسان وعدم تسليمهم، وهو الأمر الذي يجعل من مصر ملاذاً آمناً للمضطهدين من الأجانب بسبب دفاعهم عن مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وهو تكريم تعبر به مصر عن وقوفها الدائم وغير المشروط بجانب نصرة مبادئ حقوق الإنسان، ليس في مصر فحسب، بل لكل إنسان في بقاع الأرض.

- أن المشرع ملتزم بتأثيم كافة الأفعال التي تشكل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة، والتي يكفلها الدستور وهو ما يعنى إلزام المشرع الوطني بتحريم هذه الأفعال، وتقرير عقوبات جنائية مناسبة لمرتكبيها ومحاكمتهم عنها لا فزال العقاب بهم وفقاً للقانون على من يثبت ارتكابه لها.

- أن النص على تجريم هذه الأفعال سيتيح للمجنى عليه والمضرر مطالبة المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بالتعويض عما لحقه من ضرر نتيجة ما وقع عليه من اعتداء سواء أثناء المحاكمة الجنائية للمتهم أو عن طريق القضاء المدني وفقاً لأحكام النظام القانوني المصري.

- أن تلك الأفعال المجرمة لا تسقط عنها الدعوى الجنائية أو المدنية بمعنى المدة ويكشف ذلك عن حكمة المشرع الدستوري وهدفه في ألا تكون الظروف والاعتبارات التي قد يشكل تولدها خوفاً أو رهبة للمجنى عليه تحول بينه وبين الإبلاغ عنها وعن للجاني وقت وقوع الاعتداء عليه، سبباً في هروب مرتكبي تلك الأفعال من العقاب إعمالاً لمبدأ التقادم.

- كفالة الدولة للتعويض عن الأضرار التي تلحق بمن وقع عليهم الاعتداء من مثل هذه الأفعال الأمر الذي يضمن حقوق المجنى عليه والمضرر في جميع الأحوال، التي تكمل فيها الأركان القانونية للمسئولية وفقاً لأحكام القانون المصري.

ويشار إلى أنه في إطار التطبيق القطى لأحكام هذه المادة، فقد صدر عن محكمة النقض المصرية حكماً هاماً أرست به المحكمة مبدأ هاماً مقتضاه الإنفاذ المباشر للمادة (٥٧) المشار إليها على المنازعات المعروضة على القضاء دون ما حاجة لتدخل المشرع لتضمين أحكامها بالقانون، وذلك فيما يتعلق بعدم سريان التقادم باعتبار أن القاعدة الدستورية تسمو على القاعدة القانونية، وأنه يصورها تنسخ ما يخالفها من القواعد القانونية الأدنى مرتبة منها على المدرج التشريعي.

وإذ كان ما تقدم قدراً من الضمانات الخاصة التي أقرها الدستور المصري الحالي، فيما يتعلق بمبادئ حقوق الإنسان والمدافعين عنها، إلا أن ذلك كله مشمول بالضمانة الهامة المتمثلة في توفير الحماية لمبادئ حقوق الإنسان وحرانيته الأساسية، استناداً لكونها نصوص دستورية في النظام القانوني المصري، وذلك عن طريق المحكمة الدستورية العليا المنوط بها الرقابة على دستورية القوانين، وتفسير النصوص التشريعية بأحكام وقرارات ملزمة لكافة السلطات بالدولة، وهو ما يكفل الحصانة الدستورية لتلك المبادئ ويحول دون المساس بها بأي أداة تشريعية أدنى مستوى، ويحقق في ذات الوقت توحيد مفهوم نصوص الدستور من خلال جهة قضائية مستقلة، بما يوفر استقرار لتلك الحقوق وحمايتها .

المبحث الثاني

التنظيم القانوني لحقوق الإنسان

إن الضمان الأكيد لصون حقوق الإنسان وحرياته يكمن في سيادة القانون، ولا عجب في ذلك لأن سيادة القانون - كما ورد بنص وثيقة إعلان دستور ١٩٧١ الحالي - ليست ضماناً مطلوباً لحرية الفرد فحسب. لكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت.

والحقيقة أن مبدأ سيادة القانون - الذي يكرر ترديده على ألسنة الكثيرين - لا تقوم له قائمة إلا على فرض أننا في مجتمع تنظمه قواعد عامة ومجردة يخضع لها الحاكم والمحكوم، بحيث كلما توافرت في أيهما نفس الشروط - هذا مرة وذلك مرة أخرى - كانت ذات المعاملة القانونية في كل مرة (٥).

وفي هذا السياق فقد أسفرت النصوص التشريعية - القانونية - بصفة عامة عن حصر يكاد يتكامل لكافة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، مؤكدة على حسن الإحاطة بحقوق الإنسان، وموضحة السبل والوسائل الكفيلة بحمايتها. ويخزل من مع السياق القانوني لحقوق الإنسان الوعي الفكري الذي تضمنته الدراسات والبحوث الفقهية التي استهدفت ذات الموضوع، حتى أضحي موضوع حقوق الإنسان وحرياته هو عنوان العصر والمردود الأكثر

(٥) علاوة على تطلب توافق العمومية والتجريد في القاعدة القانونية - وهذا طبعى لأن القاعدة القانونية كي تستحق أن يقال عنها إنها قاعدة يتعين في نظر كل منصف أن تكون عامة ومجردة، فالحقيقة أنه لا توجد قاعدة ليست عامة ومجردة - يتطلب مبدأ سيادة القانون أيضاً احتراماً فعالاً لما في قواعد القانون من عمومية وتجريد. وهذا يحى أنه يجب أن يكون مطبوعاً مسبقاً إمكان إلزام أحد الحكام أو السلطة العامة ذاتها بحكم القاعدة القانونية، كما توافرت حلة تطبيقها على أي منهما، كما يقضى مبدأ سيادة القانون أنه لا يجوز سن قاعدة قانونية لكي يستفيد منها شخص معين بذاته، لأنه لا يجوز الانحراف بالسلطة التشريعية في الدولة القانونية، أي في الدولة التي يترجم نظامها السياسي قولاً ونصاً وفعلاً - بفصل وعي الرأي العام وغيره على العدالة والمساواة والحرية - على احترام مبدأ سيادة القانون، الذي لا يجوز أن تعمل عليه سلطة من سلطات الدولة، ولا يجوز أن يتجاوزها حاكم ولا صاحب نفوذ. (تكنور/ ماجد راغب العلوي وآخرون - حقوق الإنسان - مرجع سابق - ص ٩٩، ١٠٠).

تأثيراً وجاذبية في الألفية الثالثة^(٥)، وعبر عن ذلك تنظيم تلك الحقوق بدقة وعناية، ويؤكد هذا المعنى ما يتضح بشأن مفاضة أية اعتداءات تنال من تلك الحقوق أو تلتقص من هذه الحريات، سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى المجتمع.

• الشرعية الإجرائية أحد قواعد الشرعية الجنائية،

يرجع الاهتمام بتحديد الشرعية الإجرائية إلى حقوق الإنسان التي تحميها وإلى ما لها من تأثير على الإجراءات الجنائية، وهو ما يجب على السياسة الإجرائية مراعاته. كما يتعين على القائمين على مباشرة الإجراءات الجنائية - من مأموري الضبط القضائي - وضعه موضع الاعتبار، ففي ذلك ضمان للتوفيق بين فاعلية العدالة الجنائية واحترام الحرية الشخصية وغيرها من حقوق الإنسان. كما وأنه من الأهمية أن يعتمد الإجراء الجنائي على نص في قانون الإجراءات الجنائية، وأن يتوافر الضمان للقضائي في هذه الإجراءات^(٦).

ويخضع القانون الجنائي بمختلف فروعه لمبدأ الشرعية، حيث يقتضي هذا القانون أثر الواقعة الاجرامية ويصح بالخطى عناصرها، منذ تجريمها والمعاقبة على ارتكابها إلى ملاحقة فاعلها بالإجراءات اللازمة لأعمال سلطة الدولة في تطبيق القانون ومعاقبته، ثم تنفيذ العقوبة للمحكوم بها عليه لأقرار العدالة وإرساء الشرعية القانونية. وفي كافة هذه المراحل يرسى القانون الجنائي القواعد التي تمس حرية الإنسان وتفيد تمتعه بها، سواء عن طريق نصوص التجريم والعقاب، أو من خلال الإجراءات التي تباشر ضده، أو بواسطة تطبيق القانون عليه.

(٥) في سياق الاهتمام المتزايد بحقوق الإنسان تروجه الهيئات والمنظمات المعنية لكثير من الجهود الدولية الرسمية وغير الرسمية لزيادة قدر الاهتمام بحقوق الإنسان وحرياته على مستوى السلطات المسؤولة بالدول - شريحة معينة من الدول، ولا شك أن الموضوع له مردود سياسي - والصل على وضع المزيد من وسائل الحماية لتلك الحقوق، بالإضافة إلى الاتجاه القطعي نحو المزيد من الآليات والأجهزة القادرة على وضع تلك للوسائل موضع التنفيذ، وتكثيف السبل للكنيلة بالانصاف لتلك للحقوق.

(٦) دكتور/ أحمد قحى سرور - مرجع سابق - ص ١٢٧.

• قواعد مبدأ الشرعية:

وعندما تعرض قضية الحقوق والحريات على بساط البحث، يبرز مبدأ الشرعية ليحدد النطاق الصحيح المسموح به عند معالجة حرية الإنسان في هذه الأحوال، ويقوم مبدأ الشرعية على ثلاث قواعد بيّناها^(١):

١- قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات،

الحلقة الأولى من الشرعية الجنائية ظهرت ممثلة في قاعدة (لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون). لكي تحمي الإنسان من خطر التجريم والعقاب بغير الأداة التشريعية المعبّرة عن إرادة الشعب وهو القانون، ولكي تجعله في مأمن من رجعية القانون، ويعدّياً عن خطر القياس في التجريم والعقاب^(٢).

وقد أكدت المحكمة الدستورية العليا أن قاعدة (لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون) تفرضها (المادة ٤١) من الدستور التي تقرّر أن الحرية الشخصية حق طبيعي وأنها مصمونة لا تمس، قائلة بأن «مبدأً شرعية الجريمة والعقوبة» وما اتصل به من عدم جواز تقرير رجعية النصوص

(١) للمرجع السابق - ص ١٢٤ وما بعدها.

(٢) استقر قضاء المحكمة الدستورية العليا على أن حكم نص المادة (٦٦) من الدستور المصري بشأن مبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، لا يعود أن يكون توكيداً لما جرى عليه العمل من قيام المشرع باسناد الاختصاص إلى السلطة التنفيذية بإصدار قرارات لاحماية تعدد بها بعض جرائم التجريم والعقاب، وذلك لاعتبارات تقدرها السلطة التشريعية الأصلية وفي الحدود التي يبينها القانون الصادر فيها، وإذ يمهّد المشرع إلى السلطة التنفيذية بهذا الاختصاص، فإن عمله لا يعتبر من قبيل اللوائح التنفيذية المنصوص عليها في المادة (١٠٨) من الدستور - لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون -، ولا يندرج كذلك تحت اللوائح التنفيذية التي نظمها المادة (١٤٤) منه - يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين -، وإنما مرد الأمر في تقرير هذا الاختصاص إلى نص المادة (٦٦) من الدستور، التي تلطّو على تفويض بالتشريع بتناول بعض جرائم التجريم والعقاب. (الدستورية العليا في ٦ أبريل سنة ١٩٩١ - في القضية رقم ١٧ لسنة ١١ ق «دستورية»، حكم الدستورية العليا في ٧ مارس سنة ١٩٩٢ في الدعوى رقم ٤٢ لسنة ٧ ق (دستورية) - نشر بالجريدة الرسمية - العدد ١٤ في ٧ أبريل ١٩٩٢).

العقابية، غايته حماية الحرية الفردية وصونها من العدوان عليها في إطار من الموازنة بين موجباتها من ناحية، وما يعتبر لازماً لحماية مصلحة الجماعة والتحرط لنظامها العام من ناحية أخرى^(١).

كما رتبت المحكمة الدستورية العليا على ربط قاعدة (شرعية الجرائم والعقوبات) بحماية الحرية الشخصية عدة نتائج هامة بيانها:

١- ألا تكون العقوبة الجنائية التي توقعها الدولة بقشريعتها مهينة في ذاتها، أو ممعة في قسوتها^(٢).

٢- أن رجعية القوانين الأصلح للمتهم ضرورة حتمية يقتضيها صون الحرية الفردية، بما يرد عنها من كل قيد عدا تقريره مفقراً إلى أية مصلحة إجتماعية^(٣).

٣- أن تكون الأفعال التي يؤتمها قانون العقوبات محددة بصورة قاطعة بما يحول دون التباسها بغيرها، وبمراعاة أن تكون دوماً جلية واضحة في بيان الحدود الضيقة لنواحيها^(٤).

٤- أن لكل جريمة ركناً مادياً لا قوام لها بغيره يتمثل أساساً في فعل أو امتناع وقع بالمخالفة للنص عقابي، ولا تعتبر النوايا التي يضمهرها الإنسان في أعماق ذاته وإقعة في منطقة للجريم^(٥).

ثانياً ، قاعدة الشرعية الإجرائية الجنائية :

ومع تطور الأمور وتفاعل الأحداث نكتبين أن الحلقة الأولى وحدها لا تكفي لحماية حرية الإنسان إذا أمكن القبض عليه أو حبسه أو إتخاذ الاجرامات اللازمة لمحاكمته مع إفتراض إدانته . فكل إجرام يتخذ ضد الإنسان دون

(١) الدستورية العليا في ٧ نوفمبر سنة ١٩٩٢ في القضية رقم ١٢ لسنة ١٣ ق (دستورية) - نشر بالجريدة الرسمية العدد ٤٩ - ٣ ديسمبر سنة ١٩٩٢ .

(٢) الدستورية العليا في ٢٣ يناير سنة ١٩٩٢ في القضية رقم ٢٧ لسنة ٨ قضائية دستورية - نشر بالجريدة الرسمية - للعدد ٤ قد ٢٣ يناير سنة ١٩٩٢ ، ص ٢٦١ .

(٣) الدستورية العليا في ٣ ديسمبر سنة ١٩٩٢ في القضية رقم ١٣ لسنة ١٣ ق (دستورية) .

(٤) الدستورية العليا في ٧ يناير سنة ١٩٩٣ - القضية رقم ٣ لسنة ١٠ قضائية (دستورية) .

(٥) للحكم السابق .

إفتراض براءته سوف يؤدي إلى تجشيمه عبء إثبات براءته من الجريمة المنسوبة إليه (٩) . فإذا عجز عن إثبات هذه البراءة إعتبر مسئولاً عن جريمة لم تصدر عنه .

ويؤدي هذا الوضع إلى قصور الحماية التي تكفلها قاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون، طالما كان من الممكن المساس بحرية المتهم من غير طريق القانون، أو كان من الممكن إسناد الجرائم للناس ولو لم يثبت إرتكابهم لها عن طريق إفتراض إدانتهم .

(٩) ذهب جانب من الفقه الجنائي إلى استخدام تعبير (قرينة البراءة)، حيث صادف ذلك اعتراض من البعض مبوراً بأن القرينة أمر مطعون يستلزم من أمر مجهول، ولا يصح منطقياً أن يطبق ذلك على البراءة بالتقول بأنها أمر مجهول استلزم من أمر مطعون، لأنها في حقيقتها أمر مطعون. كما أن القرينة في القانون دليل من الأدلة، بينما البراءة تعد مبدأ من مبادئ العدالة والقانون الطبيعي، لأنها تولد مع الإنسان وتستمر معه على امتداد حياته، فالأصل في الإنسان البراءة.

المزيد يراجع: دكتور/ أحمد ادريس - مبدأ افتراض براءة المتهم - رسالة دكتوراه كلية الحقوق - جامعة القاهرة سنة ١٩٨٤ - ص ٨٠.

- Voir, à ce Propos:

- Jean Pradel: Droit Pénal, Tome II, Procédure Pénale, 76 édition, éditions cujas, Paris, 1993, P. 279, no 252.

ونظر في عكس هذا الاتجاه ما ذهب اليه فقهاء المدرسة الوضعية من انتقاد مبدأ افتراض البراءة في المتهم، بحجة أنه يرقل الدفاع الاجتماعي، ويوهن وسائل المجتمع في مكافحة المجرمين، بل ذهبوا إلى أن ذلك يعد سلاحاً يتفادى به المجرم الإدانة. وهذا الرأي محل تقدير، لأنه يؤسس على أن الإنسان مدلل حتى تثبت براءته، كما أنه يتجاهل الدور الأساسي لقانون الإجراءات والذي يصل في حماية الأبرياء والشرفاء إذا ما أحيطت بهم الشبهات.

- Voir, a ce Propos:

- Georges Briere De L'Isle et Paul Cogniart: "Procédure Pénale", Tome II, Librairie Armand, Colin, Paris, 1972, p. 12.

هذا بالإضافة إلى أن الأنظمة الإجرائية المحاصرة قررت هذا المبدأ كدعامة إجرائية أساسية، وولفت بينه وبين حق المجتمع في التوصل إلى الحقيقة. (راجع: دكتور/ أحمد عوض بلال - الاجراءات الجنائية المقارنة والنظام الاجرائي في المملكة العربية السعودية - دار النهضة العربية - القاهرة - سنة ١٩٩٠ - ص ١١١ - هامش ١٤٩) .

لذلك كان من الأهمية إستكمال الحلقة الأولى للشرعية الجنائية بحلقة ثانية، تحكم تنظيم الإجراءات التي تتخذ قبل المتهم على نحو يضمن إحترام الحرية الشخصية. وتسمى هذه الحلقة (بالشرعية الإجرائية).

وتكفل هذه الحلقة إحترام الحرية الشخصية للمتهم عن طريق اشتراط أن يكون القانون هو المصدر للتنظيم الإجرائي، وأن تفترض براءة المتهم في كل إجراء من الإجراءات التي تتخذ قبله^(١)، وأن يتوافر الضمان القضائي في الإجراءات.

جـ قاعدة شرعية التنفيذ العقابي :

إذا صدر حكم بإدانة المتهم، سقطت عنه فريضة البراءة، وأصبح المماس بحريته أمراً مشروعاً بحكم القانون. ولكن هذا المماس بالحرية ليس مطلقاً، ويجب أن يحدد بنطاقه الطبيعي وفقاً للهدف من الجزء الجنائي^(٢).

ومما يؤكد تكامل شرعية التنفيذ مع الشرعية الإجرائية أن المحكمة

(1) NORMANS, MARSH: Commission internationale de juristes, le principe de la légalité dans une société libre, (Rap - port sur les travaux du congrès international des juristes tenu à New Delhi, Janvier 1959, p. 267.

مشار إليه لدى دكتور/ أحمد فحimy سرور - المرجع السابق - ص ١٣٧ .
(٢) انعكست مذاهب السياسة الجنائية المختلفة في تحديد نطاق التنفيذ العقابي، ولم يبدأ الاهتمام بحقوق الإنسان في مرحلة التنفيذ بصورة عملية إلا إستجابة لنيار الدفاع الاجتماعي، وتشبهاً مع هذا التيار عيّنت منظمة الأمم المتحدة بإصدار القواعد النموذجية للعالم لمعاملة السجناء التي أقرها المجلس الاقتصادي الاجتماعي بقراريه الصادرين سنة ١٩٥٧، ١٩٧٧. وقد أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدولي بتطبيق هذه القواعد (لقرار رقم ١٨٥٨ الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧١، والقرار رقم ٣٢١٨ الصادر في ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٤)، ويتناول جزء هام من هذه القواعد شرعية التنفيذ العقابي، فبين المبادئ التي يجب تطبيقها في هذه المرحلة لإحترام الحد الأدنى من حرية المحكوم عليه لدخل السجن. ويتعين إدراج هذه المبادئ في القانون وحده باعتباره الأداة الصالحة لتنظيم المبررات. وبها تكتمل الحلقة الثالثة من الشرعية الجنائية، وهي شرعية التنفيذ العقابي. (دكتور/ أحمد فحimy سرور - المرجع السابق - ص ١٣٧).

الدمستورية العليا فى مصر اعتبرت أماكن تنفيذ الحكم حلقة نهائية فى حلقات التقاضى^(١).

• أساس الشرعية الإجرائية :

تعتبر قاعدة الشرعية الإجرائية أصلاً أساسياً فى النظام الإجرائى الجنائى لا يجوز الخروج عنه . وتقابل فى أهميتها قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات فى قانون العقوبات . فكما أن هذه القاعدة الأخيرة هى أساس قانون العقوبات ، فإن قاعدة الشرعية الإجرائية تحدد الخط الذى يجب أن ينتهجه المشرع الإجرائى ، وتضع الأطار الذى يجب أن يلتزمه المخاطبون بقواعد الاجراءات الجنائية . فلا يجوز أن يترك هذا القانون للجهد القانونى من الناحية الفنية للمصاغة ، أو من الزاوية العملية للتطبيق ، وإنما يجب أن نتذكر دائماً طبيعة هذا القانون من حيث كونه منظماً للحرريات ، وفى هذا الضوء يتم وضع قواعده وتطبيقها فى إطار الشرعية الإجرائية^(٢).

ويتحدد جوهر الشرعية الإجرائية فى افتراض البراءة فى المتهم^(٣) ،

(١) حكم المحكمة الدستورية العليا - الصادر فى ٣ أبريل سنة ١٩٩٣ - العتبية رقم ٢ لسنة ١٤ قضائية (دستورية) .

(٢) حيث تضمن أنه : لا تكمل مقررات حق التقاضى أو يبلغ غايته ما لم توفر الدولة للخصومة فى نهاية مطافها حلاً منصفاً هو لقتضاء مدفعة بقررها القانون ، وأنه إذا كانت الوسائل للتضائية المطمعة لا توفر الحماية اللازمة لصون الحقوق ، فلا طائل من وراء حق التقاضى . (دكتور/ أحمد زكى سرور - المرجع السابق - ص ١٢٨ .

(٣) عبر الفقيه مونتسكيو عن هذا المفهوم فى كتابه (روح القوانين) بقوله : «علماً لا نضمن برائة المواطنين قل يكون للحرية وجود» .

- Voir, à ce Propos:

Beccaria: Introduction de Marc Ancel et G- Stelani, ed. cujas, Paris, 1966, p. 85.

وفى ذات الاتجاه الفلسفى المتمسك بالحرية والمحماز لمحايتها وصيانتها نادى المركز سيزار دى بكاريا Cesare De Beccaria (١٧٣٨-١٧٩٤) - من أقطاب بل ومؤسس المدرسة التقديرية ذات التفكير الحديث التى تعد من المدارس الجنائية الحديثة) فقد كان محمماً لأراء مونتسكيو وروسو . وأهم كثيراً بحرية الإصلاح الجلتى فى عصره ، من أجل الحرية والكرامة للإنسان ، وكان يهاجم التعريفات فى الأنظمة القديمة فى أوروبا لفرط قسوتها .

وذلك لضمان حرية الشخصية وسائر حقوق الإنسان المتعلقة بها، وبمفهوم أشمل ومعنى أدق فإن مبدأ أن الأصل في الإنسان البراءة يمثل الحد الأدنى للشرعية الإجرائية، باعتباره (ضمانة جوهرية) لا يجوز التفريط فيها أو الحد من قيمتها، لا سيما وأن تحقيق الحرية في المجتمع رهين بضمان براءة الفرد فيه - ألم تتضمن وثيقة اعلان دستور ١٩٧١ الحالي في الدباجة (رابعاً) ... إن كرامة الفرد انعكاس طبيعي لكرامة الوطن، ولا كرامة بدون حرية (٥). وعلى ذلك فمن الأهمية أن نحدد أساس الشرعية الإجرائية التي يجب أن يستهدفها المشرع عند وضع الاجراءات الجنائية، حيث نجد أن هذا الأساس ذو مظهرين:

(الأول) موضوعي يرتكز على حماية حقوق الإنسان وصيانة حرانيته.

(الثاني) شكلي يرتكز على المصدر الدستوري الذي يستقي منه نصوصه.

• الأول: الأساس الموضوعي للشرعية الإجرائية (احترام حقوق الإنسان)؛

بداية فإنه لم تغدو الحرية مجرد فكرة خيالية تستند إلى التفكير المثالي، وإنما سلعت وانتقلت إلى مجال الحماية القانونية، وأصبحت ذات قيمة محددة يتمتع بها الأفراد في مواجهة السلطة، وذلك من خلال سبل تقييد نشاط السلطة وتحديد نطاق اختصاصها، فتقابلت الحقوق والحرانيات مع السلطة وجهاً لوجه في نسق قانوني متكامل - لا ظلم ولا جور - تسيد المواقف وصيغ العلاقة بلونها الحقيقي. حيث أن سيادة القانون ليست ضماناً مطلوباً لحرية الفرد فحسب، لكنها الأساس للوحيد لمشروعية السلطة في نفس الوقت (١).

(٥) على الرغم من اتهام نظريات القانون الطبيعي بالمثالية والتجريد، فإنها بلا شك قد أسهمت في بناء صرح الحرية في مواجهة السلطة وتقيد سلطة للدولة، وعلى أثر انحصار موجة هذه النظريات، فإن الحاجة إلى تأكيد الحرية وكفالتها في مواجهة سلطة الدولة قد دعت بالشعرب إلى وضع بعض الأصول التي تؤكد حقها في الحرية. وقد كانت هذه الأصول الوضعية هي آخر مراحل تطور الكفاح الطبيعي في سبيل كسب الحرية وتدعيمها. (دكتور) أحمد فتحي سرور - المرجع السابق - ص (١٢٩).

(١) راجع: وثيقة اعلان الدستور الحالي ١٩٧١، للدباجة... (رابعاً) لحرية إنسانية للمصري.

ونسلموضع احترام حقوق الإنسان كركيزة أساسية موضوعية للشرعية
الاجرائية، بأسنقراء نصوص المواثيق والمعاهدات الدولية والاقليمية، والنصوص
والأحكام الوطنية.

أ - فعلى الصعيد الدولي: عرفت انجلترا عدداً من إعلانات حقوق الإنسان
فى صورة وثائق تاريخية قديمة للحد من سلطات الملك^(١)، كما عرفت
الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من إعلانات حقوق الإنسان^(٢). ثم فى العصر
الحديث نص ميثاق منظمة الأمم المتحدة على أن من أغراض هذه المنظمة
تطوير وتشجيع احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية (المادة ١/٣).

وفى النطاق الأقليمى الدولى وقعت بعض الدول الغربية - الأوروبية -
المنضمة إلى المجلس الأوروبى فى روما - فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ - على
إتفاقية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وقد أكدت هذه الاتفاقية على
احترام الحقوق التى تضمنها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان^(٣). ثم صدر
الميثاق الاجتماعى الأوروبى فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦١ المبرم بين دول مجلس
أوروبا مؤكداً على حقوق الإنسان الاجتماعية^(٤).

(١) مثل العهد الأعظم سنة ١٢١٥، وملئس الحقوق سنة ١٢٢٨، ولائحة الحقوق سنة ١٦٨٩،
وقانون النسوية سنة ١٧٠١، رراجع:

- Jacques ROBERT: Libertés Publiques, Paris, 1971, p. 40.

(٢) هى إعلان الاستقلال سنة ١٧٧٦، وإعلانات الحقوق التى صدرت فى ذلت العام، وتصدرت
نساثير المستعمرات البريطانية للثلاثة عشرة التى أصبحت ولايات أمريكية مستقلة. وفى
فرنسا صدر فى سنة ١٧٨٩ إعلان حقوق الإنسان بمناسبة الثورة الفرنسية.

(3) Thomas Buergenthal: Un nouvel etamen du Statut Jurique de
La Convention Euripéene, Revue de La Commission interna-
tionale des Juristes, 1966, p. 57.

(٤) للمزيد فى هذا الشأن رراجع:

أحمد أبو الرقا - الحماية الدولية لحقوق الإنسان فى إطار الأمم المتحدة والوكالات الدولية
المخصصة - دار النهضة العربية - القاهرة - ط أولى - سنة ٢٠٠٠، أحمد الرشيدى -
حقوق الإنسان. (دراسة مقارنة بين النظرية والتطبيق) - مكتبة للشروق - القاهرة - ط أولى
- سنة ٢٠٠٣.

- Documents on Astoromy and Minasity rights London - 1993.

وعلى صعيد الدول الإسلامية، أصدر المجلس الإسلامي العالمي المنعقد في باريس سنة ١٩٨١ بياناً عالمياً عن حقوق الإنسان في الإسلام، أورد العديد من هذه الحقوق. وفي نطاق الدول الأفريقية، أقر مؤتمر القمة الأفريقي المنعقد في نيروبي سنة ١٩٨١، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمدن، ودخل حيز التنفيذ في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٨٦، وعلى مستوى الدول العربية أعدت مجموعة من الخبراء من أهل الفكر والقانون في الوطن العربي المجتمعين في مدينة سيراكوزا بإيطاليا سنة ١٩٨٦ مشروع ميثاق لحقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي^(١).

ب- علي الصعيد الوطني (هي نطاق التشريع) ،

اتسعت دائرة الحقوق التي كفلتها إعلانات حقوق الإنسان، فلم تقتصر على تخويل صاحبها حرية الحركة والتصرف والاختيار قبل الدولة، بل امتدت إلى تخويله حقوقاً إجتماعية واقتصادية وثقافية - تلزم الدولة بتوفيرها - تخوله الحق في إشباع إحتياجات أساسية مثل التأمين الاجتماعي والرعاية الطبية، والعمل، وأوقات للراحة، والتعليم، والنواحي الثقافية.... إلى غير ذلك من عناصر أساسية للتنمية الاجتماعية للإنسان.

وعندما أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - الصادر سنة ١٩٤٨ - هذه الحقوق في المولد (من ٢٢ إلى ٢٧). أضحت حقوق الإنسان استناداً على ذلك نوعين:

- ١- حقوق تخول صاحبها نهج سلوك معين، تتمثل في الحقوق المدنية والسياسية في مواجهة الدولة. (الجيل الأول لحقوق الإنسان).
- ٢- حقوق تخول صاحبها الحق في اقتضاء خدمة أساسية من الدولة، تتمثل في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (الجيل الثاني لحقوق الإنسان).

(١) المجلد الثاني لحقوق الإنسان - مطبوعات المعهد العالي للدراسات العليا في العلوم الجنائية - (سيراكوزا - إيطاليا) - طبعة أولى - ١٩٨٩ - من ٤٦ وما بعدها.

والنوع الأول وحده هو الذى يطلق عليه أسم الحريات العامة عندما يكفله القانون الوضعى . وقد لاحظ المشرع الدستورى - عند تنظيمه للدستور المصرى الجالى ١٩٧١ - هذه التفرقة عندما نظم هذين النوعين من الحقوق مع الواجبات العامة فى الباب الثالث ، حيث أطلق عليها جميعاً أسم (الحريات والحقوق والواجبات العامة)^(١) . وبذلك أبرز التشريع الدستورى الحقوق والحريات وكفل لها الحماية ... كما أنه ميز بينها إلى أنواع ثلاث^(٢) :

- الحريات العامة بالمعنى التقليدى وتنطق بحق الفرد فى نهج سلوك معين .

- الحقوق العامة وتنطق بحق الفرد فى اقتضاء خدمة أساسية من الدولة .

- الواجبات العامة وتنطق بواجب الفرد قبل الدولة .

(فى النطاق القضائى) :

ما قرره المحكمة الدستورية العليا فى مصر من أنه لا يجوز للدولة القانونية أن تنزل بالحماية التى توفرها لحقوق مواطنيها وحرياتهم عن الحدود الدنيا المقبولة بوجه عام فى الدول الديمقراطية . وتأسيساً على ذلك فإن المحكمة الدستورية العليا فى نطاق بسط حمايتها للحقوق والحريات المقررة للفرد ، تكمسك بموضوعية بحقوق الإنسان المسلم بها فى الدول الديمقراطية^(٣) .

(١) دكتور/ أحمد فتحى سرور - المراجع السابق - ص ٤٥ .

(٢) وتجدر الإشارة إلى أنه فى المبادئ من القرن الماضى ظهر الجيل الثالث لحقوق الإنسان ، ويسمى بحقوق التضامن . ويشير إلى أربعة أنواع من الحقوق هى الحق فى السلام والحق فى التنمية والحق فى البيئة والحق فى حماية للثروة العامة للإنسان ، وهذه الحقوق تغل جميع الأفراد الحق فى مطالبة غيرهم من الأفراد باحترام قيم عالمية محيية فى إطار من التضامن . - Voir, à ce Propos :

D. Rousseau: Les droits de L'homme dans la troisième génération, droit constitutionnel et droits L'homme, Economico, Collection droit Public Positif, 1987, p. 127.

- وقد وكتب دستور ١٩٧١ المالى هذا التطور فى حقوق الإنسان حيث تضمن التحديل الدستورى الذى أجري فى ٢٦ مارس ٢٠٠٧ ، تعديل للمادة ٥٩ بشأن حماية البيئة ، والتى نصت على أن : « حماية البيئة واجب وطنى ، وينظم القانون التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة الصالحة . »
- (٣) حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر فى ٢٣ يناير سنة ١٩٩٢ - فى القضية رقم ٢٢ لسنة ٨ (قضائية دستورية) .

• ثانياً : الأساس الشكلي للشرعية الإجرائية (المصدر الدستوري) :

إن حقوق الإنسان كما وردت في المواثيق الدولية والاتفاقيات المعنية، تمثل معياراً للشرعية، يهتدى بها المشرع الدستوري في تحديد المراد بالحرية الشخصية والحقوق الأساسية للفرد في نطاق تحديد مضمون الشرعية، وبالتالي فهذه الحقوق ليست إلا ضوئاً يدير النصوص الدستورية فيما يتعلق بالشرعية فيحدد نطاقها ومقصدتها في الدولة القانونية^(١).

فالدستور ليس عملاً مغلقاً، وإنما هو عمل منفتح دائم للتكوين، هو عمل لا يتوقف نبضه، فهو دائم الحركة يعيش في الحاضر ويتفاعل مع المستقبل^(٢). وعبر عن ذلك العميد/ فيدل بقوله: «إن الدستور يقول ما «يجب» أن نفعله ولا يمكنه أن يقول ما «سنفعله»^(٣).

وفي ذات المعنى ضمنت المحكمة الدستورية العليا في مصر في أحد أحكامها: «إن الدستور وثيقة تقدمية لا ترتد مفاهيمها إلى حقبة ماضية، وإنما تمثل القواعد التي يقوم عليها، التي صاغتها الإرادة الشعبية انطلاقاً إلى تغيير لا يصد عن التطور آفاقه للواسعة^(٤).

ولعل هذا المفهوم المفتوح للدستور وهذا المعنى العميق لما تتمتع به النصوص الدستورية هو ما دفع المحكمة الدستورية العليا في مصر أن تكشف دون توقف عن حقوق الإنسان التي لا يتسع لها مدلول الحرية الشخصية، وذلك في ضوء المستوى المعمول به لهذه الحقوق في الدول الديمقراطية، مثال ذلك:

(١) دكتور/ أحمد فتحي سرور - المرجع السابق - ص ١٥٠.

(٢) المرجع السابق - ص ١٥١.

(3) Voir, à ce Propos:

Vedel G. et Delvolpe P., "Le constitution, base du système juridique". Tournées de la société de législation comparée, Paris, Ed. Toubhal, 1979.

• ويراجع تصريح السيد/ رئيس مجلس الشعب المصري - دكتور/ أحمد فتحي سرور - في مضبطة المجلس بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٩٢، حيث اعتبر هذا التفسير أساساً لدستورية القوانين الاقتصادية التي أصدرها المجلس آنذاك.

(٤) حكم المحكمة الدستورية العليا في ٤ يناير سنة ١٩٩٢ في القضية رقم ٢٢ لسنة ٨ قضائية دستورية.

- إعطاء القيمة الدستورية لمبدأ عدم جواز معاقبة الشخص مرتين عن فعل واحد^(١). رغم عدم النص على ذلك صراحة في الدستور^(٢).
- الحق في رجعية القانون الأصلح للمتهم^(٣). رغم عدم النص عليه صراحة في الدستور^(٤).
- اعتبار الحق في تنفيذ الحكم حلقة من حلقات الحق في التقاضي^(٥).
- وفي ذات الاتجاه التوسعي سار على المنهج الذي تكشف أمام المحكمة الدستورية العليا المصرية - بل وكان سابقاً على منهجها^(٦) - كلا من المجلس

(١) الدستورية العليا في ٢٣ يناير سنة ١٩٩٢ في القضية رقم ٢٢ لسنة ٨ قضائية (دستورية)، الحكم الصادر من الدستورية العليا في ٢ يناير ١٩٩٣ في القضية رقم ٣ لسنة ١٠ ق (دستورية).

(٢) نص على ذلك المادة ٧/١٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦).

(٣) الدستورية العليا في ٣ ديسمبر سنة ١٩٩٢ - للقضية رقم ١٢ لسنة ١٣ قضائية (دستورية)، نشر بالجريدة الرسمية للعدد ٤٩ في ٣ ديسمبر سنة ١٩٩٢.

(٤) نص على هذا الحق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (مادة ٢/١١)، وزاد في التفسير والإيضاح للمطى للمادة (١/١٥) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

(٥) حكم الدستورية العليا في ٣ إبريل سنة ١٩٩٣ - في القضية رقم ٢ لسنة ١٤ قضائية (دستورية).

(٦) ذكر أساذنا الدكتور/ أحمد فتحى سرور في مؤلفه القيم - للشرعية الدستورية (وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية) - ص ١٥١ - أن التوسع الذى ذهبت إليه المحكمة الدستورية العليا في مصر للكشف عن حقوق الإنسان التي لا يتسع لها مألوف الحرية للشخصية. هو توسع سار على منهج المجلس الدستوري الفرنسي، والمحكمة العليا الأمريكية. حيث أن الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا في مصر في هذا الشأن كانت في أواخر ١٩٩٢، ١٩٩٣. (٤) يناير ١٩٩٢ للقضية ٢٢ لسنة ٨ ق دستورية، ٢ يناير ١٩٩٣ في القضية ٣ لسنة ١٠ ق دستورية).

والحكم الصادر عن المجلس الدستوري الفرنسي في قضية (تفويض السيارات) كان بتاريخ ١٢ يناير ١٩٧٧/ كما وأن المحكمة العليا الأمريكية قد اتجهت منذ بداية السبعينات من القرن الماضي الى التوسع في مقام تحديد المقصود بالحرية لكي تتضمن تقريباً كل الحقوق التي نتم الفرد. بما يعطى أن كلا من المجلس الدستوري الفرنسي والمحكمة العليا الأمريكية كان لهما السبق في التوسع في تحديد المراد بالحرية الشخصية، ثم انتهجت المحكمة الدستورية العليا في مصر ذات المنهج في أحكامها الصادرة بشأن حماية حقوق الإنسان وصيانة حريته.

الدستورى فى فرنسا^(١)، والمحكمة العليا الأمريكية^(٢). حيث توسعا فى تحديد المراد بالحرية الشخصية.

ويتبع المشرع الدستورى فى صياغته للنصوص الدستورية أحد أسلوبيين أو كليهما^(٣) :

١- كفالة الحقوق والحريات العامة بصورة محددة مطلقة، دون الاحالة على القانون لتحديد مضمونها أو شروط ممارستها.

٢- كفالة الحقوق والحريات العامة من حيث المبدأ، وترك مهمة تحديد مضمونه وكيفية ممارسته للقانون.

وطبقاً لهذا الأسلوب (الثانى) يتولى القانون مهمة هذا التحديد، تحت رقابة المحكمة الدستورية العليا.

وقد لوحظ أن كفالة الدستور للحرية بصورة مطلقة وفقاً للأسلوب الأول، لم يحل دون التماس بهذه الحريات عن طريق التعديلات الدستورية، بصورة سميت بالتهرب الدستورى^(٤).

ومؤدى إعتبار الدستور . مصدراً شكلياً للشرعية الإجرائية، إلزام القواعد التشريعية (القوانين والولائح) بالتعبير عن هذه الشرعية. ولذلك يجب على المشرع أن يمالج الموضوعات التى تمس الحرية بكل دقة وإنتباه، وهو ما يقتضى فى المشرع - مجلس الشعب الممثل للسلطة التشريعية مع مجلس الشورى - تكويناً قانونياً متيناً فضلاً عما يتحلى به من تكوين سياسى، حتى

(١) اتجه المجلس الدستورى فى فرنسا فى قضية (تفويض السيارات) نحو التوسع فى تحديد المراد بالحرية الشخصية التى تضمنها المادة (٦٦) من الدستور لفرنسى. راجع ص ٩٥ من هذا المؤلف.

(٢) راجع: ص (٩٦) من ثلث المؤلف.

(٣) دكتور/ أحمد فحمى سرور - المراجع السابق - ص ١٥٢.

(٤) كفر استخدام هذا الأسلوب فى ألمانيا فى ظل دستور فايمار (WARIMA) - الفقرة من ١٩١٩: ١٩٢٣ - مما أدى فى النهاية إلى تمهيد للطريق نحو الحكم الدكتاتورى. راجع فى ذلك: دكتور/ محمد عصفور - وقاية النظام الاجتماعى باعتباره قيد أعلى الحريات العامة - رسالة دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة القاهرة - سنة ١٩٦١ - ص ٦٤.

يعرف كيف يفسر بكل حكمة وإدراك المبادئ التي وردت في النصوص التشريعية، مما يجنبه إصدار أى تشريع يتجاوز الحدود التي وصفها الدستور. وقد ذهب أستاذنا الدكتور/ أحمد فتحى سرور إلى أنه يمكن توفير ذلك من خلال تدعيم السلطة التشريعية بجهاز قانونى فنى على مستوى عال. وكذلك الشأن بالنسبة لادارات التشريع فى السلطة التنفيذية. وعلى مجلس الدولة فى هذا الشأن واجب كبير^(١).

- ملامح الشرعية الإجرائية :

. على الدستور المصرى الحالى ١٩٧١ بالنص على الشرعية الإجرائية، فقرر فى المادة (٦٧) - الباب الرابع - سيادة القانون - أن الأصل فى المتهم البراءة حتى تثبت إدانته. وبهذا المبدأ الهام أرسى الدستور أهم مقومات الشرعية الإجرائية، ثم حدد بعد ذلك ما يتفرع عنه من ضمانات. وقد أتبع المشرع الدستورى فى هذه الصياغة الأسلوب الثانى فى صياغة الشرعية الإجرائية، حيث كفل الحرية الشخصية من حيث المبدأ (المادة ٤١)، ثم أكد مبدأ تنظيمهما بقانون فى سائر المواد الخاصة بالحريات والحقوق والواجبات العامة وسيادة القانون، وخاصة فى المواد المتعلقة بالحرية الشخصية (المواد ٤١، ٤٤، ٤٥، ٥٧، ٦٧، ٧١)، كما ضمن بين نصوصه مواد تتعلق بحرية العقيدة وحرية الرأى وحرية البحث العلمى وحرية للهجرة وحرية الاجتماع الخاص (المواد ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٢، ٥٤)، ثم أوضح للمشرع للضمان القضائى الرقيب على هذه الحقوق والحريات فى مواده (٦٥، ٦٨)^(٥).

(١) دكتور/ أحمد فتحى سرور - المرجع السابق - ص ١٥٣.

(٥) عرضنا فى مواضع متقدمة من المؤلف أن حقوق الإنسان كما وردت فى المواثيق والاتفاقيات الدولية - والتي تمارف المجتمع الدولى على التسليم بها فى الدول الديمقراطية - قد اعتيرتها المحكمة للدستورية العليا من المبادئ العامة التى يجب ألا تخط بها القواعد التشريعية.

المطلب الأول

الإجراءات القانونية المنظمة

لحماية حقوق الإنسان

إذا كانت الإجراءات الجنائية تهدف إلى تحقيق فاعلية العدالة الجنائية (التطبيق القضائي لقانون العقوبات)، فإنها يجب أن تهدف في ذات الوقت إلى حماية الحقوق الأساسية لكل شخص تتعلق به الإجراءات الجنائية وخاصة المتهم^(٥).

وفي ضوء الشرعية الدستورية يجب أن يحدث التوازن بين الهدف الأول للإجراءات الجنائية والهدف الثاني المتمثل في ضمان الحرية الشخصية وحقوق الإنسان المتعلقة بها، ويغير هذا التوازن تفقد الإجراءات الجنائية مصداقيتها وفعاليتها في الدولة القانونية، لأن الأعمال والتصرفات فيها يجب أن تقوم على احترام سيادة القانون، وأن الإجراءات الجنائية يجب أن تتجاوب مع مقتضيات حماية الحرية الشخصية في جميع صورها وأشكالها، وهو ما يمكن على جميع مراحل الدعوى^(٦).

كما يهدف قانون الإجراءات الجنائية بوجه عام إلى حماية المصلحة الاجتماعية من خلال ما ينظمه من إجراءات لكشف الحقيقة وإقرار سلطة الدولة في العقاب، وبواسطة الضمانات التي يقرها حماية لحقوق المتهم وحرية التي تتعرض للخطر من جراء اتخاذ هذه الإجراءات في مواجهته. إن مقصد الإجراءات القانونية وغايتها تطبيق القانون وإقرار العدالة، حيث أن الاحساس بالعدالة يعتبر قيمة إجتماعية مهما اختلفت الأزمنة والمجتمعات، فهو قيمة أخلاقية خالدة في الضمير الإنساني إزداد تمسكها بظهور الإديان السماوية^(٧).

(٥) نال هذا الوضع اهتمام مؤتمر الجمعية الدولية للقانون العقوبات وخاصة مؤتمرها الثاني عشر المنعقد في هامبورج - ألمانيا الغربية - سنة ١٩٧٩، ثم مؤتمرها الرابع عشر المنعقد في فيينا - النمسا - سنة ١٩٨٩.

(٦) دكتور/ أحمد قحى سرور - المرجع السابق - ص ٤٠.

(٧) العدالة فكرة غامضة أثارت جدلاً كبيراً، وتمت معالجتها وفقاً لوجهات مختلفة، فهناك العدالة المادية التي تقابل العدالة الشكلية. كما توجد العدالة الاجتماعية التي تتميز عن العدالة القانونية. وقد يتفق مدلول للعدالة مع مفهومها في القانون الطبيعي أو يختلف عنها. ويتم إرضاء الشعور بالعدالة في قانون العقوبات عن طريق تأسيس المسؤولية الجنائية على مبدأ

ولذلك فإنه يتعين على المشرع أن يراعى هذه القيمة الاجتماعية عند تدخله لحل التنازع بين المصالح وإضفاء حمايته على المصلحة الأجدر بالرعاية. فالقانون بحكم نشأته الاجتماعية لا يمكنه أن يصطدم بأحاساس المجتمع بالعدالة.

أولاً: أعمال الضبط:

١ - مفهوم الضبط:

للضبط لغة وقانوناً عدة مفاهيم لابد من ذكرها لتعرف على معنى الضبط، في نطاق مراعاة أمور الضبط لحقوق الإنسان.

• منها لغة: إن الضبط يعنى (ضبط) الشئ أى حفظه بالحزم وبإبه ضرب، ورجل (ضابط) أى حازم^(١)، وأيضاً ضبطه (ضبطاً) حفظه حفظاً بليفاً ومنه قيل (ضبطت) البلاد وغيرها إذا قمت بأمرها قياماً ليس فيه نقص، من باب تعب عمل بكلتا يديه^(٢).

• وهي مفهوم الضبط قانوناً: إن كلمة الضبط ترجع فى أصلها إلى الكلمة اليونانية (Politics) وهي تعنى الحكومة الداخلية للدولة^(٣)، وانتقال هذه الكلمة إلى اللغة الانجليزية واللغات الأخرى اكتسبت معنى جديداً، وأصبحت تعنى مجموعة القواعد والنظم التى يلتزم بها الأفراد فى سبيل تحقيق الخير

== حرية الاختيار، وتوقف فكرة الجزاء الجنائى على مبدأ المسؤولية. وقد يبرر المشرع عن معنى العدالة عندما يضع الحدود القانونية للمقاب التى يمارس للقاضى سلطته التقديرية فى إطارها، أى عندما يمارس المشرع سلطته فى التفريد التشريعى كأطار يمارس القاضى فى داخله سلطته فى التفريد القضائى. كما يتم إشباع معنى العدالة الاجتماعية بتحقيق التوازن بين حماية الحرية للشخصية وحماية المصلحة العامة فى كل من قانون الاجرامات الجنائية وقانون التنفيذ القضائى. (دكتور/ أحمد نحمى سرور - مرجع سابق - ص ١١٠، ١١١).

(١) مختار الصحاح - مكتبة لبنان - بيروت - ١٩٨٦ - باب الضاد - ص ١٥٨.

(٢) المصباح المنير - المكتبة العلمية - بيروت - ج ٢ - كتاب الضاد - ص ٣٥٧.

(٣) المجلة العربية للدفاع الاجتماعى - وثائق مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين موضوع (الدور البارز للشرطة والأجهزة المختصة بتطبيق القانون) - جنيف - سبتمبر ١٩٧٥، للمجلة الصادرة فى سنة ١٩٧٧ - ج ٦ - ص ٨٨.

العام لهم، وفي مرحلة لاحقة أصبحت تعنى مجموعة الاشخاص المكلفين بتحقيق الأهداف السابقة^(١).

• ومفهوم آخر للضبط من الناحية القانونية يشمل عدة معاني^(٢) :

فالضبط يعنى أولاً: دقة التحديد ويقال ضبط الأمر (بضم المضاد) بمعنى أنه حد على وجه الدقة. ويعنى ثانياً، وقْرع العينين ثم اللقاء اليدين على شخص أو شيء كان خافياً ويجرى البحث عنه، فيقال أنه قد ضبط ذلك الشخص أو هذا الشيء.

ويعنى ثالثاً، التكوين الكتابي المشتغل على معالم واقعة يخشى لو ترك أمرها دون تسجيل لها أن تتبدد معالمها ويذول أثرها من ذاكرة من عاينها وشاهدها، وهذا المعنى الثالث يدخل فيه عنصر التدوين الكتابي الذي يسمى فى لغة القانون بتحرير المحضر، ولذا يقال قانوناً ان ضبط الواقعة يعنى تحرير محضر لها، وخصوصاً لأن الكلمة الشفوية طائفة بينما الكلمة المكتوبة ثابتة.

وأخيراً وهذا هو المعنى الرابع للضبط، يفهم من الضبط العود بالأمر إلى وضعها الطبيعي المنسجم مع القانون الحاكم لها، وذلك عقب خال أو اضطراب اسبابها منصرفاً بها عن حكم هذا القانون، وهنا يشمل الضبط على معنى التنظيم والتنسيق الكفيلين بانضباط الأمر المخفل أو بتقويم الأمر المعرج.

وقد ذهب رأى فى الفقه إلى أنه يقصد بنظام الضبط تنظيم المجتمع تنظيمياً وقائياً يكفل أمنه وسلامته من الأخطار، ومن تلك التى عسى أن يأتيها الأفراد والتي تؤدي إلى الاخلال بالنظام العام فى المجتمع^(٣).

(١) طريق عز الدين - الأدوار الجديدة للشرطة والهيئات الأخرى التى تقوم بتنفيذ القانون وثائق للمؤتمر الدولى العربى السابع للنقاع الاجتماعى - القاهرة - نوفمبر ١٩٧٤ - غير منشور - ص ٢.

(٢) دكتور/ رمسيس بهنام - علم النفس القضائى - الاسكندرية - منشأة دار المعارف - سنة ١٩٩٧م، ص ١٣ وما بعدها.

(٣) والضبط بهذا المفهوم نوعان: الأول بالضبط الإدارى يهدف إلى منع أى إخلال بالأمن والسكينة والصحة العامة، أما النوع الثانى - فهو الضبط القضائى الذى يرمى إلى التعذيب عن الجرائم المرتكبة وللحصر عن مرتكبها وجمع الاستدلالات اللازمة لإثبات الإتهام ورفع الدعوى الجنائية، (دكتور/ هلالى عبد الله أحمد - المركز القانونى للمتهم فى مرحلة التحقيق الابتدائى دراسة مقارنة بالفكر الجنائى الإسلامى - القاهرة - دار النهضة العربية - ط ٢ - سنة ٢٠٠٤ - هامش ٨٤١ - ص ٤٥٨).

ب- أنواع الضبط،

تقوم الدولة الحديثة، في سبيل أداء مهامها في حفظ كيان الدولة ويقائها،
بوظيفتين رئيسيتين:

الأولى، هي وظيفة الضبط الإداري (LA Police administrative).

والثانية، هي وظيفة الضبط القضائي (Police Judiciaire).

• أما الوظيفة الأولى، فجورها اتخاذ ما يلزم في سبيل منع الجريمة قبل وقوعها، ويتم ذلك بالسهل على الأمن العام واتخاذ احتياطات تأمينية، عن طريق تنفيذ ما تقتضيه القوانين واللوائح التنفيذية، واتخاذ التدابير الكفيلة بمنع الجرائم قبل وقوعها^(١).

• وأما الوظيفة الثانية، الضبط القضائي حيث تنشط الدولة لأداء تلك الوظيفة بعد وقوع الجريمة فعلاً، وجورها هو التحري عن الجريمة والبحث عن مرتكبها وجمع العناصر اللازمة للتحقيق في الدعوى، ومقتضى الضبطية القضائية أنه بعد فشل الضبط الإداري في إدراك الغاية منه، وهو منع الجريمة قبل وقوعها تنتهي وظيفته في الحال، لئلا في تلك اللحظة وظيفة الضبط القضائي في جمع الاستدلالات اللازمة للتحقيق وضبط الجريمة والمجرم^(٢)، وهي بهذا المعنى تعتبر من الأجهزة المساعدة للسلطة القضائية في أداء مهامها في نشر العدالة في المجتمع^(٣).

(١) دكتور/ محمد زكي أبو عامر - الإجراءات الجنائية - الامكدرية - دار المطبوعات الجامعية - سنة ١٩٨٤ - ص ١١٥.

(٢) للمرجع نفسه - ص ١١٦.

(٣) دكتور/ هلالى عبد الله أحمد - المرجع السابق - ص ٤٥٨.

Voir aussi en ce sens:

- Fou RNIER (Georges): "L'ac Te Policier Judiciaire". These Rennes 1, 1979.

- L EMONDE: (Marcal): "Police et Justive, Etude Theorique et pratique de rapports entre La magistrature et La Police Judiciaire en France These Loyn 1975.

- DEBIS (G): "L'Enquete Preliminare" These Aix Harseilli 1973.

- CASERIS (Rene): "La Gendarmerie dans L'exercice de ses fonctions Police Judiciaire Theses Paris, II, 1972.

ووظيفة المنضبط الإدارى من اختصاصات الإدارة العامة، ولا صلة لها بمباشرة القضاء وظيفته، إنما يعنى قانون الإجراءات بوظيفة المنضبط القضائى فحسب، لأنها داخله ضمن النظام الموضوع لجمع الأدلة وتمحيصها^(١).

ويرتبط المنضبط بصوريته (الإدارى والقضائى) بأهم مشكلات الإنسان منذ وجوده وهى الحرية، لأنه من خلال المنضبط يمكن للسلطة القائمة على تنفيذه فرض قيود على حريات الأفراد، وتختلف هذه القيود ضيقاً واتساعاً من مجتمع إلى آخر تبعاً للنظام السياسى السائد فيه، بل ويمكن أن ينشأ تقييد الحرية كذلك عن طريق ما يسمى بالمنضبط التشريعى، أى من خلال إصدار القوانين المقيدة لحريات الأفراد.

وجدير بالذكر أن المنضبط بمعناه العام ينصرف إلى المنضبط الإدارى، والذي يعنى تنظيم الدولة تنظيمياً وقائياً يكفل أمن المجتمع وسلامته، واستتباب النظام فيها وفقاً لهذا التنظيم الرقائى^(٢). إذا تخطت الدولة (السلطة الشرعية) إلى الإخطاء التى عسى أن يأتيها الأفراد والتى قد تؤدى بالتالى إلى الإخلال بالنظام العام فى المجتمع، ففعل على قمعها قبل وقوعها^(٣).

ت- مفهوم المنضبط الإدارى:

إن مفهوم المنضبط شأنه شأن سائر الأفكار والنظم القانونية قد تطور تطوراً ملحوظاً، لمسايرة المتغيرات التى جددت، ولمواجهة ضرورات الحياة ومتطلباتها، بل أنه أصبح فى الوقت الحاضر مفهوماً مرناً بالصورة التى تسعف الإدارة فى تحقيق غاياتها.

ففى الماضى - مرحلة الدولة الحارسة - كان مفهوم المنضبط الإدارى،

— وراجع باللغة العربية: دكتور/ قبرى حيد الفتاح الشهلى - أعمال للشرطة ومسؤوليها إدارياً وجنائياً - رسالة دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية - سنة ١٩٦٩.

(١) دكتور/ رميف عبيد - مبادئ الإجراءات الجنائية - القاهرة - الفكر العربى - الطبعة ١٦ - سنة ١٩٨٥ - ص ٢٨٥.

(٢) دكتور/ إبراهيم حامد طنطاوى - مللطات مأمور المنضبط للقضائى - القاهرة - المكتبة القانونية - ط ٢ - ١٩٩٧، ص ٥٧.

(٣) لواء دكتور/ عصمت على - علم الاجتماع الأمنى (الأمن والمجتمع) - الاسكندرية - دار المعرفة الجامعية - سنة ٢٠٠١، ص ٤٤.

يهدف إلى اقرار النظام القائم بما يحقق غايات وأهداف الدولة، مرد ذلك أن الدولة فى الماضى كانت بسيطة ولم تتعد وظائفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل ملحوظ، ولم تتفاهم مشاكلها لدرجة أن تتدخل لفرض سلطاتها بمقتضى قواعد منظمة تحظى باحترام الأفراد والجماعات، وانزال العقاب على من يخالف تلك القواعد^(١).

ومن هذا رسخ مفهوم الضبط الإدارى فى حماية النظام القائم وأهدافه وغاياته، ولم تكن ثمة حاجة للجوء الدولة إلى وضع قواعد قانونية لأفراد الضبط الإدارى. ثم تطورت وظيفة الضبط الإدارى بتطور وظيفة الدولة - مرحلة الدولة المتدخلة - وأصبح هدف الضبط الإدارى - بالاضافة للإهداف السابقة - توفى كل لخلال بالنظام العام، أو بأحد محاوره من خلال فرض قيود على حريات الأفراد^(٢).

ش- المعنى الوظيفى والمعنى الشكلي للضبط الإدارى،

لقد تباينت وجهات النظر بشأن الضبط الإدارى فى الوقت الحاضر، بل زاد الأمر دقة أن هذا التباين لم يقتصر على تحديد ماهية الضبط الإدارى، بل امتد ليتناول وظائفه وغاياته والهيئات القائمة عليه، وطبيعته وسند سلطاته من الشرعية.

١ - المعنى الوظيفى للضبط الإدارى، عرف الفقهاء الضبطية الإدارية: بأنها الهيئة المكونة من موظفين رسميين^(٣)، وكل اليهم المشرع أمر المحافظة على النظام والأمن العام فى الدولة^(٤)، وذلك باتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع الجرائم قبل وقوعها.

وتعريف آخر للضبط الإدارى، هو نوع من الرأية الضابطة اقتضت بها السلطة التنفيذية أو الإدارة - أما على وجهة الاصاله أو بطريق الانابة

(١) دكتور/ على درويش عبد الحميد - المرجع السابق - ص ٤٦.

(٢) دكتور/ ابراهيم حامد طنطاوى - المرجع السابق - ص ٥٩.

(٣) على عبد الباقي - شرح قانون الاجراءات الجنائية - القاهرة - المطبعة العالمية - سنة ١٩٥١ - ص ٣٠٥.

(٤) دكتور حسن صادق المرصاوى - أسس الإجراءات الجنائية - سنة ١٩٥٧ - ص (٤٣٠).

التشريعية- بغية إقرار النظام واستتبات الأمن والمحافظة على السكينة العامة والصحة العامة^(١).

وأيضاً إن الضبط الإداري: هو مجموعة القواعد التي تفرضها السلطة العامة على الأفراد في عموم حياتهم العادية أو لممارسة نشاط معين يقصد صيانة النظام العام^(٢).

ويذكر الفقه أن تقييد الحريات الفردية لا ينشأ فحسب عن الضبط الإداري، ذلك لأن الأصل العام أن هذه الحريات تتبع جميعاً من الدستور، ثم تعمل في حدود القانون، ولذلك فهي تخضع أساساً للتشريعات التي تحدد المبادئ العامة لها وترسم الخطوط الرئيسية لنطاق ممارستها^(٣)، ثم يأتي الضبط الإداري بعد ذلك للعمل داخل هذا الإطار التشريعي^(٤).

غير أن السلطات الإدارية وإن كانت مقيدة في الأصل بهذا الإطار التشريعي إلا أنها تملك أحياناً أن تضيف إليه أحكاماً تشريعية عامة عن طريق اللوائح الإدارية، ومن هنا كان الضبط الإداري قائماً أساساً على تحديد الملاءمة بين الحريات الفردية وبين مقتضيات الصالح العام في الدولة، هذه الملاءمة

(١) محمد شريف أسماويل - سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية - رسالة دكتوراه

- كلية الحقوق - جامعة عين شمس - سنة ١٩٧٩، ص ١٠.

(٢) دكتور/ حسني درويش عبد الحميد - مرجع سابق - ص ٤٦.

وفي مثل هذا المعنى: دكتور/ محبوب محمد ربيع - للنظام العام - مجلة الأمن العام - العدد ٩٨ - يوليو ١٩٨٢، ص ٩.

(٣) دكتور/ حسني درويش عبد الحميد - المرجع السابق - ص ٤٦.

(٤) لذلك فقد عرف رأى الضبط الإداري بأنه حق للدولة في تقييد حريات الأفراد باتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لحماية للنظام العام في المجتمع، ولتلي تتفاوت في درجتها بحسب الطبيعة التي تستلزمها.

دكتور/ محمد فؤاد عبد الباسط - لقانون الإداري - الاسكتلندية - دار الفكر للجامعي - سنة ١٩٩٦ - ص ٦٥.

وإن أهمية الضبط الإداري للدولة، أن تمارس الضبط الإداري وفقاً للقانون مع احترام الحدود الفاصلة لما هو حق السلطة التشريعية وما هو مفروض للسلطة التنفيذية، ذلك أن الأصل أن حقوق وحريات الأفراد لا يملك تقييدها إلا المشرع ووفقاً لأحكام الدستور.

التي يرسم المشرع مبدئياً خطوطها الرسمية، ثم تطبقها الإدارة بعد ذلك، على أن يراقب القضاء نشاط الإدارة في هذا الشأن^(٥).

ومع تعدد التعريفات الفقهية للضبط الإداري، فإن الملاحظ أن الجامع بين هذه التعريفات هو تحديد هدف الضبط الإداري بأنه صيانة النظام العام^(٦)، فالضبط الإداري هو مجموع ما تفرضه الإدارة العامة من قيود على الأفراد تحد بها من حرياتهم بهدف صيانة النظام العام^(٧)، ويمثل هذا التعريف المعنى الوظيفي للضبط الإداري.

والملاحظ من التعريفات السابقة أن هناك من ينظر إلى الضبط الإداري باعتباره غاية من زاوية أهدافه وهناك من يرى أن الضبط الإداري غاية في حد ذاته باعتبار أنه (سيادة السلام والنظام عن طريق التطبيق الوقائي للقانون باصطناع قواعد عامة وتدابير فردية لازمة لحماية النظام العام وعلى الأخص لآقرار الأمن والاستقرار الاجتماعي وتحقيق السكينة العامة وحماية الصحة

(٥) وقد أوصى المؤتمر الدولي الخامس عشر للجمعية الدولية لقانون العقوبات والذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة من ٤-٩ سبتمبر سنة ١٩٩٤ فيما يتعلق بالقانون الإجرائي بما يلي:

لتجلب تصف السلطات الرسمية، فإن التقيد التي ترد على حقوق الإنسان عن طريق رجال السلطة العامة، لا يمكن أن تكون مقبولة إلا في الحالة إلى تكون فيها مرتكزة على قواعد قانونية واضحة ودقيقة ومتماشية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، الانتهاكات غير المشروعة لحقوق الإنسان التي يرتكبها رجال السلطة العامة، يمكن أن تبطل الدليل المتحصل عليه، بالإضافة إلى تقرير المسؤولية الجنائية لرجال السلطة العامة الذي انتهك القانون.

- XV eme congrès international de droit penal, ria de Janeiro, 4-9 septembre 1994, Association interatunale de droit penal, R.I.D.P.I "et 2" trimesters 1995, pp. 32-33

كذلك أوصى المؤتمر سالف الذكر في مجال حركة إصلاح الإجراءات الجنائية وحقوق الإنسان بمجموعة من التوصيات بلغت الثلاثين من أهمها التوصية الأولى التي تنص على: إن حماية حقوق الإنسان يجب أن تكون مكفولة في كل مراحل الدعوى الجنائية.

الجنائية - XV em : congrès internationale de droit penal, op. cit., pp. 36-40.

(١) دكتور/ إبراهيم حامد طنطاوي - مرجع سابق - ص ٥٩.

(٢) دكتور/ توفيق شحاتة - مبادئ القانون الإداري - القاهرة - دار النشر للجامعات - الطبعة الأولى - الجزء الأول - سنة ١٩٥٤/١٩٥٥ - ص ٣٢٨.

العامة)، ويميل رأى فى علم الاجتماع الأملى - وتؤيده فى الأخذ بهذا الاتجاه على اعتبار أن الضبط الإدارى هو أحد آليات العملية الأمنية الذى تستلزمه المصلحة العامة للمجتمع ومن ثم تفرضه السلطة العامة على نشاط المواطنين وليس على حرياتهم... وهذا الرأى يجعل من الضبط عموماً فكرة رحبة ترمى إلى حماية الحريات لا التصيق عليها^(١).

ب- المعنى الشكلي للضبط الإدارى، وبجانب المعنى الوظيفى للضبط الإدارى، يرى بعض الفقهاء أن للضبط الإدارى معنى شكلياً، ويقصد به «مجموع الهيئات الإدارية التابعة للسلطة التنفيذية التى يعهد إليها بممارسة الضبط الإدارى»^(٢).

بيد ما ذهب رأى آخر إلى أن الضبط الإدارى فى معناه الشكى هو: تنظيم المجتمع وقائياً، فالدولة أو السلطة الشرطية بمعنى أصبح وأوضح تنظر إلى الأخطاء التى عسى أن يرتكبها الأفراد، التى تؤدى إلى الأخلال بالنظام العام فى المجتمع، فتعمل على قمعها قبل وقوعها،^(٣).

ج- هيئة الضبطية الإدارية،

يقصد بالهيئة الضبطية الإدارية، تلك للجهات والأشخاص، الذين لهم حق استخدام سلطات الضبط الإدارى.

ففى مصر، هيئة الضبط الإدارى تبدأ برئيس الجمهورية وفقاً لنص الدستور الذى يمنحه حق إصدار لوائح الضبط ووزير الداخلية وفقاً لنص قانون هيئة الشرطة.

(١) دكتور/ عصمت عدلى - مرجع سابق - ص ٤٩.

وفى نفس المعنى يذكر دكتور/ محمد زكى أبو علم أن: (الشرطة وهى أداة السلطة لتحقيق وظائفها مكلفة أساساً بأداء واجباتها فى خدمة مجموع الشعب، وعلى الأخص حفظ النظام والأمن العام والأداب وتنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح، لكنها مكلفة كذلك بأن تراعى فى أدائها لرسالتها كفالة السلمانية والأمن للمواطن وللحفاظ على الحريات التى حددها الدستور المصرى). دكتور/ محمد زكى أبو علم - الحماية الجنائية للحريات الشخصية - منشأة المعارف - الإسكندرية - ١٩٧٩، ص ٧.

(٢) دكتور/ فؤاد الطائر - القانون الإدارى - ط ٣ - دار النهضة العربية - ص ٣٢٩.

(٣) دكتور/ فؤاد الطائر - أعمال الشرطة ومسؤوليتها إدارياً وجنائياً - الإسكندرية - منشأة المعارف - ط ١ - سنة ١٩٦٩، ص ٢٢.

والمحافظ الذى يختص وفقاً لقانون الإدارة المحلية بالمحافظة على النظام العام فى محافظةه وأخيراً هيئة الشرطة ورجالها (ضباط وأفراد وجنود) .
ثانياً ، مهام الضبطية القضائية العامة :

رسم المشرع نطاق مهام الضبط القضائى، فى تعداده للوجبات الملقاة على عاتق مأمورى الضبط القضائى بصفة عامة، ثم وسع من نطاق تلك الوجبات فى حالة التلبس، وقد نصت المادة ٢١ لإجراءات جنائية على أنه: «يقوم مأمور الضبط القضائى بالبحث عن الجرائم ومركبيها، وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق فى الدعوى» .

فكان القانون يعهد إلى مأمورى الضبط القضائى بوظيفتين^(١)،

• الأولى، هى البحث عن الجرائم ومركبيها، وهى ذات طابع إدارى وأن كانت لا تبدأ إلا بعد وقوع الجريمة .

• الثانية، هى جمع الاستدلالات التى تلزم التحقيق، وهى ذات طابع قضائى، لأن المقسود منها هو إعداد عناصر التحقيق والمحاكمة بعد ظهور الجريمة بالفعل .

وأغلب إجراءات مأمورى الضبط القضائى تجمع بين الطابعين معاً، إذا أنه لا توجد حدود فاصلة بينهما، ومأمورى الضبط القضائى مطالبين أثناء مباشرة هذه المهام بمراعاة حقوق الإنسان وصيانة حرياته، التى كفلها له الدستور وحماها بسياج الشرعية القانونية .

ورواقع الأمر أن مهمة مأمورى الضبطية القضائية عامة تتضمن عدة أمور هامة، منها إجراء التحريات وقبول التبليغات والشكاوى، وجمع الاستدلالات والحفظ على الأشخاص وتحرير محضر جمع استدلالات، ويطلق على هذه المرحلة مصطلح مرحلة جمع الاستدلالات، التى يحد غرضها التحرر عن الجرائم ومركبيها .

(١) (نكدر/ روف عبيد - المراجع السابق - ص ٣٠٢ .

- Voir, à ce propos: Les enquêtes de La pllice judiciaire.

Gastan. Stefani, Geores. Levasser. Bernard. Boulce: Procédure pénale, 15 édition, PRECIS DALLOZ, 1993, No, 302, p. 299.

- السند التشريعي لإجراءات الاستدلالات:

ليس من المبالغة في شيء القول بأن أخطر مراحل الدعوى الجنائية هي مرحلة جمع الاستدلالات، أو التحريات التي تبأشرها الشرطة القضائية، وإذا رجعنا إلى الإحصائيات القضائية لوجدنا أن الغالبية من القضايا التي تطرح على المحاكم - لا سيما البسيطة منها - لا تتضمن أوراقها إلا محضر الاستدلالات الذي يباشره مأمور الضبط القضائي. وفصلاً عن هذا فإن سلطة الاتهام غالباً ما تكفي في هذه القضايا، بما ورد في محضر الاستدلالات لتقديم الدعوى إلى المحكمة^(١).

وتهدف إجراءات الاستدلال إلى جمع المعلومات المتعلقة بالجريمة والبحث عن مرتكبيها، وهذه الإجراءات تتم في أغلب الحالات بمعرفة مأموري الضبط القضائي في جهاز الشرطة وعلى رأسهم ضباط الشرطة، وبخاصة العاملين في حقل البحث الجنائي. ولذلك أطلق على المرحلة التي تتم فيها هذه الإجراءات تسمية (المرحلة البوليسية للدعوى)^(٢).

وترجع علة إسناد هذه الإجراءات إلى جهات أخرى بجانب جهات التحقيق، إلى أن جهات التحقيق عانت كثيراً قلة المعلومات المتوفرة لديها بشأن الوقائع الإجرامية، مما دفعها إلى الاستعانة بمأموري الضبط القضائي لتوفير هذه المعلومات لها.

كما أنه في غالبية الأحوال يتحقق علم ضباط الشرطة بالجريمة قبل علم جهات التحقيق بها، مما دفع المشرع إلى تخويلهم سلطة جمع المعلومات المتعلقة بالوقائع الإجرامية، التي تبلغ إليهم حتى لا تضيق أدلها وتختفي بمرور الوقت.

(١) دكتور/ حسن صادق المرصفي - حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية (مرحلة ما قبل المحاكمة) - المؤتمر الثاني للجمعية المصرية للقانون الجنائي - الإسكندرية - المعهد الدولي للعلوم الجنائية (الدراسات الجنائية الحديثة) - الفقرة من ١٧:٩ أبريل ١٩٨٨ - ص ٥١.

(2) Pradel (Jean): Droit penal, Paris, 2^{em} edition 1980, No. 309, p.314.

Buzat (Pierre) et Pinatel (Jean): Traite de penal et de criminology. Paris: 1970, t. 2 No. 1247, p. 1178.

ونجد إجراءات الاستدلال منسدا القانونى فى المادتين ٢٤، ٢٩ إجراءات جنائية، فالمادة ٢٤ تنص على أنه: «يجب على مأمورى الضبط القضائى أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التى ترد إليهم بشأن الجرائم، وأن يعثروا بها فوراً إلى النيابة العامة ويجب عليهم وعلى مرءوسهم أن يحصلوا على جميع الإيضاحات، ويجزوا المعانبات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التى تبلغ إليهم، أو التى يطلون بها بأية كيفية كانت، وعليهم أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة. ويجب أن تثبت جميع الإجراءات التى يقوم بها مأمورو الضبط القضائى فى محاضر موقع عليها منهم يبين بها وقت اتخاذ الإجراءات ومكان حصولها، ويجب أن تشمل تلك المحاضر زيادة على ما تقدم توقيع الشهود والخبراء الذين سموا. وترسل المحاضر إلى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء المصبوطة».

كما نصت المادة ٢٩ إجراءات جنائية على أن: «لمأمورى الضبط القضائى أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعو أقوال من تكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها، وأن يسألوا المتهم عن ذلك، ولهم أن يستعيدوا بالأطباء وغيرهم من أهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شفهاً أو بالكتابة، ولا يجوز لهم تحليل الشهود أو للخبراء اليمين إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماع الشهادة بيمين».

وأنة وأن كانت جميع التشريعات تغول رجل الضبط القضائى بعض السلطات التى تعينه على تحقيق هدفه من الإجراءات - وهو جمع الاستدلالات اللازمة لتحقيق الدعوى - إلا أن هناك شرطاً جوهرياً ينبغي توافره هو ألا تتسم تلك الإجراءات بطابع عدم المشروعية - وهى مسألة تطبق فى كل مراحل الدعوى الجنائية - بل مجرد شبهة عدم المشروعية، وإلا انتفت الثقة فيها وفى مدى كفاية إجراءاتها للحرية الفردية^(١).

- وسائل مرحلة جمع الاستدلالات:

نصت المواد ٢١، ٢٤، ٢٩ إجراءات جنائية على أهم وسائل جمع الاستدلالات، وهى إجراء التحريات وقبول التبليغات والشكاوى، والحصول على

(١) دكتور/ حسن صادق المرصافى - المراجع السابق - ص ٥٢٠

الإيضاحات وإجراءات المعينات واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة، وسامع أقوال المتهم والشهود، وفدب الخبراء، ثم تحرير محضر بما تم اتخاذ من إجراءات في نطاق جمع الاستدلالات.

أ- إجراءات التحريات:

عهد القانون إلى لمأموري الضبط القضائي بمهمة البحث والتحري عن الجرائم ومرتكبيها (م ٢١ - ح)، وبالتالي فهم مختصون بإجراء التحريات اللازمة للكشف عن الجرائم التي ارتكبت وعن مرتكبيها، ولضابط الشرطة أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو بحث أو ما يتخذه من وسائل التدقيق، بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين، أو ممن يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم، ما دام اقتنع شخصياً وبصحة ما نقلوه إليه ويصد ما تلقاه من معلومات، ويتم ذلك بدون تحديد فترة زمنية لإجراء التحريات^(١).

- جوهر التحريات وشرعيتها:

جوهر التحريات: هو جمع سائر البيانات والمعلومات الصالحة للكشف عن الجرائم ومعرفة مرتكبيها وظروفها، من سائر المصادر المتاحة لمأموري الضبط القضائي أو لمن يعاونه من مساعديه^(٢). ولا يشترط لصحة هذه التحريات أن تكون معروفة المصدر فلا يعيب الإجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفة، وأن لا يفصح عنها مأمور الضبط الذي اختاره لمعاونته في مهمته^(٣).

(١) نقض ١٢/٧/١٩٧٨ - أحكام للنقض - س ٢٩ - رقم ١٨٢ - ص ٨٧٩.

(2) Voir, à ce Propos: Investigations.

- Gaston. Stefani, Georges. levasseur, Bernard. Goulloc: op. cit., No. 305, p. 302.

La Police va entreprendre des investigations pour faire surgir Les preuves. qui ne sont pas encore apparentes.

يقوم البوليس بالتحريات التي تظهر الدلائل التي هي غير واضحة.

Crim. 15 décembre 1992, Gaz, Pal, 4 mai 1993, p. 23.

Si, entrant dans un appartement Laissé ouvert, La Police découvre de La drogue, La flagrant délit est constitué: I officier de Police Judiciaire Peut Saisir La merchandise et arrêter Le Proprié Taire qui se présente.

(٣) نقض ١/١/١٩٧٣ - أحكام للنقض - س ٢٤ - رقم ٢٧-٧.

فالتحريات تنقسم على أى حال بالطابع السرى فى وسائلها^(١) . فتمنى تلقى مأمور الضبط بلاغاً أو شكوى بشأن جريمة أو وصلت إلى علمه بأية كيفية كانت - كما إذا شاهدها بنفسه - فإنه يجب عليه ومعه مرءوسوه أن يحصل على الإيضاحات اللازمة، وأن يباشر كل ما يراه من إجراءات فى سبيل تسهيل تحقيق الواقعة.

- نوعا التحريات -

تنقسم التحريات بحسب طبيعتها إلى تحريات إدارية وتحريات قضائية^(٢) :

الأولى، يقوم بها أعضاء الضبط الإدارى من ضباط الشرطة، ويحكمها الهدف العام لإجراءات الضبط الإدارى وهو الحيولة دون وقوع الجرائم. أما الثانية، فيقوم بها مأمورو الضبط القضائى من ضباط الشرطة، وتهدف إلى الكشف عن الجرائم ومرتكبيها.

- أهمية التحريات وشروطها،

تبدو أهمية التحريات فى مجال الكشف عن الجرائم التى ارتكبتها فاعلوها فى الخفاء، حتى يحرموا من جنى ثمارها، ويقتص منهم نظير ما سولت لهم نفوسهم المريضة من ممارسة الجرم.

فجدية التحريات هى المعيار اللازم لمباشرة بعض إجراءات التحقيق^(٣) ، وهذا المعيار يقوم على أساس تولف شرطين هما: تعليق التحريات بجريمة وقعت بالفعل، وتوافر الدلائل والأمارات الكافية التى ترجح نسبة الجريمة للمرتكبة إلى مشتبهِ فيه.

وصلة الشرطة الأولى، أن الغرض من التحريات هو استصدار إذن من النيابة لمباشرة إجراء من إجراءات التحقيق، وإجراءات التحقيق لا تتخذ إلا حيال

(٢) دكتور/ محمد زكى أبو عامر - الإجراءات الجنائية - مرجع سابق - ص ١٣٩ .

(٢) دكتور/ إبراهيم حامد طنطاوى - المرجع السابق - ص ٢٦٦ .

(٣) ذهبت محكمة استئناف للقاهرة إلى القول بأن القانون لم يضع معياراً تقاس به جدية التحريات من عدمها، إذ أن ذلك من الملاحظات التى تباينة العامة لها أن تلمن أو لا تلمن دون أسباب. (جلسة ١١/٤/ ١٩٩٠ - لظمن رقم ٣٠٣٠ لسنة ١٩٨٩ - غير منشور)، وأيضاً يراجع: نقض ١٩٥٤/٢/٢٢ - لمكلم محكمة للنقض - ص ٥ - رقم ١١٨ - ص ٣٥٨ .

جريمة وقعت وهذا يستوجب بالضرورة أن تكون التحريات متعلقة بجريمة ارتكبت^(٥).

أما على الشرط الثاني، فنكمن في أن الحرية الشخصية هي ملاك الحياة الإنسانية كلها، لا تخلفها الشرائع بل تنظمها، ولا توجد القوانين بل توفق بين شتى مناحيها ومختلف توجيهاتها، تحقيقاً للخير المشترك للجماعة ورعاية للمصالح العام، فهي لا تقبل من القيود إلا ما كان هادفاً إلى هذه الغاية مستوحياً تلك الأغراض.

وتقدير جدية التحريات متروك لسلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع^(١)، ومتى تبين لها عدم جدية التحريات امتنع عليها الإذن بمباشرة القبض والتفتيش، فإذا أصدرت الإذن بالرغم من ذلك تعين على المحكمة أن تقضى بالبراءة. وفي ذلك حماية للحقوق والحرريات من تجاوز رجال السلطة.

- عدم الإفشاء بأسرار التحريات:

يلبى أن يكون لحرريات الشرطة مدة معينة تبقى فيها صالحة للاستخدام، ثم تسقط بانتهاء هذه المدة، لأن التحريات لا تختلف عن السوابق المسجلة للمحكوم عليهم، والتي جعل القانون لها مدة تسقط بمرورها. ولا شك في أن ذلك حماية للحياة الخاصة للمواطن (موضع التحريات).

ويجب على ضابط الشرطة ومرؤوسيه عدم الإفشاء بأسرار التحريات التي جمعوها، ولا يجوز أن تبقى في سجلات الشرطة بيانات ليست مؤكدة إلا لفترة معينة توضع فيها موضع الاختيار، فإذا لم تتأكد بعد مرور هذه المدة لزم استبعادها، وذلك لأن سمعة المواطنين لا يجوز أن تظل مهددة ببيانات غير

(٥) معنى بأنه: (مدى وقعت جريمة جلب المخدر بإرادة الطاعين وبالترتيب الذي وضعه لها وقعت فعلاً باستحضار المخدرات من الخارج، ودخولها المياه الإقليمية فأن ما اتخذ رجال البوليس وخفر السراجل من الإجراءات لضبط المتهمين - بالتناظر مع المتهمين على نقل المخدر من المركب إلى خارج الميناء - لم يكن يقصد به التحريض على ارتكاب الجريمة بل كان لاكتشافها ولتسليم من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها)، الطعن ١١٤٩ ق جلسة ١٩٥٦/١٢/٢٤ - رقم ٣٥٥، ص ١٢٨٨.

(١) (من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها للصوغ إصدار الأذن بالتفتيش موكول إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع) نقض ١٩٧٨/٤/٣ - أحكام النقض - ص ٢٩ - رقم ٦٦، ص ٣٥٠.

مؤكدة محفوظة لهم فى سجلات الشرطة. وتقتضى نزاهة ضباط الشرطة وأمانهم ألا ينفذ بالبيانات المحفوظة لديهم عن أسرار الناس وظروفهم ألا فيما قصت به القوانين باختصاص الشرطة^(١).

ب- تلقي التبليغات والشكاوي التي ترد بشأن الجرائم،

الواجب الأول على ضباط الشرطة هو قبول التبليغات والشكاوي التي ترد إليهم بشأن الجرائم، وإرسالها فوراً إلى النيابة العامة (م ١/٢٤ إ - ج)^(٢)، والبلاغ باعتبارها إنباء بأمر الجريمة قد يحدث من المجنى عليه فيها، أو من المضرور منها، أو من شخص ثالث غريب عنها لا هو مجنى عليه فيها ولا مضرور منها، أو استجابة للواجب العام المقرر على الموظفين والمكلفين بخدمة عامة (م ٢٦ إ - ج)^(٣).

- معنى التبليغ عن الجريمة،

والمقصود بالتبليغ عن الجريمة (Dénonciation) الأخبار عنها من أى فرد^(٤). وهو أمر غير الشكوى التي تقبل من المجنى عليه وحده، وغير الطلب الذي لا يقبل إلا من وزير العدل أو من إحدى الجهات الحكومية فى جرائم معينة بالذات، إذ أن التبليغ عن الجريمة هو مجرد إيصال خبرها إلى علم السلطات العامة، وقد يكون من مصدر مجهول أو معطوم، وقد يكون شفاهة أو كتابة، وهو حق مقرر لكل إنسان (سواء أكان مجنباً عليه أم لا، ذا مصلحة فيه أو لا)، ويعقب تلقي التبليغات عن الجرائم جمع الاستدلالات عنها فوراً^(٥).

- طبيعة التبليغ عن الجريمة،

والبلاغ عن الجرائم إما أن يكون رخصة أو واجباً^(٦)،

(١) لوام دكتور/ محمد نيازي حنطة - تحريات للشرطة - مجلة الأمن العام - المحدث ٢٦ - يراير ١٩٦٤، ص ١٤.

(٢) دكتور/ روف عبيد - مرجع سابق - ص ٣٠٣.

(٣) دكتور/ محمد زكى أبو عامر - مرجع سابق - ص ١٤٣.

(٤) الأستاذ/ أحمد حمزى - موسوعة التطبيقات على مواد قانون الإجراءات الجنائية - القاهرة دار النشر للجامعات المصرية - سنة ١٩٥٣ - ص ٢٠٥.

(٥) دكتور/ روف عبيد - المرجع السابق - ص ٣٠٤.

(٦) دكتور/ أحمد فحى سرور - الوسيط فى قانون الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربية - ط ٤ - سنة ١٩٨١ - ص ٦٠٩.

- فهو رخصة لكل من علم من الأفراد وقوع الجريمة، فيجوز له تقديمه إلى أحد مأموري الضبط القضائي (المادة ٢٥ إجراءات).
- وهو واجب على الأفراد في بعض الجرائم (المادة ٨٤ عقوبات بالنسبة إلى الجرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج) (٥).
- وإذا كان البلاغ بالجريمة كاذباً فإنه يعرض صاحبه للمساءلة الجنائية عن تهمة البلاغ الكاذب، إذا توافر لديه القصد الجنائي (المادة ٣٠٥ عقوبات) (٦).
- ويجب على مأمور الضبط متلقى البلاغ أن يكتبه كتابة، حتى يمكن المحافظة على المعلومات التي وردت في البلاغ، وحفاظاً على حقوق المضرور من الجريمة. كما يجب عليه أن يثبت زمان ومكان ارتكاب الحادث، إذ تبدو أهمية ذلك عند إجراء التحقيق، وتحديد زمان ارتكاب الجريمة له أهمية في أمكان تقدير صدق أو كذب الشاهد عند تقريره برؤية المتهم مثلاً يرتكب الجريمة، كما أن مكان وزمان الجريمة قد يكون له أهمية أيضاً في وصفها القانوني (٧)، ويجب عليه كذلك أن يثبت على البلاغ ساعة وروده ويؤشر بانتقاله ويإخطار النيابة العامة إذا كان الأمر خاصاً بجناية، وتبدو أهمية هذا الإثبات من أن المحكمة قد تستدل من تأخير الإبلاغ عن الحادث على عدم الصدق (٨).

ت- جمع الاستدلالات (جمع القرائن المادية):

من المتفق عليه أن مراحل التحقيق هي أولاً: محضر الاستدلال الشرطي، ثم محضر تحقيق النيابة أو قاضي التحقيق في الجنايات، أو محضر تحقيق النيابة أو قاضي التحقيق في الجناح الهامة ويأتي بعد ذلك تحقيق المحكمة.

(٥) والإخلال بهذا الواجب يعتبر جريمة معاقباً عليها. حيث توجد بعض الجرائم محددة على سبيل المحصر أوجب المشرع التبليغ عنها وإلا تعرض للمخالف للجزاء الجنائي (م ٨٤ عقوبات)، وتضاعف العقوبة إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب، دكتور/ عبد الرؤوف مهدى - القواعد العامة للإجراءات الجنائية - دار للنهضة العربية - سنة ٢٠٠٢، ص ٢٠٢.

(٦) نقض أول أبريل سنة ١٩٧٩ - مجموعة الأحكام - ص ٢٥ - رقم ٧٧، ص ٣٥٥.

(٧) للسرقة إذا وقعت ليلاً كانت ذات ظرف مشدد، وكذلك إذا وقعت في مكان مسكون أو معد للسكنى أو في المحلات المعدة للعبادة (المادة ٣١٧ عقوبات).

(٨) وراجع: (نقض ٣١ مارس ١٩٨٥ - رقم ٥٦٣٣ - لسنة ٥٣ القضائية).

وبدیهی أن مراحل التحقيق بهذا المعنى تتميز بالتعاقب الزمني إذ أن المرحلة الأولى هي مرحلة الشرطة، ثم تتلوها مرحلة النيابة أو قاضی التحقيق، ثم تجئ بعد ذلك مرحلة القضاء^(١). على أن مراحل التحقيق حسب معناها الثاني - وهي العمليات اللازمة لعمليات التحقيق بصفتها عملية منطقية - هي الاستعلام والاستجواب واستدعاء الآثار المادية.

ولم يشأ المشرع الإجرائی لإلزام رجال هيئة الشرطة - باعتبارهم السلطة القائمة بجمع الاستدلالات - بلوعية معينة من المعلومات التي يتعين عليهم تحصيلها بالنسبة لكافة الجرائم على حد سواء، بل يجوز لرجال هيئة الشرطة جمع المعلومات والاستخبارات عن طريق التحريات، التي تودى إلى تأكيد الدليل المستمد منها تبعاً لنوعية الجريمة وظروف ارتكابها، وفي الجملة يجب على ضابط الشرطة وهو أحد مأموري القضائي وعلى رؤسیه أن يحصوا على جميع الإيضاحات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ إليهم^(٢).

ويلاحظ أن أمر تعظيم الاستخدام الأمثل لجمع الاستدلالات وما تشمله من قوانين مادية، للوصول إلى حقيقة الموضوع في إطار من الشرعية القانونية واحترام حقوق الإنسان وحرياته، لهو من الأمور الهامة التي تستوجب على ضابط الشرطة دائماً استخدام حسه الأمني، والميل الوجداني والشعوري والنفسي وأيضاً الملكات الذهنية التي يتمتع بها، للعمل على اكتشاف الحقيقة الخافية بعد إستشعاره بها ثم تعظيمها اعتماداً على مكانات داخلية، ساعياً في نهاية الأمر للوصول إلى العدالة المنشودة، وأعمال ما أكد عليه التشريع من احترام الحقوق وصيانة الحريات.

(١) دكتور/ رمسيس بهنام - البرئيس العملي أو فن التحقيق - الإسكندرية - منشأة المعارف - سنة ١٩٩٦، ص ٣٦.

(٢) يؤكد هذا الرأي ما قضت به المادة ٨ من تعليمات النيابة في مصر من أن: (تتمثل إجراءات الاستدلالات بصفة خاصة.... في إجراء التحريات عن الوقائع التي يسلون بها...). ما يعنى أن مصطلح الاستدلالات أكثر شمولاً من مصطلح الوقائع التي يطمون بها... مما يعنى أن مصطلح الاستدلالات أكثر شمولاً من مصطلح التحريات. يراجع في ذلك: دكتور/ قدرى عبد الفتاح الشهاري - مناهل التحريات (الاستدلالات والاستخبار) - الإسكندرية - منشأة المعارف - سنة ١٩٩٨، ص ٣٩.

ث- إجراءات التحفظ على الأشخاص

أجازت المادة ٣٥ | ج - لمأمور الضبط القضائي الحق في اتخاذ (الإجراءات الإجرائية التحفظية المناسبة) ضد المتهم، والحق في أن (يطلب) فوراً من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض عليه . حيث نصت تلك المادة على أنه: وفي غير الأحوال للمينة في المادة السابقة (أحوال التلبس من ٣٤ إجراءات) إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة، وأن يطلب فوراً من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض عليه . وفي جميع الأحوال تنفذ أوامر الضبط والإحضار والإجراءات التحفظية بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة، (٥) .

- المقصود بالإجراءات التحفظية المناسبة:

يعنى قانون الإجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ (الإجراءات التحفظية المناسبة) ضد المتهم إلى حين صدور الأمر بالقبض من النيابة العامة . والواقع أن المشرع المصرى لم يحدد المقصود بالإجراءات التحفظية المناسبة، ولكن للتفسير المنطقي لتلك الإجراءات ينبغي تحديده على ضوء الحظر الوارد على ضابط الشرطة بالقبض على المتهم، فالتحفظ ينبغي أن يفهم على كونه: ومجرد وضع المتهم تحت نظر مأمور الضبط إلى الوقت الذى يستغرقه عرض الأوراق على النيابة، (١) .

كما يقصد بالتحفظ ذلك الإجراء الذى يحول دون هرب المتهم أو تلك التى تمنعه من إتلاف أدلة الاتهام، من ذلك مثلاً استيقاف المتهم أو اصطحابه إلى مركز الشرطة أو تجريده من السلاح الذى يملكه (٢) .

(٥) هذا النص معدلاً بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فى ٢٨/٩/١٩٧٢ .

(١) دكتور/ محمد زكى أبو عامر - مرجع سابق - ص ١٥٠ .

(٢) دكتور/ عمر السيد رمضان - مبادئ الإجراءات الجنائية - القاهرة - دار النهضة العربية - سنة ١٩٨٥، ص ٣١١ .

ومن هذه الإجراءات إقامة حراسة على مسكن المتهم لمنعه من مغادرته،
ولضابط الشرطة بعد هذه الإجراءات أن يطلب فوراً من النيابة العامة إصدار أمر
بالقبض على المتهم الذى اتخذت ضده الإجراءات التحفظية^(١).

- مدة التحفظ-

القانون المصرى لم يسمح لمأمور الضبط بالقبض على المتهم إلا لمدة ٢٤
ساعة وفى حالة التلبس وحدها. وبالمالما كان الحد الأقصى للقبض ٢٤ ساعة
(المادة ٣٦ إجراءات) فيجب أن يكون التحفظ لفترة أقل من ذلك^(٢). فإذا لم
تستجيب النيابة العامة فوراً إلى طلب القبض على المشتبه فيه وجب إلغاء
التحفظ، أما إذا أمرت النيابة العامة بالقبض عليه يجب إرساله إليها لاستجوابه
فوراً. فإذا تعذر ذلك يودع فى السجن إلى حين استجوابه بشرط ألا تزيد مدة
الإيداع على ٢٤ ساعة (المادة ١٣١ إجراءات)^(٣).

- شرعية الوضع التحفظي-

يقصد بالشرعية قانونية التحفظ الذى من شأنه أن يكون الشخص تحت
تصرف ضابط الشرطة، حتى تبت النيابة العامة فى أمر طلب القبض
المعرض عليها بشأنه.

• **هي التشريع المصرى،** خطى التشريع المصرى خطوات واسعة فى حماية
الحرية الشخصية.

فذهب الفقه إلى أن التحفظ فى القانون المصرى هو إجراء احتياطى، يواجه

(١) دكتور/ محمد نجيب حسنى - للدستور والقانون الجنائى - للقاهرة - دة النهضة العربية -
سنة ١٩٩٢، ص ٨٦.

(٢) لم يحدد المشرع مدة التحفظ أى المدة التى ينبغي فيها للشخص متحفظاً عليه، إلا أنه لا
يسوغ أن تزيد للمدة عن الوقت اللازم لمرض الأوراق على النيابة العامة لإصدار أمر القبض.
(دكتور/ عمر السيد رمضان - للمرجع السابق، ص ٣١٢).

(٣) دكتور/ أحمد قنمى سرور - مرجع سابق - ص ٦١٦.

به رجل الشرطة حالة المشتبه فيه الذى يجدر القبض عليه، وينتظر الأمر الصادر من النيابة العامة فى هذا الشأن.

ولا يعتبر التحفظ قبضاً على الشخص كما لا يخلو للضابط تفتيش الشخص، دون إخلال بحقه فى التفتيش الوقائى لجريده مما يحمله من أسلحة أو نحوها. على أن التحفظ ينطوى بلا شك على قدر من المساس بالحرية الشخصية ويصادر حرية الشخص فى التنقل.

ولذلك فالتحفظ لا يتفق مع صريح المادة ٤١ من الدستور، التى لا تجيز تقييد حرية أحد، بأى قيد أو منعه من التنقل، إلا بأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة^(١).

- عدم دستورية المادة ٣٥ إجراءات جنائية،

قضت محكمة النقض فى حكم لها يعد من أحدث أحكامها بأنه:

مفاد ما قضى به نص المادة ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية من تخويل مأمور الضبط القضائى اتخاذ الإجراءات التحفظية المناسبة، فى حالة توافر الدلائل الكافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعدد شديد أن مقاومة لرجال السلطة العامة، دون أن يصدر أمر قضائى ممن يملك سلطة إصداره أو أن تتوافر فى حقه إحدى حالات التلبس بالجريمة التى حددتها المادة ٣٥ من هذا القانون، يخالف حكم المادة ٤١ من الدستور، فإن الأحكام الواردة بالمادة ٣٥ سائلة الذكر تعتبر منسوخة منمداً بقوة الدستور نفسه منذ تاريخ العمل بأحكامه دون تريض بصدر قانون، ولا يجوز الاستناد إليها فى إجراء القبض منذ ذلك التاريخ^(٢).

- مدى جواز الاستعانة بمحام أثناء الاستدلال،

يثور فى ميدان العمل كثيراً بحث حق المحامى فى الحضور مع مركله

(١) المرجع السابق - ص ٦١٥.

(٢) حكم محكمة النقض فى ١٥ فبراير سنة ١٩٩٥ - الطعن رقم ٣٢٩٤ لسنة ٦٣ القضائية. مشار إليه لدى: دكتور/ عبد الرؤوف مهدى - مرجع سابق - رقم ١٢٣ - ص ٣١٩، ٣١٨.

المتهم - المشتبه فيه - أثناء مرحلة الاستدلالات التي يقوم بها ضابط الشرطة (كأحد مأموري الضبط القضائي) (٥٠).

فهل يجوز لضابط الشرطة أن يمنع المحامي من مصاحبة موكله المتهم، أو الحضور معه - كوكيل له - أثناء مباشرة أى إجراء من الإجراءات القانونية فى مواجهته؟

• الوضع قضائياً:

قضت محكمة النقض المصرية بأن ما يقوله المتهم بشأن بطلان محضر جمع الاستدلالات، بسبب أن البوليس منع محاميه من الحضور معه أثناء تحريره لا يستند إلى أساس من القانون (٥١).

وبذلك يكون اتجاه القضاء نحو عدم الاعتداد بتواجد المحامي مع المتهم - المشتبه فيه - فى أثناء جمع الاستدلالات، ولا يترتب على ذلك بطلان الإجراء الذى اتخذه ضابط للشرطة.

ولكن هل تستقيم الأمور هكذا فى ظل عصر الديمقراطية ودولة حقوق الإنسان الدولية القانونية، وحتى لو كان هذا الإنسان فى دائرة الاتهام؟

• الوضع فقهاء:

أن ما ذهب إليه القضاء ينافى القواعد الأساسية فى الإجراءات الجنائية، ذلك أن المشرع حرص على النص على حق الوكيل فى الحضور مع موكلهم أثناء مباشرة إجراءات التحقيق التى تقوم به السلطة المختصة، وما دام الأمر

(*) فى مرافق متعددة يقف ضابط الشرطة وجها لوجه أمام محامى المتهم - المشتبه فيه - حيث يطلب الإطلاع على ما تم اتخاذه من إجراءات استدلال، فى حق موكله والاستمرار بجواره فى باقى الإجراءات ضماناً لحقوقه. فمن الأهمية أن يعلم ضابط الشرطة قانونية هذا الوضع، حتى يكون للتصرف الصادر منه تابع من أصول القانون وروح العدالة، وحماية للحقوق التى هو أمين عليها.

(١) نقض ١٩٦١/٥ - أحكام محكمة النقض - س ١٢ - رقم ٩٥ - رقم ٩٥ - ص ٥١٣.

كذلك فمن باب أولى لا يجوز منع المحامي من الحضور أثناء مباشرة إجراءات جمع الاستدلال لأن هذا هو الأصل^(١)، ولأن التحقيق يشمل بمعناه الواسع مرحلة جمع الاستدلالات كما يسرى على جميع أنواع الجرائم^(٢).

• الوضع قانونياً:

نصت المادة ٨٥ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على أن:

«على المحاكم والنيابات بجميع أنواعها ودوائر الشرطة وغيرها من الجهات التي يمارس المحامي مهنته أمامها أن تقدم له التسهيلات التي يقتضيها القيام بواجبه، ولا يجوز رفض طلباته بدون سوغ قانوني، وعليها أن تمكنه من الإطلاع على الأوراق وحضور التحقيق مع موكله وفقاً لأحكام القانون»، كما أجاز قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ حضور محامي المتهم إجراءات الاستدلال، فقد نصت المادة ٥٢ من هذا القانون على أن:

«للمحامي حق الإطلاع على الدعاوى والأوراق القضائية والمصنوع على البيانات المتعلقة بالدعاوى التي يباشرها، ويجب على جميع المحاكم والنيابات ودوائر الشرطة و... أن تقدم له التسهيلات...»

كما وأن مرحلة الاستدلال ذات أهمية وخطورة بالنسبة لشخص المشتبه فيه، إذ قد تعتبر بمثابة الخيط الأول الذي يدل على الإتهام، بالإضافة إلى أن الجهة التي تتولى هذه الإجراءات محصورة في أجهزة الشرطة والتي يتسم

(١) دكتور/ حسن المرصافي - أصول الإجراءات الجنائية - سنة ١٩٥٧ - ص ٢٦٦.
إذا ما دام الحق تقرر في مرحلة التحقيق الابتدائي بما فيه من ضمانات، وجب امتداد حكمه إلى مرحلة الاستدلالات.

(٢) دكتور/ رموف عبيد - مرجع سابق - ص ٣٠٩.
ويضيف: أنه نصت المادة ٢/١٢٥ لإجراءات معجلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه: (في جميع الأحوال لا يجوز للفصل بين المتهم ومحاميه للعناصر معه أثناء التحقيق)، وهذا الحكم علم.

عملها - غالباً - بالمسيرة المطلقة كسبيل للمحافظة على سلامة التحريات والاستدلالات^(١).

• الاستعانة بالمحامي ضماناً لقانونية الاستجواب والمواجهة:

من الضمانات التي كفلها القانون للمتهم ما نصت عليه كلا من المادتين ١٢٤، ١٢٥ - ج، حيث تتطلب الأولى ألا يكون استجواب المتهم في جناية أو مواجهة إلا بعد دعوة محاميه للحضور أن وجد، وتنص الثانية على وجوب السماح للمحامي بالأطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة^(٢).

ومن ثم فالدعوة واجبة حتى لو تقررت سرية التحقيق عن الخصوم، إذ أن المتهم ومحاميه يعتبران شخصاً واحداً فلا يجوز الفصل بينهما لأي سبب كان. وإذا رأت النيابة اتخاذ أي إجراء بطريقة سرية عن المتهم فحينئذ ليس هناك وجه لحضور محاميه، أما إذا سمح للمتهم بدخول غرفة المحقق فإن من حقه أن يكون محاميه معه، وهذه القاعدة مستقرة في الشرائع كافة^(٣).

ودور المحامي في التحقيق سلبي بحسب الأصل، فليس له أن يلوب عن المتهم في الإجابة، أو أن يذبهه إلى مواضع الكلام وال سكوت، أو أن يترافع أمام المحقق، لكن له أن يطلب توجيه أسئلة معينة، أو أن يبدى بعض الملاحظات كما أن له الاعتراض على ما قد يوجه المحقق من أسئلة، وإثبات هذا

(١) لواء دكتور/ سامي صافق الملا - حماية حقوق الإنسان أثناء مرحلة الاستدلالات - مجلد للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - عن ندوة الآفاق الحديثة في تنظيم العدالة الجنائية - القاهرة - سنة ١٩٧٠ - ص ١٧ وما بعدها.

(٢) تنص المادة ١٢٤ - ج على أنه: لا يجوز للمحقق في الجنايات أن يستجوب المتهم، أو يواجهه بغير من المتهمين أو الشهود إلا بعد دعوة محاميه للحضور أن وجد..... كما تنص المادة ١٢٥ - ج على أنه: ويجب السماح للمحامي بالأطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة.....

(٣) دكتور/ رموف عبود - مبادئ الإجراءات الجنائية - دار الفكر العربي - القاهرة - ط ١ - سنة ١٩٨٥، ص ٤٦٨.

الأعراض في المحضر للتعويل عليه في تقرير الدليل المستمد من الاستجواب أو المواجهة لدى محكمة الموضوع.

ولا يجوز رفض طلباته دون مسوغ قانوني، ويجب إثبات جميع ما يدور في الجلسة في محضرها.

هذا ويلاحظ أن المادة ١١١ من التعليمات العامة للنيابات تنص على أنه:
«يجوز للمحامين الحضور عن ذوى الشأن أثناء إجراءات الاستدلال، ولا يجوز منعهم من الحضور في أية صورة أو لأي سبب»^(١).
• تأسيس البيان بشأن الحق في الاستعانة بمحام:

مرحلة جمع الاستدلالات - كما هو معلوم - مرحلة تسبق مرحلة التحقيق، وهي مرحلة لا تخفى للمشتبه فيه صفة المتهم، وإزاء ذلك ثار جدل واسع في الفقه، نحو مدى حق المشتبه فيه في مرحلة الاستدلالات في أن يستعين بمحام للدفاع عنه.

فذهب جانب من الفقه إلى القول بأن هذا حق للمشتبه فيه إذا طلبه، واستندوا في ذلك إلى أن هذا يعد محافظة على أهم حق من حقوق الإنسان وهو الدفاع عن نفسه ضد كل ما يثار حوله من شبهات أو اتهامات، ولذا يجب أن لا يهمل^(٢).

وتصديقاً لذلك فقد حرصت كثير من التشريعات على أن تتضمن نصوصاً تتعلق بحق المشتبه فيه - وللمتهم - في الاستعانة بمحام^(٣). وفي مصر نصت المادة ٦٩ من دستور ١٩٧١ الحالي على أن: «حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول». فيما ذهب جانب آخر من الفقه إلى عدم استعانة المشتبه فيه بمحام في

(١) التعليمات العامة للنيابات سنة ١٩٨٠.

(٢) لواء دكتور/ سامي صادق الملا - حق المتهم في الاستعانة بمحام أثناء مرحلة تحقيقات للشرطة - مجلة المحاماة - سنة ١٩٨٦ - العددان ٩، ١٠ - ص ٢٦، دكتور/ عبد العزيز محمد محمد محسن - حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية (مرحلة ما قبل المحاكمة) في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي - القاهرة - دار النهضة العربية - سنة ٢٠٠٠، ص ٥.

(٣) يراجع: دستور سوريا للمادة (٧/١٠)، دستور ليبيا للمادة (١٥)، دستور الكويت للمادة (٢٤)، دستور الأردن للمادة (٢١)، الفصل الثلاثي عشر من دستور تونس، دستور الهند للمادة ٢٢٠/١، دستور اليابان للمادة ٣٧/٢.

مرحلة جمع الاستدلالات، حيث أن هذه المرحلة ليست من مراحل الدعوى حتى يمكن الاستعانة بمحام فيها، فهي مرحلة سابقة على مرحلة التحقيق وتشكل مرحلة تمهيدية، والمشتبه فيه لا تثبت له صفة المتهم لأن هذه الصفة تثبت بأول إجراء من إجراءات التحقيق. وطالما أن مأمور الضبط القضائي يباشر إجراءً من إجراءات الاستدلال وليس من إجراءات التحقيق المخولة له استثناء، فلا تثبت صفة المتهم للمشتبه فيه، ويرتّب على ذلك عدم جواز تمسك المشتبه فيه بالاستعانة بمحاميه في هذه المرحلة^(١).

أما إذا كان الإجراء الذي يباشره مأمور الضبط القضائي إجراءً من إجراءات التحقيق، فيحق للمشتبه فيه الاستعانة بمحاميه أثناء التحقيق، ولا يجوز منعه من الحضور (لأن صفته في هذه المرحلة تتغير ويصبح متهماً وليس مشتبهاً فيه)^(٢).

ونرى أن ما ذهب إليه الرأي الأول يمثل قاعدة أساسها ما نص عليه دستور ٧١ الحالي في مادته (٦٩)، وأنه يجب أن تمتد لتطبيق على كافة إجراءات الاستدلال التي يتخذها مأمور الضبط القضائي في مواجهة المشتبه فيه، حيث يعد إجراء الاستدلال من إجراءات التحقيق الابتدائي بالمعنى الواسع، وبناء على ذلك يحق للمحامي أن يحضر أي إجراء من إجراءات الاستدلال، ولا يجوز منعه من حضورها متى كان المشتبه فيه متواجداً على أقل تقدير.

(١) دكتور/ محمود نجيب حسنى - الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربية - طبعة ١٩٨٨ رقم

٤٢١ - ص ٣٩٢، دكتور/ مأمون محمد سلامة - شرح الإجراءات الجنائية، ج-١، دار

للنهضة العربية - سنة ٢٠٠١، ص ٥١٤.

(٢) دكتور/ حسنى الجندى - الجندى فى شرح قانون الإجراءات الجنائية - ط ٢ - سنة ١٩٩٩

- رقم ٣٣١، ص ٤٧٤.

وقد استند في ما ذهب إليه من رأى تطبيقاً لنص المادة ٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية، التي نصت في فقرتها الأخيرة على أن: «للمحضر الحق دائماً في استصحاب وكلائهم في التحقيق».

ونرى أن الحجة التي استند إليها يصعب التحويل عليها والاستناد إلى نصها في حق المشتبه فيه في الاستعانة بمحام في مرحلة الاستدلالات، وذلك لأن نص م ٧٧ - ج - ورد في الفصل

- من حقوق المتهم في مرحلة الاستدلال،

- الحق في الصمت،

يقصد بالحق في الصمت أن الشخص له مطلق الحرية في الكلام أو عدم الكلام، وبناء عليه فإن للمشتبه فيه الحرية في عدم الإجابة على الأسئلة الموجهة إليه من قبل مأمور الضبط القضائي، لأنه غير ملزم بالكلام، ويجب أن يراعى أن رفضه الإجابة وصعته لا يجوز أن يؤخذان قرينة ضده^(١). وذلك تطبيقاً للقاعدة العامة التي تقضى بأنه لا يوجد ما يلزم أو يجبر الشخص على الكلام أمام أى جهة أو سلطة، فهذا حق من حقوق الإنسان. وبالتالي لا يجوز إكراه الشخص على الإجابة على الأسئلة الموجهة إليه من المحقق، بل إن للمحقق أن يذمّه إلى أن من حقه ألا يجب إلا بحضور محاميه^(٢)، وهذا ما أوصى به المؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات المتعقد في روما سنة ١٩٥٣م، والمؤتمر الدولي الذي نظمته اللجنة الدولية لرجال القانون في أثينا يونيه ١٩٥٥م^(٣).

فإنابات الاتهام على شخص مشتبه فيه، يقع على عاتق سلطة الضبط التي تتولى ضبطه وجمع الأدلة المادية والمعنوية التي تثبت ارتكابه الواقعة، ثم سلطة التحقيق التي أوكل لها القانون مباشرة الدعوى الجنائية وهي الأمانة

- الثاني، (في مباشرة التحقيق وفي دخول المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها في التحقيق)، وهذا الفصل ضمن الباب الثالث: (في التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق)، وبذلك يكون الاستمارة بمقام في هذه المرحلة أمر واجب وغير ممل خلاف فقهي. ويوجد الكثير من النصوص الدستورية والقانونية التي يمكن الاستناد إليها في القول بحق المشتبه فيه بالاستمارة بمحامى في مرحلة الاستدلال.

(١) للمزيد بشأن صمت المتهم يرجع، دكتور/ سامي صادق للملا - اعتراف المتهم - ط ٣ - للقاهرة - المطبعة العالمية - سنة ١٩٨٦ - ص ١٨٧ وما بعدها.

حيث عرض للصمت الطبيعي والصمت المسمى والحماية القضائية لحق الصمت. تضمنت توصيات مؤتمر روما سنة ١٩٥٣، «لا يجبر المتهم على الإجابة، ومن باب أولى لا يكره عليها. فهو حر في اختيار الطريق الذي يسلكه ويراه معقلاً لمصلحته».

وفي المؤتمر الدولي الذي نظمته اللجنة الدولية لرجال القانون في أثينا يونيه ١٩٥٥، قررت لجنة القانون الجنائي أن المتهم يستطيع أن يرفض الإجابة أمام الشرطة وسلطة الاتهام. ويطلب سماعه بواسطة للقاضي، ولا يجوز للمحكمة أن تجبره على الكلام.

عليها، وتقديم المتهم بإدلة الاتهام الثابتة في حقه، وخلال هذه المراحل فإن القانون كفل للمشتبه فيه الدفاع عن نفسه والاستعانة بمحامى للدفاع عنه، واتخاذ كافة الاجراءات لإثبات براءته.

ويستفاد مما سبق أن للمشتبه فيه الحق في أن يلتزم الصمت إذا شاء، لأن الموقف يخضع لتقديره الخاص، ولا عقاب عليه إذا امتنع عن الإجابة على أى سؤال يوجهه إليه، وهذا ما ذهب إليه جمهور فقهاء المسلمين حيث اعتبروا أن الحق في الصمت حق عام، فالإنسان له الحق في الإجابة على الاسئلة التي تسألها سلطة التحقيق أو عدم الإجابة والعزام الصمت. وقرروا بناء على ذلك، أنه إذا أقر الشخص على نفسه بارتكاب جريمة ما، فإن من حقه الرجوع عن هذا الاقرار، فإن رجع أى عدل سقط الاقرار، ولا يصح الاستناد إليه في الحكم بإدانته^(١).

ولم يضع المشرع نصاً صريحاً في قانون الاجراءات الجنائية يقضى بالالتزام المشتبه فيه أو المتهم بالكلام أو بالادلاء بأقواله. كما لم ينص على حقه في التزام الصمت إذا شاء ذلك. سواء في مرحلة الاستدلال أو التحقيق الابتدائي، والمشرع باتخاذ هذا الموقف لم يحسم الأمر في هذه المسألة، على عكس الحال في بعض القوانين العربية التي حسمت الأمر بنصها على هذا الحق في نصوصها القانونية^(٢).

بيدما في مرحلة المحاكمة نص المشرع على حق المتهم في التزام الصمت أو الامتناع عن الكلام. حيث تضمنت المادة ٢٧٤ ج: لا يجوز استجواب المتهم إلا إذا قبل ذلك.

وتفسير رفض المتهم الإجابة على أنه قرينة على الإدانة، يعتبر وسيلة غير مباشرة من وسائل الإكراه. فصمت للمتهم لا يعنى أنه مدان، إذ يجب

(١) دكتور/ عبد العزيز محمد محسن - المرجع السابق - ص ١٨١.

(٢) القانون الكويتي نص في المادة ٩٨ ج: على حق المتهم في الامتناع أو رفض الكلام، وعدم الإدلاء بأى تصريح أمام المحقق. القانون السوري نص المادة ٢/٢١٨ ج: لا عقاب على المتهم إذا امتنع عن الإجابة على الاسئلة أو أدلى بإجابة كاذبة - القانون الفرنسي م ١/١١٤ ج: تترتب قاضى التحقيق أن يبينه المتهم عند حضوره أمامه لأول مرة، إلى أنه حر في عدم الادلاء بأى أقرار، وبقيت ذلك للتبني في محضر التحقيق.

استبعاد الغرض بأن المتهم لا يصمت إلا عندما يجد أن كل وسائل الدفاع عنه مستحيلة، فالصمت قد يكون وليد أسباب عديدة أخرى^(١).

كما وأن الاعتراف يلزم أن يقابل دائماً بريئة وحذر، لأن الغالب في الإنسان العادي أنه لا يذم نفسه، ولا يجرى لسانه مطلقاً بحديث ضد نفسه يجر لذاته عرماً أو عاراً. وعلى هدى هذه الحقيقة الكاملة في كل إنسان، أقر القانون للمتهم بالحق في أن يلوز بالصمت إذا شاء، إذ لم يضع على عاتقه أى إلزام بالكلام من قبيل ذلك الذى وضعه على عاتق الشاهد^(٢).

كما قصت محكمة النقض بأنه من المقرر قانوناً أن للمتهم إذا شاء أن يمتنع عن الإجابة أو عن الاستمرار فيها، ولا يعد هذا الامتناع قرينة ضده، وإذا تكلم فإنما ليبدى دفاعه، ومن حقه دون غيره أن يختار الوقت والطريقة التى يبدى بها هذا الدفاع^(٣).

- الحق في الكذب:

يذهب كل من الفقه والقضاء المصرى وكذا المقارن إلى أن الشخص لا يساهم في إثبات إدانته بنفسه^(٤)، ولا يلزم بقول الصدق إذا قدر أن مصلحته في الدفاع عن نفسه تقتضى ذلك. لذا منحه المشرع الحق في الصمت والحق في الكذب أيضاً باعتباره وسيلة من وسائل الدفاع التى تترتب على حق المشتبه فيه في الدفاع عن نفسه، كما لم يلزمه المشرع بحلف اليمين قبل الإدلاء بأقواله^(٥).

وصراحة لم ينص المشرع على الحق في الكذب ضمن نصوص قانون الإجراءات الجنائية المصرى، ولكن يمكن استخلاصه ضمناً من قاعدة عدم إلزام المشتبه فيه أو المتهم بحلف اليمين قبل سماع أقواله، وهو ما يشترطه

(١) دكتور/ سامى صادق الملا - لمرجع السابق - ص ١٨٩.

(٢) دكتور/ رمسيس بهنام - الإجراءات الجنائية تأصيلاً وتحليلاً - ج ٧ - منشأة المعارف - سنة ١٩٧٨ - ص ٣٣٧ وما بعدها.

(٣) نقض ١٧ مايو سنة ١٩٦٠ - مجموعة أحكام النقض ص ١١ - رقم ٩٠ - ٤٦٧.

(٤) Charles r.: "Le droit au silence de L' inculpé", r. Int. dr. Pen. 1953, p. 129.

(٥) دكتور/ عبد العزيز محمد محمد محسن - مرجع سابق - ص ١٩٤.

القانون في الشاهد دون غيره في مرحلة التحقيق (المادتين ١١٩، ٢٠٨ إجراءات جنائية)، بينما في نص المادة ٣٦ ج - ج:

«يجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع فوراً أقوال المتهم المصنوب..... ويجب على النيابة العامة أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرون ساعة....»

ونصت المادة ١٢٢ ج - ج على أنه:

«عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق، يجب على المحقق أن يثبت من شخصيته، ثم يحيطه علماً بالتهمة المنسوبة إليه ويثبت أقواله في المحضر....»

كما استلذ الفقه والقضاء في مصر في أخذهما بحق المتهم في الكذب إلى القياس على حقه في الصمت، وحريته في الإدلاء بأقواله أو الامتناع عن الرد على الأسئلة الموجهة إليه من المحقق. وبناء عليه يكون للمتشبه فيه الحق في الصمت أو الكذب أمام سلطة التحقيق إذا رأى أن مصلحته تقتضي ذلك، حيث استقر الفقه^(١) والقضاء^(٢) على أن المشتبه فيه لا يلتزم بقول الصدق أو ذكر الحقيقة في مرحلة الاستدلال، وعليه فإنه إذا أدلى بأقوال كاذبة فإنه لا يعاقب، على أساس أنه مرتكب جريمة شهادة الزور، ويجوز له العدول عن أقواله التي أدلى بها في هذه المرحلة، كما يمكنه إنكارها أو نفيها، وخاصة إذا كان قد أضطر إلى الكذب في أقواله حتى لا يقع تحت طائلة التعذيب أو طرق الإكراه على الاعتراف^(٣).

ويجدر بنا أن نشير في ذلك إلى أن هناك جانب من الفقه، ذهب إلى أن المتهم وأن لم يكن له الحق في الكذب إلا أنه لا يلتزم بذكر الحقيقة، في حين ذهب جانب آخر من الفقهاء إلى أن المتهم ليس له الحق في الكذب إلا إذا كان ضرورياً لإثبات براءته، وكان ذلك يتفق مع القواعد العامة في القانون^(٤).

(١) نقض ٢٢ مايو ١٩٦٢ - مجموعة أحكام محكمة النقض - س ١٣ - رقم ١٢٥ - ص ٤٨٩.

(٢) دكتور/ السيد مصطفى السيد - جرائم التزوير في القانون المصري - طبعة سنة ١٩٤٠، ص ١١٧.

(٣) دكتور/ عبد العزيز محمد محمد حسن - المرجع السابق - ص ١٩٦.

(٤) دكتور/ محمد تاجيب حسني - مرجع سابق - رقم ٦٢١، ص ٥٧٥.

وتؤيد تماماً ما ذهب إليه جانب الفقه ذو الرأي الأخير من أن المتهم - المشتبه فيه - ليس له الحق في الكذب، حيث أن هذا الرأي هو الأقرب للصواب والفكر المستدير في نطاق الأدبيات الجنائي الحق، حيث أن الكذب سمة غير مقبولة وغير مستساغة عقلاً ومنطقاً، وخاصة إذا أدت إلى إخفاء وجه الحقيقة، أو تضليل العدالة أو إفلات مجرم من العقاب^(٥).

- حق المشتبه فيه في الإحاطة بالتهمة المنسوبة إليه:

من الأهمية - ان لم يكن ضرورياً - أن يحاط الإنسان علماً بتلك الأسباب التي احاطت به وجعلته في موقف الاشتباه، أو اشارت إليه بأصابع الاتهام فتم القبض عليه، أو زجه به في واقعة معينة يتم التحقيق معه فيها.

وقد تضمنت غالبية التشريعات الجنائية نصوصاً بشأن ضرورة علم المشتبه بالتهمة المنسوبة إليه، لأن التوازن بين حقه في الصمت أو الكذب من جانب، وحقه في حرية الكلام والدفاع عن نفسه لأظهار الحقيقة وأثبات براءته من جانب آخر، يقتضى أن يحاط علماً بالتهمة التي تدور الشبهات حول نسبتها إليه، حتى يمكنه الدفاع عن نفسه واختيار الوسائل القانونية التي تمكنه من ذلك^(٦).

وقد نظم المشرع المصري هذا الحق في المواد ٢٩، ٣١، ٣٢ إجراءات جنائية^(٧)، كما ذهب الفقه إلى القول بأن التزام مأمور الضبط القضائي بإحاطة المشتبه فيه علماً بالوقائع الجنائية المنسوبة إليه، يعد أمر ضروري وحتمي، لأجل أن يقرر المشتبه فيه الكلام أو التزام الصمت.

ثالثاً: مهام الضبطية القضائية الاستثنائية:

الأصل أن الاختصاص في اتخاذ إجراء من إجراءات التحقيق، مخول للجهة المختصة بالتحقيق وهي النيابة العامة أو قاضى التحقيق^(٨)، إلا أن

(١) يولينا في ذات الرأي الدكتور/ عبد العزيز محمد محمد محسن - المرجع السابق - ص ١٩٦.

(٢) نصوص المواد (١٢٤، ١٣١) من قانون الشرطة الفرنسى، وكذا الفقرة الثانية من المادة (٦٤) منه يستفاد منها وجوب إحاطة المشتبه فيه كتابة بملخص عن اتهامه بالنسبة للأفعال التي

يرجرى بشأنها التحقيق.

(٣) عند قيام مأمور الضبط القضائي بمباشرة سلطة الاستدلال الأصلية والاستثنائية.

(٤) الدكتور/ حسن صادق المرصاوى - مرجع سابق - ص ٢٦٩.

المشرع منح مأمورو الضبطية القضائية الحق في اتخاذ عدداً من الإجراءات التي تعد بحسب الأصل إجراءات تحقيق لا استدلال، لما فيها من معنى الاعتداء على حرمة شخص المتهم أو حرمة مسكنه، وذلك في أحوال استثنائية وردت على سبيل الحصر بيانها:

• أولاً، الحق في مباشرة قسط كبير من إجراءات التحقيق في أحوال التلبس (المواد ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٣، ٥٥) وهي القبض وتفتيش الأشخاص والمنازل وضبط الأشياء عن طريق التفتيش، وكلها إجراءات تحقيق لا استدلال.

• ثانياً، حق القبض على المتهمين وفقاً لما بينته المادة ٣٤ إجراءات، مع أن القبض يعد بحسب الأصل من إجراءات التحقيق لا الاستدلال.

• ثالثاً، الحق في مباشرة بعض إجراءات التحقيق مع المتهمين، في الجنايات أو الجرح المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر، وحق الاحتفظ عليهم في حالات أخرى.

• رابعاً، الحق في مباشرة بعض إجراءات التحقيق في حالة اللدب من سلطة التحقيق.

هذا ولم يمنح المشرع ضباط الشرطة كل سلطات التحقيق الابتدائي، لأن صفتهم الأصلية هي الضبط الإداري لا القضائي، أي أن وظيفتهم هي منع الجرائم قبل أن تقع بالفعل لا للتحقيق فيها بعد أن تقع.

ومن جهة أخرى لأنهم مسئولون عن حفظ الأمن، ويخشى في سبيل حماسهم في أداء واجبهم، أن يبالغوا في وزن الدلائل أو شبهات الاتهام في الدعاوى، التي قد تنشأ عن الجرائم بعد وقوعها^(١).

ونظراً لما للتلبس من أهمية خاصة في تخويل مأموري الضبط القضائية بعض سلطات التحقيق الماسة بحقوق الإنسان، والمحددة لحرية الشخصية، فسوف نبدأ بدراسته، ثم دراسة بعض الجوانب من الأحكام القانونية الخاصة بالقبض والتفتيش، حيث ترتبط بحقوق الإنسان وحرياته في هذه المرحلة من الدعوى الجنائية كما نظمها المشرع.

(١) دكتور/ رموف عبيد - مرجع سابق - ص ٣٢٧.

أولاً: في التلبس بالجريمة:

أ - النصوص القانونية:

نصت م ٣٠ - ج على أنه: «تكون الجريمة متلبسة بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة، وتعتبر الجريمة متلبساً بها إذا اتبع المجنى عليه مرتكبها أو تبعته العامة مع الصياح أثر وقوعها، أو إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها، أو إذا وجدت له في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك».

ب - مفهوم التلبس بالجريمة (Infraction Flagrante)،

• التعريف اللغوي للتلبس:

تلبس - لبس الثوب يلبسه بالفتح لبساً بالضم، وليس عليه الأمر خطأ وبابه ضرب^(١)، ولباس التقوى الحياء، وليس الثوب من باب تعب (لبساً) بضم اللام، و (اللبس) مثلاً كريم الثوب يلبس كثيراً، ولبس الأمر خالطه، والتلبس عليه الأمر اختلط واشتبه، والتلبس كالتلبس والتخليط شدد للمبالغة^(٢).

ويمتداد من هذا التعريف أن المشرع الإجرائي شبه الجريمة بالثوب الذي يلبسه الإنسان، فكان الجاني يتخذ من الجريمة لباساً له، ولذا يقال: متلبس بالجريمة كما يقال: متلبس بالثوب^(٣).

- والتعريف القانوني للتلبس:

عرف جانب من لفظة التلبس بأنه: حالة تقارب زمني بين وقوع الجريمة وكشفها^(٤)، ووفقاً لهذا الرأي تكون الجريمة متلبساً بها في حالة التقارب الزمني

(١) الصياح المنير - كتاب اللام - ص ٥٤٨.

(٢) مختار الصحاح - باب اللام - ص ٢٤٦.

(٣) دكتور/ هلالى عبد الله أحمد - ضمانات المتهم في مواجهة القبض (بين الشريعة الإسلامية والقانون الرضوى) - القاهرة - دار للنهضة العربية - سنة ٢٠٠٠ - ص ٤٧.

(٤) دكتور/ توفيق محمد الشناوى - مرجع سابق - ج ١ - رقم ٢٣٢ - ص ٢٨٨، دكتور/ عمر السعيد رمضان - مرجع سابق - رقم ١٤٧ - ص ٢٥٤، دكتور/ محمود نجيب

حسنى - مرجع سابق - رقم ٥٧٦، ص ٥٤٥.

بين وقت ارتكاب الجريمة ووقت اكتشافها، فالتلبس أنذ حالة ليس لها شأن بارتكاب الجريمة وإنما هي حالة تتعلق باكتشافها فقط^(١).

ولكن يؤخذ على هذا التعريف أنه وإن كان يصدق على ما يسمى بالتلبس الحكيم أو الاعتباري، فهو لا يصدق على التلبس بالمعنى الفني الدقيق La fragrance proprement dite^(٢).

وذهب جانب آخر من الفقه - فؤيده^(٣) - إلى أن التلبس بالجريمة هو، المشاهدة الفعلية للجريمة وتعني التقارب الزمني بين كشفها ووقوعها^(٤)، أو هو حالة تتعلق باكتشافها لا بأركانها القانونية، وتعتمد إما على مشاهدتها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها بوقت يسير، فالمشاهدة الفعلية للجريمة أو التقارب الزمني بين كشفها ووقوعها هو مناط حالة التلبس^(٥).

ت- محل التلبس (الجريمة المتلبس بارتكابها)،

• التلبس حالة تلازم الجريمة،

تصف محكمة النقض التلبس في أحكامها بأنه حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها^(٦). ويعبر الفقهاء عن هذا المعنى بقولهم أن التلبس عيني لا

-
- (١) دكتور/ محمد نجيب حسني - اقتبس على الأشخاص - دار النهضة العربية - سنة ١٩٩٤ - ص ٢٢، ويؤيده دكتور/ عبد الزمزم مهدي - المرجع السابق - رقم ١٣٨ - ص ٢٣٨.
- (٢) دكتور/ هلال عبد الله أحمد - المركز القانوني للمتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي - مرجع سابق - ص ٣٩١.
- (٣) يؤيد هذا الاتجاه دكتور/ هلال عبد الله أحمد - ضمانات المتهم في مواجهة القبض - مرجع سابق - ص ٤٤.
- (٤) دكتور/ سامي حسني الحسين - النظرية العامة للتعويض - كلية الحقوق - جامعة القاهرة - سنة ١٩٧٢، ص ١٥٠.
- (٥) دكتور/ أحمد فتحي سرور - مرجع سابق - رقم ٣٢٤، ص ٦٢٠.
- (٦) للتلبس وصف يلزم الجريمة ذاتها بعض النظر عن شخص مرتكبها... الطعن رقم ٤٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦١/٦/١٩ - ص ١٢ - ص ٧٠٤، الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٩ - ص ١٣ - ص ٣٢٢، الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٥/٤/١٩، ص ١٩٦، ص ٢٨٤، الطعن رقم ١٥٧٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١١/٢٤ - ص ٧٠، ص ١٣١٨.

شخصي، وأنه حالة تلازم الفعل لا الفاعل^(١).

ويترتب على ذلك أنه إذا تحقق التلبس بالنسبة لجريمة صحت إجراءات القبض والتفتيش في حق كل من ساهم فيها، فاعلاً كان أو شريكاً شوهده في مكان وقوعها أو لم يشاهد^(٢).

• التلبس يقتصر على الجريمة المتلبس بها،

التلبس يقتصر على الجريمة التي توفرت فيها حالة من حالات، فلا يمتد إلى غيرها من الجرائم مهما تكن درجة ارتباطها بها، إلا أن تقوم بالنسبة لها هي الأخرى حالة من حالاته^(٣).

٥- شروط التلبس:

وضع المشرع عدداً من الضوابط التي يجب مراعاتها من جانب مأمور الضبط القضائي، حتى يكون بصدد حالة من حالات التلبس، التي تبيح له مباشرة إجراءات استثنائية في التحقيق، كالقبض وتفتيش للمنازل والأشخاص، ومن أهم هذه الضوابط.

• أن يكون التلبس سابقاً على أي من إجراءات التحقيق،

يشترط أن يثبت التلبس أولاً ثم يكون لمأمور الضبط القضائي - كنتيجة له - أن يقبض على المتهم أو أن يفتشه أو يفتش منزله ويضبط الأشياء^(٤)، أما إذا حدث العكس، بأن اتخذ مأمور الضبط أي إجراء من هذه الإجراءات التي لا يملكها أصلاً بغير إذن من سلطة التحقيق، وفي غير الأحوال الجائزة قانوناً،

(١) دكتور/ عوض محمد عوض - مرجع سابق - ص ٢٣٩، دكتور/ أحمد فتحي سرور - المرجع السابق - ص ٦٢٠، الأستاذ/ علي زكي المرابي - مرجع سابق - ص ٢٤٢، دكتور/ محمد زكي أبو عامر - مرجع سابق - ص ١٧٧، وقد أشار إلى أحكام قضاء مستقر: نقض ١٩٧١/٤/٣٠ أحكام للنقض - ص ٣٠ - رقم ١٠٩ - ص ٥١٤ نقض ١٩٧٣/١٢/٢٩ - أحكام للنقض - ص ٢٤ - رقم ٢٣٩ - ص ١١٧٧.

(٢) دكتور/ حسن صادق المرصفاوي - مرجع سابق - رقم ١٢١ - ص ٢٧٠.

(٣) دكتور/ محمود نجيب حسني - شرح قانون الإجراءات الجنائية - مرجع سابق - ص ٥٣٧، وينظر أيضاً: نقض ١٩٦٣/١/٢٩، أحكام محكمة للنقض، ص ١٤ - رقم ١٠ - ص ٤٣.

(٤) دكتور/ زعوف عبيد - مرجع سابق - ص ٢٥٧، ٢٥٨.

وأدى إلى ظهور التلبس، فيكون الأجراء باطلاً، وكذلك التلبس المرتب عليه^(١)، وما قد يلبه من إجراءات تحقيق مترتبة عليه مباشرة.

• أن يكون اكتشاف التلبس قد تم بطريقة مشروعة،

والمشروعية شرط عام في ممارسة كل سلطة، ومناطق المشروعية في كل عمل هو اتفاقه مع أحكام وروح القانون، واحترامه للقيم التي يحرص على حمايتها، وأعمالاً لذلك فقد أسقط إجماع الفقه وتواترت أحكام القضاء على أنه يجب أن تكون حالة التلبس قد تهيأت لمأمور الضبط بطريق مشروع.

وإذا كان المشرع يلقى على كاهل ضابط الشرطة مهمة الكشف عن الجرائم ومركبتيها وجمع أدلتها، فإن جميع ما سبق مشروط بأن يتم في إطار من الشرعية، واحترام حقوق الإنسان وعدم المساس بها إلا في الحدود التي يقرها القانون، فإن تجاوز بعضهم هذه الحدود وتمكن من مشاهدة الجريمة في حالة من الحالات التي يبينها المادة ٣٠ من قانون الإجراءات، فإن التلبس بمعناه القانوني لا يقوم، وإنما يقوم التلبس إذا شاهد ضابط الشرطة الجريمة عرضاً، أو إذا سعى إلى كشفها سعيًا لا انتهاك فيه لحرمة ولا عدوان فيه على حق^(٢).

• اكتشاف التلبس بمعرفة مأمور الضبط الذي اتخذ إجراء التحقيق، أو تحققه من التلبس بنفسه؛

يجب أن يكشف مأمور الضبط حالة التلبس بنفسه، ومن ثم فلا يكفي لقيام حالة التلبس أن يلقى ضابط الشرطة نبأ الجريمة عن طريق الرواية ممن شاهدها، حين لا يكون قد شاهد هو أية صورة من صورة^(٣).

ويكون التلبس باطلاً إذا جاء بتدبير أو أبعاد من ضابط الشرطة، فذلك يعد تعريضاً منه على ارتكاب الجريمة^(٤). فهو أشبه بمن يشعل حريقاً في الخفاء، ثم

(١) نقض ١٩٤١/٣/٢ - القواعد القانونية - ج ٥ - رقم ٢١٩ - ص ٤١٠، وأيضاً: نقض ١٩٤٤/٦/٥ - رقم ٣٨٥ - ص ٦٤٥.

(٢) من قبيل هذا التلبس أن يسمع طلقاً نارياً صادراً من جهة معينة، ثم يلج على الفرد شخصاً قائماً منها يحذر بأقصى سرعة. (دكتور/ عوض محمد عوض - مرجع سابق - ص ٢٥٠).

(٣) نقض ١٩٤٤/٢/٢٨ - القواعد القانونية - ج ٥، رقم ٣١٠، ص ٤١٥.

(٤) دكتور/ مأمور سلامة - المحرر السوري - مجلة للقانون والاقتصاد - ص ٣٥ - سنة ١٩٦٨، ص ٣٠٦.

يسارع بإطفاؤه أمام الناس ليظهر بصورة البطل^(١). وهذا يمثل اعتداء صريح على حرية الإنسان في الاختيار (حتى لو كان في مجال ارتكاب الجريمة، فمن يدروا أن ضابط الشرطة تركه ولم يؤثر في اختياره ماذا عساه أن يفعل).

• حالات التلبس بالجريمة:

حرص المشرع على بيان حالات التلبس فنص عليها في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات، والرأى متفق على أن أحوال التلبس وإرادة في القانون على سبيل الحصر، لا على سبيل البيان والتمثيل، فلا يجوز للقاضي عن طريق القياس أو التقريب خلق حالات تلبس جديدة غير التي ذكرها القانون بالنص، وهذا صحيح، لأن التلبس يؤدي إلى توسيع سلطات مأموري الضبط القضائي من جهة وإلى أصعاف الضمانات المقررة للأفراد والمماس بالحريات من جهة أخرى، وهذا يقتضي الاقتصار على حالات التلبس التي بينها النص وتحديد نطاق كل منها حتى لا يدخل في التلبس ما ليس منه^(٢).

ويحق فإن المشرع في نص المادة ٣٠ | - ج قد استوعب للحالات التي تعبر عن التلبس بالجريمة في تسلسل منطقي للأمر يحمد عليه:

فبدأ بأن تكون الجريمة متلبساً بها حال ارتكابها.

ثم.... أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة.

ثم.... إذا تبع المجنى عليه مرتكبها أو تبعه العامة مع الصباح أثر وقوعها.

ثم.... إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة.... يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها.

وأخيراً.... إذا وجد به - مرتكبها - في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك.

• بيان حالات التلبس:

يستفاد من تعريف المشرع الإجرائي المصري للتلبس أنه نوعان^(٣):

الأول: تلبس بالمعنى الفني الدقيق ويضم صورتين هما: مشاهدة الجريمة حال ارتكابها. أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة.

الثاني: التلبس الحكمي (الاعتباري) ويتكون من ثلاث صور هي:

(١) دكتور/ هلالى عبد اللاه أحمد - المركز للتقنين المتهم - مرجع سابق - ص ٤١٦.

(٢) دكتور/ عوض محمد عوض - مرجع سابق - رقم ٢٧١ - ٢٣٨.

(٣) دكتور/ هلالى عبد اللاه أحمد - المرجع السابق - ص ٣٩٣.

تكتسب الجاني اثر وقوع الجريمة. أو منبطله بعد وقوعها بوقت يسير حاملاً
أسلحة أو أشياء يستدل منها على أنه فاعل أو شريك، أو أن توجد بالمتهم عقب
وقوع الجريمة بوقت قريب آثار أو علامات يستدل منها على أنه فاعل لها أو
شريك فيها.

النوع الأول: التيس بمعناه الضيق،

١- مشاهدة الجريمة حال ارتكابها، تتحقق هذه الصورة بمشاهدة الجريمة
في مجرى نفاذها، أي بفاجأ المجرم وهو يرتكب الفعل أو الأفعال التي يتكون
منها ركبتها المادية أو الشرعية فيها^(٥).

• في مسألة حمل السلاح بصورة ظاهرة، اختلفت الفقة في مسألة حمل السلاح
بطريقة ظاهرة، وهل يترتب على حمل السلاح بهذه الطريقة توافر حالة
من حالات التيس أم لا؟^(٦).

يرى جانب من الفقة أن مجرد حمل السلاح لا يجعل حامله متلبساً
بالجريمة، ذلك لأن الأصل في الإنسان البراءة، ولهذا يكون من الصواب -
وهذا ما نراه - القول بأن لضابط البوليس أن يستوقف حامل السلاح
ليستوضحه، أن كان يحمل سلاحه بترخيص أم لا، فإن قدم الرخصة تركه إلى
حال سبيله، وأن ظهر أنه يحمله بدون رخصة، كان له أن يقبض عليه فوراً، إذ
يكون في هذه الحالة أمام تلبس بجريمة إحراز سلاح بدون رخصة^(٧).

وهذا ما ذهب إليه محكمة النقض للفرنسية حيث قضت بأن مجرد حمل
السلاح يخلو ضابط البوليس القبض والتفتيش على أساس قيام حالة التلبس^(٨).
على أن البعض ذهب عكس ذلك^(٩).

(٥) يقصد بهذه الحالة إدراك للفعل وهو يرتكب ونار الجريمة مستمرة. (نقض ١٩٤٤/١٠/١٩)
مجموعة القواعد للقانونية - ج٦ - رقم ٣٧٥ - ص ٥١٥، سابق الإشارة إليه).

(٦) الأستاذ/ أحمد عثمان حمزوى - مرجع سابق - ص ٣٢٣.

(٧) الأستاذ/ عدلى حيد لياقلى - مرجع سابق - من ص ٣٥٠: ٣٤١ في التطبيق على نص م ٣٠
أ- ج.

(٨) نقض فرنسي ٢٩ يوليه سنة ١٩٣٦ - سبرى ١٩٢٨ - ١- ٢٤. وباريس ٢٨ يوليه سنة ١٩٢٥
موسوعة دالوز ١٩٢٦-٢- ٤٩- مشار إليه لدى: الأستاذ/ أحمد حمزوى - المرجع السابق -
ص ٣٢٣.

(٩) يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٨ موسوعة دالوز ١٩٢٩-٢- ٤٩، مشار إليه الأستاذ/ أحمد حمزوى
- المرجع السابق - ص ٣٢٣.

ويبدو أن محكمة النقض المصرية على هذا الرأي: فقد قضت بأن مشاهدة المتهم ومعه السلاح الداري في يده، وعدم تقديمه لمأمور الضبط القضائي الذي شاهده الرخصة التي تجيز له حمل السلاح، ذلك يعتبر تلبساً بجريمة حمل السلاح يسمح له بالقبض على المتهم وتفتيشه ولو استطاع فيما بعد أن يقدم الرخصة، إذ لا يشترط في التلبس أن يثبت أن الواقعة التي اتخذت الإجراءات بالنسبة إليها متوافرة فيها عناصر للجريمة، أو أن المتهم هو الذي قارفها، وإذن فالقبض على هذا المتهم يكون صحيحاً، وتفتيشه سواء لداعى مجرد القبض عليه، أو البحث عن أدلة مادية متعلقة بالجريمة كالخراطوش الخاصة بالسلاح الذي ضبطه معه صحيح كذلك^(١).

وحديثاً قررت محكمة النقض - في نطاق رقابتها لمشروعية الإجراء وعدم انتهاك حقوق الإنسان - أنه: «إذا كان ما حصله الأمر المطعون فيه من أن الضابط الذي قام بتفتيش المطعون ضده تبين حقيقة المسدس المضبوط، وأن حيازته غير مؤمنة قانوناً ثم استطالت بعد ذلك يده إلى باقى ملابسه بالتفتيش، ليس له أصل في أوراق الدعوى، إذ تبين من الإطلاع على مفردات القضية أنه أثناء تفقد الضابط لحالة الأمن، سمع صوت ناري وأبصر المطعون ضده يضع مسدساً في جيبه، فقبض عليه وفتشه فمضبوط المسدس وما قد يكون المطعون ضده حائزاً له من الذخيرة، وعذر أثناء التفتيش على قطعة مخدر موضوع الدعوى، وقد تم ذلك قبل أن يكشف حقيقة المسدس وأنه ليس سوى مسدس صوت فإن الأمر يكون معيباً بالخطأ في الإسناد»^(٢).

٢- مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة:

المقصود بالتلبس بالجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة أن يكون الجاني قد ارتكب جريمته وأتمها بالفعل منذ لحظات قصيرة، لكن آثارها لازالت بادية تدعى عن وقوعها ونارها لم تخدم بعد، بل تخلفت عنها بقايا لازالت خامدة ودخان لازال ملخاً^(٣).

(١) نقض ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦١ مجموع أحكام النقض - س ١٢ - ص ٨١٥، نقض ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦١ مجموعة أحكام النقض - س ١٢ - رقم ١٥٧، نقض ٢٣ يناير سنة ١٩٦٦، مجموعة أحكام النقض - س ١٨ - رقم ١٥.

(٢) نقض ١٥/١٢/١٩٦٩ - أحكام النقض - س ٢٠ - رقم ٢٩٣.

(٣) نكدر/ رموف عبيد - مرجع سابق - ص ٢٥٣ عن: جرو - ج ٢ - فقرة ٩٢٩.

النوع الثاني: التلبس الحكمي أو الاعتباري:

١- تتبع الجاني الخروقات الجرمية:

يتحقق التلبس في هذه الصورة إذا تبع المجنى عليه أو عامة الناس الجاني مع الصياح أثر وقوع الجريمة.

٢- وجود الجاني بعد وقوع الجريمة بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوقافاً أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها؛

تفترض هذه الحالة من حالات التلبس ضبط المتهم، ومعه أدوات الجريمة المتحصلة منها في وقت مقارب لوقوعها، فحيازة هذه الأشياء قرينة قوية على ارتكابه للجريمة^(١).

٣- أن توجد بالجاني بعد وقوع الجريمة بوقت قريب آثار أو علامات تدل على أنه فاعل للجريمة أو شريك فيها؛

يتحقق التلبس في الحالة إذا ضبط الجاني بعد وقوع الجريمة بوقت قريب، وبه آثار أو علامات يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها. كما يجب أن يكون ضبط الجاني قد تم بعد وقوع الجريمة بوقت قريب، وتقدير هذه الفترة متروك لمأمور الضبط تحت رقابة محكمة الموضوع.

ج- الحالات التي لا تتواءم بها حالة التلبس:

هناك مجموعة من الحالات التي لا تتوافق بالنسبة لها جالة التلبس بارتكاب جريمة، نظراً لمخالفتها لصريح النصوص القانونية، فإذا ما أتى مأمور الضبط أي منها أثناء ممارسة عمله الضبطي، كان ما اتخذ من إجراءات باطلة، وليس لها أي سند قانوني وما يبنى عليها من إجراءات يكون باطلاً.

١- المشاهدة غير المشروعة:

لا يجوز إثبات حالة التلبس بناء على مشاهدات يختلسها مأمور الضبط القضاائي من خلال ثقب أبواب المساكن، لما في هذا من المساس بحرمة المسكن والنافذة للأدب، وكذلك لا يجوز إثبات تلك الحالة بناء على اقتحام المسكن فإن ذلك يعد جريمة في القانون، واعتداء صارخ على حرية الإنسان وحرمه مسكنه.

(١) الأستاذ/ أحمد عثمان حمزوي - لمرجع السابق - ص ٢٢٥.

وفى هذا الصدد قضت محكمة النقض بأنه: (إذا كان الظاهر أن مشاهدة رجل السلطة للمتهمين وهم يتعاطون الأفيون بواسطة الحقن كانت من ثقب الباب، وأن أحد الشهود احتال عليهم لفتح الغرفة التي كانوا فيها على هذه الحالة، ثم اقتحمها رجل السلطة وصنبت المتهمين وفتشهم فعثر معهم على المخدر، فإن حالة التلبس لا تكون ثابتة ويكون القبض والتفتيش باطلين)^(١).

كما لا يجوز أن يتجسس ضابط البوليس على المتهم داخل منزله بالنظر من ثقب مفتاح الباب، بما فى هذا من المساس بحرية المساكن والمنافاة للأداب، وإعمالاً لهذا قضت محكمة النقض بأنه: (إذا رأى ضابط البوليس بهذه الطريقة أن المتهم يبعثر سكرًا ويلقى عليه ماء، فاشتبه أن السكر مسروق فاقحم المنزل لتفتيشه، فإن هذه الواقعة لا تعتبر من حالات التلبس، ولا يمكن أن يتخذ مما يصل إليه الضابط من هذا السبيل المخالف للقانون دليلاً على قيام حالة التلبس)^(٢).

٢- المظاهر الخارجية التي لا توفر حالة التلبس، (وتعمل اعتماداً قسمتي على الحرية الفردية)

١- العيرة والإرتباك لا تكفي (عدم تواجد دلائل قوية):

لا تعرف القوانين الجنائية الاشتباه لغير ذوى الشبهة والمتشربين، وليس فى مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وإرتباك، أو وضع يده فى جيبه دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه، مادام أن المظاهر التي شاهدها رجل البوليس ليست كافية لخلق حالة التلبس بالجريمة التي يجوز لغير رجال الضبطية القضائية من أحاد الناس القبض بها^(٣).

وفى حكم حديث لمحكمة النقض قضى بأنه: ليس فى مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وإرتباك أو وضع يده فى جيبه - على فرض صحته - دلائل

(١) الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ١١ قضائية نقض جلسة ١٦ يولييه ١٩٤١ - التواعد القانونية - الجزء ٥ - رقم ٢٧٨ - ص ٥٤٥.

(٢) نقض ١١ أبريل سنة ١٩٤٠ - مجموعة التواعد القانونية - ج. ٥ - ص ١٦١.

(٣) طعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٤٦ قضائية نقض جلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٧٧ - ص ٢٨ - رقم ٨٧ -

ص ٤١٦، نقض ٢٨ فبراير سنة ١٩٦١ - مجموعة أحكام النقض - ص ١٢ - رقم ١٩٣ -

ص ٣٣٨، نقض ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٨ - مجموعة أحكام للنقض - ص ٩ - رقم ٢٦ - ص ٨٣٩.

كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه، ما دام أن المظاهر التي شاهدها رجال البوليس ليست كافية لخلق حالة التلبس بالجريمة^(١).

ب- نسج حالة تلبس اعتماداً على سابقة اتهام التلبس (دخول امرأة معروفة للشرطة إحدى الشقق قبضت ليس له ما يبرره)،

لما كان مؤدى الواقعة التي أوردها للحكم ليس فيه ما يدل على أن المتهمه شوهدت في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا يصح القول بأنها كانت وقت القبض عليها في حالة تلبس بالجريمة، حتى ولو كانت المتهمه من المعرفات لدى الشرطة بالاعتداء على ممارسة الدعارة. ذلك أن مجرد دخولها إحدى الشقق لا يبيح بذاته عن إدراك الضابط بطريقة يقينية على ارتكاب هذه الجريمة، ومن ثم فإن ما وقع على الطاعنة هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له في القانون^(٢).

ت- التخلي غير الإرادي،

يشترط في التخلي الذي يبنى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد وقع عن إرادة وطواعية واختيار، فإذا كان وليد إجراء غير مشروع فإن الدليل المستمد منه يكون باطلاً لا أثر له، وفي هذا الصدد قضت محكمة النقض بأنه: «إذا كانت الواقعة الدافعة بالحكم هي أن المتهم لم يتخل عما معه من القماش المسروق إلا عندما هم الضابط بتفتيشه دون أن يكون مأموراً من سلطة التحقيق بهذا الإجراء، فإنه لا يصح الاعتداد بالتخلي ويكون الدليل المستمد منه باطلاً^(٣)».

وفي حكم آخر قضت محكمة النقض بأنه: «لما كان الحكم قد عول إدانة

(١) نقض ٣ نوفمبر ١٩٩٣ - طعن رقم ٢٢١٧٧ - السنة ٦١ ق، نقض ١٣ أكتوبر ١٩٩٣، طعن رقم ٢٠٥٩٣ لسنة ٦١ قضائية.

(٢) الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٠ قضائية، نقض جلسة ٩ يولييه سنة ١٩٨٠ - س ٣١ - رقم ١٤٢ - ص ٣٣٧.

(٣) الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٢٥ قضائية - نقض جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٥٦ - س ٧ - رقم ٧٠ - ص ٢٣٤، طعن رقم ٢٠١٦ لسنة ٢٧ قضائية - نقض جلسة ٣ مارس سنة ١٩٥٨ - س ٩ - رقم ٦١ - ص ٢١٣.

الطاعة على الدليل المستمد من تخليها كان وليد إكراه وقع عليها من الضابط، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً يستوجب نقضه،^(١).

٢- انتفاء حالة التلبس بالجريمة في حالة تجاوز حدود الإذن الصادر بالتفتيش،

أن الأمر الصادر من النيابة لأحد مأموري الضبط بإجراء تفتيش لغرض معين (للبحث عن سلاح)، لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والغرض منه إلى غير ما أذن بتفتيشه، إلا إذا شاهد عروفاً أثناء إجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمة (في إحدى حالات التلبس)، ولما كان اللبين من مدونات الحكم أن المتهم عندما أبصر الضابط متجهاً نحوه حاول الفرار فلم يملكه، وأمكنه وتحسس ملابسه من الخارج وأيقن أنه لا يحرز سلاحاً بين طيات ملابسه الداخلية، فعثر في جيب صديريه الأيسر على المخدر المضبوط، في حين أنه لم يكن مأذوناً بالبحث عن مخدر، فإنه لا يصح أخذ المتهم بما أسفر عنه هذا الإجراء الباطل، ذلك بأن الحكم المطعون فيها أثبت بغير معقب أن المخدر لم يعثر عليه أثناء البحث عن السلاح، وإنما بعد أن تثبت الضابط يقيناً أن المتهم لا يحرز شيئاً من ذلك، وليس في الأوراق ما يشير إلى أن المخدر كان في مكان ظاهر يراه مأمور الضبط، حتى كان يصح له التفتيش بناء على حالة التلبس، ومن ثم يكون قد ساء للمحكمة أن تتعت تصرفه بالتصف في تنفيذ إذن التفتيش، وذلك بالسمي في البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة التي صدر بشأنها، مما يترتب عليه بطلان التفتيش وإهدار الدليل المستمد منه^(٢).

(١) الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٦ قضائية - نقض جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٦٦ - ص ١٧ - رقم ٣٢ - ص ١٧٥، نقض ١٨ أبريل سنة ١٩٨٤ - مجموعة أحكام للنقض - السنة ٣٥ - رقم ٩٧ - ص ٤٣٨، طعن رقم ٦٨٥٨ لسنة ٥٣ القضائية، وأيضاً: نقض ٩ أبريل سنة ١٩٩٢، طعن رقم ٦٨٠٣ لسنة ٥٩ القضائية.

والى عكس ذلك تماماً قضت محكمة للنقض المصرية بتاريخ حالة التلبس صحيحة إذا ما قدم للمتهم بطلان طواعية واختياراً إلى مساعد الشرطة للتأكد من شخصيته فعثر على مخدر بدخلها، نقض ٨ مايو سنة ١٩٧٢ - مجموعة أحكام للنقض، ص ٢٣، ص ٦٦٧، وأيضاً: نقض ٦ فبراير سنة ١٩٦١ - مجموعة أحكام للنقض، ص ١٢، رقم ٢٦.

(٢) الطعن رقم ١٧٥٠ لسنة ٣٩ ق - نقض جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٧٠ - ص ٢١ - رقم ٢١، ص ١٧٢.

ويعد التلبس باطلاً إذا كان أذن النيابة بالتفتيش مشوباً بعيب يبطله، أو كان التفتيش قد حصل أثر قبض غير صحيح، أو كانت حالة التلبس قد كشف عنها التعسف في تنفيذ أذن التفتيش.

وفي ذلك قصت محكمة النقض بأنه^(١):

«يجب على المحكمة أن تطى يبحث الظروف والملابسات التي تم فيها الطور على المخدر المضبوط، لمستظهر ما إذا كان قد ظهر عرضاً أثناء التفتيش المتعلق بالجريمة (جريمة الرشوة) ودون سعى يستهدف البحث عنه، أو أن الطور عليه إنما كان نتيجة التعسف في تنفيذ أذن التفتيش، بالسعى في البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بجريمة الرشوة التي جرى فيها التحقيق».

وقضى كذلك بأنه: «إذا إذن لمأمور الضبط بتفتيش ممكن للبحث عن أسلحة أو مسروقات، فهذا لا يخول له فض ورقة صغيرة عثر عليها بين طيات فراش المتهم، فإذا عثر فيها على مخدراً فلا تكون حالة التلبس قائمة، إذ أن للبحث عن الأسلحة أو المسروقات لا يستلزم فض ورقة صغيرة لا يعقل أن تتحوى على شيء مما يجرى البحث عنه»^(٢).

٤- أن تكون الجريمة المتلبس بها جنحة:

يشترط في حالة التلبس التي تجيز تفتيش المتهم أن تكون في أطار ارتكابه جنحة عقوبتها الحبس لمدة تزيد عن ثلاث أشهر، وقد تضمنت الواقعة أن ضابط الشرطة طلب رخصة سائق في منطقة أبو رديس فلم يجدها، فقام بتفتيشه حيث عثر بحيازته على قطعة أففين، وقررت المحكمة أن عدم حمل رخصة قيادة جنحة عقوبتها أقل من ثلاثة أشهر، ولا تجيز التفتيش^(٣).

(١) نقض ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٧ - مجموعة أحكام النقض - س ١٨ - رقم ١٩٥ - ص ٩٦٥،

نقض ٢٢ يونيو سنة ١٩٧٠ - أحكام النقض - س ٢١ - رقم ٢١٦ - ص ٩١٦، نقض ١٥

نوفمبر سنة ١٩٧١ - أحكام النقض - س ٢٢ - رقم ١٥٩ - ص ٦٥٦.

(٢) نقض ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ - مجموعة أحكام النقض، س ٢، رقم ٨٤، ٢١٧، نقض ١٩

يونيه سنة ١٩٦١ - مجموعة أحكام النقض - س ١٢ - رقم ١٣٦ - ص ٧١٠.

(٣) مبدأ قانوني هام أكدته محكمة جنابات جنوب سياء راجع: الأخبار في ٢٦/٧/٢٠٠٤ - العدد

١٦٣٠٤ - ص ٢٢.

ب- هي القبض،

القبض على المتهم هو أحد أهم الإجراءات الاستثنائية التي يملكها مأمور الضبط القضائي، وهو يمارس عمله القانوني في أحوال التلبس بارتكاب الجريمة، إذ الأصل أن القبض أجراه من إجراءات التحقيق وليس من إجراءات الاستدلال، فلا يملكه إلا سلطة التحقيق، ولكن تم استثناءه في حالة التلبس تشريعياً بنص المادة ٤١ من الدستور التي نصت على أن:

«الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع...».

كما نصت المادة ١/٤٢ من الدستور على أن:

«كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيّد حريته بأي قيد يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً...»^(١).

كما تضمن قانون الإجراءات الجنائية بعض النصوص التي أكدت هذا الحق، وأبانت الأحوال التي يجوز فيها المساس بحرية الفرد والقبض عليه أو حبسه احتياطياً أثناء التحقيق الابتدائي، ذلك أنه لا يمتنع العدالة إقلاّت مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الاعتقالات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق^(٢).

كما نصت المادة ٤٠ | - ج المدونة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه:

«لا يجوز القبض على أي إنسان أو حبسه إلا بأمر السلطات المختصة بذلك قانوناً كما يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً».

والمتتبع لكل هذه النصوص التشريعية دستورية أو قانونية، بل من مدى اهتمام المشرع بالحرية الشخصية، وحرصه على صياغة نسيج تشريعي قوي

(١) راجع المادتين ٩٠٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة ١٩٤٨.

(٢) نقض ٢١ يناير سنة ١٩٥٨ - أحكام النقض - س ٩ - رقم ٢٠٦، نقض ٩ أبريل سنة ١٩٧٣

- أحكام النقض - س ٢٤ - رقم ١٠٥.

يضمن احترام السلطة المختصة - تنفيذية أو قضائية - حرية المواطن الشخصية^(١).

ولا يمارى أحد في جدارة هذه الحرية بالحماية باعتبارها شرط البدء لا اعتراف إى مجتمع بآدمية بنيه، ولما كان القبض اعتداء على الحرية الشخصية تستلزمه أحياناً مصلحة المجتمع في مكافحة الإجرام كان لزاماً أن يتولى المشرع الدستوري نفسه التوفيق بين الاعتبارين^(٢). كما سبق وأوضحنا النصوص السابقة دستورية وقانونية.

وقد دفع ذلك رأى فقهي إلى القول بأن القبض على إنسان ولو لمدة ساعات قليلة إجراء خطير لما فيه من اعتداء على حريته الشخصية، وهو من إجراءات التحقيق لذا لا يكون بحسب الأصل إلا بأمر من سلطات التحقيق دون غيرها، وهذا المبدأ مستقر في بلادنا منذ عهد الإصلاح القضائي في سنة ١٨٨٣، وأن كانت تعوزه أسباب التطبيق السليم في كثير من الظروف والملايسات، خصوصاً في فترات الأحكام العرفية وما إليها^(٣).

وقد كان قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣٤ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - يتوسع في حالات القبض بمعرفة ضابط الشرطة أسوة بقانون تحقيق الجنايات الملغى، فكانت هذه المادة تشمل حالات أخرى يجوز فيها القبض بغير تلبس^(٤).

(١) مبدأ الحرية الشخصية للفرد يستند إلى أساس دستوري تمحدث عنه جميع الدساتير التي عرفها بلادنا، كما تحدث عنه الميثاق القومي و تقرير الميثاق.

• ولكننا نحميا في عالم ملئ بالعرائق، ولابد للحرية من أن تصطبم بمائق، ومن أهم الموايق التي تصطبم بها الحرية القبض، ثم أليست الحرية بحسب معناها الاشتقاقي عبارة عن انعدام القسر الخارجي، والقبض نوعاً من هذا القسر؟، أليست الحرية بحسب معناها الاصطلاحي اختياراً للفعل مع استطاعة عدم اختياره، والقبض قيداً على هذا الاختيار؟. (دكتور/ هلالى عبد اللاه أحمد - ضمانات المتهم في مواجهة القبض - مرجع سابق - ص ٦).

• ثم لن القبض من الإجراءات الماسة بحرية الإنسان، فإنه قد يتخذ - بل غالباً ما يتخذ - في مواجهة شخص لم يكتسب بعد صفة المتهم، وبالتالي يكون بمعزل عن مباشرة حقوق الدفاع، ومن هنا تبرز أهمية وجود ضمانات كافية تمنع الانتكاس على الحريات.

(٢) دكتور/ محمد زكى أبو عامر - مرجع سابق - رقم ٧٥ - ص ٢٢٢.

(٣) دكتور/ روف عبيد - مرجع سابق - ص ٣٢٧.

(٤) يمد صدر دستور سنة ١٩٧١ متضمناً نص المادة ٤١، روى قصر القبض بمعرفة مأمورى الضبط القضائي من غير أعضاء النيابة على حالات للتلبس.

- ماهية القبض:

لم يعرف المشرع المصري للقبض فى قانون الإجراءات الجنائية فقد خلت النصوص من تعريف واضح لإجراء القبض، فيما تولى الفقه قضاء النقض هذه المهمة.

القبض لغة، هو الإمساك، وقبض الشيء أخذه، والقبض أيضاً ضد البسط وبابها منرب و (قبض) فلان على ما لم يسم فاعله فهو (مقبوض) أى مات. و (القبض) الإسراع^(١).

القبض فى الاصطلاح:

فالمقصود بالقبض الذى يقوم به مأمور الضبط القضائى على المتهم هو التمهيد لاستجوابه، وأن هذا الإجراء من قبيل المحجز لا أكثر ولا أقل^(٢)، والقبض هو سلب حرية شخص لمدة قصيرة باحتجازه فى المكان الذى يحده القانون لذلك^(٣)، ويعرف القبض أيضاً بأنه حرمان شخص من حرية التجول ولو لفترة قصيرة^(٤). كما يعرف بأنه الحجر على حرية المتهم بتقييد حركته فى التجول^(٥).

فيما ذهب قضاء النقض فى أحكامه إلى تعريف القبض بأنه: «إمساك الشخص من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول دون أن يتعلق الأمر على قضاء فترة زمنية معينة»^(٦)، كما حكم بأنه: «ويراد بالقبض أيضاً حرمان الشخص من حرية التجول ولو لفترة يسيرة»^(٧).

نخلص من ذلك إلى أن قوام القبض هو: حرمان الشخص من حريته فى الحركة والتجول، لكن هذا الحرمان يتميز فى قانون الإجراءات الجنائية بمدة

(١) مختار الصحاح - باب الفاف - ص ٢١٧.

(٢) الأستاذ/ أحمد عثمان حمزوى - مرجع سابق - ص ٢٤٨.

(٣) دكتور/ محمود نجيب حصى - مرجع سابق - بند ٦٠١ - ص ٥٦٨.

(٤) دكتور/ أحمد قصى سرور - مرجع سابق - بند ٣٢٩ - ص ٦٣٠.

(٥) دكتور/ مأمون محمد سلامة - قانون الإجراءات الجنائية ملحقاً عليه بالفقه وأحكام النقض - ص ٢٣٣.

(٦) نقض ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧ - أحكام النقض - ص ٨ - رقم ٢٠٥.

(٧) نقض ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٩ - مجموعة الأحكام - ص ١٠ - رقم ١٠٥ - ص ٤٨٢، نقض

١٦ مايو سنة ١٩٦٦ - مجموعة الأحكام - ص ١٧ - رقم ١١٠ - ص ٦١٤، وألطن رقم ٢١٨

لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١ - ص ٢٠ - ص ٨٥٣.

خصائص: فهو حرمان مقصود، وهو حرمان ينصب على شخص محدد، وقابل للتفويض جبراً، لكن زمن الحرمان ليس من خصائص القبض^(١).

ب- شروط القبض الجائز لمأمور الضبط القضائي،

تنص المادة ٣٤ - ج على أن: «لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو بالجناح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه».

ثم تصنيف المادة ٣٥ - ج: «إذا لم يكن المتهم حاضراً في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمراً بضبطه وإحضاره ويذكر ذلك في المحضر».

ويتضح من ذلك أنه يشترط لصحة القبض الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي أن يتوافر فيه شرطان:

- الأول، يتصل بالجريمة المتلبس بها،

أن تكون جنائية أو جنحة من الجنح التي يعاقب عليها القانون بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر، فإن كانت مدة الحبس أقل، أو كانت العقوبة هي الغرامة فقط لمتنع القبض مطلقاً ولو كان وقوع الجريمة مؤكداً.

- الثاني، يتصل بمدى جدية الاتهام بها،

يتمثل هذا الشرط في قيام دلائل أو شواهد وإمارات متد من يراد القبض عليه، يسوغ معها في العقل اتهامه بارتكاب إحدى الجرائم السابقة.

وهذا الشرط مركب من عنصرين - أولهما وجود الدلائل، والثاني كفايتها، والدلائل وقائع محددة ظاهرة وملموسة، يستنتج منها أن شخصاً هو مرتكب الجريمة، فإذا تخلفت الدلائل بهذا المعنى كان القبض باطلاً، وتعتبر الدلائل كافية إذا كانت على درجة من القوة يصح معها في الإقحام إسناد جريمة معينة إلى شخص معين، فإذا كانت الدلائل ضعيفة يأبى العقل معها التصديق أو لا يطمئن إلى نسبة الجريمة لهذا الشخص، فأنها لا تصلح أساساً للقبض.

(١) دكتور/ محمد زكي أبو عامر - مرجع سابق - ص ٢٢٥.

ت- إجراءات ضابط الشرطة التالية للقبض في نطاق مراعاة حقوق الإنسان وعدم
الحد من حرية،

فرض المشرع على ضابط الشرطة إجراءات معينة فور اتخاذ إجراء
القبض على المتهم، أهمها الالتزام بسماع أقوال المقبوض عليه وإبلاغه بأسباب
القبض عليه، ثم ألا يبقيه أكثر من ٢٤ ساعة.

• الإجراءات الأولى،

نصت المادة ٧١ من الدستور على أن: «يلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل
بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فوراً، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه
بما وقع أو الاستعانة، به على الوجه الذي ينظمه القانون، ويجب إعلانه على
وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه، وله ولغيره للتظلم أمام القضاء من الإجراء
الذي قيد حرية الشخصية...».

كما ورد إجراء إبلاغ المقبوض عليه في المادة ١٣٩ من قانون الإجراءات
الجنائية: «يلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يحبس احتياطياً بأسباب القبض عليه
أو حبسه ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع والاستعانة بمحام.
ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه،^(١) وهذا النص تطبيقاً
للمادة ٧١ من الدستور، والغرض من إبلاغ المقبوض عليه بأسباب القبض عليه
هو إعطاؤه الحق في الاتصال بمن يرى الاستعانة به وتخصير دفاعه^(٢).

• الإجراءات الثانية،

أوجبت المادة ٣٦ من قانون الإجراءات على ضابط الشرطة سماع أقوال
المتهم المضبوط فوراً، فإذا لم يأت بما يبرره أرسله إلى النيابة العامة في خلال
أربع وعشرين ساعة. وتلتزم النيابة العامة في هذه الحالة باستجوابه في ظرف

(١) معجلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - للجريدة الرسمية الممدد رقم ٣٩ - للصادر في
١٩٧٢/٩/٢٨.

(2) Le Droit des personnes d'être en contact avec ceux qui leur
est nécessaire de consulter pour assurer leur défense ou protéger leurs
intérêts essentiels: "Rapport de la commission Internationale de Ju-
ristes: Revue de la commission Internationale du Juristes, 1964,
Tome V, No. 1.

أربع وعشرين ساعة، ثم تأمر إما بالقبض عليه أو بإطلاق سراحه. وسماع أقوال المتهم إجراء يختلف عن استجوابه، لأن الاستجواب محظور على ضابط الشرطة. والفرق بين الإجراءين: أن ضابط الشرطة وهو مأموراً للضبط القضائي يحيط المتهم علماً عند سماع أقواله بما هو منسوب إليه، ثم ينحصر عمله في إثبات أقواله دون أن يناقشه في تفاصيل التهمة أو يحاصره بأدلتها، أو يواجهه بالمجنى عليه أو بالشهود أو بالمتهمين الآخرين، لأن هذا هو عين الاستجواب^(١). فإذا أتى المتهم بما ينفي الدلائل التي شهدت عليه واقتنع ضابط الشرطة ببراهته أطلق سراحه، وإلا وجب عليه أن يرسله إلى النيابة العامة المختصة في خلال أربع وعشرين ساعة، وعلى النيابة العامة أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة، ثم تأمر بالقبض عليه أو بإطلاق سراحه^(٢)، فإذا قام ضابط الشرطة باستبقاء المتهم لديه أكثر من ذلك كان مرتكباً لجريمة قبض بدون وجه حق تعرضه لمسئولية جنائية ومنذية وإدارية^(٣)، ويصبح القبض باطلاً.

ويلاحظ أن الإجراءات التي فرضها القانون على ضابط للشرطة، أن يتخذها فور القبض على أحد الأشخاص، تعد في الجانب الآخر ضمانات كفلها القانون لمن يقبض عليه، نظراً لما يطلع القبض من قيد خطير على الحرية الشخصية، كما أنها تحمي ضابط الشرطة من مغية مخالفة النصوص المنظمة لذلك:

ث- التمييز بين إجراء القبض والإجراءات المشابهة:

• القبض والتكليف بالحضور

الأمر بالحضور Mandant de Comparution هو دعوة المتهم للمثول أمام

(١) دكتور/ عوض محمد عرض - مرجع سابق - ص ٢٦٩

(٢) دكتور/ محمد زكي أبو علمر - مرجع سابق - ص ٢٧٠.

• روضح أن النص يشترط أن تكون النيابة العامة التي يتم عرض المتهم عليها مختصة بالتصرف في أمره، فإن تم عرضه على نيابة غير مختصة فيجب الإفراج عنه فوراً بمجرد مرور أربع وعشرين ساعة دون صدور أمر من النيابة المختصة بالقبض عليه. دكتور/ عبد الرزاق مهدي - مرجع سابق - هامش ٢٧ - ص ٢٧٠.

(٣) قسني بأنه: «لا جدوى مما يثوره الطاعن من عدم عرضه على النيابة العامة في خلال أربع وعشرين ساعة من القبض عليه - يفرض صحته - طالما أنه لا يدعى أن هذا الإجراء قد أسفر عن دليل نتج من أدلة الدعوى»، نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٩٣ - طعن رقم ١٠٥٦٠ سنة ٦١ القضائية - مجلة المحاماة إبريل ١٩٩٤، وأيضاً يراجع: دكتور/ محمود مصطفى - حقوق الإنسان في مرحلة ما قبل المحاكمة - مؤتمر الجمعية المصرية للقانون الجنائي - الإسكندرية - في السنة من ٩-١٢ إبريل ١٩٨٨.

المحقق في زمان ومكان محددين في هذا الأمر لسؤاله أو لاستجوابه. فقد نصت المادة ١٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية المصرية على أن: «لقاضى التحقيق في جميع المواد أن يصدر حسب الأحوال أمراً بحضور المتهم...».

ولا يترتب على هذا الأمر إى حجر على حرية المتهم الشخصية، إذ أن تنفيذه متروك لمشينة المتهم أن شاء استجاب للدعوة وأن شاء لم يستجب، وفي الحالة الأخيرة لا يجوز استعمال القوة مع المتهم لإلزامه بالحضور، وكل ما يترتب على عدم تنفيذ الأمر من قبل المتهم أنه يجوز للمحقق أن يصدر أمراً آخر بالقبض عليه وإحضاره، ولو كانت جريمته مما لا يجوز فيها الحبس الاحتياطي، والأمر بالحضور جائز في جميع أنواع الجرائم أى أكانت جنايات أم جنح لم مخالقات^(١).

والأمر بالحضور يختلف عن القبض من ناحيتين:

الأولى: أن التكليف بالحضور هو مجرد دعوة بسيطة Simple Convocation للحضور لا يجوز تنفيذها بالقوة، وبالتالي لا تتضمن مساساً بحرية الأشخاص، عكس الأمر بالقبض فهو تكليف من القاضى لرجال السلطة العامة بضبط المتهم وإحضاره (Mandat d'amener القبض عليه) ولهم في سبيل ذلك تنفيذه قسراً عن المتهم^(٢)، إذا رفض الحضور طوعاً في الحال.

الثانية: تبدو في أن التكليف بالحضور يكون في كل الجرائم، في حين أن الأمر بالقبض لا يكون كقاعدة عامة إلا في للحالات التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي^(٣).

• القبض والتعرض للمادى (القبض المادى):

درج الفقه المصرى على تعريف التعرض للمادى (القبض المادى) بأنه:

(١) دكتور/ هلالى عبد الله أحمد - ضمقات المتهم في مواجهة القبض - مرجع سابق - ص ٢٠.

(٢) الأستاذ/ أحمد عثمان حمزوى - مرجع سابق - ص ٥٦٢.

وليضاً يراجع: نص المادة ١٢٧ فقرة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية المصرية.

(٣) بالإضافة إلى حالات استثنائية أخرى هي حالة:

- ١- المتهم المغائب الذى سبق دعوته للحضور فتخلف دون عذر مقبول. ٢- المتهم الذى يخشى هروبه. ٣- المتهم الذى ليس له محل إقامة معروف في مصر. ٤- المتهم المتنبس بجريمة. دكتور/ هلالى عبد الله أحمد - المرجع السابق - ص ٢١.

إجراء يستهدف مجرد الحيلولة بين شخص في حالة تلبس بجريمة وبين أن يمكن من الفرار، وهذنه يحدده في مجرد تسليم هذا الشخص إلى السلطات المختصة^(١).

وإذا أردنا أن نقارن بين القبض بوصفه إجراء من إجراءات التحقيق (القبض بالمعنى الفني)، والتعرض المادي (القبض المادي) فإن كلا منهما يعتبر قبضاً قانونياً يجد سنده من القانون^(٢)، لكن يفتقر القبض عن التعرض المادي في أن:

أ - القبض بمعناه الفني، يترتب عدة آثار إجرائية ويخول القائم به سلطات معينة لا تتوفر في حالة التعرض المادي (القبض المادي). إذا أن القبض بوصفه إجراء من إجراءات التحقيق والذي يقوم به ضابط الشرطة في حالة التلبس - أو في حالة التنبه من سلطة التحقيق الابتدائي - وترتب عليه ضرورة سماع أقوال المتهم المقبوض عليه، وذلك خلاف التعرض المادي (القبض المادي) إذ لا يكون للأفراد ولا لرجال السلطة العامة حق سماع أقوال المتهم، إنما مجرد تسليمه إلى أقرب رجل من رجال السلطة العامة أو أحد مأموري الضبط حسب الأحوال.

ب - التعرض المادي، لا يجوز فيه للأفراد أو لرجال السلطة العامة احتجاز الشخص المقبوض عليه فترة أطول بما يقتضيه أمر تسليمه. أما في حالة القبض بالمعنى الفني فإن ضابط الشرطة من حقه احتجاز المتهم لمدة أربع وعشرين ساعة ثم يرسله بعد ذلك إلى النيابة العامة^(٣).

ج - التعرض المادي، لا يجوز فيه للأفراد أو لرجال السلطة العامة تفتيش الشخص المقبوض عليه بحثاً عن أدلة الجريمة المتهم فيها، فذلك قاصر على ضابط الشرطة، في حالة القبض بالمعنى الفني، لهم فقط حق التفتيش الوقائي الذي تنليه ضرورة الأمن، حفاظاً على سلامة الشخص الذي يجري تفتيشه أو

(١) دكتور/ أحمد فتحى سرور - مرجع سابق - بند ٢٣١ - ص ٦٣٢، وأيضاً: دكتور/ محمود نجيب حسنى - مرجع سابق - بند ٦٠٥ - ص ٥٧٢.

(٢) دكتور/ هلالى عبد الله أحمد - المرجع السابق - ص ٢٤.

(٣) المرجع السابق - ص ٢٥.

غيره من الأشخاص، بتجريد هذا الشخص مما يحمله معه من أسلحة أو أدوات قد يستخدمها في الاعتداء على نفسه أو على غيره^(١).

• القبض والاستيقاف:

يختلف الاستيقاف عن القبض وأن قُرب منه، ويختلف عنه في طبيعته وأثره وفيمن يصح له أن يباشرة، فالاستيقاف لا ينطوي على تقييد الحرية، ومن ثم فهو لا يعد من إجراءات التحقيق، وتبعاً لذلك فإنه لا يترتب عليه ما يترتب على هذه الإجراءات من آثار، ولا تقتصر سلطة الاستيقاف على رجال الضبط القضائي وحدهم، بل هي من السلطات المخولة لرجال الحفظ عامة، ولم ينص قانون الإجراءات على الاستيقاف في أي مادة من مواده، ولهذا فليس له سند من نصوصه، ومع ذلك فهو بحسب ما استقر عليه قضاء النقض إجراء مشروع، وإذا التزم القائم به حدوده فأُفضى إلى الكشف عن جريمة في حالة تلبس، كان التلبس صحيحاً^(٢).

وقد أحاطت محكمة النقض الاستيقاف^(٣) بضمانات ثلاث: الأولى خاصة بمناطه، والثانية بغايته والثالثة بحدده^(٤):

(1) PEDAMON (M): "La fouille corporelle" R.S.C. 1961, p. 467.

(٢) دكتور/ عوض محمد عوض - المرجع السابق - ص ٢٧٥.

(٣) الاستيقاف عبارة عن مجرد إيقاف عابر سبيل لسؤاله عن اسمه وعنوانه ووجهته، وهو أمر مباح لرجال الحفظ عند التلبس في أمر عابر السبيل. (دكتور/ رموف حبيب - المرجع السابق - ص ٣٢٩، وأيضاً مؤلفه للمشكلات العملية الهامة في الإجراءات الجنائية - مرجع سابق - ج ١).

• والاستيقاف إجراء بمقتضاه يحق لرجل السلطة العامة أن يوقف الشخص ليسأله عن هويته وعن حرفته ومحل إقامة ووجهته إذا اقتضى الحال ذلك. (دكتور/ مأمون سلامة - قانون الإجراءات الجنائية ملحقاً عليه بالقانون وأحكام النقض - دلائل الفكر العربي - سنة ١٩٨١ - ص ٢٤١).

• كما صرفت محكمة النقض المصرية الاستيقاف بأنه عبارة عن: إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحرر عن الجرائم وكشف مرتكبها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف، نقض ٢٧ مايو سنة ١٩٨١ - مجموعة أحكام للنقض - ص ٥١ - رقم ١٠١ - ص ٥٧٤، نقض ٢٥ يناير سنة ١٩٧٩ - مجموعة أحكام للنقض - ص ٣٠ - رقم ٣٠.

(٣) دكتور/ عوض محمد عوض - مرجع سابق - ص ٢٧٦.

وأيضاً يراجع: نقض ١٣ يناير سنة ١٩٦٤ مجموعة أحكام للنقض - ص ١٥ - رقم ١١ ص ٥٢، نقض ١١ يناير ١٩٧٩ - مجموعة أحكام للنقض - ص ٣٠ - رقم ٨ - ص ٥٤.

فمناطق الاستيقاف، مسلماً يضع به الشخص نفسه - طوعاً واختياراً - موضع الظن والريبة، وينبئ عن ضرورة تستدعى للتدخل لجلأ أمره .

وغاية الاستيقاف، هي استجلاء للحقيقة وحسم ما علق بنفس رجل الحفظ من ريبة لها ما يبررها، ويتحقق ذلك بسؤال المستوقف عن اسمه وعنوانه وعمله وجهته، ولا بأس من سؤاله عما أثاره في نفس منابط الشرطة من ريبة بسبب مسكه، ولا يجوز أن يتخذ الاستيقاف ذريعة لإجراء آخر، لأن ذلك يعتبر انحرافاً به عن غايته .

وحد الاستيقاف، ألا يتضمن اعتداء على الحرية الشخصية لأن طبيعته تأبى ذلك، فإذا استرأب منابط الشرطة في شخص لما بدأ عليه من اضطراب فاستوقفه وسأله عن علة اضطرابه، وأخذ في نفس الوقت يحسس ملابسه، فإنه يكون قد تجاوز حد الاستيقاف إلى القبض والتفتيش، وإذا بادر المستوقف إلى التخلص من شيء يحمله وكانت حيازته تعد جريمة فإن حالة التلبس لا تقوم .

ت- هي إجراء التفتيش (الأشخاص - المأذول) :

التفتيش إجراء من إجراءات التحقيق يستهدف البحث عن الحقيقة في مستودع السر، لذلك فهو يعتبر من أهم إجراءات التحقيق في كشف الحقيقة لأنه غالباً ما يسفر عن أدلة مادية تؤيد نسبة الجريمة إلى المتهم، وحينما يباشرة مأمور الضبط القضائي، فهو يباشرة إما على شخص المتهم وإما على مسكنه، فمحل التفتيش بالنسبة له لا يخرج عادة عن إحدى هذين الوعامين .

هذا وقد تناول المشرع الإجراءي المصري حق التفتيش في الفصل الرابع من الباب الثاني من قانون الإجراءات الجنائية، حيث نص في المادة ١/٤٦ على أنه: «في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانوناً على المتهم بجور لمأمور الضبط القضائي أن يفحصه» .

- ماهية التفتيش La Perquisition :

التفتيش عن الشيء، هو البحث عن مظان وجودة .

واستطلاعاً، هو البحث عن الشيء في مستودع السر .

وفتهاً، تعددت التعريفات التي أضفاها الفقه على فكرة التفتيش، إلا أنها تجمع على أن التفتيش عبارة عن: (إجراء من إجراءات التحقيق التي تهدف

إلى البحث عن أدلة مادية إجرامية أو جنحة تحقق وقوعها في محل يتمتع بحرمة المسكن أو الشخص، وذلك من أجل إثبات ارتكابها أو نسبتها إلى المتهم وفقاً للإجراءات القانونية المقررة^(١).

فيما ذهبت محكمة النقض إلى تعريف التفتيش بأنه: (البحث عن عناصر الحقيقة في مستودع السر فيها)^(٢).

والتفتيش من لخطر الإجراءات الجنائية التي تمس حريات الناس، فهو بحث في مستودع أسرارهم التي يحرصون على الاحتفاظ بها لأنفسهم، واعتداء على حرياتهم في صون أسرار مساكنهم وأشخاصهم، ولذلك حرصت الدساتير على رفع بعض أحكام التفتيش إلى مصاف المبادئ الدستورية، خاصة بعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نصت ماددة الثانية عشر على أنه: «لا يعرض أحد لتدخل تصفي في حياته الخاصة أو أسرته أو ممكته أو مراسلاته أو حملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات».

ب- خصائص التفتيش:

يتميز إجراء التفتيش بعدة خصائص نجلها فيما يلي^(٣):

• أنه إجراء من إجراءات التحقيق، يجمع الفقه في مصر على اعتبار أمر التفتيش من أوامر التحقيق الابتدائي وليس من إجراءات الاستدلال، فهو من أوامر القضائية بلا شبهة، وقد عبر المشرع الإبراهيمي المصري عن ذلك في المادة ١/٩١ معدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ والخاصة بتفتيش المنازل حيث نصت: «تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضي التحقيق، بناء على اتهام موجه إلى شخص يقيم

(١) دكتور/ هلالى عبد الله أحمد - تفتيش نظم العاصم الآلى وضمانات المتهم المطروحات - القاهرة - دار النهضة العربية - سنة ٢٠٠٠، ص ٤٧.

(٢) نقض ٣١ مارس سنة ١٩٥٩ - أحكام محكمة النقض - ص ١٠ - رقم ٨٧ - ص ٣٩١، نقض ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ - أحكام محكمة النقض - ص ١٣ - رقم ٢٠٥ - ص ٨٥٣.

(٣) دكتور/ هلالى عبد الله أحمد المرجع السابق - ص ٤٨ وما بعدها، وأيضاً يرجع لذات المؤلف: المركز القانونى للمتهم - المرجع السابق - ص ٥٦٦ وما بعدها.

فى المنزل المراد تفقيشه، بارتكاب جنابة أو جنحة أو باشتراكه فى ارتكابها أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تنطق بالجريمة.

• انه يهدف إلى البحث عن أدلة مادية، الفرض من التفديش هو الوصول إلى الأدلة المادية للجريمة، والأدلة المادية هى التى تبحث من عناصر مادية ناطقة بنفسها، وتؤثر فى اقتناع القاضى بطريق مباشر، فقد يترك الجناة فى مكان الجريمة بعض الأدوات التى استخدمت فى ارتكابها أو بصمات أصابع أو آثار أقدام، أو غير ذلك من المظاهر المادية التى تقيد فى الإثبات.

• ان تكون هذه الأدلة ناشئة عن جنابة أو جنحة تتحقق وقوعها، لا يتخذ إجراء التفديش بوصفه عملاً من أعمال التحقيق إلا بصدد جريمة قد ارتكبت بالفعل. فلا يصح القيام به لضبط جريمة مستقبلية^(١)، ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنها ستقع بالفعل^(٢)، بيد أنه لا يكفى مجرد وقوع جريمة ما للقول بجواز إجراء التفديش بل لا بد أن تكون ما يعتبرها القانون جنابة أو جنحة، وبالتالي تستبعد المخالفات، وذلك لأن المخالفات من ضالة الشأن بحيث لا يترافق لها من الخطورة ما يبرر أهدار الحرية الفردية وحرمة المساكن عن طريق إجراء التفديش^(٣).

• اما النوع الثانى، وهو الذى يكون تابعاً للقبض على الأشخاص، فهو الذى أسميناه (تفقيشاً وقائياً) وهو ليس من إجراءات التحقيق، ولا يقصد به البحث عن أدلة، وإنما هو إجراء بوليسى محض مقصود به أماكن تنفيذ الأمر بالقبض^(٤). وهو لذلك محدود بهذه الغاية ولا يجوز أن يتعداها^(٥).

(١) نقض ١٤ يناير سنة ١٩٨٦ - مجموعة أحكام للنقض - سنة ٥٥ - رقم ١٤ - ص ٦٤.

(٢) نقض ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٩ - مجموعة أحكام للنقض - سنة ٢٠ - رقم ١٩٣ - ص ٩٧٦.

(٣) دكتور/ حسن صادق المرصافى - مرجع سابق - ص ٣٠٥.

(٤) ولأنه فإن التفديش يجوز فى جميع الأحوال القبض أياً كان نوع هذا القبض أو سببه أو الغرض منه. (نقض ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ مجموعة للنقض، ج ٧، رقم ٤٧، ص ٣٢)، حتى ولو لم يكن للقبض من أعمال التحقيق.

(٥) أفضل تعريف للتفقيش الوقائى يمكن استخراجه من عبارات محكمة للنقض المصرية بأنه هو: «ما يضمره تنفيذ القبض من بحث فى ملابس المتهم لتجريدة مما يحتمل أن يكون معه من سلاح خفية أن يستعمله فى المقاومة أو الاعتداء على نفسه أو على من يقبض عليه»، نقض ٢ يونيو سنة ١٩٤١ مجموعة للنقض، ج ٥، رقم ٢٧٣، ص ٥٢٧.

- بعض الجوانب العملية لإجراء التفتيش المرتبطة بحقوق الإنسان،

هناك بعض للجوانب العملية الهامة التي يجب أن يراعيها مأمور الضبط القضائي عند قيامه بإجراء التفتيش، حتى لا يشوب إجراؤه البطلان ويكون في إطار النسق القانوني الذي رسمه المشرع، وهي ترتبط ارتباط وثيقاً بحقوق الإنسان وحريته، حتى ولو كان هذا الإنسان في موضع الاتهام.

- تفتيش الأثاث،

أوجبت م ٤٦ ف م أن يكون تفتيش الأثاث بمعرفة أئلي يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي^(١)، وينبغي عليه أن يثبت اسمها في المحضر حيث تؤدي الشهادة بعدئذ عما تكشف لها من التفتيش، ولا تحلف اليمين أمامه إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماعها بيمين طبقاً للقاعدة التي وضعها المادة ٢٩٩^(٢).

وقد حكم بأن: اشتراط تفتيش الأثاث بمعرفة أئلي المراد به أن يكون مكان التفتيش من المواضيع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها، وهي عورات المرأة التي تخدش حيائها إذا مست^(٣)، أما تفتيش يد المتهم وإخراج لفافة المخدر منها بمعرفة ضابط البوليس فهو تفتيش صحيح^(٤)،

— وبذلك يختلف التفتيش الوقائي عن التفتيش من حيث طبيعته القانونية، إذ أنه ليس إلا إجراء بوليسي احتياطياً لتفويضاً - ولذلك سمته إحدى المحاكم الفرنسية (التفتيش البوليسي Fouille de police mesure) - محكمة استئناف نيم في جازيت ديبابويه ١٩٢٧-١-١٦ ص ١٩٤.

(الاستاذ حمزاوي - مرجع سابق - ص ٢٩١).

(١) وفي هذا قضى بأنه: «القول بأن الطبيب يباح له بحكم مهنته ما لا يباح لغيره من الكشف على الأنثى، وأنه لا ضمانه عند استعماله تفتيش متهمه بمعرفة أئلي أن يقوم هو بإجراء التفتيش المطلوب، ذلك تقرير خاطئ في القانون» (الطعن رقم ٢٤١٠ لسنة ٢٤ - جلسة ١١ أبريل سنة ١٨٥٥ - ص ٦ - ٨٠٧).

(٢) نقض ١٥ مايو سنة ١٩٧٩ - أحكام محكمة النقض - ص ٣٠ - رقم ١٢٥ - ص ٥٨٨.

(٣) الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٥ أحكام النقض، ص ٦، رقم ٣٩٤، ص ١٣٤١. حيث نص على أن: «صدر المرأة هو لا شك من تلك المواضيع، ولأن فإن كان الحكم المرسوم فيه قد أجاز تفتيشه وسرعه بمقولة أن النقاط الطبية المعمية على مخدر من صدر للمتهم لا يعتبر تفتيشاً يمس مواطن الخلطة فيها، وقضى بإدانتها اعتماداً على الدليل المستمد من هذا التفتيش الباطل وحده، فإنه يكون مضطراً في تطبيق القانون وفي تأويله مما يلحق منه نقصته».

(٤) نقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٢ - أحكام النقض - ص ٤ - رقم ٤٤ - ص ١٠٥، ٨ فبراير سنة ١٩٦٠ - أحكام النقض - ص ١١ - رقم ٣٠ - ص ١٩٤٨، وأيضاً انظر: (الطعن رقم

وكذلك إخراج لثافة المخدر التي كانت ظاهرة من أصابع قدم المتهمه وهي عارية^(١)، ومن باب أولى إذا أخرجت للمتهمه المخدر من بين ملابسها طواعية واختيار بغير تفتيش^(٢)، وقدمته لضابط البوليس فيكون الإجراء صحيحاً.

وفيما عدا ذلك فمخالفة حكم القانون تستوجب بطلاناً من النظام العام، لا يسقطه رضاه المتهمه بأن يفتشها مأمور الضبط نفسه، أو أن يفتشها طبيب (مفتش صحة) ندبه لذلك أحد مأموري الضبط^(٣).

وإذا كانت القاعدة أنه لا يجوز لمأمور الضبط القضائي إجراء تفتيش الأنثى بنفسه أو أحد مساعديه، لتعلق هذه القاعدة بالنظام العام، ولا يجوز لرجل أجنبى عن المرأة أن يمس من جسدها موضع عورة يחדش به حيائها.

فهل يجوز تكليف زوج المتهمه بالقيام بفتيشها، على أساس أن قيامه بهذا العمل لا يترتب عليه خدش لحياتها؟

فى الإجابة على هذا التساؤل ذهب رأى إلى عدم جواز ذلك لما يلى^(٤):

- أن الأصل فى الاختصاص بالقيام بهذا العمل هو الشخص القائم بالتحقيق أو من يندبه، ومن ثم فإن تكليف الزوج بالقيام بهذا الأمر يعد خروجاً على هذا الأصل، دون سند من القانون.

== ١٠٦٨ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩ أكتوبر ١٩٧٥ - ص ٢٦ - ص ٥٩٦، حيث نص على أنه: ... ضابط البوليس لا يكون قد خالف القانون أن هو لمسه بيد المتهمه وأخذ الطية التى بها المخدر على النحو الذى أثبتته الحكم.

* وأيضاً فى نفس المعنى: نقض ٦ يناير سنة ١٩٨٠ - أحكام للنقض - ص ٣١ - رقم ١١ - ص ٥٨، والطن رقم ٧٨٢٣ - لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢/٧/١٩٨٤.

(١) نقض ٢٠ إبريل سنة ١٩٥٧ - أحكام للنقض - ص ٨ - رقم ١٤٣، ص ٥٢١.

(٢) رابع نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٦٢ - أحكام للنقض - ص ١٣ - رقم ٢٧ - ص ٩٨.

(٣) نقض ١١ إبريل سنة ١٨٥٥ - أحكام للنقض - ص ٦ - رقم ٢٤٩، ص ٨٠٧، وقارن الطعن رقم ١٤٧١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٤ يناير سنة ١٩٧٦ - ص ٢٧ - ص ٩، وقد قضى بأن:

.... لكشف عن المخدر فى مكان محلى من جسم الطاعة بمعرفة طبيب المستشفى لا تأثير له على سلامة الإجراءات، ذلك أن قيامه بهذا الإجراء إنما كان بوصفه خبيراً، وما أجراه لا يعدو أن يكون ترضاً للطاعة بالقدر الذى تستلزمه عملية التدخل الطبى اللازمة لإخراج المخدر من موضع إخفائه فى جسم الطاعة.

(٤) دكتور/ عبد العزيز محمد محمد محسن - مرجع سابق - ص ١٣٧.

- أن الزوج لا يطمان إليه عملاً، لأنه قد يساعد على إخفاء الأدلة بدلاً من الكشف عنها^(١).

- تكليف الزوج بالقيام بتفتيش زوجته في المواضع التي تعد عورة من جسدها، فيه امتهان لكرامته وكرامتها - ولو كانت متهمة - وكرامة أبنائها، وعليه فإن ذلك يعد تكليف مستحيل.

وبناء على ذلك فإنه لا يجوز تكليف زوج المتهمة بتفتيشها مهما كانت الظروف، وهذا ما ذهب إليه جانب من الفقه ونحن نؤيده في ذلك.

- تمتييش الشخص أثناء تفتيش المنزل،

أثناء قيام مأمور الضبط القضائي بتفتيش المنزل المأذون له بتفتيشه هل يحق له تفتيش من فيه؟ الأصل أن تفتيش المنزل إجراء مستقل عن تفتيش صاحبه، ولذلك فإن إباحة أحدهما لا تعني بالضرورة إباحة الآخر، غير أن المشروع مع ذلك قدر وجوب الربط بين الإجراءين بما يجعل تفتيش المنزل في بعض الأحوال مبرراً لتفتيش من فيه، فص في المادة ٤٩ إجراءات على أنه: «إذا قامت أثناء تفتيش منزل المتهم قرائن قوية ضد المتهم أو شخص موجود فيه، على أنه يخفى معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يفشسه»^(٢).

- تنفيذ التفتيش (محل التفتيش):

تفتيش الشخص يشمل ذاته وكل ما يلحق بها، فهو ينصرف إلى أعضاء جسمه، وما يرتدى من ثياب، وما يحمله من متاع، وما يركبه من وسائل انتقال، كالدواب والسيارات الخاصة بشرط أن تكون خارج مسكته، ويمكن القول بوجه عام أن تفتيش الشخص يشمل ذاته وكل ما في حوزته وقت تفتيشه، سواء كان مملوكاً له أو لغيره، وإذا جاز تفتيش الشخص قانوناً فإنه يقتصر على شخصه دون مسكته، لأنه لا تلازم في القانون بين تفتيش الشخص وتفتيش

(١) دكتور/ مامي الحسيني - النظرية العامة للتفتيش في القانون المصري والمقارن - مرجع سابق - ص ٢٩٢.

(٢) دكتور/ عوض محمد عوض - مرجع سابق - ص ٢٨٧، وأيضاً يراجع: (نقض ١٥ سبتمبر سنة ١٢٩٩٣ - أحكام للنقض - ص ٤٤ - رقم ١١٠ - ص ٧٠٣).

المسكن، كذلك، فإن تفتيش الشخص يقتصر عليه وحده فلا يمتد إلى غيره ممن يمت له بصلة القرى أو الصداقة أو المساكنة أو الجوار^(١).

- وقت التفتيش؛

ويصح إجراء التفتيش في أي وقت، فليس هناك أوقات يحظر فيها التفتيش قانوناً، ويتوقف تحديد الوقت الذي يجب أن يحسن إجراء التفتيش فيه على ظروف الواقعة نفسها، وعلى تقدير مأمور الضبط القضائي، فلا يبطل التفتيش لإجرائه في ساعة متأخرة من الليل ولو كان إجراؤه قبل ذلك وفي وضوح النهار ممكناً^(٢)، وعلى ذلك يجوز التفتيش ليلاً في أيام العطلات الرسمية^(٣).

- مكان تنفيذ التفتيش؛

يصح إجراء التفتيش حيثما وجد المتهم، فليس ثمة مكان يحظر التفتيش فيه، فإذا تعقب مأمور الضبط القضائي متهماً لتفتيشه، فلاذ بيته أو بيت غيره أو دخل في دائرة اختصاص مكاني لمأمور ضبط آخر، فذلك لا يحول دون متابعتها في البيت الذي دخله أو في المنطقة التي فر إليها، لأن ضرورة التفتيش تسمح بالجواز عن حرمة المسكن وعن قواعد الاختصاص المكاني^(٤).

- الرضا بالتفتيش؛

التفتيش القانوني لا يستلزم الرضا به، ولذلك فإنه ينفذ على الشخص طوعاً أو كرهاً، فإذا لم يدّعن المتهم للتفتيش أو بدت منه مقاومة أثناء تفتيشه جاد لمن

(١) الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ٣٠ يونيو ١٩٦٩، ص ٢٠ - ص ١٧٦ حيث قضى الحكم بأن: «التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمسكن بغير مبرر من القانون، أما حرمة السيارة الخاصة فمستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها، وإن فنادام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلاً به، والسيارة الخاصة كذلك، ومن ثم فلا وجه لما ناه الطاعن من بطلان، وكذلك الطعن رقم ٦٠٦٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٤ فبراير ١٩٨٤ - ص ٣٥ - ص ١٤٩، حيث قضت بأنه: «... فإذا ما صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلاً به والسيارة الخاصة كذلك...».

(٢) دكتور/ عرض محمد عوض - المرجع السابق - ص ٢٨٨.

(٣) دكتور/ رموف عبيد - مرجع سابق - ص ٢٨٣.

(٤) نقض ١٣ يناير سنة ١٩٦٤ - أحكام للنقض - ص ١٥ - ص ٥٢ - رقم ١١، نقض ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦٧ - ص ١٨ رقم ٢١٤ - ص ١٠٤٧، نقض ١١ يناير ١٩٧٩ - ص ٣٠ - رقم ٨ - ص ٥٤، نقض ١٣ يونيو ١٩٨٣ - ص ٣٤ - رقم ١٥١ - ص ٧٥٩.

يباشر إجراءه أن يتخذ كل ما من شأنه أن يمكنه من القيام بمهمته ولو اقتضى ذلك اللجوء إلى الإكراه لحمله على الإذعان أو لقمع مقاومته.

غير أنه ينبغي ألا يتجاوز تقييد حرية الشخص محل التفتيش الوقت اللازم لإجراء التفتيش، وإلا استحال قبضاً يحظره القانون لانتفاء موجهه^(١).

- القائم بتنفيذ التفتيش؛

ويشترط لصحة التفتيش أن يباشره مأمور الضبط القضائي بنفسه، فلا يجوز له أن يعهد به إلى غيره ولو كان من رجال السلطة العامة الذين يعملون تحت إمرته، على أنه يصح له أن يستعين في تنفيذ التفتيش بأعوانه بشرط أن يقوموا بعملهم في حضوره وتحت إشرافه، لأن عملهم في هذه الحالة يكون منسوباً إليه فكانه صادر عنه، وهذا الرأي متفق عليه في الفقه^(٢)، ومستقر في القضاء^(٣)، كما أن طريقة التفتيش متروكة لتقدير الضابط القائم بها^(٤).

- ضمانات التفتيش؛

يعد إجراء التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي من أشد الإجراءات خطورة، لأنه يطوى على انتهاك لحرمة الشخص ونضج سره^(٥)، وقد يفرض إلى الكشف عن دليل يدينه، وقد أجاز المشرع على كره منه للضرورة - والضرورة تقدر بقدرها - وقد حرص المشرع تحقيقاً للتوازن - بين المصلحة العامة المتعلقة بالمجتمع والمصلحة الخاصة المتعلقة بالفرد - على إحاطة إجراء التفتيش بضمانات عديدة منها:

(١) دكتور/ عوض محمد عوض - المراجع السابق - ص ٢٨٩، دكتور/ حمن صادق

المرصافي - مرجع سابق - ص ٣١٣.

(٢) دكتور/ عوض محمد عوض - المراجع السابق - ص ٢٩٢، دكتور/ رموف عبيد - المراجع

السابق - ص ٢٧٩.

(٣) نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ - القواعد القانونية - ج ٤ - رقم ٣١٣ - ص ٤٠٧، نقض ١٩

مايو سنة ١٩٤٧ - المحاماة - ص ٢٨ - ص ٧٣٠، نقض ٦ أبريل سنة ١٩٥٤ - أحكام

النقض - ص ٥ - رقم ١٦٣ - ص ٤٧٨.

(٤) الأستاذ/ أحمد عثمان حمزوي - مرجع سابق - رقم ٤ - ٢٨٣.

(٥) وقد نعت محكمة النقض في أحكام عديدة لها إلى أن: «التفتيش الذي يجره لقانون على

مأموري الضبط القضائي إنما هو التفتيش الذي يكون في إجرائه امتداد على الحرية

الشخصية أو لانتهاك لحرمة المسكن، الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ٢٨ أكتوبر

١٩٦٨، ص ١٩ - ص ٨٧٨، وأيضاً نقض ١٢ يناير ١٩٤٨ - مجموعة القواعد القانونية -

سابق الإشارة إليه.

• يجب أن يتم التفتيش بقدر الإمكان على وجه لا ينافي الآداب، ولا يهدر الكرامة، ولا يلحق بصحة المتهم ضرراً، وقد أكد الدستور المصرى ذلك ففص فى المادة ٤٢: «كل مواطن تقيد حريته بأى قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز إينازوه بدنياً أو معنوياً».

وعلى ضابط الشرطة القائم بالتفتيش أن يضع نصب عينيه أن رعاية الآداب لا تعنى قصر التفتيش على مجرد تمس ملابى المتهم من الخارج فقط دون خلعه، فهذا إصراف فى رعاية الحقوق الفردية وتضحية بمتقضات العدالة الجنائية، وهو كما تقول محكمة النقض: «تخصيص لمعى التفتيش بغير مخصص، ولا يتفق وسد إياحته، وإنما يصح التفتيش أو يبطل وفقاً لمعيار عام هو الغاية منه والظروف المحيطة به ومدى الحاجة إلى إجرائه فى هذا الموضع أو ذاك من جسم الإنسان، فهذا وحده هو ما يحدد كفيته وماده، فإذا اقتضى البحث عن الشئ الذى استوجب التفتيش نزع ملابس الشخص، فلا وجه للنهى ببطلانه متى كان القائم به قد باشر العمل، يمتثل عن العيون وتجنب الفحش الذى لا يقتضيه المقام، والكلمة الفاصلة فى هذا الشأن لقاضى الموضوع»^(١).

• عدم تجاوز أتم التفتيش حد الضرورة ولا يلحق بصحة المتهم ضرراً،

قد يسبب التفتيش للمتهم ألماً عارضة، وهذه النتيجة على كرامتها مقبولة ما دامت الضرورة تقتضيها^(٢)، ويشترط ألا يتجاوز الألم حد الضرورة من جهة وألا يلحق بصحة المتهم ضرراً من جهة أخرى، فإذا كان المتهم عند التفتيش يقبض على شئ فى يده ورفض أن ييسطها جاز للضابط القائم بالتفتيش أن يستخدم القوة ليسطها، وإذا بادر المتهم لدى تفتيشه إلى دس شئ فى فمه جاز للقائم بالتفتيش أن يكرهه - ولو بالضغط على شفتيه - على فتح فمه لإخراج ما أخفاه، ويشترط أن يكون الإكراه بالقدر اللازم لتحقيق هذه الغاية^(٣).

(١) تكوير/ عرض محمد عوض - المرجع السابق - ص ٢٩٠.

(٢) «قضى بأن تنفيذ تفتيش المتهم يقتضى الحد من حريته بالقدر اللازم لإجرائه، ولو لم يتضمن إذن التفتيش أمراً صريحاً بالقبض لما بين الإجرامين من تلازم، نقض ٢٦ يناير سنة ١٩٥٩ - أحكام للنقض - ص ١٠ - رقم ١٩ - ص ٧٢، نقض ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٣ - أحكام للنقض - ص ١٤ - رقم ١٣٣ - ص ٧٤١.

(٣) نقض ١٩ مارس سنة ١٩٥٦ - أحكام محكمة النقض - ص ٧ - رقم ١١٤ - ص ٣٤١.

• الوضع بالنسبة لمدى جواز لجوء القائم بالتفتيش إلى الوسائل الطبية:

اختلف الفقه في مدى جواز اللجوء إلى الوسائل الطبية لاستخراج ما في جوف المتهم قسراً عنه، وهو ما يعرف بتسليم المعدة.

فذهب جانب من الفقه^(١) إلى إجازة هذا الاستخدام، وهم لا يرون بأساً من ذلك تغلباً للمصلحة العامة، ومنهم من يعتبره عملاً من أعمال الخبرة الفنية، أو هو إجراء أقرب إلى الخبرة الطبية منه إلى أعمال التفتيش الجسدي^(٢).

بيتما ذهب جانب آخر من الفقه^(٣) إلى رفض هذا اللجوء إلى الوسائل الطبية، ووجه اعتراضهم أن هذا الإجراء فيه اعتداء وحشي على الكيان الإنساني وانتهاك صارخ للحقوق والحرية الشخصية.

• يشترط لصحة التفتيش أن يلتزم القائم به بالقبالة منه:

فلا يصح تجاوز هذه الغاية ولا اتخاذها ذريعة لغاية أخرى وإلا وقع باطلاً، وقد نصت المادة ١/٥٠ من قانون الإجراءات صراحة على أنه: «لا يجوز التفتيش إلا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها». فإذا قام مأمور الضبط القضائي بإجراء التفتيش وتمكن من ضبط ما تضمنه إذن التفتيش، فإن ما يقوم به الضابط من تفتيش لاحق لضبط أي شيء مخالف آخر يكون ذلك إجراء مخالفاً للقانون.

(١) دكتور/ محمد محي الدين عوض - حدود التعرض والحبس الاحتياطي على نعمة للتحري في القانون السرداني - مجلة القانون والاقتصاد - ص ٣٧ - العدد الرابع - ص ٥٤١، المستشار/ محمد رفيق البساطي - مدى مشروعية الحصول على عينة من دم من المتهم في حوادث المرور في حالة الاشياء في قيادته المركبة تحت تأثير خمر أو مخدر - مجلة للقضاء - يناير ١٩٨١ - ص ١٠٤.

• ونعقب رأى إلى أنه إذا أبيع إدخال أدوية في جوف إنسان بحثاً عما يدنيه، فإن إجراء عملية جراحية للفم بخله يكون هو الآخر عملاً مباحاً. (دكتور/ سامي المسيلي - المرجع السابق - ص ٧٤٥).

(٢) وبمثل هذا الرأي جانب من الفقه الفرنسي في هذا الشأن:

(٣) L'ARGUED (Jean) : "droit penal general et procedure penale" 2eme ed Paris 1970, p. 153, L'a lcool I police et sang" Dalloz 1962, Chron, p.9.

(٣) دكتور/ إدوار غالي الدهمي - جرائم المخدرات في التشريع المصري - دار النهضة العربية - ط١، ١٩٧٨ ص ٢٤٠، دكتور/ مأمون سلامة - الإجراءات الجنائية (مراجع سابق)، ص ٢٤٨، دكتور/ محمد زكي أبو عامر - الإجراءات الجنائية مرجع سابق رقم ٩٣ - ص ٢٦٩.

المطلب الثاني

حقوق الإنسان في مرحلة ما بعد المحاكمة

(مرحلة التنفيذ العقابي)

إن مرحلة المحاكمة في الدعوى الجنائية تعتبر نهاية لمرحلة إجراءات قانونية في الدعوى الجنائية وبداية لمرحلة تنفيذ الحكم القضائي الصادر بحق المتهم فيها (سواء عقوبة أو تدبير احترازي، وهو الحكم الذي توافرت له شروط معينة اختتم بها مرحلة المحاكمة، وبدأت معه مرحلة التنفيذ العقابي).

وقد كان التنظيم العقابي موضوع تطور كبير وأساسى شهدته النظم العقابية الحديثة، وكان اتجاه هذا التطور الأساسى هو الانتقال به من وضع قانونى لا يخضع فيه للتنظيم قانونى تفصيلى محدد يستند إلى قواعد علمية واضحة، إلى وضع قانونى تحكمه قواعد القانون المستندة إلى أسس واضحة، وأهم ما تناوله هذا التطور هو الاعتراف للمحكوم عليه بحقوق الإنسان والمواطن، والعمل على تقرير الضمانات التى تكفل احترام هذه الحقوق. والأساس العلمى الذى استند إليه ظهور حقوق المحكوم عليه في مرحلة التنفيذ العقابي، هو التطور الأساسى الذى طرأ على تحديد أغراض العقوبة^(١).

فقد أتيح للفقهاء القانونيين بعد تطور طويل، وعبر مدارس علمية متتابعة - ابتدأت بالمدرسة التقليدية الأولى وامتدت إلى مدرسة الدفاع الاجتماعى الحديث - إلى اعتبار (التأهيل)، فى معنى إعادة المحكوم عليه مواطناً صالحاً، هو الغرض الذى تستهدفه العقوبة السالبة للحرية^(٢).

وعلى هذا النحو ذهب رأى فقهاء إلى أنه نستطيع القول بأن الحق الأساسى الذى تصدر عنه سائر حقوق المحكوم عليه هو الحق فى التأهيل^(٣).

(١) الدكتور/ محمود نجيب حسنى - مقالة (حقوق الإنسان فى مرحلة ما بعد المحاكمة) - المؤتمر الثانى للجمعية المصرية للقانون الجنائى - الإسكندرية - مرجع سابق - ص ٧٢.

(٢) خلاص أنصار مذهب الدفاع الاجتماعى الحديث، واتضح إليهم فى ذلك الباحثون فى تشريع العقاب الحديث - إلى اعتبار (التأهيل) حقاً للمحكوم عليه، فالتأهيل وما يرتبط به من أساليب المعاملة العقابية، علاجية وتعليمية تطبق داخل السجن، ليس محض التزام تفرضه الدولة على المحكوم عليه، ولكنه كذلك حق له قبل الدولة.

(٣) رأى الأستاذ الدكتور/ محمود نجيب حسنى - للرجع السابق - ص ٧٢.

ويقابل هذا الحق واجب الدولة في أن توفر للمحكوم عليه الظروف التي من شأنها تأهيله^(١).

١ - في مرحلة التنفيذ العقابي،

تعتبر مرحلة التنفيذ العقابي من أكثر المراحل تطلباً لمزيد من حصر لحقوق الإنسان بها. وبيان مضمون كل منها. وتعدد الإجراءات اللازمة لإمكان حمايتها، ومنع أية إعتداءات قد تنال منها. ويرجع ذلك إلى طبيعة مرحلة التنفيذ العقابي بما تحويه من ثبوت يقين الإدانة على المحكوم عليه، ووجوب تنفيذ العقوبة المنطوق بها وفقاً للصواب للقانونية المقررة في هذا الشأن. وفي مقدمتها إنزالها بما تتضمنه من تقييد أو حرمان لحق أو أكثر أو حرية أو أكثر من تلك الواجب عدم المساس بها إلا بمسوغ قانوني يرخس بذلك^(٢).

لذا يمثل المنظور الخاص بتنفيذ العقوبات الواجب إنزالها على المحكوم عليهم بها محوراً هاماً في مجالات الاهتمام بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ويتسم ذلك المنظور بأهمية خاصة لارتكاز كافة العقوبات على قدر كبير من الإيلاء. والحرمان أو التقييد بشكل واضح لحق أو أكثر من حقوق الإنسان ومن حرية أو أكثر من حرياته الأساسية. ويتدرج قدر المساس لها.

(٥) ترتب على ذلك تأصيل هذا الواجب بتضمينه العناصر التالية:

أولاً، أن الدولة إذ ترصد المال للاتفاق على السجن وتبذل الجهد لتأهيل نزلائها، فهي لا تفعل ذلك من قبيل للتبرع والإحسان، وإنما تفعله أداء لالتزام فرضة عليها وثيقتها في مكافحة الجريمة.

ثانياً، أن المأمنين في السجن لا يجوز لهم أن ينظروا إلى المحكوم عليهم نظرة استغلال، وإنما يجب عليهم أن يسموا إلى خلق علاقات من التعاون تربطهم بهم، وكسب ثقتهم فيهم، واستغلال ذلك في إنزاله أغراض للتنفيذ العقابي.

ثالثاً، أن الرأي العام - وله دور أساسي في كل مجتمع ديمقراطي - يجب أن يدركه واجب المجتمع قبل المحكوم عليهم، فمساهم في تأهيلهم، عن طريق عدم وضع العراقيل في طريقهم بعد الإفراج عنهم، بل أن عليه أن يتقبلهم ويرير المعونة اليهم، تمكينا لهم في شق طريقهم الجديد. (دكتور/ محمود نجيب حسني - المرجع السابق - ص ٧٢).

(٧) أحمد منياء الدين محمد خليل: حقوق الإنسان في مراحل جمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي والتنفيذ العقابي، مرجع سابق، ص ٥٨.

إنفاذاً للعقوبات المحكوم بها والمقررة قانوناً. من مجرد التقييد البسيط لحق الإنسان في التنقل أو الحرية في الغدو والروح. حتى يصل إلى حرمانه قانوناً من حقه في الحياة بتنفيذ عقوبة الإعدام عليه.

وتعكس عملية التنفيذ العقابي قدر المساس الواضح بحقوق الإنسان وبأى من حرياته الأساسية إنفاذاً للأحكام القضائية النهائية وفقاً للضوابط المقررة قانوناً. ويتحقق ذلك المساس سواء عن طريق الليل المباشر للحرية أو للحق محل العقوبة المنطوق بها والمطلوب تنفيذها على المحكوم عليه. أم عن طريق الليل بطريق غير مباشر بغيرها من الحريات أو الحقوق الأخرى المرتبطة بها أو الداخلة فيها، أو القائمة عليها، أو الواجبة لها، ومثال ذلك ما يتعلق بحقوق الإنسان في عدم تقييد حريته أثناء تنفيذ لعقوبة الحبس أو السجن إلا بالقدر الواجب وفقاً للقانون دون تجاوز أو تعسف وما يتضمنه ذلك من عدم المساس القانوني بحقوق أخرى له تتعلق، بحقه في التعليم، وحقه في الاتصال بذويه، وحقه في المعاملة الكريمة، وهي كلها حقوق تحرص المؤسسات العقابية على وضع الإجراءات الكفيلة بحمايتها، والقدرة على رعايتها وضرورة عدم المساس بها، ولقد تجسد حرص وزارة الداخلية على الاهتمام بحقوق الإنسان في مرحلة التنفيذ العقابي في إعادة النظر من خلال رؤية علمية متكاملة للمؤسسات العقابية لتصبح بالفعل أماكن للتأهيل والإصلاح، وليست أماكن للتقييد أو الحرمان فقط، وتمثل ذلك في تطوير ابنية السجون، وإنشاء العديد منها، وتغيير النظرة إلى المحكوم عليهم بتعظيم قدر رعايتهم في كافة مظاهر الحياة، وذلك لكفالة استمرار تأهيلهم بشكل يعينهم على حسن التعامل مع المجتمع عقب الإفراج عنهم^(١).

وإبرازاً لذلك فقد حرصت الدولة على تعديل قائمة الواجبات الغذائية وتطويرها بالاستعانة بمعهد التغذية ووزارة الصحة وفقاً لتطور الحياة المعيشية للمحكوم عليهم بصفة عامة، وما يتطلبه ذلك في ضوء حاجاتهم الفعلية اليومية، فضلاً عن عناية المؤسسات العقابية من خلال قطاع السجون

(١) أحمد سعيد سرعان: جهود وزارة الداخلية في مجال حماية حقوق الإنسان، الأمن، العلم، الصحة، الحرية لطوم الشرطة، العدد ١٧١، السنة ٤٢، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٣٥ - ٣٦.

بالمحكوم عليها الحامل، ورعاية جنينها، وتلبية حاجات طفلها في إطار من النظرة الإنسانية.

ويمكن حصر حقوق الإنسان الواجب توافرها في مرحلة التنفيذ العقابي فيما يلي:

١- حق المحكوم عليه في تنفيذ العقوبة المحكوم بها قانوناً،

وذلك بعدم إجازة تنفيذ أية عقوبة إلا بمقتضى الضوابط القانونية المقررة والمتبعة في وجوب صدور حكم نهائي بها كقاعدة عامة، وفي الأماكن المخصصة قانوناً للتنفيذ حسب طبيعة العقوبة، ومقدارها، وخطورة المحكوم عليه، ونزولاً على ما تفرضه اعتبارات العدالة من مقتضيات تحيط بعملية التنفيذ العقابي.

٢- حق المحكوم عليه في استمرار المعاملة الإنسانية له،

تحرص المؤسسات العقابية على استمرار المعاملة الإنسانية التي تكفلها أساساً للإنسان حال تنفيذه للعقوبة المحكوم عليه بها، والمقرر له قانوناً والتي ترجع في جوهرها إلى وجوب النظر إليه باعتباره إنساناً حتى في أسفل دركات إثمه.

وتتخذ تلك المعاملة الإنسانية عدة مظاهر أساسية تمثل مكات أو امتيازات يتعين مراعاتها، وعدم تقييدها إلا وفقاً لما يقرره القانون وفي مقدمتها حقه في الزيارة والتواصل مع أسرته، وحقه في الرعاية سواء الصحية أو الجسدية أو النفسية أو الإنسانية، وحقه في التأديب القانوني حال مخالفته لقواعد الشرعية التنفيذية، وقد تم في الآونة الأخيرة تطوير شامل لمستشفيات وعيادات قطاع السجون وتمزيها بأحدث الأجهزة الطبية مع الاستعانة في ذلك بخبرات وزارة الصحة والإدارة العامة للخدمات الطبية.

٣- حق المحكوم عليه في التصنيف العقابي،

وذلك لضمان عدم الاختلاط بين المحكوم عليهم أثناء تنفيذ العقوبات عليهم بطريقة لا تعتمد على المعايير أو الضوابط القانونية والطبية المقررة في هذا الشأن، ويحقق ذلك التصنيف ضمانات تتمثل في عدم إتاحة الفرصة لتدجئة المخالطة من انتقال عدوى الاحتراف الإجرامى الدال

على ارتفاع درجة الخطورة الإجرامية، منه إلى المخالفين له، وإلى غيرهم من المحكوم عليهم غير الخطرين بشكل يؤدي إلى النهاية إلى استثناء نيار الجريمة واستئصال معدلاتها^(٥).

٤- حق المحكوم عليه في الاستفادة من ضوابط العقوبة وقواعدها،

يلزم لضمان تحقيق العدالة المأمولة من تنفيذ العقوبة المحكوم بها. وجوب أن تتاح الفرصة الكاملة والموضوعية للمحكوم عليه لإمكان استفادته من كافة القواعد القانونية المنظمة لعملية تنفيذ العقوبة، ونعني بذلك تلك القواعد الخاصة بتنظيم الأفرج للشرطي، والاختبار القضائي، ورد الاعتبار، والعفو عن العقوبة كلها أو بعضها أو إيداعها بأخف منها، ووقف التنفيذ، وسقوط العقوبة بمعنى المدة.

وتحرص المؤسسات العقابية على مراعاة كافة تلك القواعد وتلتزم بمطبيقاتها القانونية والإنسانية. ويظهر ذلك في صدور قرارات العفو عن باقي العقوبة بصفة أساسية في بعض المناسبات الوطنية والدينية «فكرى حرب أكتوبر المجيدة - عيد الفطر - وعيد الأضحى» وذلك وفقاً للضوابط المقررة في هذا الشأن.

٥- حق المحكوم عليه في التأهيل^(٥٥).

تحرص المؤسسات العقابية على مراعاة حق المحكوم عليه في التأهيل

(٥٥) ونجده المسلمون الاجتماعيون والشرعون وعلماء الاجرام الى التأكيد على حقيقة ان الدفاع عن المجتمع ضد ظاهرة الجريمة مسألة يصعب تحقيقها بالإجراءات الرادعة للقمع وحدها، وإنما لابد من المعالجة من أركان الجاني للجريمة مستقبلاً، ومن هنا برز الاهتمام بأشياء الدور والمؤسسات الإصلاحية Correctional Institutions التي تتخذ بالدرجة الأولى التهذيب والإصلاح إلى جانب إعادة التأهيل والإعداد دون أن تنسى تماماً فكرة ردع الآخرين. وفي قرأتين المقررات فإن هذه المؤسسات الإصلاحية تختلف باختلاف نوعية الجريمة والسجل والجنس، فهناك مؤسسات خاصة بالأحداث حيث خضعت للقوانين والتشريعات هذه الفئة بمجموعة من التدابير الإصلاحية التي قصد بها للتوجيه والملاحظة والتربية والتهذيب، كما توجد أيضاً المؤسسات الإبريقية والمصحات التي تستمر من قبل المؤسسات الإصلاحية علاوة على مؤسسات العمل والتي يتم فيها نوع من المعز الاحترازي.

(٥٥) يعتبر حق المحكوم عليه في التأهيل أسلوب عمل لدرجة وإرشاد فئات خاصة من المدنيين الذين لديهم إصلاحهم، وذلك عن طريق إتقانهم برامج تأهيلية وتدريبية وتتنوع فيها

بمظاهرة المختلفة والمتنقلة في العمل لدخل المؤسسات العقابية مقابل أجر وكذا الحق في التطعيم والتعذيب الديني والأخلاقي، والرعاية الصحية والاجتماعية، والتواصل الخارجي، والتتقيف الإعلامي، والتدريب المهني، والتوازن النفسي، وغير ذلك من مظاهر للتأهيل ومجالاته المختلفة.

٦- حق المحكوم عليه في التعرّف، التتقيف،

ويقصد بذلك وجوب تغيّر المعاملة العقابية للمحكوم عليه حال تنفيذ العقوبة بشكل قانوني. وذلك تبعاً لتغير حالته العقابية، واستظهاره للرغبة التلقائية في التطهر من برائن الجريمة وعدوى الإجرام، ويرتب التعرّف التتقيف الحديّد من النتائج القانونية الهامة المتنقلة في مدى إمكان استفادة المحكوم عليه من ضوابط النظام القانوني للعقوبة حال تنفيذها لها تبعاً لدرجة استجابته لمطلوباتها، واستعدادة لإعادة التواءم مع المجتمع من خلال فلسفة العقوبة ودور المؤسسات العقابية في تنفيذها^(١).

٧- حق المحكوم عليه في التشغيل والأجر

يعتبر حق المحكوم عليه في التشغيل أمراً طبيعياً يتفرع عن حقه في وجوب تأهيله، وإعادة تولّوه مع المجتمع للدأى به قدر الإمكان عن فرص التورط من جديد في بور التردى في غياهب الجريمة مرة أخرى. ويترتب على حق المحكوم عليه في التشغيل حقه في الأجر الذي يكفل له حياة كريمة تحفظ له أمنيته، وتقدر فيه إنسانيته، وتعيده على استمرار مكانته في أسرته، وتساهم من جانبيه بشكل فطى وعملى على الحصدي لمشكلات الإدارة العقابية المتعاطمة وفي مقدمتها ارتفاع تكلفة الحياة اليومية على كافة تلك المؤسسات مهما كانت حالة مجتمعاتها، ومكانتها الاقتصادية.

٨- حق المحكوم عليه في الإفراج عنه عقب استيعاء عقوبته؛

ويمكن ذلك الحق مدى الحرص على الالتزام بنطاق الشرعية التنفيذية كإحدى حلقات الشرعية بصفة عامة. وذلك لكفالة احترام مبدأ شرعية

٢- بعض المهارات والخبرات الفنية، إلى جانب دروات تعليمية وتوجيهية وتقنية تساعد في إعادة بناء شخصياتهم وتوجيهها وجهة اجتماعية سليمة.

(١) أحمد سعيد صرّان - المرجع السابق - ص ٣٩.

الجرائم والعقوبات القائمة على عدم إنزال عقوبة إلا وفقاً لما يقضى به النص المجرم لها. ولا يجوز تقييد حرية المحكوم عليه بعد الإفراج عنه نتيجة استيفائه لمعوياته لأى سبب مهما كان إلا إذا كان هناك أثر تبعى أو تكميلي قد تضمنه للحكم الصادر عليه بمقوبته أو نتيجة للأثر القانونى المترتب على العقوبة المحكوم بها عليه.

بناءً على دور الشرطة في حماية حقوق الإنسان من خلال الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم:

الرعاية اللاحقة مصطلح ظهر في المؤلفات الأجنبية في نهايات القرن الماضي مرتبطاً بمجالات مختلفة من ألوان الرعاية الإنسانية ومصاحباً للنهضة العلمية التي طورت المعارف الإنسانية من نطاق الفلسفات والميتافيزيقا إلى نطاق العلمية والوضعية المعاصرة. ومفهوم الرعاية اللاحقة كما اصطلح عليه العلماء هو ترجمة لمصطلح After - Care كما أورده المراجع الأمريكية ومصطلح Follow-up كما تلح عليه المراجع الإنجليزية و Pour Suivre في المراجع الفرنسية^(١). وقد قصد به في بادئ الأمر الجهود المبذولة لمعاودة المرضى الناقهين من الأمراض القابلة للإنكاس وأهمية توفير الضمانات الكافية للفقاهة لمتابعة خطة العلاج وتجنب كافة العوامل التي قد تعوده إلى المرض مرة أخرى ويانتشار علم الاجتماع في كافة المجالات المختلفة، وخاصة في مجال الجريمة والانحراف، ارتبطت الرعاية اللاحقة بكافة عمليات التأهيل الإجتماعى للمجرمين والمفرج عنهم من السجن بعد إنقضاء عقوبة السجن، بل امتدت إلى عمليات التأهيل الاجتماعى للمعوقين والناقهين من مرض العقل والنفس وخريجي الملاجئ ومؤسسات صنعاء العقل، ومن أمثوا فترات العلاج من مدنى للخمور والمخدرات وما أشبه ذلك^(٢).

وهى على هذا النحو مفهوم إجتماعى «علاجى ووقائى» مغاير لمفهوم

-
- (1) Walter Friedlander: Introduction to Social welfare, Prentice Hall Inc., N.Y., 1964, p. 317.
 - (2) Rex Skindmore and Milton b., Introduction to social Work, N. Y., 1964, p. 22.

«الإختبار القضائي» Probation أو Parole الذى أخذ به علماء الإجرام والقانون فهو بلغة علم الاجتماع عملية علاجية للشخص المنحرف وتقييمه Criminal Oriented تستهدف إعادة تكيف المنحرف مع بيئته الاجتماعية كإنسان ضل للطريق وتجب مساعدته، بينما عند علماء القانون عملية إختبارية ترأقب المنحرف لفترة فى بيئته وتضعه تحت الرقابة القانونية حماية للمجتمع أساساً من خطورة أفعاله بمعنى أنها مدخل لمجتمعي Society - Oriented^(١).

ومن المطلق السابق يمكن تعريف الرعاية اللاحقة بأنها:

«العلاج المكمل لعلاج السجن والوسيلة العملية لحماية المجتمع عن طريق توجيه المفرج عنه وإرشاده ومساعدته لمد إحتياجاته فى الإستقرار فى حياته والإندماج والتكيف مع مجتمعه تحت إشراف ومعاونة المسؤولين»^(٢).

والرعاية اللاحقة نوعان: يتمثل الأول فى «رعاية لاحقة إجبارية». وهى تلك الرعاية التى تلتصق بالإفراج المشروط وتتحقق به، بأى صورة يكون عليها هذا الإفراج. ويتمثل الثانى فى «رعاية لاحقة إختيارية»، وهى خاصة بمن يفرج عنهم إفرجاً نهائياً بوفاء مدة العقوبة. ويسمى البعض بالمساعدة عند الإفراج Aidon discharge ويكون لهم الحرية فى طلبها أو عدم طلبها وفى قبولها أو رفضها إذا قدمت لهم تلقائياً.

وليس ثمة فارق فى الهدف بين الرعاية اللاحقة الإجبارية والرعاية اللاحقة الإختيارية، اللهم إلا إفتقار الرعاية اللاحقة الإختيارية إلى العقاب فى حالة عدم الرضوخ لها، ولا ترتبط بشروط محددة بينما ترتبط الرعاية اللاحقة الإجبارية عادة بالإشراف والرقابة والتهديد بالإعادة إلى السجن إذا ما أخل العميل بشروطها. ويتأدى مدارس الفكر الإصلاحى الحديث بوجود

(1) H. Stroup: Social Work: An Introduction to the Field, N.Y., Amer. Book Col, 1960, p. 61.

(٢) ين الرفاعى: الجانب التطبيقي التنظيمي للرعاية اللاحقة لمفرجي المؤسسات العقابية والإصلاحية، بحث مقدم للجنة السياسة العامة والتخطيط بوزارة الداخلية، سنة ١٩٩٢، ص ٦١.

تطبيق الرعاية اللاحقة خلال مدة محدودة على جميع المفرج عنهم سواء أفرج عنهم إفرجاً مشروطاً أو إفرجاً نهائياً.

أما عن أهداف الرعاية اللاحقة، فقد قيل بأن العقاب الحقيقي للسجين يبدأ عند خروجه من السجن، كما قيل بأن الحكم على صلاحية نظام السجون أو فسادها يرتبط ارتباطاً كلياً بمصير المفرج عنهم منها. وأن المادة البشرية التي ترسل للسجون ستعود لمعترك الحياة بعد فترة من الزمن طالعت أم قصرت، يجب أن يكون هدف السجن هو العمل على إعادة تكوين وبناء المادة البشرية خلال فترة سجنها حتى يسهل إنماجها من جديد في المجتمع وإذا لم تحقق المسجون هذه الغاية، فإن المجتمع يكون قد حمى نفسه من الجريمة حماية مؤقتة خلال الفترة التي يقضيها المذنب داخل السجن إذ لا يلبث بعد الإفراج عنه أن يعود إلى الإجرام أشد ضرراً وأكثر إقداماً على ارتكاب الجريمة^(١).

والحق أنه متى خرج النزيل من سجنه، فإنه يواجه المجتمع بمشكلات متعددة، اجتماعية ونفسية واقتصادية. ويكون في أشد الحاجة إلى من يأخذ بيده، ويعينه على تخطي الهوة التي تفصله بين حياته التي كان يحياها داخل السجن وحياة المجتمع الحر الذي يقف على أبوابه. فإذا وجد هذه المعونة من المجتمع، تكيف معه واتدمج فيه. أما إذا صادفته المتاعب ولاحقته الصعاب، ووجد تذكراً من البيئة ونفوراً وصداً من المجتمع، وأرصدت في وجهه سبل العيش الشريف فليس لنا أن نتوقع منه سوى عداء سافراً للنظم والمعايير الاجتماعية وعود سريع إلى الإجرام ليغار لنفسه من إهمال المجتمع لأمره وإحتراره لشأنه وإذا كان الغرض الأول الذي ينبغي أن تهدف إليه أية سياسة إصلاحية ينحصر في إعادة المسجون إلى الطريق السوي وإدماجه في المجتمع، فإن السبيل إلى تحقيق هذا الهدف يجب أن يكون بمحاولة العمل على تجنب تكسبه حتى لا يعود إلى الجريمة مرة أخرى.

وإذا كان المجتمع جاداً في منع ظاهرة العود إلى ارتكاب الجريمة، فإن السبيل إلى ذلك هو معاونة خريجي السجون على تذليل العقبات التي

(١) يس الرفاعي، الإدارة العقابية، مجلة السجون، العدد الأول، يناير ١٩٥٥، ص ١٧.

تصادفهم والتي تعوق اندماجهم السليم في المجتمع.. ومن هنا يبرز دور الرعاية اللاحقة وأهميتها في مساعدة المفرج عنهم على العودة إلى حظيرة المجتمع... وإذا كان هذا هو هدف الرعاية اللاحقة، فهل توجد صعوبات أو عقبات تعترض تكيف المفرج عنهم مع المجتمع؟؟؟

ترجع صعوبة مشكلة تكيف المفرج عنهم مع المجتمع إلى عدة عوامل يعود بعضها إلى السجن بما يسببه من إتسلاخ المذنّب عن روح المجتمع ومفاهيمه وقيمه، ثم أثره في الحياة التي يحياها السجين في مجتمع كل أفراد من المذنبين، ثم أثر حرمان الأسرة من عائلها وما يستتبع ذلك من التمزق والتشرد والفقر والتحلل الأخلاق وإنهيار الحياة العاطفية للأسرة. أما أعظم القيود المضنية التي يلوّث تحت عيّلها غالبية خريجي السجون، والتي كانت ومازالت تقف عقبة كئوداً في سبيل تكيفهم مع المجتمع، فترجع إلى المجتمع نفسه الذي يصنع من العقبات والتشريعات ما يجعل من السجين شخصاً منبوذاً ويرى أن إيداعه السجن يجب أن يتبعه سلب كل أو بعض حقوقه المدنية. فيحرض بذلك المواطنين الصالحين على عدم الثقة فيه ويضع أمامه من العراقيل والموانع القانونية والأدبية ما يحرمه من العودة إلى عمله السابق وما يجعل أمر عودته إلى مكانته الاجتماعية السابقة يكاد يكون مستحيلاً.

وفيما يلي إيضاح لأهم هذه العوامل^(١):-

- حرمانه من العمل،

يخرج السجين من سجنه عادة مفتقراً إلى المال الذي يمكنه من أن يشق طريقة في معترك العمل الشريف - ومن ناحية أخرى فإنه يجد صعوبة بالغة في الحصول على عمل يفتات منه للأسباب الآتية:

أ - نظرة المجتمع إلى المفرج عنه على أنه ممن لا يوثق فيهم، وتفضيلها للعمل من خلف صحفهم الجنائية من السوابق.

ب- إنقطاع المفرج عنهم عن المجتمع مدة طويلة أو قصيرة يوجد نوعاً من الإغتراب بينهم وبين البيئة، فضلاً عن أنه يفقد الاتصال

(١) يوسف بهادر: مصبور المتمرّفين بعد وفاة العقربة، مجلة الأمن العام، العدد ١٨، يونيو سنة ١٩٦٢، ص ١٣٥.

بالأماكن والجهات التي اعتادوا أن يكسبوا منها عيشهم بطريق مشروع، كما تضعف قدرتهم على المنافسة.

ج- ما تصنعه القوانين واللوائح من عقبات في طريق إلحاقهم بالعمل.

- حرمانه من المنزلة الأدبية والمكانة الاجتماعية.

يشعر المفرج عنه بأن المجتمع ينفر منه ويتعد عنه ويخشاه، وغالباً ما يتولد هذا الشعور نتيجة العذر والإزدراء اللذين يعامل بهما المذنب المفرج عنه. وإذا أحس السجين بأن بيلته لا تحاول تشجيعه على الاندماج فيها وأنها تذكره دوماً بوصمة سجنه، ولا تريد أن تغفر له زلته، غلبه اليأس وعاد إلى رفاق الجريمة من جديد... ونلاحظ وجود هذا التوجيه الفكري عند «جورج هيربرت ميد» الذي حدد معالم نظرية التجريح الجنائي (The Theory of Stigmatization)⁽¹⁾. وذلك من خلال التركيز على حجم العقوبات المفروضة على مخالفى القانون ونوعها كما ذكرنا سابقاً. إذ يؤكد «ميد» على أن نظام العقوبات الطاغية والصارمة، هو نظام فاشل تماماً، وأن فشل هذا، لا يقتصر على عجزه عن ردع الانحراف فقط، وإنما يمتد إلى مظهر آخر، وهو أنه يعمل - باستمرار - على الاحتفاظ «بتطبيق إجرامية» وذلك لأن المبالغة في تطبيق الجزاءات وعدم الأساق في تنفيذها، يثير اللقد والعداوة عند المجرم. كما تؤكد هذه الفكرة على أن الاتجاه العدائى من جانب المجتمع يودى إلى مزيد من الجرائم، وأن عدم الأساق في فرض العقوبات، هو أهم ما يمرض الفرد «لمسالك إجرامية» أو «لإحتراف الجرائم» وخاصة من خلال احساسه المتصاعد بالظلم. إذ أنه مهما كانت فداحة الذنب الذى يرتكبه شخص ما، فربما تكون هناك درجات من الإجرام لم يصل إليها بعد، ولكن إذا شعر - شعوراً حقيقياً وعميقاً - بأن المجتمع يتصرف نحوه بطريقة طاغية وعتيفة، فإن النتيجة الطبيعية لهذا الإحساس هى إغترابه عن المجتمع، والنظر إلى زملائه من المجرمين باعتبارهم الأشخاص الذين يعاملونه باحترام ورفق. ولذلك فقد يترك السجين السجن وهو عدو للمجتمع ويصبح أكثر ميلاً من ذى قبل إلى مواصلة الانحراف الإجرامى. إذن فإن عملية التجريح، تبرز عامل

(1) George H. Mead: "Psychology of Punitive Justice", A.J.S., 23, 1988, pp. 595 - 601.

الإحساس بالظلم، وتدعمه، ويظهر ذلك واضحاً عند الغالبية العظمى من المفرج عنهم من السجن، الذين يعبرون - دائماً - عن المشاعر والإحساسات العميقة بالإستياء، والظلم، والحرارة...^(١). هذا فضلاً عما يصطدم به المفرج عنهم من نظم وقيم وتقاليد إجتماعية تختلف تماماً عن تلك التي كانت تسود المجتمع قبل دخولهم السجن لوفاء العقوبات المحكوم بها عليهم، خصوصاً أولئك الذين يحكم عليهم بمدد طويلة، وغالباً ما يصعب على هؤلاء التكيف مع الأوضاع الجديدة، فيكفرون بها ويثورون عليها وقد يعودون في غمار ثورتهم إلى التردى فى مهوى الجريمة.

- حرمانه من بعض الحقوق المدنية:

كالمعمل فى الحكومة، والتحقى برتبة أو نيشان، كما لم يخل القانون المبنى وقوانين الأحوال للشخصية مما يمس إعتبار المفرج عنه وكرامته والحط من منزلته الإجتماعية، فهي تجعل الحكم الجنائى سبباً من الأسباب المقبولة للحرر على المحكوم عليه وعدم صلاحيته للولاية أو الحراسة على الأموال. كما يصلح مبرراً لعزله من الولاية أو القوامة.

هذه العقوبات التي أشرنا إليها هي التي أدت إلى ظهور فكرة الرعاية اللاحقة، وإلى إعتناق الإصلاح المعاصر للقاعدة التي تقول بوجوب مساعدة المسجون المفرج عنه ورعايته ونيل العون له حتى يندمج فى المجتمع ويصبح عضواً صالحاً من أعضائه.

وعن التطور التشريعى للرعاية اللاحقة فى مصر... فقد إعترف المشرع المصرى لأول مرة بمبدأ رعاية المفرج عنهم من السجن فى سنة ١٩٥٠ عندما صدر القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ فى شأن الضمان الإجتماعى، ولم تكن هناك رعاية لاحقة بمعناها المعاصر قبل هذا التاريخ. وكل ما كان موجوداً يمد لوناً بدائياً من ألوان المساعدة عند الإفراج، كإمداد المفرج عنهم بالملبس الحسن وإعادتهم إلى موطنهم، وبعض المساعدات المالية الأخرى التي لم تكن تعدو الإحسان الفردى الموقت.

(1) Erving Goffman: Stigma, Notes on the Management of Spoiled Identity Rentice - Hall Inc., Englewood Cliffo, New York, 1963, pp. 126 - 127.

وبعد سنة ١٩٥٠ نواتل النصوص التشريعية واللائحية والقرارات التي تتضمن تقرير الرعاية اللاحقة في مظهرها المادى والوجدانى، وذلك على النحو التالى:

- نصت المادة ٣٧ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٠ فى شأن الضمان الإجتماعى على صرف مساعدات مالية للأفراد والأسر المحتاجة، ومن بيدها الأسرة التي يكون عائلها مسجوناً أو محبوساً.

- صدر القانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٥٢ بإضافة خريجي السجون والإصلاحيات إلى الحالات التي تصرف لها مساعدات إجتماعية.

- نظم القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون بعض حالات الرعاية اللاحقة. فنصت المادة ٢٥ منه على منح المسجونين أجوراً على أعمالهم فى السجن، وأجازت لهم أن يتصرفوا فى نصف قيمتها فى الحصول على الأصناف المسموح ببيعها داخل السجن، وفى مساعدة أسرهم، أما النصف الآخر فيصرف لهم عند الإفراج عنهم ليعينهم على مواجهة الحياة ومطالبها بعد خروجهم من السجن. ونصت المادة ٥٠ من هذا القانون على أنه يجوز لإدارة السجن أن تعطى المقرج عنه استمارة سفر لبلده وأباحث المادة ٥١ صرف ملابس للمفرج عنه إن لم يكن فى قدرته الحصول عليها.

- وتيسيراً للمفرج عنهم فى الحصول على عمل شريف، وحتى لا تعوق صحيفة سوابقه عن الرزق للحلال فقد أصدرت وزارة العدل فى ٥ مايو ١٩٥٥ قراراً بعدم ذكر الأحكام الآتية فى الصحيفة التي يطلبها المحكوم عليه.

- الأحكام التي رد إعتباره فيها قسائناً.

- الحكم الصادر فى أية جريمة بالفرامة أو الحبس مدة لا تزيد على ٦ أشهر أو بالوضع تحت مراقبة البوليس أو بإنذار المحكوم عليه بوصفه متشرباً أو مشدبهاً فيه، وذلك بشرط عدم صدور حكم آخر بأية عقوبة، وأن تكون العقوبة قد نفذت ما لم تكن قد سقطت بمعنى المدة أو بالمعفو عنه.

- نصت المادة ٦٤ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ بتكليف إدارة السجن بإخطار وزارة الشؤون الإجتماعية بأسماء المحكوم عليهم قبل الإفراج عنهم بمدد كافية لا تقل عن شهرين حتى يتسنى في هذه المدة تأهيلهم إجتماعياً وإعدادهم للبيئة الخارجية مع بذل كل أسباب الرعاية والتوجيه لهم.

وقضت اللائحة الداخلية للسجون الصادرة برقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ على أن يخصص لكل مسجون سجل يتضمن بحثاً شاملاً عن حالته من النواحي النفسية والإجتماعية وما يطرأ عليه من تحسن أو إنكسار. كما نصت هذه اللائحة على أن يتولى أقدم الأخصائيين الإجتماعيين بالسجن رئاسة الخدمة الإجتماعية وتنسيق العمل الإجتماعي والإشراف عليه. وضمن هذا العمل الإجتماعي الرعاية الخارجية عن طريق الإتصال بالمؤسسات والهيئات التي يتصل بها المفرج عنه (م ١٨ من اللائحة).

ويتضح من استقراء الصورة العامة للرعاية اللاحقة القائمة حالياً في مصر أنها لم ترق بعد إلى مرتبة الرعاية بمفهومها الفني المعاصر، وهي لا تعدو أن تكون من قبيل «المساعدة عند الإفراج» Aid on discharge بمفهومها الذي سبقت الإشارة إليه، فالرعاية الإجتماعية التي نصت عليها المادة ٤٦ من القانون رقم ٣٩٦ في شأن تنظيم السجون والتي تنص على إخطار وزارة الشؤون الإجتماعية باسم المحكوم عليه قبل الإفراج عنه بمدد كافية لا تقل عن شهرين ليتسنى تأهيله إجتماعياً، لا نجد لها مكاناً للتطبيق في العمل، فالمفرج عنه تحت شرط يسلم إلى جهة الإدارة لتنفيذ أمر الإفراج طبقاً للشروط التي وضعت له والواجبات المفروضة عليه، ويوضع تحت ملاحظة الشرطة المدة الباقية من حكمه، وإذا خالف تلك الشروط والواجبات يلغى أمر الإفراج عنه، ودور وزارة الشؤون الإجتماعية في التأهيل الإجتماعي لا يمكن تطبيقه، وخاصة لأن المفرج عنه لا يلتزم بما يصدره إليه رجالها من أوامر،، لذلك إتجهت لجنة السياسة العامة والتخطيط بوزارة الداخلية إلى إنشاء هيئة مستقلة يطلق عليها «الهيئة العامة للرعاية اللاحقة» تلحق بوزارة الداخلية.

الفصل الثاني

التنظيم الدولي لحقوق الإنسان

المبحث الأول: حقوق الإنسان في عصر التنظيم الدولي .

أولاً: المنظمات الدولية العالمية .

ثانياً: المنظمات الدولية الإقليمية .

ثالثاً: المنظمات الإقليمية الحكومية .

رابعاً: المنظمات الدولية غير الحكومية .

خامساً: التزام التشريع الوطني بالنصوص المقررة في التشريع الدولي .

المبحث الثاني: حقوق الإنسان في عصر مجتمع المعلومات .

أولاً: بداية الاهتمام بحقوق الإنسان المعلوماتية .

ثانية: أنواع حقوق الإنسان الرقمية .

ثالثاً: المسؤوليات والالتزامات المترتبة على حقوق الإنسان الإتصالية .

رابعاً: حق الحصول على المعلومات .. والتحديات الدستورية .

المبحث الثالث: العولمة وعالمية حقوق الإنسان .

أولاً: تعريف العولمة .

ثانياً: سمات العولمة .

ثالثاً: ثقافة العولمة .

رابعاً: أبعاد العولمة وثقافة حقوق الإنسان .

خامساً: ظواهر عالمية معاصرة تؤثر في حقوق الإنسان .

المبحث الأول

حقوق الإنسان في عصر التنظيم الدولي

تمهيد:

كانت حقوق الإنسان وحرياته عبر التاريخ مفقودة وغامضة في مجتمع قائم على قاعدة «الحق للأقوى»، واعتبار الرق والاستعباد والعبودية حالة طبيعية.

وبين كل فترة وأخرى، كانت تظهر بعض المحاولات للتقنين واحترام، حقوق الإنسان، وأقدم وثيقة من هذا النوع هي «المهدا لأعظم» الذي أصدره الملك الانجليزي جون سنة ١٢١٥ وهي أيضا أقدم وثيقة دستورية في التاريخ الانجليزي، وهناك وثيقة الحقوق الصادرة في إنجلترا عام ١٦٨٩، ثم إعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر في فرنسا عقب ثورة ١٧٨٩.

وفي القرن العشرين، فاصلت البشرية طويلاً في سبيل المطالبة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، خاصة بعد أن جلبت الحرب العالمية الأولى على الإنسانية مآسى كبيرة وأنتهكت حقوق الإنسان على نطاق واسع، وهو ما أدى إلى بذل جهود واسعة لمحاولة البحث عن هذه الحقوق، ففى تلك الحقبة من الزمن أنتقل الاهتمام بحقوق الإنسان من المستوى الوطنى إلى المستوى الدولى، وأصبحت الجماعة الدولية أكثر أدراكاً لضرورة ضمان حد أدنى لحقوق الفرد. وبالتالي «أصبحت حقوق الإنسان موضع اهتمام كبير وجاد فى بعض الأحيان لدى الرعايا التقليديين للقانون الدولى، وبدأ الفرد يظهر إلى حد ما على الأقل كأحد رعايا ذلك القانون».

وبعد الحرب العالمية الثانية زاد الاهتمام بحقوق الإنسان وخاصة بعد الفظائع التى شهدتها هذه الحقبة من مذابح ضد الأقليات، وعمليات التطهير العرقى، وقصف المدن، وتعذيب الأسرى، وغير ذلك، فأثمرت جهود المجتمع الدولى عن ميلاد ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والذي صدر فى مدينة

سان فرانسيسكو في ٢٦ يونيو ١٩٤٥، وجاء معبراً عن رغبة الدول في إقامة عالم جديد على أسس حضارية تهدف إلى احترام إرادة الشعوب وحقوقها في التعايش السلمي والاستقرار واحترام حقوق الإنسان وحرياته.

وقد أتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من الإعلانات واتفاقيات حقوق الإنسان، لذلك أصبح لزاماً على كل الدول احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، لأنها باتت تعبر حقوقاً عالمية وليست حكراً على دولة معينة.

لذلك كان الاهتمام الدولي بالفرد هو نتيجة للعديد من الجهود الدولية التي قامت بها المنظمات الدولية العالمية خاصة بعد إنتهاء الحربين العالميتين الأولى والثانية، وسنعرض بما يلي لدور هذه المنظمات في حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على النحو التالي^(١):

حقوق الإنسان في عصر التنظيم الدولي

أولاً، المنظمات الدولية العالمية	ثانياً، المنظمات الدولية الإقليمية	ثالثاً، المنظمات الدولية غير الحكومية
١- عسبة الأمم.	١- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وأهم الحقوق التي نصت عليها.	١- المنظمة العربية لحقوق الإنسان.
٢- الأمم المتحدة.	٢- أجهزة الرقابة على تطبيق الاتفاقية.	أ - النظام الأساسي للمنظمة.
أ - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨.	أ - اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان.	ب- أهداف المنظمة.
ب- المعهد الدولي لحقوق الإنسان ١٩٦٦.	ب- المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.	ج- العضوية في المنظمة.
		د - الأجهزة الفاعلة بالمنظمة.

(١) لواء دكتور/ نشأت عثمان الهلالي: حقوق الإنسان في عصر التنظيم الدولي، مجلة كلية الشرطة، العدد ١٩، ص ٢٦ وما بعدها.

أولاً: للمنظمات الدولية العالمية:

١- عصبة الأمم وإسهامها في مجال حقوق الإنسان:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وقيام عصبة الأمم المتحدة بدأ الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان يأخذ شكلاً جديداً خاصة في مجال حماية الأقليات.

فقد كان نظام حماية الأقليات مجالاً للتطبيق العملي على النحو التالي:

- تم إبرام معاهدات خاصة أطلق عليها معاهدات الأقليات بين الحلفاء المنتصرين وكل من يوغوسلافيا ورومانيا واليونان وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا.

- تضمنت معاهدات الصلح التي أبرمت مع الدول المهزومة، «الدمسا - بلغاريا - المجر - تركيا» نصوصاً خاصة بحماية الأقليات.

- تعهدت بعض الدول عند انضمامها لعصبة الأمم - كشرط لهذا الانضمام باحترام حقوق الأقليات فيها، ومن تلك الدول فنلندا واليابان والعراق.

وبالنسبة لضمان حقوق الأقليات في عصر عصبة الأمم فقد أعتمد على الوسائل الآتية:

- عدم جواز إلغاء أو تغيير المعاهدات الدولية والوثائق القانونية التي كانت تتضمن حماية الأقليات، إلا بموافقة مجلس العصبة.

- يجوز للأقليات أن تتقدم بشكاوى لمجلس العصبة، ولمجلس العصبة الحق في توجية نظر الدول المتهمة بانتهاك حقوق الأقليات.

- أختصت محكمة العدل الدولية الدائمة، بتسوية المنازعات التي تنشأ نتيجة الخلاف حول تفسير أو تطبيق نص من نصوص الاتفاقيات التي تتضمن حق من حقوق الأقليات.

ورغم تلك الضمانات السابقة، فإن نظام حماية الأقليات الذي تم تطبيقه في عهد عصبة الأمم، لم يكتب له النجاح وذلك لعدة أسباب نذكر منها ما يلي:

- أدى تطبيق هذا النظام إلى قيام بعض الدول بإستغلاله فى التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى، بحجة حماية الأقليات، مثال ذلك قيام ألمانيا فى عهد الزعيم النازى هتلر - بالتدخل - فى الشؤون الداخلية لبعض الدول الأوربية على أساس وجود أقليات من أصل المانى بهذه الدول، وأن لألمانيا عليها أن ترعى وتحمى هذه الأقليات.

- لم تكن المعاهدات الخاصة بالأقليات، ذات صفة عالمية، الأمر الذى أدى إلى فرضها على بعض الدول فقط، وظلت دول أخرى لا تخضع لنظام حماية الأقليات، على الرغم من وجود أقليات على أقاليمها، الأمر الذى أثار سخط الطائفة الأولى بإعتبار أن الإلتزامات المفروضة عليها تجاه الأقليات تمثل قيداً على سيادتها.

- صعوبة تحديد المقصود بمصطلح «أقلية»، مما أدى إلى وجود انعكاسات سلبية على أوضاع الأقليات خاصة فى المعاهدات المتعلقة بحمايتهم، فقد بررت بعض الدول الأعضاء فى عصبة الأمم عدم إلزامها بنظام الحماية بعدم وجود ما يسمى بالإقليات على أقاليمها.

خلاصة القول،

ان عهد عصبة الأمم، قد جاء خالياً تقريباً من الأحكام المتعلقة أو المتصلة بطريقة مباشرة بحقوق الإنسان فيما عدا المادتين ٢٢ و ٢٣ من عهد عصبة الأمم.

فالمادة ٢٢ التى نصت على نظام الإنتداب قررت أن رفاهية الشعوب - الخاضعة للإنتداب - وتقدمها تعد أمانة مقدسة، يجب على الدول القائمة على الإنتداب أن توفدها «فى ظروف من شأنها ضمان حرية الاعتقاد والديانة».

أما المادة ٢٣ فقد أكدت على توفير ضمان ظروف للعمل عادلة وإنسانية سواء لشعوب الدول الأعضاء فى عصبة الأمم أو الدول الخاضعة للإنتداب.

ورغم أن إسهام عصبة الأمم فى مجال حقوق الإنسان لم يكن متناسباً مع

وضعها كمنظمة عالمية، إلا أنه يمكن القول أنه حقق أولاً هاماً تمثّل في بداية إعراف القانون الدولي بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

٢- الأمم المتحدة وإسهامها في مجال حقوق الإنسان،

إذا كانت حقوق الإنسان لم تلقِ للحماية الواجبة في ظل منظمة عسبة الأمم على النحو السابق الإشارة إليه، فإنه على العكس من ذلك تضاعفت عوامل عديدة أدت إلى عناية واضحة من جانب واضعي ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ولعل من أهم هذه العوامل الأحوال والظائع التي شهدتها الإنسانية خلال الحرب العالمية الثانية، والإعتداءات البشعة على الحقوق الإنسانية للفرد، مما أدى إلى مطالبة الرأي العام الدولي بضرورة إنشاء ضمانات دولية لحماية الإنسان وكفالة ممارسة حقوقه الأساسية^(١).

ومنذ الوهلة الأولى نلاحظ إهتمام ميثاق الأمم المتحدة بقضية حقوق الإنسان.. وفيما يلي نشير إلى مظاهر هذا الإهتمام:

- جاء في ديباجة الميثاق «نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آتينا على أنفسنا أن ننفذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً معجز عليها الوصف.. وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية..».

- اعتبرت المادة الأولى من الميثاق أن من بين أهداف الأمم المتحدة «تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصيغة الاقتصادية والإنسانية، وعلى تعزيز إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً، ولتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء».

(١) لواء ككتور/ نشأت حمدان الهلالي: المرجع السابق - ص ٢٨.

- ونصت المادة ٥٥ من الميثاق على أنه «رغبة في تهيئة دواعى الاستقرار والرفاهية الضرورية لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على إحترام المبدأ الذى يقضى بالنسوية فى الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، تعمل الأمم المتحدة على:»

(ج-) أن يشجع فى العالم إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً.

- وتعهدت الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة - وفقاً لنص المادة ٥٦ من الميثاق - بأن يقوموا منفردين أو مشتركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع المنظمة لتحقيق الهدف الذى نصت عليه المادة ٥٥ السابق الإشارة إليها.

- وقد أناط الميثاق بالجمعية العامة والمجلس الإقتصادى والإجتماعى مسئولية تنفيذ الأحكام السابقة ووضعها موضع التطبيق العملى.

* فنصت المادة ١٣ على قيام المجلس الإقتصادى والإجتماعى بتقديم توصيات بشأن إشاعة إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها.

* كما أشارت المادة ٦٨ إلى قيام المجلس الإقتصادى والإجتماعى بإنشاء لجان للشؤون الإقتصادية والإجتماعية ولتعزيز إحترام حقوق الإنسان.

- وبالإضافة إلى أحكام الميثاق السابقة، فقد وردت إشارات صريحة إلى إحترام حقوق الإنسان فى الفصل الثانى عشر الخاص بنظام الوصاية الدولى، حيث جعل الميثاق من بين أهداف هذا النظام التشجيع على إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمقصود بذلك هو مراعاة هذه الحقوق وتلك الحريات بالنسبة لسكان الأقاليم المشمولة بنظام الوصاية^(١).

(١) المرجع السابق، ص ٢٩.

- ورغم هذه النصوص العديدة التى تضمنتها ميثاق الأمم المتحدة، فإنها جاءت فى هيئة إشارات عامة ولم تحدد ماهية الحقوق والحريات، كما أن الميثاق لم ينشئ نظاماً للرقابة على ضمان إحترامها وحمايتها، والذى يخفف من هذا النقد أن الأمم المتحدة لم يتوقف نشاطها فى مجال حماية حقوق الإنسان عند تلك النصوص التى نص عليها ميثاقها، بل استمرت جهودها فى هذا المجال وسنحاول فيما يلى الإشارة إلى أهم تلك الجهود.

(١) الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ١٠ ديسمبر ١٩٤٨

- تطبيقاً للمادة ٦٨ من ميثاق الأمم المتحدة السابق الإشارة إليها شكل المجلس الإقتصادي والإجتماعى لجنة خاصة سميت «لجنة حقوق الإنسان»^(١) عهد إليها بصياغة حقوق الإنسان وبيان هذه الحقوق، وأعدت اللجنة مشروعاً بذلك، وأقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الثالثة بتاريخ ١٠/١٢/١٩٤٨ بقرارها رقم ٢١٧ والذى وافقت عليه ٤٨ دولة ضد لا شئى وامتنعت عن التصويت ثمانى دول، وأطلق عليه «الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وذكرت الجمعية العامة أنها تنادى بهذا الإعلان العالمى على أنه المثل الأعلى المشترك الذى ينبغي أن تصل إليه كافة الشعوب والأمم، حتى يسعى كل فرد وهيئة فى المجتمع إلى توطيد إحترام حقوق الإنسان وحيثياته الأساسية التى ورد النص عليها فى مواد الإعلان، عن طريق التعليم والتربية وإتخاذ إجراءات مستمرة على المستويين القومى والعالمى لضمان الإعتراف بها.

- والإعلان يتضمن ٣٠ مادة تغطي حقوق الإنسان المدنية والسياسية وحقوقه الإقتصادية والإجتماعية والثقافية^(٢).

(١) كان ذلك بقرار المجلس الإقتصادي والإجتماعى رقم ١/٥ فى ١٦/٢/١٩٤٦.

(٢) نصت المادة الأولى من الإعلان على أن جميع الناس يولدون أحراراً متساوين فى الكرامة والحقوق، كما ذكرت المادة الثانية «لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فى هذا الإعلان دون أى تمييز من حيث الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو أى

وقد أصبح هذا الإعلان «نموذجاً أساسياً في هيكل قانون حقوق الإنسان الذي يجري وضعه ببطء في عدد كبير من الدول، وأصبح كذلك يشكل الخطوط التي يجري العمل على أساسها في وضع قانون دولي لحقوق الإنسان عن طريق الموائيق والمعاهدات التي لها قوة التعاقد...».

(ب) العهدان الدوليان لحقوق الإنسان ١٦/١٢/١٩٦٦،

أطلق البعض مصطلح «الشرعية الدولية لحقوق الإنسان» على الموائيق التي تشير إلى كل أو غالبية حقوق الإنسان، وأن هذه الموائيق تشمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية^(١) والعهد

— رأى آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو للثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، وبمن تفرقة بين الرجال والنساء... وجاء النص على الحقوق المدنية والسياسية المعترف بها للإنسان في المواد من ٢ إلى ٢١ من الإعلان. ومن هذه الحقوق: حق كل إنسان في الحياة والحرية وسلامة شخصه، وحقه في ألا يمرض للمعاملة أو العقوبة القاسية الشديدة للأنانية كرامة الإنسانية، وحق جميع الناس في المساواة أمام القانون، وفي اللجوء إلى القضاء للدفاع عن حقوقه، وحقه في عدم التقيض عليه أو حبسه أو نفيه بغير مسوغ قانوني، والحق في محاكمة عادلة أمام محكمة مستقلة نزيهة. وحق كل منهم في أن يحجب بريئاً حتى تثبت إدلته. وحق كل إنسان في حرية السفر وحقه في اللجوء إلى بلاد أخرى، وأن تكون له جنسية، وحقه في الزواج وتكوين أسرة، وحقه في حرية الفكر والضمير والدين وحرية الرأي والتعبير، وحقه في الالتحاق بالوظائف العامة، ونص الإعلان على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المواد من ٢٢ إلى ٢٧ ومن ذلك حق كل شخص في الضمان الاجتماعي وفي العمل وفي إنشاء نقابات وحق في الراحة وأوقات الفراغ والحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على صحته ورفاهيته والحق في التعليم.

* أما المواد من ٢٨ إلى ٣٠ من الإعلان فقد نصت على حق كل إنسان في أن يتمتع بالنظام الاجتماعي والدولي الذي تتوافر فيه الحياة والحقوق المنصوص عليها في الإعلان توافراً تاماً. كما أشارت إلى الواجبات التي يتعين على الفرد الإنجاز بها إزاء المجتمع، كأن يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحياته للتقيد التي يقرها القانون فقط، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحياته واحترامها وتحقيق المتعضيات المتعادلة للنظام العام والمصلحة وأخلاق في مجتمع ديمقراطي.

(١) العهد الدولي الخاص بالمعوقين المدنية والسياسية والذي بدأ في السريان (سبتمبر) من ٢٣ مارس ١٩٧٦.

الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد تناولنا فيما سبق دراسة موجزة للإعلان العالمى لحقوق الإنسان، ويبقى أن نتناول كلاً من العهدى الدوليين المشار إليهما:

فى السادس عشر من ديسمبر عام ١٩٦٦ حققت الجمعية العامة للأمم المتحدة إنجازاً هاماً فى مجال حقوق الإنسان، حيث أصدرت قرارها رقم ٢٢٠٠ فى دورتها الـ ٢١ متضمناً إقرار وثائق دولية هامة تتعلق بحقوق الإنسان على النحو التالى:

– العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والثقافية الذى إعتد اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية المشار إليه، والذى بدأ فى السريان إعتباراً من ٣ يناير ١٩٧٦ .

– البروتوكول الإختيارى الملحق بالعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذى بدأ فى السريان فى ٢٣ مارس ١٩٧٦^(١).

وتستند هذه الوثائق على المبادئ والأحكام التى تضمنها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان^(٢)، إلا أنها تتميز بأنها جاءت بمبادئ جديدة خلا منها

(١) حتى أول سبتمبر ١٩٨٧ كان عدد الدول التى وقعت العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعى والثقافية ٩٠ دولة صدق منها على العهد ٨٣ دولة، وبلغ عدد الدول التى وقعت للعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ٨٦ دولة صدق عليه من بينها ٨١ دولة، كما صدق على البروتوكول الإختيارى ٣٢ دولة .

- Human Rights, Status of International Instruments, U.N., New York, 1987.

(٢) نشير فيما يلى إلى أهم الحقوق التى ورد النص عليها فى للمهدين:

- ١- حق الشعوب فى تقرير مصيرها والتصرف فى شئونها. ٢- الحق فى الحياة. ٣- الحق فى المساواة دون تمييز بسبب الجنس أو العنصر أو اللون. ٤- الحق فى الحرية والسلامة الشخصية وعدم جواز القبض أو الحبس التعسفى. ٥- الحق فى المحاكمة. ٦- حرية الفكر والعقيدة والديانة. ٧- الحق فى التجمع السلمى. ٨- حرية الإنتقال والإقامة ومغادرة البلاد. ٩- عدم جواز إيماد الأجنبى تصفاً. ١٠- حق المصجون فى المعاملة الإنسانية. ١١- تعزيم التحذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة. ١٢- تعزيم الرق والاستعباد.
- /-

الإعلان العالمي، ومن ذلك حق الشعوب في تقرير مصيرها، فقد نصت المادة الأولى بكل من المهيدين على ما يلي:

«لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسى وحررة فى السعى لتحقيق نمائها الإقتصادى والإجتماعى والثقافى».

«لجميع الشعوب سعياً وراء أهدافها، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دون إخلال بأية التزامات متبقية عن مقتضيات التعاون الإقتصادى الدولى القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولى، ولا يجوز فى أية حال حرمان أى شعب من أسباب عيشه الخاصة».

«على الدول الأطراف فى هذا العهد، بما فيها الدول التى تقع على عاتقها مسئولية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى والأقاليم المشمولة بالوصاية أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم هذا الحق، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة».

١٣- حق الملق فى الجنسية والحماية القانونية. ١٤- حق المشاركة فى الحياة العامة. ١٥- الحق فى إنتخابات نزيهة. ١٦- حق الأقليات فى الحماية القانونية. ١٧- الحق فى العمل وفى شروط عمل عادلة. ١٨- حق تشكيل النقابات والانضمام إليها. ١٩- الحق فى الإضراب. ٢٠- الحق فى الضمان الإجتماعى. ٢١- حق الأسرة فى الحماية والرعاية. ٢٢- حق الأمهات فى حماية خاصة قبل الولادة وبعدها. ٢٣- حق الأطفال فى الحماية المناسبة. ٢٤- حق الإنسان فى مستوى معيشة لائق. ٢٥- الحق فى الرعاية الصحية. ٢٦- الحق فى التعليم والثقافة.

- للجدير بالذكر أن العهد الدولى للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية يحتوى على ٣١ مادة، أما العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية فيشمل ٥٣ مادة، بالنسبة للبروتوكول الاختيارى الملحق بالعهد الأخير فيحتوى على ١٤ مادة.

وقد قامت جمهورى مصر العربية بالتصديق على العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بموجب القرار الجمهورى رقم ٥٣٦ لعام ١٩٨١ بتاريخ ١/١٠/١٩٨١ وأصبح سارى المفعول بالنسبة لها إعتباراً من ١٤/٤/١٩٨٢، كما صدقت على العهد الدولى الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية بموجب القرار الجمهورى رقم ٥٧٣، لعام ١٩٨١، وأصبح سارى من ١٤/٤/١٩٨٢.

- ولعل من أهم ما ورد في العهدين بشأن حقوق الإنسان، هو النص على ضمانات خاصة بتنفيذ الحقوق التي وردت بها، فالمراد من ١٦ إلى ٢٥ والتي تشكل الجزء الرابع من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نصت على هذه الضمانات بالنسبة لما ورد في هذا العهد من حقوق، ومن ذلك نص المادة ١٦ الذي يتضمن تعهد الدول الأطراف بأن تقدم تقارير عن التدابير التي تكون قد إتخذتها وعن التقدم الذي يتم إحرازه على طريق ضمان إحترام الحقوق المعترف بها في العهد، وأن توجه جميع التقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يحيل نسخاً منها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها طبقاً لأحكام العهد، وبالنسبة للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فقد تضمن الجزء الرابع منه (المواد من ٢٨ إلى ٤٥) الأحكام الخاصة بضمان تنفيذ الحقوق المنصوص عليها فيه، وقد أنشأت المادة ٢٨ لجنة تسمى «اللجنة المعنية بحقوق الإنسان»، تتألف من ثمانية عشر عضواً من مواطنين من الدول الأطراف في العهد - ويلاحظ أن أعضاء هذه اللجنة لا يمثلون دولهم وإنما يتم إختيارهم إستقلاً إلى معيار الإعتبار الشخصي ومن المشهود لهم بالإختصاص في ميدان حقوق الإنسان - وتختص هذه اللجنة بدراسة التقارير المقدمة من الدول الأطراف عن التدابير التي إتخذتها إعمالاً للنصوص العهد، وموافاة هذه الدول بما تضمنه اللجنة من تقارير، كما تتولى اللجنة مناقشة الشكاوى التي تتلوى على إدعاء دولة طرف بأن دولة طرفاً لا تفي بالتزاماتها طبقاً للعهد (م ٤١) ولا تقبل مثل هذه الشكاوى إلا بصورها من دولة طرف ضد أخرى وتكون كل منهما قد أودعت إعلاناً بقبولها المسبق لإختصاص اللجنة، كذلك تختص اللجنة بإستلام ودراسة الشكاوى المقدمة من الأفراد الداخلين في ولاية دولة طرف تتضمن إدعاءات بإنتهاك هذه الدولة لأى حق من الحقوق المعترف لهم بها في العهد، وهذا الإختصاص يتصل بالبروتوكول

الإختياري السابق الإشارة إليه، وممارسة هذا الإختصاص مشروط بقيام الدولة المدعى عليها بالتصديق على البروتوكول أو الإنضمام إليه^(١).

- وقمل موافقة مجموعة كبيرة من الدول على هذه الوثائق الدولية الهامة تأكيداً بأن القانون الدولي لحقوق الإنسان قد أصبحت له ذاتية خاصة، وأنه يستقر باعتباره فرعاً من فروع القانون الدولي العام، وبذلك فإن الدولة اليوم أصبحت «من الناحية النظرية على الأقل غير مطلقة اليد فى مواجهة مواطنيها، وإنما تقع عليها بموجب القانون الدولي العام بعض القيود والإلتزامات التي لا تستطيع أن تخرج عليها، وهوما يعطى بوضوح أن القانون الدولي العام لم يعد قانوناً للعلاقات بين الدول فحسب، وإنما بات قانوناً للمجتمع الدولي بأسره، أو للجنس الإنسانى فى مجموعة.

وإذا كنا سنكتفى بالقدر السابق بالنسبة لدور منظمة الأمم المتحدة فى مجال حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فإننا نرى ضرورة الإشارة إلى أن جهود الأمم المتحدة فى هذا المجال لا تتوقف، وإذا كانت مبادئ حقوق الإنسان قد استقرت فى عصر التنظيم الدولي، فإن الأمم المتحدة قامت بالدور الرئيسى فى سبيل الوصول إلى هذه الحقيقة^(٢).

(١) لواء نكروز/ نشأت عصمان الهلالي: مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) نشير فيما يلى إلى طائفة من الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان صدرت نتيجة لجهود الأمم المتحدة.

- إتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ١٩٤٨/١٢/٩.
- إتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية ١٩٥٤/٩/٢٨.
- إتفاقية تحريم المخرة ١٩٥٧/٦/٢٥.
- إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستمرة ١٩٦٠/١٢/١٤.
- إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى ١٩٦٣/١١/٢٠.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى ١٩٦٥/١٢/٢١.
- إتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ١٩٦٨/١١/٢٦.
- الإعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقلياً ١٩٧١/١٢/٢٠.

ثانياً، المنظمات الدولية والإقليمية،

كان لإهتمام منظمة الأمم المتحدة بموضوع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية دور هام في بدء إهتمام المنظمات الدولية الإقليمية بذلك الموضوع، وستتناول فيما يلي دراسة موجزة لأحد المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والتي أبرمت في إطار بعض المنظمات الدولية الإقليمية^(٥).

١- الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في روما في اليوم الرابع من شهر نوفمبر عام ١٩٥٠ من جانب الدول الأعضاء في منظمة مجلس أوروبا، وبدأت في السران إعتباراً من يوم ٣ سبتمبر عام ١٩٥٣، والاتفاقية ملحق بها عدة بروتوكولات إضافية وقد تم التوقيع على أولها في باريس في ٢٠ مارس ١٩٥٢ وبدأ في السران في ١٨ مايو ١٩٥٤، وأخيراً تم التوقيع عليه في ستراسبورج في ٢٨ إبريل ١٩٨٣ والذي أصبح سارياً في عام ١٩٨٥^(٥٥).

- الإعلان العالمي باستئصال الجوع وسوء التغذية ١٩٧٤/١١/١٦.

- الإعلان الخاص باستخدام التقدم العلمي لصالح السلم وغير البشرية ١٩٧٥/١١/١٠.

- إعلان بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة ١٩٨٥/١١/٢٩.

- إعلان الحق في التنمية ١٩٨٦/١٢/٢٤.

(٥) وفي إطار منظمة للدول الأمريكية أبرمت الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان التي تم التوقيع عليها في سان خوسيه في ٢٢/١١/١٩٦٩ وبدأت في السران في ٢٨/٧/١٩٧٨ وصدرت عليها حتى الآن ١٩ دولة بين ٣١ دولة من الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية وفي إطار منظمة الوحدة الإفريقية وافق مؤتمر القمة الأفريقي المنعقد في نروبي في يونيو ١٩٨١ حيث وافق عليه أكثر من نصف الدول الأعضاء في المنظمة.

(٥٥) بلغ عدد هذه البروتوكولات الإضافية ستة صدرت وفق الترتيب الآتي:

الأول: تشير إليه في المتن.

الثاني: تم التوقيع عليه في مدينة ستراسبورج في ٦ مايو ١٩٦٣ وبدأ سريانه في ٢١ سبتمبر عام ١٩٧٠.

الثالث: وبدأ في السران في ٢١/٩/١٩٧٠.

-/-

وقبل أن نتناول أهم الحقوق التي وردت في الاتفاقية الأوروبية يجدر بنا أن نشير في إيجاز إلى منظمة مجلس أوروبا:

- نشأت هذه المنظمة في البداية من عشر دول هي:

بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لوكسمبرج، هولندا، اللوكسمبورج، السويد، والمملكة المتحدة، وتم التوقيع على النظام الأساسي لمجلس أوروبا في لندن في ١٩٤٩/٥/٥، ثم انضمت عدة دول فيما بعد إلى المنظمة وهي:

اليونان (١٩٤٩)، أيسلندا، وتركيا وجمهورية ألمانيا الاتحادية (١٩٥٠)، النمسا (١٩٥٦)، قبرص (١٩٦١)، سويسرا (١٩٦٣)، مالطة (١٩٦٥)، البرتغال (١٩٧٥)، إسبانيا (١٩٧٧)، وليختنشتاين (١٩٧٨).

وتتلقى أهداف مجلس أوروبا فيما يلي:

- تحقيق اتحاد وثيق بين الدول الأعضاء التي تسودها الديمقراطيات الغربية.

- إحترام سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والمقصود بذلك الحريات وفقاً للمفهوم الغربي، وما يؤكد ذلك أن الاتفاقية المنشأة لمجلس أوروبا حظرت إنضمام دول الديمقراطيات الشعبية والأنظمة الدكتاتورية إلى المنظمة، ولعل ذلك يقدم لنا تفسيراً لتأخر البرتغال وإسبانيا في الإنضمام إلى مجلس أوروبا.

- دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

الرابع: تم التوقيع عليه في ستراسبورج في ١٩٦٣/٩/١٦ وبدأ في السريان في ١٩٦٨/٥/٢.

الخامس: بدأ سريانه في ٢٠ ديسمبر ١٩٧١.

السادس: وقد أشير إليه في المتن.

وهذه البروتوكولات عدلت بعض نصوص الاتفاقية وأضافت حقوقاً جديدة مكملة لذلك التي وردت في إتفاقية روما.

- ولقد نصت المادة الثالثة من النظام الأساسي لمجلس أوروبا على إلزام كل دولة عضو بالإعتراف بسيادة القانون، والإعتراف لكل شخص بخصه سلطانها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والتعهد بالتعاون المخلص والفعال في تحقيق هذه الغاية.

- ونصت المادة الرابعة على أن كل دولة أوروبية قادرة على إحترام نصوص المادة الثالثة (السابقة الإشارة إليها) ورغبة فيه، يمكن أن توجه إليها الدعوة من لجنة الوزراء (أحد أجهزة المجلس) لكي تصبح عضواً في المنظمة، وكل دولة يتم دعوتها بهذه الطريقة تكون لها صفة العضو ابتداء من تاريخ تقديم طلب إنضمامها إلى الأمين العام للمجلس.

- كذلك نصت المادة الثامنة على أن كل عضو في مجلس أوروبا يخالف بصورة جسيمة أحكام المادة الثالثة يمكن أن يوقف حقه في التمثيل وتوجه المنصوص عليها في المادة (٧) وإذا لم ينفذ هذا العضو تلك الدعوة فإن لجنة الوزراء تستطيع أن تقرر أن هذا العضو لم تعد له هذه الصفة وذلك اعتباراً من التاريخ الذي تحدده اللجنة ذاتها^(١).

- مما سبق يتضح أن الدول التي يمكنها - وفقاً لنظام المجلس - أن تصبح أعضاء في المنظمة، هي الدول التي تعطي الأولوية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

- وينص النظام الأساسي لمجلس أوروبا على أن أجهزة المنظمة هي لجنة الوزراء والجمعية البرلمانية والأمانة العامة.

- ولجنة الوزراء تمثل الجهاز التنفيذي المخصص الذي يعمل يرسم المنظمة، وتتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، وتختص بتنفيذ أهداف

(١) تم تطبيق هذه المادة (٨) على اليونان حيث فصلت من المجلس في ١٢/١٢/١٩٦٩ ومن الجدير الإشارة أن نظام المجلس يجيز للدول الأعضاء حق الإنسحاب باخطارها الأمين العام للمنظمة برغبتها في ذلك، ولا يسرى الإنسحاب إلا منذ نهاية السنة المالية التي يتم خلالها الإخطار.

المنظمة عن طريق التوصيت التي تصدرها، وما تقترحه على الدول من مشروعات إتفاقيات وتكولى اللجنة إعداد جدول أعمال اللجنة البرلمانية التي تكون اللجنة مسئولة أمامها .

- ولجنة الوزراء تعقد دورات عادية، وفي التفدرات التي تقع بين الدورات العادية، فإن اللجنة تستمر فى عملها بواسطة مندوبين تعينهم حكومات الدول الأعضاء وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الثلثين، فيما عدا المسائل الهامة التي يلزم فيها الإجماع .

- أما للجمعية البرلمانية، فإن أسلوب تكوينها أمر يميز مجلس أوروبا، فهي تتكون من مندوبين من أعضاء البرلمانات الوطنية، وتكولى هذه البرلمانات إختيارهم، وليس حكومات الدول الأعضاء ويختلف عدد مندوبى كل دولة وفقاً لتعداد سكانها، وهذا الأسلوب فى تكوين الجمعية البرلمانية مفادة أن مجلس أوروبا قد أخذ - لأول مرة - بمبدأ الرقابة البرلمانية على الجهاز التنفيذى فى بديان منظمة دولية .

- ومما يميز الجمعية البرلمانية أيضاً أن مندوبى كل دولة لا يشكلون وفداً وطنياً، وإنما يتمتع كل مندوب على حدة بحرية مطلقة فى التصويت .

- والجمعية هى جهاز التشاور لمجلس أوروبا (م ٢٢ من النظام) وتستطيع أن تتداول وتناقش كل مسألة تدخل فى إختصاص المنظمة، وتقوم الجمعية بتقديم توصياتها - التي تصدر بالأغلبية - إلى لجنة الوزراء، وعلى الرغم من عدم إلزام هذه التوصيات إلا أنها تكتسب قيمة أدبية كبيرة بإعبارها تعبر عن الرأى العام الأوروبى .

- ومنظمة مجلس أوروبا أمانة عامة تكولى الأنشطة ذات الصبغة الإدارية ويرأس الأمانة الأمين العام الذى تعينه الجمعية البرلمانية كما تعين كذلك الأمين العام المساعد والمسجل (وهو بدرجة أمين عام مساعد أيضاً)، بناء على توصية لجنة للوزراء .

أهم الحقوق والحريات التي نصت عليها الاتفاقية الأوروبية،

- تضمن القسم الأول من الاتفاقية الأوروبية بياناً بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي «يعترف بها لكل شخص يخضع للولاية القضائية للدول الأطراف فيها» (المواد من ٢ إلى ١٨) وكذلك ورد النص في هذا القسم على ما يرد على هذه الحقوق والحريات من قيود.. ومن الحقوق والحريات التي نصت عليها الاتفاقية تشير إلى ما يلي:

- حق كل إنسان في الحياة، حظر التعذيب والعقوبات والمعاملات المهينة بالكرامة، وحظر الرق والعمل الجبري (السخرة)، الحق في إجراءات قضائية عادلة، الحق في الحرية والأمان، الحق في احترام الحياة الخاصة والحياة العائلية ومسكن الشخص ومراسلته، الحق في حرية التفكير والعقيدة والدين، الحق في حرية الرأي والتعبير، الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات بما فيها الإشتراك في النقابات، الحق في الزواج وتكوين أسرة، حق اللجوء إلى أجهزة اللقاضي الداخلية، وأن يكون التمتع بالحقوق والحريات المنصوص عليها في الاتفاقية دون تمييز أياً كان أساس هذه التمييز.

- والملاحظ أن الحقوق والحريات التي تضمنتها الاتفاقية الأوروبية جاءت أضيق نطاقاً من تلك المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد أشارت ديباجة الاتفاقية إلى ذلك صراحة حيث نصت على أن «الحكومات الموقعة.. قد عقدت عزمها.. على إتخاذ الخطوات الأولى نحو التنفيذ الجماعي لبعض الحقوق الواردة في الإعلان العالمي...».

- وبالإضافة إلى الحقوق السابقة، فقد ورد النص في البروتوكولات الإضافية على عدد من الحقوق الأخرى، ومن هذه الحقوق الحق في احترام الملكية، الحق في التعليم، الحق في إنتخابات حرة، حرية الإنتقال، حظر إبعاد رعايا الدولة، حظر الإبعاد الجماعي للأجانب وتعمير عقوبة الإعدام.

- أما عن القيود التي ترد على الحقوق والحريات التي تضمنتها الاتفاقية فقد ورد النص عليها على النحو التالي:

- نصت المادة الثامنة الخاصة بحق كل إنسان في إحترام حياته الخاصة والعائلية ومسكنه ومراسلاته، في فقرتها الثانية على أنه «لا يجوز للسلطة العامة أن تتعرض لممارسة هذا الحق إلا وفقاً للقانون وبما تمليه عليه الضرورة في مجتمع ديمقراطي، لصالح الأمن القومي وسلامة الجمهور أو الرخاء الإقتصادي للمجتمع، أو حفظ النظام ومنع الجريمة وحماية الصحة العامة والآداب، أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم».

- ورد قيد على الحق في حرية التفكير والضمير والعقيدة (المادة 9) يتضمن خضوع حرية الإنسان في إعلان ديانته أو عقيدته فقط للقيود المحددة في القانون، والتي تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصالح أمن الجمهور، وحماية النظام العام والصحة والآداب، أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

- أشارت المادة العاشرة الخاصة بالحق في حرية التعبير، أن ممارسة هذا الحق يمكن أن يخضع لشكليات إجرائية وشروط وقيود وعقوبات محددة في القانون حسبما تقتضيه الضرورة في مجتمع ديمقراطي. لصالح الأمن القومي، وسلامة الأراضي، وأمن المواطنين وحفظ النظام ومنع الجريمة، وحماية الصحة والآداب، وإحترام حقوق الآخرين ومنع إفشاء الأسرار أو تدعيم السلطة وحياد القضاء.

- أخضعت الاتفاقية الحق في حرية الاجتماعات السلمية للقيود المحددة في القانون وفقاً لما تقتضيه الضرورة في مجتمع ديمقراطي لصالح الأمن القومي، وأمن المواطنين وحفظ النظام ومنع الجريمة وحماية الصحة والآداب وإحترام حقوق الآخرين وحرياتهم، ولا تمنع هذه المادة (العادية عشرة) من فرض قيود قانونية على ممارسة رجال القوات المسلحة أو الشرطة أو الإدارة في الدول لهذه الحقوق.

- ويتضح مما سبق أن هناك، نطاقاً معيناً للفرد يجيز له حرية التصرف في حدوده بما يخلق نوعاً من المرونة بين مقتضيات حماية حقوق الفرد، وحماية النظام والزمن وغيرها من ضرورات سيادة الدولة، التي تكون طرفاً في الاتفاقية^(٥).

٢- أجهزة الرقابة على تطبيق الاتفاقية:

من أهم ما يميز الاتفاقية الأوروبية أنها أنشأت أجهزة دولية تتولى مهمة الرقابة على تطبيقها، وتتم هذه الرقابة من خلال الأجهزة التالية:

(١) اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان،

- تشكل اللجنة من عدد من الأعضاء يساوي عدد الدول الأطراف المتعاقدة، ولا يجوز أن تضم اللجنة عضوين ينتميان إلى دولة واحدة (المادة ٢٠).
- يتم انتخاب أعضاء اللجنة بواسطة الوزراء بالأغلبية المطلقة للأصوات، وذلك من قائمة يعدها مكتب للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا السابق الإشارة إليها، ولكل مجموعة من ممثلي الدول الأطراف في الجمعية البرلمانية أن تقدم ثلاثة مرشحين يكون إثنان منهم على الأقل من جنسية الطرف المرشح، وتتبع الإجراءات المشار إليها كلما أمكن لإستكمال عدد اللجنة في إنضمام دول أخرى للمعاهدة أو لشغل المراكز التي تخلو.

(٥) بالإضافة إلى هذه القيود، فقد نصت المادة ١٥ من الاتفاقية الأوروبية على أنه: «في وقت الحرب أو الطوارئ العامة الأخرى التي تهدد حياة الأمة، يجوز لأي طرف متعاقد أن يتخذ تدابير تخالف للالتزاماته الموضحة بالاتفاقية في أضيق حدود تعتمدها مقتضيات الحال ويشترط ألا تتعارض هذه التدابير مع التزاماته الأخرى في إطار القانون الدولي». وفي الوقت نفسه نصت المادة ١٧ على أنه «ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يجزئ تأويله على أنه يخلو أية دولة أو جماعة أو فرد أي حق في التقيام بأي نشاط أو عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات المقررة في المعاهدة أو فرض قيود على هذه الحقوق والحريات أكثر من القيود الواردة بها، كذلك حظرت المادة ١٨، تطبيق القيود المشار إليها لهدف آخر يخالف الأهداف المنصوص عليها».

- وفقاً للمادة ٢٢ فإن مدة عضوية أعضاء اللجنة ست سنوات، ويجوز تجديد إنتخابهم، وتستمر عضوية أعضاء اللجنة إلى أن يحل غيرهم محلهم، وإلى أن ينتهى كل منهم من نظر المسائل التى سبق أن أحييت إليه، ووفقاً للمادة ٢٣ فإن أعضاء اللجنة يؤدون أعمالهم فيها بصفاتهم الفردية^(١).

- حق اللجوء إلى اللجنة:

وفقاً لأحكام الاتفاقية الأوروبية، فإن حق اللجوء إلى اللجنة الأوروبية يكون لكل من:

- الدول الأطراف فى الاتفاقية، من خلال السكرتير العام لمجلس أوروبا «الأمين العام، وذلك فى حالة قيام أى دولة طرف أخرى بمخالفة أحكام الاتفاقية.

- كل شخص طبيعى أو منظمة غير حكومية أو مجموعة من الأفراد فى حالة الإدعاء بأنهم ضحايا إنتهاك الحقوق المنصوص عليها فى الاتفاقية من جانب دولة طرف فيها، بشرط أن تكون هذه الدولة قد أعلنت إعترافها بإختصاص اللجنة فى هذه المسألة، واللجوء إلى اللجنة يكون بتوجيه الشكوى إلى السكرتير العام لمجلس أوروبا، ووفقاً للمادة ٢٦ فإنه لا يجوز اللجوء إلى اللجنة إلا بعد إستنفاد طرق الرجوع الداخلية جميعها المعترف بها فى القانون الدولى، وفى خلال ستة أشهر من تاريخ صدور القرار النهائى المتخذ فى الداخل.

- وقد أخصت الاتفاقية قبول الشكاوى لعدة شروط إجرائية وهى أن يكون الشاكى معلوماً، وعدم تكرار موضوع الشكوى، وأن تتفق مع نصوص الاتفاقية، وأن تستند إلى أساس، وتكون خالية من التصف.

(١) لواء دكتور/ نشأت عثمان الهلالي: مرجع سابق، ص ٣٤.

سلطة اللجنة الأوروبية هي فحص الشكاوي المقدمة إليها،

- يجوز للجنة بعد قبولها للشكوى المقدمة إليها أن تقرر بالإجماع رفضها إذا تبين لها توافر أحد أسباب عدم قبولها المنصوص عليها في المادة ٢٧ من الاتفاقية (شكوى تخالف أحكام المعاهدة على سبيل المثال) وفي هذه الحالة يتم إبلاغ القرار إلى الأطراف.

- إذا توصلت اللجنة إلى تسوية ودية بعد قيامها بفحص الشكوى مع ممثلي الأطراف تقوم بإعداد تقرير يرسل إلى الدول المعنية ولجنة الوزراء وكذلك إلى السكرتير العام لمجلس أوروبا للنشر، ويتضمن هذا التقرير بياناً موجزاً للوقائع والحل الذي تم التوصل إليه.

- وفي حالة عدم التوصل إلى تسوية ودية، تعد اللجنة تقريراً مشفوعاً برأيها موضوعاً به ما إذا كانت الوقائع المعروضة تشكل مخالفة من جانب الدولة المعنية لالتزاماتها وفقاً للاتفاقية، وقد يتضمن هذا التقرير آراء جميع أعضاء اللجنة في هذا الشأن ويحال هذا التقرير إلى لجنة الوزراء وإلى الدول المعنية التي يحظر عليها نشره، ويجوز للجنة عند إحالتها التقرير إلى لجنة الوزراء أن تبدي ما تراه ملائماً من مقترحات.

- خلال ثلاثة أشهر من إحالة التقرير إلى لجنة الوزراء ينحصر الأمر في أحد الاحتمالين التاليين:

الأول، إحالة الموضوع إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بواسطة اللجنة أو أحد الأطراف المعنية.

والثاني، إذا انقضت مهلة الثلاثة أشهر دون أن يحال الطعن إلى المحكمة تصدر لجنة الوزراء قراراً بأغلبية ثلثي الأعضاء أصحاب حق حضور هذه اللجنة توضح فيه ما إذا كان هناك انتهاك لأحكام الاتفاقية.

- وإذا تضمن قرار لجنة الوزراء أن انتهاكاً قد وقع، فإنها تقوم بتحديد مهلة يتعين على الدولة المعنية أن تتخذ خلالها التدابير التي يلص عليها القرار.

- وإذا لم تتخذ هذه الدولة التدابير المشار إليها خلال المهلة المحددة فإن لجنة الوزراء تصدر قرارها بأغلبية الثلثين، بالآثار التي تدرتب على قرارها الأصلي.
- وقد تعهدت الدول الأطراف في الاتفاقية الأوروبية بأن تلتزم بأى قرار تتخذه لجنة الوزراء تطبيقاً لدورها السابق الإشارة إليه.
- مما سبق يتضح أن للجنة الأوروبية لحقوق الإنسان لا تعد جهة قضائية، بالمعنى الفنى لهذا المصطلح، باعتبار أنها لا تفصل فى الطعن المقدم إليها بل تبحث مدى توافر شروط قبوله ثم تحاول الدوصل إلى تسوية ودية، وفى حالة فشلها فى ذلك تضع تقريراً تثبت فيه أن الدولة المدعى عليها قد إنتهكت أحكام الاتفاقية.
- وعلى الرغم من ذلك فإن اللجنة الأوروبية تمارس وظيفة قضائية حين تفصل فى مسألة قبول الطعن المقدم لها، وإذا قررت عدم قبوله لأى سبب من الأسباب، فلا يمكن للمحكمة الأوروبية أو لجنة الوزراء أن تعيد النظر فى هذا القرار، ولا يستطيع الطاعن فرداً كان أم دولة طرف فى الاتفاقية ولا المدعى عليه أن يطلع فى قرار اللجنة الأوروبية أمام لجنة الوزراء أو أمام المحكمة الأوروبية.
- ولعل أهم تطوير أحدثته الاتفاقية الأوروبية هو سماحها للأفراد بتقديم طلبات أو شكاوى أمام جهة رقابة دولية، وهذا التطوير يتعلق بمركز الفرد فى القانون الدولى السابق الإشارة إليه، فحق التقدم بالمطالبات الدولية منحرف به فقط للدول والمنظمات الدولية إلا أن هذا التطوير نطاقه محدود بحيث أن لجوء الفرد مازال ملتبساً بإرادة الدولة، فالإتفاقية التى قررت الحقوق للفرد ومنها حق الإلتجاء إلى اللجنة هى إتفاقية دولية أطرافها دول ولم يكن للفرد دخل فى إبرامها أو فى سريانها، كما أن المادة ٢٥ التى منحت الفرد حق التقدم إلى اللجنة قيدت قبول هذه الطعن بأى تكون

الدول المشكو في حقها قد أعلنت إقرارها بإختصاص اللجنة في هذا الخصوص، بل ويمكن لهذه الدولة مع إعلانها الإقرار بإختصاص اللجنة أن تحدد ذلك بمدة معينة^(١).

(ب) المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان،

- تمثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان للجهاز القضائي الذي أنشأتها الاتفاقية الأوروبية لضمان إحترام الدول الأطراف فيها لتعهداتها المقررة فيها.

- تشكل هذه المحكمة من عدد من القضاة يساوي عدد الدول الأعضاء في مجلس أوروبا، ولا يجوز أن تضم قاضيين من دولة واحدة، وتكوى الجمعية البرلمانية إنتخاب أعضاء المحكمة بأغلبية الأصوات، وذلك من بين قائمة الأسماء المحددة بمعرفة مجلس أوروبا، حيث تقوم كل دولة عضو بترشيح ثلاثة قضاة إثنين منهم على الأقل من جنسيتها وتتبع ذات الإجراءات طالما أمكن ذلك لإكمال المحكمة في حالة إنضمام أعضاء جدد إلى مجلس أوروبا لشغل العضوية الشاغرة، ووفقاً للمادة ٢٩ من الاتفاقية يجب أن يكون المرشحون ممن يتمتعون بصفات أخلاقية سامية وتوافر لديهم الشروط اللازمة لشغل أرفع المناصب القضائية.

- ويكون إنتخاب أعضاء المحكمة لمدة تسع سنوات، ويجوز تجدد إنتخابهم ويتم تجديد ثلث القضاة كل ثلاث سنوات، ويمارس أعضاء المحكمة مهام مناصبهم إلى أن يحل غيرهم محلهم، كما يستمررون أيضاً في نظر الدعاوى التي سبق إحالتها عليهم.

- وتقوم المحكمة بإنتخاب رئيسها ونائباً له لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة إنتخابهم.

- وعندما تتعقد المحكمة لنظر الدعاوى المعروضة عليها فإنها تتألف من

(١) لواء تكوير/ نشأت عثمان للهالي: مرجع سابق، ص ٣٦.

غرفة مشورة تضم سبعة قضاة، يكون من بينهم بحكم وظيفته القاضى الذى ينتمى بجنسيته إلى الدولة المعنية كطرف فى الدعوى، فإذا لم يوجد تخدار تلك الدولة شخصاً آخر يحل محله بصفته قاضياً ويعين رئيس المحكمة باقى القضاة بالإتقراع.

- وفقاً للمادة ٢٤ من اللائحة الداخلية للمحكمة، يحظر على أى قاضٍ الإشتراك فى نظر قضية تكون له فيها مصلحة شخصية، أو سبق أن تدخل فيها بوصفه وكيلأ أو مستشارأ لأحد أطرافها، أو أى شخص آخر له مصلحة فيها، أو كان عضواً فى محكمة أو لجنة تحقيق أو أية جهة أخرى سبق أن عرضت عليها القضية.

حق اللجوء إلى المحكمة:

تتص المادة ٤٤ من الإتفاقية الأوروبية على أنه «للأطراف المعنية المتعاقدة واللجنة فقط حق تقديم الدعوى إلى المحكمة».

ومفاد هذا النص، والذي أوضحته كذلك المادة ٤٨ من الإتفاقية أن حق اللجوء إلى المحكمة قاصر على:

- اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان.

- الدولة الطرف فى الإتفاقية الذى يدعى أحد رعاياها الإعتداء على حقوقه.

- الدولة الطرف فى الإتفاقية التى لجأت إلى اللجنة الأوروبية.

- الدولة الطرف فى الإتفاقية المدعى عليها.

إختصاص المحكمة:

- وفقاً لأحكام الإتفاقية الأوروبية، فإن المحكمة لها إختصاص قضائى ولكن البروتوكول الثانى الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٥/٦ والذي بدأ العمل به فى ١٩٧٠/٩/٢١ أضاف لها إختصاصاً آخرأ وهو الإختصاص الإستشارى.

- الإختصاص القضائى للمحكمة:

يمتد الإختصاص القضائي للمحكمة إلى جميع الدعاوى فيما يتعلق بتفسير وتطبيق الإتفاقية الأوروبية، والمقصود بذلك الدعاوى التي تعرضها عليها الدول الأطراف فى الإتفاقية أو اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان.

- ويشترط لإعتقاد هذا الإختصاص ما يلى:

- أن يكون قد تم عرض المشكلة على اللجنة الأوروبية على شكل طعن، وأن تكون اللجنة قد قبلت هذا الطعن وفشلت فى التوصل إلى تسويته ودياً ثم أعدت تقريراً أثبت فيه ذلك (المادة ٤٧ من الإتفاقية).

- أن تكون الدولة أو الدول الأطراف المعنية أعلنت قبولها وإعترافها بالأثر الملزم لقضاء المحكمة بذاته دون إتفاق خاص فى جميع المسائل المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة، ويجوز أن يكون هذا الإعلان غير مشروط أو مشروطاً بالمعاملة بالمثل من جانب الأطراف الأخرى أو طرف معين أو لمدة محددة، وتودع هذه الإعلانات لدى السكرتير العام لمجلس أوروبا حيث يرسل نسخاً منها إلى الدول الأطراف فى الإتفاقية «المادة ٤٦ من الإتفاقية، ومعنى ذلك أن التصديق على الإتفاقية لا يكفى بذاته كأساس للأثر الملزم لحكم المحكمة، وإنما لابد من الشروط المشار إليه والمنصوص عليه فى المادة ٤٦ من الإتفاقية.

- وإذا ثار نزاع بشأن إختصاص المحكمة، فإن المحكمة هى التى تفصل فى هذا النزاع «المادة ٤٩».

- وأحكام المحكمة تصدر مسببه، وإذا كان للحكم قد صدر كله أو جزء منه دون إجماع من القضاة، فلأى قاض الحق فى تقديم بيان مستقل يوضح وجهة نظره «المادة ٥١».

- والحكم الصادر من المحكمة الأوروبية حكم نهائى غير قابل للإستئناف، وإذا نزع فى معناه أو مداولة فإن المحكمة تقوم بتفسيره بناء على طلب

اللجنة الأوروبية أو الدولة المعنية، ويصدر حكم المحكمة بالأغلبية بعد إتباع إجراءات التقاضي المنصوص عليها في اللائحة الداخلية للمحكمة^(١).

- ومن الجدير بالإشارة أن اللائحة الداخلية أوضحت أنه في بعض الأحيان قد لا تتم الإجراءات أمام المحكمة وذلك على النحو التالي:

- إذا تم الحصول إلى تسوية ودية عن طريق اللجنة الأوروبية وذلك باستمرارها في الإتصال بأطراف النزاع، وفي هذه الحالة يتم إخطار الدائرة التي تنظر القضية لتقوم بدورها بعد أخذ رأى اللجنة الأوروبية بشطب الدعوى.

- إذا تنازل الطاعن (المدعى) عن القضية، وفي هذه الحالة يمكن للمحكمة أن تقرر شطب الدعوى، إذا لم تجد في ذلك ما يتعارض مع مسؤولياتها في كفالة إحترام التعهدات المنصوص عليها في الاتفاقية والتي تلتزم بها الدول الأطراف فيها.

وقد نصت المادة ٥٣ من الاتفاقية على تعهد الدول الأطراف فيها بقبول قرارات المحكمة في أى دعوى تكون طرفاً فيها كما أن حكم المحكمة يحال إلى لجنة الوزراء للإشراف على تنفيذة وفقاً لما نصت عليه المادة ٥٤ من الاتفاقية.

- الاختصاص الإستشارى للمحكمة:

- نصت المادة الأولى من البروتوكول الإضافى الثانى الملحق بالاتفاقية الأوروبية على أن لجنة الوزراء هي وحدها التي لها حق طلب آراء إستشارية من المحكمة، بشأن المسائل القانونية المتعلقة بتفسير الاتفاقية والبروتوكولات الإضافية الملحقة بها.

- ولا يجوز أن تعرض هذه الآراء الإستشارية للمسائل المتصلة بمضمون أو نطاق الحقوق والصرات المنصوص عليها في الاتفاقية أو البروتوكولات الملحقة بها، أو المسائل الأخرى التي تكون اللجنة

(١) لواء دكتور/ نشأت عثمان الهلالي: مرجع سابق، ص ٣٧.

الأوروبية أو المحكمة أو لجنة الوزراء ملتزمة باتخاذ قرار فيها وفقاً لأية إجراءات تنص عليها الاتفاقية.

- والهدف من تقييد سلطة المحكمة بشأن الآراء الاستشارية، هو منعها من إبداء آراء مسبقة حول مضمون الحقوق والحريات المنصوص عليها في الاتفاقية الأوروبية الأمر الذي قد يؤثر على عمل أجهزة الرقابة، كما أن الدول قد تستغل هذه الآراء في التهرب من التزاماتها.

- وبالإضافة إلى اللجنة الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فقد عهدت الاتفاقية الأوروبية إلى لجنة الوزراء (أحد أجهزة مجلس أوروبا) القيام ببعض الاختصاصات التي تجعل منها جهازاً تنفيذياً ورقابياً يضمن احترام الدول الأطراف للالتزامات الواردة بها^(١)، وقد سبق أن أشرنا إلى هذه الاختصاصات أثناء تناولنا لكل من اللجنة الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان^(١).

ثالثاً: المنظمات الإقليمية الحكومية:

لا شك في أن نقطة البدء في الوقوف على حالة حقوق الإنسان في إطار التنظيم الإقليمي العربي الحكومي، متمثلاً في جامعة الدول العربية بالأساس وإلى حد ما في بعض للمنظمات العربية المتخصصة كمنظمة العمل العربية، إنما تكمن في حقيقة أن هذا التنظيم يعتبر متخلفاً إلى حد كبير في هذا الخصوص، إذا ما قورن بجارب التنظيم الدولي المتعددة التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

فالثابت، أنه على الرغم من الإشارات الصريحة في المحادثات التمهيدية لإنشاء جامعة الدول العربية إلى أنها - أي الجامعة - تمثل «استجابة للرأي العام العربي في جميع الأقطار العربية، فضلاً عن كونها قد جاءت تلبية لتطلعات والأمان القومي...» إلا أن الملاحظ هو أنه لا ميثاق هذه الجامعة

(١) المرجع نفسه، ص ٣٨.

ولا غيره من المبادئ التأسيسية ذات الصلة قد تضمن أى نصوص فى ما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان هذه .

ولا شك فى أن هذا التصور يؤخذ على واضعى ميثاق الجامعة لسببين رئيسيين: السبب الأول ومؤداه أن إنشاء جامعة الدول العربية قد تزامن مع إنشاء الأمم المتحدة، ناهيك عن أن بعض الدول العربية التى شاركت بفاعلية فى المحادثات التمهيدية لإنشاء الأمم المتحدة - كمصر والمملكة العربية السعودية - هى ذاتها التى اضطلعت بالدور الأكبر فى المحادثات التمهيدية لإنشاء الجامعة العربية . وعليه، فقد كان متوقفاً - وللحال كذلك - أن تستفيد الدول العربية المؤسسة للجامعة من نتائج المناقشات الدولية التى جرت فى مؤتمرات إنشاء الأمم المتحدة، وخاصة مؤتمر دومبارتون أوكس، فى ما يتعلق بالصورة الأفضل التى تكون عليها هذه المنظمة الدولية المقترحة .

وأما السبب الآخر الذى يجعلنا نأخذ على واضعى ميثاق جامعة الدول العربية إغفالهم الإشارة إلى حقوق الإنسان فى صلب هذا الميثاق، فيجوز إلى حقيقة أن جامعة الدول العربية، وإن صُنفت - طبقاً لقانون المنظمات الدولية - كمنظمة دولية إقليمية شأنها فى ذلك شأن غيرها من المنظمات الدولية الإقليمية الأخرى، إلا أنها تعتبر - مع ذلك - منظمة دولية ذات طبيعة خاصة وذلك بالنظر إلى الروابط القومية والثقافية والحضارية التى تربط بين أعضائها . ولما كان الإسلام يمثل القاسم المشترك فى كل هذه الروابط، بل والأساس للقيم التى ترتكن إليه، لذلك فقد كان متوقفاً - هنا أيضاً - أن يأتى ميثاق جامعة الدول العربية ليحجر، بدرجة أو بأخرى، عن المبادئ الإسلامية السامية التى تنهض عليها النظرية الحديثة لحقوق الإنسان، كمبادئ العدل والمساواة ورفع الظلم، وإعطاء كل ذى حق حقه، ودين تميز .

غير أنه مما يحمد لجامعة الدول العربية، فى هذا الخصوص، أنها سعت جاهدة، خلال السنوات التالية، لتصحيح هذا الوضع غير المقبول .

ولعل الخطوة الأولى الأساسية التى خطتها الجامعة على هذا الطريق، هى تلك التى تمثلت فى قرار مجلس الجامعة الصادر فى ٣ ديسمبر ١٩٦٨ بشأن إنشاء لجنة إقليمية عربية دائمة لحقوق الإنسان .

والحق، أن مبادرة جامعة الدول العربية إلى إنشاء اللجنة المذكورة، إنما جاء - على الأرجح - استجابة منها للتطورات الدولية ذات الصلة، والتي تمثلت آنذاك وفي المقام الأول، في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتبار عام ١٩٦٨ عاماً دولياً لحقوق الإنسان. ولتساقاً مع ذلك، قرر مجلس الجامعة إنشاء لجنة خاصة في إطار الأمانة العامة، لوضع الترتيبات الخاصة بالمشاركة العربية في هذا العام الدولي لحقوق الإنسان. ثم تلا ذلك صدور قرار آخر للمجلس في عام ١٩٦٧ نص فيه على إنشاء ما سمي «اللجنة التوجيهية لحقوق الإنسان»، والتي كلفت بمعاونة اللجنة الخاصة سائلة الذكر في وضع برنامج الاحتفال بعام حقوق الإنسان على المستوى العربي.

وقد استمرت الجامعة في هذا الاتجاه إلى أن صدر قرار مجلس الجامعة رقم ٢٤٤٣ في ٣ سبتمبر ١٩٦٨، بإنشاء «اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان».

وقد تحدد عمل هذه اللجنة الأخيرة في المهام الرئيسية الآتية، على وجه الخصوص:

- صياغة المشروعات ذات الصلة بحقوق الإنسان، وعرضها على مجلس الجامعة للموافقة عليها وإقرارها.

- دراسة الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي يرغمها إليها مجلس الجامعة أو الأمانة العامة أو أي من الدول الأعضاء.

ومن بين الموضوعات التي حظيت باهتمام خاص من جانب اللجنة، تشير إلى ما يلي على سبيل المثال: التنمية وحقوق الإنسان، المديونية وحقوق الإنسان، ومشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أقره مجلس الجامعة في عام ١٩٩٤، مشروع الاتفاقية العربية للاجئين التي أقرها مجلس الجامعة في عام ١٩٩٤ أيضاً، أسلوب التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى: العربية والإقليمية والعالمية، العاملة في مجال حقوق الإنسان، الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان في فلسطين،..

والواقع، أنه مع أن دور اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان ظل محدوداً إلى اليوم، إلا أن اللجنة كان لها - مع ذلك - بعض الجوانب الإيجابية التي نذكر منها مثلاً:

أ - شاركت اللجنة في عامها الأول، في الإعداد للمؤتمر الإقليمي العربي لحقوق الإنسان الذي انعقد في بيروت في الفترة من ٢ - ١٠ ديسمبر ١٩٦٨. وكما هو معلوم، فقد اتخذ هذا المؤتمر العديد من القرارات المهمة بشأن التأكيد على وجود احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإدانة كافة أشكال التمييز العنصري وإيادة الجنس، وضرورات التعاون الدولي عموماً من أجل الارتقاء بهذه الحقوق وتلك الحريات،

ب- أتاحت اللجنة، وعلى الرغم من طابعها الحكومي، لبعض المنظمات العربية غير الحكومية حضور اجتماعاتها بسفيرة مراقب، إعمالاً لقرار مجلس الجامعة رقم ٥١٩٨ بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٩٣.

ومن المنظمات التي دأبت اللجنة على دعوتها حضور هذه الاجتماعات: للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، جمعية حقوق الإنسان المصرية، المجلس الاستشاري المغربي لحقوق الإنسان، الجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان...

ج- كذلك، فإن من بين ما قامت به اللجنة أيضاً، في إطار مباشرتها لمهامها، الاقتراح الذي تقدمت به خلال دورتها التي عقدت في تونس في الفترة من ١٦، ٢٢ يوليو ١٩٩٠ - إلى مجلس جامعة الدول العربية بإنشاء مركز عربي لحقوق الإنسان يكون تابعاً للأمانة العامة. غير أن هذا الاقتراح لم يلق قبولاً، لعدم تحمس بعض الدول الأعضاء له، بزعم الحاجة إلى ترشيد الاتفاق. وقد ترتب على ذلك، العدول عن الاقتراح المذكور، والاكتفاء بإنشاء إدارة خاصة سميت «إدارة شئون حقوق الإنسان»، والتي أُنشئت بمثابة الأمانة الفنية للجنة.

- د - على أن الإسهام بالغ الأهمية، إنما يتمثل في ما تقدمت به - اللجنة التوجيهية لحقوق الإنسان - بمناسبة انعقاد مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان من توصيات تقوم على الأسس الآتية (على وجه الخصوص):
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعمال المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة ما يتعلق منها بإنهاء الاحتلال الأجنبي بوصفه انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان.
- وجوب تطبيق مبدأ الحق في تقرير المصير بالنسبة إلى كافة الشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية.
- التأكيد على الحق في التنمية، وعلى الترابط بين التنمية والديمقراطية.
- إزالة التمييز العنصري بكافة أشكاله، وخاصة جرمي الفصل العنصري والتطهير العرقي بوصفهما تشكلاً انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان.
- التأكيد على احترام الهوية الثقافية والدينية والمضاربة لكافة الشعوب والأمم.
- ضرورة التطبيق الكامل للقواعد ذات الصلة بحقوق الإنسان، مع تجنب المعايير المزدوجة في هذا الخصوص.
- وقد أضافت اللجنة أسساً جديدة إلى الأسس السابقة، ضمن توصيتها المهمة التي رفعتها إلى مجلس الجامعة، الذي أقرها في دورته العادية رقم ١١٠ في سبتمبر من عام ١٩٩٨، ويأتى على رأس هذه الأسس، التي شددت اللجنة على وجوب الاسترشاد بها في مجال حقوق الإنسان، ما يلي:
- مراعاة الخصوصيات الدينية والاجتماعية والثقافية التي تعتبر روافد مهمة لإثراء المفاهيم العالمية المشتركة لحقوق الإنسان.
- تجنب أى محاولة لاستخدام «مبدأ عالمية حقوق الإنسان» كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو النيل من سيادتها الوطنية.

- التأكيد على مشروعية المقاومة، بصورها المختلفة، ضد الاحتلال الأجنبي، ومن أجل إعمال الحق في تقرير المصير.

على أن كل ما تقدم من إيجابيات في ما يتعلق بعمل اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، إلا أن أدلتها - على وجه العموم - لم يتعد المستوى النظري، دون أن يترجم إلى خطوات عملية ملموسة على طريق تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الوطن العربي. وليس أدل على ذلك من حقيقة أن الدول العربية ما تزال إلى اليوم عاجزة عن إبرام اتفاقية عربية جماعية لحقوق الإنسان - وعلى غرار الاتفاقية الأوروبية مثلاً - تتكفل بإنشاء آليات فعالة لحماية هذه الحقوق وتعزيزها. أما الاتفاقات والمواثيق التي صدرت بالفعل - كميثاق حقوق الطفل العربي، والميثاق العربي لحقوق الإنسان، بل وحتى بعض اتفاقيات العمل التي أبرمت في إطار منظمة العمل العربية - والتي تضمنت النص على آليات معينة للرقابة على مدى الالتزام بتطبيق أحكامها، فإنها ما تزال إلى اليوم مجرد اتفاقات ومواثيق نظرية ليس إلا.

رابعا: المنظمات الدولية غير الحكومية:

- نتسع يوماً بعد يوم دائرة الإهتمام بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وأبلغ أثر على ذلك هو أن هذا الإهتمام لم يقتصر على المنظمات الدولية الحكومية العالمية والإقليمية، وهي منظمات قائمة أصلاً لتحقيق العديد من الأهداف وأولت إهتماماً خاصاً بحقوق الإنسان، بل تعداه إلى إنشاء منظمات دولية غير حكومية عالمية وإقليمية استهدفت فقط حماية هذه الحقوق وتعزيز إحترامها وصيانتها، وسنتناول فيما يلي دراسة موجزة لإحدى هذه المنظمات:

١- للمنظمة العربية لحقوق الإنسان،

يعود إنشاء هذه المنظمة في الواقع إلى عام ١٩٧٤، حيث شهدت مدينة بيروت - عاصمة لبنان - إعلان نظامها الأساسي والداخلي وتشكيل اللجنة

التأسيسية للمنظمة، إلا أن هذا الإنشاء ظل نظرياً فقط، ما يقرب من عشر سنوات، إلى أن اجتمعت هيئة تأسيسية جديدة في مدينة «ليماسول» بقبروس وأعلنت عن تأسيس «المنظمة العربية لحقوق الإنسان» دون أي إشارة في البيان التأسيسي لميلاد المنظمة الأول عام ١٩٧٤ (٥).

(١) النظام الأساسي للمنظمة:

صدر النظام الأساسي للمنظمة في ١٩٨٣/١٢/١، إلا أن هذا النظام تم تعديله بمدينة الخريطوم في ٢١ يناير ١٩٨٧، ويشمل هذا النظام ديباجة و ٣٩ مادة.

(ب) أهداف المنظمة:

- تهدف المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى العمل على إحترام وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي لجميع المواطنين والأشخاص الموجودين على أرضه طبقاً لما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية المعنية، خاصة المهددين الدوليين بشأن حقوق الإنسان السياسية والمدنية وحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكافة المواثيق والإعلانات الدولية الأخرى، وذلك بالدفاع عن

(٥) يمد إتحاد الصحامين العرب هو صاحب الدور التأسيسي في إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وفي المجال العربي غير الحكومي أيضاً نجد من الأهمية الإشارة إلى مشروع موثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي، الذي كان نتاج عمل مؤتمر الخبراء العرب الذي انعقد بمدينة «سيركوزاء» بإيطاليا خلال القدرة من ٥ إلى ١٢ ديسمبر ١٩٨٦ وضم المؤتمر عدداً من الخبراء العرب - من عشر دول عربية - بناء على دعوة من المعهد الدولي للدراسات العليا في الطوم الجنائية وقد تضمن المشروع المشار إليه ديباجة و ٦٥ مادة حيث نصت المواد من ١ إلى ١٢ على الحقوق المدنية والفراد من ١٢ إلى ٢٥، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والفراد من ٢٦ إلى ٤٣ نصت على الحقوق السياسية وتكاثرت المواد من ٤٤ إلى ٤٩ الحقوق الجماعية للشعب العربي، ونصت المواد من ٥٠ إلى ٥٤ على إنشاء إختصاصات للجنة العربية لحقوق الإنسان وتكاثرت المواد من ٥٥ إلى ٦١ المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

أما المواد من ٦٢ إلى ٦٥ فقد تكاثرت الأحكام الختامية للمشروع.

كافة الأفراد والجماعات الذين تتعرض أى من حقوقهم الإنسانية للإنتهاك خلافاً لما هو منصوص عليه فى تلك المواثيق.

- وقد أوضحت المادة الثانية من النظام الأساسى أن المنظمة فى سبيل تحقيق أهدافها تتخذ جميع الوسائل والأساليب المنسجمة مع تلك الأهداف، وهى فى سبيل ذلك لا تتحاز مع أى نظام عربى أو ضده، ولكنها تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.
- وقد نص النظام الأساسى على قيام المنظمة بالعمل على إقرار وسائل من شأنها نشر وتعميق وعى المواطن بحقوقه المشروعة وتمسكه بها، كوسائل الاتصال والإعلام المختلفة مثل المطبوعات والندوات وغيرها.
- كما تعمل - فى سبيل تحقيق أهدافها - على توثيق روابط التعاون والتنسيق مع جميع المنظمات والهيئات والجماعات العربية والإفريقية والدولية العامة فى مجال حقوق الإنسان^(٥).

(ج) العضوية فى المنظمة:

وفقاً لأحكام النظام الأساسى، فالعضوية فى المنظمة نوعان:

- عضوية عامة، حيث يعتبر عضواً عاماً بالمنظمة كل شخص طبيعى يكون من مواطنى أحد الأقطار العربية أو المقيمين بها أو من أصل عربى، ويكون حسن السمعة والملوك ولا يقل عمره عن ١٨ سنة، ويشترط أن يتقدم بطلب للانضمام إلى المنظمة أو إلى أحد فروعها، وأن

(٥) أولى النظام الأساسى إهتمام بالأشخاص الذين يحقن أو يحجزون أو تقيد حريتهم بسبب آرائهم السياسية أو معتقداتهم الدينية أو غير ذلك من المعتقدات التى تحملها عليهم ضمايرهم أو بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، كما إصمت بتعرض هذه الفئات إلى أى معاملة غير إنسانية حيث تعمل عن تقديم المعين لهم (المادة ٥) كذلك فإن المنظمة تعمل على تقديم المساعدة القانونية للمتهمين الذين لا تتوفر لهم ضمانات للمحاكمة العادلة كلما كان ذلك ضرورياً وممكناً (المادة ٧).

- حقن الإنسان فى الوطن العربى - المنظمة العربية لحقوق الإنسان، العدد ٣١، أغسطس ١٩٨٧.

يؤدي الإشتراك المالى المقرر، ويتمتع العضو العامل بجميع حقوق العضوية بما فيها حقه فى الانتخاب والتصويت والترشيح بالهيئات المختلفة للمنظمة وفروعها.

- عضوية منتسبه، حيث يجوز - وفقاً لما يقرره النظام الداخلى - قبول أعضاء منتسبين من الهيئات والجماعات العاملة فى مجال حقوق الإنسان، كما يجوز للفروع - وفقاً لما تقرره أنظمتها الداخلية - قبول أعضاء منتسبين من الأفراد، ويكون للعضو المنتسب فرداً كان أو جماعة أو هيئة حق التمتع ببعض الامتيازات التى يحددها النظام الداخلى المعنى فيما عدا حقوق الانتخاب والترشيح والتصويت.

وقد نصت المادة ١٧ على جواز إنشاء فروع للمنظمة فى الأقطار التى يتوافرها بعدد كاف من الأعضاء، كما يجوز إنشاء مكاتب خارجية لها فى المدن والعواصم العالمية ووفقاً لما تقرره أحكام النظام الداخلى.

(د) أجهزة المنظمة:

هذه الأجهزة هى: الجمعية العمومية ومجلس الأمناء واللجنة التنفيذية بالإضافة إلى الأمانة العامة للمنظمة التى يرأسها الأمين العام.

- الجمعية العمومية:

وهى السلطة العليا للمنظمة وتكولى رسم سياساتها ومتابعة ومراقبة أنشطتها، ولها أن تتخذ فى حدود النظام الأساسى جميع القرارات اللازمة، لحسن سير العمل داخل المنظمة بما يحقق أهدافها ويطور عملها.

- وتتكون من أعضاء مجلس الأمناء وممثلى للفروع والجمعيات والهيئات والروابط الأعضاء فى المنظمة، وممثلى الأعضاء فى الأقطار العربية التى لم تنشأ بها فروع، ويحدد النظام الداخلى طريقة التمثيل ونسبته.

- ويدعى لحضور الجمعية العمومية - كمراقبين - ممثلو جمعيات وروابط وهيئات حقوق الإنسان القائمة فى الوطن العربى المنتسبة إلى المنظمة، ويجوز لمجلس الأمناء دعوة ممثلى الجمعيات والروابط والهيئات الأخرى

المهتمة بقضايا حقوق الإنسان والأشخاص ذوي الإهتمام المماثل، ولا يكون لمن يدعى كمراقب حق التصويت.

- والإجتماع العادى للجمعية العمومية يعقد مرة كل ٣ سنوات بدعوة من مجلس الأمناء فى الزمان والمكان اللذين يحددهما، ويكون البند الأول فى جدول أعمالها إنتخاب رئيس ومقرر لها من غير أعضاء مجلس الأمناء.

- وقد تعقد الجمعية العمومية إجتماعات طارئة فى حالة للضرورة القصوى بإقتراح من رئيس المنظمة، بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمناء أو إذا إقترح ذلك ثلثاً أعضاء مجلس الأمناء.

- مجلس الأمناء،

يعد مجلس الأمناء الهيئة العليا للمنظمة فيما بين أدوار إتعاقد الجمعية العمومية، ويتولى رسم السياسات التفصيلية وإتخاذ القرارات التنظيمية والتنفيذية، بما يؤدى إلى حسن سير العمل بالمنظمة.

ويؤوب عن الجمعية العمومية فى مراقبة أعمال أجهزة المنظمة الأخرى، ويقدم مجلس الأمناء تقريراً عن نشاط المنظمة وعن حالة حقوق الإنسان فى الوطن العربى خلال مدة ولايته إلى الجمعية العمومية.

- وقد نصت المادة ٢٢ من النظام الأساسى على عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الأمناء والمنصب الوزارى أو أى منصب آخر يتعارض نشاط العضوية فيه مع حقوق الإنسان.

- ويتكون مجلس الأمناء من عشرين عضواً تتولى الجمعية العمومية إنتخابهم فى دورة إنتقادها العادى من بين أعضائها، وآخرين لا يتجاوز عددهم خمسة أشخاص يحق للأعضاء المنتخبين إختيارهم من بين الأعضاء العاملين بالمنظمة لمدة لا تتجاوز مدة ولاية المجلس المنتخب. ويراعى فى تشكيل المجلس تشجيع عناصر الشباب والنساء والتوازن الجغرافى فى تمثيل أقطار الوطن العربى.

- وتعد فترة ولاية مجلس الأمناء لمدة ثلاثة سنوات، وتنتهى بانتخاب مجلس الأمناء الجديد فى الجمعية العمومية العادية التالية:

- وقد نصت المادة ٢٤ من النظام الأساسى على قيام مجلس الأمناء فى أول إجتماع له بإنتخاب رئيس المنظمة، الذى يكون بحكم منصبه رئيسياً للجنة التنفيذية ورئيساً لمجلس الأمناء. كما ينتخب نائب الرئيس الذى يتوب عن الرئيس فى جميع إختصاصاته وسلطاته فى حالة غيابه. وبالإضافة إلى ذلك يقوم المجلس بإنتخاب أمين عام المنظمة وأمين الصندوق وأعضاء اللجنة التنفيذية، ويكون إنتخاب كل هؤلاء من بين أعضاء مجلس الأمناء.

- ويجتمع مجلس الأمناء إجتماعات عادية مرة على الأقل كل عام، ويجوز لرئيس المجلس دعوته إلى إجتماعات طارئة إذا دعت ضرورة قصوى لذلك. كما يدعو الرئيس المجلس للإنعقاد فى إجتماع طارئ بناء على طلب مكتوب من سبعة على الأقل من الأعضاء فى حالة للضرورة القصوى.

- اللجنة التنفيذية،

- تتولى هذه اللجنة إدارة العمل بالمنظمة فيما بين أدوار إنعقاد مجلس الأمناء وتسال مباشرة أمامه.

- وتتكون اللجنة من أعضاء مجلس الأمناء التاليين:

رئيس المنظمة - نائب الرئيس - الأمين العام - أمين الصندوق، بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء يختارهم مجلس الأمناء من بين أعضائه.

- وتجتمع اللجنة التنفيذية مرتين على الأقل كل عام بناء على دعوة رئيسها أو نائبه فى حالة غياب الرئيس أو أمينها العام فى الزمان والمكان اللذين يحددهما الداعى إلى الإجتماع.

- وبالنسبة للإجتماعات الطارئة فإنها تكون بناء على طلب مجلس الأمناء أو ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية على الأقل.

- الأمين العام،

للمنظمة أمين عام يختاره مجلس الأمناء لمدة ثلاثة سنوات من بين أعضائه، ويكون الأمين العام متفرغاً، فإن لم يتوافر ذلك يجوز إختيار أمين عام غير متفرغ.

- ويسأل الأمين العام أمام اللجنة التنفيذية ومجلس الأمناء عن إدارة الأعمال التنفيذية للمنظمة وأموالها، فى حدود النظم واللوائح والقرارات المعمول بها والأمين العام يمثل المنظمة أمام الغير ويتحدث بأسمها.

- وللأمين العام أن يستعين بعدد من الموظفين الفنيين والإداريين ويصدر بتعيينهم وتحديد رواتبهم بناء على إقتراحه، قرار من اللجنة التنفيذية.

وبالإضافة إلى الأجهزة السابقة، فإن للمنظمة عدداً من اللجان المتخصصة فى أنواع محددة من النشاط يصدر بتكوينها وتحديد اختصاصاتها قرار من اللجنة التنفيذية، وهذه اللجان تعد بمثابة هيئات إستشارية لأجهزة المنظمة، ويرأس الأمين العام إجتماعات كل من هذه اللجان ما لم تقرر اللجنة التنفيذية إختيار رئيس آخر لها من بين أعضائها، ويتولى رئيس المنظمة رئاسة جلسات هذه اللجان عند حضور هذه الجلسات.

مالية المنظمة،

وتتكون من،

- الإشتراكات السنوية ورسوم الإنساب.

- التبرعات غير المشروطة المقدمة من أشخاص أو من جهات، لا تعارض أهدافها مع أهداف المنظمة، ويصدر بقبول التبرعات قرار من اللجنة التنفيذية.

تلك كانت أهم الأحكام التى تضمنها النظام الأساسى للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، وقد أشرنا إليها بإعتبارها تمثل نموذجاً لمنظمة غير حكومية، تعمل فى مجال حماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية فى إطار إقليمي وهو الوطن العربي^(٥).

(٥) من المنظمات غير الحكومية العالمية منظمة العفو للدراسة التى أنشئت عام ١٩٦١ وتعمل فى مجال تعزيز إحترام حقوق الإنسان ومقرها للندن.

خامساً التزام التشريع الوطني بالنصوص المقررة في التشريع الدولي،

يلاحظ في هذا الصدد ثمة علاقة إلزامية تنشأ بين المصدر الوطني والمصدر الدولي، بناء عليها فإن القواعد والنصوص التي تبنتها الجماعة الدولية وصاغتها في صورة معاهدات دولية ومواثيق عالمية، ترجع إلى النظام القانوني الوطني مرة أخرى بناء على تصديق الدولة على المعاهدات الدولية التي تضمنتها، وقد أصبحت هذه القواعد ذات أصول تنسب إلى مصدرها الدولي وتصبح عليها الشرعية الدولية حمايتها فتحصنها بذلك في مواجهة المشرع الوطني. الذي لم يعد من الجائز له أن يعدلها بصورة تجعل من الحماية التي تتضمنها لأي حق من حقوق الإنسان، أقل من تلك التي نصت عليها نصوص ومعاهدات الشرعية الدولية.

وإن كان للمشرع الوطني أن يعدل في القواعد والنصوص المنضمة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بما يجعلها تحقق حماية أعلى من المستوى المبين في تلك التي أقرتها الشرعية الدولية. وإن كان ذلك من القليل حدوثه، وبخاصة في دول العالم الثالث، تلك التي مازالت التجربة الديمقراطية فيها في المهد (ويمكن أن تظل) تحبو رويداً رويداً تبني صلاح المجتمع وحرية بني.

ومن باب أولى لا يجوز للمشرع الوطني (مطلقاً) أن يلغيها سواء صراحة بقانون لاحق على تاريخ وجودها داخل النظام القانوني الوطني، أو ضمناً بإصدار قانون أو نص يتعارض معها في مجال الحماية، لأنه وإن حدث ذلك يظل هذا النص الذي أصبح ذات مصدر دولي، ومنتمياً إلى قواعد الشرعة الدولية، قائماً وناظراً ومحصناً ضد التعديل أو الإلغاء في مواجهة المشرع الوطني على نحو ما سبق^(١).

هذا ولا يعتبر كل ما اتفقت عليه جماعة من الجماعات داخل المجتمع الدولي، صالحاً لأن يكون قاعدة ملزمة في مجال حماية حقوق الإنسان.

(١) دكتور/ خيرى أحمد الكباشي - أصول الحماية للقانونية لحقوق الإنسان (دراسة مقارنة) - مرجع سابق - ص ٢٤٧.

- ما استقر عليه قضاء المحكمة الدستورية العليا (في مصر):

وفي ذات هذا المعنى بل وأعمق منه، أقرت المحكمة الدستورية العليا مستوى معين لحماية الحقوق والحريات تلزم به الدولة، ولا يجوز أن تنزل الدولة بذلك المستوى عن الحدود الدنيا المقبولة في الدول الديمقراطية. حيث قضت في أحد أحكامها بأن^(١):

«مضمون القاعدة القانونية التي تسمو في الدولة القانونية عليها، وتنفيد هي بها، إنما يتحدد على ضوء مستوياتها التي التزمها الدول الديمقراطية بأطراف في مجتمعاتها، واستقر العمل بالنزول على إنتاجها في مظاهر سلوكها المختلفة. وفي هذا الإطار والتزاماً بأبعاده، لا يجوز للدولة القانونية في تنظيماتها المختلفة أن تنزل بالحماية التي توفرها لحقوق مواطنيها وحرياتهم عن الحدود الدنيا لمطالباتها المقبولة بوجه عام في الدول الديمقراطية، ولا أن تفرض على تمتعهم بها أو مباشرتهم لها قيوداً تكون في جوهرها أو مظاهرها مجانية لتلك التي درج العمل في النظم الديمقراطية على تطبيقها. بل إن خضوع الدولة للقانون محدداً على ضوء مفهوم ديمقراطي موداه ألا تخل تشريعاتها بالحقوق التي يعتبر التسليم بها في الدول الديمقراطية مفترضاً أولياً لقيام الدولة القانونية، وضمانة أساسية لصون حقوق الإنسان وكرامته وشخصيته المتكاملة، ويتردد تحتها طائفة من الحقوق تعتبر وثيقة الصلة بالحرية الشخصية التي كفلها الدستور في المادة (٤١)».

وفي ذلك الزام للدولة - للسلطة التشريعية - ولتنظيماتها المختلفة، باحترام وصيانة حدود معينة للحقوق والحريات، التي أقرتها الشرعية الدولية المعتمدة في المجتمع الدولي والدول المكونة له - المتصصة بالديمقراطية - دون

(١) حكم المحكم للدستورية العليا في ٢٣ يناير سنة ١٩٩٢ - القضية رقم ٢٢ لسنة ٨ قضائية (دستورية)، منشور في الجريدة الرسمية في العدد ٤ في ١/٢٣/١٩٩٢ - ص ٢٦١. وأيضاً حكم الدستورية العليا في ٢ يناير سنة ١٩٩٢ - في القضية رقم ٣ لسنة ١٠ قضائية (دستورية)

أن ينص على ذلك معاهدة أو ميثاق دولي . فاللزام المشرع الوطني في هذا الصدد التزم بنصوص وقواعد عامة دولية مسلم بها من قبل الدول الديمقراطية .

وفي أطار تناول الفقه لمدى الالتزام التشريع الوطني بما ورد من نصوص في الاتفاقيات الدولية، ذهب رأى فقهي^(١) إلى أنه في مصر لا تسموا المعاهدات ولا الاتفاقيات الدولية على القانون الداخلي، بل تكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة (المادة ١٥١ من الدستور)، والإشارة إلى الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان ليس (إلا في مقام معايير حقوق الإنسان التي تعتبر مفترضا أوليا لقيام الدولة القانونية. ثم أضاف أنه يجدر التنويه إلى أن الإشارة إلى تلك الحقوق هو في مقام تحديد نطاق الشرعية وصولاً إلى مشروعية السلطة ودستورية القوانين. وبناء على ذلك فإن الاتفاقيات الدولية التي لا تحمل في ذاتها قوة الزامية صالحة للتطبيق يعطوها المضمون ويكفل لها التطبيق المباشر بغير تعديل القانون الوطني. هذه الاتفاقيات لا تصلح للتطبيق مباشرة . فهي اتفاقيات إطارية محضنة^(٥) .

(١) رأى استاذنا الدكتور/ أحمد قحى سرور - المراجع السابق - ص ١٥٠ .

(٥) ذكر الأستاذ الدكتور/ أحمد قحى سرور مثلاً... قارن مع ذلك، حكم محكمة أمن الدولة العليا الصادر في ١٦ ابريل سنة ١٩٨٧ ببراءة المتهمين - نسب إليهم الاتهام الاضراب وتعد تمثيل سير قطار لسمكة الحديدية.... على أساس أن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الصادر عام ١٩٦٦)، والذي تم التصديق عليه من جانب مصر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٨٢ قد كفل حق الاضراب، ففسخ ذلك نص (المادة ١٢٤) من قانون العقوبات المصري التي تعاقب على الاضراب. ونلاحظ على هذا الحكم أن (المادة ١/٨ د) من الاتفاقية المذكورة تتضمن نصاً إطارياً غير صالح للتطبيق مباشرة إذ تضمن (الحق في الاضراب على أن يمارس طبقاً لقوانين للقطر المختص) وبغداد ذلك أن الحق في ذاته يحدد في ضوء القانون الوطني، فهو الذي يحدد نطاق تطبيقه ولو است الاتفاقية في ذاتها، لأن الحق في ذاته غير صالح للتطبيق مباشرة بغير القانون

نص المادة ١٢٤ عقوبات مصري:

إذا ترك ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين العموميين عملهم أو و في صورة

-/-

- مدى التزام التشريع الفرنسي بنصوص الاتفاقيات الدولية:

نظراً للارتباط القانوني القائم بين التشريع القانوني المصري ومبدعه التشريع القانوني الفرنسي، فإنه يكون من الأهمية أن تعرض في هذه الوضعية البحثية لموقف خاص بالدستور الفرنسي في هذا الصدد حيث نصت (المادة ٥٥) من هذا الدستور على أن المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية لها مرتبة أسمى من مرتبة التشريعات، وقد استخلص من ذلك أن حقوق الإنسان التي نصت عليها المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية تتمتع بقوة قانونية أسمى تفوق قوة التشريع. وقد أكد المجلس الدستوري الفرنسي في ٣ سبتمبر سنة ١٩٨٦ مبدأ سمو القانون الدولي على القانون الداخلي تطبيقاً (للمادة ٥٥) من الدستور الفرنسي سألقة الذكر. ومع ذلك فإن هذا السمو له حدوده، فهو لا يصل إلى القانون الدستوري الداخلي، حيث نصت (المادة ٥٤) من الدستور على أنه إذا تضمن الاتفاق الدولي شرطاً يخالف الدستور، فإن الترخيس بالتصديق أو الموافقة عليه لا يصح قبل تعديل الدستور^(١).

- وثيقة وتحليل لراي الفقه بشأن مدى التزام التشريع الوطني بنصوص التشريع الدولي:

سبق أن عرضنا لما ذهب إليه جانب من الفقه^(٢) في هذا الشأن حيث ذكر

— الاستقالة أو إمتناعاً عمداً عن تأدية واجب من واجبات وظيفتهم متفقين على ذلك أو مبتغين منه تحقيق غرض مشعركه عرقب كل منهم بالعيب مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه. ويضاعف الحد الأقصى لهذه العقوبة إذا كان للترك أو الإمتناع من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر، أو كان من شأنه أن يحدث إضطراباً أو فتنة بين الناس أو إذا أضر بمصلحة عامة. وكل موظف أو مستخدم عمومي تركه عمله أو امتنع عن عمل من أعمال وظيفته بقصد عرقلة سير العمل أو الإخلال بإنظامه يعاقب بالعيب مدة لا تجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه. ويضاعف الحد الأقصى لهذه العقوبة إذا كان للترك أو الإمتناع من شأنه أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر أو كان من شأنه أن يحدث إضطراباً أو فتنة بين الناس أو إذا أضر بمصلحة عامة.

(1) Droit Constitutionnel et droits de l'homme, op. cit., p. 265.

(٢) راي أستاذنا الدكتور/ أحمد فتحي سرور - المراجع السابق - ص ١٥٠.

أن في مصر لا تسمو المعاهدات ولا الاتفاقيات الدولية على القانون الداخلي. بل تكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة (المادة ١٥١ من دستور ١٩٧١ للحالي).

وكان ذات الرأي قد ذكر - في موضع سابق^(١) - أنه بالنسبة إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وتعني بذلك العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦) فضلاً عن بعض الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان^(٢)، فأنها تتميز بذاتها بالصفة الإلزامية بالتصديق عليها. وقد عثت المحكمة الدستورية العليا في مصر في حكمها الصادر في ٢ يناير سنة ١٩٩٣ بالإشارة إلى الحقوق الأساسية التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية في مقام الحديث عن الحقوق التي يعتبر التسليم بها في الدولة الديمقراطية مفترضاً أولياً لقيام الدولة القانونية وضمانة أساسية لصون حقوق الإنسان.

فيما ذهب رأي آخر^(٣) بشأن مدى قابلية القواعد الآمرة بالإباحة للتطبيق

(١) لمراجع نفسه - ص ١٤٩.

(٢) مثل إتفاقية منع الاتجار بالأشخاص وإستغلالهم في الدعارة (١٩٤٩)، وإتفاقية الحقوق السياسية للمرأة (١٩٥٢)، وإتفاقية وضع الأشخاص عديمي الجنسية (١٩٥٤)، وإتفاقية جنسية المرأة المتزوجة (١٩٥٧)، وإتفاقية خفض حالات إعدام الجنسية (١٩٦١)، وإتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٦٧)، والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (١٩٥١) والبروتوكول (١٩٦٧) وإتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج لعام ١٩٨٢ وإتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩). هذا بالإضافة إلى الاتفاقية الخاصة بمنع الرق (١٩٢٦) والبروتوكول (١٩٥٣) والاتفاقية التكميلية (١٩٥٦)، وإتفاقيتي الحرية النقابية وحماية حق التنظيم للنقابي (١٩٤٨ و ١٩٤٩)، وإتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (١٩٤٨) وإتفاقية منع السفرة (١٩٥٧) وإتفاقية التمييز في مجال الاستخدام والمهنة (١٩٥٨) والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥) والاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري (١٩٧٣) وإتفاقية سياسية العمالة (١٩٦٤) وإتفاقية علاقات العمل (١٩٧٨) وإتفاقية منع التمييز والمعاملة أو المعقوبة القاسية أو المهينة (١٩٨٤)

(٣) دكتور/ خيرى الكباش - مرجع سابق - ص ٣٦٠، ٣٦١.

الذاتى . شارحاً معنى ذلك... بأن الفرض هنا أن التشريع الجنائى الداخلى للدولة العضو فى الشرعة الدولية قد تضمن نصوصاً تجرم ما أباحته قواعد الشرعة الدولية وتعاقب عليه . وأن المشرع لم يقم بإلغاء تلك النصوص بعد نفاذ قواعد الشرعة الدولية فى نظامه القانونى رغم التعارض القانونى بينهما^(٥) .

ولما كانت نصوص الشرعة الدولية فى هذا الصدد تجعل من الفعل حقاً للإنسان يجب حمايته، أو تمنع العقاب الجنائى عنه، فإنها تكون قابلة للتطبيق الذاتى دون حاجة إلى تدخل المشرع الداخلى، ويعد النص الداخلى المتعارض معها منسوخاً بها منذ نفاذها فى النظام القانونى الداخلى للدولة العضو، إذ أن نص الشرعة الدولية عندئذ يعيد الأشياء لأصلها وهى الإباحة من ناحية، ويعيد موقف فاعلها لأصله وهو البراءة من ناحية أخرى، ولأن الفعل الواحد لا يمكن أن يكون حقاً وجريمة فى آن واحد، أو مشروعاً وغير مشروع فى ذات الوقت داخل نظام قانونى واحد^(٥٥) .

(*) المقصود بالإباحة فى ضوء قواعد الحماية الجنائية لحقوق الإنسان عدم تجريم أى فعل يمثل حقاً من حقوق الإنسان لا تتوافر حمايته إلا باستخدامه . إذ أن تجريم هذا الفعل سوف يزدى جتماً إلى انتهاك ذلك الحق من حقوق الإنسان وأجبة الحماية .
وتعد الإباحة للشخصية لوسيلة الحماية الجنائية المتمثلة فى الحد من التجريم، وهناك بعض النصوص فى قواعد الشرعة الدولية التى تمثل المصدر الدولى لقواعد الحماية الجنائية لحقوق الإنسان تقي باعتبار أن أفعالاً معينة هى حقاً من حقوق الإنسان، يمكن تنظيمها وفقاً للقانون الوطنى، ولكن لا يجوز مطلقاً تجريم ممارستها أو التمتع به فى ذاته . ومثل هذه النصوص عندما يتم نفاذها داخل النظام القانونى الوطنى، وتتعارض معها بعض النصوص الجنائية القائمة فى هذا النظام والتى تجرم هذه الأفعال ولا تنظمها، فإن التساؤل الذى يثور هنا يتمثل فى مدى قابلية هذه النصوص للتطبيق الذاتى أمام القضاء الوطنى ؟ حتى تتحقق الحماية المنشودة من هذا المصدر الدولى .
(دكتور/ خيرى أحمد الكباش - المراجع السابق - ص ٢٥٦) .

(**) فى نطاق تقييم رأى استاذنا الدكتور/ أحمد فدى سرور فى ذات الموضوع، ذكر الرأى الثانى - دكتور/ خيرى أحمد الكباش - أنه يمكن القول أن استاذنا لم يتخذ موقفاً محدداً بالنسبة للمعاملات الدولية المكونة للقانون الدولى لحقوق الإنسان . وكذلك موقف الدستور الفرنسى من المعاملات الدولية، ذكراً قوله بشأن العهد الدولى لحقوق المذنبين والسياسية

ونتفق تماماً مع هذا الرأي فيما ذهب إليه ... حيث أنه كيف الدولة التي قامت بالتصديق على معاهدة دولية تتضمن في بنائها العقدى نصوص تعد حقوق، وتلزم الدولة بتنظيم ممارسة هذه الحقوق، إلا أن قانون ذات الدولة يعد هذه الحقوق جرائم يعاقب على ممارستها، بينما أنتهى الرأي الأول - استاذنا الدكتور/ أحمد فتحى سرور - إلى أن هذه الاتفاقيات لا تصلح للتطبيق مباشرة، فهي اتفاقيات إطارية محضنة، إلا أن سيادته ذكر تطبيقاً

والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلاً عن بعض الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان، وأنها تتميز بثلاثها بالصفة الإلزامية بالتصديق عليها، ثم ما عوتيت به المحكمة الدستورية العليا في مصر في حكمها الصادر بجلسة ٢ يناير سنة ١٩٩٣م بشأن الحقوق المحذرة في الدول الديمقراطية .. ويضيف الدكتور/ خيري الكباش في تنفيذ الآراء ويلاحظ أن سيادته قد قرر بداية أن بعض الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان تتميز بثلاثها بالصفة الإلزامية بالتصديق عليها، ثم وصفها مرة أخرى أنها اتفاقيات إطارية يحتمل لا تصلح للتطبيق المباشر دون أن يفرق استاذنا بين القواعد التي تنص على طرق لإباحته وعدم تجريه حتى مع جواز تنظيمه، وبين القواعد الأخرى التي تنص على طرق تجريمه على أساسه، وبدون أن يفرق سيادته بين ذاتية واستثنائية للقانون الدولي لحقوق الإنسان وبين غيره من قواعد للقانون الدولي للحام والاتفاقيات الدولية بصفة عامة، أما عن موقف الدستور الفرنسي فإن النص الوارد في المادة ٥٤ منه لا يحل مطلقاً ويضع حد لسمو الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على التشريعات الداخلية الفرنسية بل تؤكد ما جاء في المادة ٥٥ من ذات الدستور إلا المعمول به في فرنسا عدد تصديقها عن اتفاقية دولية هو عرض تشريعاتها الدستورية وما دونها على قواعد وأحكام هذه الاتفاقية وليس العكس - وهو ما نطه عند تصديقها على المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان وعلى قواعد الشريعة الدولية - فلذا ما وجدت تعارضاً بين بعض تشريعاتها وبين تلك المعاهدات فإنها لا تصدق عليها إلا بعد تعديل تشريعاتها حتى الدستورية منها لتتفق وأحكام وقواعد المعاهدة الدولية، وهو ما يؤكد التزامها بسمو المعاهدات الدولية بلا حدود من ناحية، ويؤكد صدقها في تصديقها على المعاهدات الدولية بصفة عامة والمعاهدات المعكونة للحماية الدولية لحقوق الإنسان بصفة خاصة من ناحية أخرى.

انظر: في السوق الفرنسي فقهاً وقضائاً من المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان وأثرها على النظام القانوني الداخلي.

- Frederic Sudre, Montpellier: L'influence de la convention europeenne des droits de l'homme sur l'ordre juridique interne.
RUDH 30 Septembre 1991 Vol. 3 No. 7-9, pp. 259-274,

مشار إليه لدى الدكتور/ خيري أحمد الكباش - المراجع السابق - ص ٢٦٢.

مخالفاً تماماً للرأى الذى أنهى إليه، وهوما قصت به محكمة أمن الدولة العليا فى ١٦ أبريل ١٩٨٧ من الأخذ بما ورد فى الاتفاقيات الدولية التى صدقت عليها الدولة وبناء على ذلك حكمت ببراءة المتهمين فى قضية إضراب العاملين بسكك حديد مصر... أعمالاً لنص المادة ٨/١ د من العهد الدولى لحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ونخلص من ذلك إلى أن قضاء محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) المصرى - فى الحكم السابق ببيانه^(١) - قد أرسى قواعد التزام الدولة بنصوص المعاهدات الدولية التى صدقت عليها، وأقر ما ورد بالبنيان القانونى لهذه المعاهدات من حقوق للإنسان، يمارسها فى اطار تنظيمى وفقاً لقوانين الدولة المعنية... وهذا يتفق مع الرأى الثانى فيما ذهب إليه، وأنهى إلى أن إباحة الشريعة الدولية لفعل الإضراب يجعله حقاً يجب على الدول الأعضاء أن تكفله، وهذه الإباحة تمثل حماية لحق الإنسان فى الإضراب، ويؤدى تجريمه بالقطع إلى انتهاك هذا الحق للإنسان، مع الأخذ فى الاعتبار أن تنظيم استخدام هذا الحق - وما على شاكلته من الحقوق - تنظيمياً قانونياً، وتجريم الأفعال التى تخل بهذا التنظيم والتعدى عليها لا يعنى انتهاء الحق فيه، إذ لا يرد التجريم والعقاب هنا على استخدام الحق فى ذاته، بل على الإخلال بتنظيم استعمال حتى لا تنتهك حقوق الآخرين بسبب ذلك.

(١) للقضية رقم ٤١٩٠ لسنة ١٩٨٦م جنايات الأنكية المفقودة برقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٦ جنايات أمن دولة عليا (طوارئ) ... المعروفة باسم قضية إضراب العاملين بسكك حديد مصر.

• تأصيل البيان بشأن الوضعية القانونية للاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان بالنسبة للدستور والقوانين المصرية الأخرى^(١)،

انتهج المشرع الدستوري المصرى النظام الذى يجعل الاتفاقيات الدولية لها مرتبة القوانين حيث أن الاتفاقيات الدولية بوجه عام وفقاً للنظام القانونى فى مصر، وطبقاً لنص للفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور تحل ذات المكانة التى تتمتع بها القوانين على المدرج التشريعى، وهى تلى مباشرة الدستور حيث يجرى نص للفقرة سائلة الذكر بأن رئيس الجمهورية هو الملوك به إبرام الاتفاقيات الدولية وإبلاغها لمجلس الشعب بما يتناسب من البيان، وتكون للاتفاقية قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة وقد أوردت للفقرة الثانية من الدستور الأحوال التى تتطلب موافقة مجلس الشعب عليها قبل النشر وهى الاتفاقيات الخاصة بالصالح أو المتعلقة بالسيادة أو التجارة أو النقل أو التى يترتب عليها أعباء مالية.

وترتباً على ذلك فإن الاتفاقيات الدولية المعطية بحقوق الإنسان وحرياته، تعتبر بعد الموافقة على الانضمام إليها ثم التصديق عليها ونشرها بالجريدة الرسمية للبلاد - وذلك عملاً بالمادة سائلة الذكر - بمثابة قانون من القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية، وبالتالى تعتبر نصوصها من النصوص القانونية الصالحة للتطبيق والنافذة أمام جميع السلطات فى الدولة سواء التشريعية أو التنفيذية أو القضائية وتتر الاتفاقيات الدولية المنضمة لها مصر تأسيساً على ذلك بعدة مراحل وإجراءات تبدأ بدراستها بمعرفة الجهات المعنية لتقرير التوقيع والموافقة عليها، ولضمان عدم مخالفتها للنظام القانونى المصرى والدستور بصفة خاصة ثم يعقب ذلك التوقيع وإجراءات العرض

(١) المزيد فى هذا الموضوع يرجع:

دكتور/ أحمد فخمى سرور - المرجع السابق - (الفرعية الإجرائية) - ص ١٢٩ وما بعدها،
الدكتور/ عبد العزيز سرحان - الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية -
دور اللجنة العربية - سنة ١٩٦٦، المستشار/ سناء سيد خليل - المرجع السابق.

على مجلس الشعب للموافقة ثم إيداع وثائق التصديق ثم نشر الاتفاقية بالجريدة الرسمية بعد تحديد بدء نفاذها دولياً.

إلا أنه بوجه خاص فإن هذه الاتفاقيات الدولية المعنية بمبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية نتيجة لاتصال أحكامها والمبادئ الواردة فيها بنصوص مقابلة لها في الدستور المصري، تتمتع بحماية خاصة إضافية هي الحماية المقررة للنصوص الدستورية على نحو ما سلف بيانه، من حيث توفير الحصانة لها من أية قوانين قد تصدر بالمخالفة لأحكامها الموضوعية المتصلة بالحقوق أو الحريات المحمية بمقتضاها، فيعد بالتالي صدور أى قانون لاحق لها به مخالفة لأحكامها الموضوعية محل الحماية أو معدلاً لها، مخالفة دستورية بحسبان أن هذا القانون سيوصم بحجب عدم الدستورية باعتباره سيكون بمخالفته لأحكام الاتفاقيات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان وحرياته قد خالف الأحكام المتعلقة بهذه المبادئ المقابلة لها والواردة بنصوص الدستور المصري، ومن ثم فإن هذا القانون يكون قابلاً للإلغاء من المحكمة الدستورية العليا بحكم ملازم لجميع السلطات في الدولة، إذ يترتب على نشر الحكم وقف العمل بالنص المقتضى بعدم دستوريته، ويرتد هذا الحكم إلى يوم صدور القانون المقتضى بعدم دستوريته بالضوابط التي وضعتها المحكمة الدستورية والمرجع الوطني.

والواقع أن تلك الوضعية الناشئة عن اتصال أحكام الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان بالنصوص الدستورية في مصر جعل هذه الاتفاقيات عملياً تحتل منطقة وسطية بين الدستور والقانون وقد أحدث ذلك الوضع انعكاسات هامة لحل من أهمها ما يلي:

١- وجود مبادئ حقوق الإنسان وحرياته في الدستور المصري سهل عملية انضمام مصر لكافة الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان استناداً إلى المبادئ المقررة لها في الدستور وكان ذلك من شأنه تعظيم دور مصر الرائد في المشاركة بالجهود الدولية الدائر رحاها

فى هذا الخصوص والتي صعب على أية دولة تجاهلها أو إغفالها أو التراجع عنها.

٢- أن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان أصبح لها مكانة خاصة فى النظام القانونى المصرى، فهى وإن كانت تعد قانوناً من قوانين البلاد حسبما سبق، إلا أنها تعد فى ذات الوقت من المصادر الأساسية للدستور، والتي استقى منها المشرع الدستورى معظم نصوصه وهذه المكانة الخاصة تجعلها عملياً تحتل مكانة أعلى من القانون الوطنى.

بمقتضى الوضع القانونى للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان فى مصر كقوانين مصرية حسبما سلف بيانه، فإن مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية الواردة فى تلك الاتفاقيات، باعتبار أن كل منها تستند بوجه عام إلى نصوص دستورية مقابلة لها وردت فى الدستور، فإنها تتمتع فى مصر بما يلى:

أولاً، الحماية المقررة للنصوص للدستورية باعتبارها القانون الأعلى، إذ يترتب على ذلك أن يوصم بعدم الدستورية كافة النصوص القانونية النافذة فعلاً والتي قد تكون متعارضة معها أو مخالفة لها، أو أية تشريعات أخرى قد تصدر مستقبلاً تتضمن مساساً بها أو تعارضاً أو مخالفة لها، ويستطيع كل ذى مصلحة اللجوء بالنظم المقررة إلى المحكمة الدستورية للقضاء بعدم دستورية تلك القوانين بحكم ملزم لكافة السلطات بالدولة.

ثانياً، أن أحكام الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وحرياته باعتبارها قانون من قوانين البلاد، حسبما تقرره المادة (١٥١) من الدستور سائلة الذكر، تتمتع فور إتمام الإجراءات الدستورية بالتصديق عليها ونشرها بالتطبيق والنفاد المباشر أمام جميع السلطات بالدولة وتلتزم تلك السلطات بجميع أحكامها ويوفر ذلك بشكل مباشر الحق لمن يتضرر من عدم تطبيقها أو مخالفتها سواء كان ذلك يرجع لفعل الأشخاص

الطبيين أو الهيئات والجهات الحكومية وغيرها اللجوء إلى القضاء وفقاً لطبيعة المخالفة بالأوضاع المقررة للحصول على الحقوق الناشئة عنها. وقد حفلت ساحة القضاء المصرى بالعديد من التطبيقات العملية لنصوص الاتفاقيات الدولية فى هذا المجال كما تضمنت أحكام المحاكم على مختلف درجاتها ونوعياتها الإشارة إلى العدى من نصوص الاتفاقيات المذكورة وأقامت قضائها عليها باعتبارها نصوصاً قانونية معمول بها، كما وأن المحكمة الدستورية العليا أشارت فى العديد من أحكامها إلى الإعلانات والقرارات والمواثيق الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان بما فيها الإعلان العالمى وذلك فى معرض تفسيرها للحقوق محل بحثها وردها لأصلها الذى قامت عليه لتضيف لقضائها العديد من المبادئ الدستورية الهامة فى مجال حقوق الإنسان وحرياته على نحو ما سيلي بيانه تفصيلاً فى الباب الثالث من هذه الدراسة.

المبحث الثاني

حقوق الإنسان في عصر مجتمع المعلومات (٥)

تمهيد:

«ببديما لا تزال نحن نجاهد ونفاضل من أجل تثقيت وتطوير وتعميق حقوق الإنسان الأساسية، التي نصت عليها القوانين والمواثيق الدولية والمحلية منذ عقود عديدة.. أنتقل العديد من الدول ومنظمات وشعوب العالم الى طور جديد من الحديث في هذه القضية، وهو حقوق الإنسان الرقمية أو حقوق الإنسان في العصر الرقمي ومجتمع المعلومات، باعتبارها جزءاً لا يجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، التي لا ينبغي للتفاضى عنها أو أهملها بأى شكل. ويمثل هذا الاتجاه الجديد في قضية حقوق الإنسان صفحة جديدة من الاهتمامات الإنسانية والقانونية والجهاهيرية المرشحة للتصاعد بقوة مستقبلاً، فقد باتت تعقد لها المؤتمرات وتنشأ حولها المنظمات وتصاغ لها القوانين وتنظم تحت رايها فعاليات لا تنتهى في شرق العالم وغربه».

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تحد فقط أداة للمساعدة في تنمية الفرد، بل تجاوزت ذلك وأصبحت ضرورة حيوية لن يستطيع الإنسان الحياة بدونها، فإذا كان الإنسان الآن يحتاج إلى خدمات المأكل والمشرب والسكن لكي يتمكن من الحياة، فإن خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(٥) أعتمدنا في هذا كلفة على مقالات الامتاذ/ جمال محمد غيطاس، حقوق الإنسان في العصر الرقمي ومجتمع المعلومات، جريدة الأهرام، السنة ١٣٠، العدد ٤٣٦٨٨، للثلاثاء ١٨ يوايو ٢٠٠٦، ص ١٦.

وأيضاً: جمال محمد غيطاس: حقوق الإنسان «الرقمية».. ما هي؟، جريدة الأهرام، السنة ١٣٠، العدد ٤٣٦٩٥، للثلاثاء ٢٥ يوايو ٢٠٠٦، ص ١٤.

وأيضاً: جمال محمد غيطاس: الحقوق، الاتصاليه، والمسئوليات المترتبة عليها، جريدة الأهرام، السنة ١٣٠، العدد ٤٣٧٠٥، للثلاثاء الأول من أغسطس ٢٠٠٦، ص ٢٢.

حيث عرض لموضوع حقوق الإنسان في العصر الرقمي ومجتمع المعلومات بطريقة دقيقة وأكثر موضوعية.

مستضاف مستقبلاً إلى هذه الضرورات وتقف معها على قدم المساواة... الأمر الذى أدى بنا فى هذا الجزء من الدراسة إلى إلقاء الضوء على حقوق الإنسان فى العصر الرقعى ومجتمع المعلومات، باعتبار أن هذا الموضوع يعتبر من الموضوعات التى تحظى الآن بأهتمام الدوائر العالمية والدولية، وسوف نتناول هذا الموضوع من خلال ثلاثة أمور هى:

الأمر الأول: بداية الاهتمام بحقوق الإنسان المعلوماتية.

الأمر الثانى: أنواع حقوق الإنسان الرقمية.

الأمر الثالث: المسدوليات والالتزامات المترتبة على حقوق الإنسان الاتصالية.

أولاً: بداية الاهتمام بحقوق الإنسان المعلوماتية:

متى وكيف ظهر الاهتمام بحقوق الإنسان فى العصر الرقعى ومجتمع المعلومات؟ الحاصل أنه لا يمكننا اعتبار هذه القضية من القضايا وليدة اليوم، فهى ذات جذور ممتدة للوراء، فالبعض راح يتحدث منذ بداية تسعينات القرن الماضى عن أن مجرد إجراء - مجرد إجراء - المكالمات التليفونية هو حق من حقوق الإنسان وصدر فى ذلك العديد من الوثائق والدراسات، لكن التلافت للنظر أن القضية بدأت تتطور وتكسب مزيداً من النضج والوضوح والأهمية مع موجة الانتشار السريع لشبكة الانترنت مع بداية النصف الثانى لتسعينات القرن العشرين وحتى الآن.

وفى مضمار الاهتمام بحقوق الإنسان فى العصر المعلوماتى، فقد أوصى المؤتمر الدولى الخامس عشر للجمعية الدولية لقانون العقوبات والذى عقد فى ريو دى جانيرو بالبرازيل فى الفترة من ٤-٩ سبتمبر ١٩٩٤ فيما يتعلق بالقانون الإجرائى بما يلى^(١):

(1) XVeme congrés international de droit pénal, rio de Janeiro, Bresil, 4-10 septembre 1994, association internationale de droit Penal, R.I.D.P. 1^o et 2^e Trimestres 1995, pp. 32-33.

١- يتطلب التحقيق L'enquête بالنسبة لجرائم الحاسب الآلى، والجرائم الأكثر تقليدية فى بيئة تكنولوجيا المعلومات - لمصلحة الدفاع الاجتماعى الفعال - أن نضع تحت تصرف سلطات التحقيق Instruction والتحرى Pour suite مكات قسرية Coercitifs كافية تتعامل مع الحماية للأكاذبة لحقوق الإنسان وحرمة الحياة الخاصة.

٢- لتجلب تصف السلطات الرسمية، فإن القيود التى ترد على حقوق الإنسان عن طريق رجال السلطة العامة، لا يمكن أن تكون مقبولة إلا فى الحالة التى تكون فيها مرتكزة على قواعد قانونية واضحة ودقيقة ومستمشية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. الانتهاكات غير المشروعة لحقوق الإنسان الانتهاكات غير المشروعة لحقوق الإنسان التى يرتكبها رجال السلطة العامة، يمكن أن تبطل الدليل المتحصل عليه، بالإضافة إلى تقرير المسؤولية الجنائية لرجل السلطة العامة الذى انتهك القانون^(٥).

كما أوصى المؤتمر سالف الذكر فى مجال حركة إصلاح الإجراءات الجنائية وحماية حقوق الإنسان بمجموعة من التوصيات بلغت الثلاثين، ينصب بعضاً منها على موضوع الدراسة الرامى إلى حماية حقوق الإنسان، وهى التوصيات أرقام ٢٠، ٢١، ١٠، ١٢، ١٤، ١٨، ١٩، ٢٠، وفيما يلى نورد مضمون هذه التوصيات^(١):

التوصية رقم (١)؛

إن حماية حقوق الإنسان يجب أن تكون مكفولة فى كل مراحل الدعوى الجنائية، بل حتى ولو لم تكن الدعوى قد بدأت بقرار صريح من القاضي

(٥) سبق للجنة التمهيدية Colloque préparatoire التى عقدت على المستوى الدولى فى فريبورج WURZBOURG بألمانيا لبحث جرائم الحاسب والجرائم الأخرى فى مجال تكنولوجيا المعلومات) فى الفترة من ٥-٨ أكتوبر سنة ١٩٩٢ ولتى كانت تهدف لهذا المؤتمر، أن أوصت بما يقارب من هذه التوصيات أفقة الذكر فى مجال للتكوين الإجرائى واحترام حقوق الإنسان.

(1) TV em congrés international de droit Pénal, op. cit., pp. 36-40.

أو من موظف عام آخر *Un autre fonctionnaire Public* . ولتحديد لحظة بداية الدعوى فإن أى إجراء يتخذ من جانب رجال الضبطية القضائية يعتبر كافياً.

التوصية رقم (٢) :

يستفيد المتهم من قرينة البراءة *La Présomption d'innocence* فى كل مراحل الإجراءات، حتى صدور حكم يحوز قوة الشيء المقضى فيه.

التوصية رقم (١٠) :

كل إجراء يتخذ بواسطة سلطة رسمية ويمس الحقوق الأساسية للمتهم - ومنها الإجراءات التى تتخذها الضبطية القضائية - يجب أن يكون مسروحاً به عن طريق القاضى أو خاصماً لرقابته.

التوصية رقم (١٢) :

وسائل الإثبات التى تمس بطريقة خطيرة - وخاصة الحق فى الخصوصية *L'intimité*، مثل التحدث على المصادنات التليفونية *Les écoutes Tété PHoniques*، لا تكون مقبولة إلا بقرار سابق *Préalable* من القاضى وفى الحالات التى قررها المشرع بطريقة واضحة.

التوصية رقم (١٤) :

مجرد اعتراف المتهم لا يقود بالضرورة إلى الإدانة الجنائية دون فحص صدقه *Sasincérite* .

التوصية رقم (١٨) :

كل الأدلة التى يتم الحصول عليها عن طريق انتهاك حق أساسى للمتهم، والأدلة المستمدة منها تكون باطلة، ولا يمكن مراعاتها فى أى لحظة خلال الإجراءات.

التوصية رقم (١٩) :

الحق فى الدفاع يكون مكفولاً فى كل مراحل الدعوى.

التوصية رقم (٢٠):

لا يجبر أحد على أن يساعد بأسلوب إيجابي، مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، في اتهام نفسه جنائياً، المتهم له الحق في الصمت ...
وصمته لا يستخدم ضده Son silence me sera pas utilisé contre (*).

ويعتبر مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلوماتية بدورتيه (جنيف ٢٠٠٣ - تونس ٢٠٠٥) قمة الذروة في الاهتمام بقضية حقوق الإنسان في العصر الرقمي ومجتمع المعلومات، ولعل ما يؤكد ذلك ما ورد على لسان «ماك كرايفر» ممثل منظمات المجتمع المدني على المنصة الرئيسية أمام الوفود الرسمية الممثلة للحكومات والدول المشاركة في المؤتمر حيث قال «لقد نزعنا عن هذه القمة وعن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات طابعها التقني وأعطيناها بعداً إنسانياً» ومعنى هذه العبارة أن القضية الخاصة بحقوق الإنسان المعلوماتية لم تعد قضية معدات تصنع وبرامج تصمم وشبكات يتم توصيلها وخدمات يجري توزيعها عبر الانترنت، ولكن أصبحت قضية بشر تلاحموا وتفاعلوا مع هذه التكنولوجيا ودلّوا يتغيرون بسببها ويعيشون واقعاً مختلفاً في مجتمع جديد سيرتب لهم حقوقاً ويضع عليهم واجبات، ومن ثم كان لا بد أن تكتسب حقوق الإنسان المعلوماتية بعداً إنسانياً، يطو فيه صوت الإنسان باعتباره المستفيد الأول والنهائي لتكنولوجيا المعلومات.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تعد فقط أداة للمساعدة في تنمية

(٥) وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم عقد حلقة تهيئية حول «مركبات إصلاح الإجراءات الجنائية وحماية حقوق الإنسان» في مدينة توليد Tolède بأسبانيا في الفترة من ١-٤ أبريل سنة ١٩٩٢. وقد كانت هذه الحلقة أيضاً تهيئية لمؤتمر الدولي الخامس عشر سالت الذكر. المزيد من التفصيل حول هذه الحلقة راجع:

- "Les mouvements de réforme de la procédure pénale et la protection des droits de l'Homme" Colloque Préparatoire, section III, Tolède, Espagne, 1-4 Avril 1992, Association internationale de droit Penal, R.I.D.P, 3^e et 4^e Trimestres 1993.

الفرد، بل تجاوزت ذلك وأصبحت ضرورة حيوية لن يستطيع أحد الحياة بدونها، فإذا كان الإنسان الآن يحتاج إلى خدمات الأكل والمشرب والسكن لكي يتمكن من الحياة، فإن خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستضاف مستقبلاً إلى هذه الضرورات وتقف معها على قدم المساواة.

ويعد الإعلان العالمي لمجتمع المعلومات الصادر عن الدورة الأولى للجنة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف عام ٢٠٠٣ تأكيداً على مدى أهمية حقوق الإنسان الرقمية - وأبرزها الحق في الوصول والحصول على المعلومات.

• فالبند الأول من هذا الإعلان ينص على ما يأتي:

«أن مجتمع المعلومات يرتكز على الناس ويستطيع كل فرد فيه أن يخلق المعلومات والمعارف وأن ينفذ إليها وأن يستخدمها وينقلها».

• وينص البند الثاني على ما يأتي:

«أن مجتمع المعلومات الذي تنشده الإنسانية لا بد وأن يقوم على المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن يكون قادراً على تحقيق الفعالة الشاملة إلى المعلومات واستخدامها في خلق المعارف وتجميعها ونشرها».

وينص البند الرابع على ما يأتي:

«أن حرية التعبير وحرية الرأي، والحق في استقاء المعلومات والأفكار وتلقيها ونشرها بغض النظر عن الحدود الجغرافية على النحو الوارد في المادة ١٩ وللمادة ٢٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي الفرضية المنطقية الضرورية التي يقوم عليها مجتمع المعلومات».

كما أكد الإعلان العالمي لمجتمع المعلومات على حرية الوصول للمعلومات والحصول عليها بطرق عديدة منها ما يأتي:

- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات في مراحل التطعيم والتدريب وتنمية الموارد البشرية.

- التركيز على مبدأ حرية الوصول للمعلومات والحصول عليها على أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- التأكيد على العلاقة بين مجتمع المعلومات ونظم الحكم السليمة القائمة على الديمقراطية.

- التأكيد على العلاقة بين مجتمع المعلومات وتعزيز العلاقات بين المواطنين وفي البند ٤٦ يعاود الإعلان التركيز من جديد ويشدّد على مبدأ حرية الوصول للمعلومات والحصول عليها حيث نص على ما يأتي:

« لا بد لأى مفهوم لمجتمع المعلومات من وجود وسائل مستقلة وتعددية وحرية وفق النظام القانونى لكل بلد على أساس الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وخاصة للمادتين ١٩، ٢٩، كما ينبغي أن يتاح للأفراد وسائل الإعلام النفاذ إلى المعلومات المتاحة، فمن المبادئ المهمة لمجتمع المعلومات حرية النفاذ إلى المعلومات واستعمالها، من أجل إقامة المعرفة وتراكمها ونشرها».

وهكذا توأصل الاهتمام بحقوق الإنسان فى العصر الرقـمى ومجتمع المعلومات، وذلك من خلال الدور الذى تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى عالم اليوم، مما يؤكد أننا أمام واقع جديد يمزق ويتجاوز عباءة ما هو تقنى ويدخل المظلة الرحبة لما هو إنسانى واجتماعى وسياسى، واقع يفرض حقائق جديدة على الواقع الإنسانى يربط مباشرة بين الحق فى الحصول على المعلومات ووسائل الاتصال من ناحية والحرريات السياسية وحقوق الإنسان ومستوى الديمقراطية من ناحية أخرى، ولا شك أن هذا الواقع يجعل من المعادلة الثنائية للتقليدية القائمة على عنصرى الخبز والحرية معادله غير صالحة للتعبير عن حقوق الإنسان، لأن المعادلة فى عصر مجتمع المعلومات أخذت شكلاً جديداً فى تحقيق حقوق الإنسان وحماية حرياته

الامامية، فلم يعد مطلوباً من الدولة أن توفر لمواطنيها رغيف الخبز والحرية فقط، بل أصبح من الضروري بل ومن اللازم بالإضافة الى رغيف الخبز وجود عنصر ثالث هو المطومة والبيان والحاسب وشبكة المعلومات والاتصالات، وبدون هذا الطرف الثالث الجديد سيكون من الصعب الحديث عن حقوق الإنسان.

ثانياً: أنواع حقوق الإنسان الرقمية:

لقد أصبحت قضية حقوق الإنسان في العصر الرقمي ومجتمع المعلومات تفرض واقعاً جديداً على الدولة، فلم يعد مطلوباً من الدولة أن توفر لمواطنيها للخبز والحرية فقط كما ذكرنا، بل لابد أن يكون معهما طرفاً ثالثاً هو المطومة والبيان والحاسب وشبكة المعلومات والاتصالات... والحاصل أن كل ما يتعلق بالطرف الجديد في المعادلة يعد تجسيدا لحقائق مستحدثة، ومن ثم فهو يربط حقوقاً لم يكن لها وجوداً من قبل.

وإن كانت قضية حقوق الإنسان في العصر الرقمي ومجتمع المعلومات أصبحت تنسم بروحا عامة على مستوى المجتمع الدولي العالمي - إلا أنه - لم تصدر حتى الآن وثيقة أممية محددة ومستقلة في هذا الخصوص تحظى بإجماع ومشاركة جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وتصل بهذه الحقوق إلى درجة الوضوح والرسوخ التي أصبحت عليها الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لكن هذا لا ينفي أن الساحة الدولية زاخرة بالعديد من الاجتهادات التي تحاول تأصيل وتحديد الحقوق الرقمية في نصوص واضحة، فهناك الكثير من الوثائق والبحوث والمبادرات والتقارير التي تتحدث عن حقوق الإنسان الرقمية، ومن أهم الوثائق في هذا المجال الوثيقة المعروفة باسم «إعلان الديمقراطية الرقمية»^(١).

(١) وثيقة (إعلان الديمقراطية الرقمية) - منشورة على موقع مركز للديمقراطية الرقمية على الانترنت.

ويمكن إيجاز أهم أنواع حقوق الإنسان الرقمية طبقاً لهذه الوثيقة على النحو التالي:

- | | |
|--|---|
| <ul style="list-style-type: none"> ١- الحق في الاتصال المفتوح بالإنترنت. ٢- الحق في اتصالات غير مقيدة. ٣- الحق في شبكات مجتمعية قوية. ٤- الحق في حصة بالذليفرين الرقمي. ٥- الحق في الخصوصية عبر الإنترنت. ٦- الحق في الترددات اللاسلكية الشائعة. ٧- الحق في أجهزة ومعدات خالية من القيود. ٨- الحق في برمجيات متحررة من القيود. ٩- الحق في مواقع عامة على الويب. ١٠- الحق في خدمة رقمية عامة. | <p>أنواع
حقوق
الإنسان
الرقمية</p> |
|--|---|

وسوف نلقى الضوء بإيجاز على هذه الأنواع العشرة للحقوق الرقمية حتى يمكن أن نتعرف على مضمونها:

١- الحق في الاتصال المفتوح بالإنترنت:

ويعنى هذا الحق أنه ينبغي أن تكون شبكات الاتصالات عالية السرعة المستقبلية مفتوحة ومتنافسة مثل شبكات الإنترنت القائمة على تقنية الاتصال التليفونى فى العصر الحالى، مع توفير خيارات كاملة بين موفرى الخدمة والمحتوى ونوع الخدمات المقدمة بشرط أن يمتلك المواطن القدرة على اختيار الخدمة المقدمة إليه، بالإضافة إلى حق الشركة الموفرة للخدمة فى القيام بعملها بدون قيود.

٢- الحق في اتصالات غير مقيدة:

وهذا الحق يعبر عنه فى بعض الوثائق الأخرى بالحق فى حرية التعبير،

ومعنى هذا حق الإنسان فى اتصالات غير مقيدة وغير عنصرية لكل إنسان الحق فى نقل أى رسالة إلى أى طرف آخر عبر وسائل الاتصال التكنولوجى المتطورة بكافه أشكالها وأنواعها .

٢- الحق فى شبكات مهتمية قوية:

ومعنى هذا الحق هو ضرورة قيام شبكات اتصال تكنولوجية مؤسسية عالية السرعة يكون الغرض منها ربط الهيئات المحلية للدولة بمختلف المؤسسات الاجتماعية، بحيث يمكن توفير برامج غير تجارية وقنوات مخطورة؛ خاصة بالتعليم مثلاً ومختلف الخدمات العامة .

٤- الحق فى حصة بالتليفزيون الرقمى،

ومعنى هذا أن الانتقال الوشيك إلى التليفزيون الرقمى، سوف يؤدى بالتالى إلى زيادة قدرة المحطات على بث قنوات جديدة، يكون من حق الإنسان مشاهدتها مثل برامج الأطفال والبرامج التعليمية والثقافية والدينية والاقتصادية.

٥- الحق فى الخصوصية عبر الانترنت:

ومعنى ذلك أنه من حق الإنسان أن يتمتع بأنظمة اتصالات آمنة من المراقبة. (وإن كان هذا الحق يمثل خطورة عند سوء استخدامة) .

٦- الحق فى الترددات اللاسلكية الشائعة:

ومعنى ذلك أن التقنيات اللاسلكية الجديدة، جعلت استخدام الترددات اللاسلكية غير المرخصة ممكناً مع ملاحظة أن النظام الحالى يمنح تراخيص حصرياً لترددات معينة .

٧- الحق فى أجهزة ومعدات خالية من القيود:

ومعنى ذلك أنه لا ينبغي أن تكون أجهزة الكمبيوتر ومعدات التشغيل والتسجيل وغيرها من الأجهزة الرقمية، مثقلة بعوائق تكنولوجية، هدفها منع المستخدمين من استعمال أجهزتهم بطريقة حرة .

٨- الحق في برمجيات متحررة من القيود،

ومعنى ذلك أنه من حق الإنسان التمتع ببرمجيات متحررة من القيود، لذلك ينبغي الحرص على عدم وجود تناخل بين حماية استخدام الوسائل التكنولوجية الرقمية وحقوق الملكية الفكرية.

٩- الحق في مواقع عامة علي الويب،

فكما خصص الإنسان المساحات الخضراء كالحدائق والمتنزهات باعتبار ذلك حقاً من حقوق الإنسان في التمتع ببيئة صحية ونظيفة، فمن حق الإنسان أيضاً أن يتمتع بتخصيص جزء من فضاء شبكة الويب، لخدمة الأغراض التعليمية والثقافية والاجتماعية وليس التجارية.

١٠- الحق في خدمة رقمية عامة،

ومعنى ذلك حق المواطن في التمتع بخدمة الهاتف العامة، وخدمات الاتصالات المتطورة خاصة في الأحياء الفقيرة والقرى والمناطق البعيدة والمحزولة والوعرة.

ولعلنا نكون قد ألقينا الضوء على أهم مقدرات حقوق الإنسان الرقمية والتي تناولتها بعض الوثائق الصادرة عن بعض المؤتمرات الدولية والعالمية خاصة وثيقة «حقوق الإنسان في مجتمع المعلومات» التي ناقشتها القمة العالمية للمعلومات. والتي حددت حقوق الإنسان الرقمية في سبعة حقوق هي «الحق في الخصوصية - الحق في الأمن - الحق في حرية التنقل - الحق في حرية التجمع - الحق في الحصول والوصول إلى التكنولوجيا - الحق في حرية التعبير والوصول للمعلومات - حق الملكية الفكرية - الحق في التعليم» وهي نفس الحقوق تقريباً التي أكدت عليها وثيقة «حقوق الإنسان في مجتمع المعلومات» الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٥ عن لجانماعات المجلس الأوربي التي عقدت بستراسبورج بفرنسا.

ثالثاً: المسئوليات والالتزامات المترتبة علي حقوق الإنسان الاتصالية،

تضمنى القواعد القانونية بأنه إذا كان الحق يقابله التزام في القانون فإن

الأخلال بهذا الإلزام يربط المسؤولية، وإذا ما طبقنا هذه القواعد على الحقوق الاتصالية والرقمية السابق ذكرها سجد أننا إزاء حقوق عامة يمتد نطاقها إلى الدولة والعلاقة بينها وبين المواطن، وأن الدولة مسئولة عن تفعيل هذه الحقوق وصيانتها.

رابعاً، حق الحصول على المعلومات ... والوضع بالنسبة لتعديلات دستور ١٩٧١ الحالي،

جاءت التعديلات الدستورية التي أدخلت على دستور ١٩٧١ الحالي، في وقت تعطلت فيه قيمة المعلوماتية، ووصلت تأثيرات ثورة المعلومات والاتصالات إلى مستويات غير مسبقة، غيرت الكثير في وجه المجتمعات الحديثة، وأضحى وجودها ومستقبلها رهناً بقدرتها على التحول بل والتطور طوعاً أو كرهاً صوب مجتمع المعلوماتية، إلا أن هذه التعديلات جاءت مخيبة لآمال المهتمين بالمعلوماتية.

وفي خضم تطور الحياة السياسية للمجتمع في مصر، وتزامن ذلك مع التعديلات الدستورية التي تم الاستفتاء عليها شعبياً في ٢٦ مارس ٢٠٠٧، ذهب رأي^(١) إلى أن اللافت للنظر أنه لا الدستور الحالي ولا التعديلات التي أدخلت عليه يعملان بالأهمية الواجبة مع موضوع (الحق في الحصول على المعلومات والحق في حرية تداولها)، الذي يعتبر قضية هامة والمصعب الأساسي لأي مجتمع يعيش في ظل منجزات وتعديلات ثورة المعلومات، ويتطلع لتوظيفها في عملية تنمية بشرية اقتصادية اجتماعية شاملة، ويضيف هذا الرأي أن ما يثير الدهشة والاستغراب أن غياب هذه القضية عن أجندة التعديلات الدستورية والفاعليات الدائرة حولها لم يحرك ساكناً لدى القائمين على أمور المعلوماتية وتكنولوجياها والمهتمين بها.

والمأمول - في مقابل سمعت القائمين على قضايا المعلوماتية - أنه كان يجب أن تتضمن التعديلات الدستورية تغييراً نوعياً في الوضع الدستوري

(١) الأستاذ/ جمال محمد غيطاس - التعديلات الدستورية ... بحق الحصول على المعلومات - (مقالة) بجريدة الأهرام - العدد ٤٣٩٠٥ - ٢٠ فبراير ٢٠٠٧ - ص ١٣.

لقضية الحق في الحصول على المعلومات والحق في تداولها، التصريح ضمن الحقوق المنصوص عليها بكل صراحة ووضوح ودقة في النصوص المعدلة لدستور ٧١، ثم توضع لها قوانين وإجراءات وآليات تضمن تنفيذها عملياً مجتمعياً.

ويدل ذات الرأي إلى أن ما يدفعه إلى المطالبة بإدراج حق الحصول على المعلومات وحق تداولها التصريح ضمن حقوق الإنسان المنصوص عليها دستورياً. أمرين هما:

الأول - أن مواد الدستور ١٩٧١ الحالي البالغة ٢١١ مادة جميعها تتناول قضايا لا تمت لقضية المعلومات بأي صلة، فيما عدا خمس مواد فقط يمكن القول أن لها علاقة بقضية المعلومات بشكل أو بآخرى وهي:

المادة (٤٥): «لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون.....».

المادة (٤٧): «حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان للتعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون.....».

المادة (٤٨): «حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة،.....».

المادة (٦٣): «لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه.....».

المادة (٢١٠): «لصحفيين حق الحصول على الأنباء والمعلومات طبقاً للأوضاع التي يحددها القانون. ولا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون».

وبدراسة هذه المواد بدقة وعمق نجدها تعالج قضايا الحق في المعلومات والحق في حرية تداولها معالجة هامشية متوقفة، فهي إما نتناولها عن بعد أو بطريقة غير مباشرة أو بشكل عرضي، إضافة إلى أن معظمها يتعلق بنشر المعلومات وحماية الخصوصية وحرية التعبير أكثر من الحق في الحصول عليها من مصادرها وحرية تداولها. بل يمكن القول أنه فيما عدا المادة (٢١٠) المتعلقة بحق الصحفيين في الحصول على الأنباء والمعلومات لا توجد بين مواد الدستور إشارة واضحة ومباشرة لهذه القضية. وخاصة - كما

هو معلوم أن الحق في الحصول على المعلومات وحرية تداولها لم يعد حقاً مقصوراً على الصحفيين وحدهم، بل لقد امتد هذا الحق لفئات ومؤسسات وهيئات كثيرة بالمجتمع، سواء أكانت مؤسسات مجتمع مدنى أو مجتمع أعمال ومستثمرين أو باحثين وأكاديميين أو منظمات ومؤسسات سياسية... وغير ذلك.

الأمر الثانى، أن التعديلات الدستورية المضافة إلى الدستور لم تتعامل مع هذه القضية من الأساس - لم تضم التعديلات وقت طرحها ومناقشتها وأقرارها من السلطة التشريعية، أى نص يشير مباشرة لقضية الحق في الحصول على المعلومات.. والحق في حرية تداولها، وتركها على وضعها الدستورى الذى كانت عليه - قبل التعديلات - المنقوص، الذى لا يدايب مقتضيات التنمية الشاملة في عصر المعلومات.

وتفسير ذلك: أنه طبقاً للطلب الذى تقدم به رئيس الجمهورية لمجلس الشعب ومجلس الشورى بشأن تعديل ٣٤ مادة من الدستور، فإن المواد المطروحة للتعديل^(١) لا يوجد من بينها أى مادة من المواد الخمس السابق عرضها، بالإضافة إلى أن التعديلات الدستورية - ذاتها - لم تتضمن إضافة أى مواد تتعلق بهذه القضية، كما هو الحال مع قضية الحفاظ على البيئة. والنتيجة التى تمخض عنها الوضع هى قصر التعديلات الدستورية التى اضيفت لدستور ١٩٧١ الحالى، على ما طلبه رئيس الدولة فقط، ولم تزيد الجهات المعنية بالدراسة والتحصيص - وموائمة الأوضاع في المجتمع مع متطلبات العصر - عن هذه التعديلات أى نصوص جديدة، وبذلك ظلت

(١) المواد التى طرحت للتعديل استورى هي: ٥، ٤، ١، ٥، بالإضافة لفقرة ثالثة، ١٢، الفقرة الأولى، ٢٤، ٣٠، ٣٣، ٣٧، ٥٦، ٧٨، إضافة لفقرة ثانية، ٨٢، ٨٤، الفقرة الأولى، ٨٥، الفقرة الثانية، ٨٨، ٩٤، ١١٥، ١١٨، الفقرة الأولى، ١٣٧، ١٣٣، ١٣٦، الفقرة الأولى، ١٣٨، إضافة لفقرة ثانية، ١٤١، ١٦١، إضافة لفقرة ثانية، ١٧٣، ١٧٩، للفصل السادس، ١٨٠، الفقرة الأولى، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٥. (المزيد يراجع دستور ١٩٧١ الحالى مضاف إليه للتعديلات الدستورية ٢٦ مارس ٢٠٠٧ - المطابع الأميرية - القاهرة سنة ٢٠٠٧).

الوضعية الدستورية لحق الحصول على المعلومات وحرية تداولها، كما هي بالدستور من ذي قبل دون أى تغيير أو إضافة.

• النتائج التي يمكن أن تتربط على عدم إضافة حق الحصول على المعلومات إلى التعديلات الدستورية^(١).

لا يمكن الحديث عن النتائج المتوقعة بعيداً عن الأهداف المبغاه من وراء التعديلات الدستورية، فطبقاً لما تم إعلانه، فإن أحد أهم الأهداف التي تسعى إليها التعديلات هو (تحقيق التلام بين نصوص الدستور والأوضاع الاقتصادية والسياسية المعاصرة). وقياساً على هذا الهدف فإن النتائج التي ستترتب على التعديلات الدستورية بصورتها التي تمت، سوف تمنى فى مسارين:

المسار الأول: هو المسار العالمى. حيث سيكون الدستور بعد تعديله غير متلائم مع الأوضاع العالمية الحاصلة فى هذا الشأن. وأهمها روح وبند الإعلان العالمى الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والتي حضر الرئيس/ مبارك بنفسه دورتها الأولى بجنيف عام ٢٠٠٣، ثم شاركت مصر بوفد وزارى فى دورتها الثانية بتونس عام ٢٠٠٥، ووقعت على الوثائق الصادرة فى هذه القمة وشاركت فى صياغتها. وهى وثائق ركزت بشدة على الحق فى الحصول على المعلومات وحرية تداولها^(٥).

(٢) المراجع نفسه.

(٥) البند الأول فى إعلان جنيف. تحدثت عن الرؤية المشتركة عالمياً لمجتمع المعلومات حيث نص على أن: «مجتمع المعلومات يرتكز على اللسان ويستطيع كل فرد فيه أن يخلق المعلومات والمعارف، وأن ينفذ إليها وأن يستخدمها ويتقاسمها، والمضى هنا أن ركيزة مجتمع المعلومات أن يكون الفرد حراً فى أن يولد ويستخدم ويتقاسم المعلومات. ثم أكد البند الثانى من الإعلان المسمى نفسه مرة أخرى، حيث نص على أن: «يقوم مجتمع المعلومات الذى نشده على المبادئ المخصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان للعالمى لحقوق الإنسان، وأن يكون قادراً على تحقيق للنفاذ الشامل إلى المعلومات واستخدامها فى خلق المعارف وتبميمها ونشرها».

ومن ناحية أخرى لن يأتي الدستور متلائماً مع الأوضاع المعاصرة على ساحة حقوق الإنسان، التي تطورت حالياً لتشمل (حقوق الإنسان في العصر الرقمي ومجتمع المعلومات) . وأولها الحق في الحصول على المعلومات وحرية تداولها باعتباره جزءاً لا يتجزء من حقوق الإنسان الأساسية التي لا ينبغي التهاون فيها أو غرض الطرف عنها.

أما المسار الثاني، فهو المسار الوطني . وفي هذا الصدد نجد أن الأوضاع الاقتصادية المعاصرة تعنى عملياً التغييرات الاقتصادية المصيقة التي يمر بها الاقتصاد العالمي حالياً، وتحوله إلى اقتصاد قائم على المعلومات يتطلب تغييراً في البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم تداول المعلومات، بما يعمل على انسيابها بسهولة ودقة بين مراكز وأطراف ووحدات الجهاز الإداري والاقتصادي والخدمي للدولة، سواء حكومة أو قطاعاً خاصاً، ويوفر للمواطن والمستثمر وصاحب القرار دعماً قوياً من خلال المعلومة الصحيحة في الوقت المناسب، ويضفي على الاقتصاد قدراً من الشفافية والوضوح، وينفض عنه غبار سنين طويلة من نقص المعلومات وعدم دقتها.

• المأمول في نطاق الحراك السياسي والتغييرات التشريعية:

أن يوضع عين الاعتبار وقيد الدراسة والتشريع الحق في الحصول على المعلومات وحرية تداولها، ضمن قضايا التعديلات الدستورية المرتقبة^(١)،

(١) شملت التعديلات الدستورية التي تم الاستفتاء عليها في ٢٦ مارس ٢٠٠٧ عدد ٢٤ مادة، تتضمن تعزيز دور البرلمان في الرقابة على أعمال الحكومة، وإثابة وقت أوسع لمناقشة الموازنة العامة للدولة والحساب الختامي لها، وتخفيف إجراءات سحب الثقة من الحكومة، وعدم حل مجلس الشعب أو للتقدم بطلب تعديل الدستور، أو إقامة الحكومة في حالة تروى رئيس مجلس الوزراء المستوفية بديلاً عن رئيس الجمهورية في حالة وجود موانع مؤقتة أو دائم، أو الإذابة، ويدخل ضمن التعديلات التيسير على الأحزاب للترشح لمنصب رئيس الجمهورية بإعداد شروط دائمة لتوضيح وشروط مؤقتة خلال المرحلة الانتقالية، وتطبيق إجراءات جديدة لضمان نزاهة الانتخابات، والإشراف القضائي عليها، واختيار نظام انتخابي يضمن تشيلاً أوفى للأحزاب، ويسمح للمرأة بمشاركة فعالة في الحياة السياسية، وتعديل بعض أحكام مجلس الشورى، والمفاظ على البيئة.

بحيث يوضع لها نص مستقل في مادة بذاتها في الدستور، باعتبار أن هذا الحق يشمل قضية تعدد حق من القضايا الجديدة ذات الأثر الفعال الحيوي على مستقبل المجتمع - وهو يقف على اعتاب الألفية الثالثة (ألفية المعلوماتية) - أسوة بما تم مع قضية الحفاظ على البيئة التي تم صياغة مادة مستقلة بشأنها^(١).

وأحسب أن فكر المساواة دستورياً يبين حق الحصول على المعلومات وحرية تداولها، وبين الحفاظ على البيئة، لا ينطوى على أى مبالغة - أو جعل للقضية فى حجم أكبر مما تستحق - لأنه إذا كانت قضايا البيئة من القضايا الجديدة على المجتمع، ولم يتناولها الدستور من قبل وتصاغ لها النصوص القانونية للوقوف على حقيقة أمرها وضبط مرتكبيها حماية للمجتمع وتأسيلاً لأمن المواطن وصيانة لحقوقه البيئية، فإن الحق فى المعلومات وحرية تداولها ليست بالقضية الجديدة - المستحدثة - بل هى قضية متعددة الأوجه، عريقة فى جذورها ودائمة ومتطورة وأكثر حيوية لكافة تداولها، ذو أثر فعال فى الحفاظ على البيئة وممدد لحق الإنسان فى بيئة نظيفة.

خلاصة القول:

أنه بالرغم من تلك المحاولات للرائدة والاجتهادات والتفسيرات القيمة التى قدمتها ومازالت تقدمها مختلف المؤتمرات واللقاءات الدولية والعالمية فى مجال حقوق الإنسان المعلوماتية والرقمية، إلا أن هناك مسافة واضحة بين هذه الحقوق وبين حقوق الإنسان المادية من حيث القوة والرسوخ والفهم والاحترام الأمر الذى يقضى معه أن يتكاتف المجتمع الدولى من أجل حماية تلك الحقوق والتوسع فيها حتى يمكن أن تخرج فى صورة اعلان عالمى جديد يضاف للاعلان العالمى لحقوق الإنسان.

(١) تضمنت التعديلات الدستورية - التى تم الاستفتاء عليها فى ٢٦ مارس ٢٠٠٧ - المادة (٥٩) وتقتضى على أن: حماية البيئة واجب وطنى، وينظم القانون التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة لصالحها.

المبحث الثالث العولمة وعالمية حقوق الإنسان

لقد أمتت العولمة تفرض أنظمتها ومفاهيمها على كافة مناحى الحياة^(١)، وشملت كافة المستويات والجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل وتعدت ذلك للنواحي الفكرية والعلمية والإعلامية واستيعاب الحياة الثقافية للأمم. ومن خلال فكرة العولمة Mondialisation Gobaization يمكن فتح الباب لمشاركات إنسانية أوسع وأرحب من حيث هي مبدأ، وهي تعنى الشراكة للعالمية حيث يعيش العالم الآن فى قرية صغيرة تربط أجزأها ببعضها البعض بتقنيات معلوماتية وثورات تكنولوجية، حيث تذوب الفوارق وتتوحد المفاهيم ويتم اقتسام المغامم والمغامم.

ومنذ اقرار الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى العاشر من ديسمبر ١٩٤٨، الذى ينادى بحقوق متساوية لكل أعضاء الأسرة الإنسانية، وتوطيد العلاقات الإنسانية رغم اختلاف الهوية والخصائص بل والثقافات أيضا... وموضوع عالمية حقوق الإنسان فى عالم يضم ثقافات شديدة التنوع، يعد موضوع محورى بالنسبة لمشكلات قانون حقوق الإنسان الدولى الذى يرتبط بشكل مباشر بالعالمية والإقليمية فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولا شك فى أن حقوق الإنسان أضحت لها نصيب بارز فى نظام العولمة، فالمجتمع الدولى يتقرب ثقافة عالمية الاتساع متجانسة الاطراف فى طريقها للنمو والازدهار، حيث يربط البعض بين التأثير الثقافى المتجانس للعولمة وتدعيم وتعزيز عالمية حقوق الإنسان من خلال عمل تدريجى لتبني قيم وأنماط سلوكية عامة.

(١) أول من ابتكر مصطلح (العولمة) هو العالم الكندى (ماك لوهان) أسداز علم اجتماع الاعلاميات فى جامعة تورنتو، عندما قدم مفهوم (القرية الكونية)، ثم تبني هذا المصطلح (زيبوخو بريجنسكى) الذى أصبح فيما بعد مستشار الرئيس الأمريكى (جيمى كارتر) فى الفترة من ١٩٧٧-١٩٨٠.

لذلك فإنه من الأهمية للتعرض بشئ من التفصيل لماهية العولمة من خلال تعريف العولمة وبيان سماتها ثم بيان ثقافة العولمة، وماهية الشئ هي تعريفه وذكر ما يعنيه وما يشتمل عليه من جوانب، وما يترتب عليه من آثار.
أولاً، تعريف العولمة:

ليس من شك في أن مفهوم العولمة قد أثار جدلاً واسعاً متشعباً بين الباحثين، وتشكل من ذلك تيارات مختلفة، ومذاهب متعددة حول مفهوم العولمة.

ولعل السبب في هذا التفاوت والتباين هو اختلاف المرجعيات التي ينتمي إليها هؤلاء الباحثون، وهذا الشعب والتفاوت المذكور دعا أحد الباحثين إلى الخروج بنتيجة مفادها: «إن تعريف العولمة هو أمر شائك وتوجد صعوبات كبرى في الاتفاق على مثل هذا التعريف، أو القبول بتعريف واحد محدد لهذه الظاهرة التاريخية التي مازالت في حالة سيولة.

كما أن المحيطات تشير إلى أنه لا ينبغي الاعتقاد، أو الاقتناع بتعريف واحد لظاهرة تاريخية جديدة وغير مستقرة ومتعددة المسارات وملينة بكل الاحتمالات كالعولمة، ولا يمكن حصر وتحديد العولمة في تعريف واحد مهما اتصف هذا التعريف بالشمول والدقة، بل أنه من الطبيعي أن يتفاوت فهم الأفراد للعولمة ومضامينها المختلفة»^(١).

[١] العولمة لغة:

- العولمة هي الترجمة الحرفية لكلمة (Globalization) وهذه الكلمة تعني إعطاء الشئ صفة العالمية، والخروج به من نطاق المحلية أو الإقليمية، وأصل هذه الكلمة بالإنجليزية (Globe) وتعني كرة، كرة أرضية أو كرة جغرافية أو أي جسم يشكل كروى، وهي مشتقة من اللاتينية (Globus)، والأشتقاق الإنجليز لكلمة (Globalization) هو من كلمة (Globe) وتعني

(١) عبدالحق عبد الله - مقالة (العولمة - جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها) - مجلة عالم الفكر - الكويت - عدد أكتوبر وديسمبر ١٩٩٩ - للعدد الثاني - ص ٥٠.

كرة أو كرة أرضية أو جغرافية^(١)، كما يعنى لفظ (Globe) العالم The World، وفيها عبارة The global village أى القرية العالمية أو الكونية (بمعنى أن دول العالم عندما تصبح وثيقة الارتباط بعضها ببعض من خلال وسائل الاتصال الحديثة فإنها تصبح معتمدة على بعضها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً، ولفظ (Globally) يعنى على نحو عالمي، ولفظ (Gobalist) بمعنى عولمي أى شخص ملتزم للعولمة أو مؤمن بالعولمة، ولفظ (Globalism) يعنى العملية التي من خلالها يحدث تفاعل بين الأسواق والثقافات على مستوى العالم^(٢) .

- وكلمة العولمة في اللغة العربية هي مصدر للفعل عولم المشتق من كلمة عالم^(٣)، ويتصل بها فعل عولم على وزن فועلة^(٤) .

وأيضاً ربما تكون أقرب إلى كلمة العول - بسكون الواو - مصدر عال، وزيدت الميم والهاء للنسب، فيقال عولمة، ومما يساعد على إيراد هذا المعنى أن كلمة العول إما مأخوذة من عال الرجل اليتميم - كفته - وكان الدول الغربية في ظل العولمة هي كفيل للدول النامية، لذلك بسطت نفوذها الاقتصادي والثقافي عليها، أو أنها مأخوذة من الجور والظلم، يقال عال الرجل عولا أى جار وظلم، والعولمة في مفهومها الاقتصادي هي الهيمنة على السوق العالمي، وإخضاع دول لأخرى^(٥) .

(١) دكتور/ إبراهيم عبد الهادي الملبى، د/ محمد محمود المهدي - العولمة وأثرها في التخطيط الاجتماعي - المكتب الجامعي الحديث - الاسكندرية - سنة ٢٠٠٥ - ص ١٣ .

(٢) دكتور/ هلالى عبد الله أحمد - الجوانب الموضوعية والإجرائية لجرانم المعلوماتية - نقارة - دار النهضة العربية - ط الأولى - سنة ٢٠٠٣ - هلمش ص ٢٦ .

(٣) دكتور/ محمد حسن الجبل - لغة القرآن الكريم في عصر العولمة - الدار المصرية - الاسكندرية - سنة ٢٠٠٠ - ص ٢١٩ .

(٤) دكتور/ موسى الصنير - العولمة - مفهومها .. بعض ملامحها - مقال ضمن مجلة معلومات دولية - العدد (٥٨) مركز المعلومات للقرمي - سوريا - سنة ١٩٩٨ - ص ٦ .

(٥) دكتور/ عبد الهادي محمد زارع - توظيف الاعلام لنقل الخطاب الشرعي اصمبح في ظل العولمة - (بحث ضمن اعمال مؤتمر العولمة وموقف الفكر الإسلامي منها - كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبت بالاسكندرية) الفترة من ٢٩/٣/١٩٩٩ - ص ٩٤ .

- وقد كانت أول صياغة لكلمة العولمة فى اللغة الإنجليزية فى معجم (Webster's) حيث يعرف الكلمة بأنها: To Globalize; To make, global Bsp to make world in scope or application وهذا يعنى إكساب الشئ طابع العالمية، وبخاصة جعل نطاق الشئ أو تطبيقه عالمياً^(١)، ومن ثم فإن الدعوة الى العولمة بهذا المعنى إذا صدرت من بلد أو جماعة، فإنها تحثى تعميم نمط من الأنماط التى تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة وجعله يشمل الجميع (أى العالم كله)، للخروج من الحيز الاقليمى إلى نطاق العالمية.

- وتعلل المعاجم الفرنسية للكلمة هذا المعنى نفسه تقريباً، فالعولمة (Mondialisation) هى أن يصبح الشئ عالمياً (Modialisé)، أى نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذى ينادى عن كل مراقبه، والمحدود هنا هو أساساً الدولة القومية التى تتميز بحدود جغرافية، ومراقبة صارمة للوارد من الخارج (منتج - سلعة - فكر - ثقافة)، أما اللامحدود فالمقصود به (العالم) أى الكرة الأرضية^(٢).

- ولقد تعرض بعض العلماء للعولمة فذهب رونيه فاليت R. Valette إلى أن العولمة عبارة عن مسلسل تكثيف لاختيارات الأفراد والسلع والخدمات والتقنية وانتشارها -بموازاة مع ذلك - تشمل الكرة الأرضية بكاملها، كما يعترف بأن المبادلات الدولية قديمة جداً، إلا أن تكاثفها وكثافتها وتنوعها وشيوعها الواسع، قد أدت إلى ظهور كلمة جديدة لتمييز هذا المسلسل هى كلمة العولمة^(٣).

(١) دكتور/ عباس محمد حسن سليمان وآخر، المرجع السابق - ص ٢٧١، وأيضاً يراجع: دكتور/ إبراهيم عبد الهادى الشلجى وآخر - المرجع السابق - ص ١٤.

(٢) فالعولمة إذن تتضمن معنى إلغاء حدود الدولة القومية فى مجال (الاقتصادى - السياسى) وترك الأمور تتحرك فى هذا المجال عبر العالم داخل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها، د/ محمد عابد - قضائياً فى الفكر المعاصر - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - ط ١ - سنة ١٩٩٧، ص ١٣٦.

(٣) يحيى التيجيواى - العولمة - أية عولمة؟ أفريقيا الشرق، المغرب، بيروت، سنة ١٩٩٩، ص ١٩.

أما ريكاردو پتريلا R. Petrella فيحدد العولمة بأنها مجموعة المسلمات التي تمكن من انتاج وتوزيع واستهلاك سلع وخدمات، من أجل أسواق عالمية منظمّة (أو منتظم) بمعايير ومقاييس عالمية^(١).

وعلى الرغم من أن العولمة - بحسب دلائلها الإشتقاقية في اللغات الأجنبية بالذات^(٢) - لها جذور اقتصادية وعواقب سياسية، إلا أنها قد تجاوزت دائرة الاقتصاد بوصفها ظاهرة كلية متصافرة الآليات ومتعددة الأبعاد، وشمولية التأثير، فالعولمة الآن نظام عالمي، يشمل مجال الاقتصاد والاتصال، كما يشمل أيضا السياسة والاجتماع والمعرفة والثقافة^(٣).

تعريف العولمة (مصطلحاً)

ليس من السهلة بمكان أن يتقبل الجميع مفهوماً واحداً للعولمة دون الكثير من الاعتراضات عليه، إننا أن الظواهر الكبرى - كالعولمة - غالباً ما توصف أكثر مما تعرف، فالعولمة مفهوم مراوغ، ومتعدد الدلالات ومختلف المعاني، وعمومية استخدام المصطلح تجعل من الصعب إيجاد مفهوم خاص له يمنع بالقبول الجماهيري شائع الاستخدام والاستعمال، وبالتالي فإن النظرة الذاتية لهذا المفهوم المراوغ لا يجب أن تقتصر على كينونة المصطلح واعتبارها كينونة ذاتية مغلقة، بل يجب أن تكجه إلى طبيعة المصطلح وانفتاحه^(٤).

كما أنه يضاف إلى ذلك حداثة المصطلح وعدم رسوخ أركانه، مما يجعل من مفهومه أمراً بالغ الغموض، حتى أنه يمكن القول إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة نظراً إلى تعدد تعريفاتها، والتي تتأثر أساساً بتحيزات الباحثين الأيديولوجية، واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً^(٥).

(١) المرجع نفسه - ص ٢٠.

(٢) دكتور/ عباس محمد حسين سليمان وآخر، المرجع السابق - ص ٢٧٤.

(٣) يراجع في ذلك:

- Robertson, T. " Globalization, London, sage, 1992, pp. 8-114.

(٤) محسن أحمد الخضيري - العولمة... مقدمة في الفكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة - مجموعة النول العربية - القاهرة - طبعة أولى - سنة ٢٠٠٠ - ص ١٥.

(٥) السيد ياسين - العرب والعولمة - بحث ومناقشات الندوة الفكرية - مركز دراسات الوحدة العربية - ط ٢ - بيروت، سنة ١٩٩٨، ص ٢٥.

ونخلص بذلك إلى أن العولمة قد اخلت بسلبياتها وإيجابياتها مكانة واضحة لدى العديد من الباحثين والدراسين في مختلف الميادين، لمعرفة أبعاد هذا المصطلح وما يشمل من ظاهرة، فقد اختلفت الآراء حولها فمن الباحثين من يرى أن العولمة ليست موضوع جديد بل أنها ظاهرة مستمرة منذ فجر التاريخ، وإن اختلفت أهدافها ومسمياتها وأدواتها، بينما يرى فريق آخر من الباحثين أن بداية استخدام مصطلح العولمة يرجع إلى فترة السبعينيات من القرن الماضي ١٩٧٠، عند صدور كتابين الأول لمارك لوهان بعنوان [حرب وسلام في القرية الكونية]، والثاني ليو يجنيسكي بعنوان [أمريكا والصراع الإلكتروني] (١).

وكما اختلف الباحثون في معرفة أبعاد كلمة العولمة، اختلفوا في المعنى الاصطلاحي لكلمة العولمة، فذهب البعض إلى أن «العولمة هي الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معاً في طور من التطور الحضارى، يصبح فيه مصير الإنسان موحدًا ونازى للتوحد». أو هي «القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق الدولية والشركات متعددة الجنسية، أو هي «العملية التي من خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها في كل أوجه حياتها ثقافياً واقتصادياً وسياسياً وبيئياً» (٢).

ونظراً لعدم اتفاق الباحثين على تعريف موحد للعولمة فقد اتجه الكثير من دارسيها إلى تحديد سماتها الرئيسية والتي تم حصرها في ثلاثة (٣):

(١) دكتور/ حسن محمد حسان - التربية وقضايا المجتمع المعاصر - دار الجامعة الجديدة - الإسكندرية - سنة ٢٠٠٦ - ص ٦.

(٢) دكتور/ هلالى عبد الله أحمد - الجوانب الموضوعية والإجرائية لجرالم المعلوماتية - مرجع سابق - ص ٢٦.

(٣) للمزيد بشأن الجوانب المخفية للعولمة يرجع بالإنجليزية:

- Singer (Peter): "One World: The Ethics of Globalization Yale Univ" Pr, October 2002.

- Held (David), MC Grew (Anthony): "Globalism / anti - globalism", Polity pr., November 2002.

- Berger (Peterl.), Huntington (Samuel P.): "Many globalizations: diversity in the contemporary world". Oxford university press, June 2002.

-/-

اولها، أن نطاقها الجغرافي يشمل كل أجزاء المعمورة، وأن محتواها التطبيقي يستوعب كل النشاطات والعمليات والأحداث الاقتصادية والثقافية والسياسية والاتصالية التي تغطي سائر أنحاء الكرة الأرضية.

ثانيها، كثافة التفاعل والتأثير والتأثر بين شتى أرجاء العالم، حيث يوجد عدد ضخم ومتشابه من الأطراف والعلاقات والارتباطات التي تؤثر على بعضها البعض.

ثالثها، الانحاء التدريجي للبشر في شتى أنحاء المعمورة نحو المزيد من التشابه في النشاطات والمؤسسات، بل وفي القيم والذوق العام وأسلوب الحياة اليومية.

فالعولمة تسعى إلى تذويب الفواصل والحدود بحيث يصبح الاقتصاد العالمي سوقاً مفتوحة بلا حدود، والثقافة الإنسانية تتفتح على بعضها البعض، وتطور عدداً من قضايا الإنسانية المشتركة بحيث تصبح تدريجياً ثقافة عالمية بلا حدود، حتى الشئون السياسية التي مثلت دوماً حدوداً وحسبواً مذبحة، يتنبأ البعض أن سطوتها سوف تراجع مع توسع العولمة ليصبح العالم أرضاً بلا حدود.

وتعتمد العولمة في ذلك على نوعين من المؤسسات هما:

الأول، منظمة التجارة العالمية (W.T.O) وهي
أحدى الركائز الأساسية في نظام العولمة والتي تمارس دوراً رئيسياً في

وراجع باللغة الفرنسية:

- Thwaites (James D.): "Mondialisation: Origines, Developpement et Effets", Pr. De L'université Laval, 2000.
- Elbaz (Mikhael): "Mondialisation. Citoyennete et multiculturalisme", pr, De L'universite laval, 2000.
- Sertati (Claude): "Mondialisation armée: Le desequilibre de La terreur", Textuel, 2001.

تحقيقها، وتحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة على ذاتها إلى اقتصاديات مفتوحة، مدمجة فعلياً في الاقتصاد العالمي^(٥).

الثاني، شبكة الانترنت والتي تعد المنبر الرئيسي للعملة، حيث وفرت سرعة الوصول إلى المعلومة وسرعة انتشارها، وخلقت أنماطاً من التفاعل العلمي لم تكن ممكنة من قبل.

وإذا كانت العملة تسمى إلى التحرر من كافة القيود التي تحد من قدرات البشر، والتحرر من الصراعات التي فرضتها السياسية، والتحرر من سيطرة الدولة على الاقتصاد والمعلومات، بل والتحرر من التعصب والتحيز ضد أي من بني البشر على أساس الانتماء لبلد أو لدين أو ثقافة أو طبقة اجتماعية - كما تسعى العملة إلى تجانس قوانين الملكية الفكرية - Harmonization of intellectual property laws بين الدول من خلال المزيد من القيود عليها. بيد أنه رغم هذه الإيجابيات فإن الحركة المضادة للعملة The Anti-globalization movement، ترى على العكس من ذلك أنها ضارة سواء بالنسبة للبيئة أو حقوق العمال أو القيم الإنسانية والروحية، وسواء بالنسبة للأنتماء والهوية والسيادة الوطنية والقومية^(٦).

ثانياً: سمات العملة،

يرى جانب من الباحثين أن العصر القادم وهو عصر العملة، سيتسم بسمات عدة، أبرزها ثلاث سمات تتعلق بجوانب إنسانية^(٧) هي:

١- العلم الفيزي: حيث تعدد مصادر المعرفة أكثر مما هي عليه الآن فلن تكون المدرسة أو وسائل الاعلام أو الكتب وحدها مصدراً للمعرفة، بل ستصبح

(٥) في عام ١٩٩٥ حلت منظمة التجارة العالمية محل اتفاقية الجاتب التي أنشئت عام ١٩٨٤ من أجل إزالة العولجز غير الجمركية أمام تبادل السلع والخدمات فيما بين الدول، وكلمة الجات هي الأحرف الإنجليزية الأولى للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية، وتعد منظمة التجارة العالمية هي المسئولة الأولى عن الآترة والإشراف على تنفيذ اتفاقيات تمرير التجارة بين الدول.

(٦) دكتور/ هلالى عبد الله أحمد - الجوانب الموضوعية - مرجع سابق - هامش ص ٢٧.

(٧) دكتور/ إبراهيم عبد الهادى المايحي وآخر - مرجع سابق - ص ١٥.

إلى جانبها مصادر أخرى أكثر اتساعاً وشمولاً، فياستطاعة الإنسان أن يحمل مكتبة كاملة في جيبه من خلال الأقراص المبرمجة (CD) كما أن المعرفة لن تقتصر على التخصص، وسيصبح تعدد اللغات أداة العصر للمعرفة، وسيكون إلى جانب اللغة (الأم) لغات أخرى.

٢- السمعة الأخرى هي توفير المهنية العالية، فالمهارات المهنية يجب أن تكون ذات مستوى متقدم في الأداة، لأنها ستعامل مع أجهزة وتقنية عالية تتطلب تعليماً وتأهيلاً وتدريباً عالياً، حيث سيقضى الإنسان ربع وقته تقريباً يتعلم كيف يتعامل مع ذلك التقدم العلمى والاستفادة منه.

٢- أما السمة الثالثة من سمات عصر العولمة فهي المرونة والتنوع، وهي سمة ليست مقتصورة على مرونة المادة بل تمتد إلى مرونة الموقف والفكر وتنوعهما، وهذه أخطر القضايا التي تولجها الأمة، حيث يمكن أن تضيق هويتنا الثقافية أو حقوقنا السياسية تحت هذه المظلة (١).

ثالثاً، ثقافة العولمة،

هي ثقافة أحادية القطب تتطوى على معلومات كونية، غايتها إرساء أسس معلوماتية وتقنية لنوع جديد من المجتمعات الإنسانية يدعى بـ (مجتمع المعلومات) (٥)، يتضمن نمطاً حضارياً أحادياً، وفكراً تنموياً أحادياً، وتنظماً

(١) سعد حارب - الثقافة والعولمة - دار للكتاب الجامى - العين طبعة أولى - سنة ٢٠٠٠، ص ١٧، ١٨.

(٥) أطلق المفكر ألفين توفلر على الموجة الثالثة Third wave في التطور مرحلة المجتمع المعلوماتى، وذلك على أساس أن الموجة الأولى هي معرفة الإنسان للزراعة، والموجة الثانية هي الثورة الصناعية والموجة الثالثة هي مرحلة ما بعد الثورة للصناعية أو ما بعد التصنيع، حيث كثرت اللحوت والأوصاف التي أضفاها الطماء والمفكرين على المرحلة العالمية التي يمر بها المجتمع الإنسان منذ اصطدامه بما يسمى بالموجة الثالثة. وشأن المجتمع المعلوماتى يوضح المعنى العالم الاجتماعى الشهير دانيا بل Daniel Bell في كتابه: (قديم مجتمع ما بعد الصناعى) (The Coming of Post-industrial society) بقوله: إن تكنولوجيا المعلومات هي وقود للثورة الصناعية الثالثة، وإن المعلومات في حد ذاتها تعد هي المادة الخام الأساسية للإنتاج، والتي يعتمد المجتمع على إنتاجها والاستفادة منها، وإن كل أولئك قد أحدث نمواً جذرياً في مفهوم العمالة الصناعية للتقدم التي تحين عليها أن تتسبب لتضيق المكان لوافد جديد يمثل في العمالة التي بمقدورها التعامل مع صناعة المعلومات، وبالتالي

لجتماعياً أحادياً، وطريقاً أوحده في التعامل الدولي، يتضمن المعرفة التقنية والمعلوماتية القائمة على أعمال تشغيل العقل بمعناه الحسابي، والعلم الحديث تنقى في جوهره أى خاضع لما تقتضيه التقنية بالدرجة الأساسية، أى الكم منهجاً والتحكم والسيطرة غاية.

رابعاً، أبعاد العوثة وثقافة حقوق الإنسان،

لا شك في أن العدل هو أساس الملك، والعدل والأمن للمجتمع وينبئ ليس كلمات وشعارات ونداءات يتشدد بها المبطلون ويزيد بها المتحدثون خطابهم، لكنها معانى ومفاهيم تشكل منهج لحياة أمة، ترسم أنظمة وتقيم أسس ويرتبط

— أصبح التهافت لواند جديد يمثل في العمالة التي يقدرونها التعامل مع صناعة المعلومات، وبالتالي أصبح التهافت على من يجيد فيه التعامل مع التقنيات المستخدمة في صناعة المعرفة وإدارتها، وكذلك الذين يقومون بعملية تطوير هذه المعرفة.

لمزيد من الاستفادة يراجع مؤلف دانيال بل:

- Bell (Daniel): "The coming of Post-industrial society - Adventure in social Forea Sting" Basic Books, New York. 1973.

وجدير بالذكر أن تسمية مرحلة المجتمع المعلومات التي أطلقها ألفين توفتر هي التسمية التي أخذت بها توصية لجنة وزراء الدول الأعضاء في مجلس أوروبا بخصوص مشاكل قانون الإجراءات الجنائية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، في ١١ سبتمبر سنة ١٩٩٥، حيث ورد في صدر هذه التوصية.

«.... إن التطور في نظم المعلومات الإلكترونية سوف يجعل يتحول المجتمع التقليدي إلى مجتمع معلوماتي من خلال إيجاد أعضاء جديد لك أنواع الاتصالات والعلاقات». يراجع في ذلك: Recommendation no. R (95) 13, of the committee of ministers to member states concerning problems of criminal procedural law, connected with information technology. (Adopted by the committee of ministers on 11 September 1995 at the 543rd meeting of the ministers deputies).

مشار إلى ما سبق لدى دكتور/ هلالى عبد الله أحمد - الجوانب الموضوعية.... مرجع سابق - ص ١١. ويالج بشأن المجتمع المعلوماتي:

ألفين توفتر - الموجه الدالة - ترجمة قاضى غصون - بيروت - دار الروح - سنة ١٩٨٥، (وعود المستقبل) - ترجمة قاضى غصون - بيروت - دار الروح - سنة ١٩٨٦، (صدمة المستقبل المتغيرات في عالم للتد) - ترجمة محمد على ناصف - للقاهرة نهضة مصر - ط ٢ - ١٩٩٠.

عليها نتائج تدور وجوداً وعدمياً مع عدالة السلطة الحاكمة وسيرها لأمر الوطن المحكوم، أو أهدارها لأسس للنظام وظلم مواطنيها وإنكسارهم أمامها.

وقد ثبت بالحجة والبرهان أن الصلة وثيقة بين نظام الحكم الديمقراطي والهدف إلى تنمية المجتمع وتطوير دعائمه، وبين احترام حقوق مواطني هذا المجتمع وحمايتهم من كافة أشكال الاعتداء والانتهاك، كما أن العلاقة وثيقة بين انتهاك حقوق الإنسان وتقييد حريته في أى مجتمع وبين فساد السلطة واستبداد الحكم الرامى إلى إفشاء مظاهر الجهل والفقر والمرض، فى إطار ديكتاتورى يهدف إلى تدهور مؤسسات الدولة وتخلف مجتمعها وانحيار آليته ودعائمه، لأنه نظام يبنى الحكم والسيادة دون معقب أو معارض أو رقيب.

وحقوق الإنسان لا يبحث عنها فى واقع حياة البشر، ولكن فى الكيفية التى يجب أن يعيشوا بها ^(١)، لأنها تتبع من الكرامة المتأصلة فى الشخصية الإنسانية. ويحضرنا قول مأثور لأستاذنا الدكتور/ على البارودى يربط فيه بين العبودية وأعمال العقل من فكر وإبتكار وإبداع:

«إن العبيد هم وحدهم القادرون على حمل الأحجار، يحملونها لمن يبنى، ويحملونها لمن يهدم، فإذا قيل لهم ابتكروا... أبعدوا، تساموا عن الإبداع والإبتكار كيف يكون ^(٢)».

لذا كان اهتمام المجتمع الدولى بحقوق الإنسان وحمايتها وصيانتها من الانتهاك، من المطالب الإنسانية التى طالما نادى بها المفكرون والمثقفون على مدار التكتلات الدولية المتتالية، والاتفاقيات الملزمة بين الدول ^(٣).

(١) جاك دورتل - حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق - ترجمة مبارك على عثمان - القاهرة - المكتبة الأكاديمية - سنة ١٩٩٨ - ص ٢٩.

(٢) مشار إليه لدى: دكتور/ خيرى أحمد الكباش - مرجع سابق - ص ٨.
(٣) من الأممية العمل على نشر قواعد حقوق الإنسان ومدارسها وتعليمها، وذلك تعميقاً للوعى بها وخلقاً لروح عام مؤيد لها ومدافع عن إحترامها على صعيد العلاقات الإنسانية فى العالم بصفة عامة والوطن العربى بصفة خاصة، وفى نطاق للمجتمع المصرى بشكل أكثر خصوصية.

إذا أن الأغلب الأعم من الدول العربية قد صدقت على المعاهدات الدولية المتطقة بحقوق الإنسان وبشرتها بالطريق للرسمى وصارت نافذة فى نظمها القانونية، إلا أن شعوب هذه الدول وأفرادها يكادوا لا يطمون من أمر هذه المعاهدات شيئاً، وربما لهم لا يفقهون حديثها.

ومع التصديق الكامل - دولياً وإقليمياً - بأن حقوق الإنسان وحرياته ليست منحة من أحد، ولكنها متأصلة في جنسة الإنسانى ونابعة من مكوناته الإنسانية، قاله - جل وعلا - خلق الإنسان وكرمه، فلا يجوز ولا يقبل أن يحدد مخلوق حقوق مخلوق مثله. ورغم ذلك فإنه من الأمور المستفريه والجبية.

أن يكون الإنسان ذاته - وهو هدف الحماية لحقوقه وحرياته - هو مصدراً لانتهاك حقوقه وانتقاص حرياته. وتعليل ذلك قد يعول على الجهل بهذه الحقوق وماهيتها وأنواعها، ثم مصادر حمايتها وصيانتها والوسائل التي تكفل تحقيق هذه الحماية والضمانات التي تحول دون انتهاك السلطة لها، وقد يكون سبب ذلك التقاعس والأعمال - السلبية - عن أداء واجب المرء بصورته الصحيحة تجاه مجتمعه ووطنه، وبالتالي يفقد الإنسان الكثير من الحقوق بالسلب ويبدد. لذلك كان من الأهمية نشر ثقافة حقوق الإنسان بين الأفراد والمجتمعات والشعوب، ولا شك أن دور هام سوف تؤديه أنظمة العولمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان وحرياته بين الشعوب والمجتمعات.

وقد جاء إعلان فيينا الذي صدر عن المؤتمر العالمي الذي عقد سنة ١٩٩٣ ليؤكد على عالمية حقوق الإنسان، وأكدت نتائج المؤتمر أنه مع نهاية القرن العشرين لن يمكن رؤية حقوق الإنسان (كمثلج غربي)، بل ستكون ناتجة من المجتمع الدولي وتخصه بأكمله، فهي الآن تراث عام للبشرية كلها^(٥).

(٥) أعاد الإعلان في فقرته رقم (أ) التأكيد على الالتزام المقدس لكل الدول للوفاء بعهدهاتها لتقوى الاحترام الدولي العام والدعابة والحماية لكل حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل وشدد على أن الطبيعة الدولية لهذه الحقوق والحريات ليست موضع مسالة. ويشير إلى مسالة الخصائص المميزة للترمية والإقليمية في الفقرة الخامسة والتي تنص على أن:

«كل حقوق الإنسان هي دولية، ولا يمكن تجزئتها ويتوقف كل منها على الآخر والعلاقة بينها متبادلة».

(نكفور/ محمود متولى - مرجع سابق - ص ١٠٤).

خامساً، ظواهر عالمية معاصرة تؤثر في حقوق الإنسان:

عندما يدلو الباحث بدلوه في موضوع مثل حقوق الإنسان يتعدى الإقليمية وينطلق في الآفاق نحو العالمية ماراً بالقومية التي ينتمى إليها، فإنه يحين إعتبار التطورات الحادثة على الساحة الدولية وأثرها على القضايا المشتركة وعلاقة ذلك بالعمولة التي لا شك لها دور ملموس في تحريك الأحداث.

وقد ذهب رأى - نؤيده - إلى أن السياق Contetti الذي تجرى فيه مناقشة حقوق الإنسان، بعد عام واحد من الاحتفال بالعيد الخمسينى للإعلان العالمي سياق تظهر فيه عناصر تعد مخفلاً منطقاً وضرورياً للأبحاث المتعلقة بحقوق الإنسان^(١):-

التوجه المطرد، والمتسارع، نحو العولمة Globalization، وهو توجه من شأنه أن يضع الثقافات واتباعها وجهاً لوجه، في تواصل تاريخي حتمي وغير مسبوق. العمولة يمكن أن تأخذ سبيلها في الميادين الاقتصادية والسياسية بقليل من المشاكل والصعوبات.. أما في المجال الثقافي فإن الأمر يغدو أكثر صعوبة وأشد تعقيداً.. وقد لا يحقق في النهاية أكثر من تحريك حوار ثقافي يتم فيه تفهم الآخر واستيعاد خصوصية موقفه، والإحساس بضرورة لإيجاد صيغة تعايش مناسبة Modus vivendi بين تلك الثقافات مع بقائها منعزلة ومحاذرة داخل «حوزة ثقافية» خاصة بها، ولكنه قد يعنى كذلك تعجيل السعى نحو إيجاد نوع من العالمية Universality لبعض العناصر المشتركة بين هذه الثقافات، وهو ما دعا إليه أمثال هانز كول حين نادى بأخلاقيات عالمية لمجتمع متعولم Global ethics for a global society وما نادى به كذلك إيميتاى إيتيزوتى من جامعة جورجي تاون في كتابة القاعدة الذهبية The golden Rule وهو عين ما يدعو إليه كثير من الباحثين المسلمين حين يؤكدون وجود عناصر مشتركة عديدة بين الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية

(١) رأى الأستاذ الدكتور/ أحمد كمال أبو العجد، مشار إليه لدى: دكتور/ خيرى أحمد الكباش - مرجع سابق - ص ١٧٢ وما بعدها.

بغض النظر عن اختلاف المداخل التاريخية، وتباين مصدر المنطقات الأساسية.. إذ ليس اختلاف المصدر مؤدياً بالضرورة إلى اختلاف المضامين ويتناقضها واستحالة التوفيق بينها.. وهذه حقيقة يعرفها عن خبرة ويقين المشتغلون بالدراسات المقارنة وخصوصاً الخبراء المتخصصون في القانون المقارن، فكم من حلول عملية متماثلة أو على الأقل متشابهة أعظم التشابه توصلت إليها الشرائع اللاتينية والأنجلو سكسونية والشرعية الإسلامية رغم اختلاف النشأة والمسار التاريخي لكل منها، واختلاف مصدر المنطقات الأساسية بين النظامين الغربيين (اللاتيني والأنجلو سكسوني) من ناحية، والشرعية الإسلامية ذات المصدر الإلهي الموحى به من ناحية أخرى.

- نشهد ظاهرة حديثة نسبياً وإن لم تكن شريفة علي تاريخ العلاقات بين الشعوب، وهي ظاهرة تسييس الجهود الدولية لحماية حقوق الإنسان.. نتيجة انفراد قوة سياسية واحدة بقيادة العالم داخل المنظمات الدولية وخارجها ولا أريد أن أتوقف طويلاً عند هذه الظاهرة أو محاولة رصد مظاهرها وتحليل آثارها... وإنما حمى أن أشير إلى أن زيادة هيمنة قوة سياسية واقتصادية واحدة في المجال الدولي قد سهل عملية تدويل حقوق الإنسان - من ناحية - حين عجل بانتهاء الحدود التقليدية بين ما هو محلي وداخلي، وما هو دولي يدخل في نطاق التدخل الشرعي لمؤسسات المجتمع الدولي.. ذلك في ذاته - ومن زاوية حماية حقوق الإنسان - خير وتقدم.

- ولكن تسييس هذه الظاهرة في ظل الخلط القائم في النظام الدولي المعاصر من شأنه أن يجعل التدويل تدويلاً مشبوهاً وغير أصيل - Pseudo internationalisation - وأن يصوره في نظر الآخرين على أنه صورة من صور التدخل غير المشروع لفرض رؤية ثقافية خاصة أو لخدمة مصالح سياسية واقتصادية لدولة معينة على حساب غيرها، ولقد أدى هذا إلى أن صار المجتمع الدولي، وصارت القوى السياسية صاحبة التأثير الأكبر في الحياة الدولية تتعامل مع حقوق الإنسان تعاملاً منحازاً تكيل فيه بأكثر من كيل واحد وأنه كثيراً ما تتخذ حماية حقوق الإنسان ذريعة للتدخل في المجالات الداخلية للدول سمياً لتحقيق أهداف لا صلة لها بتلك الحقوق. خصوصاً حين يجعل من رؤية

إحدى الثقافات معياراً يزن به ما يجرى داخل مجتمعات تخالف القوى المتداخلة في رؤيتها الثقافية ومنظوماتها الأخلاقية والقانونية.

- أن الاستقراء والتحليل العلمي المحايد لحالة حقوق الإنسان في العالم يكشف عن مغايرات تتجاوز حدود الثقافات، بين الموقف المعلن عن تلك الحقوق والمبرر عنه عادة في نصوص دستورية وقانونية ومواثيق وإعلانات سياسية وبين الموقف الحقيقي المتمثل في القدر المتاح من تلك الحقوق والنطاق المأذون به لممارستها.. ومدى الحماية الفعلية التي تمتع بها تلك الممارسة.. وهذه المغارقة بين الموقف المعلن والحقيقة الاجتماعية المعاشة.. ظاهرة إنسانية عامة نجدها في الغرب كما نجدها في الشرق.. ونرى مظاهرها في ظل الحضارات الدينية مثل الحضارة الإسلامية.. كما نرى تلك المظاهر في ظل الثقافات الطمانيية التي لا يقيد حركتها التزام ديني بنصوص مقدسة.. ومن ثم لا يجوز أن تقلقنا المغايرات الكبيرة التي نراها في مجتمعات مسلمة معاصرة بين الموقف المعلن عن حقوق الإنسان.. وبين الحقيقة المعاشة التي تشهد «حالة» تلك الحقوق والحريات في تلك المجتمعات، ولنتذكر فرق ذلك. بل قيل ذلك أنه ليس بالدين وحده يحيا الناس، وأن الإسلام ليس المؤثر الوحيد في حياة المسلمين، فهم بشر كسائر البشر، يخضعون للواميس الكونية والاجتماعية، ويتفاعلون تأثيراً وتأثراً مع الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.. ومن ثم فقد تكون «حالة» حقوق الإنسان في بعض تلك المجتمعات نتاج أسباب وعوامل لا تتصل بالإسلام ولا دخل له في شأنها.

هذه، هي المقدمات الضرورية التي تعد بمثابة محاولة لوضع مشكلة حقوق الإنسان، في السياق الزمني المعاصر بمكوناته العديدة التي أشر جانباً من الفقه إلى ما يراه أهمها وأكثرها تأثيراً.

الفصل الثالث

الجرائم الماسة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية

المبحث الأول، جريمة الدخول غير القانوني للمنزل .

- انتهاك حرمة السكن .

- النص القانوني لجريمة انتهاك حرمة المنازل . - طبيعة الجريمة .

- أركان جريمة الدخول غير القانوني للمنازل (انتهاك حرمة السكن).

المبحث الثاني: تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف .

- أركان جريمة التعذيب . - الركن المادي : فعل التعذيب .

- المقصود بالتعذيب . - طبيعة الجريمة .

- التعذيب المقضي إلى الموت .

المبحث الثالث: جريمة استعمال القسوة .

- طبيعة الجريمة . - أركان الجريمة .

- المقصود باستعمال القسوة . - تحديد نطاق مادة ١٢٩ عقوبات .

- تجريم الأمر باستعمال القسوة .

• نقد المادتين ١٢٦ ، ١٢٩ عقوبات .

المبحث الرابع: جريمة القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق .

- طبيعة الجريمة . - ماهية القبض محل التجريم .

- أركان الجريمة . - الظروف المشددة .

الفصل الثالث

الجرائم الماسة بحقوق الإنسان وحرية الاساسية

تمهيد وتقسيم:

إن حرية الإنسان مقدسة كحياته سواء بسواء وهى الصفة الطبيعية الأولى التى يولد بها وذلك تأكيداً لحديث رسول الله ﷺ فيما رواه الشيخان:

«ما من مولود إلا يولد على الفطرة»، والحرية مستمرة ومصاحبة لحياة الفرد، وليس لآخر أن يعتدى عليها أو يسلبها أو يقيددها إلا بسلطان القانون وبالإجراءات المنظمة لذلك.

والحرية بالمعنى الواسع هى مركز للفرد يمنحه مكانة التزام السلطة من اتیان عمل معين قبله، وهذا معناه أن جوهر الحرية هو التزام السلطة بفعل يدها عن التعرض للفرد فى بعض نواحي نشاطه المادية والمحدوة، وعلى هذا الأساس فإن الحرية تتجسم عملاً فى صورة تحديدات ترد على السلطة العامة وتتدخل فى النظام القانونى للدولة عن طريق التشريعات المقيدة لسلطاتها، هذه القيود قد تختلف فى مداها وفى صراحة النصوص المعبرة عنها من حالة إلى أخرى وبالتالي يختلف مدى الحريات ونطاقها تبعاً لذلك^(١).

وقد اهتم المجتمع الدولى بالتأكيد على أهمية حرية الفرد وضرورة احترام الدولة لها فقررت المادة التاسعة من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية - الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٩٦ - والتى دخلت حيز التنفيذ فى ٢٢ مارس سنة ١٩٧٦:

«أن لكل فرد الحق فى الحرية والسلامة الشخصية ولا يجوز القبض على احداً أو إيقافه بشكل تعسفى كما لا يجوز حرمان أحد من حريته إلا على أساس

(١) دكتور/ محمد زكى أبو عامر - العملية الجنائية للمحولات الشخصية - منشأة المعارف - الإسكندرية - سنة ١٩٧٩ - ص ٣.

من القانون.. ولكل من كان ضحية القبض عليه أو إيقافه بشكل غير قانوني الحق في تعويض قابل للتنفيذ^(١).

والواقع أن الدساتير المصرية المتعاقبة قد درجت على تقرير مبدأ حماية الحريات المتعددة للفرد على نحو يكفل لها الوجود والاكتمال والحماية ضد عصف الأفراد الآخرين وعصف الدولة ممثلة في أجهزتها وسلطاتها، وقد اختلفت درجة احترام الدساتير المتعاقبة لحرية الفرد فكان في بعض الدساتير مجرد مجموعة من المواد لدستور ينظم حياة شعب دون أن يخرج لحيز التنفيذ ويتمع به أبناء الشعب، وقد كانت تدخلات السلطة الحاكمة ممثلة في جهاز الشرطة في هذه الفترات ذات انعكاسات سيئة في العلاقة بين جهاز الشرطة وأبناء الوطن، لعدم احترام الحريات وإهدار الكرامات، ومصادرة الآراء والأفكار.

بينما جاء دستور ١٩٧١ القائم بمجموعة من النصوص الدستورية^(٢)، وضعت الإطار الحقيقي للعلاقة بين السلطة والحرية الشخصية للمواطن^(٣)، فنصت المادة ٤١ من الدستور على إن: (الحرية الشخصية حق طبيعي وهي

(١) صلاح الدين جمال عبد الرحمن - دراسة قانونية لجريمة للقبض على الناس بدون وجه حق - مجلة لمحاماة العدد الأول والثاني - يناير سنة ١٩٩٠م، ص ٨٢.

(٢) قرر الدستور المصري للقائم والمصادر سنة ١٩٧١ مبدأ الحماية للحريات والحقوق والواجبات العامة سواء ما تعلق منها بدواعي الحرية للفردية البحث أو للحريات الشخصية، أو فيما يتعلق منها بدواعي الحريات ذات المضمون الاقتصادي أو للحريات الاقتصادية بما قرر في المواد من ٢٣ إلى ٢٩ تحت باب المقومات الاقتصادية، أو ما يتعلق منها بالحريات ذات المضمون الذهنى أو الحريات الفكرية حتى ما يهدف منها إلى للتأثير على انتهاء السياسة في الجماعة كحرية العقيدة م ٤٦، وحرية الصحافة والطباعة والنشر م ٤٨، وحرية البحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى م ٤٩، وحرية الاجتماع الخاص فى م ٥٤، وحق تكوين الجمعيات م ٥٥، وحق إنشاء النقابات والاتحادات م ٥٦.

(٣) الحرية الشخصية بمعناها القانونى هى مركز يتمتع به الفرد ويمكن له بمقتضاها اقتضاء منع للسلطة من التعرض لبحث توليها نشاطاته الأساسية أو الأصلية التى تتوقف حيائه القومية على تأسيدها، وهى على هذا متروكة لا يتصور استغناء للفرد عنها من جهة ومن جهة أخرى هى ليست سوى مركز للفرد فى مواجهة السلطة وحدها.

مصونة لا تمس، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطى) .

كما نصت المادة ٤٢ من الدستور على أن،

(كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيّد حريته بأى قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ولا يجوز إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، كما لا يجوز حجزه أو حبسه فى غير الأماكن الخاصة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون، وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شئ مما تقدم أو التهديد بشئ منه يهدد ولا يعول عليه) .

كما قررت المادة ٤٤ من الدستور أن،

(للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائى وفقاً لأحكام القانون) .

وأخيراً قررت المادة ٤٥ من ذات الدستور أن،

(لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون، للمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة ولا تجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها ورقابتها إلا بأمر قضائى مسبب ولمدة محدودة وفقاً لأحكام القانون) .

وفى الجانب الآخر قرر الدستور بالمادة ١٨٤ أن الشرطة هيئة مدنية نظامية، رئيسها الأعلى رئيس للجمهورية، وتؤدى واجبها فى خدمة الشعب وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن، وتسهر على حفظ النظام والأمن العام والآداب، وتؤدى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات وذلك كله على الوجه المبين بالقانون.

وباستعراض النصوص الدستورية السابقة نكتين أن الدستور المصري قد أرسى الإطار الحقيقي للعلاقة بين السلطة والحرية الشخصية^(*)، فجهاز الشرطة هو أداة السلطة لتحقيق وظائفها مكلف أساساً بأداء واجباته في خدمة أبناء الشعب وعلى الأخص حفظ النظام والزمن العام والآداب وتنفيذ ما تفرضه عليه القوانين واللوائح، وجهاز الشرطة مكلف كذلك بأن يراعى في أدائه لرسالته كفالة الطمأنينة والأمن للمواطنين، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد حدد الدستور المصري بهذه النصوص دعائم الحرية الشخصية لكل مواطن والتي تشمل على أربعة حقوق هي:

الحق في الأمن والتكفل، الحق في السلامة البدنية والذهنية، الحق في حماية حرمة المسكن، الحق في حماية حرمة الحياة الخاصة^(١).

وضابط الشرطة عندما يتجاوز في أداء مهامه ويتعدى على الحرية

(*) أوصت لجنة حقوق الإنسان بهيئة الأمم المتحدة بمجموعة من التوصيات في حق الفرد في عدم التمسك في القبض عليه أو جبهه أو نفيه - في ٥ يناير ١٩٦٢ من E/CN/4/315، وفي ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ اجتمعت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة وأقرت الاتفاقية الدولية للمعوقين البدنية والسياسية لعام ١٩٩٦، وهي تشمل التزامات قانونية على الدول. وقد نصت المادة ٧ من الاتفاقية على تحريم للتخريب والمعاملة غير الإنسانية وأنتظر في ذلك: Zlataric, "Droit penal international" Cours de droit penal approfondi 1967 - 68, pp. 72-77.

محاضرات أقيمت بقسم الدكتوراه - جامعة القاهرة.

وقد انعقدت حلقة دراسية بهاريس في الفترة من ٢٢ مايو إلى ٢ يونيو سنة ١٩٧٨ بمقر هيئة اليونسكو ونظمها المعهد الدولي للشرطة بوزارة الداخلية الفرنسية بحث موضوع «الشرطة والحريات» ومن ضمن توصياتها حسن معاملة المتهمين وعدم إجبارهم على اعترافات غير حقيقية.

أنظر التقرير المقدم من الرأه دكتور/ سامي صادق الملا لهذه الحلقة بعنوان: (الشرطة وحماية للحريات الشخصية) (La police et La protection de La liberte individuelle) راجع: إداه دكتور/ سامي صادق الملا - اعتراف المتهم - للطبعة العالمية - القاهرة - الطبعة الثالثة - سنة ١٩٨٦ - ص ٦٩.

(١) دكتور/ محمد زكي أبو عامر - مرجع سابق - ص ٧.

الشخصية لأحد أبناء المجتمع(*)، فهو ينتهك بذلك نصوص القانون المفترض فيه أن يحافظ عليه وينفذه، كما أنه ينتهك حقوق المواطنة التي هو أمين عليها.

وسوف تنقسم دراستنا إلى المباحث التالية:

المبحث الأول، جريمة الدخول غير القانوني للمنزل (انتهاك حرمة المسكن).

المبحث الثاني، جريمة تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف.

المبحث الثالث، جريمة استعمال القسوة.

المبحث الرابع، جريمة القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق.

المبحث الأول

جريمة الدخول غير القانوني للمنزل، انتهاك حرمة المسكن،

- المنزل هو مستودع سر للشخص، وهو المكان الذي يطمئن فيه على شخصه وماله، من هنا عنت الدساتير بالنص على حرمة المنازل، ويلحق بالمنزل من هذه الوجهة المحال التي يخصها الأشخاص لأغراض معينة مثل عيادات الأطباء ومكاتب المحامين^(١).

(*) الحرية هي غاية كل الشعوب، وهذا ما دفع الجمعية الوطنية التأسيسية Assemblée nationale constituante - والتي تشكلت من مجلس طبقات الشعب في ٢٧ يونيو سنة ١٧٨٩ - والتي كانت مهمتها وضع دستور جديد لفرنسا، إلى صياغة وثيقة تاريخية أذاعتها في ٢٦ أغسطس سنة ١٧٨٩ تحت عنوان: (إعلان حقوق الإنسان والمواطن) هذا "déclaration des Droits de L'Homme et du citoyen". وجاء في المادة السادسة من هذه الوثيقة تعريف رائع للحرية - كما ذكر أستاذنا الدكتور/ رمسيس بهنام - صيغ بالمعنى الآتية:

- "La Liberté est le pouvoir qui appartient à L'homme de faire tout ce qui ne nuit pas aux droits d'autrui, elle a pour principe La nature, pour règle La justice, pour sauvegarde La Loi, sa Limite morale est dans cette maxime: ne fais pas à un autre ce que tu ne veux pas qu'il te soit fait".

إن الحرية هي السلطة التي يمتلكها الإنسان في أن يفعل كل ما لا يضر فيه على حقوق الغير، وأن مبدأها هو الطبيعة. رقاعدها هي العدل، وحاسبها هو القانون ويوجد دائما التقاضي في المال الآتي: لا تفعل بغيرك ما لا ترضى أن يفعل بك.

(١) محمد أحمد عابدين - جرارد الميرتلف الامام التي تقع منه أو عليه - دار المطبوعات الجامعية

- الاسكندرية - ط ٢ - سنة ١٩٩١ - ص ١٤٢.

أولاً: المقصود من تقرير هذه الجريمة:

قصد المشرع بتقرير هذه الجريمة، حماية حرمة المسكن باعتباره مكون من الفرد ومستودع خصوصياته وبالتالي إحدى الدعامات التي تقوم عليها الحرية الشخصية، من عدوان ممثلي السلطة العامة الواقع منهم اعتماداً على وظائفهم والذي يشكل بالتالي عدواناً على الحرية الشخصية للفرد، صحيح أن المشرع المصري قد وفر الحماية للمسكن في الجرائم التي قررها بالمواد ٣٦٩ إلى ٣٧٣ في باب انتهاك حرمة ملك الغير^(١). ألا أن هذه الحماية مقررة لحماية حرمة المسكن من عدوان الفرد عليه، فإذا كان العدوان واقعاً من ممثلي السلطة فإن درجة الإثم فيه تكسب وطبيعة العدوان فيه تتغير لتكون عدواناً على إحدى دعامات الحرية الشخصية لا فيه من اعتداء على هدره المواطن وأمنه في المكان الذي يقيم فيه^(٢).

ثانياً- النص القانوني لجريمة انتهاك حرمة المنازل:

• في التشريع المصري:

تنص المادة ١٢٨ من قانون العقوبات العالي على أنه:

(إذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أى شخص مكلف بخدمة عمومية اعتماداً على وظيفته منزل شخص من آحاد الناس بغير رضائه فيما عدا الأحوال المبينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو الغرامة لا تزيد على مائتي جنيه مصري^(٣)).

ومن النص القانوني يتضح أن التصرف الواقع من ممثلي السلطة العامة اعتماداً على سلطة وظيفته لا يشكل جريمة للدخول غير القانوني للمنازل إلا إذا شكل دخول المنزل بغير رضاه صاحبه.

(١) مراد الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث بعنوان «انتهاك حرمة ملك الغير» من قانون العقوبات العالي.

(٢) دكتور/ محمد تكي أبو عامر - المرجع السابق - ص ٧٤.

(٣) محلة بالتقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ - الجريدة الرسمية للمد ١٦ - المصادر في ٢٢ أبريل ١٩٨٢ - المرجع السابق.

صحيح إن المشرع المصري قد اشترط فوق ذلك لقيام الجريمة أن يكون هذا الدخول قد تم في غير الأحوال المبينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه، وهذا أستراليا لا قيمة له وأن قصد به التوضيح^(١).

هذا وقد عالج القانون الحالي انتهاك حرمة المسكن التي يرتكبها الفرد في المادة ٣٧٠ عقوبات، حيث نص على أنه: (كل من دخل بيتاً مسكوناً أو معداً للمسكن أو في أحد ملحقاته أو في سقينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال وكانت هذه الأشياء في حيازة أحد قاصداً من ذلك منع حيازته بالقوة أو بارتكاب جريمة فيها، أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقي فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه).

ثالثاً، طبيعة الجريمة،

تعتبر جريمة انتهاك حرمة المنازل من جرائم السلوك المجرد، وهو سلوك إيجابي يتمثل في دخول منزل الغير، والشرع فيها متصور على صورة الجريمة الموقوفة لا على صورة الجريمة الضالمة، ذلك لأنه متى تم دخول المنزل من جانب الفاعل وقعت الجريمة كاملة، أما إذا كان الدخول قد وضع رجلاً داخل المنزل تاركاً رجله الأخرى خارج الباب ومنع من الدخول - أي تم منعه لسبب أو لآخر - تتوافر الجريمة الموقوفة كشروع ولا عقاب عليها لعدم النص^(٢).

(١) دكتور/ محمد زكي أبو عامر - مرجع سابق - ص ٧٤.

ويضيف: إذ الواقع أن الدخول إذا تم في الحالات المبينة في القانون وبمراعاة القواعد المقررة فيه، كان سبباً من أسباب إياعة الفعل من شأنه أن يغير من طبيعته وينزع عنه صفة الجريمة، سواء نص عليه في صلب المادة المقررة للجريمة أو لم ينص عليه، باعتبار أن تنفيذ القانون بعد سبباً عاماً لأباحة الجريمة أيما ما كان أسماً وأياً ما كانت طبيعتها.

(٢) دكتور/ رمسيس بهنام - للجرائم المضرة بالمصلحة القومية - منشأة المعارف - الاسكندرية - سنة ١٩٨٨ - ص ٢٩١.

رابعاً: أركان جريمة الدخول غير القانوني للمنازل

(انتهاك حرمة المسكن):

تقوم جريمة دخول مسكن دون رضاء صاحبه، ودون ترخيص قانوني^(١) على ركنين هما الركن المادى والركن المعنوى.

الركن المادى، ويتكون من ثلاثة عناصر يبينهم كما يلي^(٢):

١- عنصر مفترض فى شخص فاعل الجريمة وهى صفة الموظف أو المستخدم العمومى أو المكلف بخدمة عمومية.

٢- سلوك إجباى هو دخول هذا الشخص منزل فرد من آحاد الناس دون رضاء بذلك من صاحب المنزل، وفيما عدا الأحوال للجائز فيها قانوناً ذلك الدخول استقلالاً عن هذا الرضاء.

٣- أن يكون الدخول من جانب الجانى معتمداً على وظيفة هذا الأخير.

العنصر الأول (الصفة) - (الصفة التي يجب توافرها في الجانى):

الجانى هو الشخص الذى يحقق بسلوكه الجريمة، ولذلك فإن كل جريمة لابد أن يرتكبها إنسان مهما كانت الوسائل التى استخدمت فى ارتكابها، والغالبية من قواعد التجريم تخاطب جميع الأفراد الخاضعين لسلطات القانون، وقد يتطلب المشرع توافر صفة معينة فى الجانى مثلما فعل فى هذه الجريمة، فقد يرتكب الركن المادى طبقاً للنموذج القانونى موطفاً عاماً وقد يرتكبه فرداً عادياً^(٣).

(١) ذهب إلى هذه التسمية أستاذنا الدكتور/ رمسيس بهنام وهى مستمدة من النص القانونى للجريمة - المراجع نفسه - ص ٢٨٧.

(٢) ذهب رأى آخر إلى أن أركان جريمة انتهاك حرمة المسكن من خلال نص المادة ١٢٨ عقوبات تتمحور فى ثلاثة أركان وهى: ١- صفة للجانى. ٢- فعل الدخول المادى إلى منزل أحد الناس.

٣- الركن المعنوى. (دكتور/ مدوح إبراهيم السبكى - المسؤولية الجنائية لمأمورى الضبط القضائى عن جريمة انتهاك حرمة المساكن - مجلة الأمن العام - العدد ١٦٦ - يوليو ١٩٩٩ - ص ١١٥).

(٣) دكتور/ حامد راشد - الحماية الجنائية للحق فى حرمة المسكن (دراسة مقارنة) - دار النهضة العربية - سنة ١٩٨٨ - ص ١٧٦.

ويشترط أن يكون للفاعل في جريمة انتهاك حرمة المسكن المصوص عليها في المادة ١٢٨ عقوبات مصرى - موظفاً عاماً أو مستخدماً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة^(١)، وبالمطابق فإن هذا النص ينصرف أيضاً إلى رجال الشرطة جميعاً سواء كانوا يتقاضون راتباً من عهده كالمعدة وشيخ البلد^(٢)، فضلاً عن ذلك يلزم أن يكون رجل الشرطة قد أساء استعمال سلطة وظيفته.

العنصر الثاني: (سلوك إيجابي هو الدخول بغير رضاء صاحب المنزل)؛

* مفهوم السلوك الإجرامى: السلوك الإجرامى هو النشاط المادى الإلزامى الخارجى الذى يصدر عن الجانى ليحقق النتيجة الإجرامية التى يعاقب عليها القانون^(٣)، ولا يتدخل المشرع للجنايات بالعقاب قبل صدور النشاط المادى الخارجى المكون للجريمة، ومن ثم فإن الأفكار والنيات التى تجيش فى نفس الإنسان لا تعتبر من قبل السلوك الإجرامى^(٤) والسلوك الإجرامى قد يكون

(١) لم يتضمن القانون الجنائى المصرى تعريفاً عاماً ومجرداً للموظف العام يمكن تطبيقه فى المسائل الجنائية - إلا أنه يمكن أن نلصق من خلال المصوص الجنائية الواردة به ولا سيما نصوص الرشوة واختلاس الأموال العامة والجرائم الملحق بها أن هذا القانون لم يصر على منهج واحد فى تحديد مفهوم الموظف العام، فهو وإن كان قد سكت عن إيراد تعريف له فى معظم الجرائم مما يعنى أنه قد أثر الرجوع فى تعريفه بشأنها إلى المفهوم الإلزامى له، إلا أنه قد أورد فى الجرائم السالفة الذكر بعض الطوائف واعتبرها فى حكم الموظفين السوميين فى المجال الجنائى رغم أنها لا تعد كذلك فى المفهوم الإلزامى، ومن ثم فإن ذلك يعنى أن المشرع الجنائى، يحتق مفهومين للموظف العام، أحدهما ضيق وهو المفهوم الإلزامى، والآخر واسع وهو المفهوم للجنايات.

للمزيد فى هذا الشأن يرجع: دكتور/ أحمد طه خلف الله - الموظف العام فى قانون العقوبات - الأزقازيق - مكتبة الشرق - الطبعة الأولى - سنة ١٩٩٢، دكتور/ عبد الوهيد بكر سالم - للنص الخاص فى قانون العقوبات (جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال) - القاهرة - دار النهضة العربية - سنة ١٩٧٦ - ص ٣٥.

(٢) دكتور/ محمود إبراهيم السيكى - المرجع السابق - ص ١١٦.

(٣) دكتور/ هلالى عبد الله، أحمد - شرح قانون العقوبات (القسم العام) - دار النهضة العربية - ط ١ - سنة ١٩٨٧ - ص ٥٣.

(٤) دكتور/ محمود محمود مصطفى - شرح قانون العقوبات (القسم العام) - دار النهضة العربية - سنة ١٩٨٤ - ص ٢٦٦.

إيجابياً وقد يكون سلبياً وذلك تبعاً للشكل الذى يظهر عليه فى محيط العالم الخارجى^(١).

ويحقق السلوك الإجرامى فى جريمة انتهاك حرمة الممسكن التى يرتكبها ممثل السلطة بصورة الدخول فقط دون صورة البقاء، ويدون رضاء صاحب المنزل (المجلى عليه)، وهذا يقتضى أن توضح: معنى الدخول، والتقصود بالمنزل ومفهوم الرضاء:

أولاً: معنى الدخول، (يلزم لقيام الجريمة أن يكون ممثل السلطة قد دخل المنزل) يقصد بالدخول الولوج إلى المكان من أى طريق، فيستوى أن يكون ذلك الدخول من باب المكان أو من نافذة فيه، كما أنه لا أهمية لكون الدخول قد تم باستعمال وسيلة غير طبيعية مثل الكسر أو التسلل أو استعمال مفتاح مصطنع.

ويجب أن يحدث الدخول الفطى للشخص كاملاً، فلا يكفي دخول جزء من الشخص فقط كدخول أحد الذراعين أو الساقين أو الرأس من خلال فتحة ما أو من خلال مدخل المنزل. أى لا بد أن يكون ممثل السلطة قد تجاوز فعلاً حدود الدائرة التى يحميها القانون باعتبارها منزلاً، وهذا ما لا يتحقق إلا إذا تخطى حدود هذه الدائرة من الخارج إلى الداخل بأية طريقة ومن أى مكان فيه^(٢)، والدخول شرط ضرورى لا تقوم الجريمة بدونه وعلى أساسه لا تقوم هذه الجريمة فى حق ممثل السلطة الذى يدخل منزلاً برضاء صاحبه - فى غير الأحوال المقررة قانوناً - ويرفض الخروج منه برغم أمر صاحبه، لأن الجريمة برضاء صاحبه - فى غير الأحوال المقررة قانوناً - ويرفض الخروج منه برغم أمر صاحبه، لأن الجريمة لا تقوم برفض الخروج وإنما بالدخول^(٣)،

(١) دكتور/ أحمد فتحى سرور - لالسط فى قانون العقوبات (القسم العام) - دار النهضة العربية - ط ٥ - سنة ١٩٩١ - ص ٣٠٥، دكتور/ هلالى عبد الله أحمد - المرجع السابق - ص ٥٣، دكتور/ محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات (القسم العام)، دار النهضة العربية، ط ٤، سنة ١٩٧٧، ص ٢٨١.

(٢) دكتور/ محمد زكى أبو عامر - مرجع سابق - ص ٧٥.

(٣) دكتور/ حسن صادق المرصافى - المرصافى فى قانون العقوبات الخاص - سنة ١٩٧٥، ص ٦٢٠.

وإن توافرت في حقه الجريمة المقررة بالمادة ٣٧٣ عقوبات (١).

كما يلزم ثانياً أن يكون الدخول قد تحقق في المنزل (المقصود بالمنزل):

وهذا تعبير ينبغي أن يفسر على ضوء الحكمة من تقرير الجريمة والتي عبر عنها الدستور بقوله أن للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون.

ويقصد بتعبير منزل أو مسكن أو Domicile، ليس فقط المكان الذي يقيم فيه الشخص إقامة معتادة أو رئيسية، وإنما يمتد هذا التعبير ليشمل المكان الذي يقيم فيه الشخص والمكان الذي لا يقيم فيه، طالما كان له حق التوجه إليه أياً كانت الصفة القانونية لشغلة للمكان، وأياً ما كان الغرض Affectation المخصص له المكان، فكل ما يشترط لقوافر معنى الممكن أن يكون المكان مخصصاً للإقامة حقيقة وفعلاً (٢) - (et effectives l'attribution al' had- station réelle)، فلا يكفي أن يكون المكان مخصصاً للإقامة حتى يصبح منزلاً بل يلزم أن يكون مسكوناً (٣).

إن إرادة المجرم عليه في جريمة انتهاكه حرمة المسكن تقوم بدور رئيسي في إتمام الركن المادي لهذه الجريمة لأن تخلف هذه الإرادة - أو بمعنى آخر رضاه المجرم عليه - يترتب عليه منع وقوع الجريمة منذ بدء ميلادها، فالإرادة عمل نفسي لا يعلم بها من الناس إلا صاحبها ولا يعلم بها غيره إلا إذا عبر عنها بأحد مظاهر التعبير.

دكتور/ عبد الرزاق السهري - الوسيط في شرح القانون المدني - مصادر الإكزام - سنة ١٩٥٢، ص ١٧٥.

(١) المادة ٣٧٣ عقوبات - تعاقب من دخل بيتاً مسكوناً أو معداً للسكنى ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن له الحق في ذلك، وهي من الجرائم العامة التي تقوم في حق من يرتكبها مؤبداً كان أم غير مؤبداً، ويعاقب بالمعسرة مرة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه.

(الباب الرابع عشر من قانون العقوبات - انتهاكه حرمة ملك الغير - من الكتاب الثالث المحقق للجنايات والجناح التي تعصل لأحد الناس).

(٢) دكتور/ محمد زكي أبو عامر - المرجع السابق - ص ٧٦.

(٣) وعلى هذا لا تعد الكنيسة أو المسرح أو المدرسة غير المشغولة بأحد مسكناً، وأيضاً وعلى هذا الأساس لا يكون المكان مسكوناً إذا كان غير مشغول بأحد وليس به أي أثاث ولم يسكنه أحد بعد، ومع ذلك ينبغي ملاحظة أن م ١٧٨ ع تهدف إلى حماية حرمة المسكن وليس إلى حماية ملكية المنقولات من أثاث وخلافه متواجدة في منزل.

كما يدخل في مفهوم المسكن أو المنزل ملحقاته Les dependences، وعلى وجه الخصوص فناء وحديقته ومطلاته طالما كانت ملتصقة به وتشكل امتداداً له أو طالما كانت داخله في دائرته^(١).
ويلزم ثالثاً أن يكون دخول المنزل قد تم بغير رضاء صاحب الحق في الأذن بدخوله.

(مفهوم الرضاء) صاحب الحق في منح الأذن بدخول المنزل هو ساكنه، يستوى أن يكون مالكه، أو المنتفع به بترخيص قانوني من المالك أو بمحض تسامح من جانيه^(٢).

ويقاس على صاحب المنزل في الرضاء بالدخول، كل شخص يقوم مقامه في غيبته مثل الأب^(٣) والزوجة^(٤) أو الخلية^(٥)، ويجب على أية حال أن يكون الراضي بتفويض المنزل له صفة حيابة هذا المنزل، فالنص يشير إلى دخول منزل شخص من أحاد الناس، وبالتالي فإنه كما ينسب المنزل إلى مالكه أو مستأجره ينسب كذلك إلى حائزة ولو كان في هذه الحيابة شريكاً مع غيره^(٦).

ويقصد بالرضاء الموافقة الحرة المستندة على فهم تام لأسبابها، أو بعبارة أخرى على معرفة تامة بعدم شرعيتها، وهو مالا يتحقق إلا إذا كان صاحب الشأن عالماً بعدم شرعية الدخول وعالماً بحقه في معارضته ومنع حصوله^(٧). ولا يتحقق الرضاء الصحيح إذا كان صاحب الشأن قد فتح لممثل السلطة

-
- (١) نقض ١٩٧٤/١/٢٧ - مجموعة الأحكام - س ٢٥ - ص ٥٨.
(٢) من المعروف أنه يجوز دخول المنزل تلبية لاستغاثة أو لإطفاء حريق، أو بأذن من سلطة التحقيق، يراجع المادة ٧٠، ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية.
(٣) نقض ٢٥ ديسمبر ١٩٥١ - مجموعة الأحكام - س ٣ - رقم ١٣٠ - ص ٢٢٨.
(٤) نقض ٩ أبريل ١٩٥٦ - مجموعة الأحكام - س ٧ - رقم ١٥١ - ص ٥١٧.
(٥) نقض ٤ مايو ١٩٣٦ - مجموعة التواعد القانونية - ج ٣ - رقم ٤٦٥ - ص ٥٩٩، ونقض ٥ فبراير ١٩٦٨ - مجموعة الأحكام - س ١٩ - رقم ٢٨ - ص ١٥٦.
(٦) دكتور/ رمسيس بهنام - الإجراءات الجنائية تأصيلاً وتحليلاً - الإسكندرية - منشأة المعارف - سنة ١٩٨٤ - ص ٥٠٥.
(٧) دكتور/ محمد زكي أبو عامر - مرجع سابق - ص ٧٩.

بابه إذ عانا لهول المفاجأة أو انسياقاً وراء كذب أو تدليس أو تهديد وقع عليه من جانب ممثل السلطة، لأن الموافقة الممنوحة في تلك الحالات جميعاً لا تكون إرادية^(١).

ومن البديهي أنه في حالة بطلان الدخول، يترتب عليه بطلان أية نتيجة توصل إليها الدخول بدون حق، مثل ضبط المواد المخدرة، إذ يعتبر كأن لم يحدث، وكل تفتيش يحدث للمنزل من جانب الدخول دون حق يعتبر باطلاً وكأن لم يحدث، كما أن كل شهادة بأمر رأه لا تكون مقبولة^(٢).

ولا يكفي الرضا الضمني بالدخول، إذ قد يكون هذا الرضا في صورة السكوت مثلاً متبعاً من الخوف والاستسلام^(٣)، وغنى عن البيان أن الرضا - سواء فهم بمعنى الموافقة أو عدم المعارضة - لا يكون مطلباً إلا في الحالات

(١) المرجع نفسه - ص ٨٠.

ويضيف: أن محكمة رين Rennes الفرنسية قد قضت في واقعة كان فيها أحد رجال الشرطة قد طرق لوباً باب سيدة مدعياً أنه يواصل للتحقيق الذي بدأه في الأيام السابقة بخصوص ساكن مجنون في المنزل، فاستيقظت السيدة في وجل ولم تلت للوقت المتأخر الذي يتم فيه هذا للتحقيق معتقدة بأنها ملزمة بإطاعة هذا الشرطي الذي يحترم السلطة والتي لا يمكنها أن تتشكك في مقصده، وأدخلته منزلها، فقررت المحكمة قيام الجريمة في حق هذا الشرطي، لأن هذه الجريمة تقوم إذا لم يكن الرضا الممنوح حراً مستنداً إلى معرفة تامة بأسبابه، معتبرة أن هذه السيدة لو كانت في حالتها المعنوية المعتادة لما منحت الأذن لهذا الشرطي بالدخول إلى منزلها، وأنها ما منحت الآن إلا لأن هذا الشرطي قد أدهى أنه يقوم بأداء وظيفته ولأنه أصلاً أمراً اعتقدت بأن عليها واجب طاعته.

- La cour de renne, 9 Dec 1885 Jour des pargeis - 1886 art 9

وكذلك في نفس المعنى: د/ رمسيس بهنام - للأحكام المنصرة بالتسلية الصورية - مرجع

سابق - ص ٢٨٨.

(٢) المرجع السابق - ص ٢٨٩.

تراجع: المادة ٣٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية والتي تنص على أنه: (إذا تقرر بطلان أي إجراء، فإنه يتناول جميع الآثار التي تترتب عليه مباشرة).

(٣) نفس ٢٧ مايو ١٩٦٣ - مجموعة الأحكام - ص ١٤ - رقم ٩٠ - ص ٤٦٠.

وأيضاً يراجع حكم محكمة أبناى للبارود الجزئية في ١٠ نوفمبر ١٩٦٣ القضية رقم ٢٥ جنح مسابرة أقيمت سنة ١٩٦٣، وفي معنى الرضا الضمني يراجع - مجلة المحاماة، ص ٤ العدد ٩، ص ٨٥٦، وفي نفس الفكرة أن جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية - الجزء الأول - ص ١٦٨ وما بعدها.

التي يكون فيها الدخول غير شرعى أى غير مستند إلى سبب قانونى يبرره ويبيحه.

العنصر الثالث: (أن يكون الدخول من جانب مرتكب الجريمة معتمداً على وظيفة الأخير):

بمعنى أن يتم دخول الموظف أو المستخدم العمومى أو المكلف بخدمة عمومية، من دون رضائه وفى غير الأحوال التى يجوز فيها قانوناً ذلك الدخول، معتمداً على وظيفة الداخل.

ومؤدى ذلك أنه إذا تذكر ضابط المباحث فى زى أحد المزارعين وتقدم إلى حائز منزل يطلب منه طعام وماء لأنه جائع وعطش، فسمح له ذلك الحائز بالدخول دون أن يعلم توافر صفة أنه ضابط مباحث وقام الداخل بالتفتيش فضببط مواد مخدرة، ثم كشف عن شخصيته، يكون الدخول والتفتيش كلاهما باطلين، لأن الدخول كان برضاء باطل للنفس^(١)، إذ لم يكشف الداخل عند طلبه الدخول عن صفته، أى لم يكن قد طلب الدخول ورضى له به اعتماداً على وظيفته كما يتطلب نص التجريم، وحينذاك تكلف الجريمة التى نحن بصددنا رغم بطلان الدخول والتفتيش.

إنّ يلزم لوقوع الجريمة أن يدخل ممثل السلطة منزل الشخص - من أحاد الناس - دون رضائه وفى غير الأحوال الجائز فيها قانوناً هذا الدخول كاشفاً عن شخصيته الحقيقية ومعتمداً على وظيفته، فإذا لم يكن الدخول اعتماداً على الوظيفة لا يتحقق الركن المادى للجريمة التى نحن بصددنا.

الركن المعنوي (القصد الجنائي):

بداية لا يكفى لتوقيع العقوبة أن يقوم الفاعل بارتكاب الفعل المكون للجريمة من الناحية المادية على نحو يضر بمصلحة يحميها قانون العقوبات، وإنما يلزم بالإضافة إلى ذلك أن يكون هذا الفعل ثمة إرادة أئمة، فالأثم بلا شك عنصر من عناصر الجريمة، بل هو على وجه التحديد ذلك العنصر الذى

(١) تذكروا/ رمسيس بهنام - المرجع السابق - ص ٢٩٠.

يعبر أكثر من غيره عن الأساس الإنساني والأدبي الذى تقوم عليه فكرة الجريمة^(١).

المبحث الثاني

تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف

تقررت جريمة التعذيب بقتضى المادة ١٢٦ عقوبات التى تنص على:

(كل موظف أو مستخدم عمومى أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالأشغال الشقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشر، وإذا مات المجرى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمداً)^(٢).

وينبى من صراحة النص أن المشرع قد أثم (حرم) تعذيب المتهمين لحملهم على الاعتراف، والحكمة التى ابتغاها الشارع من هذا هي^(٣):

* غلق الباب على كل موظف تسول له نفسه تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف.

* حماية للمتهمين وتحقيقاً للعدالة سيما وأن المتهم قد يضطر إلى الاعتراف حتى يتخلص من العذاب.

ولا شك فى أن تجريم فعل التعذيب للحمل على الاعتراف، صيانة لحقوق المتهم (المشتبه فيه) فى المعاملة الإنسانية واحترام كرامته وعدم أنزاله.

(١) دكتور/ عمر السعيد رمضان - بين النظريتين النفسية والمجارية للأثم - بحث فى طبيلة الزكن الملعوى للجريمة - القاهرة - دار للنهضة العربية - سنة ١٩٩٠، ص ١.

(٢) مادة ٢٣٤ ع المعدلة بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ م - الجريدة الرسمية - العدد ٢٩ مكر بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٨ م وتنص على أن: «من قل نفساً من غير سبق إصرار ولا ترصد يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة».

أن التعذيب فى المجتمعات المختلفة وسيلة وإجراء قانونياً إلى حد أن بعض الدول كانت تتدخل لتنظيمه كما حدث فى فرنسا، عندما صدر قانون الإجراءات الجنائية عام ١٦٧٠ وقضى فيه صراحة على وجوب سؤال المحقق للمتهم ثلاث مرات للحصول على اعترافه قبل تعذيبه، وقد تم إلغاء التعذيب فى فرنسا عام ١٧٨٨ م.

راجع: دكتور/ قبرى عبد الفتاح لشهلى - النظرية العامة للمسئولية الشرطية - الإسكندرية - منشأة المعارف - سنة ١٩٧٤ - ص ١٠١.

- Voir aussi en ce sens:

Le clere cmarcel: Le police, P. U. f., Paris, 1972, p. 107.

(٣) محمد أحمد عابدين - مرجع سابق - ص ١٢٧.

أولاً، أركان جريمة التعذيب:

تشمل جريمة التعذيب الأركان الآتية^(١)،

- ١- الركن المادى (التعذيب) .
- ٢- وقوع التعذيب من موظف أو مستخدم عمومى .
- ٣- أن يقع التعذيب على متهم .
- ٤- أن يكون الغرض منه حمل المتهم على الاعتراف .
- ٥- القصد الجنائى .

بينما ذهب رأى فى الفقه الجنائى^(٢) إلى أن جريمة التعذيب تقوم على ركن مادى وركن معنوى، الركن المادى يتكون من العناصر الآتية:

- ١- عنصر مقترض فى الركن المادى، هو صفة الموظف أو المستخدم العمومى فى فاعل الجريمة .
 - ٢- سلوك مادى ذو مضمون نفسى، ويتمثل هذا المضمون فى الأمر بتعذيب المتهم حين يعقب هذا الأمر تعذيب فعلى له أو سلوك مادى بحيث يتمثل فى القيام بهذا التعذيب .
 - أما الركن المعنوى، فهو القصد الجنائى، أى انصراف إرادة الموظف أو المستخدم العمومى إلى تعذيب المتهم حملاً له على الاعتراف .
- ونرى أن أركان جريمة التعذيب تشمل ما يلى:
- ١- الركن المادى وهو فعل التعذيب (سواء أمر بالتعذيب أو قطعه) .
 - ٢- صفة لا بد من توافرها فى الجانى والمجنى عليه (أن يكون الجانى موظف عام أو مستخدم عمومى، وأن يكون المجنى عليه متهم) .
 - ٣- غاية وهى الوصول إلى الاعتراف فى واقعة معينة .
 - ٤- الركن المعنوى وهو انصراف القصد الجنائى الممثل فى إرادة الجانى إلى فعل التعذيب الواقع على المتهم ليدفع إلى الاعتراف .

(١) لمرجع نفسه - ص ١٢٨ .

(٢) دكتور/ رمسيس بهنام - مرجع سابق - ص ٢٧٧ .

• الركن المادي، وهل التعذيب،

لا يشكل العنف الواقع من ممثل السلطة جريمة التعذيب المقررة في نص م ١٢٦ ع إلا إذا اتخذ هذا العنف شكل «التعذيب»^(١)، أو الأمر بتعذيب متهم لحمله على الاعتراف، يلزم أن يصدر من ممثل السلطة أحد أمرين: أما هل التعذيب وأما الأمر به، والأمران متعادلان ومتكافئان في نظر القانون بحيث يكفي وقوع أحدهما لتوفر الجريمة في حق ممثل السلطة، غاية الأمر أنه يلزم إذا اتخذ تصرف ممثل السلطة شكل الأمر بالتعذيب، أن يكون للمصدر الأمر السلطة على من صدر إليه الأمر، ولا يقصد بالسلطة أن يكون لمصدر الأمر الحق القانوني أو الصفة في إصدار أمر كهذا، لأنه لا حق لإنسان ولا صفة في الأمر بتعذيب آخر، وإنما المقصود أن تكون له سلطة إصدار الأمر القانوني إليه أو بالأقل السلطة الأدبية أو القوة المادية اللازمة لتنفيذ الأمر^(٢).

ويعتبر الأمر بالتعذيب في هذه الحالة (فاعلاً أصلياً) في الجريمة وليس شريكاً فيها^(٣).

(١) قررت محكمة جنابات الجيزة في ٢٠٠٤/٤/١٧ محاكمة أربعة منباط شرطة لتعذيب أحد المتهمين وصعقه بالكهرباء حتى وفاته، والتزوير في محضر التفتيش على متهم وقانونية احتجازه داخل قسم شرطة أمبابة. (الأخبار للحد ١٦٢١٩ في ٢٠٠٤/٤/١٨).

(٢) وقد تعنى بأنه إذا قدم مأمور مركز متهمين في سرقة إلى أحد الأعيان، وضمهم تحت تصرفه ليناقشهم ويحصل منهم على اعتراف، فأمر الحين رجاله بضربهم حبسهم حتى اعترفوا، وكان ذلك بحضور المأمور وإطلاعه، فاللعل الذي وقع من المأمور لا يقع تحت نص المادة ١١٠ عقوبات (١٢٦ عقوبات حالياً) ولا مجرد أخذه للمتهمين وتسليمهم إلى الحين لا يقوم مقام الأمر المراد في المادة المذكورة ولا يمكن استنتاجه من أن مأمور المركز مرتكب ويأقي المتهمين من الأفراد، ومن أن الضرب حصل بعلمه وأثناء وجوده، وأنه هو الذي أمر بحصول التعذيب لأن هذا الاستنتاج يترتب عليه تغيير لفظ الأمر إذ أنه أولاً لم يكن للمأمور أدنى حق قانوني، أو أية صفة لأصدار أمر كهذا، ولأنه لم تكن له السلطة الأدبية ولا القوة المادية لتنفيذ ذلك وبذلك يكون الفعل جلحة ضارب لا يكون المأمور شريكاً فيها.

محكمة استئناف مصر في ١٠ مايو ١٩٠٢ - مجلة الحقوق - ص ١٧ - ص ١٠٦.

(٢) دكتور/ محمد زكي أبو عامر - مرجع سابق - ص ٥٦.

● المقصود بالتعذيب،

لم يعرف القانون معنى التعذيبات البدنية ولم يشترط لها درجة معينة من الجسامة، والأمر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى^(١)، وقد تصدت محكمة جنابات طنطا لتحديد مفهوم التعذيب المقصود بالمادة ١٢٦ عقوبات بقولها «أنه الإيذاء القاس العنيف الذي يفعل فعله ويقت من عزيمة المعتب فيجمله على قبول بلاء الاعتراف للخلاص منه»^(٢).

لكن هذا التعريف قد اهتم في الواقع بإبراز آثار فعل التعذيب بأكثر من اهتمامه بجوهر الفعل ذاته، ثم أنه يوحي بأن التعذيب لا يتحقق إلا إذا أدى إلى حمل المعتب على الاعتراف فعلا وهو أمر غير صحيح، فالتعذيب يقع بمجرد توفر عناصره الذاتية وسواء أدى إلى حصول الاعتراف فعلا أم لم يؤدي طالما كان ذلك هو القصد من إيقاعه^(٣).

وقد ذهب القضاء إلى أن التعذيب ينبغي أن يمتد مفهومه حتى يشمل كل إيذاء جسيم *Services tres graves* أو تصرف عنيف وحشي *Acte de cruauté* ou de barbarie la Sauffrance وقع على المتهم أساساً بهدف تسبب العناء له كإثبات يقضى المجنى عليه وقيد رجله بالحبال وإصابته من ذلك بمسحجات وورم^(٤). أو ضرب بعض المتهمين بالمسياط على أقدامهم وأجسادهم ولطم آخر على صدغه وقفاه لطمات شديدة^(٥). وأيضاً من صور التعذيب أن يجلس

(١) دكتور/ أحمد فحى سرور - مرجع سابق - ص ٦٤٥.

ويراجع: نقض ٣٠ مايو سنة ١٩٥٠، ١٦ يناير سنة ١٩٥١ مجموعة القواعد في ٢٥ عاماً، ج ٢، رقم ٦٥، ص ٩٣١.

(٢) محكمة جنابات طنطا في ٢٨ يونيو ١٩٢٧ - المجموعة الرسمية - ص ٢٨ - رقم ١١٥ مشار إليه لدى جنيد عبد الملك - المجموعة الجنائية - الجزء الثاني - مرجع سابق - ص ١٦٠. هذا وقد ذهبت محكمة النقض إلى أن التعبير بالتعذيب البدني يتضمن معنى الإكراه البدني البالغ الجسامة، نقض ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٩ مجموع الأحكام، ص ١٠، رقم ١٥٣، ص ١٨٨، ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٦، مجموعة الأحكام، ص ١٧، رقم ٢١٩، ص ١١٦١.

(٣) دكتور/ محمد زكي أبو عامر - المرجع السابق - ص ٥٧.

(٤) نقض ٢٢ نوفمبر ١٩٤٨ - ملحق رقم ١١٧٨، ص ١٨ ق، مجموعة القواعد التي قدرتها محكمة النقض، ج ١، ص ٢٨٦.

(٥) محكمة جنابات إسكندرية في ٥ يوليو ١٩١٧ - مشار إليه في جندي عبد الملك - مرجع سابق - ص ١٦٠.

المتهمين القرفصاء لفترات طويلة وضربهم بالسياط والعصى وإلباسهم بعض ثياب النساء، وإذا أودعوا السجن يتم ضربهم بالسياط، وزجوا بعضهم في زنزانة مغمورة بالماء والبعض في أخرى بها كلابا مدرية عقرتهم، وأيضاً التعرض لصدمات كهربائية وإكراه بعضهم على هتك عرض البعض الآخر^(٥).

(٣) في هذا الشأن انظر حكم جنابات القاهرة في ١٥ مايو ١٩٧٨ قضية للثيابة العامة رقم ١٢٧٧/ ١٤٦ سنة ١٩٦٨. جنابات مدينة نصر على شرق القاهرة - لم ينشر - وهذا الحكم زاخر بكافة أمثلة التعذيب المتصورة. ففيه انهم لمحضروا المتهم وأوقفوه مع غيره من المتهمين ووجههم للحائط رافعين أيديهم إلى أعلى، ولتعالوا عليهم صفعاً بالكف وضرباً بالسياط واحضروا زوجته ومدة المتهم بارتكاب للفحشاء معها، كما أودع أحد المتهمين لمدة يومين في زنزانة بها كلاب مدرية وعند إخراجها منها كان ممزق للثياب والجسد، كما نزعته أظافر بعضهم وحلقوا لهم نصف الشارب ونصف اللحية.

هذا وقد سجلت المحكمة في مدونة الحكم للتاريخ - على حد تمييزها - أن هذه الفترة التي جرت فيها قد ذهبت فيها الحريات وديست فيها كل كرامة للإنسان المصري ووطأت أجساد الناس فيها بالنعال، وأمر الرجال فيها بالتصمى بأسماء النساء، ووضعت الجمة الخيل في الفم (ووضعت وصفاً يميز المجنى عليه)، ولطمت الوجوه والرموس بالأذى كما كتبت بالأقدام، كما هتكت أعراض الرجال أمام بعضهم الآخر، وجر نساءهم أمامهم وهددوا بهتك أعراضهم على مرأى وسماع منهم ودرت للكلاب على موطئة الرجال، وبأمر من المتهم الأول هددوا لغوته - وهراشع ما وقع في هذه القضية من تعذيب في نظر المحكمة بإخراج جثة ولدتهم من مخفها وكانت حديثة للذفن للتمثيل بها أمام الناس والتشهير بهم وإذلالهم أمام أهلهم وذريهم وأمام الحاقدين والغصوم. (دكتور/ محمد زكي أبو عامر - المراجع السابق - ص ٥٨، ٥٩). ويؤيد أنه استلطد في ذكر أمثلة التعذيب التي يمكن أن يتعرض لها الفرد من السلطة حتى يمكن أن تدببن علاقته بالحرية الشخصية، وحتى يمكن تصور مدى فشل المشرع المصري في تقرير الحماية المناسبة للفرد من صف المصلحة.

ولتزيد من صور التعذيب التي كشفت عنها التحقيقات في العديد من القضايا يراجع تقرير الاستشار/ حافظ السلي السلي المقدم إلى مؤتمر (للق في حرمة الحياة الخاصة) المنعقد في كلية الحقوق جامعة الإسكندرية للفترة من ٦-٤ يونيو ١٩٨٧ - ص ٤٤، ٥٤.

• وفي حكم حديث محكمة جنابات القاهرة تمت حيليات حكمها في قضية التعذيب بقسم ثاني مدينة نصر، أن واقعة التعذيب قد قام الدليل على صحتها وإسنادها للمتهمين، حيث تبين وجود إصابات وجروح متعددة بأجزاء متفرقة من جسم المجنى عليه وآثار التلافية بمقدمة المصنوع لإكترى نتيجة السحق بالكهرباء، وأن اللؤفة حدثت من الأصابات الحربية المتعددة والموصوفة بتقرير الطب الشرعي بأجزاء مختلفة من الجسم، وأمنفت الحيليات أن الشارع

وأيضاً من صرور التعذيب منسوب بالمتهم بالقائش وهو غلام وإنزاله فى مياه البحر الملوثة بالشحوم عدة مرات وتركه فيها وهو لا يعرف العوم حتى الموت^(١). أو ربط المتهم من يديه ورجليه بوثاق شديد وإيداعه هكذا فى وهج الشمس، أو تركه ساعات طويلة دون ماء أو مؤونة. أو أن يقفأ عمداً عين المتهم المقبوض عليه^(٢).

وكلمة التعذيب يقابلها فى الترجمة الفرنسية للمادة ١٢٦ عقوبات عبارة Question^(٣)، وهذه العبارة معناها التعذيب والإيذاء البدنى المتضمن للمعنى الانتزاع والاعتصار والاستخراج بالقوة، وهى تعبر عن معنى معيارى لعدوان بدنى يختلف باختلاف الظروف والبيئات والأزمنة، ولكن يلائم فكرة الانتزاع والاعتصار والاستخراج بالقوة، ويتمشى دائماً معها^(٤).

وعبارة العدوان البدنى تتسع للضرب والجرح والتقييد بالأغلال والحبس والتعرض للحرمان والحرمان من الطعام أو من النوم، أو ما شابه ذلك من سائر ألوان الإيذاء والحرمان^(٥). ذلك هو المقصود بالتعذيب. فهل يلزم فيه أن يكون يدهن؟

— العظيم قد عنى باللمس على تكريم الإنسان فى أكثر من موضوع وبيان، وأضافت أن تعذيب الإنسان من أجل الاعتراف سواء كان قد ارتكب فعلاً أم هو برئ منه، يعتبر من أشد صور الهدم للتي تقع على الإنسان فى كونه المادى والمعنوى.

(جريدة الجمهورية - الأحد - ٢٩ سبتمبر سنة ٢٠٠٢)

(١) محكمة جنابات الإسكندرية فى ١٢ مارس ١٩٧٨ - لم ينشر - قضية النيابة العامة رقم ٤٠٣٢ لسنة ١٩٧٧ الميلاد (ورقم ٢٢٤ لسنة ١٩٧٧ كلى غرب).

(٢) نكتور/ محمد زكى أبو عامر - المرجع السابق - ص ٥٩.

(٣) فى قاموس لاروس الكبير معناها:

- Torture appliquée aux accusés et aux condamnés pour leur arracher des aveux.

(٤) استعملت المادة ٣٤٣ من قانون العقوبات الألمانى عبارة: (استعمل العنف للحصول على اعتراف..). ونفس التعبير نجده فى المادة ١٠٣ من قانون العقوبات الفرنسي، وكذلك الشأن فى المادة ٢٦٠ ع من القانون الدنماركى، والمادة ٢٣٩ ع من القانون البولندى، والمادة ١١٥ ع من القانون اللوكسمبورجى، والمادة ٣٦٥ ع من القانون الهولندى.

لما المادة ٣٩١ من قانون العقوبات السورى، فقد استعملت عبارة (وسام شخصاً ضرورياً من أشد ما يجهلها القانون للحصول على إقرار عن جريمة أو معلومات بشأنها).

(٥) لواء نكتور/ سامى صادق الملا - مرجع سابق - ص ٤٠٢.

أى أن ينصب موضوعه على جسد المجنى عليه ويدنه بالإيذاء الجسيم أو التصرف العنيف أو الوحش، أم أنه يكون التعذيب معنوياً متجهاً إلى إذلال النفس وإرغامها بتعريضها لقسوة تصرفات وحشية أو عقوبة لا تمس بدنها بقصد حملها على الاعتراف؟

بعبارة أخرى إذا كان لا جدال في الفقه ولا في القضاء على اعتبار التعذيب البدنى تعذيباً تقوم به جريمة المادة ١٢٦ عقوبات كحرق الأطراف، ونزع الأظفار والضرب بالسياط وفقاً العين وهناك العرض وتعريض الجسم للصدمات الكهربائية، أو إنزال المتهم في زفازنة مغمورة بالمياه القذرة وما يجرى مجرى ذلك كله، فهل إرغام المتهم على ارتداء ملابس للنساء، أو وضع لجام الخيل في فمه وتعريضه بهذه الحالة لرؤية أهله وذويه وخصومه ألا يعد ذلك تعذيباً؟ وهل الإتيان بزوجة المتهم وتجريها من ملابسها وهناك عرضها أمامه أو التهديد بذلك ألا يعد ذلك تعذيباً؟

وأيضاً إخراج جثة والدة المتهم من مدفنها وهي حذيفة الدفن للتمثيل بها أمام الأهل والخصوم ألا يعد ذلك تعذيباً لمتهم إذا كان المقصود من ذلك حملة على الاعتراف بجريمة؟^(١).

- وقد ذهب رأى في الفقه أن جنائية التعذيب تقوم بتوفير فعل التعذيب مطلقاً بدنياً كان أو معنوياً^(٢)، وقد استند في ذلك إلى:
أولاً: أن المشرع لم يتطلب في التعذيب الذي تقوم به الجريمة أن يكون بدنياً، بل تطلب التعذيب مطلقاً والعام يعمل بعمومه.

(٢) دكتور/ محمد زكى أبو عامر - المراجع السابق - ص ٥٩.

(١) دكتور/ محمد زكى أبو عامر - المراجع نفسه - ص ٦٠، ويتفق مع هذا الرأي المستشار/ حافظ السلمي حيث أوضح في التقرير الذى قدمه إلى مؤتمر (الحق في حرمة الحياة الخاصة) المنعقد في كلية الحقوق جامعة الإسكندرية للفترة من ٦:٤ يونيو ١٩٨٧ - ص ٥: (أن التعذيب كما يكون بوسائل متجهة إلى البدن، قد يكون بوسائل متجهة إلى النفس ومن هذه الأخيرة أن يقع التعذيب على غور المتهم كأبيه أو زوجته أو متهم آخر على مراءى ومسمع منه)، وأيضاً يتفق مع رأى دكتور/ سامى صادق الملا: (أنه يمكن أن يكون التعذيب معنوياً متجهاً إلى إذلال النفس بقصد حملها على الاعتراف) - المراجع السابق - ص ٤٠٣.

ثانياً، لو أراد المشرع قصر هذه الجناية على التعذيب البدنى لطلب ذلك صراحة على نحو ما تطلب فى المادة ٢٨٢ المقررة للظروف المشددة لجريمة القبض على الناس بدون وجه حق^(١).

ثالثاً، لأن من صنوف التعذيب المعنوى ما هو مثل للنفوس ومميت لأكرام عواطفها، على نحو يكون العدوان المتحقق به أقدر قسوة وأشدّ عذاباً من أعنف صنوف التعذيب البدنى.

رابعاً، أن المشرع يستهدف بتحريم العنف الوظيفى حماية حق الإنسان فى سلامة بدنه وذهنه باعتباره دعامة الحرية الشخصية، الأمر الذى يوجب تفسير المقصود بالتعذيب لا على أساس الموضوع الذى أنصب عليه وإنما على أساس ما فيه من عدوان على حرية الفرد.

ونحن نؤيد هذا الرأي فيما ذهب إليه، وفي ما استند إليه من أدلة وحجج ونضيف إلى الأدلة السابق ذكرها أن،

مفهوم تجريم المشرع لتعذيب المتهم لحمله على الاعتراف لا يقف عند مجرد تجريم فعل الاعتداء على الجسد، لكنه يمتدّ ذلك إلى قيمة ومعنى أعمق وهى حماية الحرية الشخصية للفرد المحاصر بالاتهام من رجل الشرطة والذى يملك من العدة والعتاد ما يستطيع أن يدخل به الفرد إلى نفق مظلم ليس له نهاية وقد يمارس معه أفعال تؤدى بحياته.

وقد ذهب القضاء إلى نفس هذا الاتجاه، حيث قضى بأن تعذيب الإنسان من أجل الاعتراف سواء كان قد ارتكب فعلاً أم هو يرى منه يعتبر من أشد صور ألهم التى تقع على الإنسان فى كيانه المادى والمعنوى^(٢).

(١) تنص المادة ٢٨٢ عقوبات على أنه: (..... ويحكم فى جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق ويهدد بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية).

(٢) حكم محكمة جنايات القاهرة فى قضية تعذيب حتى الموت بقسم شرطة ثانى مدينة نصر (جريدة الجمهورية - الأحد ٢٩ سبتمبر سنة ٢٠٠٢)، وراجع أيضاً: حكم محكمة جنايات المنصورة فى القضية الشهيرة بقضية لأطباء، حيث قضت بأنه لا يشترط أن تكون التعذيبات من الفطورة بحيث تؤدى أحياناً للوفاة، فمن التعذيب المراد به الإرغام المعنوى ما هو مثل للنفوس وميت لأكرام عواطفها، (محكمة جنايات المنصورة فى ١٥ يناير ١٩٣٠ - للمامات - س ١١ - ص ٣٧٨ - رقم ٢١٤).

هل يتوقف مفهوم التعذيب على نوعه أم على جسامته؟ حقيقة الأمر أن مفهوم التعذيب لا يتوقف على نوعه وإنما يتوقف على جسامته^(١)، فلا يدخل في مضمون التعذيب إلا الإيذاء الجسيم. أو التصرف العنيف أو الوحشي، وتقرير جسامته الإيذاء وعنف التصرف أو وحشيته. مسألة موضوعية متروكة بطبيعة الحال لتقدير قاضي الموضوع في كل حالة على حدة.

• حكم جنائية التعذيب حين لا يتم تنفيذ الفعل، في الصورة الأولى من الركن المادى لجنائية التعذيب، لا يتعدى السلوك محض تعبير عن أمر معين هو الأمر بتعذيب متهم، ولا تتحقق في الأمر جريمة ما، إذا صدر دون أن يعقبه انصياع فعلي له بإجراء التعذيب فعلا، ذلك لأن الأمر بالتعذيب حين لا يعقبه تنفيذ، لا يندرج تحت طائل النص الذي يفهم منه أن التعذيب يلزم حدوثه بالفعل حتى أن الفقرة الثانية من النص تتحدث عن أمر من مضاعفات التعذيب هو حدوث موت المتهم، ولو لم يقصد القانون ذلك لأورد نصاً على عقاب الأمر بالتعذيب ولو لم يعقبه وهذا لم يحدث، ومن ثم فلا جريمة بغير نص، وكل ما قصده القانون بالتسوية بين الأمر بالتعذيب حين يعقبه تنفيذ، وبين التعذيب فعلا، هو التسوية بين فعل الاشتراك وبين الفعل الأصلي من حيث تكوين الجنائية^(٢).

(١) د/ محمد زكي أبو عامر - المراجع السابق - ص ٦١، لواء د/ سامي صادق أملا - المراجع السابق - ص ٤٠٤، وقد قضت محكمة النقض في لمد أحكامها (.....) إن الحكم المعلن فيه يكون للأسباب السائفة التي أوردها استخلاصا من ظروف الدعوى وما ترمى به ملاحقاتها، قد أصاب صحيح للقانون إذ إن الطاعن بجنائية الأمر بتعذيب متهم لعمله على الاعتراف، وهو لا محل معه من بعد التمسك بأن ما أقره هو جرم استعمال القسوة التي سقطت بالتقدم) نقض ٢٤ أبريل ١٩٧٨ - مجموعة أحكام النقض - ص ٢٩ رقم ٨٧ - ص ٤٥٧. وهذا الحكم بشأن الحكم الصادر من محكمة جنائيات القاهرة في الجنائية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ أمن الدولة العليا ضد رئيس المخابرات العامة السابق الذي أمر بتعذيب المتهم، وتعرض المتهم لأقسى أنواع التعذيب لعمله على الاعتراف، وقد قضت المحكمة بمعاذيقه بالأشغال للشاقة لمدة عشر سنوات، فعلن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ورفض طعنه موضوعاً.

(٢) نكور/ رمسيس بهنام - مرجع سابق - ص ٢٧٩.

• الركن الثاني «الصفة»

وركن الصفة ذو شقين أولاهما يتعلق بالشخص الذى يمارس فعل التعذيب، والثانى يتعلق بمن يقع عليه فعل التعذيب، وفيما يتعلق بالشق الأول فإن القانون نص على أن: (كل موظف أو مستخدم عمومى أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه....)، وهو ما يعطى وقوع التعذيب من موظف أو مستخدم عمومى.

والقصد بالموظف العمومى هنا، هو كل شخص كلف من الهيئة الحاكمة بتأدية خدمة عمومية ولا يشترط أن يكون للموظف مرتب شهرى يأخذه مكافأة على خدمته بل أن الشخص يتبر موظفاً عمومياً متى انتدب لتأدية خدمة عمومية سواء أكان هذا فى نظير مرتب شهرى أو سئوى أو بغير مرتب^(١) كما تشمل كلمة موظف رجال الشرطة من أدنى رتبهم إلى أعلاها^(٢).

على أنه من المستقر عليه أنه يستوى أن يكون الموظف أو المستخدم قد عذب المتهم بنفسه أو أصدر أمره بالتعذيب، فيكون الفعل مباشرة منه، أو بواسطة غيره بأن يأمر بالتعذيب فتنسب إليه الجريمة أدبياً وإن لم تقع منه مادياً. فإن كان لم يباشر هذه الأفعال المحظورة بنفسه ولم يأمر بها، وإنما وقعت تحت بصره دون أن يمنعها، فإن تصرفه مهما يكن معقوفاً لا تجعله مسئولاً عن هذه الجريمة^(٣).

(١) محمد أحمد عابدين - مرجع سابق - ص ١٣١.

(٢) لواء دكتور/ سامى صادق الملا - المرجع السابق - ص ٤٠٧، والقانون هنا يلاحظ الصفة ويشترطها: ويعد من الموظفين العموميين مغايب الفقراء، فإن حصل من أحدهم تعذيب لحمل متهم على الاعتراف عوقب بالمادة ١١٠ (١٢٦) عقوبات، وليس ركنًا من أركان هذه الجريمة أن يكون التعذيب من موظف له سلطة التحقيق. (نقض ١٩٠٥/٥/٢٧ مجموعة صديق - ص ٦٦).

(٣) لواء دكتور/ سامى صادق الملا - المرجع نفسه - ص ٤٠٧، وإن كان مكوت هذا الموظف قد يتخذ فى بعض الظروف دليلاً موضوعياً على أن التعذيب قد حدث بأمره وتكليفه لتعليماته، كما إذا كان يملك سلطة رئاسية على الشخص الذى يباشرك الأفعال.

وبالنسبة للشق الثاني فإنه يلزم أن يقع التعذيب على متهم بصريح نص المادة ١٢٦ عقوبات، فإن لم يكن متهما توافرت بتعذيبه جريمة أخرى هي استعمال القسوة من جانب الموظف أو المستخدم العمومي أو جرح الضرب الجسيم (الذي يستغرق علاج نتائجه أكثر من عشرين يوماً) أو جناية الضرب أو الجرح المفضي إلى عاهة أو المفضي إلى موت، أو جناية القتل العمد على حسب الأحوال(*) .

وإذا كان القانون لم يعرف المتهم في أي نص من نصوصه، فقد استقر القضاء على اعتبار كل من: (وجهت إليه تهمة من أية جهة كانت ولو كان هذا التوجيه حاصلًا من المدعى المدني بغير تدخل النيابة متهما^(١))، إذن فلا مانع قانوناً من أن يعتبر الشخص متهما أثناء قيام رجال الضبطية القضائية بمهمة جمع الاستدلالات التي يجرؤونها ما دامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعا في ارتكاب الجريمة التي يقيم هؤلاء الرجال بجمع الاستدلالات فيها، ومن ثم فلا مانع قانوناً من وقوع أحد أولئك الرجال تحت طائلة المادة ١٢٦ من قانون العقوبات إذا حدثت نفسه بتعذيب ذلك المتهم لحمله على الاعتراف، أيًا كان اللباعت له على ذلك^(٢) .

• الركن الثالث: النفاية - الوصول إلى الاعتراف في واقعة معينة،

يلزم من ناحية أخيرة ليكتمل التصرف الجرمي سائر الخصائص لجريمة التعذيب أن يقع هذا التعذيب على المتهم لحمله على الاعتراف^(٣)، يلزم إذن أن

(*) فإذا قام أحد ضباط الشرطة باستدعاء جاره إلى دائرة القسم وقام بضربه ضرباً مبرحاً للسوية خلاف بهليهما فلا تقوم جريمة التعذيب، دكتور/ محمد زكي أبو عامر - مرجع سابق - ص ٦٣ .

(١) دكتور/ محمد زكي أبو عامر - المرجع نفسه - ص ٦٢،
(٢) نقض بولية ١٩٣٤ طعن رقم ١٠٠٩ سنة ٤، مجموعة القواعد التي قررتها محكمة النقض، ج ١، ص ٢٨٥ . وأيضاً حكم محكمة جنابات للقاهرة في ١٥ مايو ١٩٧٨، وحكم محكمة جنابات الإسكندرية في ١٢ مارس ١٩٧٨ .

(٣) راجع بشأن حق المتهم في عدم الاعتراف: لولم دكتور/ أحمد منياة الدين محمد خليل - حق المتهم في عدم المساهمة المباشرة في إثباته نفسه - مجلة الأمن للعلم - العدد ١٧٤ - يوليو ٢٠٠١ - ص ١ .

يكون القصد من إحداث التعذيب حمل المتهم على الاعتراف، أى أن يكون القصد من الإيذاء الشديد أو التصرف الجريء العنيف، أن يفعل فعله ويفت من عزيمة المعذب ليحملة على قبول بلاء الاعتراف للخلاص منه، ولا يلزم أن يكون المعذب قد تحصل على اعتراف أو بعض من الاعتراف قبل وفاة المجنى عليه - أن ترتب على التعذيب وفاته - بل أن العبرة بالقصد الجنائي ونية المعذب^(١).

وليس المقصود إذن بمجاعة (بحمل المتهم على الاعتراف) الحصول على الاعتراف فعلاً ولو كان الأمر كذلك لأصبحت المادة ١٢٦ عقوبات (١١٠ عقوبات سابقاً) غير قابلة للتطبيق وخصوصاً في حالة موت المجنى عليه بسبب التعذيب إذا حدثت وفاته قبل اعترافه مع أن المادة المشار إليها تقتضى بتشديد العقوبة في حالة موت المجنى عليه، وذلك دون أدنى تمييز بين حالة وفاته قبل الاعتراف أو بعده، ويتضح من ذلك أن المادة ١٢٦ ع (١١٠ ع) يجب تطبيقها بسبب وجود القصد الجنائي الخاص عند الفاعل وبسبب الغرض الذى كان يرمى إلى الحصول عليه بصرف النظر عما إذا كان قد توصل إلى غرضه هذا وهو حصوله على اعتراف تام من المجنى عليه أو على اعتراف جزئى أو أن المجنى عليه رفض الاعتراف فإن ذلك لا يغير شيئاً من صفة الفعل المعاقب عليه متى كان الغرض الذى يقصده الفاعل من القوة (الأصح من التعذيب) هو إكراه المجنى عليه على إبداء أقوال لا تصدر منه لو كان حراً فيما يقول، ويجوز أن يؤخذ بها أو تؤخذ بنوع ما حجة عليه^(٢).

وعلى هذا الأساس فإن الجريمة لا تقوم إذا لم يكن القصد من تعذيب

(١) دكتور/ محمد زكى أبو عامر - المراجع السابق - ص ٦٣.

(٢) نقض ٢ يونيو ١٩١٧ - مجموعة صديق - قانون للمقررات وأحكام النقض (السيد محمد صديق سالم - ١٩٣١، ص ٦٥، نقض ٢٧ أغسطس ١٩١٧، مجلة الشرائع، ص ٥، ص ٩٩ مشار إليه لدى جلالى عبد الملك - المراجع السابق، ص ١٦٤، الدكتور/ محمد زكى أبو عامر - المراجع السابق - ص ٦٤ وأيضاً: براجع نقض ٢٨ نوفمبر ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض، ص ١٧، رقم ٢١٩، ص ١١٦١.

المتهم حملة على الاعتراف مهما كان القصد من هذا التعذيب كما لو كان القصد منه للتشفي من المتهم لشكمايته معذبه لقيادته بسبب استعمال القسوة معه، أو بسبب خلافات سابقة الحدوث معه أو مع أحد أقاربه.

فإن تعدى ضابط الشرطة على المتهم بدافع الانتقام منه أو بدافع التلذذ من إيذائه، لا يصلح لتوافر هذه الجريمة متى خلا ذهن الضابط من استهداف استخلاص اعتراف أو انتزاعه من المتهم، وإن كان قد يصلح لتوافر جريمة استعمال القسوة (مادة ١٢٩ عقوبات)^(١).

وإذا استهدف ضابط الشرطة الحصول على هذه النتيجة - اعتراف المتهم فلا يهم بعدئذ باعته عليه، ولو كان هذا الباعث هو الخوف من الاتهام بالتقصير أو الإهمال أو الحماسة في التوصل إلى الجاني ومعاقبته، أو المحافظة على هيبة الدولة أو القانون^(٢).

• الركن الرابع «القصد الجنائي»:

جريمة تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف جريمة عمدية يلزم أن يتوافر فيها القصد الجنائي، أي انصراف إرادة الموظف أو المستخدم العمومي إلى تعذيب المتهم حملاً له على الاعتراف، فيلزم من ناحية انصراف إرادة الموظف أو المستخدم العمومي إلى التعذيب سواء في صورة الأمر به أو في صورة القيام بالفعل به^(٣)، ومن ناحية أخرى أن يكون هذا الجاني عالماً بأن الشخص محل التعذيب متهم بارتكاب جريمة وكان يهدف من تعذيبه حملة على الاعتراف بهذه الجريمة^(٤).

وبالتالي فإنه إذا حدث أن متهماً تطاول بالمعارات المهيبة على مأمور قسم البوليس، الذي قابل ذلك المسلك من المتهم بذهول، إلا أن أحد الجنود الحاضرين عز عليه أن يحدث ذلك من المتهم ضد رئيسه للمأمور فطعن

(١) لواء دكتور/ سامي صادق الملا - المرجع السابق - ص ٤٠٧.

(٢) للمرجع نفسه - ص ٤٠٨.

(٣) دكتور/ رمسيس بهنام - مرجع سابق - ص ٢٨٠.

(٤) محمد أحمد عابدين - مرجع سابق - ص ١٣٧.

المتهم بالسونكى، لا يتوافر القصد الجنائى لا عند الأمور لأنه لم يصدر أى أمر صريح أو ضمنى بتعذيب المتهم، ولا عند الجدى لأنه وإن انصرفت إرادته إلى التعذيب كانت تعوزها الغاية الخاصة التى يتطلبها نص القانون وهى أن يكون تعذيب المتهم بقصد حمله على الاعتراف، ويعنى ذلك أن الواقعة تعتبر جرحاً عمداً صادرأ من الجدى لا جناية تعذيب، وقد تعتبر جريمة استعمال قسوة^(١).

وحتى إذا أمر ضابط الشرطة أحد أفراد الشرطة التابعين له أو أحد الجنود تحت قيادته، بضرب متهم تأديباً له عما صدر منه من عبارات السب والتعدي، لا يعتبر هذا الضرب تعذيباً لأنه لم يكن يستهدف حمل المتهم على الاعتراف^(٢).

ثانياً: التعذيب المفضى إلى الموت،

نصت المادة ١٢٦ عقوبات على أنه: (إذا مات المجرى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمداً) ويعنى ذلك أن المتهم يموت نتيجة لتعذيبه، ومن البديهي أنه يجب أن تقوم صلة السببية بين التعذيب وبين الموت، فإذا مات المتهم بفعل مرض جسيم فى القلب كان من شأنه أن أى انفعال شديد يؤدى إلى الوفاة، ولم يكن الموظف أو المستخدم العمومى الذى أمر بتعذيبه حملاً له على الاعتراف أو قام هو نفسه بهذا التعذيب، ولم يوجد ذلك المرض عنده، لا يتوافر الظرف المشدد لعدم قيام صلة السببية بين التعذيب وبين الوفاة، ذلك لأن العبرة فى السببية بمعناها القانونى لا بمعناها المادى فى علم الطب^(٣).

على أن القانون إذ نص الظرف المشدد وهو حدوث الموت، لم يتطلب أن يكون هذا الموت مقصوداً من جانب مرتكب التعذيب، ويعنى ذلك أنه حتى

(١) دكتور/ رمسيس بهنام - المرجع السابق - ص ٢٨١.

(٢) من أجل ذلك أوصى مؤتمر (الحق فى حرمة الحياة الخاصة) - سابق الإشارة إليه بالمقاب على التعذيب وأورق على متهم دون قصد حمله على الاعتراف، وكذلك لو وقع على غير متهم، كالمحتال أو السجين.

(٣) دكتور/ رمسيس بهنام - المرجع نفسه - ص ٢٨١.

إذا كان الموت غير مقصود، وحدث تبعاً لكون أفعال التعذيب اتخذت صورة شذاع مثل الكي بالنار والضرب المبرح بالمياط، فإن مرتكب الجريمة يعاقب بعقوبة القتل العمد ولو لم يكن يقصد القتل، بدلاً من عقوبة الضرب أو الجرح المفنى إلى موت^(١).

المبحث الثالث

جريمة استعمال القسوة

أنشأ المشرع جريمة استعمال القسوة لحماية السلامة البدنية والذهنية لمواطنيه من العنف الوظيفي، وعلى وجه الخصوص عنف الشرطة^(٢)، فقرر فى نص المادة ١٢٩ عقوبات أن^(٣): (كل موظف أو مستخدم عمومى وكل شخص مكلف بخدمة عمومية استعمال القسوة مع الناس اعتماداً على وظيفته بحيث إنه أدخل بشرفهم أو أحدث الآما بأبدانهم يعاقب بالعيب مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على مائتى جنيه).

أولاً، طبيعة الجريمة:

تعتبر جريمة استعمال القسوة من الجرائم العادية، لأنه يلزم لقيامها وقوع

(١) أنشأت منظمة الأمم المتحدة مشروع لحقوق الإنسان، وكان لهذا المشروع نوات تدريبية لضباط الشرطة فى مصر، وذلك خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٤، وفى أحد هذه الدورات - نورة للبرنامج التدريبى للأمم المتحدة لضباط المراكز والأقسام حول حقوق الإنسان - والمنعقدة بمعهد تدريب ضباط الشرطة، أستاذ من الدورة حرص وزارة الداخلية على تدريب ضباط المراكز والأقسام والبحث الجنائى على كيفية تطوير سؤا المتهمين، وتطوير أفكارهم بالمعلومات التى تنفعهم للأعداء بجريمتهم، من خلال المواجهات بالشهود وعناصر الاجرام المشتركة معهم، وقلة الأدلة بهدف تقوية وإثبات الجريمة ضدهم... بعيداً عن استخدام العنف، الذى يؤدى إلى نتائج وخيمة...

وتأتى الاستفادة من هذا المشروع فى نطاق اهتمام التتادة السياسية المختصة بحقوق المواطن المصرى والحفاظ على كرامته وإنسانيته.

(١) حسبما ذهب رأى دكتور/ محمد زكى أبو علمر - مرجع سابق - ص ٦٥.

(٢) معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ - الجريدة الرسمية - المصد ١٦ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٢ تقابل المادة ١٢٩ ع مصرى للمادة ١٩٦ ع فرنسى والتى تعاقب الموظفين بمقررات أشد من آحاد الناس فى جميع أعمال العنف غير القانونى تجاه الأشخاص.

Voir aussi en ce sens:

حدث منار هو الإخلال بالشرف - وهذا حدث نفسى - أو إحداث آلام بالبدن - وهذا حدث مادى. وتقبل الجريمة الوقوع على صورة ناقصة هى الجريمة الموقوفة، وإنما لا يمكن الشروع فيها على صورة الجريمة الخائية، وعلى كل حال فإن الشروع فى الجريمة لا عقاب عليه لعدم النص^(١).

ثانياً، أركان الجريمة:

تقوم هذه الجريمة على ركن مادى وركن معنوى، ويتكون الركن المادى من عناصر ثلاثة هى^(٢):

١- عنصر مفترض فى فاعل الجريمة هو صفة الموظف أو المستخدم العمومى أو المكلف بخدمة عمومية^(٣).

٢- أن يتخذ هذا الفاعل تجاه أى شخص من الناس سلوكاً إيجابياً يتمثل فى الإخلال بشرف هذا الشخص أو إحداث آلام ببذنه.

٣- أن يسلك الفاعل هذا السلوك اعتماداً على وظيفته.

والركن المعنوى هو القصد الجنائى أى انصراف الإرادة إلى الإخلال بشرف المجنى عليه أو إلى إحداث آلام ببذنه.

وفي تقسيم آخر لأركان جريمة استعمال القسوة يري جانب من الفقه أن هذه الأركان هى^(٤):

الركن الأول، وهو الركن المادى ويتمثل فى فعل من أفعال القسوة.

1- Sophie (Porra), Claude (Paoli): Code annoté de deontologie, LGD. J. Paris, 1991, p. 35.

(٢) دكتور/ رمسيس بهنام - المرجع السابق - ص ٢٩٦.

(٣) من قبيل الموظف العمومى منابض الشرطة، ومن قبيل المستخدم العمومى الشرطى المتطوع فى العمل الشرطى، ومن قبيل المكلف بخدمة عمومية السجود الذى يؤدى للخدمة العسكرية فى جهاز الشرطة.

(٤) محمد أحمد عابدين - المرجع السابق - ص ١١٧، وإبراهيم دكتور/ قدرى عبد الفتاح الشهائرى - المرجع السابق - ص ٢١٢، ٢١٣، دكتور/ رضا عبد الحكيم إسماعيل - المرجع السابق - ص ٣٣٠.

الركن الثاني، حصول فعل القسوة من موظف أو مستخدم عمومي أو مكلف بخدمة عمومية.

الركن الثالث، القصد الجنائي.

ويتبين أن آراء الجانبين من الفقهاء وأن لاختلافاً في التقسيم الظاهري لجريمة استعمال القسوة، إلا أنهما اتفقا في المضمون من الركن المادي وما يشمله، والركن المعنوي «القصد الجنائي» وما يقوم عليه، فبينما اعتبر الرأي الأول من الفقه أن الركن المادي يشمل صفة الفاعل والسلوك والاعتماد على الوظيفة، اعتبر الجانب الآخر من الفقه أن الركن المادي يقصد به الفعل فقط، والركن الثاني حدوث الفعل من شخص يتمتع بصفة معينة دون سائر الأشخاص، والركن المعنوي عند الرأيين هو القصد الجنائي المتمثل في انصراف إرادة الموظف إلى ممارسة فعل القسوة تجاه الناس. ونرى أن الرأي الأول قد اشتمل على جزء هام في الركن المادي لم يشمله الرأي الثاني هو الاعتماد على الوظيفة، لذلك فإن الرأي الأول يتميز بوضوح التقسيم وشمول الأركان.

- الركن المادي:

يشمل الركن المادي للعنصر المفترض الذي معناه أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٩ جريمة فاعل خاص لا تقع إلا ممن توافرت فيه صفة الموظف أو المستخدم العمومي أو المكلف بخدمة عمومية، ويعتبر حكم هذه المادة تخصيصاً لحكم القذف أو السب أو الضرب أو الجرح الذي يرتكبه عموم المواطنين^(١).

والعنصر الثاني في الركن المادي هو أن يسلك هذا الفاعل سلوكاً يخل بشرف أحد الأشخاص أو يحدث ببذنه الألام، وهذا السلوك هو استعمال القسوة. فما هو المقصود باستعمال القسوة؟

لم يحدد القانون مدى الإخلال بالشرف في هذه الجريمة ولا مدى الآلام

(١) دكتور رئيسي بهنام - لمرجع السابق - ص ٢٩٣.

التي يحدثها الفاعل بيدن المجنى عليه، ولا مفر في سبيل تحديد هذا المدى من مقارنة المادة ١٢٩ بالمواد الأخرى في القانون والخاصة بالضرب والجرح والقذف والسب^(١).

بينما تعرضت محكمة النقض المصرية للتعريف بفعل القسوة بقولها^(٢):
(أنه لما كانت المادة ١٢٩ من قانون العقوبات المصري منقولة عن مادة ١٠٦ من قانون العقوبات التركي المأخوذ من المادة ١٦٨ من قانون العقوبات الفرنسي، وكانت جميع هذه القوانين قد استعملت في التعبير عن القوة المعاقب عليها بمقتضاها عبارة: "Violence contre les personnes" وهذه العبارة لا تنصرف إلا إلى الأفعال المادية التي تقع على الأشخاص، لما كان ذلك كانت الأقوال والإشارات لا تدخل في مدلول القسوة المقصودة بالمادة ١٢٩ المذكورة، وإذا كان القانون المصري قد حذا حذو القانون التركي في عدم الاكتفاء بالعبارة المذكورة فأضاف إليها عبارة: بحيث أنه أدخل بشرطهم أو أحدث ألاماً بأيديهم، فإن هذا منه لا يدعو أن يكون بياناً لفعل القسوة في جميع أحوال الاعتداء الذي يقع على الشخص مهما خفت جسامته، أي سواء أكان من قبيل الضرب الذي يؤلم الجسم أم كان من قبيل الإذاء الخفيف الذي يمس للشرف وإن لم يؤلم الجسم، وإذن فإنه إذا عدت المحكمة المتهم مرتكباً لجريمة استعمال القسوة على اعتبار أن هذه الجريمة قد تقع بالألفاظ كما تقع بالأفعال، فإنها تكون مخطئة^(٣)). وتأسيساً على ذلك فإن استعمال

(١) المرجع السابق - ص ٢٩٤.

(٢) انظر نقض ١٦ أبريل ١٩٤٥ طعن رقم ٧٣٥ سنة ١٥ في مجموعة التواعد التي قررتها محكمة النقض - ص ٢٥٢، ٢٥٣ كما قررت نفس المحكمة نفس الاتجاه في حكم لها صادر في ١٤ أبريل ١٩٥٢ طعن رقم ٢٦٤ سنة ٢٢ ق مجموعة التواعد التي قررتها محكمة النقض وقالت: إن ركن القسوة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٩ من قانون العقوبات يلحق بكل فعل مادي من شأنه أن يحدث ألاماً بيدن المجنى عليه مهما يكن الألم خفيفاً.

(٣) دكتور/ محمد زكي أبو عامر - مرجع سابق - ص ٦٧.

القسوة لا يتحقق إلا بفعل مادي من أفعال العنف يقع على جسم المجنى عليه فيخل بشرفه أو يحدث ألماً بيده مهما كان هذا الألم طفيفاً^(١).

يلزم إذن أن يقع من ممثل السلطة فعلاً مادياً من أفعال القسوة، فإذا كان ما صدر عنه مجرد قول أو إشارة، ولو تضمن قذفاً أو سباً أو شتماً مهما كان مخلاً بشرف المجنى عليه فإن جريمة استعمال القسوة لا تقوم ولا يكون هناك مجال لمسألة ممثل السلطة إلا بتطبيق القواعد الجنائية العادية الواردة في باب القذف والسب وإفشاء الإسرار^(٢).

تحديد نطاق المادة ١٢٩ عقوبات

يلزم أن يكون الفعل المادي الذي تقوم به جريمة استعمال القسوة قد استحال إلى جسم المجنى عليه بحيث تخل بشرفه أو يحدث ألماً بيده، بصريح نص المادة ١٢٩، فإذا كان هذا الفعل قد أتجه إلى جسم المجنى عليه للقبض عليه أو لحبسه أو لحجزه فإن شروط المادة ١٢٩ لا تكون متوافرة لو استعمل الجاني القسوة في سبيل تنفيذ هذا القبض، غاية الأمر أنه إذا كان هذا القبض أو الحبس أو الحجز غير قانوني، كان مشكلاً لجريمة القبض بدون وجه حق الواردة بالمادتين ٢٨٠، ٢٨١ دون جريمة استعمال القسوة^(٣)، أما إذا

(١) يلاحظ أن هناك استقراً في فرنسا على أن عبارة *Violences envers les personnes* الواردة بالمادة ١٦٨ للمجرمة للعنف الوطني تقتصر على العنف المادي الواقع ضد الأشخاص، أو كما عبرت محكمة النقض الفرنسية على كل أنواع العنف *Violence* المادية أيًا كانت طبيعته وأيًا ما كانت نتائجها ويضيف دكتور/ محمد زكي أبو عامر: إن هذا الاستقرار راجع بالأكثر إلى طبيعة نص المادة ١٦٨ نفسها، حيث أنه لا تقرر جريمة وإنما تصح فقط محض ظرف مشدد، لأنواع العنف المجرمة سلفاً، بسبب صفة قاتل الجريمة، أما في مصر فنص المادة ١٢٩ يمتنع جريمة لا محض ظرف مشدد.

Voir aussi en ce sens:

- E. GARCON. Code penal annoté, 1901 - 1906. art 186, p. 455.
- RGARRAUD. Traité theorique et pratique de droit penal Français 1937, p. 442.

(٢) دكتور/ محمد زكي أبو عامر - المرجع السابق - ص ٦٨.

(٣) المرجع نفسه - ص ٧١.

كان هذا القبض أو الحجز قد تم تنفيذاً للقانون (كما لو وقع على محكوم عليه لتنفيذ الحكم، أو على شخص متهم في جريمة ومطلوب القبض عليه، أو القبض على شخص لتفتيشه في الأحوال المصرح بها قانوناً)، ولو استعمل القسوة في تنفيذه فإن جريمة استعمال القسوة لا تقوم باعتبار أن تلك القسوة تعتبر تنفيذاً للقانون لأنها أداء لواجب^(١).

هذا وينبغي أن يلاحظ أن جريمة استعمال القسوة لا تقوم إلا باستعمال العنف المادى ضد الأشخاص، فإذا وقع هذا العنف ضد الأشياء ولو وقع من ممثل السلطة اعتماداً على وظيفته، كما لو قام أحد ضباط الشرطة بكسر نظارة متهم أو ساعته أو قذف سيارته بالحجارة، فإن جريمة استعمال القسوة لا تقوم، وإن جاز أن تقوم بسلوكه جريمة أخرى من جرائم التخريب أو الإتلاف^(٢).

ولا يدخل في حكم المادة ١٢٩ عقوبات أى فعل من أفعال هتك العرض، فإذا كان الفعل الذى ارتكبه الموظف أو المستخدم العمومى أو المكلف بخدمة عمومية قد تجاوز الإخلال بالشرف إلى الحد الذى يعده من قليل الأفعال التى يعاقب عليها القانون في نطاق جريمة هتك العرض، يتم تطبيق المادة ٢٦٨ عقوبات على مرتكب الفعل وهى الخاصة بجناية هتك العرض^(٣).

كما أن السلوك غير العمدى ولو شكل إيلاماً للبدن أو مماساً بالشرف لا تقوم به تلك الجريمة، لأن تعبير استعمال القسوة يفترض الضرورة تصرفاً إرادياً من جانب ممثل السلطة، فلو أن شرطياً أتكفاً أثناء مروره على متهم واقف أمام المحقق أثناء المعاينة فأوقعه فى إثناء به ماء متسخ لا تقوم فى حقه أية جريمة لأن تصرفه لم يكن إرادياً^(٤).

(١) وعلى هذا قضى بأن استعمال القسوة للقبض على محكوم عليه تنفيذاً لحكم أو القبض عليه لا يعاقب عليه بالمادة (١١٣) ١٢٩ عقوبات، نقض ٢٧ مايو ١٩١١ مجموعة صديق قانون الشربات ولحكم النقض - ص ٦٧.

(٢) د/ محمد زكى أبو عامر - المراجع نفسه - ص ٧٢.

(٣) د/ رمسيس بهنام - المراجع السابق - ص ٢٩٥.

(٤) نكروز/ محمد زكى أبو عامر - المراجع السابق - ص ٧٢.

وكذلك فإنه يدخل فى حكم استعمال القسوة البصق فى وجه الشخص، أو إلقاء شيئاً عليه يوجب مضايقته، أو توسيخه، أو انتزاع شئ منه أو ربط عيبيه أو تكميحه أو تقييده، أو دفعه أو جذب به من شعره أو من ملابسه أو إينائه بصنريه أو جرحه^(١).

بينما العنصر الثالث: فى الركن المادى هو أن يسلك الموظف أو المستخدم العمومى أو المكلف بخدمة عمرمية، سلوكه المتقدم ذكره اعتماداً على وظيفته، ويعنى ذلك أنه يكشف عن صفته هذه إذا كان مرتدياً للقسوة المدنية، أو أن يسلك مرتدياً ملايحه المدنية ولم يفصح عن صفته الرسمية، فلا يعتبر ذلك السلوك صادراً منه اعتماداً على وظيفته كما تتطلب المادة ١٢٩ ع، وتسرى إذا آنذاك النصوص العامة الخاصة بالقذف أو السب أو الضرب أو الجرح على حسب الأحوال^(٢).

وتسرى جريمة استعمال القسوة فى حالة استعمال الموظف العنف أو الاعتداء على غيره من الموظفين إذ أن نص م ١٢٩ ع لم تخصص للاعتداء الواقع على الأفراد بل جاءت بصفة عامة تؤثم استعمال القسوة مع الناس، ويدخل بين الناس الموظفين على أن يكون الفعل أيضاً اعتماداً على سلطة الوظيفة^(٣).

ولا يشترط لاعتبار الاعتداء جريمة استعمال قسوة، أن يقع أثناء وبسبب تأدية الوظيفة، لأن نص م ١٢٩ لم يشترط سوى أن يقع الفعل اعتماداً على سلطة الوظيفة وليس بسبب وأثناء تأدية الوظيفة^(٤).

● الركن المعنوي

الركن المعنوي هو القصد الجنائي، أى لتصراف الإرادة إلى الإخلال

(١) جدى عبد الملك - مرجع سابق - ص ١٨١.

(٢) دكتور/ رمسيس بهنام - المرجع السابق - ص ٢٩٥.

(٣) محمد أحمد عابدين - مرجع سابق - ص ١١٩.

(٤) نقض ١٩٤٤/٣/٢ المحللة - ص ٢٦، رقم ٢١٧ - ص ٥٧٨.

بشرف المجنى عليه أو إحداث ألام ببذنه، فإذا حدث من موظف عمومي أنه صدم بسيارته أحد المارة دون قصد، لا تتوافر الجريمة التي نحن بصدددها، وإنما تنطبق المواد الخاصة بالضرب أو الجرح أو إحداث العاهة أو القتل إهمالاً والتي تسرى على عموم المواطنين أيًا كان مرتكب الفعل^(١).

وإذا دفع الموظف أمام محكمة الموضوع بأنه قد مارس فعل الاعتداء تنفيذاً لأمر صادر من رئيسه ويعين عليه طاعته، أو يعتقد أن طاعة رئيسه واجبة عليه، فإن القاعدة لا طاعة لرئيس في معصية القانون، ومن ثم فإن هذا الدفاع لا يلتفت إليه من هيئة المحكمة^(٢).

• تجريم الأمر باستعمال القسوة،

هل يلزم لوقوع جريمة استعمال القسوة أن يكون ممثل السلطة قد قام بنفسه باستعمالها اعتماداً على وظيفته، أم أن الجريمة تقوم - على غرار جنائية التعذيب - باستعمال القسوة أو بالأمر باستعمالها. وفي هذا الشأن ذهب رأي^(٣) إلى أنه: (لا نستطيع أن نقرر أن الأمر باستعمال القسوة يتساوى مع استعمالها فعلاً في قيام الجريمة. فذلك لا يكون إلا بنص يقرر في القانون، والمادة ١٢٩ ع جاءت خالية من تلك التسوية)، وعليه فإن ضابط الشرطة الذي يأمر أحد رجاله بالبصق على وجه متهم أو ضربه على قفاه، لا تقوم الجريمة في حقه ولا في حق رجله بمجرد إصدار الأمر، لكن الأمر يختلف إذا قام هذا المروءس بتنفيذ الأمر فبصق على وجه المتهم أو لطمه على قفاه، إذ تكون الجريمة في هذه الحالة قد وقعت في حق المروءس باستعماله للقسوة فعلاً باعتباره فاعلاً أصلياً في الجريمة، أما مصدر الأمر فلا يكن باعتباره فاعلاً أصلياً، وإنما يكون شريكاً بالتحريض في جريمة استعمال القسوة ويحمل لذلك عقوبتها.

(١) دكتور/ رمسيس بهنام - المرجع السابق - ص ٢٩٥.

(٢) محمد أسعد عابدين - المرجع السابق - ص ١٢٥.

(٣) دكتور/ محمد زكي أبو عامر - مرجع سابق - ص ٧٢.

لكن الأمر باستعمال القسوة واستعمالها بناء على هذا الأمر فعلاً شيء، ومجرد صمت الرئيس وتركه لمرءوسيه يستعملون القسوة مع شخص مقبوض عليه شيء آخر، فمجرد امتناع الرئيس وتقاعده عن منع ارتكاب الجريمة لا يمكن اعتباره عملاً من أعمال الاشتراك التي يعاقب عليها القانون^(١).

ثالثاً، (نقد المادتين ١٢٦، ١٢٩ من قانون العقوبات):

في إطار حرص الفقه الجنائي على توفير كافة الضمانات لحماية حقوق الإنسان وصيانة حرياته، وعلى قمة هذه الضمانات الحماية التشريعية التي ييسرها المشرع من خلال نصوص القوانين التي تجرم أفعال معينة وتعاقب مرتكبيها، حيث ذهب جانب من الفقه إلى نقد مصلك المشرع في حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في النصوص التي شرعها في قانون العقوبات بنص المادتين ١٢٦، ١٢٩^(٢)، وهذا ما سنوضحه في الوقفة النقدية التالية من الدراسة.

بداية فإن كل *Violence* أو إيذاء *Voice de fait* ضد الفرد بشكل بحسب جسامته إما جناية وإما جناحة وإما مخالفة وفقاً لما يقرره قانون العقوبات باعتباره عدوئاً على حق الفرد في الحياة أو سلامة البدن أو الاعتبار في ذاته، وباعتباره حقاً مستقلاً قائماً بذاته من جهة وإقاعاً من فرد على فرد من جهة أخرى، فإذا وقع العنف أو الإيذاء من موظف اعتماداً منه على سلطة وظيفته، فإن هذا العنف لا يكون إقاعاً منه باعتباره فرداً، وإنما يكون إقاعاً باعتباره ممثلاً للسلطة، ويكون بالتالي إقاعاً باسمها ولحسابها، لأنه وقع باستخدام إمكاناتها وبين طرفين غير متكافئين هما السلطة من جهة والفرد - المعتدى عليه - من جهة أخرى^(٣).

(١) المرجع نفسه، وانظر في هذا محكمة استئناف مصر في ١٠ مايو ١٩٠٢ مجلة الحقوق - ص ١٧،

١٠٦، وأشار إليه جندى عبد الملك - المرجع السابق - ص ١٦١.

(٢) رأى الدكتور/ محمد زكى أبو عامر - المرجع السابق - ص ٤٩ وما بعدها.

(٣) الدكتور/ محمد زكى أبو عامر - المرجع السابق - ص ٥٠.

ومضيف: أن المشرع الفرنسي قد لخص لنفسه منهجاً مقبوعاً ومثقفاً في نفس الوقت مع الاعتراف المتقدمة بقررت بمقتضى المادة ١٨٦ عقوبات مراقبة الموظف الذي يستخدم أو

وفى مصر فإن العنف الوظيفى الواقع على الفرد، يشكل كقاعدة عامة إما جنائية وإما جنحة وإما مخالفة على حسب طبيعته وجسامته الذاتية، كأنه واقع من فرد على فرد، تستثنى من ذلك حالاتان يكون العنف فيهما برغم تشكيله لإحدى الجرائم السابقة إلا أنه يشكل - هو نفسه وكفعل جنائى واحد - جريمة أخرى هي:

- إما جريمة تعذيب المتهم لجملة على الاعتراف

وقد تقرر لها عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشر سنوات، إلا إذا مات المجرى عليه فيحكم بالعقوبة المقررة للقتل العمد.

- وإما جريمة استعمال القسوة:

وتبلغ عقوبتها الحبس مدة لا تزيد على سنة أو الغرامة التى لا تزيد على

يأمر باستخدام العنف ضد الأشخاص دون سبب قانونى أثناء ممارسته لوظيفته أو بماسدتها على حسب جسامه جرمته، على أن ترفع عقوبة جرمته إلى المحدد المقررة بالمادة ١٩٨ عقوبات، وبهذا قرر المشرع للفرنسى القاعدة العامة فى معاملة العنف الوظيفى، فإذا كان هذا العنف قد وقع من الموظف أثناء ممارسته لمهام وظيفته فإن المادة ١٨٦ تعمل تعفيين على تطبيق القواعد الجنائية العادية، فيكون هذا العنف مبرراً إذا استند على سبب قانونى، لكن العقوبة المقررة للجريمة التى تشكل من هذا العنف تتجسم إذا كان هذا السبب منحماً، وبهذا أعطى المشرع للفرنسى لمعطى السلطة العمالية اللازمة لأداء واجبه وقد فى نفس الوقت العقوبة القاسية لمن يحددونه.

وعلى هذا الأساس فإن العنف الواقع على وجه الخصوص من رجال الشرطة سواء عند ممارستهم لمهام المنصب القضائى أو لتدبير النظام، دون سبب قانونى كأن يضرب رجل للشرطة أو التحقيق شخصاً بحيث يحدث له عاهة مستديمة فإنه يعاقب فى القانون الفرنسى لا بالعقوبة المقررة فى المادة ٣٠٩، وإنما بالعقوبة المقررة بالمادة ١٩٨، فإذا كان هذا العدوان لا يهل سوى جلعة عقيب بصفته العقوبة المقررة لها.

وفى نفس المعنى يراجع دكتور/ رمسيس بهنام - مرجع سابق - ص ٢٧٨ حيث يوضح أن للقانون المصرى لم ينص كما فعلت المادة ١٨٦ من قانون العقوبات الفرنسى، على جعل صفة الموظف أو المستخدم العمومى فى جريمة الضرب أو الجرح أو الضرب أو الجرح أو المضرب إلى عاهة، أو الضرب أو الجرح العمضى إلى موت التل العمد، ظرفاً مشدد للعقوبة عن القدر الذى كان يستحق منها لو كان فاعل الجريمة مواطناً عادياً.

وإذا ذلك أرمى مؤثر (الحق فى حرمة الحياة الخاصة) المنطد فى كلية حقوق الإسكندرية للفترة من ٢٦ يونيو ١٩٨٧ - بجعل صفة الموظف العمومى ظرفاً مشدداً لعقوبة الضرب أو الجرح، أو الضرب العمضى إلى عاهة، أو الضرب العمضى إلى موت، إذا وقعت منه جريمة من هذه الجرائم.

ماثلتي جليته، ويحل الأمر هنا على ما قرره الفقرة الأولى من المادة (٣٢) عقوبات التي قررت بأنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة يجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها^(١).

فيذا أدركنا أن العلف الوظيفي شأنه شأن كل علف واقع على الفرد كما يمكن أن يسفر عن جريمة قتل عقوبتها في صورتها البسيطة هي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة م ٢٣٤ ع^(٢)، يمكن أن يسفر عن جريمة ضرب أو جرح أفضى إلى الموت مقرر لها عقوبة السجن أو الأشغال الشاقة من ثلاث سنوات إلى سبع سنوات م ٢٣٦ ع^(٣)، أو عن جريمة ضرب أو جرح أفضى إلى عاهة مستديمة وعقوبتها السجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين م ٢٤٠ ع^(٤)، أو عن جريمة ضرب أو جرح نشأ عنها مرض أو عجز عن الأعمال الشخصية، مدة تزيد على عشرين يوماً وعقوبتها الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تقل عن عشرين جليته ولا تجاوز ثلاثمائة جليته ٢٤١ ع^(٥)، أو عن جريمة جرح أو ضرب بسيط عقوبتها الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تقل عن عشرة جليته ولا تجاوز ماثلتي جليته ٢٤٢ ع^(٦).

(١) أنظر نقض ١٢ نوفمبر ١٩٤٥ طعن رقم ١٤٤٦، سنة ١٥ ق - مجموعة القواعد التي قررتها محكمة النقض، ج ١، ص ٢٥٣.

وقد قررت المحكمة فيه أن استحصال الموظفين ومن في حكمهم للقسوة على الناس اعتماداً على وظائفهم كما يكون الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٢٩ عقوبات، يكون - إذا حصل ضرب - الجريمة المعاقب عليها بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أو غيرها من المواد الأخرى التي تعاقب على إحداث الضرب أو الجرح عمداً، ولما كان للفعل الجنائي في الجريمتين واحداً، وكان يجب بمقتضى المادة ٣٢قرة أولى من قانون العقوبات ألا يوقع على المتهم به إلا عقوبة واحدة هي المقررة بالجريمة الأشد وكانت العقوبة المقررة في القانونين بالمادة ٢٤١ ع.... أشد من العقوبات المقررة بالمادة ١٢٩ ع، فإنه لا يكون من الخطأ معاقبة المتهم وهو عمداً بالمادة ٢٤١ عن إذا ثبت أن للضرب الذي وقع منه قد بلغ ذلك الحد من الجسامه.

(٢) معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ - الجريمة الرسمية - العدد ٢٩ مكرر بتاريخ ١٨/٧/١٩٩٢ م.

(٣) معدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ - الجريمة الرسمية - الممدد ٢٩ مكرر بتاريخ ١٨/٧/١٩٩٥ م.

(٤) معدلة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٩٢، ١٥٥ لسنة ١٩٩٧ م.

(٥) استبدلت بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٧ ثم عدلت بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢ م.

(٦) استبدلت بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ ثم عدلت بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢ م.

لو أدركنا ذلك كله لرأينا مسألة حظ المادتين ١٢٦ ع، ١٢٩ ع المخصصتين لمواجهة العنف الوظيفي في التطبيق^(١).

بشأن جنائية التعذيب، يلاحظ أنها ليست تقديراً للمبدأ الأساسي الذي ينبغي أن يسيطر على التشريع الجنائي، وهو توفير الحماية الجنائية للقاضية بحق الفرد في السلامة البدنية والذهنية في تعامله مع السلطة، أو بالأدق في تعامل السلطة معه، لأنها كما هو واضح لا تشدد العقوبة على العنف الوظيفي البالغ درجة التعذيب مطلقاً والذي يتصور وقوعه من ممثلي السلطة وعلى الأخص ممثلي الشرطة والعدالة، وإنما هي فقط تواجه حالة التعذيب الواقع على متهم بقصد حمله على الاعتراف، فإذا وقع التعذيب على غير متهم أو على متهم لا يقصد حمله على الاعتراف^(٢)، وإنما يقصد آخر فالقواعد الجنائية السادية هي التي تنطبق، بالرغم من ضخامة الأثم في الحالات الأخيرة عنه في الحالة المنصوص عليها، لأن العدوان فيها لا يزال واقعاً باسم السلطة ولحسابها من ممثليها واعتماداً على إمكاناتها، فإذا اصطحب أحد ضباط الشرطة جاره إلى دائرة القسم لتسوية خلاف بينهما، ثم أمر رجاله أو قام هو بنفسه بتعذيبه لكي يرضخ على نحو أحدث به عاهة مستديمة فإن جنائية التعذيب لا تنطبق، وجنحة استعمال القسوة لا تجدى، ولا يكون هناك مجال إلا لتطبيق المادة ٢٤٠ ع، وكأنه عنف واقع من فرد على فرد^(٣).

أما بالنسبة لجريمة استعمال القسوة، فإن الأمر أدهى وأمر، صحيح أن صياغة هذه الجريمة جاء تقديراً لمبدأ توفير الحماية الجنائية لحق الفرد في سلامة بدنه وذهنه في تعامل السلطة معه، إلا أن العقوبة التي تقررت لها جاءت هزيلة على نحو أفرغ مضمونها وقوت الحكماء من تقريرها، إذ لا تجد

(١) نكتور/ محمد زكي أبو عامر - المرجع السابق - ص ٥٢.

(٢) العقوبة ترتفع إلى العقوبة المقررة للتكامل عمداً إذا أفضى التعذيب إلى موت المجنى عليه، كما ترتفع إلى الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشرة إذا أفضى للتعذيب إلى عاهة مستديمة (وعقوبتها السجن من ثلاث سنين إلى خمس سنين).

(٣) المرجع نفسه - ص ٥٣.

هذه الجريمة مجالات للتطبيق إلا في حالة واحدة، هي حالة ما إذا اتخذت القسوة شكل التعدد أو الإيذاء مع أحداث ألم بالبدن (وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه)^(١)، أما في الحالة التي يتخذ فيها العنف أبسط درجات الضرب أو الجرح، فلا ينتج عنه عاهة أو مرض أو عجز عن الأشغال للشخصية أي لم يبلغ درجة جسامه، فإن العقوبة هي الحبس مدة لا تزيد على سنة أو الغرامة لا تجاوز مائتي جنيه، وهي عقوبة أشد من عقوبة جريمة استعمال القسوة لأنها عقوبة اعتداء فرد عادي على فرد مثله، وليس عقوبة اعتداء ممثل سلطة على فرد في المجتمع. فإذا وصلت القسوة إلى حد أحداث عاهة مستديمة أو إلى حد الموت، فإن القواعد الجنائية العادية وحدها هي التي تكون مرشحة للتطبيق^(٢).

وبعد عرض ما سبق فقد ذهب رأي في الفقه الجنائي^(٣) إلى القول بأنه: نستطيع بضمير مستريح أن نقرر أن المشرع المصري كان أحرص على حماية موظفيه المنتخبين على الحرية الشخصية لبنيهم، بأكثر من حرصه على

(١) المرجع نفسه - ص ٥٤.

(٢) إذا أدركنا أن العنف الواقع من رجل السلطة، كما يكون الجريمة المقررة بالمادة ١٢٩ ع الخاصة باستعمال القسوة يكون إذا حصل بالضرب أو الجرح، جريمة جرح أو ضرب كتدور بحسب جسامتها وطبيعتها، وكانت العقوبة المقررة لتلك الجرائم حتى في أدنى صورها أشد من عقوبة جريمة استعمال القسوة، لأدركنا كيف أن عقوبة العنف الواقع من فرد على فرد - في التشريع المصري - أشد من عقوبة العنف الواقع من سلطة على فرد، وهو أمر غريب ومثير للنظر، ولولا أن الفعل الجنائي الذي تقوم به الجريمتين واحداً، وكانت لتساقط ٣٢ عقوبات توجب الحكم بعقوبة الجريمة الأشد لتمتع محالي السلطة في عنفهم مع الناس بهذا التصامح التشريعي. (دكتور) محمد زكي أبو عامر - المرجع السابق - ص ٦٥، ٦٦.

ويضيف: نقترح إلغاء المادة ١٢٩، واستبدالها بالنص الآتي:

(كل موظف عام وكل شخص مكلف بخدمة عمومية يستخدم العنف ضد الأشخاص أو أمر باستخدامه اعتماداً على سلطة وظيفته يماثل بالأشغال الشاقة الموزدة أو الموقفة إذا كان العنف الواقع منه يشكل جنائية، ويضبط بالعقوبة الأصلية المقررة للجريمة التي ارتكبتها إن كان العنف الواقع منه يشكل جنحة).

(٣) دكتور/ محمد زكي أبو عامر - المرجع نفسه - ص ٥٤، ٥٥.

حماية حق بنيه في السلامة البدنية والذهنية في تعامل السلطة معهم باعتباره دعامة من دعائم الحرية الشخصية، إذ من المفهوم أن العنف الواقع من ممثلي السلطة العامة ضد الأشخاص يتخذ صورتين:

- أما أن يقع باعتبارهم أفراداً، وهذا ما يتحقق في سائر الحالات التي يكون فيها هذا العنف قد وقع منهم إرضاء لمصالحهم الخاصة وباستعمال إمكاناتهم الذاتية، فيكون العدوان الواقع قد وقع باسمهم ولحسابهم، وبالتالي فإن قواعد قانون العقوبات العادية هي التي تكون وحدها من مرشحة للتطبيق.

- أما إذا كان هذا العنف قد وقع على الفرد من أحد ممثلي السلطة اعتماداً على سلطات وظيفته وباستعمال إمكاناتها، فإن الأمر يصبح مختلفاً لأن وقوع العنف من ممثلي السلطة اعتماداً عليها يجعل العدوان الواقع به واقعاً باسم السلطة ولحسابها، وبالتالي لا يجوز أن تكون المسؤولية الجنائية الناجمة عنه هي بعينها المسؤولية الناجمة عن مثله إذا وقع من فرد على فرد، لأن العدوان هنا إنما يترجه إلى حق الفرد في السلامة البدنية والذهنية.

ربحاً، تقييم نقده المادتين ١٢٩، ١٢٩ عقوبات،

أن الرأي الفقهي الذي ذهب إلى نقد المادتين ١٢٦، ١٢٩ ع، إنما كان نقده لموقف المشرع المصري الذي اعتقد أنه بهاتين المادتين قد وفر الحماية لحق الفرد في سلامة بدنه ونفسه من عنف السلطة، باعتبار أن هذا الحق إحدى الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الحرية الشخصية للفرد.

وأن كنا نتفق مع هذا الرأي الفقهي في قيمة ما ذهب إليه، وهو توفير الحماية الجنائية الحقيقية للحرية الشخصية من الإجمام للمرتكب باسم السلطة ولحسابها من ممثليها، إلا أننا نرى أن للمشرع المصري في نص المادة ١٢٦ عقوبات قد جنح إلى توفير قدر كبير من الحماية لمواطنيه بإضافة ظرف مشدد وهو أنه «إذا مات المجرى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمداً»، وعقوبة القتل عمداً حسب نص المادة ٢٣٤ الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة.

وهذا مع الوضع فى الاعتبار أن القانون يعاقب على جريمة التعذيب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشر، فإذا تحقق موت السجلى عليه تكون العقوبة التى تنتظر الجانى عقوبة القتل عمداً، وكذلك يعاقب القانون على الشروع فى الحالة التى يكون فيها ممكناً بالسجن مدة تزيد على خمس سنوات، أو الحبس.

المبحث الرابع

جريمة القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق

أولاً، طبيعة الجريمة،

تقع هذه الجريمة بصورة مستقلة عن أعمال البوليس وأمورى الضبط حين يقوم بارتكابها أحد الأشخاص أو مجموعة منهم، كما تقع حين يرتكب مأمورى الضبط الأفعال المكونة لها ولو بغية التوصل إلى معرفة مرتكبى جريمة سبق وقوعها، مما يدخل فى إطار القبض الباطل، وهى بذلك تكون صورة للاعتداء على الحرية الشخصية.

وقد تناول المشرع هذه الجريمة فى الباب الخامس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات^(١) فى المواد ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢ فتص فى المادة ٢٨٠^(٢) على أن:

(كل من قبض على أى شخص أو حبسه أو حجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفى غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه).

وقضى فى المادة ٢٨١ ع على أن: (يعاقب أيضاً بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل شخص أعار محلاً للحبس أو الحجز غير الجائزين مع علمه بذلك).

ثم بيئت المادة ٢٨٢ ع الظروف التى يترتب على توافرها إحداها تغيير وصف الجريمة من جلحة إلى جناية حيث نصت على أنه:

(١) دكتور/ حسنى درويش عبد الحميد - مدى مسئولية ضابط الشرطة عن القبض بدون وجه

حق - مقال مجلة الأمن لعام - العدد ١٣٨ لسنة ٢٤ - يوليو ١٩٩٢، ص ٧٠، ٧١، راجع محمد أحمد عابدين - المرجع الأسبق - ص ١٢٩ وما بعدها.

(٢) مجلة القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ - الجريدة الرسمية - للحد ١٦ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٢.

(إذا حصل القبض فى الحالة المبينة بالمادة ٢٨٠ من شخص تزيا بدون حق بزى مستخدمى للحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أبرز أمراً مزوراً مدعياً صدوره من طرف الحكومة يعاقب بالسجن، ويحكم فى جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عنبه بالتهديدات البدنية) .

وقد أوضح نص المادة ٢٨٠ ع القبض الذى يشكل جريمة الجنحة بينما بين نص المادة ٢٨٢ ع القبض الذى يشكل جنابة، ويشترك الاثنان فى معنى القبض بيد أن القبض الذى ورد فى نص المادة ٢٨٢ ع يصنيف الظروف المشددة التى تحول الجريمة من جنحة إلى جنابة^(١) .

ويلاحظ أن المشرع المصرى لم يقرر بالنسبة لهذه الجريمة أى فرق فى المسؤولية بين القبض الواقع من فرد على فرد، والقبض الواقع من أحد ممثلى السلطة على فرد والمتضمن لذلك عدواناً على الحرية الشخصية، وإن كان بهذا النص قد صرح بقيام المسؤولية الجنائية إذا وقع القبض على فرد من المجتمع بدون وجه حق دون تفرقة بين ممثلى السلطة وبين الأفراد العاديين .

وفى تفسير ذلك أوضح الفقه أن المشرع المصرى قد غفل بما سبق بيانه عن إدراك حقيقة بالغة الأهمية ألا وهى تنوع طبيعة الجريمة بحسب مصدرها إذ لا شك أن القبض الواقع من فرد على فرد لا يستهدف منه مقترفة الاعتداء على هذا الحق فى ذاته، وعلى العكس من ذلك فإن ممثلى السلطة حين يقبضون على فرد بدون وجه حق اعتماداً على سلطة وظيفتهم فإن تصرفهم هذا إنما يكون عدواناً مباشراً على الحرية الشخصية لهذا الفرد ومنطوية بذلك على قدر أكبر من الأضرار والاعتداء ومستأهلاً بالتالى لقدر أعظم من المسؤولية^(٢) .

(١) دكتور/ أحمد نحمى سرور - مرجع سابق - ص ٦٤١ .

(٢) دكتور/ محمد زكى أبو عامر - مرجع سابق - ص ٤٥ .

وقد فرق القانون الفرنسى بين القبض الواقع من فرد على فرد (المادة ٣٤١ للمجلة بالقانون رقم ٧٠ - ٤٨٠ الصادر فى ٨ يونيو ١٩٧٠) جاعلاً منها جنابة فى جميع صورها عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة إذا كان الاعتقال تجاوز شهراً والأشغال الشاقة من ١٠ سنوات إلى

ويضيف الفقه أن موقف المشرع المصرى فى هذا الصدد لا يمكن الدقاع عنه، لانه من غير المعقول أن يضع المشرع القبض الواقع من فرد على فرد مع القبض الواقع من عضو سلطة على فرد على قدم المساواة فى المسؤولية والعقاب، إذ لا يجوز أن تكون هناك مساواة فى المعاملة العقابية بين ممثلى السلطة، وقد أمرهم هو نفسه بسلطة غير محدودة تضعهم فى مركز يسمح بوقوع الاعتداء منهم على الحرية الشخصية للأفراد فى كل لحظة، وبين للفرد العادى الذى لا يمكنه أن يوقع عدواناً شبيهاً على غيره إلا فيما ندر وفى أحوال استثنائية، الأمر الذى لا يمكن فهمه إلا على أن المشرع المصرى يرغب فى حماية موظفيه المعتدين على الحريات الشخصية للأفراد، ومع ذلك يذهب رأى فى الفقه إلى أن غياب التفرقة - فى المسؤولية والعقاب - بين القبض الواقع من فرد على فرد والقبض الواقع من ممثل السلطة على فرد، وهذا الغياب ليس من شأنه أن يحول دون إقامة التفرقة بين القبض المتضمن عدواناً على الحرية الشخصية وهو القبض الواقع من ممثل السلطة اعتماداً على وظائفهم، والقبض الذى لا يتضمن هذا العدوان وهو الواقع من فرد على فرد، على أساس عمومية النص المقرر للجريمة لا تحول دون تنوع طبيعتها بحسب مصدرها^(١).

— عشرين إذا كان الاعتقال لم يتجاوز مدته شهراً، والمحبس من سنتين إلى خمسة إذا أطلق سراح المعتقل أو من فى حكمه قبل تمام اليوم الخامس من الاعتقال.

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية Cass 16 Juil 1952 D. 1953 - Somme 26

Cass 9 dec 1893 D.P. 96. 1 - 15.

بأن وقاعة القبض على فرد أو اعتقاله بطريقة غير قانونية تشكل جريمة أياً ما كانت مدة الاعتقال، وأن منح الحرية للمعتقل قبل مضي الشرة أيام (أصبحت خمسة) وأقبل كل تحقيق لا يغير فى طبيعة التصرف ولا يقب الفل إلى جملة لكنه يشكل فقط حالة من حالات العذر القانونى. هذا عن القبض الواقع من فرد على فرد، فإذا كان القبض أو الاعتقال قد وقع من سلطة على فرد أى من أحد ممثلى السلطة العامة اعتماداً على سلطة وظروفه فإن المادة ١/١١٤ ع ١ التى تكون مطبقة على مثل هذا الموظف وقد قرر لها المشرع الفرنسى عقوبة الجريد المبنى.

(١) الدكتور/ محمد زكى أبو عامر - المرجع السابق - ص ٤٦

ثانياً، ماهية القبض محل التجريم:

القبض هو حرمان الشخص من حرية التجول دون تعليق على حكم فترة زمنية^(١)، ويتميز القبض عن الحبس والحجز في أن القبض سلوك وقفي يبدأ ويتم في لحظة اتخاذه دون أن يتوقف الأمر على قضاء فترة زمنية معينة، أما الحبس والحجز فهما سلوك مستمر لأنهما في جوهرهما قبض مستمر في الزمان لفترة معينة طالقت هذه الفترة أم قصرت^(٢)، ولهذا أهميته القانونية بصدد حساب التقادم، إذ لا يبدأ بالنسبة للحبس أو الحجز إلا من اليوم الذي يطلق فيه سراح المحبوس أو المحتجز.

هذا ويكفي لاكتساب التصرف الصادر من ممثلي السلطة للخصيصة الجرمية أن تتحقق به إحدى هذه الوقائع القبض Arrestation أو الحبس Betentions أو الحجز Se qustration، دون نظر لما إذا كان القبض قد أُرْدِف بإطلاق سراح فوراً أو تبع بحبس أو بحجز^(٣).

ويلاحظ أن ما لا يعتبر قبضاً في القانون لا تقوم به الجريمة، وعلى هذا فإن مجرد منع الشخص من الذهاب إلى مكان معين لا تقوم به الجريمة، كما أنه يستوى أن تحقق معنى القبض أن يقع باستعمال القوة أو التهديد أو دون استخدامهما مادام قد جاء رغم إرادة المقبوض عليه.

ثالثاً، أركان جريمة القبض على الناس بدون وجه حق^(٤):

تتكون أركان الجريمة والتي نصت عليها م ٢٨٠ من قانون العقوبات من ركنتين هما الركن المادي والركن المعنوي (القصد الجنائي).

(١) قصت محكمة النقض بأن (القبض على شخص هو إمساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول دون أن يتحقق الأمر على قضاء فترة زمنية معينة) (نقض ٢٧ أبريل ١٩٥٩ مجموعة الأحكام ص ١٠ رقم ١٠٥ ص ٤٨٢).

(٢) نقض ٨ مايو ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ علماً، ج ٢، رقم ١، ص ٩٣٠.

(٣) دكتور/ محمد زكي أبو عامر - المرجع السابق - ص ٤٨.

(٤) يخرج من نطاق دراستنا لجريمة للقبض بدون وجه حق، القبض للواقع من فرد على فرد، حيث أن الجريمة التي نحن بصدد دراستها لا تقع إلا من ممثل السلطة (رجل الشرطة) اعتماداً على سلطته.

- الركن المادي، ويقوم على عنصرين: العنصر الأول هو الفعل المادي، والعنصر الثاني هو انعدام المبرر القانوني.

العنصر الأول، الفعل المادي، وفعل القبض أو الحبس أو الحجز، الفعل المادي ينحصر في اعتداء يقع على الحرية الشخصية لفرد سواء بالقبض عليه أو حبسه أو حجزه، والثابت طبقاً لقضاء محكمة النقض أنه لا يلزم لتوافر الجريمة طبقاً للمادة ٢٨٠ ع وجود هذه الأفعال الثلاثة مجتمعة بل يعاقب المشرع على كل فعل منها إذا وقع على حدة، فالقبض يكفي لوقوع الجريمة ولو لم يعقبه حبس أو حجز، كما لو أطلق سراح المقبوض عليه قبل الوصول إلى قسم الشرطة، أو المكان الذي سيحجز فيه^(١).

وتستوى الوسائل المستخدمة في إتمام هذا الأمر وإن كان المشرع قد جعل بعضها مشددا للعقاب كما يستوى أن يقع بنشاط إيجابى أو مجرد الامتناع، كما امتناع عن الإفراج عن المحبوس في اللحظة التي يجب فيها قانوناً الإفراج عنه.

العنصر الثاني، وانعدام المبرر القانوني، إذ إنه تكتم هذه الجريمة بحرمان الشخص من حريته، فأنها تستمر طالما أستمروا هذا الحرمان وعلى هذا الأساس تعتبر جريمة القبض بدون وجه حق مستمرة بالغدر الذي يستغرق زمن القبض^(٢)، بمعنى عدم قانونية أو مشروعية القبض أو الحبس أو الحجز^(٣)، والا

(١) نقض ٩ يونيو ١٩٦٩ - مجموعة أحكام محكمة النقض - من ٢٠ ق ١٧١ - من ٨٥٣،

ونقض ٢٧ أبريل ١٩٥٩ - مجموعة أحكام محكمة النقض، من ١٠، ق ١٠٥، من ٤٨٢.

(٢) دكتور/ قدرى عبد الفتاح الشهلوى - جرائم السلطة للشرطة للقاهرة - دار للنهضة المصرية - سنة ١٩٧٧ - من ٥٩.

(٣) قضت محكمة جنابات للقاهرة بمحاكمة معاون مباحث قسم القاهرة الجديدة بالسجن المشدد ثلاث سنوات وأيضاً عدد ٢ أملاء شرطة والفراسة لكلا منهم ألفى جنيه. حيث قام معاون المباحث بحجز أمد المواطنين بوحدة المباحث بديوان القسم بدون وجه حق، وطلب مبلغ خمسة آلاف جنيه رشوة من والدته عن طريق المتهمين الثاني والثالث لإخلاء سبيله، وقد تم ضبط معاون مباحث القسم داخل ديوان القسم - مقر عمله - بمكتبه أثناء تسلمه المبلغ المالى من المتهمين الثاني والثالث، وألقى للقبض على المتهمين وكان ذلك بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠٠٣. (الأخبار العدد ١٦٢١٩ فى ١٨/٤/٢٠٠٤)

يوجد سبب يبيح هذا الفعل، كالقبض أو الحبس استعمالاً للسلطة، أو استعمالاً لحق، إذ أن المشرع لا يعاقب على فعل يأمر به أو يبيحه.

ويوجه عام فإن القبض يعتبر مشروعاً إذا تم استعمالاً لحق مقرر بمقتضى القانون، ويعتبر قبضاً غير مشروع الامتناع عن الإفراج عن المقبوض عليه حين يتعين الإفراج عنه قانوناً^(١).

وقد ذهب رأى من الفقهاء إلى توجيه النقد إلى نص المادة ٢٨٠ ع، بأن عبارات هذه المادة تؤدي إلى القول بأن القبض أو الحبس أو الحجز يعتبر مشروعاً بمجرد وقوعه بأمر أحد الحكام المختصين بذلك، وهذا القول ليس صحيحاً على إطلاقه فقد يكون الأمر الصادر من الحاكم المختص قد صدر على نحو غير ما يقضى به القانون مما يصمه بعدم الشرعية ويسأل من ارتكب فعل القبض أو الحجز باعتباره مساهماً في جريمة من أصدر الأمر^(٢)، ومن ناحية أخرى فقد علق النص شرعية القبض أو تقريره على صدور أمر أحد الحكام، ويكون المقبوض عليه متهماً في جريمة بينما هناك حالات أجاز فيها المشرع للأفراد القبض على المتهم دون توقف على أمر أحد الحكام، فمادة ١٣٧ ج تقرر أن، (لكل من شاهد الجاني متلبساً بجناية أو جليحة يجوز فيها قانوناً الحبس الاحتياطي، أن يسلمه إلى أقرب رجل من رجال السلطة العامة دون احتياج إلى أمر بضبطه)^(٣).

وعلى ذلك لا تقوم الجريمة إذا كان مرتكب الفعل المادى قد أتاها وهو في حالة دفاع شرعى عن النفس أو عن الغير أو في حالات الضرورة، كذلك لا تقوم الجريمة بالتطبيق السليم للمادة ٦٣ ف ٢ من قانون العقوبات التي تقرر أنه (لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أميري في الأحوال الآتية):

(١) دكتور/ أحمد فتحي سرور - مرجع سابق - ص ٦٤٢.

(٢) صلاح الدين جمال عبد الرحمن - مرجع سابق - ص ٨٦.

(٣) دكتور/ أحمد فتحي سرور - نظرية الإعلان في قانون الإجراءات الجنائية - للقاهرة - دار النهضة العربية - سنة ١٩٥٩ - ص ٤.

أولاً:.....

ثانياً: إذا حصلت نيته وارتكب فعلاً تنفيذياً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجرأه من اختصاصه....).

وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبيت^(١) والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته، وأن اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة.

مثال ذلك رجل الشرطة الذي يقبض على شخص ما بمقتضى أمر بالقبض باطل من حيث الشكل، أو الذي يقبض على شخص بحسن نية غير الذى عليه أمر القبض المستجمع لشروطه القانونية، وذلك بشرط ثبوت حسن الدية^(٢).

ويشير جانب من الفقه إلى مثالا عملياً يوضح التفرقة بين القبض المعاقب عليه قانوناً، والقبض بمعنى تقييد حرية الحركة الذى لا عقاب عليه، كما فى حالة المجنون وما يتبع ذلك من تقييد حريته وحجزه بقسم الشرطة لعين اتخاذ الإجراءات الطبية الخاصة بترجيله إلى دار العلاج، فلا يعتبر ذلك من قبيل القبض المعاقب عليه أخذاً فى الاعتبار بمقتضيات المصلحة العامة فى استقرار الأمن، واستناداً أيضاً لنص م ٣٧٨ فقرة ٨ من قانون العقوبات التى تلص على: (عقاب من ترك أولاده حديثى السن أو مجانين موكلاً لحفظهم يهيمنون وعرضهم بذلك للأخطار أو الإصابات)، وعلى العكس من ذلك فإن جريمة الحجز بدون وجه حق تتوافر أركانها ويتعين معها تطبيق

(١) دكتور/ قدرى عبد الفتاح للشهاوى - المرجع السابق - ص ٤٣.

(٢) نقض ١٩٧٢/٥/١٥ - مجموعة أحكام النقض - السنة ٢٣ - ص ٧٧٤.

وقضى بأن إثبات الحكم حسن نية المتهم بالمعنى بدون وجه حق استناداً إلى أنه لم يصدر عن مولى نفسه وإنما كان يعتقد مشروعيته وإن أجراه من اختصاصه بصقته قائماً بأعمال نقطة الشرطة والممدول عن الأمن فيها وأنه اضطر إلى ذلك لمنع وقوع جرائم أخرى وتطبيق اعتقاد المدعى بضرورة ما فعله بأسباب معقولة وللتهاء للحكم إلى ترفئته من تهمة القبض بكون ضامياً.

نص م ٢٨٠ ع في حالة القبض على شخص سليم العقل وإيداعه في مستشفى عام مخصص لعلاج الأمراض النفسية بحجة أنه مختل القوى العقلية^(١).

الركن المعنوي (القصد الجنائي)،

لا يكفي لتقرير المسؤولية الجنائية أن يصدر عن الجاني سلوك إجرامي ذو مظهر مادي، بل لابد من توافر ركن معنوي أو أدبي يمثل روح المسؤولية حين يمثل ركنها المادي جسمها الظاهر للعيان^(٢).

فتتطلب هذه الجريمة قصداً جنائياً عاماً وهو اتجاه إرادة الجاني حرمان المجنى عليه من حريته في التجول دون وجه حق مع علمه بذلك، وذلك العلم يتحقق بتوافر عنصرين التصور والإدراك^(٣)، بمعنى علمه بأن من شأن فعله أو يحقق هذه النتيجة.

وعلى ذلك لا تقوم الجريمة إذا اكراه المتهم إكراهاً مادياً على إغلاق مكان على شخص بداخله إذ أن إرادته لم تتجه إلى هذا الفعل، أو إذا اتجهت إرادته إلى الفعل دون النتيجة، كمن يفلق على أحد مكان وهو معتقد خلافاً للواقع أنه يستطيع مغادرة المكان من باب آخر، كما يتخلف العقاب الجنائي لتخلف القصد العمدى إذا ثبت خطأ، ويذهب البعض إلى أنه لا يجوز إلا المساواة الإدارية والمدنية دون الجنائية إذا كان الفعل المادي بعنصريه قد تحقق نتيجة خطأ وقع من مأمور للمنبط القضائي^(٤).

ويلاحظ أن الجهل بقانون الإجراءات الجنائية وغيره من الأحوال التي تعدد أحوال القبض وشروط صحته، هو جهل يغير قانون العقوبات مما ينفي القصد الجنائي، ولا يصلح الخطأ غير العمدى بديلاً عن القصد الجنائي، هذا

(١) دكتور/ رموف عبيد - مبادئ القسم العام من التشريع للمقاي - للقاهرة - دار النهضة العربية - ط ٤ - ص ٢٧٣.

(٢) دكتور/ رموف عبيد - المرجع السابق - ص ٢٧٣.

(٣) دكتور/ فوزية عبد الستار - شرح قانون العقوبات القسم الخاص - للقاهرة - دار النهضة العربية - سنة ١٩٨٢ - ص ٥٠٩.

(٤) نفس ٤ أبريل ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض - ص ١٨ - رقم ٩٣ - ص ٤٩٢.

دون إخلال بمسألة الجاني مدنياً، وإذا توافر القصد الجنائي وقعت الجريمة دون عبء بالباعث على ارتكابها^(١).

وقد قضت محكمة النقض المصرية بأن «القضاء بالبراءة لعدم العقاب على واقعة القبض بدون وجه حق، لا يؤدي حتماً إلى انتفاء المسؤولية المدنية، ولا ينعى أن تكون نفس هذه الواقعة فعلاً خاطئاً ضاراً يوجب إلزام فاعله بتعويض المضرر»^(٢).
وأبهما: الظروف المشددة،

نصت المادة ٢٨٢ عقوبات على ظروف مشددة تدرج تحت مدلول التحايل والقوة أو التهديد.

- ويترتب على توافرها إحداها رفع الجريمة إلى مصاف الجنايات وهي^(٣):

١- التحايل، حصرت المادة ١/٢٨٢ عقوبات صور هذا التحايل فيما يلي:

• التزوي بدون حق بزى مستخدمى الحكومة.

• الاتصاف بصفة كاذبة.

• إبراز أمر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة.

ويشترط أن تدوافر علاقة سببية بين هذه الأسباب وبين القبض، أى يتعين أن تكون هى التى أدت إليه لا أن تكون لاحقة عليه.

ويقصد بزى مستخدمى الحكومة الزى الرسمى الخاص برجال السلطة.

ويراد بالصفة الكاذبة انتحال إحدى الوظائف التى يملك صاحبها سلطة أجراء القبض أو تنفيذه^(٤).

أما إبراز الأمر المزور فيراد به إظهار محرر مزور يطلو على أمر بالقبض على المجنى عليه، ولا يكفى مجرد التمسك به دون إظهاره، كما يتعين أن

(١) دكتور/ أحمد فتحى سرور - الوسيط فى قانون العقوبات (القسم العام) - مرجع سابق - ص ٦٤٢.

(٢) دكتور/ فوزية عبد الستار - المرجع السابق - ص ٥١٠.

(٣) دكتور/ أحمد فتحى سرور - المرجع السابق - ص ٦٤٤.

(٤) دكتور/ أساذنا الدكتور/ أحمد فتحى سرور، أنه تقتضى حكمة التشديد هذا المعنى المحدد.

يكون محرراً فلا يستعاض عنه بالأمر الشفوي الكاذب، ويتوافر الظرف المشدد إذا أبرز الجاني أمراً بالقبض باسم شخص آخر سمي للمجنى عليه مدعياً أنه يتطرق بهذا الأخير، على أنه لا يحظر أمراً مزوراً الأمر الصادر من شخص غير مختص، ومتى توافر هذا الظروف المشدد عوقب مرتكبه بالسجن.

٢- القوة أو التهديد، عبر المشرع عن هذا العنصر بتهديد المجنى عليه بالقتل أو تعذيبه بالعذوبات البدنية (المادة ٢/٢٨٢ عقوبات).

وبالنسبة إلى التهديد بالقتل فإنه يتعين أن يكون موجهاً إلى المجنى عليه نفسه لا إلى شخص آخر مهما كان عزيزاً على المجنى عليه^(١)، ويتعين في التهديد أن يكون بالقتل، فلا يكفي مجرد التهديد بالإيذاء مهما بلغت جسامته^(٢)، على أن العبارة في توافر التهديد بالقتل ليس بما يدخل في روع المجنى عليه من اعتقاد ولو كانت ظروف الحال تبرر هذا الظن، وإنما العبارة بما يصدر عن الجاني نفسه من قول أو فعل يصح وصفه بأنه تهديد بالقتل، ويتعين في التهديد أن يكون معاصراً للقبض لا أن يكون تالياً له^(٣).

وأخيراً وتأكيداً على أنه من الأهمية أن تكون الإجراءات التي تتبع في حالة القبض إجراءات مشروعة تحترم فيها الحريات، وتؤمن فيها الضمانات التي رسمها القانون، فقد نصت محكمة النقض المصرية بأنه:

«لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق»^(٤).

(١) نقض ١٦ مايو ١٩٤٩ مجموعة للتواعد في ٢٥ عاماً ج.٢، رقم ٣، ص ٩٣١.
(٢) إذا كان التهديد باستعمال آلة غير قاتلة بطبيعتها فإن ذلك لا يكفي باعتباره تهديداً، ولا يكفي مجرد التهديد باستعمال السلاح إلا إذا كان السلاح قاتلاً بطبيعته، أما إذا كان باستعمال آلة غير قاتلة بطبيعتها فإن ذلك لا يكفي باعتباره تهديداً بالقتل ما لم يفصح الجاني عن قصده صريحة.

(٣) قضى بأنه إذا اعتبر الحكم عنصر التهديد بالقتل قائماً على أساس أن الجناة كانوا يحملون أسلحة نارية شاهرين أياها وبمنهم كان يتحدث المجنى عليهم في السير بينهما بالبدنية، فإنه قد يكون قد لُغِ خطأ إذ لا يمد تهديداً (نقض ١٢ أبريل ١٩٤٩ مجموعة للتواعد في ٢٥ عاماً، ج.٢، ص ٩٣١).

(٤) نقض ١٩/٣/١٩٨٦ مجموعة أحكام النقض، ص ٥٤، رقم ٨٧، ص ٤٧٨.

الباب الثالث

الحماية القضائية لحقوق الإنسان

الفصل الأول: القضاء الوطني وحماية حقوق الإنسان

المبحث الأول: الحماية القضائية الدستورية لحقوق الإنسان.

المبحث الثاني: الحماية القضائية الجنائية لحقوق الإنسان.

المبحث الثالث: الحماية القضائية الإدارية لحقوق الإنسان.

المبحث الرابع: الحماية القضائية المدنية لحقوق الإنسان.

الفصل الثاني: القضاء الدولي وقواعد حماية حقوق الإنسان.

المبحث الأول: آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان.

المبحث الثاني: استعراض أهم المعاهدات للجرائم ضد الإنسانية.

الباب الثالث

الحماية القضائية لحقوق الإنسان

لقد بذل المجتمع الدولي - ممثلاً في منظماته وهيئاته - جهداً كبيراً في سبيل إثراء وتنظيم حقوق الإنسان، وإيضاحاً في مجال تفعيل هذه الحقوق وحمايتها وصياغة الكثير من النصوص الكفيلة باحترامها. ولقد أسفرت هذه الجهود عن تزايد الاهتمام بين الدول بتلك الحقوق وما يتبعها من حريات، حيث أضحى الاهتمام بحقوق الإنسان وحرياته هدفاً أساسياً للمجتمع الدولي بأكمله، وقبلة يتجه إليها المثقفون وأصحاب الرأي في كل الدول، وتجاوز الحديث عن هذه الحقوق والنظر إليها وتنظيم نصوصها الحدود الإقليمية لكل دولة منفردة بذاتها، ليوذوب التنظيم وتكسبها النصوص في بوتقة للمجتمع الدولي.

وعلى الرغم من ما تعبر عنه النصوص التشريعية - الوطنية - أو المواثيق - المعاهدات - الدولية من تكامل - نظري - في مجال بيان - حصر - حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتنظيم صور حمايتها، إلا أن مشكلة تلك الحقوق والحريات مازالت قائمة، وتماثل ثغرة حقيقية في المنهج القانوني للعديد من الأنظمة الوضعية المعاصرة، وهي افتقار الواقعية والمصادقية التطبيقية.

ولعل ذلك يرجع إلى تلك الهوة الفاصلة بين التنظيم القانوني والدولي لتلك الحقوق والحريات من ناحية، وبين ما تكشف عنه الممارسة الواقعية لها من حيث ما تنكبها للإنسان من مكاتبات أو امتيازات حقيقية يستمتع بها فعلاً، ذلك أن الأمر مازال مقصوراً في الحيد من تلك الحقوق والحريات على مجرد التنظيم النظري، بالنص عليها في التشريعات الوطنية أو المواثيق الدولية،

دون وضع الوسائل الكفيلة بإمكان حمايتها حماية حقيقية، تضمن صيانتها والانصاف فى النهاية لها^(١).

وبين التنظيم النظرى لحقوق الإنسان وفقدانها عملياً لوسائل حمايتها، يجنح العقل إلى إيجاد فاعلية يمكن من خلالها الانتقال بتلك الحقوق والحريات من مجال التنظيم النظرى إلى آفاق التطبيق العملى، بصورة تكفل لها الحماية وتحقق لها الصيانة من أى ضرر قد يترتب نتيجة الإعتداء عليها. ويتعاضد فى هذا الشأن الدور الهام الذى يمارسه القضاء عند رقابته للنصوص القانونية المنظمة لحقوق الإنسان، وصيانتها لهذه الحقوق وذلك بحمايتها من الانتهاك. ويكون ذلك من خلال رقابة:

- حقوق الإنسان التى لا تتحقق حمايتها إلا إذا تمكن من ممارستها وفقاً للمستوى الوارد فى قواعد تلك الحماية، باعتباره الحد الأدنى الذى لا يجوز للدولة المساس به أو النزول عنه.
- حالات الإعتداء على حقوق الإنسان وانتهاك حرياته الأساسية، وتطبيق العقوبة الكفيلة برده المحدث خاصة، وتحقيق الردع على المستوى العام.

ونلاحظ أن القضاء عندما ييسر حمايته لرعاية وصيانة حقوق الإنسان وحرياته، فإنه يكون فى موقف الرقيب والراعى للأنظمة القانونية والتنفيذية: - النظام التجريمى: الذى يشمل القواعد الموضحة لحدود الحقوق والحريات، وأيضاً الجزاء العقابى المقرر فى حالة الخروج عن الشرعية الجزائية. والاعتداء على هذه الحقوق والحريات، من خلال نصوص قانونية تبين كل صورة من صور ذلك الإعتداء والعقوبة المقررة لها.

(١) لواء دكتور/ أحمد ضياء الدين - لتوازن بين مقتضيات حقوق الإنسان واعتبارات الأمن العام - بحث منشور فى المعايير الدولية لحقوق الإنسان فى الأداء المهمل لضباط الشرطة - مشروع دعم القدرات فى مجال حقوق الإنسان - ط ٢ - سنة ٢٠٠٦ - ص ٢١٠.

- النظام الإجرائي ، ويتضمن القواعد المنظمة لكل إجراء يمس حق للإنسان أو حرية مقررته له، بشكل يكفل عدم المساس بأى منها إلا فى نطاق ما تقتضيه المصلحة العامة وتبهر ممارسته .

بحيث يستحيل خارج ذلك النطاق قبول أى تعرض لأى منها، وإلا اعتبر عملاً غير مشروع لا يترتب عليه أى من الآثار المنصوص عليها قانوناً، بالإضافة إلى ما يمكن أن يثيره مثل ذلك العمل من مسئولية ممارسه عما تسببوا فيه من أضرار تكبت بها للمضرور الحق فى إمكان المطالبة بالتعويض^(١) .

- النظام التنفيذي، الذى يتمثل فى مجموعة القواعد القانونية - واللوائح - المحددة لكيفية تنفيذ العقوبة للمحكوم بها، مستهدفاً من ذلك سيانة الحقوق الأساسية للمحكوم عليه حال توقيع العقوبة عليه، والوقوف دون حرمانه منها أو الاعتداء عليها إلا فى نطاق ما يسمح به القانون ويمن عليه ويرخص به لأتجاز تنفيذ تلك العقوبة^(٢) .

(١) المراجع نفسه - ص ٢١١ .

(٢) ونهدف السلطة التنفيذية حال تنفيذ العقوبات، إلى تحقيق التوازن المنشود بين حقوق المحكوم عليه وحقوق الجماعة، بصورة تضمن تحقيق العناية للشخصية الإنسانية للمحكوم عليه بما لها من حقوق تعتبر جوهر المائدة الجنائية ومبادئ تحقيقها، بل وضلطة استمرارها .
(المراجع نفسه - ص ٢١١) .

الفصل الأول

القضاء الوطني وحماية حقوق الإنسان

- الرقابة القضائية ضماناً مستقلة للحقوق والحريات.
- رقابة مبدأ المشروعية وحقوق الإنسان.
- إطلاقة تأملية لمقري مبدأ المشروعية.
- (Pincipe de Legalite).
- المظهر (الشق) المادي (Légallité materielle).
- المبحث الأول: الحماية القضائية الدستورية لحقوق الإنسان.
- أولاً: القضاء الدستوري خلال فترة المحكمة العليا (١٩٦٩-١٩٧٩).
- ثانياً: القضاء الدستوري في ظل المحكمة الدستورية العليا.
- ثالثاً: التطبيقات العملية لقضاء المحكمة الدستورية العليا.
- رابعاً: شرح لأهم التطبيقات العملية لأحكام الدستورية العليا.
- خامساً: الأثر الرجعي للأحكام الصادرة من الدستورية العليا.
- المبحث الثاني: الحماية القضائية الجنائية لحقوق الإنسان.
- المبحث الثالث: الحماية القضائية الإدارية لحقوق الإنسان.
- أولاً: خصائص الرقابة الإدارية لأعمال الإدارة.
- ثانياً: تنظيم القضاء الإداري في مصر.
- ثالثاً: اختصاصات مجلس الدولة.
- رابعاً: تكوين مجلس الدولة.
- خامساً: رقابة القضاء الإداري لحقوق الإنسان.
- المبحث الرابع: الحماية القضائية المدنية لحقوق الإنسان.
- أولاً: التنظيم القانوني للدعوى المدنية.
- ثانياً: علة إقامة الدعوى المدنية في تعلق حقوق الإنسان.
- ثالثاً: الدعوى المدنية التبعية.

الفصل الأول

القضاء الوطنى وحماية حقوق الإنسان

إذا كانت السلطة التشريعية هى التى تسن النصوص القانونية وتجيز اللوائح التنفيذية، المنظمة لحياة المجتمع والهادفة إلى تحقيق أمن مواطنيه، وحماية حقوقهم وصيانة حرياتهم التى هى أساس حرية الوطن، بينما تتولى السلطة التنفيذية السهر على تنفيذ هذه القوانين، والالتزام بما تنص عليه من احترام للحقوق والحريات، فإن السلطة القضائية هى التى يقع على عاتقها تطبيق هذه القوانين وإنفاذ العدالة فيما يعرض عليها من منازعات - وبخاصة تلك الماسة بحقوق الإنسان، فيمثل القضاء حجر الزاوية فى موضوع حماية الحقوق والحريات للمواطن من الناحية العملية.

ولتتنوع الحماية القضائية بحسب طبيعته الحق محل النزاع المعروض أمام القضاء، ويمكن حصر هذه الحماية فى الأنواع الآتية:

- **الحماية الدستورية:** وهى أسمى درجات الحماية، حيث أنها تستهدف الرقابة على أعمال السلطة التشريعية، من حيث أهمية إتصاف القوانين الصادرة عنها مع أحكام الدستور، الذى ينظم الحريات العامة والحقوق الأساسية للأفراد، كما تباشر ذات الرقابة على اللوائح الصادرة من السلطة التنفيذية كذلك.

- **الحماية الجنائية:** وهى ذات شقين: الأول تنفيذ القانون وإقرار العدالة فيمن خرج عن إطار الشرعية وانتهك حقاً من حقوق غيره.

والثاني، رقابة تنفيذ القانون والالتزام السلطات الموكول إليها بالتنفيذ بما نص عليه من احترام الحقوق والحريات.

- **الحماية المدنية:** وهى تقوم على أساس فكرة التعويض من مرتكب فعل الضرر (الضارر)، لصالح من وقع عليه الضرر (المضرر)، والقضاء هو الذى يقيم الموضوع ويحكم بالعدل والأنصاف بين الطرفين.

- الحماية الإدارية، وهي ذات دور رقابي هام على الجهات والسلطات الإدارية، فيما يصدر عنها من قرارات مختلفة، تمس حق من حقوق الإنسان أو تصيب مظهر من مظاهر الحرية الشخصية.

وإذا كانت الحماية الدستورية هي أسمى درجات الحماية للحقوق، فإن الحماية الإدارية هي أوسع أنواع الحماية القضائية وأشملها، نظراً لتصدى القضاء الإداري للكثير من المنازعات، إبتدع لها الحلول وأرسى لها النصوص، حيث أنه قضاء إنشائي ينشئ القواعد القانونية المنظمة للعمل المرفقي.

• الرقابة القضائية ضماناً مستقلة للحقوق والحريات،

تضمن دستور ١٩٧١ في بابه الرابع المعنون (سيادة القانون)، للمادة (٦٨) التي تنص على أن:

«التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا. ويحظر النقص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء».

كما تضمن فى بابه الخامس المعنون (نظام الحكم) فى الفصل الرابع (السلطة القضائية)، المادة (١٦٥) التي تنص على أن:

«السلطة القضائية مستقلة، وتدولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون».

وبناء على ذلك فإن الرقابة القضائية تمارسها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتعتبر الرقابة القضائية أفضل أنواع الرقابة لتحقيق مبدأ المشروعية، ويفضلها الأفراد لأنها تضمن لهم حقوقهم وحيرياتهم. فالقضاء باعتباره سلطة مستقلة عن الإدارة لا سلطان عليه لغير القانون، وفى ظله ينعم الأفراد بالحيادة والنزاهة والاستقلال عن أطراف النزاع، والخبرة والعلم

بالمسائل القانونية، وذلك يمكن رد الإدارة - السلطة - إلى الطريق السوى إذا جاذبها الصواب^(١).

فالقضاء - كما عبر أستاذنا الدكتور/ السنهاوي^(٢) - نخبه من رجال الأمة، أشربت نفوسهم احترام القانون، وانقرض في قلوبهم حب العدل وهم بطبيعة وظيقتهم يؤمنون بمبدأ المشروعية، ولا يقدر لهذا المبدأ قيام واستقرار إذا لم يوجد إلى جانبه قضاء حر مستقيم، يحميه من الاعتداء ويدفع عنه العدوان.

وتكامل السلطة القضائية مع السلطة التشريعية في تطبيق القانون لحماية الحقوق والحريات. فالسلطة التشريعية تضع القانون تطبيقاً للدستور، والسلطة القضائية تصدر الحكم تطبيقاً لهذا القانون. ويمارس القاضي دوره بتحديد القاعدة القانونية الواجبة للتطبيق وتفسير مضمونها، ولا يقتصر عمل القاضي في هذا الشأن على التعرف على القاعدة القانونية وتحليل مضمونها، وإنما ينهض أيضاً بإجراء التكيف اللازم لهذا المضمون مع الوقائع القانونية المعروضة عليه^(٣).

فخصوص القوانين تظل صامدة جامدة حتى يتدخل القاضي لحفرير المعاني للصحيحة التي أراد القانون التحجير عنها. والأحكام التي يصدرها القضاء وتحوز قوة الأمر المقضى، تنال قوة الحقيقة القانونية، فتمتد من

(١) الدكتور/ محمد أنس جعفر - لوسيط في القانون العام (القضاء الإداري) - القاهرة - دار النهضة العربية - سنة ١٩٩٠م - ص ١٢٦.

(٢) الأستاذ الدكتور/ عبد الرزاق السنهوري - في بحث عن مخالفة التشريع للدستور، والانحراف في استعمال السلطة - منشور بمجلة مجلس الدولة - السنة الثالثة - سنة ١٩٥١ - ص ٢.

(3) Thierry Renoax, Le Conseil Constitutionnel et L'autorité Judiciaire, 1984, p. 28.

. مشار إليه لدى الدكتور/ أحمد فتحي سرور - للشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية - مرجع سابق - ص ٢٤١.

قريبة المطابقة مع كلمة القانون. ولهذا صح القول بأن القضاء ركن في قانونية النظام، وأنه لا قانون يغير قاضى^(١).

إن سيادة القانون تستلزم أن يكون هذا القانون مكفولاً بالتطبيق من سلطة مستقلة محايدة هي القضاء، فالسلطة القضائية هي التي تسهر على تأكيد هذه السيادة وضمان تحقيق المشروعية وتوقيع الجزاء المناسب على عدم المشروعية. والقضاء وحده هو الذي يملك تقرير المشروعية من عدمه... وعلى هذا النحو فإن السلطة القضائية هي الضمان الفعال لسيادة القانون^(٢). كما أن استقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات^(٣).

• رقابة مبدأ المشروعية وحقوق الإنسان •

يعتبر مبدأ المشروعية عنصراً أساسياً للدولة القانونية، تلك الدولة التي يجب أن يخضع فيها الحاكم والمحكوم للقانون. ولا يتم ذلك إلا إذا كان للدولة دستور يوضح الخطوط العريضة لسياساتها، وكيفية ممارسة السلطة وتوزيعها على هيئات متعددة، وأيضاً حقوق وحريات الأفراد ووسائل حمايتها، ويلزم أن تصدر التشريعات المختلفة للدولة في حدود المبادئ العامة التي تضمنها الدستور، كما يجب أن تكون كل تصرفات السلطات العامة في إطار القانون^(٤).

(١) دكتور/ أحمد فحى سرور - الضمانات الدستورية للحرية الشخصية في الخصومة الجنائية - مقالة بمجلة مصر المعاصرة - للقاهرة - سنة ١٩٧٢ - ص ٤٧ وما بعدها.

(٢) كما أن هذه الأحكام ولجبة التنفيذ، لأن كل عقبة تعول دون القضاء الحق المقضى به تعبير لخللاً بالحق في التقاضي، حكم المحكمة الدستورية العليا - ٣ إبريل سنة ١٩٩٣ - للضمية رقم ٢ لسنة ١٤ قضائية (دستورية).

(٣) دكتور/ أحمد فحى سرور - للشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية - مرجع سابق - ص ٢٤٢.

(٤) دكتور/ محمد أنس جعفر - المرجع السابق - ص ٧.

ويراجع بشأن مبدأ المشروعية:

- الأستاذ الدكتور/ عبد الحميد متولى - مبدأ المشروعية ومشكلة المبادئ العليا غير المدونة في الدستور - مجلة الحقوق تصدرها كلية الحقوق - جامعة الاسكندرية - السنة الثالثة - عدد رقم ٣.

* اطلالة تأملية لمفزي مبدأ المشروعية (Principe de Legalité) *

لم يكن هناك أى ذكر لمبدأ المشروعية، خلال زمن أختلطت فيه السلطة والسيادة بشخصية الحاكم، فلا حقوق ولا حريات ولا ضمانات سوى تلك التى تتمتع بها السلطة الحاكمة، وكان ذلك السائد فى العصور القديمة والعصور الوسطى، والتى أطلق عليها المؤرخون عصور الظلام والاستبداد، وكانت تغشى أوروبا بأسرها^(٥).

— الاستاذ الدكتور/ مصطفى أبو زيد فهمى - النظرية العامة فى الديمقراطية الغربية
والديمقراطية الماركسية والإسلام - دار النهضة العربية - سنة ١٩٨٥.

— الأستاذ الدكتور/ محمد عصفور - سيادة القانون - سنة ١٩٦٧.

(٥) يطلق على هذا المبدأ فى إنجلترا سيادة القانون (Rule of Law)، وفى فرنسا مبدأ المشروعية (Principe de La Légalité)، وفى الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية Légalité socialiste للشرعية الاشتراكية، وكانت تعنى احترام القانون بما يحق النظام القانونى للدولة الاشتراكية بالمفهوم الماركسى، وقد تجنى ذلك فى صورة الحكم الشمولى، وكان جهاز البروكيراتورا مستولاً عن تطبيق مبدأ الشرعية الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى (سابقاً)، وقد سقط مفهوم الشرعية الاشتراكية وتحلل دولة الاتحاد السوفيتى وإلغاء الحزب الشيوعى، بعد أن فشل نظام الحكم فى تحقيق النمو والتقدم والرخاء للشعب كمصداً طبيعى لإنهاء حقوق الإنسان.

— ويميز البعض من الفقه فى مصر بين المشروعية وترجمتها بالفرنسية Légalité وتعنى احترام قواعد القانون القائمة فعلاً فى المجتمع، وهى فى حقيقة الأمر مشروعية رسمية، وبين الشرعية ويقابلها بالفرنسية Légi timité وهى فكرة مثالية تعمل فى طياتها على العدالة، ويتضمن قواعد أخرى يستلزم عقل الإنسان المستقيم أن يكشفها، ويجب أن يكون المثل الأعلى الذى يترجاه المشرع فى الدولة يعمل على تحقيقه لتأول الارتفاع بمسوى ما يصدر من تشريعات. (الأستاذ الدكتور/ ماجد الحلو - القضاء الإفرى - سنة ١٩٨٥ - ص ١٩).

— بينما يرى الأستاذ الدكتور/ رمزى الشاهر ويؤيد فى ذلك الأستاذ الدكتور/ محمد أنس جعفر خلاف ذلك، فكل من الشرعية والمشروعية لفظان مترادفان. لأن هذا المبدأ يظهر قديماً على تصريفات السلطة العامة، ويطلب الالتزام بكل القواعد القانونية للمكثية وغير المكثية، ومن بين هذه القواعد المبادئ القانونية العامة التى يستقر عليها المجتمع، وتعتبر قواعد أساسية لتحقيق العدل والصلح العام، فضلاً عن الالتزام بقواعد المشروعية الوضعية، وبما أن هذا المبدأ يعنى احترام الأفكار المثالية التى تعمل فى طياتها على العدالة، ويعنى احترام قواعد المشروعية الوضعية، فلا يكون ثمة مجال للتفرقة التى نادى بها الراى سالف الذكر - راجع فى ذلك: (الأستاذ الدكتور/ رمزى الشاهر - قضاء التعويض - دار النهضة العربية - سنة

٢٠٠٧

وفى مثل أنظمة الحكم السائدة فى هذه العصور لم يكن هناك حديث عن مبدأ المشروعية، لأن الحاكم الذى كان يمارس سلطة أبيه فإنه كان يحكم حكماً مطلقاً، ولم يكن يقبل الخضوع لدستور أو قانون، كما لم يكن يقبل أن يسأل أمام أحد^(٢)، غير أن هذا الوضع لم يكن يستمر أمام التيار الديمقراطي

١٩٨٢ - (ص ١٢)، (الأستاذ الدكتور/ محمد أنس جعفر - المرجع السابق - هامش ١ - ص ٩).

- ولذا لمعنى لا يقر الأستاذ الدكتور/ محمد أنس جعفر، الأستاذ الدكتور/ عبد الحميد متولى فى نقده لاصطلاح «مبدأ سيطرة أحكام القانون» الذى يكرهه كبطل لمبدأ المشروعية، وهو أقرب إلى معنى الاصطلاح الذى يستعمله أحياناً بعض رجال لفته الفرنسى وهو Le Règne de la Loi، ويستعمله بعض رجال لفته الانجلويزى وهو Rule of Law. (دكتور/ عبد الحميد متولى - الحريات العامة - سنة ١٩٧٥ - ص ٨٨، ٨٩).

- وختاماً لهذا الجدل اللغوى فقد ذهب الأستاذ الدكتور/ أحمد قحى سرور إلى أن الشريعة التى نخبها هى تلك المبادئ العامة التى تتقيد بها أجهزة الدولة، ومبدأ الشريعة هو صمام الأمن الذى يكفل إصطاف المضمين للفعال لمبدأ سيادة القانون ويضمن تمتع أهدله. وفى النظام الديمقراطي يجب أن تكفل هذه المبادئ احترام حقوق الإنسان، ولقامت التوازن بينها وبين المصلحة العامة. ومن هنا يتضح أن الشريعة وسيادة القانون وجهان لمبدأ واحدة، فالشريعة هى المبدأ وسيادة القانون هى التزام سلطات الدولة باحترام هذا المبدأ ومطابقة أفعالها معه. ويلاحظ أن هذه المطابقة تسمى أحياناً بالمشروعية (Legitimite) تمييزاً لها عن الشريعة (Légalité). (راجع: (الأستاذ الدكتور/ أحمد قحى سرور - الشريعة الدستورية وحقوق الانسان فى الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربية - سنة ١٩٩٢ - ص ١٣٠).

- وأدلى القضاء الدستورى بدوره فى الموضوع حيث أكدت المحكمة الدستورية العليا أن دولة القانون هى التى يترافق لكل مواطن فى كنفها الصلوات الأولية لحماية حقوقه وحرياته، ولتنظيم السلطة وممارستها فى إطار من المشروعية، وهى ضمان يدفعها القضاء من خلال استقالته وجصاليته. (المحكمة الدستورية العليا فى ٢٣ يناير ١٩٩٢، القضية رقم ٢٢ لسنة ٨ قضائية (دستورية)، منشور بالجريدة الرسمية - العدد ٤ - فى ٣٠ يناير ١٩٩٢ م - ص ٢٦١).

(٢) كانت السلطة ترس خطأ على أسس دينى، وأن الحاكم كان يحد من طبيعة أبيه (نظرية تأليه الحاكم)، ثم تطور الأمر بظهور للديانات السماوية، ولم يحد الحاكم من طبيعة أبيه، بل هو أحد الأفراد من البشر يختاره الله لمزاولة السلطة بطريق مباشر. فالحاكم وإن كان فرداً إلا أنه يستمد سلطته من الله الذى اختاره مباشرة ليقولى الحكم (نظرية الحق الأعلى المباشر)، ومنذ المسور الوسطى بدلت النظرة تتغير تدريجياً إلى الحكم، وبدأ التفكير فى أن السلطة وأن كان مصدرها الله، إلا أن اختيار الحاكم منوط بإرادة الأفراد أنفسهم حيث ويرغدهم الله - /=-

الجارف وأمام نظرية (الحكم للشعب) التي أرجعت السلطة للشعب، بحيث لا يتولى الحاكم مقاليد الحكم إلا عن طريق الشعب، الذي يضع عن طريق ممثليه في البرلمان القوانين التي تقيد من سلطة الحاكم، وتعترف للمواطنين بالحقوق والحريات المختلفة - ومن هنا بدأت تظهر في الوجود الدولة القانونية التي يقصد بها التزام كل من الأفراد والسلطات العامة بالقانون والتقيّد بأحكامه، والدولة وإن كانت تختص بوضع القانون ممثلة في السلطة التشريعية، إلا أنها ليست مطلقة الحرية في وضع القانون. ذلك أنه رغم أن سلطاتها تقديرية في هذا المجال إلا أنها تخضع في هذا الشأن لقيود معينة، أهمها وأخصها المصلحة العامة، تلك الفكرة التي تهيمن على كل تصرفات السلطات العامة، كما أنها تلزم بعدم مخالفة الدستور، واحترام الحقوق المكتسبة وكفالة ممارسة الحقوق والحريات العامة في حدودها المعترف بها^(١). وهكذا أصبحت دولة للمشروعية هي الدولة التي يحكمها القانون، ويخضع له الحكام والمحكومين. وأصبح مبدأ المشروعية الملاذ للأفراد في مواجهة طغيان السلطة^(٢).

— سبحانه وتعالى - في اختيار الحاكم (نظرية الحق الأكلي غير المباشر)، راجع: الدكتور/ محمد أنس جعفر - المرجع السابق - ص ١٠.

ويراجع بشأن أنظمة الحكم للدولة: الأستاذ الدكتور/ عبد الحميد متولي - أصل نشأة الدولة - بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد - سبتمبر / ديسمبر ١٩٤٨، ومنشور أيضاً في مجلة الحقوق لعدد الأول والثاني - ١٩٦٣/١٩٦٤. الأستاذ الدكتور/ فؤاد الحطار - النظم السياسية سنة ١٩٧٥ - ص ١٠٢، الأستاذ الدكتور/ محمود عاطف أبنا - النظم السياسية - سنة ١٩٨٦ - ص ٥٩ - ٦٦، الأستاذ الدكتور/ رمزي الشاهر - النظم السياسية - دار النهضة العربية - سنة ١٩٨١ - ص ٨٨ - ٩٠.

(١) راجع: الأستاذ الدكتور/ عبد الرزاق السنهوري - بحث بمطابق (مخالفة التشريع للدستور والانحراف في استعمال السلطة التشريعية) - مجلة مجلس للدولة - السنة الثالثة - سنة ١٩٥٢ - ص ١٦٦١.

(٢) وعكس ذلك يرى الدكتور علي جريشة في مؤلفه (المشروعية الإسلامية العليا ١٩٧٥، ص ١٧) - أنه رغم ما وصل إليه تطور مبدأ المشروعية عند شرح القانون. فإن الأمر في رأينا لا يزال موضع إمعان، وللشرعية - في عقيدتنا - تقديرات أثرها ما كان للقانون الذي تخضع له السلطة أيان كان، وأياً كانت ... بينما أن تشكل كيف شابت ومعنى شامت. /ـ

ونخلص من ذلك إلى أن اصطلاح مبدأ المشروعية يقصد به أن تكون كل تصرفات السلطات العامة والأفراد في إطار القانون. وبالتالي فإن أى عمل صادر من إحدى السلطات العامة لا يعد صحيحاً ومنتجاً لأثارة إلا إذا كان مطابقاً للقانون. فإذا كان العمل مخالفاً للقانون كان لكل ذى مصلحة أن يطلب الغاؤه أو التعريض عنه إذا كان مقتضى لذلك، وتعتبر الرقابة على تصرفات السلطة العامة الضمانة الحقيقية والفعالة لتطبيق مبدأ المشروعية (١).

— أن الأمر لا يعدو خداعاً للجماهير، ويفتد ملائماً سراهاً تلهث وراءه حتى إذا جاءته لم تجده شيئاً... الله يوسع الفكة الحاكمة والمتحكمة أن تصوغ الظلم قواعده وتنسج للباطل قوانين، وتظل الناس بشرعية زائلة تنتهكه تحتها الحريات والحرمات، بل ترتكب باسمها للجرائم والآثام، وترتفع اللافطات. ديموقراطية. اشتراكية. تكدلت الاسماء والوسيط واحد. وحتى لو كان القانون يحمي الحريات... فإنه في نظر صانعيه ليس أحسن حالاً من أهنة العمرة التي كان يصدها للحرب قبل الإسلام... يسودون لها فإذا جاعوا أكلوها... أن السلطة لا ثابت أن تأكل بأفواهها ما صنعتها ليردها. وهكذا صار للقانون عاجزاً عن أن يقوم شرعية تحمي الناس. وهو من ناحية أخرى يمثل عدولنا على حق الله وسلطانه.

— يؤيماً ذهب الأستاذ الدكتور/ محمد أنس جعفر - ولزیده فی ذلك - فی مؤلفه - التوسيط فی القانون العام (لقتضاء الإنزلی) - ص ١٢.

أنه مع التسليم بنبذ هذه الأعتداف، إلا أن ما ذكر ليس سلباً على إطلاقه، لأن النظام الديموقراطي كل لا يجزأ، وليس مجرد شكل أو شعارات ترفع، وإنما هي مضمون ومحتوى كتحتمل أن يكون للشعب حقيقة صاحب السلطة ومصدر السيادة. وما المحاكم إلا مجرد عن أرائته وبالتالي يخصص لما يضعه للشعب عن طريق ممثليه للقوانين المختلفة في دخل للدولة. أما الأنظمة التي تطلق على نفسها أنها أنظمة ديموقراطية - وما هي بديموقراطية - وتصوغ الظلم قواعده وتنسج للباطل قوانين كما يرى صاحب هذا الرأي، وتضع القوانين في يدنا تسخره وفقاً لمشيئتها تقول: أن مثل هذه الأنظمة أبعد ما تكون عن الديموقراطية، بل هي أنظمة دكتاتورية شكلاً وموضوعاً. لأن الدولة القانونية هي الدولة التي وأن كانت هي التي تضع القوانين بواسطة السلطة التشريعية، إلا أنها تلتزم بأحكامه التي أن يدخل أو يلغى. وفي نفس الوقت فإن السلطة التشريعية ليست مطلقة الحرية في وضع ما يحل لها من قوانين وإنما تتقيد بتقيد معينة. ويتبين ذلك فلا وجود لمبدأ المشروعية - راجع في نفس المعنى استاذنا الدكتور/ عاطف البنا - للنظم السياسية - سنة ١٩٨٦، ص ٩٦.

(١) الدكتور/ محمد أنس جعفر - المرجع السابق - ص ١٢.

وقد ذهب رأى فقهي إلى أن لمبدأ المشروعية مظهران أو شقان، مظهر مادي ومظهر شكلي^(١):

المظهر (الشق) المادي *Légalité matérielle*: ويقضى بأن كل قرار تتخذه الإدارة ليا كان موضوعه يجب أن يكون مطابقاً للقواعد القانونية أي للأعمال القاعدية *Les actes réglés* للنافذة وقت صدوره .

المظهر (الشق) الشكلي - المشروعية: تتعلق بتعديل أو إلغاء هذه القواعد، وهي تقضى بأن على كل سلطة تريد أن تصدر قاعدة قانونية، أن تراعى القواعد القانونية التي صدرت من سلطات أعلى.

وختاماً لهذه الأطلالة فإن الأمر يقضى بوجود سلطة تختص وفقاً للقانون بالقيام برقابة تصرفات الإدارة - السلطة - للتحقق من مشروعيتها، وإبطال أى تصرف مخالف لمبدأ المشروعية. وهذا ما نظمته القانون الذي حدد طرقاً معينة للرقابة على مشروعية تصرفات الإدارة (السلطة العامة)، أهمها الرقابة القضائية. فلا يكفي للنص على مبدأ المشروعية لكل تكون الدولة قانونية، وإنما يلزم ضمانات تكفل احترام السلطات العامة لهذا المبدأ.

(١) الدكتور/ مصطفى أبو زيد فهمي - القضاء الإداري ومجلس الدولة - دار النهضة العربية - سنة ١٩٦٦ - ص ١٧٢.

وفي نفس المعنى راجع أيضاً - استاذنا الدكتور/ محمد كامل ليلة - الرقابة القضائية على أعمال الإدارة - دار النهضة العربية - سنة ١٩٧٠ - ص ٦١. وأيضاً قرن:

- Voir Vedel: droit administratif, 1961, p. 177.

- Eisnemen: Ledroit administratif et Le Principe de Légalité, p.25.

حيث يأخذ الاستاذ/ أيزمان بالمفهوم الضيق للقانون بمعناه الشكلي في نطاق مبدأ المشروعية، أي أنه يقصد بالقانون هنا ما يصدر من السلطة التشريعية يحمل اسم قانون، لأن الهدف من مبدأ المشروعية قيام دولة القانون لا دولة الحق. ويرى كذلك أن التوسع في معنى للشرعية يهدد خطيراً لأصل هذا المبدأ (مبدأ المشروعية). مشار إليه لدى: الدكتور/ محمد أسى جعفر - المرجع السابق - ص ١٢.

المبحث الأول الحماية القضائية للدستورية لحقوق الإنسان

تتولى المحكمة الدستورية العليا بسط الحماية الدستورية لحقوق الإنسان وحرياته، حيث أنها تمثل الهيئة القضائية المختصة بالنظر في دستورية القوانين والوائح وتفسير النصوص التشريعية، وهذا الاختصاص أصيل بالفصل في تلك النوعية من النزاعات دون غيرها، حيث تعد المحكمة الدستورية العليا محكمة نوعية متخصصة، وذات كيان مستقل^(١).

وتختص المحكمة الدستورية العليا^(٢) وفقاً لنص الدستور بالمهام التالية^(٣):

- للرقابة القضائية على دستورية القوانين والوائح.

- تفسير النصوص التشريعية.

ويتم تولي هذه المهام على الوجه المبين في القانون، ثم أضافت المادة ٢٥ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا اختصاصات أخرى، بينها:

- الفصل في تنازع الاختصاص بين الجهات القضائية.

- الفصل في حالات اللنازع الناشئة عن صدور حكمين نهائيين متناقضين.

(١) تنص المادة ١٧٤ من دستور ٧١ على أن:

«المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بثقلها في جمهورية مصر العربية، مقرها مدينة القاهرة».

(٢) أنشئت المحكمة الدستورية العليا بمقتضى دستور ١٩٧١، وينظمها الفصل الخامس من الباب الخامس المكون (نظام الحكم) في المواد من ١٧٤ إلى ١٧٨، وهي بذلك تحمل محل المحكمة العليا وتؤدي مهامها. ويحدد وجود المحكمة العليا في مصر إلى القانون ٨١ لسنة ١٩٦٩ المنظم لها، والذي أُلغى بمقتضى القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا.

(٣) نص المادة ١٧٥ من دستور ١٩٧١.

- تفسير القرارات بقوانين (٥).

وتكون أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها انتهائية وغير قابلة للطعن (مادة ٤٨ من القانون ٤٨)، وملزمة لكافة السلطات في الدولة، ويرتّب على صدور أحكامها ونشرها في الجريدة الرسمية في الموعد المحدد قانوناً لذلك، إلغاء النص المقضى بعدم دستوريته وعدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم، وإذا تعلّق النص المقضى بعدم دستوريته بنص جزائي، تعتبر الأحكام الصادرة بالإدانة، والتي صدرت استناداً إليه كأن لم تكن (٥٥).

وقد عرضت على المحكمة للدستورية العليا على نحو ما سلف بيانه العديد من الأنزعة الدستورية بمقتضى طلب العديد من المحاكم المختلفة وبناء على دفع مقدم من الأفراد حول مدى دستورية بعض النصوص

(٥) تتولى المحكمة اختصاصها في الرقابة على دستورية القوانين والوائح من خلال إحدى الطرق الآتية (المادة ٢٨):

- إذا تراءى لإحدى المحاكم أو الهيئات ذلك الاختصاص التقضائي أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازمة للفصل في النزاع لوقفت الدعوى وتحمل الأوراق للمحكمة الدستورية للفصل في المسألة للدستورية وذلك بخبر رسم (المادة ٢٩).
- إذا دفع إحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذلك الاختصاص التقضائي، بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة وفي هذه الحالة إذا قدرت المحكمة جديدة هذا الدفع، منحت الخصم صاحب الدفع أجلاً قدره ثلاثة أشهر لرفع الدعوى أمام المحكمة الدستورية (المادة ٢٩).
- وعن الاختصاص الملحق بتعيين جهة القضاء المختصة والفصل في النزاع بشأن تكليف حكيم نهائين متناقضين يتم بطلب من ذي الشأن يقدم مباشرة للمحكمة (المادة ٣٢).
- وعن اختصاص تفسير النصوص التشريعية يتم عن طريق وزارة العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية (المادة ٣٣).
- ونص القانون على أن تنشر في الجريدة الرسمية أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها في طلبات التفسير (المادة ٤٩).
- (٥٥) أعلى القانون للطلبات المتعلقة بتحديد جهة القضاء المختصة والمنازعات المتعلقة بالتنفيذ من الرسم، وفرض رسماً ثابتاً مقداره (٢٥) خمسة وعشرون جنيهاً للدعاوى الدستورية، وذلك لتسهيل عملية اللجوء للمحكمة الدستورية ولعدم جعل الرسوم القضائية سبباً مرهقاً أو معوقاً لاستخدام الأفراد لحقوقهم في ذلك الأمر.

التشريعية وقد أصدرت المحكمة العديد من الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان بصفة عامة وقضت فى بعضها بعدم دستورية العديد من النصوص التشريعية التى ارتأت أن فيها مخالفة أو تعارضاً أو قيداً على تلك الحقوق والحريات، والجارى الإشارة إليها بالقسم التالى من هذه الدراسة وتعكس الأنزعة الدستورية التى نظرتها المحكمة والأحكام الصادرة من المحكمة بشأنها أموراً هامة يقتضى الأمر توضيحها وهى^(١):

١- زيادة وعى المواطنين وحرسهم على استخدام وسائل الانتصاف الوطنية بما فيها المحكمة الدستورية العليا، سعياً وراء الذود عن حقوقهم وتأكيد حرياتهم التى يكفلها الدستور والقانون، وهو ما يؤكد نجاح الجهود الوطنية فى التعريف والتوعية بمبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية الواردة بالدستور المصرى والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

٢- تأكيد أن مصر دولة سيادة قانون إذ التزمت كافة السلطات فى الدولة بما صدر عن المحكمة الدستورية من أحكام سواء بوقف للعمل بالنصوص المقتضى بعدم دستورتها أو تعديل التشريعات عن طريق السلطة التشريعية بما يتفق وما انتهت إليه هذه الأحكام.

٣- أن الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا فى جملتها سواء بالرفض أو بعدم الدستورية شكلت فى مجموعها سياجاً قضائياً هاماً أحاط للدستور بصفة عامة ومبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بصفة خاصة بمجموعة من المبادئ القضائية الدستورية الهامة التى حسمت بها المحكمة كل الاجتهادات والتفسيرات، ورسمت بها المحكمة طريقاً واضحاً للمشروع الوطنى فى العديد من القضايا والمسائل الهامة، التى تتعلق بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية على نحو ما سولى بيانه.

(١) المستشار/ سناء سيد خليل - مشروع بناء القدرات فى مجال حقوق الإنسان - برنامج الأمم المتحدة الإنمائى.

٤- أن اللجوء للمحكمة الدستورية العليا للفصل فى دستورية التشريعية بالصوابط التى قررها المشرع سواء من قبل الخصوم أو من قبل المحاكم القضائية أدى إلى قيام المحكمة الدستورية بدورها الرقابى على دستورية القوانين بشكل فعال ساعد على التخلص من النصوص المشوبة بعيب عدم الدستورية، وأكد ذلك أيضاً حرص الكافة على النقاء للدستورى للبدان التشريعى فى مصر، وإزالة أية تشوهات تشريعية ماسة بحقوق الإنسان وحرياته.

- الرقابة القضائية على دستورية القوانين:

المآمل فى واقع الحياة السياسية فى مصر، وما أثرت به النظام القانونى من تطورات دستورية وتشريعات قانونية متعددة ومتعاقبة، يلعب بوضوح ما أولته مصر من عناية خاصة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والتى شملتها المواثيق والمعاهدات الدولية، حيث تضمنتها مواد الدساتير المتعاقبة نهاية بدستور ١٩٧١ الحالى، وقد أقام لها ذلك سياجاً شرعياً قوياً يكفل لها ما تتمتع به النصوص الدستورية من حجية والتزام، أمام كافة سلطات الدولة عندما تمارس اختصاصها المخولة لها، وذلك تأكيداً لمبدأ أن سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة^(١).

وفى إطار تحقيق هذا الإلزام الذى يستوجب بانه عدم مخالفة القوانين واللوائح... وغيرها للنصوص وأحكام الدستور باعتباره القانون الأعلى والتشريع الأعلى. وضماناً لالتزام الدولة بأحكامه نص دستور ١٩٧١ الحالى على إنشاء المحكمة الدستورية العليا، وهى هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، وأناط لها الدستور - دون غيرها - اختصاص الرقابة على دستورية القوانين واللوائح، وتفسير النصوص التشريعية، وذلك بأحكام وقرارات تنشر فى الجريدة الرسمية، وتكون ملزمة لجميع السلطات والكافة^(٢).

(١) نص المادة (٦٤) من دستور ١٩٧١ الحالى، والتى تضمنها الباب الرابع المعنون (سيادة القانون).

(٢) نصوص المواد (١٧٤، ١٧٥، ١٧٨) من دستور ١٩٧١ الحالى.

ويتضح من ذلك أن المشرع للدستور قد أنتهج مبدأ الرقابة على دستورية القوانين واللوائح من خلال هيئة قضائية آخذاً بقاعدة مركزية الرقابة، والتزام جميع سلطات الدولة وكافة الجهات بأحكامها، وهو ما يعطى عدول المشرع الدستوري عما كان سائداً آنذاك بالجهات القضائية مما عرف برقابة الامتناع، وتعنى امتناع الجهة القضائية عن تطبيق للنص المخالف للدستور في النزاع المعروض أمامها، حيث لم تعرف الدساتير المصرية السابقة مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين.

وقد حرص المشرع الدستوري على تبسيط إجراءات اللجوء للمحكمة وتيسير المصاريف، رغبة منه في توفير الأجواء الملائمة للكافة ليحتكموا إلى قضاء المحكمة الدستورية العليا، للفصل في الدستورية بأحكام نهائية ملزمة، يحقق بها الاستقرار للبيان التشريعي والحماية للحقوق والحريات.

[أولاً] القضاء الدستوري خلال فترة المحكمة العليا (١٩٦٩ - ١٩٧٩) ،

لأن الدستور المصري الحالي ١٩٧١ قد تضمنت مواد مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية فقد بات من الطبيعي أن تكون النصوص الدستورية للحماية لهذه المبادئ هي صاحبة الأهمية في نظرها أمام المحكمة الدستورية العليا، للفصل فيما يخالفها من نصوص تشريعية وطنية.

وقد بدأ القضاء الدستوري المتخصص عمله في مصر عام ١٩٦٩ بإنشاء المحكمة العليا، إلى أن صدر قانون إنشاء المحكمة الدستورية العليا عام ١٩٧٩، ورغم قصر الفترة الزمنية التي تواجدها فيها للقضاء الدستوري في البيان القضائي المصري (١٩٦٩ - ٢٠٠٧)، فقد شهدت ساحته العديد من الابتكارات البارزة لرجال القانون في مصر، إذ عرض أمامهم العديد من الأزمات التي تتعلق بمدى دستورية بعض النصوص التشريعية في مختلف المجالات.

وقد صدر عن المحكمة العليا - ومن بعدها المحكمة الدستورية العليا - العديد من الأحكام التي أرسيت ورسخت للكثير من المعاني السامية والقيم الرفيعة، التي تضمنتها النصوص الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتحقق بها ما يبتغاه المشرع الدستوري من توفير الرقابة القضائية

على ما يتضمنه الدستور من مبادئ متصلة بحقوق الإنسان وحرياته أو غيرها من القواعد التي شيد عليها البنيان الدستوري.

وخلال فترة عمل المحكمة العليا (١٩٦٩ - ١٩٧٩) جاءت أحكامها فيما عرض عليها بمقتضى القانون المحدد لاختصاصها - آنذاك - من الأنزعة الدستورية، حول القضاء بعدم دستورية النصوص التشريعية التي كانت تحول دون اللجوء إلى القضاء، والتي كانت تكس على نهائية القرارات الصادرة من الجهات المخول لها إصدار بعض القرارات، أو تحول دون النظم من بعض القرارات، واستند قضاء المحكمة العليا على مخالفة هذه النصوص لحق التقاضى المكفول للكافة بمقتضى الدستور.

كما تعرض قضاء المحكمة العليا - بكل حس وعادلة - للمصادرة الإدارية^(١)، حيث قضى بعدم دستورتها اعتباراً من تاريخ سريان دستور مصر الحالي ١٩٧١ وذلك فى ١١/٩/١٩٧١، والذي نص على صيانة الملكية الخاصة^(٢)، وعدم جواز التأميم إلا بالقانون^(٣).

ومن أمثلة ما قضت به المحكمة العليا فى هذا الشأن:

(١) عدم دستورية المادة الأولى من القانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٨. والتي قضت على أنه لا يجوز الطعن فى قرارات رئيس الجمهورية الصادرة وفقاً لأحكام القانون المذكور لمخالفة ذلك لدستور ١٩٥٨، وكذلك المادة الأولى التى خولت لرئيس الجمهورية حق اعتقال أى شخص دون أن توجه إليه أية تهمة، وأصبحت المحكمة على أن رقابة المحكمة العليا للقوانين تدور فى نطاق للدستور الذى يحتكم

(١) الدعى رقم ٣ لسنة ٨ قضائية دستورية، جلسة ٤ مارس سنة ١٩٧٨ .

(٢) المادة ٣٤ من دستور ١٩٧١ الحالي ويكس على أن:
(الملكية الخاصة مصنونة، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا فى الأحوال المعينة فى القانون ويحكم قضائى، ولا تنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعريض وفقاً للقانون).

(٣) المادة ٣٥ من دستور ١٩٧١ الحالي ويكس على أن:
(لا يجوز التأميم إلا لاعتبارات المصالح العام ويتقن، ومقابل تعريض).

إليه وهو الدستور الذى صدر القانون المطعون فيه فى ظله والدستور الذى عمل به بعد ذلك وظل معمولاً به طوال فترة سريانه (١).

(٧) عدم دستورية المادة التاسعة من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد فيما نصت عليه من أنه فى حالة عدم الإذن برفع الدعوى، يجوز لوزير المالية أو من يندبه مصادرة المبلغ موضوع المخالفة، وذلك إعتباراً من تاريخ نفاذ الدستور فى ١١/٩/١٩٧١ لأنه حرم المصادرة الخاصة (٢).

[ثانياً] القضاء الدستوري فى ظل المحكمة الدستورية العليا، بصدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بشأن المحكمة الدستورية العليا، حرص المشرع على توسعة نطاق الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح فنص على ثلاث طرق لتحقيق هذه الرقابة.

* حق جهة القضاء فى اللجوء من تلقاء نفسها إلى المحكمة الدستورية للفصل فى دستورية نص لازم للفصل فى النزاع المعروض أمامها .

* حق أحد الخصوم فى الدفع بذلك أمام جهة القضاء التى تنتظر دعواه .

* تخويل المحكمة الدستورية العليا أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة جميع اختصاصاتها.

وقد أصلت المحكمة الدستورية العليا بعد صدور قانونها وحلها محل المحكمة العليا فى أداء دورها، الذى اتسع نطاقه عما كان عليه فى ظل قانون المحكمة العليا، وتواصل عملها فى القضاء بعدم دستورية النصوص التشريعية التى كانت أو جاءت معارضة أو مخالفة أو تمس حقوق الإنسان وحرياته المنصوص عليها فى الدستور، وقد صاغت بأسباب أحكامها المنهج الفكرى والأساس النظرى الذى يقوم عليه مفهومها ورؤيتها لتلك الحقوق والحريات ومداها فى الدولة القانونية (٣).

(١) الدعوى رقم ٥ لسنة ٧ قضائية عليا جلسة ١٩٧٨/٤/١ .

(٢) الدعوى رقم ٣ لسنة ٨ قضائية عليا جلسة ١٩٧٨/٦/٤ .

(٣) للمزيد فى ذلك يرجع: مشروع بناء القدرات فى مجال حقوق الإنسان - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - إعداد/ المستشار/ ستاه سيد خليل.

• **ففى مجال حقوق المواطن وحرياته الأساسية،**

أوردت بأسباب أحكامها إن مضمون القاعدة القانونية التى تصموفى الدولة القانونية عليها، وتنفيد هى بها، إنما يتحدد فى منوه مستوياتها التى التزمها الدول الديمقراطية بإطراد فى مجتمعاتها، واستقر العمل على انتهاجها وبالتالى لا يجوز للدولة القانونية أن تنزل بالحماية التى توفرها لحقوق مواطنيها وحرياتهم عن الحدود الدنيا لمتطلباتها المقبولة بوجه عام فى الدول الديمقراطية ولا أن تفرض على تمتعهم بها أو مباشرتهم لها قيوداً تكون فى جوهرها أو مداها مخالفة لتلك التى درج العمل فى النظم الديمقراطية على تطبيقها، بل أن خضوع الدولة للقانون محدداً فى منوه مفهوم ديمقراطى مؤداه ألا تخطل تشريعاتها بالحقوق التى يحتر للتسليم بها فى الدول الديمقراطية مفترضاً أولياً لقيام الدولة القانونية وضمانة أساسية لصون حقوق الإنسان وكرامته وشخصيته المتكاملة، (١) .

• **وفى مجال تنظيم الحقوق والحريات العامة،**

أشارت إلى أن السلطة التقديرية التى يملكها المشرع فى هذا المجال لا يجوز أن تنال من الحق محل الحماية الدستورية بالنقص أو الانقاص وأن ممارسة المشرع للسلطة التقديرية فى هذا المجال يكفى فيه أن يكون التنظيم مستهدفاً أغراضاً يقتضيها الصالح العام (٢) .

• **وعن حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية،**

أوردت أن حقوق الإنسان وحرياته التى كفلها الدستور لا يجوز عزلها عن بعض أو تجزئتها - إذ من المتعين توافق هذه الحقوق لتتكامل بها الشخصية الإنسانية فى أكثر جوانبها عمقاً ونبلاً، وأن الأصل فى الحقوق المدنية

(١) الحكم الصادر فى القضية ٢٢ لسنة ٨ قضائية جلسة ١٩٩٢/١/٤ نشر بالجريدة الرسمية

للعدد رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٣ .

(٢) الحكم الصادر فى القضية رقم ١٦ لسنة ١٥ قضائية دستورية، جلسة ١٩٩٥/١/١٤

والمنشور بالعدد رقم (٦) فى ١٩٩٥/٢/٩ .

والسياسية هو اتسامها بإمكان توكيدها قضاء وإنفاذها جبراً، أنه يعين امتناع الدولة من التدخل في نطاقها دون مقتضى، أما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فلا يتصور ضمانها إلا من خلال تدخل الدول إيجابياً لتقريرها عن طريق الاعتماد على مواردها الذاتية التي تنتجها قدراتها ولهذا قد لا ت تنفذ نفاذاً فورياً بل تنمو وتتطور بالنظر إلى مستوياتها وتبعاً لنطاقها (١).

• وعن الحق في المحاكمة القانونية،

أشارت المحكمة إلى أن الحق في المحاكمة القانونية الذي أورده الدستور في سياق المادة ٦٧، أنه يشمل الحق في المحاكمة المنصفة، إذ أوردت المحكمة الدستورية العليا في أحكامها أن الحق في المحاكمة المنصفة كفته الدستور في المادة (٦٧) وأن هذا الحق يستمد أصله من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يردد قاعدة استمرار العمل على تطبيقها في الدول الديمقراطية، وتقع في إطارها مجموعة الضمانات الرئيسية التي تكفل بنكاملها مفهوماً للعدالة يتفق مع المقاييس المعاصرة المعمول بها في الأمم المتحدة كذلك المتعلقة بتشكيل المحكمة وقواعد تنظيمها وطبيعة القواعد الإجرائية المعمول بها أمامها بكيفية تطبيقها من الناحية العملية (٢).

• وعن حق التقاضي،

أوردت المحكمة أن حق التقاضي المنصوص عليه في المادة ٦٨ من الدستور، مؤداه أن لكل خصومة في نهاية المطاف حلاً منصفاً يمثل الترضية للقضائية التي يقتضيها رد العدوان على الحقوق المدعى بها، وتفترض هذه الترضية أن يكون مضمونها موافقاً لأحكام الدستور، وهي لا تكون كذلك إذا كان تقريرها عائداً إلى جهة أو هيئة تقتصر إلى استقلالها أو حيادها أو هما معاً،

(١) الحكم الصادر في القضية ٣٠ لسنة ١٦ ق دستورية جلسة ١٩٩٦/٤/٦ والمذكور بالجريدة الرسمية للعدد رقم ١٦ بتاريخ ١٩٩٦/٤/١٨.

(٢) الحكم الصادر في القضية ٥ لسنة ١٥ قضائية جلسة ١٩٩٥/٥/٢٠ نشر بالجريدة الرسمية للعدد رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٥ بتاريخ ١٩٩٥/٦/٨.

وذلك أن هاتين الضمانتين وقد فرضهما الدستور على نحو ما تقدم، تعتبران قيوداً على السلطة التقديرية التي يملكها المشرع في مجال تنظيم الحقوق، ومن ثم يلحق البطلان كل تنظيم تشريعي للخصوصية القضائية على خلافها^(١).

كما وأن ضمانات الفصل إنصافاً في المنازعات على اختلافها وفق المادة (٦٧) من الدستور، تمتد بالضرورة إلى كل خصومة قضائية، أياً كانت طبيعتها جنائية أم مدنية أم إدارية أم تأديبية إذ أن التحقيق في هذا الخصوصات وحسمها إنما يتعين إسداؤه لجهة أو هيئة قضائية منحها القانون اختصاص الفصل فيها بعد أن كفل استقلالها وحيثتها وأحاط الحكم الصادر فيها بضمانات التقاضي التي يندرج تحتها حق كل خصم في عرض دعواه وطرح أدلتها والرد على ما يعارضها في ضوء فرص متكافئة فيها أطرافها، ويكون تشكيلها وقواعد تنظيمها وطبيعة النظم المعمول بها أمامها، وكيفية تطبيقها عملاً، محدداً للعدالة مفهوماً تقديمياً يلتزم مع المقاييس المعاصرة للدول المتحضرة^(٢).

وفي معرض تناول المحكمة الدستورية في أحكامها لحق التقاضي أوضحت أن هذا الحق مكفول في البلاد للمواطنين أو غيرهم وبذات الضمانات اللازمة لإدارة العدالة، إذ أوردت أن الالتزام الملقى على عاتق الدولة وفقاً لنص المادة ٦٨ من الدستور يقتضيها أن توفر لكل فرد وطنياً كان أم أجنبياً نفاذاً ميسراً إلى محاكمها بالإضافة إلى الحماية الواجبة للحقوق المقررة، بمراعاة الضمانات الأساسية لإدارة العدالة بصورة فعالة وفقاً لمستوياتها في الدول المتقدمة^(٣).

كما وأن المحكمة أوضحت أن الحق في التقاضي ثلاث حلقات وهي أنه بغرض ابتداء ويداها تمكين كل متقاضٍ من النفاذ إلى القضاء نفاذاً ميسراً،

(١) الحكم الصادر في القضية رقم ١٣٣ لسنة ١٩ قضائية دستورية، جلسة ١٩٩٩/٤/٣ ونشر بالجريدة الرسمية العدد (١٥) في ١٩٩٩/٤/١٥.

(٢) الحكم السابق الإشارة إليه في القضية ١٣٣ لسنة ١٩٩٩/٤/٣ دستورية.

(٣) الحكم الصادر في القضية رقم ٨ لسنة ٨ قضائية دستورية، جلسة ١٩٩٩/٣/٧، ونشر بالجريدة الرسمية، العدد (١٤) في ١٩٩٩/٤/٧.

دون أعباء مالية أو إجرائية، وأن ذلك يكمله حلقتان أخريان لا يستقيم بدونهما هذا الحق، ولا يكتمل في غيبة أي منهما، وهما الحلقة الوسطى التي تعكس حييدة المحكمة واستقلالها وحصانة أعضائها والأسس الموضوعية لضماناتها العملية، وهى بذلك تكفل المقاييس للمعاصرة التي توفر لكل شخص حقاً مكتملاً ومتكافئ مع غيره في محاكمة منصفة، وعليه تقوم محكمة مستقلة ينشئها القانون وتقتوى الفصل خلال مدة معقولة في حقوقه والتزاماته المدنية، أو النهمة الجنائية الموجهة إليه، ويتمكن في كلفها من عرض دعواه وتحقيق دفاعه ومواجهة أدلة خصومه، رداً وتعقيباً في إطار من الفرص المتكافئة، ويمرعاة أن تشكيل المحكمة وأسس تنظيمها، وطبيعة القواعد الموضوعية والإجرائية المعمول بها في نطاقها وكيفية تطبيقها من الناحية العملية، هى التي تحدد ملامح الحلقة الوسطى، والحلقة الأخيرة هى أن توفر الدولة للخصومة فى نهاية المطاف حلاً منصفاً بوصفها الترضية القضائية التى سعى إليها لمواجهة الإخلال بالحق، وهذه الترضية بافتراض مشروعيتها واتساقها مع الدستور تحتل الحلقة الأخيرة من الحق فى التقاضى (١) .

• وعن حق الملكية:

فسرت المحكمة الدستورية العليا نص الدستور من أن الملكية الخاصة للتي كفل الدستور فى المادة ٣٤ منه أصل الحق فيها وأحاطها بالحماية اللازمة لصونها، تلصرفت إلى الحقوق الشخصية والمينية على سواء، وتكسع إلى الأموال بوجه عام دون تمييز بينها ، بإعتبار أن المال هو من حقوق الملكية الأدبية أو الفنية أو الصناعية، ومن ثم فإن الحقوق الشخصية تمتد لها الحماية الدستورية سائلة للذكر (٢) .

(١) الحكم الصادر فى القضية رقم ٨١ لسنة ١٩ قضية دستورية، جلسة ١٩٩٩/٢/٦ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد (٧) فى ١٩٩٩/٢/١٨ .

(٢) الحكم الصادر فى القضية رقم ٣٤ لسنة ١٣ قضية دستورية، جلسة ١٩٩٤/٦/٣ ونشر بالجريدة الرسمية للعدد (٢٧) فى ١٩٩٤/٧/٧ .

• وعن شرعية الجزاء:

جرى قضاء المحكمة الدستورية في تفسيره لشرعية الجزاء على أن شرعية الجزاء جنائياً كان أم مدنياً أم تأديبياً، أن يكون متناسباً مع الأفعال التي حظرها المشرع أو قيد مباشرتها، وأن الأصل في العقوبة هو معقوليتها، فلا يكون التدخل بها إلا بقدر لشروطها، ولا يجوز بالتالي أن يكون إبلاماً غير مبرر يؤكد قسوتها، ولا أن يتناقض بمداهها وطرائق تنفيذها مع القيم التي أرتضتها الأمم المتحضرة (١).

• وعن مبدأ المساواة:

يعتبر مبدأ المساواة من أكثر المبادئ التي دارت حولها الأنزعة الدستورية المعروضة على المحكمة الدستورية العليا، وقد أرسى المحكمة من خلالها عدة مبادئ أهمها:

(أ) أن نص المادة ٤٠ من الدستور أورد حظراً على التمييز بين المواطنين في أحوال بعينها، وهي تلك التي يقوم التمييز فيها على أساس الجنس أو الأصل أو العرق أو الدين أو العقيدة، إلا أن إبراز الدستور لصور بذاتها مرده هو كونها الأكثر شيوعاً ولا يدل عن انحصاره فيها، إذا لو كان ذلك لأدى إلى أن التمييز مباح فيما عداها، وهو ما يتناقض مع المساواة التي كفلها الدستور، وأن صور التمييز للمجانبة للدستور وإن تعذر حصرها، إلا أن قوامها كل تفرقة أو تقييد أو تفضيل أو استبعاد، بذال بصورة تحكمية من الحقوق والحريات التي كفلها الدستور أو القانون، سواء إذا كان وجودها أو إنقاص آثارها بما يحول دون مباشرتها على قدم المساواة الكاملة من المؤهلين قانوناً للانتفاع بها.

(ب) أن المساواة المنصوص عليها بالمادة ٤٠ من الدستور ليست مساواة حسائية، بين ذلك أن المشرع يملك بسلطته التقديرية ولمقتضيات الصالح العام وضع شروط موضوعية لتحديد بها المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون، بحيث إذا توافرت هذه الشروط في طائفة من

(١) الحكم الصادر في القضية رقم ٢ لسنة ١٥ قضائية دستورية، جلسة ١٩٩٧/١/٤ ونشر بالجريدة الرسمية للحد (٣) في ١٩٩٧/١/١٦ .

الأفراد وجب أعمال المساواة بينهم لتمثيل مراكزهم القانونية، فإذا انتفى مناطق التسوية بينهم بأن توافرت الشروط في بعضهم دون الآخر، فإن لمن توافرت فيهم الشروط دون سواهم أن يمارسوا الحقوق التي كفلها القانون لهم^(١).

• وعن حقوق الإنسان وإلتزامها بالدستور:

استقر قضاء المحكمة الدستورية العليا على عدة مبادئ هامة عند تناولها لمبادئ حقوق الإنسان وحرياته التي أوردتها الدستور، تكشف بوضوح رؤية المحكمة لما ورد في الدساتير من حقوق في ضوء المواثيق الدولية المعطية بحقوق الإنسان، ومن خلال رؤية شاملة لأحكام الدستور كنسيج مترابط، إذ تضمنت أحكام المحكمة الدستورية أن إغفال بعض الوثائق الدستورية النص على بعض الحقوق، لا يطي التناقض عنها إذ أن أبعاد العلاقة بين النصوص الدستورية وربطها ببعض كثير ما يشرح لحقوق لم ينص عليها صراحة في الدساتير. وعلى ذلك استقر قضائها على:

(أ) أن الحق في الزواج والحق في اختيار الزوجة وهي الحقوق المقررة عالمياً بالوثائق الخاصة بحقوق الإنسان، تندرج بالضرورة تحت الحق في الخصوصية وحرمة الحياة الخاصة المنصوص عليها بالمادة (٤٥) من الدستور^(٢).

(ب) أن الحق في حرية الاجتماع وثيق الصلة بالحق في التعبير وأن الحرية ذاتها لن تظهر دونهما بالصمان للحاسم لحمايتها ويتعين أن تنظر المحكمة الدستورية العليا بطريقة صارمة إلى القيود التي يفرضها المشرع على حرية الاجتماع^(٣).

(١) الحكم الصادر في القضية رقم ١٦ لسنة ٨٠. د.د. جلسة ٢١/٥/١٩٨٩. نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٣ في ١٩٨٩/٦/٨.

(٢) الحكم الصادر في القضية رقم ٢٣ لسنة ١٦. د.د. جلسة ١٨/٣/١٩٩٥. نشر بالجريدة الرسمية العدد ١٤ في ١٩٩٥/٤/٦.

(٣) الحكم الصادر في القضية رقم ٣٨ لسنة ١٧. د.د. جلسة ١٨/٥/١٩٩٦. نشر بالجريدة الرسمية العدد ٢١ في ١٩٩٦/٥/٣٠.

(ج) أن الحق في التنمية وثيق الصلة بالحق في الحياة، وكذلك بالحق في بناء قاعدة اقتصادية، تتوافر أسبابها عملاً بالمادة الأولى من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وتعتبر التنمية من الحقوق الإنسانية التي لا يجوز اللزول عنها، وأن التنمية مرتبطة بصون الديمقراطية وإلى أوجب مؤتمر فيينا لعام ١٩٩٣ تعاون دول العالم فيما بينها من أجل ضمانها وإنهاء معوقاتها بما في ذلك مكافحة الإغراق غير المشروع للمواد مخدرة^(١).

وتعكس الأحكام سالفه الذكر وما ورد بأسبابها اتجاهات المحكمة ورؤيتها حيال أدائها للاختصاصات المنوط بها قانوناً القيام بها، وتشير هذه الأسباب على نحو ما سبق إلى اعتماد المحكمة في قضائها على المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان بوجه عام ودون التقيد باعتبار انضمام مصر لها أم لا، وكذلك بما صدر عن آلياتها من رؤى أو أحكام أو تفسيرات، وإتخاذ من تجارب الدول الديمقراطية ما استقر فيها مقياساً للدولة القانونية ومبدأ سيادة القانون والإستعانة بها في إقرار حقوق الإنسان وحرياته على النحو الوارد بها، فيحدد بها نطاقها ومدى الحماية المقررة لها أو القيود والضوابط المقبولة وفقاً لضرورات فرضها، كما أفصحت المحكمة الدستورية في قضائها عن الحدود الجائز للدولة فيها التدخل تشريعياً لوضع ضوابط أو حدود لهذه الحقوق والحريات المكفولة دستورياً، وقد جاء ذلك معبراً عن الاتجاه الواضح للمحكمة في اعتبار المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان بوجه عام تشكل مصدراً رئيسياً لها عند صياغة رؤيتها لأي من النصوص الدستورية المتعلقة بمبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وهذا في ذاته يشكل إعلاء من قدر هذه المواثيق الدولية والنظر إليها من زاوية اعتبارها من عداد المصادر الرئيسية للمشروع الدستوري ومن جانبنا نرى أن هذا الاتجاه من المحكمة لا يفيد سوى التقيد الوارد بالمادة الثانية من الدستور، والمتعلق باعتبار الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وذلك بطبيعة الحال بالنسبة لما قد يخالف أحكام الشريعة الإسلامية الواجبة الإلتباع^(٢).

(١) الحكم الصادر في القضية رقم ٣٤ لسنة ١٥٠٩ دستورية، جلسة ١٩٩٦/٣/٢. والمنشور بالجريدة الرسمية للحد (١١) تابع أ - في ١٤/٣/١٩٩٦ م.

(٢) ننطق في هذا الرأي مع المستشار / سناء سيد خليل .

وقد أدى وبحق القضاء الدستوري دوره في المدة الزمنية القصيرة لتواجهه في النظام القضائي المصري، أثبتت التطبيقات العملية التزام المحكمة بهذه الرؤية المعاصرة لحقوق الإنسان وحيثياته الأساسية. وهذا ما سوف نشير إليه في الجزء التالي والمتعلق بالتطبيقات العملية للقضاء الدستوري في مواجهة النصوص الوطنية المخالفة للدستور .

[ثالثاً] التطبيقات العملية لقضاء المحكمة الدستورية العليا :

سنعرض في هذا الجزء لبعض مبادئ حقوق الإنسان وحيثياته الأساسية الواردة بالدستور وتطبيقات المحكمة الدستورية العليا بشأنها، حيث جاءت أحكام المحكمة الدستورية العليا متصلة بها، وسنختار هذه الأحكام من واقع الأنزعة التي انتهت المحكمة فيها إلى عدم دستورية النصوص التشريعية المخالفة لها محل الطعن باعتبارها جاءت مخالفة لأحكام الدستور، وسنشير إلى بعض هذه الأحكام الصادرة عن المحكمة والمتصلة بالمبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان وحيثياته الأساسية وذلك في تصنيف يحتوى على تجميع للمبادئ المعنية المرتبطة، بهدف تسهيل المقارنة والإشارة إلى مواد الدستور التي استندت المحكمة في قضائها إلى مخالفة النص التشريعي لها، مما أوجب القضاء بعدم دستورتها وذلك لتحقيق الفائدة المرجوة من استعراض الأحكام وسندها الدستوري .

(١) مبدأ الحرية السياسية وحق تكوين الأحزاب والاشتراك فيها ،

أ - قضت المحكمة بعدم دستورية المادة الرابعة والفقرة الأولى من المادة الخامسة من لقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والمتعلقة بحريتان فئات من المواطنين من حقهم في الانتخاب أو الترشيح لمخالفة ذلك للمادة ٦٢ من الدستور والتي تنص على أن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء حق وواجب يتعين مساهمة المواطن فيه (٢) .

ب- قضت المحكمة بعدم دستورية البند (٧) من المادة ٤ من القانون رقم ٤٠

(١) الحكم الصادر في القضية رقم ٤٩ لسنة ٦ ق.د. جلسة ١٩٨٧/٤/٤ . نشر بالجريدة الرسمية للعدد (١٦) في ١٩٨٧/٤/١٦ ، وأيضاً الحكم الصادر في القضية ٥٦ لسنة ٦ ق.د. ، جلسة ١٩٨٦/٦/٢١ . نشر بالجريدة الرسمية للعدد (٢٣) في ١٩٨٦/٧/٢٣ .

لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحزاب السياسية والمتعلقة بوضع شروط لحرمان فئة من الأشخاص من تكوين أحزاب سياسية حراماً مطلقاً استناداً لآرائهم لمخالفة ذلك المادتين ٤٧، ٥ من الدستور والمتعلقة بالحق في حرية التعبير^(١).

ج- قضت المحكمة بعدم دستورية النصوص التشريعية المتعلقة بإجراء الانتخابات العامة لمجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية عن طريق الجمع بين القائمة الحزبية والمقعد المباشر لكل دائرة لمخالفة ذلك للمواد ٨، ٤٠، ٦٢ من الدستور. للتمييز بين فئات المرشحين على أساس اختلاف آرائهم للسياسة^(٢).

(٢) مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص،

أ - قضت المحكمة بعدم دستورية المعاملة الاستثنائية في القبول بالتعليم العالي والتي تتضمنها النصوص التشريعية التي تستلزم قبول فئات مستثناة محل من يتقدمونهم طبقاً للشروط الموضوعية والمقررة للقبول، مما يشكل مخالفة للمادتين ٨، ٤٠ من الدستور وإخلالاً بكل من الحق في تكافؤ الفرص وحق المساواة^(٣).

ب- قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن إيجار الأماكن لما تضمنته من تفرقة بين ملاك العقارات بشأن الميزات الممنوحة لهم والناشئة عن علاقاتهم بالمستأجرين مما يعد إخلالاً بحق المساواة المنصوص عليه بالمادة ٤٠ من الدستور^(٤).

(١) الحكم الصادر في القضية ٤٤ لسنة ٧٧. دستورية، جلسة ١٩٨٨/٥/٧، نشر بالجريدة الرسمية العدد (٢١) ١٩٨٨/٥/٢٣.

(٢) القضية ٣٧ لسنة ٩٠. د. جلسة ١٩٩٠/٥/١٩، نشر بالجريدة الرسمية العدد (٢٢) مكرر في ١٩٩٠/٦/٣ بالنسبة لمجلس الشعب. والحكم الصادر في القضية رقم ٢ لسنة ١٦ ق. د. جلسة ١٩٩١/٢/٣، ونشر بالجريدة الرسمية في العدد (٧ مكرر) في ١٩٩١/٢/١٧ بالنسبة للمجالس المحلية.

(٣) للقضية رقم ١٠٦ لسنة ٦ دستورية جلسة ١٩٨٥/٦/٢٩، نشر بالجريدة الرسمية رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/٧/١١.

(٤) قضية رقم ٢١ لسنة ٧ دستورية جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩، نشر بالجريدة الرسمية رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٨.

ج- قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ١٣٤ من لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس بشأن حضانة الصغار، لاختلاف سن الحضانة المقرر بها عن السن المقرر للمسلمين الصغار ولحرمان الأم من اللجوء إلى القاضي لطلب إبقاء الصغرة حتى تتزوج والصغير حتى سن خمسة عشر عاماً إن كانت مصلحتهما في ذلك، أسوة بما هو مقرر للمسلمين، وذلك لمخالفتها لحق المساواة المقرر بالمادة ٤٠ من الدستور^(١).

د- قضت المحكمة بعدم دستورية ما تضمنه البند (أ) من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٢ بشأن التأمين الصحي على الطلاب، وذلك لتقرير تحمل طلاب المدارس الخاصة ورياض الأطفال الخاصة باشتراكات سنوية لتمويل هذا التأمين تزيد عن المقررة على غيرهم من الطلبة لما في ذلك من إخلال بحق المساواة المقرر في المادة (٤٠) من الدستور^(٢).

هـ- وفي ذات المعنى قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية نص المادة (١٠٩) من مجموعة الأرمن الأرثوذكس للأحوال الشخصية المعمدة عام ١٩٤٦^(٣).

ويلاحظ أن الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين يحكمها وفقاً للنظام القانوني المصري شرائع من يدينون بها، بالأوضاع المقررة في القانون، وذلك احتراماً وإعلاء حرية الدين والعقيدة، وأن قضاء المحكمة الدستورية العليا في هذا الشأن ليس بهدف توحيد القواعد القانونية بصورة مطلقة، وإنما تأسيساً على أن شريعة الأقباط والأرمن الأرثوذكس وهي من الشرائع التي تنظمها قوانين خاصة في مصر، ليس فيها ما يحول دينياً دون سريان القاعدة السارية على المسلمين وبالتالي فلا محل للإخلال بمبدأ المساواة والمقرر دستورياً.

(١) الحكم الصادر في القضية رقم ٧٤ لسنة ١٧ دستورية جلسة ١٩٩٧/٣/١، نشر بالجريدة الرسمية رقم (١١) لسنة ١٩٩٧ بتاريخ ١٣/٣/١٩٩٧.

(٢) للقضية ٤٠ لسنة ١٦ ق. د. جلسة ١٩٩٥/٩/٢، نشر بالجريدة الرسمية في العدد ٣٧ في ٩٥/٩/٩٤.

(٣) القضية رقم ٨١ لسنة ١٨ ق. د. جلسة ١٩٩٨/٤/٤، نشر بالجريدة الرسمية رقم (١٦) لسنة ١٩٩٨ بتاريخ ١٦/٤/١٩٩٨.

وعن مبدأ المساواة فقد أرسيت المحكمة الدستورية العليا في قضائيات عدة مبادئ هامة متجذرة الإشارة إليها في موضعها في هذا القسم لتتكامل الصورة أمام القارئ وهي:

- أن نص المادة (٤٠) من الدستور أورد حظراً للتمييز بين المواطنين في أحوال بعينها، وهي تلك التي يقوم التمييز فيها على أساس الجنس أو الأصل أو اللون أو الدين أو العقيدة - إلا أن إيراد الدستور لصور بعينها مرده هو كونها الأكثر شيوعاً ولا يدل على انحصاره فيها، إذ لو كان ذلك لأدى إلى أن التمييز مباح فيما عداها وهو ما يناقض المساواة التي كفلها الدستور^(١).

- أن ذكر الدستور المصري لصور بذاتها محظور لا غير فيها التمييز، مرده أنها الأكثر شيوعاً في الحياة العملية ولا يدل على انحصاره فيها، إذا لو صح ذلك لكان التمييز بين المواطنين فيما عداها جائزاً دستورياً وهو ما يناقض المساواة التي أرساها الدستور، وأوضحت المحكمة في أسبابها أن آية ذلك وجود صور من التمييز التي أغفلتها المادة (٤٠) من الدستور ما لا تقل عن غيرها خطراً، كالتمييز بين المواطنين في نطاق الحقوق التي يتمتعون بها أو الحريات التي يمارسونها، لا اعتبار مرده لمولدهم أو مركزهم الاجتماعي أو انتمائهم الطبقي أو ميولهم الحزبية، أو نزعاتهم العرقية أو عصبيتهم القبلية أو موقفهم من السلطة العامة، أو أعراسهم عن تنظيماتها أو تبنيهم لأعمال بذاتها، وغير ذلك من أشكال التمييز.

- وعرفت المحكمة صور التمييز المخالفة لمبدأ المساواة، بأنها صور التمييز المجافية للدستور وأن تعذر حصرها، إلا أنها كل تفرقة أو تقييد أو تعطيل أو استبعاد ينال بصورة تحكمية من الحقوق والحريات التي كفلها الدستور أو القانون، سواء بإنكارها أو تعطيلها أو انتقاص آثارها بما يحول دون مباشرتها، على قدم المساواة الكاملة بين المؤهلين قانوناً للانفعال بها،

(١) للفتية رقم ١٧ لسنة ١٩٤٤ ق.د. جلسة ١٤/١/١٩٩٥، نشر بالجريدة الرسمية رقم (٦) لسنة ١٩٩٥ بتاريخ ٩/٢/١٩٩٥.

ويوجه خاص على صعيد الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغير ذلك من مظاهر الحياة العامة (١).

(٢) مبدأ حماية الأسرة والطفولة والحق في الزواج واختيار الزوج :

أ - قضت المحكمة بعدم دستورية البند السادس من المادة (٧٣) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢، فيما نص عليه من ألا يعين عضو بمجلس الدولة يكون متزوجاً بأجنبية لمخالفة ذلك للنصوص الدستورية أرقام ٩، ١٢، ١٣، ٤٠، ٤٥ من الدستور لما فيه من مساس بالحرية الشخصية والحق في الزواج واختيار الزوج وتكوين أسرة.

ويلاحظ أن المحكمة الدستورية العليا أشارت في هذا الحكم إلى أنه وإن كان حق الزواج واختيار الزوج لم يرد بالدستور إلا أن إغفال الوثائق الدستورية لبعض الحقوق لا يعنى إهمالها، وأن إمعان النظر في الدستور ككل والنظر لمواده بصورة مترابطة ترشح لحقوق أخرى لم ترد أصلاً بالدستور. وأشارت المحكمة إلى أن الزواج واختيار الزوج هي من الحقوق المرتبطة أصلاً بالحرية الشخصية، وهي الأساس الطبيعي لتكوين الأسرة، وكل من الحقين الآخرين نص الدستور على حمايتهما (٣).

ب- قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ٨٩ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات فيما تضمنه من عدم جعل مراقبة الزوج المرخص له بالسفر أمراً وجوبياً على جهة الإدارة بالعاملين بالدولة مما يشكل إخلالاً بمبدأ المساواة وتمايز على غير أسس موضوعية ومساساً بمبدأ وحدة الأسرة وتماسكها وإلزام المحافظة على تماسكها (٣).

(١) الحكم الصادر في القضية ٣٩ لسنة ١٥ ق. د. جلسة ١٩٩٥/٢/٤، ونشر بالجريدة الرسمية العدد رقم ٩ بتاريخ ١٩٩٥/٣/٦.

(٢) القضية رقم ٢٣ لسنة ١٦ ق. د.، جلسة ١٩٩٥/٣/١٨، نشر بالجريدة الرسمية رقم (١٤) لسنة ١٩٩٥ بتاريخ ١٩٩٥/٤/٦.

(٣) القضية رقم ٣٣ لسنة ١٥ ق. د.، جلسة ١٩٩٥/١٢/٢، ونشر بالجريدة الرسمية للعدد رقم ٥١ بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢١.

(٤) حق العمل والحقوق الناشئة عنه ،

أ - قررت المحكمة الدستورية العليا في تفسيرها للمادة (٤٧) من قانون العمل أن حق العمال في الحصول على شروط عمل منصفة ومربية، لا يفصل عن تمتعهم بالأجر العادل دون تمييز لا يطبق بقيمة العمل، ولا عن حقهم في الحصول على أجازاتهم السنوية، وإجبيهم في الاندفاع بها، وأن من حق العامل الحصول على أجر عن أيام الأجازة التي يستحقها حال تركه للعمل قبل استعمالها (١) .

ب- قضت المحكمة بعدم دستورية الفقرة (٢) من المادة (٢١) من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والمتضمنة حرمان من تجاوز من معينة من حق القيد بالجدول العام للمحامين العاملين بمهنة المحاماة رغم توافر شروط العضوية، لما في ذلك من مخالفة لكل من حق العمل وحق المساواة ويعد مخالفة بالتالي للمواد ١٣، ٢٥، ٤٠، ٤٧، ٥٤، ٥٦ من الدستور (٢) .

ج- قضت المحكمة بعدم دستورية ما تضمنته الفقرة (٣) من المادة (٤٥) من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١، من ألا تزيد على ثلاثة أشهر مدة الإجازة السنوية التي يجوز للعامل أن يضمها ولو كان الحرمان من هذه الإجازة فيما جاوز هذا الحد الأقصى عائداً إلى رب العمل، باعتبار أن حرمان العامل من القدر الزائد عن هذا الحد الأقصى يعتبر تفويتاً لحق العامل فيما يقابل هذا القدر من تعويض وهو ذا قيمة مالية ويُدْرَج تحت إطار الحقوق التي تكفلها كل من المادتين ٣٢، ٣٤ من الدستور اللتان صان بهما الدستور الملكية الخاصة (٣) .

(١) الحكم الصادر في طلب تفسير رقم (١) لسنة ١٧ تفسير جلسة ١٩٩٥/٧/٣، نشر بالجريدة الرسمية رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٥ بتاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠ .

(٢) للقضية ٣٨ لسنة ١٧ ق.د.، جلسة ١٩٩٦/٥/١٨، نشر بالجريدة الرسمية للعدد (٢١) في ١٩٩٦/٥/٣٠ .

(٣) للقضية ٤٧ لسنة ١٨ ق.د. جلسة ١٩٩٧/٥/١٧، نشر بالجريدة الرسمية رقم (١١) لسنة ١٩٩٧ بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢٩ .

د - قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية المادة (٢٣٤) من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ (لسنة ١٩٨١) فيما نصت عليه من وقف صرف المعاش الإضافي إذا مارس عضو الهيئة القضائية مهنة غير تجارية في الداخل، بعد انتهاء مدة خدماتهم، تأسيساً على أن حق العمل وثيق الصلة بالملكية والحرية الشخصية ويالحق في الإبداع، وجميعها من الحقوق التي حرص الدستور على صونها وعدم إهدارها أو تقييدها، وأن حرمان هذه الطائفة من المعاش الإضافي يعد مخالفة لحق العمل والمساواة وحرية الإبداع^(١).

هـ - قضت المحكمة بعدم دستورية الفقرة (٤) من المادة (٥) من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ في شأن نقابات واتحاد نقابات المهن التمهيدية والمهنية والموسيقية، من إلزام طالب للتدريس بأن يؤدي إلى صندوق الإعانات والمعاشات رسماً نسبياً قدره ٢٠٪ من الأجور والمرتبات التي يحصل عليها، وذلك لمخالفتها أحكام المواد ١٣، ٣٤، ٤١، ٤٧، ٤٩ من الدستور لإخلالها بالحق في الأفراد بملاذ العمل والحرية الشخصية وحرية التعبير والإبداع^(٢).

و- قضت المحكمة بعدم دستورية البند (هـ) من المادة الأولى من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التموين فيما قضته من جواز تكليف أي شخص بأي عمل لمدة غير محددة، لما في ذلك من اعتداء على الحق في أن يكون العمل إرادياً، مما يخالف نص المادة ١٣ من الدستور^(٣).

ز - قضت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الرابعة من المادة ٢١ من قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١،

(١) القضية ٢٩ لسنة ١٥ ق.د.، جلسة ١٩٩٧/٥/٣، نشر بالجريدة الرسمية رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٧ بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٧.

(٢) القضية رقم ٢ لسنة ١٥ ق.د.، جلسة ١٩٩٧/١/٤، نشر بالجريدة الرسمية رقم (٣) لسنة ١٩٩٧ بتاريخ ١٦/١/١٩٩٧.

(٣) القضية رقم ١٠٨ لسنة ١٨ قضائية دستورية، جلسة ١٩٩٧/٩/١، نشر بالجريدة الرسمية رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٧ بتاريخ ١١/٩/١٩٩٧.

فيما تضمنه من حرمان أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين من مكافأة العضوية، لمخالفة ذلك للحق في المساواة في الأجر، مما يعد مخالفة للمواد ١٣، ٢٣، ٤٠ من الدستور (١) .

(٥) الحق في تولي الوظائف ،

قضت المحكمة بعدم دستورية البند (٦) من المادة ٧٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لمخالفته للحق في تولي الوظائف العامة بحرمان من يتزوج من أجنبية من التعيين بمجلس الدولة، وهو ما يخالف نص المادة ١٤ من الدستور (٢) .

(٦) كفالة الدولة للخدمات التأمينية (الحق في المعاش) ،

أ - قضت المحكمة بعدم دستورية المادة (١) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١، المعدلة للمادة (١) من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ المعدل لبعض أحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي وذلك لوضعها شرطاً متعلقاً بالوجود في الخدمة في تاريخ معين للاستفادة من الحد الأدنى لمعاش الأجر المتغير لما في ذلك من تمييز ومخالفة لأحكام المادة (٤٠) من الدستور (٣) .

ب - قضت المحكمة بعدم دستورية الفقرة (١) من المادة (٤٠) من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥، وذلك فيما نصت عليه من وقف صرف المعاش في حالة قيام صاحب المعاش بالعمل بإحدى الجهات الخارجة عن مجال تطبيق القانون، لوجود نظام بديل مقرر وفقاً للقانون وذلك حتى تاريخ انتهاء خدمته لديها أو بلوغه السن المقررة لمخالفة ذلك لأحكام المادة ١٢، ١٣، ٦٢، ١٢٢ من الدستور

(١) للقضبة رقم ١٨٠ لسنة ٢٠ قضائية دستورية جلسة ٢٠٠٠/١/١ والمنشور بالحد ٢ تابع بالجريدة الرسمية في ٢٠٠٠/١/١٣ .

(٢) للقضبة رقم ٢٣ لسنة ١٦ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٥/٣/١٨، ونشر بالجريدة الرسمية للحد (١٤) في ١٩٩٥/٤/٦ .

(٣) للقضبة رقم ٣٤ لسنة ١٣ جلسة ١٩٩٤/٦/٢٠، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٤ بتاريخ ١٩٩٤/٧/٧ .

والتي تكفل مضمونها التزام الدولة بكفالة الخدمات التأمينية لمواطنيها وعدم إخلالها بالملكية الخاصة التي ينصرف مدلولها على الحقوق الشخصية والعينية وهو الحق في المعاش وهما ينشأن أصلاً من علاقتهم بجهات عملهم الأصلية (١) .

ج- قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ٩٩ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ، لذات الأسباب السابق الإشارة بالفقرة (ب) بشأن حظر الجمع بين المعاش والمرتب (٢) .

د - قضت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي بالنسبة للمخاطبين بها ، فيما تضمنته من حرمانهم من حق الجمع بين المعاش والمرتب لمخالفة ذلك لأحكام المواد (٧، ١٢، ١٣، ٣٤، ٤٠، ٦٢) من الدستور (٣) .

(٧) مبدأ صون الملكية الخاصة ،

أ - قضت المحكمة بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، فيما نصت عليه من أولولة الأموال المملوكة لأشخاص طبيعيين والمفروضة عليها الحراسة بمقتضى قانون الطوارئ إلى الدولة لمخالفتها لنص المادة ٣٤ من الدستور لمساس ذلك بالملكية الخاصة التي يحميها للقانون (٤) .

ب- قضت المحكمة بعدم دستورية القرار بقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ ، والتي تضع تعويضاً إجمالياً أو حداً

(١) القضية رقم ١٦ لسنة ١٥ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٥/١/١٤ والمنشور بالجريدة الرسمية رقم (٦) لسنة ١٩٩٥ بتاريخ ١٩٩٥/٢/٩ .

(٢) القضية رقم ٣ لسنة ١٦ قضائية دستورية ، جلسة ١٩٩٥/٢/٤ ، نشر بالجريدة الرسمية رقم (٩) لسنة ١٩٩٥ ، بتاريخ ١٩٩٥/٢/٦ .

(٣) القضية رقم ٢٥ لسنة ١٨ قضائية دستورية ، جلسة ١٩٩٧/١/٧ ، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٧ بتاريخ ١٩٩٧/٦/١٩ .

(٤) القضية رقم ١ لسنة ١ دستورية ، جلسة ١٩٨١/٥/١٦ ، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم (٢٢) لسنة ١٩٨١ .

أقصى للعويضات التي يتعين ردها للأشخاص تعويضاً عن ممتلكاتهم التي آلت ملكيتها للدولة لمخالفة ذلك للمادة ٣٤، ٣٦ من الدستور بما تشكله من اعتداء على الملكية الخاصة^(١).

ث- قضت المحكمة بعدم دستورية النصوص التشريعية الخاصة بفرض ضريبة على الأراضي الفضاء بالقوانين أرقام ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ و ٣٤ لسنة ١٩٧٨ و ١٣ لسنة ١٩٨٤ و ٤٣ لسنة ١٩٧٩ لما في ذلك من عدوان على حق الملكية لإقرار ضريبة على رأس المال غير المدر للدخل وهو ما يخالف نص كل من المادتين ٣٤، ٣٨ من الدستور^(٢).

ث- قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ٥٥ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فيما قرره من جواز نزول المحامي أو ورثته عن إيجار مكتبه لمزاولة غير المحاماة من المهن الحرة أو لمباشرة حرفة مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة، لما يشكله ذلك من عدوان على حق الملكية الخاصة التي كفل الدستور حمايتها بالمادتين (٣٢، ٣٤)^(٣).

ج- قضت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة (٢٠٨ مكرر أ) من قانون الإجراءات الجنائية ويسقط فقرتها الثانية والثالثة وكذلك المادة (٢٠٨ مكرر ب)، وذلك لمخالفتها المواد ٣٣، ٣٤، ٤٠ من الدستور لما تمثله من اعتداء على حق الملكية بفرض الحراسة على الأموال بقرار من النائب العام لمجرد دلائل من التحقيق يرجح معها الاتهام^(٤).

(١) الحكم الصادر في القضية رقم ١ لسنة ١ دستورية، جلسة ١٩٨٥/٣/٢ للمنشور في الجريدة الرسمية العدد رقم (١٢) بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢١، ورقم ٨ لسنة ٨ دستورية، جلسة ١٩٩٢/٣/٧، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم (١٤) لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢.

(٢) الحكم الصادر في القضية رقم (٥) لسنة ١٠ دستورية جلسة ١٩٩٣/٦/١٩، والمنشور بالجريدة الرسمية العدد (٢٧) بتاريخ ١٩٩٣/٧/٨.

(٣) الحكم الصادر في القضية رقم ٢٥ لسنة ١١ دستورية جلسة ١٩٩٢/٥/٢٧، المنشور بالجريدة الرسمية رقم (٢٤) لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٥.

(٤) الحكم الصادر في القضية رقم ٢٦ لسنة ١٢ دستورية جلسة ١٩٩٦/١٠/٥، المنشور بالجريدة الرسمية رقم (٤١) لسنة ١٩٩٦ بتاريخ ١٩٩٦/١٠/١٧.

ح- قضت المحكمة بعدم دستورية نص المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة لوزارة التعليم ومعاهد التعليم، وذلك لكون الاستيلاء غير موقوت وموكل بإنهاؤه للسلطة التقديرية والإدارة، الأمر الذي يمثل اعتداء على الملكية ومخالفة المواد أرقام ٣٢، ٣٤، ٦٤، ٦٥ من الدستور^(١).

د- قضت المحكمة بعدم دستورية ما تضمنه البند (هـ) من المادة الأولى من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التعمين من جواز الاستيلاء على أى عقار أو تكليف أى فرد بأى عمل لمدة غير محددة، لما فى ذلك من مخالفة بالإعتداء على حق العمل والملكية الخاصة، مما يخالف نص المواد ١٣، ٣٢، ٣٤، ٤٠ من الدستور^(٢).

ذ - فسرت المحكمة الدستورية العليا نص الدستور عن الملكية الخاصة التى كفل حمايتها فى المادة (٣٤) بأنها تنصرف إلى الحقوق الشخصية والعينية على السواء، وتكسح إلى الأموال بوجه عام دون تمييز بينها، باعتبار أن المال هو من عائد حقوق الملكية الأدبية أو الفنية أو الصناعية، ومن ثم فإن الحقوق الشخصية تمتد إليها الحماية الدستورية سالفة الذكر^(٣).

ز - قضت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الرابعة من المادة ٢١ من قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، وذلك فيما تضمنه من حرمان أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين من مكافأة العضوية، لما فى ذلك من اعتداء على الملكية الخاصة وهى المال الناشئ

(١) الحكم الصادر فى القضية رقم ٥ لسنة ١٨ دستورية جلسة ١٩٩٧/٢/١، المنشور بالجريدة الرسمية رقم (٧) تابع لسنة ١٩٩٧ بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٣ .

(٢) الحكم الصادر فى القضية رقم ١٠٨ لسنة ١٨ دستورية جلسة ١٩٩٧/٩/١، المنشور بالجريدة الرسمية رقم (٣٧) لسنة ١٩٩٧ بتاريخ ١٩٩٧/٩/١١ .

(٣) الحكم الصادر فى القضية رقم ٣٤ لسنة ١٣ ق. د. جلسة ١٩٩٤/٦/٢٠، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٩٤ بتاريخ ١٩٩٤/٧/٧ .

عن حق العمل بالمخالفة للمادتين ٣٢، ٣٤ م الدستور^(١).

(٨) مبدأ الحرية الشخصية وحرمة المسكن والحياة الخاصة،

أ - قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية والتي تجيز لمأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس لمخالفة ذلك للمادة ٤٤ من الدستور والتي تشترط أن يكون تفتيش المنازل بمقتضى أمر قضائي مسبب^(٢).

ب- قضت المحكمة بعدم دستورية البند السادس من المادة (٧٣) من قانون مجلس الدولة رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢، فيما نص عليه من ألا يعين عضو بمجلس الدولة يكون متزوجاً بأجنبية، وذلك لما فيه من مساس بالحرية الشخصية وما يفرغ عنه حقوق أخرى مثل الزواج واختيار الزوجة وتكوين أسرة، الأمر الذي يشكل مخالفة لأحكام المواد (٩، ١٢، ١٣، ١٤، ٤١، ٤٥) من الدستور^(٣).

(٩) مبدأ حرية الرأي والتعبير والاجتماع،

أ - قضت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة ٣٨ من قانون اللقبات العمالية رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦، فيما تضمنته من عدم جواز الجمع بين عضوية مجالس إدارة المنظمة النقابية والعضوية العاملة في نقابة مهنية بما يزيد عن ٢٠٪ من مجموع أعضاء المجلس، وذلك لمخالفتها للمواد ٤٠، ٤٧، ٥٥، ٥٦، ٦٢ من الدستور الخاص بحرية التعبير والاجتماع والترشيح والاقتراع والمساواة أمام القانون^(٤).

(١) الحكم الصادر في القضية رقم ١٠٦ لسنة ١٩ قضائية دستورية جلسة ٢٠٠٠/١/١ والمعنور بالعدد ٢ تابع بالجريدة الرسمية في ١٣/١/٢٠٠٠.

(٢) الحكم الصادر في القضية رقم ٥ لسنة ٤ دستورية جلسة ١٩٨٤/٦/٦، للمعنور بالجريدة الرسمية رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٤.

(٣) الحكم الصادر في القضية رقم ٢٣ لسنة ١٦ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٥/٣/١٨، والمعنور بالجريدة الرسمية رقم (١٤) لسنة ١٩٩٥ بتاريخ ٦/٤/١٩٩٥.

(٤) الحكم الصادر في القضية رقم ٦ لسنة ١٥ قضائية دستورية، جلسة ١٩٩٥/٤/١٥، للمعنور بالجريدة الرسمية رقم (١٧) لسنة ١٩٩٥ بتاريخ ٢٧/٤/١٩٩٥.

ب - قضت المحكمة بعدم دستورية نص البند (ب) من المادة (١٧) من قانون شركات المساهمة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بعد تعديلها بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ ، فيما تضمنه من اشتراط موافقة مجلس الوزراء على تأسيس الشركة التي يكون غرضها أو من بين أغراضها إصدار الصحف لما في ذلك من مخالفة المواد ٤٧، ٤٨، ٢٠٦، حتى ٢٠٩ من الدستور الخاصة بسلطة الصحافة باعتبار أن الحق في إصدار الصحف يستحب بالضرورة الحقوق والحريات الأخرى للأفراد ومنها حرية التعبير (١) .

(١٠) مبدأ الحق في إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي :

أ - قضت المحكمة بعدم دستورية النصوص التشريعية التي تستتبع إنهاء مدة عضوية الأعضاء المنتخبين قبل نهاية مدتهم من غير هيئة الناخبين الممثلة في الجمعية العمومية للنقابة، وذلك لمخالفة هذه النصوص للمادة ٥٦ من الدستور والتي تنص على إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي (٢) .

ب- قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية البند (٦) من المادة (٢) من القانون ٧٣ لسنة ١٩٧٣ ، بشأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلي العمال في مجالس الإدارات، فيما تضمنته من حظر ترشيح شاغلي الوظائف الإدارية العليا لعضوية مجالس إدارات شركات قطاع الأعمال العام، لما في ذلك من إخلال بقاعدة المساواة وتمييز العاملين ذوي المراكز القانونية المتماثلة دون أسس موضوعية وهو يشكل إخلالاً بمبدأ المساواة

(١) للحكم الصادر في القضية رقم ٢٥ لسنة ٢٢ دستورية ، جلسة ٢٠٠١/٥/٥ والمنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٠ بتاريخ ٢٠٠١/٥/١٧ .

(٢) للحكم الصادر في القضية رقم ٤٧ لسنة ٣ دستورية جلسة ١٩٨٣/٦/١١ ، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم (٢٥) لسنة ١٩٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٣ .

والحق في التعبير والاجتماع والاقتراع، وهو ما يخالف المواد ٢٦، ٤٠، ٤٧، ٥٤، ٥٥، ٦٢ من الدستور^(١).

(١١) مبدأ شخصية العقوبة ولا جريمة ولا عقوبة إلا بنص،

أ - قضت المحكمة بعدم دستورية النصوص التشريعية التي تجيز الوضوع تحت مراقبة الشرطة بدون حكم قضائي وذلك لمخالفتها لنص المادة ٦٦ من الدستور، والتي تنص على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ولا عقوبة إلا بحكم قضائي^(٢).

ب - قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ٥ والمواد ٦، ١٣، ١٥ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشردين المشبه فيهم لمخالفتها للمواد ٤١، ٦٦، ٦٧ من الدستور بتقريرها أحكاماً تقوم على الإخلال بمبدأ افتراض البراءة، وتقرير معاقبة الشخص مرتين عن فعل واحد، وتقرير عقوبة عن كل فعل لا يتخذ مظهراً خارجياً ملموساً^(٣).

ت - قضت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥ من قانون الأحزاب السياسية للصادرة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ فيما نصت عليه، من مسئولية رئيس الحزب مع رئيس التحرير عما ينشر لمخالفة ذلك للمادة ٦٦ من الدستور، لخلو النص من بيان الأفعال المؤثمة وتقرير عقوبة على غير الشخص المسئول عنها^(٤).

(١) للحكم الصادر في القضية رقم ١٧ لسنة ١٤ قضائية دستورية ١٩٩٥/١/١٤، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم (٦) لسنة ١٩٩٥ بتاريخ ١٩٩٥/٢/٩.

(٢) للحكم الصادر في القضية رقم ٣٩ لسنة ٣ قضائية دستورية جلسة ١٥/٥/١٩٨٢، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم (٢١) لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٧.

(٣) للحكم الصادر في القضية رقم ٣ لسنة ١٠ دستورية جلسة ١/٢/١٩٩٣، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم (٢) لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/١/١٤.

(٤) للحكم الصادر في القضية رقم ٢٥ لسنة ١٦ دستورية جلسة ٣/٧/١٩٩٥، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم (٢٩) في ١٩٩٥/٧/٢٠.

ث- قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ٤٨ مكرر من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات، لما تمثله التدابير المنصوص عليها من خصائص الجزاء، وكذلك المساس بمبدأ افتراض البراءة ووضع قيود على الحرية الشخصية، دون أن يكون ذلك مبنياً على فعل أو امتناع عن سلوك مؤاخذ عليه قانوناً^(١).

ج- قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ١٥٤ من قانون الزراعة الصادر بالقانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ لما تضمنته من افتراض توافر القصد الجنائى فى شأن الحائز لا تربة أرض زراعية ومتخلفة عن تجريفها لمخالفتها لمبدأ افتراض براءة المتهم من التهمة الجنائية، ونقل عبء الإثبات على المتهم لنفى القصد وهو ما يخالف المواد ٤١، ٦٧، ٦٩، ٦٥ من الدستور^(٢).

و- قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ١٩٥ من قانون العقوبات والتى تنص على معاقبة رئيس تحرير الجريدة أو المسئول عن قسمها الذى حصل فيه النشر، إذا لم يكن ثمة رئيس تحرير، وذلك بصفته فاعلاً أصلياً للجرائم التى ترتكب بواسطة صحيفة، وذلك لقيامها على افتراض المسئولية الجنائية بناء على الصفة وهو ما يخالف المواد ٦٦، ٦٧، ٨٦، ١٦٥ من الدستور^(٣).

(١٢) مبدأ عدم توقيع الجزاء أو العقوبة إلا بحكم قضائى،

أ - قضت المحكمة بعدم دستورية النصوص التشريعية التى تجيز المصادرة الإدارية للأموال لمخالفتها لنص المادة ٣٦ من الدستور والتى تشترط ألا

(١) الحكم الصادر فى القضية رقم ٤٩ لسنة ١٧ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٦/٦/٢٧، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٦ بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٧.

(٢) الحكم الصادر فى القضية رقم ١٠ لسنة ١٨ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٦/١١/١٦، والمنشور بالجريدة الرسمية للعدد رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٦ بتاريخ ١٩٩٦/١١/٢٨.

(٣) الحكم الصادر فى القضية رقم ٥٩ لسنة ١٨ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٧/١/٢، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم (٧ تابع) لسنة ١٩٩٧ بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٣.

تكون المصادرة إلا بمقتضى حكم قضائى منها القانون ٩٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالتهريب^(١).

ب- عدم دستورية الفقرة الثالثة من المادة ١٧٤ مكرر من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الصادر بقانون للجمارك، فيما نصت عليه من مصادرة البضائع رغم التصالح، لمخالفتها للمادة ٣٦ من الدستور التى أجازت المصادرة على أن تكون بحكم قضائى^(٢).

(١٢) مبدأ شرعية الجزاء وعدم تكراره عن الفعل الواحد،

أ - قضت المحكمة بعدم دستورية المادة الخامسة مكرر من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ فى شأن اللقابات القفية، ولتقريرها عقوبة الحبس والغرامة لمن يزول من غير أعضائها أعمالاً من التى يقتصر نشاطها على أعضائها، لعدم تناسب هذه العقوبة مع الضرورة الاجتماعية من فرض هذا القيد على حرية الإبداع والتعبير^(٣).

ب- قضت المحكمة بعدم دستورية نص للفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم (١٤٧) لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية موارد الدولة من استحقاق مثل المبالغ المقررة فى حالة التخلف، وذلك لتكرار العقوبة عن الفعل الواحد، مما يعد مخالفة للمواد ٣٤، ٣٨، ٦٥ من الدستور^(٤).

(١) الحكم الصادر فى القضية رقم ٢٨ لسنة ١ قضائية دستورية جلسة ١٩٨١/١/٣، والمنشور بالجريدة الرسمية للعدد رقم (٤) لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٢.

(٢) الحكم الصادر فى القضية رقم ٢ لسنة ١٥ دستورية جلسة ١٩٩٧/١/٤، المنشور بالجريدة الرسمية للعدد رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٧ بتاريخ ١٩٩٧/١/١٦.

(٣) الحكم الصادر فى القضية رقم ٢ لسنة ١٥ دستورية جلسة ١٩٩٧/١/٤، المنشور بالجريدة الرسمية للعدد رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٧ بتاريخ ١٩٩٧/١/١٦.

(٤) الحكم الصادر فى القضية رقم ٣٣ لسنة ١٦ قضائية دستورية، جلسة ١٩٩٦/٢/٣، نشر بالجريدة الرسمية للعدد رقم (٧ مكرر) لسنة ١٩٩٦ بتاريخ ١٩٩٦/٢/١٧.

ت- قضت المحكمة بعدم دستورية نص المادة (١١٩) من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، فيما تضمنته من تخويل مدير الجمارك الاختصاص بفرض غرامة على نقص الطرود عما ادرج بقائمة الشحن، لما فى ذلك من اعتداء على السلطة القضائية باعتبار أن المخالفة الجمركية وإيقاع عقوبتها عملاً قضائياً وهو ما يخالف نصوص المواد ٦٦، ٦٧ من الدستور^(١).

(١٤) مبدأ عدم سريان القانون بأثر رجعي؛

أ - قضت المحكمة بعدم دستورية البند (أ) من المادة (٥) من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٧ بشأن حماية الجبهة الداخلية، المتعلق بإضافة عقوبة حظر الائتمان إلى الأحزاب السياسية، أو مباشرة النشاط السياسى لمن سبق الحكم بإدانتهم عن وقائع سابقة على تاريخ نفاذ القانون الصادر بهذا الحظر، وذلك لمخالفتها لنص المادتين ٦٦، ١٨٧ من الدستور^(٢).

ب- قضت المحكمة بعدم دستورية المادة (٥٦) من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية، فيما قررته من سريان الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية، على التصرفات الواقعة على الأراضي داخل كردون المدن بأثر رجعي، لمخالفة ذلك لنص المادة ٣٨ من الدستور^(٣).

ت- قضت المحكمة بعدم دستورية المادة (٢) من القرار بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٣ المعدل للقانون ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن خدمة وترقية ضباط القوات

(١) الحكم الصادر فى القضية رقم ٧٢ لسنة ١٨ قضائية دستورية جلسة ١٤/٨/١٩٩٧، والمنشور بالجريدة الرسمية العدد رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٧ بتاريخ ١٤/٨/١٩٩٧.

(٢) الحكم الصادر فى القضية رقم ٤٩ لسنة ٦ قضائية دستورية جلسة ٤/٤/١٩٨٧، والمنشور بالجريدة الرسمية العدد رقم (١٦) لسنة ١٩٨٧ بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٧.

(٣) الحكم الصادر فى القضية رقم ٣٣ لسنة ١٢ قضائية دستورية جلسة ٢/١/١٩٩٣، والمنشور بالجريدة الرسمية العدد رقم (٢١) لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ٢١/١/١٩٩٣.

المسلحة، فيما تضمنته من سريان أحكامها الخاصة بتوقيع عقوبات انضباطية بأثر رجعي، لمخالفة ذلك للمادتين ٦٥، ٤١ من الدستور^(١).

(١٥) مبدأ براءة المتهم حتى تثبت أدلته.

أ - قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ١٢١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ فيما تضمنته من افتراض العلم بالتهريب، إذا لم يقدم من وجدت في حوزته البضائع بقصد الاتجار المستندات الدالة على سداد الرسوم الجمركية عنها، واعتبار ذلك قرينة قانونية للثبوت القصد الجنائي وذلك لمخالفتها لنصوص المواد (٦٩، ٦٧، ٤١، ١٦٥) من الدستور^(٢).

ب - قضت المحكمة بعدم دستورية المادة (١٨) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها، فيما تضمنته من معاقبة من يخالف أحكام المادة الثانية بعقوبة المخالفة إذا كان حسن النية، لما يشكله ذلك من مخالفة للمواد ٤١، ٦٧، ٦٩ من الدستور لتقرير جزاء جنائي في شأن مذهب حسن النية، دون تحديد صور الخطأ وعناصره، بما يخل إخلالاً بضوابط المحاكمة المنصفة ويندرج تحتها افتراض البراءة^(٣).

ت - قضت المحكمة بعدم دستورية نص المادة ١٥ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة، وذلك فيما تضمنته من عدم دمج المعادن والأحجار الثمينة، إذا لم يتقدم حائزها بالدليل على دخولها البلاد بطريق مشروع، وللحفظ عليها والتصرف فيها لمخالفة ذلك

(١) الحكم الصادر في القضية رقم ٢٢ لسنة ٨ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٢/١/٤، والمنشور بالجريدة الرسمية للعدد رقم (٤) لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٣.

(٢) الحكم الصادر في القضية رقم ١٣ لسنة ١٢ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٢/٢/٢، نشر بالجريدة الرسمية للعدد رقم (٨٠) لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٠.

(٣) الحكم الصادر في القضية رقم ٢٨ لسنة ١٧ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٥/١٢/٢، والمنشور بالجريدة الرسمية للعدد رقم (٥١) لسنة ١٩٩٥ بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢١.

لنصوص المواد (٣٢، ٣٤، ٤٠، ٦٧، ٦٨، ٨٦، ١٦٥) من الدستور، وإخلالها بمبدأ افتراض البراءة وحق الدفاع، واعتدائها على الملكية الخاصة^(١).

(١٦) مبدأ حق التقاضي والتظلم والظعن على القرارات،

أ - قضت المحكمة بعدم دستورية النصوص التشريعية التي تتضمن تحصين أى عمل أو قرار من الطعن عليه والتظلم منه، لمخالفة ذلك لنص المادة ٦٨ من الدستور التي تحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار من الطعن عليه^(٢).

ب - قضت المحكمة بعدم دستورية المادة (١٩) من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء نقابة مصممي الفنون التطبيقية، وذلك فيما تضمنته من تقرير حد أدنى من الأعضاء للطعن على انتخابات النقيب والتصديق على توقيعات كل من الطاعنين بالجهة المختصة، مما يعد مخالفاً للمادتين ٤٠، ٦٨ من الدستور، لما يشكله ذلك من إرهاب فى اللجوء للتقاضى لتعطيل دوره ولحد من فعاليته^(٣).

ت - قضت المحكمة بعدم دستورية المادة السابعة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١، فيما نصت عليه من عدم جواز الطعن إلا بطريق المعارضة فى الأحكام الابتدائية الصادرة عن

(١) للحكم الصادر فى القضية رقم ٥٨ لسنة ١٨، جلسة ١٩٩٧/٧/١٩ والممشور بالجريدة الرسمية للحد رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٧ بتاريخ ١٩٩٧/٧/١٩.

(٢) صدرت أحكام عديدة فى هذا المبدأ منها الحكم الصادر فى القضية رقم ٩٢ لسنة ٢١ ق دستورية بجلسة ٢٠٠١/١/٦ والممشور بالجريدة الرسمية للحد رقم ٣ فى ٢٠٠١/١/١٨.

(٣) للحكم الصادر فى القضية رقم ١٥ لسنة ١٤ قضائية دستورية بجلسة ١٩٩٣/٥/١٥، نشر بالجريدة الرسمية رقم (٢٣) بتاريخ ١٠/١٩٩٣.

المحكمة الشرعية الجزئية في بعض المناطق (سيوة، العريش، القصير،
الواحات) لإخلالها بمبدأ الاستئناف المقرر لباقي المناطق عن ذات
القضايا^(١).

ث- قضت المحكمة بعدم دستورية الفقرة (٢) من المادة (١٨) من القانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧، بإنشاء بنك فيصل الإسلامي بشأن هيئة التحكيم
المنصوص عليها، لما في ذلك من إخلال بحق النقاضي بالحرمان من
اللجوء إلى محاكم القانون العام بوصفها القاضى الطبيعي^(٢).

ج- قضت المحكمة بعدم دستورية المادة (٥٠) من قانون حماية القيم من
الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠، فما تضمنته من حظر الطعن بغير
طريق إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة عن المحكمة العليا في
شأن المنازعات الناشئة عن تصفية الأوقاف الناشئة عن فرض الحراسة
والصادر بها القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١، لما فيه من الإخلال بمبدأ
المساواة. [الحكم الصادر في القضية رقم ٩ لسنة ١٦ قضائية دستورية
جلسة ١٩٩٥/٨/٥، نشر بالجريدة الرسمية العدد رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٥
بتاريخ ١٧/٨/١٩٩٥].

د- قضت المحكمة بعدم دستورية المادة (٤٩) من القانون رقم ٦٧ لسنة
١٩٧٤ بإنشاء نقابة للمهن التطبيقية، فيما نصت عليه من أن يكون الطعن

(١) للحكم الصادر في القضية رقم ٣٩ لسنة ١٥ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٥/٢/٤، نشر
بالجريدة الرسمية للعدد رقم (٩) بتاريخ ١٩٩٥/٦/٦.

(٢) للحكم الصادر في القضية رقم ١٣ لسنة ١٥ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٥/١٢/١٧، نشر
بالجريدة الرسمية للعدد رقم (٢) بتاريخ ١٩٩٥/١/١٢.

(٣) للحكم الصادر في القضية رقم ٩ لسنة ١٦ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٥/٨/٥، نشر
بالجريدة الرسمية للعدد رقم (٣٣) لسنة ١٩٩٥ بتاريخ ١٧/٨/١٩٩٥.

في قرارات الجمعية العمومية للنقابة الفرعية موقعا عليه من خمسين عضواً على الأقل ممن حضروا اجتماعها، ومصدقا كذلك من الجهة الإدارية ذات الاختصاص على توقيعاتهم على تقرير الطعن^(١).

خ- قضت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء نقابة التجار، من عدم قبول الطعن في قرارات الجمعية العمومية للنقابة أو في صحة انعقادها، إلا من مائة عضو على الأقل وذلك لمخالفتها نصوص المواد، ٤٠، ٦٥، ٦٨، ٦٩ من الدستور، بما تشكل من قيود مرهقة للخصومة القضائية وهي قيود جائرة تحد من فرص اللجوء للقاضي^(٢). (وفي ذات المعنى قضت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء نقابة المهن الفنية للتطبيق)^(٣)

د - قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية الفقرتين الأولى من المادة ٨٤ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣، وسقوط الفقرة الثالثة من ذات المادة، والمادة ٨٥، لما فيها من اعتداء على الحق في اللجوء للقاضي الطبيعي وأفراد نظام خاص لفض المنازعات حول تقرير الأتباع بما يخالف نصوص المواد (٤٠، ٦٨، ١٦٥، ١٦٧) من الدستور^(٤).

(١) للحكم الصادر في القضية رقم ٢٢ لسنة ١٧ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٦/٢/٣، نشر بالجريدة الرسمية للعدد رقم (٧ مكرر) لسنة ١٩٩٦ بتاريخ ١٧/٢/١٩٩٦.

(٢) الحكم الصادر في القضية رقم ٣٥ لسنة ٢١ قضائية دستورية جلسة ٢٠٠٠/١/١، والمعشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم (٢٧ تابع) من الجريدة الرسمية في ١٣/١/٢٠٠٠.

(٣) الحكم الصادر في القضية رقم ١٨٠ لسنة ١٩ قضائية دستورية، جلسة ١٩٩٨/٦/٦، نشر بالجريدة الرسمية للعدد رقم (٢٥ تابع) بتاريخ ١٨/٦/١٩٩٨.

(٤) الحكم الصادر في القضية رقم ١٥٣ لسنة ١٩ قضائية دستورية، جلسة ١٩٩٩/٦/٥، نشر بالجريدة الرسمية للعدد رقم (٢٤) بتاريخ ١٧/٦/١٩٩٩.

د - قضت المحكمة بعدم دستورية المادة ١٧ من قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩١، فيما تضمنته من النص على ولوج طريق التحكيم للفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون، لما في ذلك من إخلال بحق التقاضي بحرمان المتداعين من اللجوء إلى قاضيتهم الطبيعي، مما يعد مخالفة للمادة ٦٨ من الدستور^(١).

(١٧) مبدأ الحق في المحاكمة المنصفة:

نشير بداءة إلى أن المحكمة الدستورية أوضحت في أسباب أحد أحكامها رؤيتها للمحاكمة المنصفة حيث أشارت إلى أن ضوابط المحاكمة المنصفة تتمثل في مجموعة القواعد المبدئية التي تعكس مضامينها نظاماً متكامل الملامح يتوخى بالأسس التي يقوم عليها صون كرامة الإنسان وحماية حقوقه الأساسية، ويحول بضماناته دون إساءة استخدام العقوبة بما يخرجه عن أهدافها، وذلك انطلاقاً من إيمان الأمم المتحدة بحرية الحياة الخاصة ووطأة القيود التي تدل من الحرية الشخصية، ولضمان أن تتقيد السلطة التشريعية عند مباشرتها لمهمتها في مجال فرض العقوبة صوناً للنظام الاجتماعي بالأغراض النهائية للقوانين العقابية، التي ينافيها أن تكون إدانة للمتهم هدفاً مقصوداً لذاته أو أن تكون القواعد التي تتم محاكمته على ضوئها مصادمة للمفهوم الصحيح لإدارة العدالة الجنائية إدارة فعالة، بل يتحيز أن تلزم هذه مجموعة قواعد من القيم التي تكفل لحقوق المتهم الحد الأدنى من الحماية، والتي لا يجوز النزول عنها أو الانتقاص منها وأن هذه القواعد، وإن كانت إجرائية في الأصل إلا أن تطبيقها في مجال الدعوى الجنائية وعلى امتداد مراحلها يؤثر بالضرورة في محصلاتها النهائية^(٢).

(١) للحكم الصادر في القضية رقم ٦٥ لسنة ١٨ قضائية دستورية، جلسة ٢٠٠١/١/٦، والمنشور بالجريدة الرسمية للعدد رقم (٣) بتاريخ ١٢٠٠١/١٨.

(٢) الحكم الصادر في القضية رقم ٣١ لسنة ١٦ ق دستورية جلسة ١٩٩٥/٥/٢٠، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم (٢٣٠) في ١٩٩٥/٦/٨.

وفى هذا الإطار قضت المحكمة بما يلى:

أ - قضت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة (٢٥) من قرار وزير الزراعة رقم ٥١٧ لسنة ١٩٨٦ بشأن ذبح الحيوانات وتجارة اللحوم لمخالفتها المواد ٣٢، ٣٤، ٤١، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ١٦٥ من الدستور بالنص على قرينة قانونية تعفى جهة النيابة العامة من تقديمها الدليل بما يتصادم مع قرينة لفراض البراءة^(١).

ب- قضت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥٦ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة، لما فيه من تدخل فى شئون العدالة وإلغاء لمسلطة القاضى، فى تفريد العقوبة وتحويلها إلى إنفاذ حرقى للنصوص نائياً عن ضوابط المحاكمة المنصفة مما يعد مخالفة للمواد ٤١، ٦٧، ١٦٥، ١٦٧ من الدستور^(٢).

ت- وفى ذات المعنى قضت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون توجيه وتنظيم أعمال البناء رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦^(٣).

ث- وفى ذات المعنى قضت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٥ من ذات القانون^(٤).

(١) الحكم الصادر فى القضية رقم ٥ لسنة ١٥ قضائية دستورية، جلسة ١٩٩٥/٥/٢، نشر بالجريدة الرسمية للعدد رقم (٢٣) بتاريخ ١٩٩٥/٦/٨.

(٢) الحكم الصادر فى القضية رقم ٣٧ لسنة ١٥ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٧/٨/٣، نشر بالجريدة الرسمية للعدد رقم (٣٢) بتاريخ ١٩٩٦/٨/١٥.

(٣) الحكم الصادر فى القضية رقم ٢٤ لسنة ١٨ قضائية دستورية، جلسة ١٩٩٧/٧/١٩، نشر بالجريدة الرسمية للعدد رقم (٢٩) بتاريخ ١٩٩٧/٧/١٩.

(٤) الحكم الصادر فى قضية رقم ٦٤ لسنة ١٩ قضائية دستورية، جلسة ١٩٩٨/٥/٩، نشر بالجريدة الرسمية للعدد رقم (٢١) بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢١.

ج- وفي ذات المبنى قضت المحكمة بعدم دستورية المادة (١٥) من القانون

٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم الرقابة على الأنشطة السيماائية وغيرها. (١)

ح- قضت المحكمة بعدم دستورية المادة (٢١) من القانون رقم ٤٥٣ لسنة

١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية، فيما تضمنته من عدم جواز

الطعن بطريق المعارضة فى الأحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع

بالمخالفة لأحكام القانون، وذلك لمخالفتها المواد ٤٠، ٤١، ٦٧، ٦٨، ٦٩

من الدستور، بما تشكله من مساس بحق التقاضى وبضمانة الدفاع

والمحاكمة المنصفة لحرمان هذه الطائفة من المحال دون غيرها من الحق

فى المعارضة (٢).

خ- قضت المحكمة بعدم دستورية الفقرة (٢) من المادة ١٦٧ والمادة ١٦٨

من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢، فيما

تضمنته من أن يشترك فى مجلس تأديب المحضرين رئيس للمحكمة

الذى طلب إقامة الدعوى التأديبية، لمخالفة ذلك للمواد (٦٥، ٦٧، ٦٨)

من الدستور لما فى ذلك من مساساً بموضوعية الخصومة وضمان الحيطة

وهى من عناصر المحاكمة المنصفة (٣).

د - وفى ذات المبنى قضت المحكمة بعدم دستورية نص المادة ٢٥ من

قانون تنظيم هيئة قضايا الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣، فيما

(١) الحكم الصادر فى قضية رقم ٤٢ لسنة ١٩ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٨/٢/٧، نشر

بالجريدة الرسمية للحد رقم ٨٠ بتاريخ ١٩٩٨/٢/١٩.

(٢) الحكم الصادر فى قضية رقم ٦٤ لسنة ١٧ قضائية دستورية، جلسة ١٩٩٨/٢/٧، نشر

بالجريدة الرسمية للحد رقم (٦٤) بتاريخ ١٩٩٨/٢/١٩.

(٣) الحكم الصادر فى القضية رقم ١٣٣ لسنة ١٩ قضائية دستورية، جلسة ١٩٩٨/٤/٣، نشر

بالجريدة الرسمية للحد رقم (١٥) بتاريخ ١٩٩٩/٤/١٥.

تضمنته من أن يرأس لجنة التأديب رئيس الهيئة الذي طلب إقامة الدعوى التأديبية أو أن يشارك فيها من يشارك في التحقيق والانتهاج^(١).

ذ - وفي ذات المعنى قضت المحكمة بعدم دستورية المواد (٢٨، ٣٠، ٣٩، ٤٠) من قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية رقم ١١٧ لسنة ٥٨ فيما تضمنته من أن يرأس لجنة التأديب رئيس الهيئة الذي طلب إقامة الدعوى^(٢).

(١٨) مبدأ حق الدفاع:

أ - قضت المحكمة بعدم دستورية المادة (١٥) من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣، فيما تضمنته من حرمان بعض فئات المحامين من مباشرة المهنة أمام المحاكم الجزئية والابتدائية وما في حكمها، لما فيه من إخلال بمبدأ المساواة وكذا مخالفة المواد ٤٠، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧١ من الدستور لما في ذلك من إخلال بحق الموكل في اختيار محام يتولى الدفاع عنه بالوكالة^(٣).

ب - قضت المحكمة بعدم دستورية ما تضمنته المادة ١٢٣ إجراءات جنائية من التزام المتهم المكلف بالحضور أمام المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق، بأن يقدم خلال الخمسة الأيام التالية لإعلان تكليفه بالحضور، بياناً بالأدلة على صحة كل فعل أسنده إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وإلا سقط حقه في إقامة الدليل المشار

(١) الحكم الصادر في القضية رقم ١٦٧ لسنة ١٩ قضاية دستورية، جلسة ١٩٩٨/٣/٧. نشر بالجريدة الرسمية العدد رقم (١٢) بتاريخ ١٩/٣/١٩٩٨.

(٢) الحكم الصادر في القضية رقم ٨٣ لسنة ٢٠ قضاية دستورية، جلسة ١٩٩٨/١٢/٥، نشر بالجريدة الرسمية العدد رقم (٥٠٠) بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩٨.

(٣) الحكم الصادر في قضية رقم ٦ لسنة ١٣ ق دستورية جلسة ١٩٩٢/٥/١٦، نشر بالجريدة الرسمية العدد رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٢ بتاريخ ٤/٦/١٩٩٢.

إليه بالمادة ٣٠٢ عقوبات لما فى ذلك من مخالفة لأحكام للمواد ٤٧، ٦٧، ٦٩ من الدستور، بما تشكله من إخلال بحق الدفاع وقاعدة المحاكمة المنصفة^(١).

وبعد استعراض تلك المجموعة من الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا بشأن عدم دستورية بعض النصوص التشريعية الوطنية، والمتعلقة ببعض مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والتي جاءت مخالفة للنصوص الدستورية المتصلة بها، يجب أن نعود التأكيد على بعض الحقائق التي قد تغيب فى خضم هذه الأحكام السالف ذكرها وهى:

أولاً، يجب ألا نمارع فى استخلاص أن هذه الأحكام دليل على أن هناك خلل ما فى العملية التشريعية، إذ هى قدر ضئيل بالنسبة للأحكام التى صدرت من المحكمة فى لنزعة أخرى بالرفض، وذلك يعنى دستورية النصوص محل المعلن فى هذه الأحكام.

ثانياً، أن هذه الأحكام تأكيد وإقرار بدجاح الرقابة الدستورية اللاحقة على دستورية القوانين، باعتبارها النهج الذى اتخذته للمشرع المصرى، وهو ما يؤيده إذ أن الكثير من الأمور والأوضاع المتعلقة بالآثار القانونية الناشئة عن تطبيق النص التشريعى لا يتكشف إلا بالتطبيق العملى له ويصعب تماماً على المشرع حصر هذه الآثار ومعرفة أبعادها عند صياغة النصوص التشريعية على وجه التحديد المطلق الذى يقسم بدستوريته.

ثالثاً، أن هدانة القضاء الدستورى فى مصر قد كان عاملاً مهماً فى زيادة الأحكام الصادرة بعدم الدستورية فهنا شأن السنين الأولى لعمل القضاء الدستورى، ولكننا لا نرى دوام هذا الحال فى المستقبل فقد أرسيت المحكمة العديد من القواعد والأصول والتفسيرات الدستورية والقانونية

(١) الحكم الصادر فى قضية رقم ٣٧ لسنة ١١ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٣/٢/٦، نشر بالجريدة الرسمية العدد رقم (٧) لسنة ١٩٩٣ بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٨.

فيما عرض عليها من أنزعة التي بات من المتعين على المشرع الوطني الالتزام بها وعدم مخالفتها، وهذا في ذاته ضماناً لتحقيق النتائج المرجوة من الرقابة الدستورية اللاحقة على دستورية القوانين، ويحول دون تكرار صدور نصوص وطنية مشوبة بحيب عدم الدستورية لذات الموضوع.

رابعا، أن اللجوء للمحكمة الدستورية في ذاته تعددت مصادره طبقاً للأوضاع المقررة في القانون فقد جاء بين الأفراد والمحاكم على مختلف أنواعها، ومن الدولة ذاتها بطلبات التفسير التي عرضت على المحكمة، وهذا يؤكد حقيقة هامة هي الالتزام الكامل من الدولة بمبدأ سيادة القانون وإعلاء كلمة القضاء والحرص على إنفاذ أحكامه.

خامسا، أن هذه الأحكام تأتي دليلاً ناصحاً على استقلالية وفزاهة القضاء المصري وصلابة بنيانه، والالتزام بإعلاء كلمة الحق وسيادة القانون. وهو بذلك يرسى دعائم الشرعية ويرعى مبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ويقوم بدوره الأساسي باعتباره جهة الانتصاف الوطنية.

رابعا، شرح أهم التطبيقات العملية لأحكام المحكمة الدستورية العليا في نطاق حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية،

سوف نتعرض في هذا الجزء من الدراسة لشرح أهم تطبيقات المحكمة الدستورية العليا التي تناولت حقوق الإنسان، حيث جاءت أحكامها متصلة بها ومنصفة لها ورافعة من شأنها، وقد كان حجر الأساس في هذه الأحكام أن أنهت المحكمة الدستورية فيها إلى عدم دستورية النصوص التشريعية المخالفة - محل الطعن - باعتبارها جاءت مخالفة لأحكام الدستور. وقد جاءت بعض أحكام المحكمة الدستورية متصلة بالمبادئ المطلقة بحقوق الإنسان وحرياته، وملتبقة بسياسات الحماية القضائية التي منحتها المحكمة الدستورية العليا للإنسان بأن صانة له حقوقه وحفاظة له على حرياته.

• مبدأ الحرية الشخصية وحرمة المسكن والحياة الخاصة:

أصدرت المحكمة الدستورية العليا بجلسته ٢ يوينه سنة ١٩٨٤ فى الطعن رقم ٥ لسنة ٤ قضائية (دستورية) حكماً بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية^(١).

يعد التفتيش عمل من أعمال التحقيق فيدخل أساساً فى اختصاص سلطة التحقيق ولا يجوز لمأمورى الضبط القضائى القيام به إلا بناءً على إذن من هذه السلطة، ووفقاً لهذا النص كان المشرع يخول مأمور الضبط القضائى بصفة استثنائية أن يفتش منزل المتهم فى حالة التلبس بجناية أو جحعة، وأن يضبط الأشياء والأوراق التى تفيد فى كشف الحقيقة، إذا اقتضح من أمارات قوية أنها موجودة فيه ولقد أثار هذا النص كثيراً من التساؤلات إلى أن أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمها الهام فى جلسته ١٩٨٤/٦/٢ والذي قضى بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية.

وسوف نورد فيما يلى حكم المحكمة الدستورية لأهميته،

«إن الدستور قد حرص - فى سبيل حماية الحريات العامة - على كفالة الحرية الشخصية لاتصالها بكيان الفرد منذ وجوده فأكدت المادة ٤١ من الدستور على أن الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لا تمس كما نصت المادة ٤٤ من الدستور على أن للمساكن حرمة ثم قضت الفقرة الأولى من المادة ٤٥ منه بأن لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون. غير أن الدستور لم يكتف فى تقرير هذه العملية الدستورية بإيراد ذلك فى عبارات عامة كما كانت تفعل الدساتير السابقة، ولكن أتى دستور سنة ١٩٧١ بقواعد أساسية تقرر ضمانات عديدة لحماية الحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حريات وحرمانات ورفعها إلى مرتبة القواعد الدستورية - ضمنها المواد من ٤١

(١) حيث كانت تنص على أنه:

«لمأمور الضبط القضائى فى حالة التلبس بجناية أو جحعة أن يفتش منزل المتهم، ويضبط فيه الأشياء والأوراق التى تفيد فى كشف للحقيقة إذا اقتضح له من أمارات قوية أنها موجودة فيه.

- ٤٥ منه - حيث لا يجوز للمشرع العادى أن يخالف تلك القواعد وما تضمنته من كفالة لصون تلك الحريات والأجاء عمله مخالفة للشرعية الدستورية.

وحيث يتبين من المقابلة بين المادتين ٤١، ٤٤ من الدستور سالفتي الذكر أن المشرع الدستورى قد فرق فى الحكم بين تفتيش الأشخاص وتفتيش المساكن فيما يتعلق بضرورة أن يتم التفتيش فى الحالتين بأمر قضائى ممن له سلطة التحقيق أو من القاضى المختص كضمانة أساسية لحصول التفتيش تحت إشراف مسبق من القضاء، فقد استلكت المادة ٤١ من الدستور من هذه الضمانة حالة التلبس بالجريمة بالنسبة للقبض على الشخص وتفتيشه فضلاً عن عدم اشتراطها تسبب أمر القاضى المختص أو النيابة العامة بالتفتيش فى حين أن المادة ٤٤ من الدستور لم تستثن حالة التلبس من ضرورة صدور أمر قضائى مسبب ممن له سلطة التحقيق أو من القاضى المختص بتفتيش المسكن سواء قام به الأمر بنفسه أم لأن لمأمور الضبط القضائى بإجرائه، فجاء نص المادة ٤٤ من الدستور المشار إليه عاماً مطلقاً لم يرد عليه ما يخصه أو يقيد مما مؤداه أن هذا النص الدستورى يستلزم فى جميع أحوال تفتيش المساكن صدور الأمر القضائى المسبب وذلك صوناً لحرمة المسكن التى تنبثق من الحرية الشخصية التى تتعلق بكيان الفرد وحياته الخاصة ومسكنه الذى يأوى إليه وهو موضع سر وسكنته، ولذلك حرص الدستور - فى الظروف التى صدر فيها - على التأكيد على عدم انتهاك حرمة المسكن سواء بدخوله أو بتفتيشه ما لم يصدر أمر قضائى مسبب دون أن يستثنى من ذلك حالة التلبس بالجريمة التى لا تجوز - وفقاً للمادة ٤١ من الدستور - سوى القبض على الشخص وتفتيشه أينما وجد. يؤكد ذلك أن مشروع لجنة الحريات التى شكلت بمجلس الشعب عند اعداد الدستور كان يضمن نص المادة ٤٤ استثناء حالة التلبس من حكمها، غير أن هذا الاستثناء قد أسقط فى المشروع النهائى لهذه المادة وصدر الدستور متضمناً نص المادة ٤٤ الحالى حرصاً منه على صيانة حرمة المساكن على ما سلف بيانه.

لما كان ذلك وكانت المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ - المطعون فيها - تخص على أن لمأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن يفتش منزل المتهم ويضبط فيه الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة، إذا اتضح له من أمارات قوية أنها موجودة فيه، مما مفاده تخويل مأمور الضبط القضائي الحق في اجراء تفتيش مسكن المتهم في حالة التلبس بجناية أو جنحة، دون أن يصدر له أمر قضائي مسبب ممن يملك سلطة التحقيق بـهو ما يخالف حكم المادة ٤٤ من الدستور على ما سلف بيانه، الأمر الذي يتعين معه الحكم بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية (١).

مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات

أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكماً في الدعوى رقم ٨٣ لسنة ٢٣ قضائية دستورية بجلسة ٢٠٠٦/٥/٧، بعدم دستورية القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٨ بإضافة باب جديد إلى أبواب الكتاب الثالث من قانون العقوبات (البطلة).

• الوقائع:

حسبما تبين من حكم الإحالة وسائل الأورق، تتحصل في أن النيابة العامة كانت قد اتهمت المدعو/ _____ وآخرين في يوم ١٩٩٨/٤/٣ بدائرة قسم المنطرة بأنهم:

أولاً، قاموا بأعمال من شأنها ترويع المجنى عليهم واستعراض القوة (مستخدمين في ذلك الأسلحة البيضاء).

ثانياً، أثلثوا عمداً المنقولات المبيّنة وصفاً وقيمة بالأوراق بأن جعلوها غير صالحة للاستعمال.

وطالبت عقابهم بالماندين ٣٧٥ مكرراً/١، ٢٠١/٣٦١ من قانون

(١) دستورية علواً في ١٩٨٤/٦/٢ للقضية رقم ٥ من ٤ ق دستورية.

العقوبات، وقيدت الواقعة جنحة برقم ١٥٩٧٥ لسنة ١٩٩٨ جنح المنتزة، وقضى فيها حضورياً على المتهم المذكور بالحبس سنتين مع الشغل وكفالة ألف جنيه لوقف التنفيذ، وإذ لم يرتض المتهم هذا الحكم، فقد قام باستئنافه فى ١٣/٩/١٩٩٩ وتحدد لنظر الاستئناف جلسة ١١/٢٧/١٩٩٩ إلا أنه لم يحضر ولم يسد الكفالة، فقضت المحكمة بسقوط الاستئناف، فعارض المتهم فى هذا الحكم، وبالجلسة المحددة لنظر المعارضة عدلت للمحكمة الاتهام بإضافة الفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ مكرراً لمواد الاتهام باعتبارها الواجبة التطبيق على النزاع بعد أن نبهت المتهم إلى ذلك.

وقضت بطلان الحكم المستأنف وبوقف الدعوى وإحالتها للمحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية نص المادة ٣٧٥ مكرراً من قانون العقوبات، لما أرتأته من مخالفة هذا النص لأحكام المواد ٤٠، ٦٧، ١٦٥، ١٦٦ من الدستور.

- الأسانيد التي وقفت عليها المحكمة الدستورية العليا،

* حيث إن هذا الدفع مردود، وذلك أن المصلحة الشخصية المباشرة - وهى شرط قبول الدعوى للدستورية - مناطها أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة فى الدعوى للموضعية، وذلك بأن يكون الفصل فى المسألة للدستورية مؤثراً فى الطلبات المرتبطة بها والمطروحة على محكمة الموضوع، لما كان ذلك وكان إعمال قاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه لا يحول بين المحكمة الاستئنافية وبين إسباغ الوصف القانونى الصحيح على الواقعة ولو كان أشد من الوصف الذى أسبغه عليها الحكم المستأنف مادام الأمر لا يتجاوز هذا الحد.

* وحيث إنه عن القول بأن حكم أول درجة كان قد قضى بحبس المتهم سالف الذكر سنتين مع الشغل وكفالة ألف جنيه لوقف التنفيذ، بما يعطى إعمال القاضى بالفعل لأحكام المادتين ٥٥، ٥٦ عقوبات وهما مبنى الطعن بعدم الدستورية، فهو قول فى غير محله ذلك لأن إيقاف التنفيذ المقضى به فى

حكم أول درجة هو إيقاف التنفيذ المنصوص عليه بالمادتين ٤٦٣، ٤٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية والتي تختلف عن وقف التنفيذ المنصوص عليه في المادتين ٥٥، ٥٦ من قانون العقوبات ذلك أن الأحكام الجنائية الصادرة من محكمة أول درجة لا تكون واجبة التنفيذ إلا بعد صيرورتها نهائية عملاً بالمادة ٤٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية ويجوز للمحكمة أن تعلق تنفيذ الحكم الصادر منها بالحبس على شرط سداد كفالة مالية تقدرها ويلزم المتهم بسدادها، ويوقف التنفيذ في هذه الحالة مؤقتاً أثناء الميعاد المقرر للاستئناف وأثناء نظر الاستئناف الذي يرفع في المدة المذكورة وهذا هو وقف التنفيذ المؤقت الذي قضى به حكم أول درجة سالف البيان، والذي يختلف عن وقف التنفيذ المنصوص عليه بالمادتين ٥٥، ٥٦ من قانون العقوبات والذي يكون محله الأحكام النهائية، فيما قضى به من عقوبات أصلية أو تبعية وذلك وفقاً للشروط والأوضاع المقررة بنص هاتين المادتين، وأولهما اشتراط أن لا تزيد مدة العقوبة المقضى بإيقاف تنفيذها عن سنة، ويصدر الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً.

* وحيث إنه بالبناء على ما تقدم وكانت محكمة الجناح المستأنف قد أصدرت حكمها بإبطال الحكم المستأنف والتصدى لموضوع الدعوى من جديد بعد تعديل الاتهام بإضافة الفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ مكرر من قانون العقوبات، إلى مادة الاتهام ونبه المتهم لذلك باعتبار أنها المادة الواجبة التطبيق على واقعة النزاع، تتوافر المصلحة الشخصية المباشرة في الطعن عليه لما للقضاء في المسألة المطروقة بمدى دستوريته من أثر وانعكاس على الدعوى الموضوعية، وقضاء محكمة الموضوع فيها، كما يمتد نطاق الدعوى الراهنة والمصلحة فيها ليشمل نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ مكرر لارتباطها بنص الفقرة الثانية الطعينة ارتباطاً لا يقبل الفصل أو التجزئة، بحكم الإحالة الواردة في نص هذه الفقرة على الفقرة الأولى سالفة الذكر في بيان الفعل أو التهديد محل التأثيم المقرر بها.

* وحيث إنه من المقرر - وعلى ما أطرده عليه قضاء هذه المحكمة - أن التحقيق من استيفاء النصوص القانونية لأوضاعها الشكلية يعتبر أمراً سابقاً بالضرورة على الخوض في عيوبها الموضوعية ذلك أن الأوضاع الشكلية للنصوص القانونية هي من مقوماتها، لا تقوم إلا بها ولا يكتمل بذاتها أصلاً في غيابها، وبالتالي تفقد بتخلفها وجودها كقاعدة قانونية تنوافر لها خاصة الإلزام، ولا كذلك عيوبها الموضوعية، إذ يفترض بحثها - ومناطها مخالفة النصوص القانونية المطعون عليها لقاعدة في الدستور من زاوية محتواها أو مضمونها - أن تكون هذه النصوص مستوفية لأوضاعها الشكلية، ذلك أن المطاعن الشكلية - وبالنظر إلى طبيعتها - لا يتصور أن يكون تحريكها وقرافاً على حقيقتها، تالياً للنظر في المطاعن الموضوعية، ولكنها تتقدمها ويتعين على المحكمة الدستورية العليا أن تقتصرها - من تلقاء نفسها - بلوغاً لغاية الأمر فيها، ولو كان نطاق الطعن المعروف عليها ملحقاً في المطاعن الموضوعية دون إثارة أمور موضوعية يدعى قيامها بهذه النصوص ذاتها، ذلك خلافاً للطعون الموضوعية، ومن ثم يكون الفصل في التعارض المدعى به بين نص قانوني ومضمون قاعدة في الدستور، بمثابة قضاء ضمنى باستيفاء النص المطعون فيه للأوضاع الشكلية التي يتطلبها الدستور فيه وممانعاً من العودة لبحثها.

وحيث إن المادة ١٩٥ من الدستور تنص على أن،

يؤخذ رأي مجلس الشورى فيما يلي:

- ١-
- ٢- مشروعات القوانين المكملة للدستور.
- ٣-
- ٤-
- ٥-
- ٦-

ويبلغ المجلس رأيه في هذه الأمور إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب ومؤدى ذلك - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن عرض مشروعات هذه القوانين على مجلس الشورى ليقول كلمته فيها لا يكون إلا وجوبياً، فلا فكاك منه ولا محيص عنه، ولا يسوغ التفريط فيه أو إغفاله، وإلا تفوس بنیان القانون برمته من أساسه، فإذا تحققت المحكمة من تخلف هذه الإجراء، تعين إسقاط القانون المشوب بذلك العوار الشكلي بكامل النصوص التي تضمنتها، وإبাত لغواً - بعدئذ - العرض لبحث اتفاق بعضها مع الأحكام الموضوعية للدستور أو منافاتها لها.

* وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر عليه أن ثمة شرطين يتعين اجتماعهما معاً لاعتبار مشروع قانون معين مكملاً للدستور.

أولهما، أن يكون الدستور ابتداءً قد نص صراحة على مسألة بعينها على أن يكون تنظيمها بقانون أو وفقاً لقانون أو في الحدود التي بينها القانون أو طبقاً للأوضاع التي يقررها، فإن هو فعل، دل ذلك على أن هذا التنظيم بلغ في تقديره درجة من الأهمية والثقل ولا يجوز معها أن يعهد به إلى أداة أدنى.

ثانيهما، أن يكون هذا التنظيم متصلاً بقاعدة كلية مما جرت اللوائح الدستورية على احتوائها وإدراجها تحت نصوصها، وتلك هي القواعد الدستورية بتطبيقها التي لا تخلو منها في الأعم أي وثيقة دستورية، والتي يتعين كي يكون التنظيم التشريعي مكملاً لها أن يكون محدداً لمضمونها مفصلاً لحكمها مبيناً لحدودها، بما موداه أن الشرط الأول وإن كان لازماً كأمر مبدئي يتعين التحقق من توافره قبل الفصل في أي نزاع حول ما إذا كان مشروع القانون المعروف يعد أو لا يعد مكملاً للدستور، إلا أنه ليس الشرط الوحيد، بل يتعين لأعتبار المشروع كذلك أن يقوم الشرطان معاً متضافرين استبعاداً لكل مشروع قانون لا تربطه أية صلة بالقواعد الدستورية الأصلية، بل يكون غريباً عنها

مقحماً عليها. واجتماع هذين الشرطين مؤداه أن معيار تحديد القوانين المكملة للدستور، والتي يتعين أن يؤخذ فيها رأى مجلس الشورى قبل تقديمها إلى السلطة التشريعية لا يجوز أن يكون شكلياً صرفاً، ولا موضوعياً بحتاً، بل قوامه مزاججة بين ملامح شكلية، وما ينبغي أن يتصل بها من العناصر الموضوعية، وعلى النحو المتقدم بيانه.

* وحيث إنه متى كان ما تقدم وكان للقانون المطعون فيه قد انصرف حكمه إلى إنشاء الجريمة المشار إليها - وحدد أركانها والعقوبة المقرر جزاء إثباتها لتوقعها المحكمة التي اختصاصها بنظرها على مقترفيها - ومن ثم فإن النص الطعن به يكون متعلقاً بالعديد من الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور لأخصها الحرية الشخصية ومبدأ شرعية الجرائم والعقوبات فضلاً عن تنظيم القانون الطعن به لضوابط توقيع العقوبات الأصلية فيها وسلطة المحكمة في هذا الشأن وهي الأمر وثيق الصلة بولاية القضاء والحق في التقاضي، والتي تدخل جميعها ضمن المسائل التي تختص بالطبيعة الدستورية الخاصة والتي حرصت الدساتير المصرية المتعاقبة على تفويض القانون في تنظيمها وهو ما تناوله الدستور الحالي المصري سنة ١٩٧١ في المواد ٦٦، ٦٧، ٦٨، ١٦٥، ١٦٧، ومن ثم فإنه يكون قد توافر فيه الطعن الطعن العنصران اللذان لا اعتبار له من القوانين المكملة للدستور وكان البين من كتاب أمين عام مجلس الشورى رقم ٧٣ بتاريخ ١٨/٥/٢٠٠٥ المرفق بالأوراق أن هذا القانون - بوصفه كذلك - لم يعرض مشروعه على مجلس الشورى لأخذ رأيه فيه، فإنه يكون مشوباً بمخالفة نص للمادة ١٩٥ من الدستور.

* وحيث إنه لما كان ما تقدم وكان العيب الدستوري المشار إليه قد شمل القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٨ الذي صدر بإضافة الباب السادس عشر إلى قانون العقوبات بعنوان (الترويع والتخويف) (البطلجة) وتضمن هذا الباب المادتين ٣٧٥ مكرر، ٣٧٥ مكرر (١) ونشر هذا القانون بالجريدة الرسمية بالعدد (٨) تابع في ١٩/٢/١٩٩٨ وبدأ العمل به في ٢٠/٨/١٩٩٨ فإن القضاء بعدم دستوريته برمته يكون متعيّناً، وذلك دون حاجة إلى الخوض فيما قد يتصل ببعض نصوصه من عوار دستوري موضوعي.

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٨ بإضافة باب جديد إلى أبواب الكتاب الثالث من قانون العقوبات.

خامساً، الأثر الرجعي للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا،

بإستقراء ما أنتهجه المحكمة الدستورية العليا حسبما ورد في حيثيات أحكامها، عند تناولها لمبادئ حقوق الإنسان وحرياته الواردة بالدستور وتفسيرها لها في إطار النصوص المطعون عليها في الأنزعة الدستورية المحروض عليها، يبين بوضوح ارتكازها وإستعانتها عند تعريف الحقوق أو الحريات محل البحث ومداها ونطاقها، على نصوص وأحكام الموائيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، سواء منها الإعلانات الدولية أو الموائيق ليست من فراغ أو نصوص أدبية بل هي محصلة للجهود والتجارب البشرية في هذا الشأن ومصدراً مباشراً للرؤية المعاصرة لهذه الحقوق والحريات التي أوردها الدستور، وإستطاعت المحكمة الدستورية بهذا النهج من خلال اعتمادها على هذه المصادر والربط بينها وبين رؤيتها للدستور كنسيج متكامل تتوحد نصوصه وتترابط مواده بدون تناقض أو تناقض، أن تتناول الحقوق الواردة من الدستور وتفسرها من خلال الرؤية الدولية لها، وأن تتناول حقوقاً لم ترد أصلاً في الدستور باعتبارها امتداداً لازماً لما ورد في الدستور من حقوق، وتدخل في مضامنها بما لا يدع مجالاً لتصور وجودها دونها.

وهذا من غير شك لا يعد إضافة من المحكمة لحقوق لم يقصدها المشرع الدستوري أو تعدد إغفالها أو تجاوزاً من المحكمة باعتبار ذلك تعديلاً للدستور بجهة غير مختصة لإجرائه، وإنما جاء اجتهاداً صائباً وتعبيراً عن الرؤية المتكاملة والشاملة لمبادئ حقوق الإنسان وحرياته، وتصبيراً واجباً للمبادئ التي نص عليها الدستور والتي لا يجوز أن تكتسح أو صالها أو ينقص غراها تحت تأثير قيود حرفية أو قوالب لفظية تحول دون الوصول للمقاصد الحقيقية والمضامين المعنية والغايات النهائية للنصوص الدستورية الخاصة بحقوق الإنسان وحرياته، والتي يتعين أن ينظر إليها دائماً من منظور البعد الدولي لها الذي صاغها ووضع ملامحها وحدد نطاقها.

ولعل من أبرز الأمور القانونية التي تعرضت لها المحكمة الدستورية، في قضائها أمر الأثر الرجعي للأحكام الصادرة بعدم الدستورية بتقريرها أن إبطال المحكمة الدستورية للنصوص القانونية المخالفة للدستور يعتبر تقريراً لزوالها نافياً لوجودها منذ ميلادها لكون القضاء الدستوري قضاءً كاشفاً وليس قضاءً منشأً.

وقد أورد نص المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ما يتعلق بالأثر الرجعي للأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية، مقررًا ما يلي:

«أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولل كافة، وتنتشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة بالجريدة الرسمية ويغير مصروفات خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ صدورها، ويترتب على الحكم بعدم الدستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم، فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن، ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه».

وقد تناولت المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية هذا الشأن، حيث أوردت أن القانون تناول أثر الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة، فنص على عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي للحكم، وهو نص ورد في بعض القوانين المقارنة واستقر الفقه والقضاء على أن مؤداه هو عدم تطبيق النص ليس في المستقبل فحسب وإنما بالنسبة إلى الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص، على أن يستثنى من هذا الأثر الرجعي الحقوق والمراكز التي قد تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الأمر المقضى أو بانقضاء مدة التقادم، أما إذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائي، فإن جميع الأحكام التي صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص تعتبر كأن لم تكن، حتى ولو كانت أحكاماً باتة.

المبحث الثاني

الحماية القضائية الجنائية

لحقوق الإنسان

تقوم المحاكم الجنائية بالفصل في كافة المنازعات الجنائية المتعلقة بالجرائم التي تضمنها القانون، وذلك طبقاً للشرعية القانونية وفي إطار المنازعات المطروحة أمامها، وعلى هدى المبادئ الدستورية القائمة ووفقاً للنظم والإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية المعمول به أمام المحاكم الجنائية.

هذا وقد أجاز القانون للمضروب من الجريمة الإدعاء مدنياً بالتعويض أمام القضاء الجنائي عند نظره للدعوى المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها قانوناً، ومن بينها بطبيعة الحال الجرائم المتعلقة بانتهاك الحرية الشخصية والتعدي على الحقوق والحريات العامة للأفراد.

ويقوم القضاء الجنائي بدور هام ومؤثر في مجال أصباغ الحماية لحقوق الإنسان وصيانة حرياته الأساسية، حيث تقوم للحماية الجنائية على فكرة أنزال العقوبة في حالة المساس بحرمات الإنسان (عرضه - دمه - ماله)، والتي تتمثل في الجزء الجنائي الذي توقعه السلطة القضائية وتنفذه السلطة العامة في الدولة، ويقوم الجزء على فكرة القصاص وأقرار العذلة، وهو الأثر المترتب على مخالفة القاعدة القانونية ويكفل إحترام الجميع لها.

وسوف نعرض لبعض من الأحكام القضائية الجنائية التي ترسي قواعد إحترام حقوق الإنسان، والالتزام بالشرعية القانونية عند ممارسة مهام الضبطية القضائية.

- الحكم بالبراءة متى شككت محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة إلى المتهم،

من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى شككت في صحة أسناد التهمة إلى المتهم، أو لعدم كفاية أدلة البتة، وأن

ملاك الأمر يرجع إلى وجدان القاضى وما يطمئن إليه . غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى، وأحاطت بظروفها وبأدلة الدبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة، وأن تكون الأسباب التى تستند إليها فى قضائها من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها. لما كان ذلك، وكان الحكم قد استدل على عدم صحة التحريات وأقوال الضابط بأدلة لا تظاهر هذا الاستدلال وتجاوز الاقتضاء العقلى والمنطقى، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن^(١).

• تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الأمر بالتفتيش،

إذ كان الحكم المطعون فيه انتهى إلى صحة الدفع ببطلان إذن التفتيش وما ترتب عليه وقضى ببراءة المطعون ضده بناء على ما نصه، وإذا كان الثابت بمحضر التحريات الذى صدر الأذن مستنداً إليه أن رئيس وحدة مباحث مركز شربين هو الذى قام بالتحريات والمراقبة المستمرة للمتهم حتى تأكد أنه يحوز المخدر ويتجر فيه بينما أثبت هو نفسه بمحضر ضبط الواقعة أنه انتقل وبرفقته قوة من الشرطة السريين لتنفيذ الأذن وخلف مقهى بشارع أمام المستشفى العام من الناحية الشرقية وجد شخصاً جالساً بمفرده وعندما سأله عن اسمه تبين له أن الشخص الذى استصدر إذن الدابة بضبطه وتفتيشه وقد ردد ذلك وأكدته فى أقواله بتحقيق الدابة وأضاف إن التحريات التى أجراها مصدرها سرى وأنه لا يعرف شخص المتهم الأمر الذى يحض ما ذكره بمحضر التحريات الذى صدر الإذن استناداً إلى ما جاء به من أن التحريات التى أجراها ومراقبته المستمرة للمتهم أكدت له عيازة المتهم للمخدر وتضمنى هذه التحريات مجرد بلاغ تلقاه من مرشد سرى أو شخص ما بأن المتهم يحوز مخدراً بقصد الاتجار وهو لا يصلح بحال لإصدار إذن بالتفتيش لإنعدام التحريات الجدية ومن ثم يكون الدفع ببطلان الأذن بضبط المتهم وتفتيشه قد استقام على سند صحيح من الواقع والقانون ويكون الإذن وما تلاه وترتب عليه باطلاً، وإذا كان مفاد ذلك أن المحكمة إنما أبطلت إذن

(١) (الطعن ١٠٦٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١٠/١٠ - مج قى - ص ٢٦ - ص ٦٠٢).

التفتيش تأسيساً على عدم جدية التحريات لما تبين أنه من عدم صحة ما أثبتته الضابط بمحض التحريات من أنه هو الذي قام بالتحريات والمراقبة المستمرة للمطعمين منه ولم تبطل الإذن لمجرد عدم قيام الضابط بالتحريات والمراقبة بنفسه، وهو استللاج سائق تملكه محكمة الموضوع لما هو مقرر من أن جدية التحريات وكفايتها للتسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب، ومن ثم يكون الطعن على غير أساس^(١).

• الدستور يكفل حرمة المسكن،

إن قضاء محكمة النقض مستقر على أن تفتيش المنازل إجراء من إجراءات التحقيق لا تأمر به سلطة من سلطاته إلا لمناسبة جريمة ترى أنها وقعت وصحت نسبتها إلى شخص بعينه وأن هناك من الدلائل ما يكفي لاقتحام مسكنه الذي كفل الدستور حرمة وحرم القانون على رجل السلطة دخوله إلا في أحوال خاصة، وأن تقدير كفاية تلك الدلائل وإن كان من شئون سلطة التحقيق، إلا أنه خاضع لرقابة محكمة الموضوع بحيث إذا رأت أنه لم يكن هناك ما يبرره فأنها لا تأخذ بالدليل المستمد منه باعتباره أنه إذا فقد المبرر لإجرائه أصبح عملاً يحرمة القانون فلا يسوغ أن يؤخذ بدليل مستمد منه. وقد جاء قانون الإجراءات الجنائية يؤكد هذه المبادئ بما نص عليه في المادة ٩١ منه من أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق، ولا يجوز الالتجاء إليه إلا في تحقيق مفتح وبناء على تهمة موجهة إلى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جريمة أو جنحة أو باشتراكه في ارتكابها. وإذا كان الشارع قد نص على أن يكون هناك تحقيق مفتح، فإنما قصد بذلك التحقيق الذي تتولاه سلطة التحقيق بناء على ما يصل إلى علمها من الإبلاغ عن جنابة أو جنحة، ولم يشترط الشارع في التحقيق المفتح الذي يسوغ التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرًا معيّنًا من أدلة الإثبات، بل ترك ذلك لتقدير سلطة التحقيق لكي لا يكون من وراء غل يدها احتمال قوات الغرض منه^(٢).

(١) الطعن ١٤١٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/١٦ - مع قى - ص ٢١، ص ٨٥.

(٢) نقض جلسة ١٩٥٣/٦/٤ - ص ٤، ص ٩٠٩.

• نص الدستور علي حظر دخول المسكن أو تفتيشه إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون. نص صائح بذاته للأعمال دون حاجة إلى سن تشريع أدني - المادة ٤٤ من الدستور

أنه لما كان الدستور هو القانون الوضعي الأسمى، صاحب الصدارة فكان على ما دونه من التشريعات اللزول عند أحكامه فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور واهدار ما سواها، ويستوى في ذلك ان يكون التعارض سابقاً أو لاحقاً على العمل بالدستور، فإذا ما أورد الدستور نصاً صالحاً بذاته للأعمال بغير حاجة إلى سن تشريع أدنى، لزم أعمال هذا النص من يوم العمل به ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحال قد نسخ ضمناً بقوة الدستور نفسه، لما كان ذلك، وكان ما قضى الدستور في المادة ٤٤ من صون حرمة المسكن وحظر دخوله أو تفتيشه إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون، إنما هو حكم قابل للأعمال بذاته فيما أوجب في هذا الشأن من أمر قضائي مسبب، ذلك بأنه ليس يجوز البتة للمشرع من بعد أن يهدر رأياً من هذين الضمانين - الأمر القضائي والسبب - اللذين قررهما الدستور لصون حرمة المسكن، فيسن قانوناً يتجاهل أحد هذين الضمانين أو كليهما، وإلا كان هذا القانون على غير سند من التشريعية الدستورية، أما عبارة «وفقاً لأحكام القانون» الواردة في عجز هذا النص فأنما تعني إن دخول المساكن، أو تفتيشها لا يجوز إلا في الأحوال المبينة في القانون، من ذلك ما أفصح عنه المشرع في المادة ٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية سالفه البيان من حظر دخول المسكن إلا في الأحوال المبينة في القانون أو في حالة طلب المساعدة من الداخل أو ما شابه ذلك وأما ما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحاً نافذاً، ومع ذلك يجوز إلغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور فإن حكمها لا ينصرف بلامه إلا إلى التشريع الذي لم يعتبر ملغياً أو معدلاً بقوة نفاذ الدستور ذاته، بغير حاجة إلى تدخل من المشرع، ومن ثم يكون تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه، إجراء لا ملدوحة عنه،

منذ العمل بأحكام الدستور دون تريض صدور قانون أدنى، ويكُون ما ذهبت إليه النيابة العامة من نظر مخالف غير سديد^(١).

• قانونية تفتيش الأنثى،

اصطحاب مأمور الضبط القضائي لثلى عدد انتقالة لتنفيذ إذن بتفتيش أنثى، غير واجب.

لم يوجب القانون على مأمور الضبط القضائي اصطحاب انثى عند انتقاله لتنفيذ إذن بتفتيش أنثى إذ أن هذا الإلزام مقصور على إجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر من عورات المرأة. ولما كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها في حدود سلطتها التقديرية إن الطاعة هي التي أخرجت المخدر من جيبها فإنه لا تثريب عليها إن هي رفضت الدفع ببطلان التفتيش المؤسس على أن الضابط هو الذي أجراه بنفسه دون أن يستعين بأنثى في ذلك. استناداً إلى أن جذب الضابط المخدر من يد الطاعة ليس فيه مساس بعورة المرأة مما لا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة أنثى، ومن ثم فإن ما تثيرة الطاعة في هذا الصدد لا يكون له محل^(٢).

• بطلان التفتيش آخره، استبعاد الأدلة المستمدة منه بحسب:

إن كل ما يقتضية بطلان التفتيش هو استبعاد الأدلة المستمدة منه لا الوقائع التي حدثت يوم إجرائه فإذا كانت المحكمة قد أقامت الدليل على وقوع الجريمة من أدلة أخرى لا شأن للتفتيش الباطل بها وكان الإثبات بمقتضاها صحيحاً لا شائبة فيه فإن معنى الطاعة في هذا الشأن لا يكون له محل^(٣).

- حالة التلبس:

تلقى مأمور الضبط القضائي نبأ الجريمة عن الغير لا يكفي لقيام حالة التلبس، مادام لم يشهد أثراً من أثارها ينبئ عن وقوعها قبل القبض.

(١) الطعن ٢٠٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/٣/٢٤ - مع فئ - س ٢٦، ص ٢٥٨.

(٢) الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٣/٧ - س ١٧، ص ٢٥٨.

(٣) الطعن ١٢٨٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٦/١/٥ - مع فئ - س ٢٤، ص ٢٦، الطعن ١٣٤١

لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/١/٦ - مع فئ - س ٣١، ص ٥٨.

كما أن مظاهر الحيرة والارتباك مهما بلغا لا يوفران الدلائل الكافية على اتهام شخص بالجريمة المتلبس بها، التي تبيح القبض عليه وتفتيشه. ويطلان القبض مقتضاه عدم التحويل في الإدانة على أى دليل مستمد منه، ولا على شهادة من أجراه أثر ذلك^(١).

- الدفع ببطلان القبض والتفتيش من الدفوع الجوهرية التي يتعين الرد عليها؛

لما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش هو من أوجه الدفوع الجوهرية التي يتعين الرد عليها، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه على الرغم من أنه اعتمد فيما اعتمد عليه في الإدانة على نتيجة التفتيش التي أسفرت عن ضبط المخدر موضوع الجريمة فإنه يكون قاصراً - متعيباً نقضه بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن^(٢).

• قانونية تفتيش السيارات؛

من المقرر أن التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذى يكون فى إجراءاته اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التى منحهم فيها القانون حق القبض والتفتيش بنصوص خاصة، على أن القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائى فى إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما تقتصر على السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا فى الأحوال الاستثنائية التى رسمها القانون طالما هى فى حيازة أصحابها. أما بالنسبة للسيارات المعدة للإيجار - كالسيارة التى ضبط بها المخدر - فإن من حق مأمورى الضبط القضائى إيقافها أثناء سيرها فى الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور، لما كان ذلك،

(١) الطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٢/٣/١٩ - غير منشور.

(٢) الطعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١ - لم يشر بعد.

وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه نقلاً عن أقوال رئيس قسم مكافحة المخدرات أن ضبط هذا الأخير للجوهر المخدر كان بعد تخلي المطعون ضده عن اللقافة التي كان يضعها على فخديه أثناء ركوبه السيارة - وكان ذلك أثر مشاهدته لرجال القسم عند فتح باب السيارة وارتبأكه ولم يكن نتيجة سعى الضابط للبحث عن جريمة إحراز المخدر، وأن أمر ضبط هذه الجريمة إنما جاء عرضاً ونتيجة لما اقتضاه البحث بين ركاب السيارة عن الشخص المأذون بتفتيشه مما جعل الضابط حيال جريمة متلبس بها، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن هذا النظر وقضى ببطلان القبض والتفتيش، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة^(١).

- الحالات التي يجوز فيها تفتيش من يتواجد مع المأذون بتفتيشه،

منى أقتصر الإذن بالتفتيش على المتهم الآخر وممكنه، فإنه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المأذون له بإجرائه أن يفش المطعون ضده إلا إذا توافرت في حقه حالة التلبس بالجريمة طبقاً للمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية أو وجدت دلالات كافية على اتهامه في جنائية إحراز المخدر المضبوط مع المتهم الآخر وفقاً للمادتين ١/٣٤ و ١/٤٦ من القانون المذكور أو قامت قرائن قوية على أنه يخفي معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة طبقاً للمادة ٤٩ من ذات القانون^(٢).

إن المشرع بما نص عليه في المادة ٤٤ من الدستور من أن للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر قضائي مسبب وفقاً لأحكام القانون وما أورده في المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من أن تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الإلتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضي التحقيق بناء على إتهام

(١) الطعن رقم ١١٠٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٧٥/١١/٣٠ - مج ١ - ص ٢٦، ص ٧٧٨.

(٢) الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ - مج ١ - ص ٢٨، ص ٤١٦.

موجه إلى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه بإرتكاب جنائية أو جنحة أو بإشتراكه في ارتكابها أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة - وفي كل الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسبباً، لم يتطلب تسبب أمر التفتيش إلا حين ينصب على المسكن وهو فيما إستحدثه في هاتين المادتين من تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم يرسم شكلاً خاصاً للتسبب، والحال في الدعوى الماثلة أن أمر النيابة العامة بالتفتيش انصب على شخص الطاعن ومتجره دون مسكنه فلا موجب لتسببه، ومع هذا فإن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أصدرت هذا الأمر بعد إطلاعها على محضر التحريات المقدم إليها من الضابط - طالب الأمر - وما تضمنه من أسباب توطئه وتسويقاً لإصداره وهذا حسبه كى يكون محمولاً على هذه الأسباب بمقابقتها جزءاً منه^(١).

- الحق في الاستعانة بمحامٍ

الأصل أنه وإن كان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانوناً إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع إلى مراقبته أو أن تتكبح له الفرصة للقيام بمهمته، ولما كان الثابت مما تقدم أن الطاعنين مثلاً أمام المحكمة الاستئنافية وطلب المحامي الحاضر معهم تأجيل الدعوى لحضور محاميهم الأصيل، فكان لزاماً على المحكمة أما أن تؤجل الدعوى أو تنبه المتهمين إلى رفض الطلب حتى يبدؤوا دفاعهم، أما وهي لم تفعل وأصدرت حكمها في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف فإنها بإصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت في الدعوى بدون سماع دفاع المتهمين مخالفة بذلك المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية مما يعيب حكمها بالإخلال بحق الدفاع^(٢).

- حق المتهم في اختيار محاميه مقدم على حق المحكمة في تعيينه،

لما كان القانون يوجب أن يكون مع المتهم بجنائية أمام محكمة الجنايات

(١) اللعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٢٤ - ص ٣١، ص ٢٧١.

(٢) اللعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٤ - ص ٣٢، ص ١٢٤.

محام يتولى الدفاع عنه، والأصل في هذا الوجوب أن المتهم حر في إختيار محاميه، وأن حقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيينه فإذا إختار المتهم محامياً، فليس للقاضي أن يفئات على إختياره، ويعين له مدافعاً آخر، إلا إذا كان المحامي المختار قد بدا منه ما يدل على أنه يعمل على تعطيل السير في الدعوى، لما كان ذلك، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثاني طلب التأجيل لحضور محاميه الموكل كما طلب الطاعن الرابع توكيل مدافع عنه، غير أن المحكمة التفتت عن طلبيهما ومضت في نظر الدعوى وحكمت عليهما بالعقوبة مكثفه بمثل من انتدبتهما للدفاع عنهما، ودون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم إجابتهما للتأجيل، أو تشير إلى إقتناعها بأن الفرض منه هو عرقلة سير الدعوى، فأن ذلك منها إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم والإحالة وذلك بالنسبة لمن وقع الإخلال بشأنهما وللطاعنين الآخرين حتى من لم يودع منهما أسباباً لطعه وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة. دون حاجة إلى بحث باقي ما يشيره الطاعنان الثاني والرابع في طعنيهما أو بحث وجه طعن الطاعن الأول^(١).

- حق المتهم في إختيار محاميه (حق أصيل):

حتى كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة التي صدر بها الحكم المطعون فيه إن الطاعن مثل أمم المحكمة وتخلف محاميه الموكل عن الحضور وحضر عنه محام آخر أبدى سبب تخفيه وطلب التأجيل لجلسة أخرى حتى يتمنى إزميله أن يحضر فلم تستجيب المحكمة إلى طلبه وطلبت منه أن يتراجع في الدعوى وإستمرت في نظرها مهلة المحامي الحاضر والمحامي الأخير الذي سبق أن ندبته للدفاع عن الطاعن فترة للإطلاع بذات الجلسة رغم إصرار الطاعن على التمسك بحضور محاميه الموكل، وبعد أن سمعت المحكمة مرافعة المحامي الحاضر والمحامي المنتدب قصت بإدانة الطاعن لما كان ذلك، وكان من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية في إختيار المحامي الذي

(١) اللعن رقم ٥٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٩ - ص ٣٤، من ٨٥.

يتولى الدفاع عنه، وحقه فى ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضى فى تعيين محام له وكان يبين مما تقدم أن الطاعن إعترض على السير فى الدعوى فى غيبة محاميه الموكل وأصر هو - والمحامى الحاضر - على طلب تأجيل نظرها حتى يتسنى لمحاميه الأصيل أن يحضر للدفاع عنه، غير أن المحكمة الدفتت عن هذا الطلب ومضت فى نظر الدعوى وحكمت على الطاعن بالعقوبة مكثفة بمثل للمحامى الحاضر والمحامى الملتدب، دون أن تفصح فى حكمها عن العلة التى تبرر عدم إجابة طلب الطاعن وإن تشير إلى اقتناعها بأن الغرض منه عرقلة سير الدعوى، فإن ذلك منها إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم والإحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن^(١).

- الحق فى الأضراب،

أوجبت نصوص الشرعية الدولية على الدول الأعضاء منها أن تتعهد بأن تضمن ممارسة الحقوق المنصوص عليها فى العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنها الحق فى الإضراب شريطة ممارسته وفقاً لقوانين البلد المعطى.

فإذا ما عرُضت قضية على النيابة العامة أو القضاء الجنائى الداخلى تثير هذا الفرض، فطلى أى منهما أن يلتزم قواعد الشريعة الدولية ويطبقها مباشرة، وهو ما فعله جانب من القضاء المصرى فى القضية رقم ٤١٩٠ لسنة ١٩٨٦م جنائيات الأزيكية المقيدة برقم ١٦٥ لسنة ١٩٨٦م جنائيات أمن دولة عليا «طوارئ» المعروفة باسم قضية إضراب العاملين بسكك حديد مصر^(٢).

إذ أسست النيابة العامة إلى المتهمين فيها أنهم فى يومى

(١) (الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٠/١٥/١٩٨٤ - ص ٣٥، ص ٦٦٧).

(٢) مشار إليها لدى دكتور/ خورى أحمد لكهاش - المراجع السابق - ص ٢٦٣، وقد تم سرد حثيات الحكم حيث أنها هامة ومتصلة بموضوع هام وهو التزام التشريع الوطنى بما ورد بخصوص بالتشريع الدولى الذى صدقت عليه الدولة العضو، ومدى هذا الالتزام وأعماله بالنسبة لعرق الإنسان.

٧، ٨، ٧/١٩٨٦ م بدوائر أقسام الساحل والأزيكية والسيدة زينب محافظة القاهرة.

أولاً: المتهمون جميعاً،

أ - عطلوا عمداً سير قطارات السكك الحديدية

ب- وهم موظفون عموميون أضروا عمداً بأموال ومصالح الهيئة القومية لسكك حديد مصر التي يعملون بها .

ثانياً: المتهمون من الأول إلى الخامس عشر

أ - استعملوا القوة والعنف والتهديد مع موظفين عموميين لحملهم بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم .

ب- اشتركوا بطريق التحريض مع باقى المتهمين الآخرين فى ارتكاب الجرائم المبينة بالبندين الأولى والثالث .

ثالثاً: المتهمون من الخامس عشر إلى الأخير،

يصنفهم موظفون عموميون لمتنعوا عمداً عن تأدية واجبات وظيفتهم بأن امتنعوا عن قيادة قطارات السكك الحديدية المنوط بهم قيادتها متفقين على ذلك ومبتغين تحقيق غرض مشترك هو الضغط على الحكومة للاستجابة لمطالبهم المالية، وكان من شأن ذلك أن يحدث اضطراب وإضرار بمصالح عامة .

وأحالت القضية إلى محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» لمعاينة المتهمين بالمواد: ١٤٠/١، ٤١، ١١٦ مكرر، ١١٨، ١١٨ مكرر، ١١٩، ١١٩ مكرر، ١٢٤/١، ٢، ١٢٤ (أ)، ١، ٤، ١٣٧ مكرر (أ/١) ١٦٧ من قانون العقوبات .

وبعد أن تداولت الدعوى بالجلسات قضت المحكمة بحضورياً بجلسته ١٦/٤/١٩٨٧ م ببراءة جميع المتهمين مما أسند إليهم وجاء ضمن أسباب هذا الحكم ما يلى:

«ومن حيث إنه عن الدفع بنسخ المادة ١٢٤ عقوبات ضمناً بالاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن مصر وقعت عليها ونصت الفقرة (د) من المادة الدائمة منها على أنه «تتعهد الدول الأطراف فى الاتفاقية الحالية بأن تكفل: أ، ب، ج، د الحق فى الإضراب على أن

يمارس طبقاً لقوانين القطر المختص،، وهذا النص قاطع الدلالة فى أنه على الدول المنضمة للاتفاقية الالتزام بأن تكفل الحق فى الإضراب بمعنى أنه صار معترفاً به كحق مشروع من حيث المبدأ، ولا يجوز العصف به كلياً وتحريمه على الإطلاق وإلا كان ذلك مصادرة كاملة للحق ذاته، وما تملكه الدول المنضمة للاتفاقية لا يعد أن يكون مجرد تنظيم ذلك الحق المقرر بحيث تنظم التشريعات الداخلية طريقة ممارسة ذلك الحق، وهناك فرق بين نشأة الحق ووضع قيود على ممارسته، وعدم وضع تنظيم لذلك الحق لا يعنى على الإطلاق العصف به أو تأجيله لحين وضع تلك النظم وإلا لأستطاعت أية دولة التحلل من التزامها بعدم وضع تنظيم لممارسة ذلك الحق، ولا ينال من هذه النتيجة مبدأ التدرج الذى قرره المادة الأولى من الاتفاقية فى فقرتها الرابعة إذ نصت تلك الفقرة على أن: «تتعهد كل دولة طرف فى الاتفاقية الحالية أن تقوم منفردة ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين باتخاذ الخطوات، خاصة الاقتصادية والفنية، ولأقصى ما تسمح به مواردها المتوافرة من أجل التوصل تدريجياً لتحقيق الكامل للحقوق المعترف بها فى الاتفاقية الحالية بكافة الطرق المناسبة بما فى ذلك على وجه الخصوص تبلى الإجراءات التشريعية». ذلك أن نص هذه الفقرة إنما يعالج المجالات التى تحتاج فيها الدولة المتعاقدة إلى موارد اقتصادية وفنية غير متوافرة لديها حتى تستطيع أن تحقق لمواطنيها الرعاية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المطلوبة وذلك تدريجياً عن طريق تنمية مواردها الذاتية أو بالتعاون مع الدول الأخرى وتلقى المساعدات الخارجية، ولا يمكن اعتبار الحق فى الإضراب من قبيل تلك الحقوق التى ينصرف إليها النص بحسب مفهومه الظاهرى، والذى لا يجوز الانحراف عنه حيث إنه لا يعتريه غموض يقتضى التفسير أو التأويل.

ومن حيث إن المادة ١٢٤ من قانون العقوبات قد جرى نصها على أنه «إذا ترك ثلاثة على الأقل من الموظفين أو المستخدمين للعموميين عملهم ولو فى صورة الاستقالة أو امتنعوا عمداً عن تأدية واجب من واجبات وظيفتهم مخفيين على ذلك أو مهتفين منه تحقيق غرض مشترك عوقب كل منهم

بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه (١٠٠ جنيه)، ونصت الاتفاقية فى الفقرة (د) من المادة الثامنة تتعهد الدول الأطراف فى الاتفاقية الحالية بأن تكفل... للحق فى الإضراب على أن يمارس طبقاً لقوانين القطر المختص.

ولما كان الإضراب لغة وقانوناً هو الامتناع الجماعى المتفق عليه بين مجموعة من العاملين عن العمل لفترة مؤقتة لممارسة الضغط للاستجابة لمطالبهم. فإن الواضح من هذين النصين وجود تعارض بين التشريع الداخلى والاتفاقية المذكورة مما يتعين معه بحث أيهما الأجدر بالتطبيق، لذلك ينبغي أولاً معرفة القوة التى تتمتع بها القاعدة الاتفاقية الدولية فى مواجهة القاعدة التشريعية العادية، وهى تعتبر فى ذلك مرتبة التشريع باعتبار أن كليهما صادر من السلطة صاحبة السيادة فى الدولة؟ أم أنه يجب اعتبار المعاهدة تعمل وزناً أكبر من التشريع الداخلى؟ إذ أنها تتضمن فى الوقت ذاته التزام الدولة قبل الدول الأخرى الأطراف فى المعاهدة باتباع القاعدة، فى حين أن الدولة لا يقع عليها أى التزام دولى بالأخذ بالقاعدة التشريعية. إلا أن هذا الاعتبار لا يمكن الاستناد إليه فى المجال الداخلى لتفضيل القاعدة التى تقتضى بها المعاهدة على القاعدة التشريعية، فمسئولية الدولة فى المجال الدولى شئ وقيام القضاء الداخلى بتطبيق المعاهدة شئ آخر، فالقاضى الوطنى لا يطبق المعاهدة تأسيساً على أن دولته قد التزمت دولياً بتطبيقها، بل يطبقها باعتبارها جزءاً من قوانين الدولة الداخلية إذ ما تم استيفاؤها للشروط اللازمة لنفاذها داخل الإقليم، وقد أكد الدستور المصرى هذا المعنى فنص فى الفقرة الأولى من المادة ١٥١ على أن «رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها إلى مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقاً للأوضاع المقررة، ونص فى الفقرة الثانية من تلك المادة على أن: «معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة، أو التى تتعلق بحقوق السيادة أو التى تحمل خزانة الدولة شيئاً من

اللفقات غير الواردة في الموازنة تجب موافقة مجلس الشعب عليها. وبالإطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٨١م بشأن الموافقة على الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنشورة في العدد ١٤ من الجريدة الرسمية المؤرخ ٨/ أبريل سنة ١٩٨٢م يتبين أنه قد نص صراحة على أن الموافقة على الاتفاقية الدولية المذكورة قد تم بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور مما يفيد أنها قد صدرت بعد الحصول على موافقة مجلس الشعب^(١) بوصفها إحدى المعاهدات الدولية التي تتطرق بحقوق السيادة بما تضمنه من قيود على سلطات الدولة تتمثل في وجوب احترام الحقوق التي أقرتها واعترفت بها الاتفاقية الدولية الصادرة في نطاق الأمم المتحدة وبالتطبيق لميثاقها.

ومن حيث إنه تطبيقاً لنص المادة ١٥١ من الدستور سألته الذكر، ولما استقر عليه الفقه والقضاء، فإن المعاهدات الدولية التي صدرت وفقاً للأصول الدستورية المقررة ونشرت في الجريدة الرسمية حسب الأوضاع المقررة تعد قانوناً من قوانين الدولة يتعين على القضاء الوطني تطبيقها باعتبارها كذلك.

ومن حيث إنه ومتى كان ذلك فإن الاتفاقية المذكورة، وقد نشرت الجريدة الرسمية في الثامن من إبريل سنة ١٩٨٢م بعد أن وافق عليها مجلس الشعب تعتبر قانوناً من قوانين الدولة وما دامت لاحقة لقانون العقوبات فإنه يتعين اعتبار المادة ١٢٤ عقوبات قد ألغيت ضمناً بالمادة ٨ فقرة (د) من الاتفاقية المشار إليها عملاً بنص المادة الثانية من القانون المدني التي تنص على أنه لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلى تشريع لاحق بنص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع.

(١) من الجدير بالذكر في هذا الصدد أن الوثيقة الرسمية الفاصلة بتصديق مصر على المعاهدة المذكورة سلفاً والموقعة من رئيس الجمهورية ومن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمبعلة رسمياً إلى الأمين العام للأمم المتحدة قد تضمنت صراحة أن الموافقة على الاتفاقية تم بعد الإطلاع عليها وعلى موافقة مجلس الشعب وهو ما يؤيد ما أورده الحكم في هذا الصدد.

ولا يقدح في ذلك أن المادة ١٢٤ من قانون العقوبات قد عدلت - برفع قيمة الغرامة بموجب القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٢م بعد نشر الاتفاقية في الجريدة الرسمية لأنه إذا كان من المقرر فقها وقضائياً أن الساقط لا يعود فإنه بالتالي ومن باب أولى لا يعدل، لأن التعديل لا يمكن أن يرد على معدوم. ومبادم الثابت أن المادة ١٢٤ عقوبات قد ألغيت ضمناً بالاتفاقية السابق الإشارة إليها فإنه لا يجوز بأي من الأحوال إجراء أي تعديل في تلك المادة لأنها ألغيت ولم يعد لها وجود، مما يكون معه تهمة الامتناع عن العمل قد بليت على غير أساس من القانون.

والمحكمة في هذا الصدد تهب بالمشروع أن يصارح إلى وضع الضوابط اللازمة لهذا الحق على نحو يحقق مصلحة البلاد العليا ومصالح العمال في نفس الوقت حتى لا تهم الفوضى وتتدخل المصالح العليا للمجتمع ولضمان عدم توقف سير المرافق الأساسية أو المساس بوسائل الإنتاج أو إيذاء غير المضربين.

ومن حيث إنه بالنسبة لتهمة تعطيل سير القطارات والإضرار العمدي بأموال ومصالح الهيئة القومية لسكك حديد مصر، فإنه من المقرر فقهاً وقضائياً بأنه متى قرر الشارع حقاً، اقتضى ذلك حتماً إياحة الوسيلة إلى استعماله، أي إياحة الأفعال التي تستهدف الاستعمال المشروع للحق وكذلك النتائج المترتبة على هذا الاستعمال، سواء للحصول على ما يتضمنه من مزايا، أو لمباشرة ما يفرضه من سلطات، وأساس اعتبار استعمال الحق سبباً للإياحة وجوب تحقيق الاتساق بين قواعد القانون، إذ يصدم الملحق أن يقرر الشارع حقاً ثم يعاقب على الأفعال التي يستعمل بها، فيكون معنى ذلك التناقض بين قواعد القانون وتجريد الحق من كل قيمة، وقد نصت على ذلك المادة ٦٠ من قانون العقوبات التي جرى نصها على أنه: «لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة»، وقد جاءت هذه المادة تأكيداً لما جاء بالمادة السابعة من قانون العقوبات والتي تقرر أنه «لا تخل أحكام هذا القانون في أي حال من الأحوال

بالحقوق الشخصية المقررة في الشريعة الغراء، ومكررة ذلك الاعتراف بتلك الحقوق ومضيفة إليه اعترافاً بالحقوق التي يقررها التشريع الوضعي بصفة عامة، فقد رأى المشرع أن يوسع من نطاق المادة السابعة، فجعله شاملاً كل الحقوق التي يعد استعمالها سبباً للإباحة حتى يكون مقررراً للقاعدة العامة في هذا الشأن، وهو أمر يتفق مع المنطق وفلسفة القانون فإذا ما أباح المشرع فعلاً من الأفعال فمن غير المقبول أن يحاسب بعد ذلك على ما قد يحدث نتيجة لهذا الفعل.

ومن حيث إنه متى كان ذلك وكان حق الإضراب مباحاً بمقتضى الاتفاقية الدولية السابق الإشارة إليها، وكان الثابت من الأوراق والتحقيقات أن أياً من المتهمين لم يتم بإتلاف أو تخريب القطارات أو المعدات مما يقطع حسن نيتهم، فإن ما حدث نتيجة لذلك الإضراب لا يمكن أن يقع تحت طائلة قانون العقوبات عملاً بالمادة ٦٠ سالف الذكر..

ثم استطردت المحكمة بعد ذلك في حيثيات حكمها إلى أن قالت،

«والمحكمة وقد استقر في وجدانها أن ذلك الإضراب ما كان يحدث من تلك الفئة من العمال - وقد كانت مثلاً للالتزام والتضحية - إلا عندما أحست بالتفرقة في المعاملة والمعاملة الحقيقية للحصول على ضروريات الحياة، لتجيب بالدولة العمل على سرعة رفع المعاناة عن كاهل فئات الشعب المختلفة حتى لا يستفحل الداء ويمز للدواء».

ومن حيث إنه بالبناء على ما تقدم فإن التهم المسندة إلى المتهمين جميعاً تكون قد تجاوزت في أساسها القانوني والواقعي وتقصضت لذلك أركانها. الأمر الذي يلزمه البراءة عملاً بالمادة ١/٣٠٤ إجراءات جنائية ثم حكمت المحكمة حضورياً لهذه الأسباب ببراءة جميع المتهمين مما أسند إليهم، وقد صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسة يوم الخميس الموافق ١٦/٤/١٩٨٧.

المبحث الثالث

الحماية القضائية الإدارية

تحقوق الإنسان

في نطاق ممارسة السلطة التنفيذية لاختصاصاتها وصلاحياتها، وما يصدر عنها نتيجة لذلك من قرارات ولوائح تحصل بمصالح المواطنين أو الكيانات القانونية المستقلة من هيئات وشركات، وسواء كانت تتعلق بما تقدمه من خدمات أو تلتزم بالقيام به من إجراءات إدارية حيال الطرف الآخر، فإنه يتعين على السلطة التنفيذية الالتزام الكامل بكل مبادئ الشرعية الدستورية والقواعد القانونية المنظمة لهذه العلاقة والسارية في الوطن، ومستهدفة فيما يصدر عنها في حدود سلطاتها التنفيذية الصالح العام والمعايير الموضوعية المجردة، وإنجاز مصالح المواطنين طبقاً لتلك المعايير ووفقاً للأصول القانونية المرعية.

كما وأنه من واجب السلطة التنفيذية المعدلة^(١)، أن تمكن الأفراد من اقتضاء حقوقهم على الوجه الأمثل، وأن تكفل العدالة في جنابات الإدارة، وهذا لا يتحقق إلا في ظل رقابة قضائية متخصصة ومتميزة على الإدارة، تلك الرقابة التي تستهدف:

- حماية الحقوق والحريات التي كفلها الدستور للأفراد.

- إلزام الإدارة باحترام مبدأ المشروعية وللخضوع له.

ويشكل مجلس الدولة والقضاء الإداري وسيلة الانتصاف القضائية الميسرة للكافة، للجوء إليها طعناً على كل ما يصدر عن السلطة التنفيذية من قرارات، سواء كانت صادرة بشكل ايجابي أو سلبي أو بالامتناع عن إصدار لقرار أو الامتنع عن القيام بالأجراء المطلوب ومن جهة أخرى يعتبر القضاء الإداري مصدراً أساسياً من مصادر القانون الإداري، لأن هذا القانون من خصائصه أنه قانون قضائي، بمعنى أن القضاء هو الذي يخلق القاعدة القانونية بالنسبة له.

(١) ذهب الأستاذ الدكتور/ محمد أنس جعفر إلى تسميتها (الحكومة الصالحة)، في مؤلفته: الوسيط في القانون العام (القضاء الإداري) - مرجع سابق - ص ٥.

ويستحدثها ويطورها أو يلغيها بما يتلاءم مع احتياجات الأفراد والإدارة داخل المجتمع. ويستطيع من يلجأ للقضاء الإداري طلب إلغاء القرارات المخالفة للقانون أو الاختصاص أو الشكل، أو المعيبة لخطأ في التطبيق أو التفسير، أو إساءة استعمال السلطة، وكذلك طلب التعويض.

وفي هذا الشأن عبرت المذكرة الإيضاحية لقانون مجلس الدولة الأسبق ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بقولها أن: «القضاء الإداري يتميز بأنه ليس مجرد قضاء تطبيقي كالقضاء المدني، بل هو في الغالب قضاء انشائي، يبتدع الحلول المناسبة للروابط القانونية التي تنشأ بين الإدارة - في تسيرها للمرفق العام - وبين الأفراد». وهذه الروابط تختلف بطبيعتها عن روابط القانون الخاص، ومن ثم أبتدع القضاء الإداري نظرياته التي أُنشئت بها في هذا الشأن^(٥).

وفي نطاق بسط القضاء لسلطان العدالة وأنفاذ شرعية القانون في مواجهه السلطة (الإدارة)، تعتبر الرقابة القضائية أكثر طرق الرقابة حماية لحريات الأفراد وحقوقهم. لأن القضاء يملكه الزام الإدارة باحترام القانون والخضوع لسلطانه، حيث يتحقق ذلك عن طريق السلطة القضائية في إلغاء القرارات الإدارية التي شابها عيب من العيوب، أو الحكم بالتعويض عنها إذا كان لذلك سبيل^(٥٥).

إن رد الفعل الفريزي لدى المواطن حين يعتدى على حق له، أن يتجه إلى قاضيه ليعرض عليه مظلمته. وما يريد الإنسان إلا هيئة واقعية محايدة تضمن له حقوقه، وتحمي حريته بما لها من اختصاص وسلطة.

(٥) يقتضى ذلك من للقائمين بأمر القضاء الإداري مجهوداً شاقاً مضنياً في البحث والتحقيق وللقيام، ونظراً ثاقباً بصيراً باحتياجات المرافق العامة للمراعاة بين ضمن سيرها وبين المصالح الفردية الخاصة. (المرجع السابق - ص ٦).

(٥٥) يلاحظ أن الرقابة القضائية لا تمارس تلقائياً، إنما يلزم ممارستها رفع دعوى من صاحب الشأن، لأن القضاء لا يستطيع نظراً أى دعوى من تلقاء نفسه، بل يلزم رفع الدعوى من صاحب الشأن، ولكن إذا لجأ أحد الأفراد للقضاء ورفع دعوى مطالب القضاء التدخل في النزاع، فإن القضاء يكون ملزماً بنظر الدعوى والا كان منكراً للعدالة.

أولاً، خصائص الرقابة القضائية لأعمال الإدارة (السلطة التنفيذية)^(١)،
 الرقابة القضائية تتولاها هيئة مستقلة عن الإدارة أما لها من الضمانات
 والاستقلال ما يمكنها من ممارسة رقابة فعالة على الإدارة، فضلاً عن ذلك
 ما يتميز به رجال السلطة القضائية من تخصص قانوني.
 - الرقابة القضائية رقابة لاحقة، ولا تتم إلا بناء على دعوى من صاحب
 الشأن الذي يجب أن تكون له مصلحة في رفعها، وهذه الدعوى تخضع
 للإجراءات والمواعيد التي نص عليها القانون، والا كانت غير مقبولة شكلاً.
 - تقتصر الرقابة القضائية على فحص العمل الإداري المطروح أمامها
 للتحقق من مدى مشروعيته، ولا يجوز لها أن تتجاوز فحص الشرعية إلى
 الملائمة، مع ملاحظة أن الملائمة أحياناً تكون عنصراً من عناصر
 المشروعية^(٢).

(١) الدكتور/ محمد أنس جعفر - المرجع السابق - ص ١٧٨.

وللمزيد يراجع:

الاستاذ الدكتور/ محمد كامل ليلة - الرقابة القضائية على أعمال الإدارة - دار النهضة
 العربية - سنة ١٩٧٠ - ص ١٦٧، الاستاذ الدكتور/ طعمية الجرب - رقابة القضاء على
 أعمال الإدارة - دار للنهضة العربية - سنة ١٩٧٠ - ص ٣٢، الاستاذ الدكتور/ عبد الحميد
 كمال حشيش - مبادئ القضاء الإداري - دار للنهضة العربية - سنة ١٩٧٧ - ص ١٥٤.
 (٢) القضاء لا يفحص بصفة أساسية مدى ملائمة التصرف، وإنما قد يضطر لذلك بطريق غير
 مباشر لكي يتأكد من مشروعية الإجراء الصادر من الإدارة، لأن القضاء إذا تعرض لبحث
 ملائمة العمل الإداري في كل حالة فإنه يكون قد جعل نفسه سلطة رقابة على جهة الإدارة،
 مما يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات. (الدكتور/ محمد أنس جعفر - المرجع السابق -
 ص ١١٤).

ويقصد بمشروعية تصرف معين أن هذا التصرف قد صدر مرافقاً للقانون من جميع جوانبه،
 أما ملائمة تصرف معين فيقصد به أن للتصرف الذي قامت به الإدارة كان مناسباً وملائماً
 للاعتبارات المحيطة به من حيث الزمان والمكان والواقع. (الدكتور/ عصام البرزنجي -
 السلطة التقديرية للإدارة والرقابة القضائية - رسالة دكتوراه - كلية الحقوق - جامعة القاهرة
 - سنة ١٩٧٠ - ص ١٦٦).

فالمشروعية والملائمة لا يوجد تعارض بينهما، لأن المشروعية باللمسة لقرار معين إذا كان
 يمكن تنديدها والبحث فيها على أساس قواعد قانونية محددة سلفاً، فإن تدبير ملائمة القرار
 أيضاً لا يمكن أن يتم إلا باللمسة للعوامل الواقعية التي تحيط بالتصرف الإداري. (الدكتور/
 سعاد الشراقرى - الوجيز في القضاء الإداري - ج١ - دار للنهضة العربية - سنة ١٩٨١ -
 ص ١٠٠).

- لا يستطيع القاضى كفاعة عامة وهو يقوم بالرقابة القضائية أن يحل محل الإدارة فى اتخاذ قرار معين، أو تعديل ما اتخذته من قرارات، كما لا يجوز أن يصدر أمر للإدارة - إنما تقتصر سلطته على إلغاء القرار إذا ثبت عدم مشروعية، أو التعريض عنه إذا كان له مقتضى.

- تتمتع الأحكام القضائية بقوة الشيء المقضى به. وهذا يعنى أن من صدر له حكم نهائى لا يجوز له أن يرفع دعوى عن الموضوع مرة أخرى كما أن المحكمة لا تستطيع أن تعدل عن حكمها، لأن ثمة قرينة قانونية قاطعة مفادها أن الحكم القضائى هو التبيان الحقيقى لحكم القانون، وعنوان الحقيقة فيما قضى به.

ثانياً: تنظيم القضاء الإدارى فى مصر

كانت مصر تأخذ بنظام القضاء الموحد حتى سنة ١٩٤٦ (تاريخ إنشاء مجلس الدولة)^(٥). وقد كان إنشاء مجلس الدولة المصرى بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٤٦ ثم مجهزة ذات كبيرة سبقت هذا التاريخ.

(٥) الرقابة القضائية على أعمال الإدارة قد تتم بواسطة المحاكم العادية التى تختص بالفصل فى المنازعات بصفة عامة، سواء كانت منازعات تتعلق بالأفراد لم منازعات تتعلق بالإدارة، وهذا النظام يعرف بالقضاء الموحد - وقد تتم الرقابة على أعمال الإدارة بواسطة قضاء متخصص، يقوم بجانب القضاء العادى بالفصل فى المنازعات الإدارية، وهذا للنظام يعرف بالقضاء المزدوج.

وفى ظل القضاء الموحد تتولى جهة القضاء العادى الفصل فى جميع المنازعات المدنية والإدارية، ويطبق على جميع المنازعات قواعد قانونية واحدة. وقد أخذت بهذا النظام للدول الأنجلوسكسونية، والدول التى تأثرت بها فى تنظيمها القانون كالسودان والأردن، وتعتبر المملكة المتحدة الدولة الأم لهذا النظام والذى يطبق فيها منذ أمد بعيد، (دكتور/ محمد أنس جعفر - مرجع سابق - ص ١٢٩)

يراجع بشأن نظام القضاء الموحد:

- Kirkpatrick: Introduction au droit anglais. A.V.Dicey: An introduction to the study of the Law of the constitution, 1973.

- الأستاذ الدكتور/ يحيى للجمل - بعض ملامح تطور القانون الإدارى فى إنجلترا خلال القرنين الثمشرين - بحث منشور بمجلة للحرم الإدارية - السنة ١٢ - المجلد الأول - سنة ١٩٧٠.
- ويختلف النظام القانونى فى المملكة المتحدة فى أسس بنيانه وتركيبه عن للنظام القانونى السائد

• مرجعية تاريخية لنشأة مجلس الدولة في مصر:

نتيجة لتأثير التشريعات والنظام القضائي في مصر عموماً بالتشريعات والدلائل القضائية في فرنسا، فقد كان للدجاج الذي حققه مجلس الدولة الفرنسي، وللنتائج التي حققها بالنسبة للأفراد والإدارة أن أنتج الإصلاح القضائي في مصر صوب التفكير في الاتجاه نحو الأخذ بنظام القضاء المزوج. وقد كانت الحكومة قد بدأت الإصلاح القضائي سنة ١٨٧٥ وشمل القضاء العادي في بداية الأمر، ثم اتجهت الحكومة نحو العمل على تحقيق الإصلاح القضائي في مجال للقضاء الإداري^(٥).

في فرنسا ومصر، لأن للنظام القانوني الانجليزي ينتمي إلى عائلة للقانون العام أو المشترك Common Law، ولا يقصد بالقانون العام المفهوم السائد في الدول التي تنتمي إلى عائلة النظام الروماني الجرمانى والدول التي تأثرت بها في تنظيمها القانونى كمصر. لأن القانون العام في التشريعات التي تدخل في هذه العائلة يقصد به مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات التي يكون أحد طرفيها شخصاً محلياً عام برصنه سلطة عامة يتمتع بامتيازات استثنائية لا مقابل لها في القانون الخاص، أما القانون العام (المشترك) هذا، فيقصد به مجموع المعادلات والعرفات والسوابق القضائية التي تكونت بمعنى الزمن، وأصبحت شبه ملزمة بالنسبة للقضاء. وتكون ذات طابع عام Common أكثر منها محلي.

ولعل من أهم مميزات للنظام الأنجلوسكسونى تمتع مبدأ المشروعية بالمعنى الحقيقي والكامل له، وذلك في نظر انصار هذا النظام - وعلة ذلك أنه في ظل هذا النظام توجد جهة قضائية واحدة تختص بالفصل في جميع المنازعات داخل المجتمع دون تفرقة بين الحكام والمحكومين. (دكتور/ محمد أس جعفر - المرجع السابق - ص ١٤١).

(٥) تعتبر فرنسا هي مهد نظام القضاء المزوج، ذلك أنها أخذت بهذا النظام بعد قيام الثورة الفرنسية بغرة وجيزة، ويكاد يرتبط هذا النظام بفرنسا والثورة الفرنسية، ويرجع نشأة القضاء الإداري في فرنسا إلى أساسين:

الأول: تاريخي، أن الثورة الفرنسية عندما قامت وجهت جانباً كبيراً من اهتمامها للأصلاح القضائي، واعدوا تنظيم القضاء. ولتأثت الجمعية للتأسيسية محاكم جديدة وذلك بالقانون رقم ١٦ الصادر في ٢٤ أغسطس ١٧٩٠، الذي نص في مادته (١٣) على أن الوظائف القضائية مستقلة، وتظل دائماً متميزة ومفصلة عن الوظائف الإدارية، وليس للقضاء أن يرقوا بأى صورة كانت أعمال الهيئات الإدارية. وتطبيقاً لذلك صدر قانون في ١١ سبتمبر ١٧٩٠ على الرئيس الإداري الحق في الفصل في المنازعات التي تكون الادلة طرفاً فيها.

الثاني: الدستوري، وهو مبدأ الفصل بين السلطات، ذلك المبدأ الذي يقصد به ضرورة فصل

وعلى مدار سنوات طويلة صدر خلالها العديد من الأوامر العاليه ثم القوانين المتلاحقة، من أجل إنشاء مجلس يختص بالفصل فى المنازعات الإدارية ومحكمة موظفى الدولة، حتى سنة ١٩٤٥ حين تقدم أحد النواب بمشروع قانون إلى مجلس النواب مرفقاً به مذكرته الإيضاحية يتضمن إنشاء مجلس الدولة، وتمت أحالة المشروع الى لجنة الشؤون التشريعية، فى نفس الوقت تقدمت الحكومة بمشروع قانون إلى ذلت للجنة فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٦، واتخذت اللجنة التشريعية قانون الحكومة أساساً للمناقشة، وتمت الموافقة على مشروع القانون، وصدر القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ الذى يعتبر أول قانون منظم لمجلس الدولة المصرى^(٥).

— السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بعضها عن بعض، لأن السلطة تعد من السلطة Le Pouvoir arrête Le Pouvoir، وأن جمع السلطات كلها فى يد واحدة يؤدى إلى التحكم والاستبداد والعصف بالحرىات العامة.
- Walime: Traité Élémentaire de droit adminstratif, 1973, p. 142,
وقد اعتقت الثورة الفرنسية هذا المبدأ، وضمت وثيقة اعلان حقوق الإنسان والبرلمان التى نصت فى المادة (١٦) على أن كل مجتمع لا يتوافق فيه مبدأ لفصل بين السلطات لا يكون مجتمعاً ديمقراطياً.

• ويوضح استاذنا الدكتور/ محمد أنس جعفر أنه قد تم تفسير هذا المبدأ تفسيراً حرفياً غير سليم يبعده عن مغزاه الحقيقى، هذا للتفسير مفادة أن كل هيئة تستقل كلية عن الهيئة الأخرى ولا تتدخل فى عملها، ومقتضى ذلك أن الهيئات القضائية لا يجوز لها أن تتدخل فى أعمال السلطتين التشريعية والتنفيذية حيث يترتب على هذا ضرورة استقلال السلطة التنفيذية قضاءً مستقلاً، ويتضح من ذلك أن هذا للتفسير الأسلم والأصح لهذا المبدأ - ولذى سارت عليه الدول حالياً - أنه منعا للتصف والاستبداد، فإنه يلزم ألا تتجمع السلطات كلها فى الدولة فى يد واحدة، بل يجب أن تفرع على هيئات متحدة مع أيجاد توازن بين هذه الهيئات.

(٥) دكتور/ محمد أنس جعفر - المراجع السابق - ص ١٥٨.

وقد أشار إلى مرجع الاستاذ الدكتور/ عبد الحميد بدوى - تحول لجنة قضايا الحكومة إلى مجلس الدولة - مجلة مجلس الدولة - السنة الأولى - سنة ١٩٥٠ - ص ٣٠ : ٤٨ .
حيث ذكر: «لم يكن إنشاء مجلس الدولة ونقل عمل لجنة قضايا الحكومة له مجرد تشبه بصورة فعلنى مما جاءت به اللائل القانونية، أو رغبة فى اتمام محاكاة النظم الفرنسية التى درج اأشارع التركى والمصرى من بده عهد التنظيمات على الأخذ عنها، بل كان لاحقاً لأبد منه تكلمة القانون فيما يتصل بملاقات الحكومة بالأفراد أو الموظفين. وعملاً أن أرائه على تحقق صورة التريبية السياسية، تقوم على تدبوه الناس الى حقوقهم وشكوتهم من اقتضاها

ونتيجة لصدور دستور مصر الدائم ١٩٧١، الذى نص فى مادته (١٧٢) التى تضمنها الفصل الرابع (السلطة القضائية) من الباب الخامس (نظام الحكم)، أن: «مجلس الدولة، هيئة قضائية مستقلة، يختص بالفصل فى المنازعات الإدارية، وفى الدعاوى الأدبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى».

وقد صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المنظم لمجلس الدولة حالياً^(٥)، وأصبح المجلس صاحب اختصاص عام فى كل المنازعات الإدارية، بعد أن كان اختصاصه محدداً فى القوانين السابقة.

• تبعية مجلس الدولة:

تغيرت تبعية مجلس الدولة فى مصر من قانون لآخر، فقد نص قانون انشائه الأول رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦، وكذلك القانون التالى له رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ على أن مجلس الدولة هيئة قائمة بذاتها، ويلحق بوزارة العدل.

وقد أرادت السلطة التنفيذية فى مصر - آنذاك - بسط رقابتها الشاملة على مجلس الدولة، واستجابت السلطة التشريعية لذلك الاتجاه وصدر القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ معدلاً للقانون ٩ لسنة ١٩٤٩ سالف البيان، ويمتضى هذا القانون أصبح لوزير العدل حق الإشراف على مجلس الدولة وأعضائه وموظفيه^(٥٥).

— على الوجه الأمثل، بل خاتمة لمسيرة تاريخية طويلة جابت فى معادها المرسوم، ولعلها تأخرت عنه قليلاً، ولم تفلح المسيرة من الطرافة أو المفاجأة، فقد ترددت بين الانشاء والألغاء والتوسع والتضييق، وانتهت إلى نظام لم تزل تسب فيه يد التقص والتعديل، لتكفيه بما يتفق وصورة الحياة المصرية، وما تهرى به أصول الأحكام، ونزعات السلطان، ومواقفات العمل، وإن تزال كذلك حتى يستقيم الأمر ويصير إلى أمر مرضي،

(٥) ألغى القانون ١١٢ لسنة ١٩٤٦ سنة ١٩٤٩ واستبدل به القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩، الذى ظل سارى المفعول حتى ١٩٥٥. ذلك أن الحكومة رأت إعادة تنظيم مجلس الدولة من جديد، فألغت القانون ٩ لسنة ١٩٤٩ وأسدرت القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٨٥٥ الذى تغير به الوحدة مع سوريا بإصدار القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩.

(٥٥) قارن بين ذلك ووضع مجلس الدولة فى فرنسا، حيث بدأ أعلى هيئة قضائية بالنسبة للقضاء الإدارى فى فرنسا، ويأشر نوعين من الاختصاصات استشارية وقضائية بحرية تامة ويون تبعية لأحد، حيث يعتبر المجلس المستشار للقانونى للدولة، وتكتمل الحكومة بمعرض

وقد تعرض هذا التعديل - بحق - إلى نقد شديد من جانب الفقه على أساس أن إشراف وزير العدل على المجلس وأعضائه وموظفيه يتعارض مع المبادئ الأساسية للدستور وقانون مجلس الدولة. فالدستور يقرر مبدأ استقلال السلطة القضائية، والمجلس جزء من هذه السلطة، وقانون مجلس الدولة إذ نص على أن يلحق المجلس بوزارة العدل، إنما يعنى بذلك - فقط - تحديد الجهة الإدارية التي يتصل المجلس عن طريقها بالجهات والسلطات الأخرى، فهو يلحق بوزير العدل كوحدة إدارية لا كسلطة رئاسية^(١).

وما لبث أن ألغى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ بالمرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٢ الذي نص في مادته الأولى على أن مجلس الدولة هيئة مستقلة تلحق برئاسة مجلس الوزراء. وقد تغيرت تبعية مجلس الدولة خلال تلك السنوات من ألحاق برئاسة للجمهورية ثم تبعية إلى المجلس للتفديض ثم

مشرعات الأوامر التنفيذية التي تصدرها بناء على تفويض من البرلمان - وفقاً لاص لعدد ٢٨ من الدستور - على مجلس الدولة لإبداء الرأي فيها. كما أن القضاء الإداري الفرنسي قد حقق نجاح في مجالات محددة أهمها كفالة احترام حقوق الأفراد وحرياتهم، ولجبار الإدارة على احترام مبدأ المشروعية والقضوح لسلطاته، وذلك في استقلالية تامة. كما استطاع هذا القضاء - بدجاح - أن ينشر بما قرره من مبادئ قانونية - قانوناً جديداً، هو القانون الإداري، ذلك القانون الذي يجرى - كما هو مسلم به - قانوناً قضائياً.

راجع: (دكتور) محمد أنس جعفر - المرجع السابق - ص ١٤٧ وما بعدها.
وأيضاً راجع: استاذنا الدكتور العميد/ سليمان الطماوي - القضاء الإداري - للكتاب الأول (قضاء الألقام) - دار النهضة العربية - سنة ١٩٧٦ - ص ٢٦، ٢٧. حيث أضاف أن:

«المحاكم الإدارية في فرنسا، وعلى رأسها مجلس الدولة تلتبس أصل نشأتها، وأصبحت بفضل قضائها تستتر ملاتاً للأفراد منذ عصف الإفرقة، ول ووصلت في هذا السبيل إلى حلول لم تصل إليها المحاكم القضائية.... ولم تمد تقدم على أساس ذلك للتفسير الخاطئ لمبدأ الفصل بين السلطات، ولكن على أساس تخصص القضاء، فاقضية الإدارة لن يكون لها الأساس فيها البحث عن الحكم بالسلم للقانون، ولكن عن نقطة التوازن بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة».

(١) دكتور/ محمد أنس جعفر - المرجع السابق - ص ١٦١.

وقد أشار إلى مراجعة تقرير المجلس - مجلس الدولة - عن عامة الثالث ١٩٤٨ - ١٩٤٩، الذي أعده رئيس المجلس وهو آنذاك الاستاذ الدكتور العلامة عبد الرزاق السنهوري، حيث طلب التقرير تبعية مجلس الدولة إلى مجلس الوزراء بدلاً من وزير العدل.

العودة مرة أخرى إلى تبعية مجلس الوزراء، ثم ما لبس الوضع إلى أن عاد لسابقه بمقتضى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ الذى ألحق المجلس كما كان سابقاً بوزير العدل. إلى أن صدر دستور ١٩٧١ الذى منمن لمجلس الدولة استقلاله^(٥).

ثالثاً: اختصاصات مجلس الدولة،

كان المشرع فى مصر حتى سنة ١٩٧١ يأخذ بالمعيار المحدد، فقد كان اختصاص مجلس الدولة محدداً على سبيل الحصر، وذلك فى القوانين المتعاقبة التى نظمت مجلس الدولة. ثم صدر دستور ١٩٧١ ونص فى مادته (١٧٢) على أن:

«.... ويختص بالفصل فى المنازعات الإدارية وفى الدعاوى التأديبية،

ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى».

فإن ذلك كان توجيهها المشرع بأن مجلس الدولة أصبح صاحب اختصاص عام، وتنفوذاً لذلك صدر قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ونص فى المادة العاشرة منه على أن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية:

أولاً:

.....

.....

رابع عشر: سائر المنازعات الإدارية.

فبعد أن عدد المشرع أهم اختصاصات مجلس الدولة، ذكر فى البند الأخير أن المجلس يختص بسائر المنازعات الإدارية، ولا يخرج من اختصاصه إلا الأعمال التشريعية والقضائية. وبيان هذه الاختصاصات:

(٥) نصت المادة ١٧٢ من الدستور على أن: «مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة.... وقد تضمن ذلك المبدأ القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، واحتفظ به القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ الذى عدل بعض أحكام القانون سابقه، تأكيداً لاستقلال المجلس. ولا شك أن ذلك يفرى المجلس وحرية وزايفته من أجل قيامه باختصاصاته المكلف بها على الوجه الاكمل.

- الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية.
- الطعون الوظيفية.
- طلبات الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية.
- مازعات الضرائب والرسوم.
- دعاوى الجنسية.
- القرارات الصادرة من جهات إدارية ذات اختصاص قضائي.
- طلبات التعويض عن القرارات الإدارية.
- المنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية.

وأبما، تكوين مجلس الدولة،

وفقاً لنص المادة الثانية من قانون مجلس الدولة للحالي يتكون مجلس الدولة من^(١):

- القسم القضائي.
 - قسم الفتوى.
 - قسم التشريع.
- ويشكل المجلس من رئيس، وعدد كاف من نواب الرئيس، والوكلاء والمستشارين، ومن المستشارين المساعدين والنواب والمندوبين.
- ويلحق بالمجلس مندوبون مساعدون تسرى عليهم الأحكام الخاصة بالمندوبين، عند شرط الحصول على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا.
- أولاً، القسم القضائي؛

كان القسم القضائي - وفقاً للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ - يتكون من محكمة واحدة هي محكمة القضاء الإداري، ثم صدر المرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ الذي بمقتضاه أنشأت لجان قضائية في الوزارات المختلفة، وذلك لتخفيف العبء عن محكمة القضاء الإداري من جانب وتيسير الإجراءات والاسراع فيها، ولسرعة البت في المنازعات والمشاكل الإدارية من جانب آخر. ونظراً لأن هذه اللجان لم تحقق الغرض منها لكثرة الطعون في قراراتها أمام محكمة القضاء الإداري، فقد

(١) دكتور/ محمد نُس جطر - المرجع السابق - ص ١٦٥.

ألغيت بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ وحل محلها المحاكم الإدارية. وقد استمر الوضع سائداً إلى أن صدر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥، وتضمن إنشاء المحكمة الإدارية العليا بجانب محكمة القضاء الإداري والمحاكم الإدارية. كما استحدث نظام مفوضي الدولة^(١)، وذلك بإنشائه هيئة تسمى بهيئة مفوضي الدولة تخلص بدراسة القضايا المعروضة على مجلس الدولة وتقوم باعداد تقارير فيها، كما أن القانون منحها حق الطعن في الأحكام أمام المحكمة الإدارية في حالات معينة.

من جانب آخر انشئت بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ - الخاص بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية - المحاكم التأديبية وذلك لكي تحل محل مجالس التأديب التي كانت موجودة في الوزارات المختلفة. ولم يتضمن قانون المجلس رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر بعد ذلك ما يدخل هذه المحاكم في القسم القضائي للمجلس، وقد تلاقى القانون الحالي هذا الوضع، وأصبحت المحاكم التأديبية تدخل ضمن القسم القضائي للمجلس.

وعلى هذا النحو أصبح القسم القضائي لمجلس الدولة يتكون من:

- المحكمة الإدارية العليا.

- محكمة القضاء الإداري.

- المحاكم الإدارية.

(١) ورد المطلب بإدخال نظام مفوض الدولة في تقرير المجلس عن عامة الثالث ١٩٤٨ - ١٩٤٩.

وقد اقتضت مصر نظام مفوضي الدولة من النظام الفرنسي، ذلك أن فرنسا كانت قد أخذت منذ أمد بعيد بنظام مفوضي الدولة *Commissaires du gouvernement* أمام المحاكم الإدارية، وذلك لكي يقوم مفوضي الدولة أمام تلك المحاكم بممارسة نفس المهام التي يقوم بها ممثل النيابة العامة أمام المحاكم المدنية، وكان يطلق عليهم عين الحكومة التي لا تتلم. وحين صدر القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة تضمن تنظيمها شاملاً لهيئة المفوضين وحدد اختصاصاتها على نحو واضح، وقد أوضحت المذكرة الإيضاحية الأهداف الأساسية لهيئة المفوضين بقولها.

«إن إنشاء هيئة المفوضين تقوم على أغراض شتى منها تجريد المنازعات الإدارية من لدن الخصومات الفردية، باعتبار الإدارة خصم شريف ينبغي معاملته الناس جميعاً طبقاً للقانون على حد سواء...».

- هيئة مفوضى الدولة.

- المحاكم التأديبية .

وتشكل المحاكم الإدارية والتأديبية من دوائر ثلاثية برئاسة مستشار مساعد وعضوية اثنين من النواب على مستوى المحافظات، وتعتبر محاكم أول درجة إذ تتألف أحكامها أمام محكمة القضاء الإدارى، سواء من الخصوم أو من هيئة مفوضى الدولة .

وتشكل محكمة القضاء الإدارى من دوائر ثلاثية من المستشارين، وتختص بالفصل فى المنازعات الإدارية والطعون على للقرارات الإدارية وطلبات التعويض، كما تختص بنظر الاستئنافات المقامة عن أحكام المحاكم الإدارية والتأديبية (المادة العاشرة) .

وتشكل المحكمة الإدارية العليا من دوائر خماسية، وتختص بالنظر فى الطعون المقامة عن الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو المحاكم التأديبية للأسباب القانونية التى حددها القانون .

وتشكل هيئة مفوضى الدولة على كافة درجات النقاضى بمجلس الدولة، وتختص بإعداد الرأى وفحص الدعاوى الإدارية .

ثانياً: قسما الفتوى والتشريع:

نص قانون المجلس الحالى فى مادته الثانية على أن مجلس الدولة يكون من:

(أ) القسم القضائى .

(ب) قسم الفتوى .

(ج) قسم التشريع .

بما يوحى بفصل قسم الفتوى عن قسم التشريع، إلا أنه نظمهما فى باب واحد هو الباب الثانى تحت عنوان (قسما الفتوى والتشريع) ، ولهما جمعية عمومية واحدة نص عليها الفصل الثالث من الباب الثانى من قانون المجلس هى (الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع) .

• دور المجلس بالنسبة للإفتاء،

تقوم ادارات الفتوى الموجودة في الادارات والمصالح المختلفة - والتي يرأس كل منها مستشاراً أو مستشار مساعد - بإبداء الرأي في المسائل التي تطلب منها، ويفحص النظمات الإدارية^(١). ولا يجوز لاية وزارة أو هيئة عامة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تبرم أو تقبل أو تجيز أى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذ قرار محكمين فى مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنية بغير استفتاء إدارة الفتوى المختصة (المادة ٥٨).

• دور المجلس بالنسبة للتشريع،

تلتزم كل وزارة أو مصلحة قبل استصدار أى قانون أو قرار من رئيس الجمهورية ذى صفة تشريعية، أو لائحة أن تعرض للمشروع المقترح على قسم التشريع لمراجعة صياغتها، ويجوز لها أن تمهد إليه بأعداد هذه التشريعات، (المادة ٦٦).

• دور الجمعية لقسمى الفتوى والتشريع،

تقوم الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء رأى مسبباً فى المسائل:

- الدولية والدستورية والتشريعية، وغيرها من المسائل القانونية التى تحال إليها لسبب أهميتها.
- التى ترى فيها احدى لجان قسم الفتوى رأياً يخالف فتوى صدرت من لجنة أخرى، أو من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع.
- التى ترى احدى لجان قسم الفتوى احوالها اليها لأهميتها.

• هيئة النيابة الإدارية،

تتولى الإدعاء أمام المحاكم التأديبية المختصة بتأديب العاملين المدنيين

(١) كان القانون الأول لمجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ يفصل بين قسم التشريع وقسم الرأى. لكن ابتداء من القانون الثانى للمجلس رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ أدمج قسم الرأى وقسم التشريع لاتصالهما الوثيق، فكلاهما - الفتوى والتشريع - استشارة، فى الفتوى استشارة فى الموضوع، وفى التشريع استشارة فى الشكل والصياغة. (دكتور/ محمد أنس جعفر - المرجع السابق - ص ٢٨٨).

بالدولة ومجازاتهم إدارياً عن المخالفات الإدارية أو المالية التي تنسب إليهم، وهيئة النيابة الإدارية هي هيئة قضائية مستقلة، وتختص بالتحقيق في المخالفات المشار إليها، وإحالة ما تراه إلى المحاكم التأديبية وفقاً لمستويات العاملين المنسوب إليهم المخالفات الإدارية، وينظم هيئة النيابة الإدارية القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨.

خامساً: رقابة القضاء الإداري لحقوق الإنسان وحرياته:

تعد الحماية التي ييسطها القضاء الإداري لحقوق الإنسان، من أبرز أشكال الرقابة القضائية وأكثرها تشعباً وأوسعها نفاذ وخاصة في مواجهة السلطة التنفيذية في الدولة، ويستند ذلك على أساسين هما:

الأول: الاختصاص الولاى للقضاء الإدارى، الذى يتصل اتصالاً مباشراً بالرقابة على أعمال الإدارة، فيما يتعلق بالحقوق والحريات العامة التي تدرج فيها حقوق الإنسان.

الثاني: أن القضاء الإدارى - يتميز وينفرد عن باقى أنواع القضاء - يعد فى الأصل قضاءً إنشائياً وليس تطبيقياً، لعدم توافر التقنين الكافى العلم للقانون الإدارى على غرار باقى أفرع القانون المتنوعة من جنائى ومدنى ثم القانون الدستورى الأسمى فى الدولة، مما يعطى فرصة سانحة للقضاء الإدارى فى الإبداع والمرونة فى خلق القاعدة القانونية الواجبة للتطبيق.

وكما أن القضاء الإدارى غير مقيد بنص محين إذ يستقى حكم القانون من أية نصوص يراها واجبة للتطبيق على النزاع المطروح أو من المبادئ العامة للقانون أو قواعد العدالة والقانون الطبيعى. ولذا كان دور القضاء الإدارى فى مجال حقوق الإنسان دوراً رحيباً خلافاً فى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ووحداتها الإدارية إذا حادت ومالت إلى غير الحق بحيث تحفظ للمواطن المصرى حقوقه وحرياته وإنسانيته.

وسوف تعرض فيما يلى لبعض أحكام القضاء الإدارى فى نطاق حماية حقوق الإنسان.

• الحرية الشخصية مناهل الحماية:

إن القضاء الإدارى المصرى قد حرص منذ نشأته الأولى على الحفاظ على الحرية الشخصية، وجعلها ملاك الحياة الإنسانية كلها لا تخلقها الشرائع بل تنظمها. ولا توجد القوانين بل توفق بين شتى مناهلها ومختلف توجيهاتها تحقيقاً للخير المشترك للجماعة ورعاية للصالح العام، فهى لا تتقبل من القيود إلا ما كان هادفاً إلى هذه الغاية مستوحياً تلك الأغراض، ومن ثم فإن الحرية الشخصية هى حق أصيل للإنسان وجماع ما فى العالم من مزايا وصفات نشأت منذ الخلق الأول وتمشت مع تطور الحياة جنباً إلى جنب، فإذا ما نصت عليها الشرائع فإنما لتأكيد ما وتمكين أصولها ثم توجيهها وتنظيمها، وقد كفلتها دساتير العالم أجمع - ومنها مصر - وقررت لها من الضمانات ما تسمو به عن المآرب الشخصية وتلتأى بها عن الهوى وتكفل لأبناء البلاد جميعاً تمتعهم بحقوقهم الفردية وهى لا تتقبل من القيود إلا ما كان يهدف منها للخير المشترك للكافة ورعاية الصالح العام^(١).

• الحق فى المساواة:

أستقر القضاء الإدارى فى العديد من أحكامه على التأكيد على حق الإنسان فى المساواة أمام القانون. ومن أمثلة ذلك المساواة بين الطلبة فى دخول الجامعات حيث أستقر القضاء الإدارى^(٢)، على عدم تقرير أى استثناء أو تمييز لمطالب يتعارض مع مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص الذى أوجبه الدستور. وذهب إلى أن الدساتير المصرية جميعها أكدت أن المواطنين أمام القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة. لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. ويعتبر مبدأ المساواة حجر الزاوية فى كل تنظيم ديمقراطى للحقوق والحرريات العامة، فهو من الديمقراطية بمثابة الروح من الجسد. وبغيره يفتقر معنى الديمقراطية.

(١) يرجع فى ذلك: أحكام محكمة القضاء الإدارى فى الدعاوى أرقام ٢١٧ لسنة ٤ ق بجلسته ١٤٥١/٣/٨، ١٤٧٤ لسنة ٥ ق بجلسته ١٩٥٣/١/١٢، ٢٣٤ لسنة ٧ ق بجلسته ١٩٥٤/٢/١.

(٢) حكم محكمة القضاء الإدارى فى الدعوى رقم ٥٣ لسنة ٣٨ بجلسته ١٩٨٤/٥/٢٣.

ويستفاد من ذلك أن فرص الإلتحاق بالجامعات، إذا كانت تتهيا وفق معايير موضوعية تراعى طبيعة التعليم، ويتحدد مستحقها ويرتبون فيما بينهم وفق هذه المعايير التي تكشف وجه الأحقية والتفضيل بين المتزاحمين فإن مبدأ المساواة أمام القانون يكون قد تحقق من جانب المجلس الأعلى للجامعات.

- حق الإنسان في التنقل والسفر

تقييد حرية التنقل والسفر متوط بهماية مصالح المجتمع

(سوء السلوك والسمعة يبرران منع من السفر)

استقرت المحكمة الإدارية العليا^(١) على أنه ولئن كانت المادة ٥٢ من الدستور تنص على أن للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو المؤقتة إلى الخارج، وينظم القانون هذا الحق وإجراءات شروط الهجرة ومغادرة البلاد، وقد استقر الرأي على أن حرية التنقل من مكان إلى آخر ومن جهة إلى أخرى والسفر خارج البلاد مبدأ أصيل للفرد وحق دستوري مقرر له، لا يجوز المساس به، ولا تقييده إلا لمصالح المجتمع وحمايته والحفاظ على سمعته وكرامته وبالقدر الضروري لذلك، إلا أنه من الأصول المقررة أنه يحكم ما للدولة من سيادة على رعاياها فإن لها مراقبة سلوكهم داخل البلاد وخارجها للتثبت من عدم البعد عن الطريق السوي في سلوكهم، وعلى ذلك فإن الترخيص أو عدم الترخيص في السفر إلى خارج البلاد هو من الأمور المتروكة لتقدير الإدارة حسبما تراه متفقاً مع المصالح العام. فلها أن ترفض الترخيص إذا قام لديها من الأسباب ما يبرر ذلك، كما لو كان في سلوك طالب الترخيص ما يضر بمصلحة البلاد أو يؤدي سمعتها في الخارج أو لغير ذلك من الأسباب المتعلقة بالمصلحة العامة. ومثلها منع أصحاب شركات الأموال المتحدرين من السفر حماية لأموال المودعين، ومنع من يسوء سلوكه من الجنسين من السفر سواء كان بسبب السرقة أو النصب أو ارتكاب الأفعال المنافية للأداب للحفاظ على سمعة البلاد بالخارج أو منع أحد المواطنين من السفر لإسرائيل بسبب دوافع سياسية للحفاظ على مصلحة البلاد وأمنها القومي.

(١) حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٤٦٤ لسنة ٣٢ بجلسة ١٩٨٩/٥/٢٧.

- عدم جواز منع الزوجة من السفر لإكراه الزوج علي العودة إلى البلاد،

أوضحت محكمة القضاء الإداري^(١) أن الحكومة استندت في إصدار قرارها بمنع المدعية من السفر إلى ما أرتكبه زوجها من مخالفات قانونية ومالية جسيمة تمكن بها من الحصول على حوالي مائة مليون جنيه من البنوك الوطنية والاستثمارية، فضلاً عما تبين من وجود مستحقات مالية عليه لمصلحتي الجمارك والضرائب، وقيامه بسحب شيكات بدون رصيد بملايين الجنيهات. ولما أصدرت النيابة العامة أمرها بضبطه واحتضاره تبين أنه هرب إلى الخارج، وخشية أن تلحق به زوجته وأولاده صدر قرار منع زوجته المدعية من السفر.

وحيث أن حرية التنقل والسفر في الداخل إلى الخارج من الحقوق الدستورية التي حرص المشرع الدستوري على اللص على تقريرها وحمايتها بحسبانها مظهراً أساسياً من مظاهر الحرية الشخصية ولا يجوز تقييد هذه الحرية إلا إذا اقتضت ذلك ضرورة الحفاظ على أمن وسلامة المجتمع، وأن يتم ذلك بأمر قضائي.

والثابت أنه لم يظهر من الأوراق أنه نسب إلى المدعية بذاتها ارتكاب أية مخالفات أو القيام بأي تصرفات تحمل تهديداً لأمن وسلامة المجتمع بما يستوجب الأمر معه تقييد حريتها في السفر، وإذ تبين أن القرار المقيد لحق الزوجة المدعية في السفر قد قام على أساس ارتكاب زوجها لمخالفات مالية جسيمة وهربه إلى الخارج، فإنه من المقرر وفقاً للمادة ٦٦ من الدستور أن العقوبة شخصية. وإذا كانت العقوبة شخصية بنص الدستور فإن ذلك يستلزم أن تكون التدابير شخصية لا تمس إلا المتهم ذاته، ولا شأن لها بأقرب المقربين إليه فإذا ما ثبت ارتكاب زوج المدعية بجرائم مالية، فإن المنع من السفر خشية الإفلات من العقاب ينبغي أن ينصرف إلى شخص الزوج، ولا يجوز أن يلحق ذلك بزوجته، وإلا كان في ذلك امتداد لأثر الإتهام والجريمة إلى غير المتهم وإهدار لمبدأ شخصية العقوبة.

(٧) حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٥٧٩٢ لسنة ٣٧ ق - بجلعة ١٠/١/١٩٨٤.

وغنى عن البيان أنه لا يجوز القول باتخاذ منع سفر الزوجة وسيلة إكراه معطى على الزوج لدفعة للعودة إلى مصر حتى يتسنى للدولة أن تسترد الأموال التى سلبها، ذلك لأن مثل هذه الوسيلة وسيلة غير مشروعة لأنها تحمل مصادرة لحق دستورى، وأنها تقع على شخص آخر غير شخص المتهم قد لا يكون له أنى صلة بالجريمة ولو كان أقرب الناس رحماً للمتهم.

ومما لا شك فيه أنه إذا كانت الغاية التى قصدها الإدارة من قرارها غاية نبيلة هى محاولة إجبار الزوج على العودة إلى مصر، إلا أن الوسيلة إلى الوصول إلى هذا الغرض ينبغي أيضاً أن تكون وسيلة نبيلة ومشروعة. ولا شك أن حرمان الزوجة والأولاد من ممارسة حريتهم فى التنقل فى محاولة لإجبار الزوج على العودة معناه عقاب الزوجة والأولاد عن فعل لم يرتكبه، وإنه ما لم يثبت إشراك الزوجة والأولاد مع الزوج فيما أتاه، فإنه لا يجوز تقييد حريتهم فى السفر.

- تغليب المصلحة العامة عندما تتعارض مع حق شخص

- مشروعية قرار منع السفر إلى إسرائيل لدواعي المصلحة العامة.

أقام أحد المواطنين دعوى يطلب فيها وقف تنفيذ وإلغاء القرار السلبى لوزارة الداخلية بمنعه من السفر إلى القدس، وقد انتهت المحكمة إلى رفض الدعوى^(١) تأسيساً على أنه ولأن كان الأصل أن حرية التنقل والسفر خارج البلاد من الحريات الشخصية التى أقرها الدستور للمواطنين، إلا أنه من الأصول المقررة أن الدولة بحكم ما لها من سيادة على رعاياها أن تحد من هذه الحرية وأن تقيدها بالقدر الضرورى اللازم لمصالح المجتمع وحمايته.

وحيث أن جهة الإدارة استندت فى رفض إضافة دولة إسرائيل على جواز سفر المدعى تمهيداً لقيامه بزيارة مدينة القدس إلى اعتبارات سياسية تتعلق بالمصلحة العامة للبلاد بالنظر إلى وضع مدينة القدس التى اعتبرت إسرائيل بغير حق عاصمة لها، ومشكلة دير السلطان الذى ترفض السلطات الإسرائيلية إعادته للكنيسة القبطية المصرية، فإن هذا القرار يكون قائماً على أساس سليم من القانون ومتفقاً مع الصالح العام للبلاد.

(١) حكم المحكمة الإدارية العليا فى الطعن رقم ٦٩٤، ٤٥٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٣.

- الحق في التقاضي؛

منح المشرع الدستوري للأفراد حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي وأن التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ويمكن عرض بعض نماذج ومصور حماية القضاء الإداري لحق الإنسان في التقاضي في حكمين هامين:

- إمتناع أقالام الكتاب بالمحاكم عن قيد الدعاوي للمواطنين يصادر الحق هي التقاضي؛

ذهبت المحكمة الإدارية العليا^(١)، في هذا الصدد إلى القول بأن المادة ٦٨ من الدستور جمهورية مصر العربية تنص على أن التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة وأن لكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي، ولما كان قلم كتاب محكمة جنوب القاهرة الابتدائية قد منع المدعى من قيد دعوى قضائية أمام تلك المحكمة وليس من ريب أن هذا المنع المنسوب إلى قلم كتاب محكمة جنوب القاهرة الابتدائية يشكل قراراً إدارياً يمثل عدوان صارخ على حق دستوري كضله الدستور لجميع المواطنين ألا وهو حق اللجوء إلى القضاء، وهو حق مصون ومكفول للناس كافة، ولا يجوز لأقلام الكتاب بالمحاكم الامتناع عن قيد الدعاوي التي يرغب المواطنون في إقامتها، لأن هذا الامتناع يصادر بغير حق وبغير سند من القانون لضمان الدستوري لسيادة القانون ألا وهو حق اللجوء إلى القضاء.

- فرض نظام الميكرو فيلم بقرار رئيس المحكمة الابتدائية كشرط لقبول الدعوى يعد قيداً على حق التقاضي؛

استقرت المحكمة الإدارية العليا^(٢) على أن من حق كل مواطن أن يرفع دعواه ضد خصومه وأن يجعل خصومته تتصل بمجلس القضاء دون أية قيود عدا أن يتم ذلك بتحديد ممارسة هذا الحق أو يعوقه تحت أي سبب من

(١) يراجع في ذلك: حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٦٩٤، ٤٥٤ لسنة ٢٧ ق - بلسة ١٩٨٣/٤/٢٣.

(٢) يراجع في ذلك: حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٢٢ ق - بلسة ١٩٩١/١/١٩.

الأسباب . ومثل هذا القيد أو ذلك الشرط أو الإجراء الذى يعطل ممارسة هذا الحق أو يقيده يشكل مخالفة للمبدأ الدستورى المقرر لحق المواطن فى اللجوء إلى قاضيه الطبيعى، فضلاً عن أن تعطيل هذا الحق وتقييده بأى وجه يكون مخالفاً لحكم القانون مخالفة جسيمة صارخة تتحدر به إلى درجة العدم نظراً لإغصابه سلطة التشريع، وذلك بإضافته لشرط وقيد على حق أى مواطن فى اللجوء إلى قاضيه الطبيعى بغير الطريق الذى رسمه القانون .

وكان ذلك بمناسبة المنشور الصادر فى ١٩٨٥/١/٥ من رئيس محكمة الجيزة الابتدائية بعدم قبول أية مستندات أو أوراق فى الدعوى إلا بعد التحقق من تصويرها ميكروفيليماً بالختم الخاص بذلك مع مطالبة السادة الرؤساء، والقضاة بالمحكمة بمراعاة ذلك والتنبيه على أمناء السر بذلك والتنبيه بعدم تمكين أى فرد من الإطلاع على ملفات القضايا بحيث يكون الإطلاع من مركز الخدمة الميكروفيلية فقط . وأكدت المحكمة الإدارية العليا أن الإلزام بعدم قبول أوراق الدعاوى ومستنداتها قبل تصويرها ميكروفيليماً وسداد المقابل المقرر يكون فى حقيقة إنشاء قيد جديد على رفع الدعوى لم يرد به نص فى قانون .

- حق الإنسان فى حرية الملبس؛

إن حرية الملبس تعد إحدى روافد الحريات الشخصية التى كفلها الدستور .

- حظر ارتداء النقاب يتعارض مع حق الإنسان فى حرية الملبس؛

حظر ارتداء النقاب يتعارض مع حق الإنسان فى حرية الملبس وحرية العقيدة، ولكن يحق للجامعة التحقق من شخصية الطالبة فى مواطن معينة سداً للذرائع ونحوها للعناصر الدخيلة وتوقفاً للإنتحال فى أداء الامتحانات .

استقرت المحكمة الإدارية العليا^(١) فى مجال حظر بعض الجامعات دخول الطالبات المنقبات إلى الحرم الجامعى . على أنه إذا كان جمهور علماء المسلمين قد رأوا أن وجه المرأة ليس بعورة، فيجوز لها الكشف عنه، فإنهم لم

(١) يراجع فى ذلك: حكم المحكمة الإدارية العليا فى الطعين رقمى ١٣١٦، ١٩٠٥ لسنة ٣٤ ق - بجلسة ١٩٨٩/٧/١ .

يحظروا عليها ستره إلا فى الطواف حول الكعبة المشرفة . كما أن هناك علماء رأوا وجوب حجب المرأة وجهها بصفة عامة . ومفاد هذا أن إسدال المرأة النقاب أو الخمار على وجهها إخفاء له عن الأعين ، إن لم يكن واجباً شرعاً فى رأى ، فإنه كذلك فى رأى آخر ، وهو فى جميع الحالات غير محظور شرعاً . بالإضافة إلى أن الدعوة الإصلاحية أن لم تزل النقاب عامة صدوداً عن الفتنة ، فإن ظروفاً خاصة قد تدعو إليه صدوداً عن الفتنة فضلاً عن أن القانون لا يحرمه والعرف لا ينكره . وبهذا يظل النقاب طليقاً فى غمار الحرية الشخصية ومحرراً فى كثف الحرية العقيدية ، فلا يجوز حظره بصفة مطلقة أو منعه بصورة كلية على المرأة ولو فى جهة معينة أو مكان محدد مما يحق لها ارتياده . لما يمثل هذا الحظر المطلق أو المنع الكلى من مساس بالحرية الشخصية فى ارتداء الملابس من تقييد للحرية العقيدية ولو إقبالاً على مذهب دى عزيمة أو إعراضاً عن آخر دى رخصة دون تناقض مع قانون أو اصطدام بعرف ، بل تعريفاً وإقياً لصاحبه ومظهراً مقرباً بالحشمة ورمزاً داعياً للخلق القيم عامة ، فلا جناح على امرأة أخذت نفسها بمذهب شدد النقاب ولم يكن إلى آخر خفف بالحجاب لياً كان الرأى فى حق المشرع الوضعى للدستور فى الانتصار لمذهب شرعى على آخر فى مسألة ادخل فى المبادات ، أسوة بحقه هذا فى نطاق المعاملات رفماً فيها وتوحيداً للتطبيق بشأنها .

فحتى حظر إرتداء النقاب لا يثبت لغير السلطة التشريعية ولو كان من القائمين على المسئولية فى غيرها مثل مجلس الجامعة أو رئيسها أو عميد الكلية ، فلا يجوز لأبيهم فرض ذلك الحظر المطلق والمنع التام للنقاب فى الجامعة أو الكلية . وإن كان له كراع مسئول عن تصريف أمور الجامعة أو الكلية أن يواجه بالقدر اللازم ما ينشأ عرضاً من ضرورة تقتضى التحقق من شخصية المرأة فى مواطن معينة سداً لغريبة أو لأخرى ، وهو ما قصدت إليه الفتاوى الشرعية الصادرة فى هذا الشأن ، كما فى حالة دخول الجامعة أو الكلية تحوطاً للعناصر الدخيلة أو حالة أداء الامتحانات توفياً للانتحال ، فهذه لضرورة

تقدر بقدرها. وتشفع فحسب فيما يلزم لمواجهتها بالقدر اللازم لسد الزرائع فيها. مثل تكليف المرأة المتقبة بالكشف عن وجهها عند اللزوم أو رصد مختص ولو من بنات جنسها للتحقق منها حيث لا حجة في الإمتناع ولا محيص لها عن الأمتثال. ولا مشقة على الكلية في التطبيق ولا عرقلة لدراسة أو امتحان ولا مدعاة لمشاهدة أو إجدال إزاء حفاظ في الأصل على حرية ثابتة في إرتداء النقاب وسد مقدور للزرائع في مواطنها دون تجاوز إلى حظر مطلق أو منع تام.

- تنظيم الإدارة وإتداء الزى المدرسي للطالبات:

تنظيم الإدارة إرتداء الزى المدرسي للطالبات لا يعارض مع حقهن في حرية الملبس طالما لم يحظر ارتدائهن للحجاب. والقرار الإداري الصادر من وزير التعليم بتحديد زى موحد للطالبات هل يعد ماساً بحق الطالبات في حرية الملبس؟ أجابت على هذا السؤال المحكمة الإدارية العليا^(١) التي انتهت إلى أن العملية التعليمية لا تقوم لها قائمة إلا بين أطراف ثلاثة أوتها، الأجهزة التعليمية وعلى رأسها المجلس الأعلى للتعليم برئاسة وزير التعليم بحسبانه ينص القانون قائد العملية التعليمية والتربوية والسلوكية، وله أن يضع ما يشاء من نصوص منظمة لشؤون التلاميذ التعليمية والثقافية والاجتماعية والرياضية ما لم يخالف نصاً صريحاً في القانون أو يعارض مع أصل لا خلاف عليه من أصول الشريعة الإسلامية التي تعد مصدراً من مصادر التشريع. وثانيهما، التلميذ وهو وعاء العملية التعليمية ومناطق نجاحها في تحقيق أهدافها المتمثلة في تكوين إرادته وتنظيم فكره وتزويده بالقدر المناسب من القيم والدراسات النظرية والتطبيقية والمفومات التي تحقق إنسانيته وكرامته وقدرته على تحقيق ذاته. وثالثها، ولي الأمر: الذي ينبغي أن يكون على علم دائم بالعملية التعليمية ويسهم إسهاماً إيجابياً في تكوين إرادة التلميذ بإستكمال ما نقص منها ويتعين أن يكون ولي أمر التلميذ على علم تام بسلوك التلميذ في المدرسة من الناحية النفسية والأخلاقية ومدى انتظامه في الدراسة وقدرته على الاستجابة للتعليم ومستوى تحصيله للمعلومات.

(١) راجع في ذلك: حكم محكمة القضاء الإداري في الطعون أرقام ٤٢٣٤، ٤٢٣٥، ٤٢٣٦، ٤٢٣٧، ٤٢٣٨، لسنة ٤٠ ق بلسة ١٥/٩/١٩٩٤.

ويترتب على ما تقدم أنه لا تثريب على وزير التعليم تنفيذاً لقرارات المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي وهو القوام بنص القانون على تنظيم شئون التلاميذ أن يفرض الخطوط الرئيسية لزي موحّد بقصد فرض مظهر من مظاهر الإنضباط في المدارس الرسمية والخاصة. والقضاء على صور التفرقة المستفزة بين الفقراء والأغنياء ليكون الجميع في دور العلم سواء، لا تمييز بين تلميذ وآخر إلا بتفوقه الدراسي. ويبدو غريباً الاعتراف للأجهزة التعليمية بتنشئة الأجيال المختلفة من التلاميذ وتنظيم أفكارهم وسير أغوارهم وتشكيل جوهرهم في الوقت الذي يعد فيه انتظامهم في زي ظاهر موحّد أمراً منكرأ.

وما دام المشرع قد خص وزارة التعليم وحدها وبما تملكه من أجهزة تعليمية وتربوية بتنظيم شئونهم ورعايتهم. ولا يعدو تحديد مواصفات الزي أن يكون وجهاً من أوجه التنظيم المشار إليها في القانون، الأمر الذي يتعين معه الاعتراف لوزارة التعليم بإختصاصها الدائم في تحديد الزي الذي تراه مناسباً لتلاميذ كل مرحلة من مراحل التعليم قبل الجامعي عند إنتظامها في الدراسة، وما دام لم يحظر إرتداء الطالبات.

- **تقديم موقف القضاء المصري والقضاء الفرنسي في قضية ارتداء الطالبات للحجاب بالمدارس والجامعات،**

أولاً، **اتجاه مجلس الدولة المصري في قضية ارتداء الطالبات للحجاب في المدارس والجامعات،**

إن قضاء مجلس الدولة المصري جاء معبراً عن الحرية الشخصية في قضية ارتداء الحجاب للطالبات في المدارس والجامعات ومواكباً لروح الاعتدال وسنة التطور، حيث استقر القضاء الإداري المصري^(١) على أن ارتداء الطالبات للحجاب في المدارس والجامعات يدخل في غمار الحرية الشخصية وألغت المحكمة القرار الصادر من مديرية للتربية والتعليم بالقاهرة بمنع دخول طالبة بالثانوي المدرسة لإرتدائها الحجاب وقالت المحكمة أن هذا القرار قد انحطى

(١) راجع في ذلك: حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٩٤/١/١٨.

على خروج عن أحكام الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. لأن فقهاء الشريعة الإسلامية اتفقوا على وجوب ارتداء المرأة للجلباب الشرعى لستر بدنهما. واقتصروا الخلاف بينهم على ما إذا كان الوجه والكفان يدخلان فى مفهوم البدن أم لا، كما شكل هذا القرار معاس بالحرية الشخصية للطالبة وبغيرها من الطالبات اللاتى يرون التمسك بأحكام الشريعة الإسلامية ويسعين للإحتشام وستر أبدائهن عملاً بشرع الله والتزاماً بالآداب والفضائل.

ثانياً، اتجاه مجلس الدولة الفرنسى المزدوج فى قضية ارتداء الطالبات الحجاب فى المدارس والجامعات الفرنسية.

يمكن القول أن قضاء مجلس الدولة الفرنسى قد اتجه منذ البداية إلى انصاف الطالبات المحجبات بالمدارس والجامعات الفرنسية فقد قضى فى العديد من أحكامه بحرية الطالبات فى ارتداء الحجاب، وألغى القرارات الصادرة من بعض المدارس الفرنسية بطرد بعض الطالبات المسلمات لارتدائهن الحجاب، وقد استند القضاء الفرنسى فى ذلك إلى حرية التعبير المتترف بها للطالبة فى إطار مبادئ الحياد والطمانية والتعليم العام⁽¹⁾، وهو بذلك يكرن قد انتصر للحرية الشخصية للمقيمين على الاقليم الفرنسى لارتداء الحجاب انبثاقاً من حرية العقيدة وبغض النظر عن ديانتهم.

ولكن الاتجاه الفرنسى السابق ما لبث أن تغير وارتد إلى عصور التخلف ونكل عن أنه معقل الحريات فى العالم إبان ما نادت به الثورة الفرنسية من مبادئ نحو الحرية والديمقراطية للشعب بكافة طوائفه فى كفاحها ضد الاستبداد والظلم، حيث رفضت الحكومة الفرنسية رفضاً قاطعاً طلباً لإقامة مدرسة إسلامية بفرنسا تهتم بالطوم الدينية على غرار مناهج الأزهر الشريف بل وذهبت فرنسا إلى أكثر من ذلك. حيث حظرت على المدارس الفرنسية دخول الطالبات المحجبات إلى المدارس والجامعات وهو اتجاه غير حميد من

(1) Kherouaa et Mm Kachour et Balo et Mme Kizde/4/ISSR
1303394/02-11-1992/A M. Vught, pdt/M. Roger - Lacan,
rapp/M. Kessler, C. dug.

فرنسا ويتعارض مع أبسط حقوق الإنسان من حرية شخصية، كما أن مجلس الدولة الفرنسي قد حذا حذو الحكومة الفرنسية في هذا الصدد مما يتعارض مع الدور للفرنسي الرائد من بين حكومات الدول الداعية إلى التثقيف وحماية الحرية الشخصية وبث روح الديمقراطية بين دول العالم.

- حق المذيعات المحجبات من الظهور في التلفزيون؛

عرض هذا الموضوع على محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية^(١) حيث منع وزير الإعلام المصري ظهور ثلاث مذيعات بالقناة الخامسة بالإسكندرية من الظهور على شاشة التلفزيون إكتفاء بقيامهن بالإعداد للبرامج دون الظهور على الشاشة، وقضت المحكمة بإلغاء قرار وزير الإعلام المصري السلبى بالإمتناع عن ظهور المذيعات المحجبات على شاشة التلفزيون المصري بالقناة الخامسة وتقديمهن البرامج والأعمال التي كانت تقمن بها كمذيعات قبل تحليهن برداء الرأس المعدل على شعورهن.

ويراعى أنه لا يجوز لغير هؤلاء ارتداء ملابس تمثل تشبهاً بها وهي ملابس لها الحماية القانونية التي أسبغها عليها المشرع.

• حرية العقيدة مقيدة بعدم الإخلال بالنظام العام والآداب العامة؛

أستقر القضاء الإداري^(٢) على أن اللجنة المنصوص عليها في قانون الأحوال المدنية والتي تختص بتصحيح قيود الأحوال المدنية في سجلات الوقائع وفي السجل المدني مقيدة في عملها بوجوب مراعاة قواعد النظام العام والآداب العامة، فإذا ما خرج الشخص على هذه القواعد جميعها بتلاعبه بالأديان حيث اتخذ من اعتناقه الإسلام وسيلة لتحقيق مآرب خاصة وأغراض دنيوية، محتملة في إتاحة الفرصة له لتطبيق زوجته التي ما كانت تجيز له ديانتها المسيحية تطليقها، فمن ثم يتعين عند إرتداده عن الدين الإسلامي الحنيف تفويت غرضه عليه، ذلك أنه من المسلم به أن جميع تصرفات وأفعال

(١) راجع في ذلك: حكم محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية في الدعوى أرقام ١٩٤٢ لسنة ٥٨ ق، ١٨١٩ لسنة ٥٨ ق، ٢٩٢ لسنة ٥٨ ق.

(٢) راجع في ذلك حكم المحكمة للقضاء الإداري الدعوى رقم ٢٩٠ لسنة ٢٩ - بجلسة

المرتد التي تقوم على الإرتداد وتستند إليه لا يعتد بها، لأن الردة عن الإسلام تعتبر أمراً مخالفاً للنظام العام. وهذه وقائع لا يجوز إقرارها أو ترفيث أي أثر عليها حيث تقضى القاعدة الشرعية بآلا ردة في الإسلام وهي قاعدة أمره لا يجوز الخروج عليها أو الإتفاق على مخالفتها.

ولا يجوز الاحتجاج بحرية العقيدة التي كفلها الدستور للقول بحق الشخص في التحول من الإسلام إلى المسيحية، ذلك أنه يبين من تتبع النصوص الخاصة بحرية العقيدة في الدساتير المصرية بدءاً من دستور ١٩٢٣ . ومروراً بدستور ١٩٥٦ ودستور ١٩٥٨ أن المشرع الدستوري كان يعتبر حرية العقيدة وحرية ممارسة للشعائر الدينية مقيدة بعدم الإخلال بالنظام العام والآداب العامة. وأنه إذا كان المشرع أغفل في الدستور الحالي الصادر سنة ١٩٧١ النص على هذا القيد. فإن ذلك لا يعنى إياحة الاعتقاد وإقامة الشعائر ولو كان ذلك مخالفاً للنظام العام والآداب العامة. ذلك لأن المشرع رأى أنه لا يلزم النص على هذا القيد صراحة بإعتباره أمراً بديهيّاً وأصلاً دستورياً يعين إعماله ولو لم ينص عليه.

• حرية العقيدة منوطه بالأديان السماوية الثلاثة: (عدم جواز توثيق عقود زواج البهائيين لأن البهائية ليست من الأديان السماوية وتعارض معها)،

يستقر كل من القضاء الإداري والجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة^(١) على أن حال البهائية لا يجوز القياس بينها وبين الأديان

(١) يراجع ذلك: فتوى الجمعية رقم ٥٤٤ في ١٣/٧/١٩٧٧، مجموعة فتاوى الجمعية في السنين ٣٠ و ٣١ بند ١٨٤، ص ٣٩٧. حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١٩٥ جلسة ١٩٥٢/٥/٢٦، يبين من استقصاء تاريخ البهائية أنها بدأت بإيران عام ١٨٤٤ بدعوة من ميرزا محمد علي الملقب بالباب وظل موقف البهائية من الشريعة الإسلامية غامعتاً حتى عام ١٨٤٨ حين عقد هذا المدعى مؤتمراً في بادية (بدشت) بإيران أعلن فيه خروج البهائية وانفصالها الخام عن الإسلام وشريعته. ولقد تضمنت كتبهم ومنها كتاب البيان الذى وضعه ميرزا محمد علي والكتاب الأقدس الذى وضعه ميرزا حسن علي الملقب بالبهاء أو بهاء الله - على نسق القرآن الكريم - مبادئ وأصولاً تتناقض الدين الإسلامى كما تتناقض سائر الأديان السماوية وتهدر أحكام الإسلام فى الصوم والصلاة ونظام الأسرة. كما ادعى مؤسسوا البهائية

الأخرى التي اعتبر الإسلام معتقديها من أهل الذمة. يتركزون على ما هم عليه، وتستحق عليهم الجزية. ويكون زواجهم صحيحاً في نظر الإسلام، لفساد هذا القياس. إذ أن الدين يقر معتقديه عليه بالجزية هو الدين الذي كان حقاً قبل الإسلام. ومن ثم فإن ما تلا الإسلام من الإدعاء بزلول دين جديد محض ذنقة لا يعرف بها بحال من الأحوال وضلال لا يعقد به أو بما يترتب عليه من آثار.

ولا يجوز الاحتجاج بحرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر التي كفلها الدستور للقول بوجود الإعراف بالبهائية وما يترتب عليه ذلك أنه يلزم أن تكون حرية العقيدة منبثقة عن الأديان السماوية وفي تلك النظام العام. وإذا كانت المادة ٤٦ من الدستور العالي سنة ١٩٧١ تنص على أن «تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة للشعائر الدينية». ويبين منها أن المشرع الدستوري قد أغفل في دستور ١٩٧١ قيد «عدم الإخلال بالنظام العام وعدم منافاة الآداب» - على نحو يفاير ما قرره الدساتير المصرية السابقة عليه دستور ١٩٢٣ ودستور ١٩٥٦ ودستور ١٩٥٨ - فإن ذلك لا يعنى إباحة الاعتقاد وإقامة الشعائر، ولو كان ذلك مخلاً بالنظام العام ومنافياً للآداب، ذلك لأن المشرع رأى أن هذا القيد غلى عن الإثبات والاص عليه صراحة بإعتباره أمراً بديهيّاً وأصلاً دستورياً يضمن إعماله ولو لم ينص عليه.

وبناء على ذلك فإنه يجب للإعتداد بالعقيدة وآثارها والسماح بإقامة شعائرها أن تكون منبثقة عن الأديان المعترف بها وألا تكون مخالفة للنظام العام والآداب. وذلك لا يعنى الحجر على العقائد فكل إنسان أن يؤمن وأن يعتقد ما يشاء ولا سبيل عليه فيما يدين به في أعماقه غير أنه لا يستطيع أن

— أنهم أنبياء يوحى إليهم متكبرين بذلك أن سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام خاتم الأنبياء والمرسلين كما جاء بالقرآن المجيد، (وما كان محمداً لهما أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين). وجازوا ذلك فإدعوا أنهم آله من دین الله - وعادوا الأمة العربية والإسلام والمسلمين فبشروا في كتبهم بالصهرونية مطلين أن بنى إسرائيل سيجمعون بالأرض المقدسة لتكون أمة اليهود التي تفرقت في الشرق والغرب والشمال والجنوب مجتمعة.

يرتب آثاراً خارج نطاق ذاته طالما كان هذا الاعتقاد مخالفاً للنظام العام والآداب، ولما كانت البهائية في معتقداتها ومساكنها ليست من الأديان السماوية الثلاثة المعترف بها، وتناقض الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع وتتناول الأحوال الشخصية للفرد والأسرة بما يتعارض مع الأديان السماوية المعترف بها ومع القيم والتقاليد والتراث التاريخي للشعب المصري فإنها تعتبر مخالفة للنظام العام في مصر.

ومنى ثبتت مخالفة البهائية للنظام العام. إمتنع مباشرة أى تصرف لأتباعها. بوصفهم بهائيين أو ترتيب أى حق على هذه التصرفات، لأن الباطل لا ينتج إلا باطلاً، لهذا فإن زواج البهائي أياً كان أصل ملته يكون باطلاً مطلقاً، ولا يجوز توثيقه طالما أن ذلك هو ما تقتضيه موجبات النظام العام في مصر.

ولقد تنبه المشرع إلى خطر البهائية على المجتمع المصري فأصدر القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن حل المحافل البهائية ونص في مادته الأولى على أن «تعل جميع المحافل البهائية ومراكزها الموجودة بإقليمى الجمهورية ويوقف نشاطها ويحظر على الأفراد والمؤسسات القيام بأى نشاط مما كانت تبشره هذه المحافل والمراكز»، ونص في مادته الرابعة على أن «كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو ألف ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين».

وتطبيقاً لهذا القانون أصبح من المحظور إقامة شعائر البهائية، ولما كانت طقوس الزواج من الشعائر فإنه لا تجوز ممارستها وفقاً للبهائية، الأمر الذى يستوجب عدم الإعتداد بهذا الزواج الباطل وعدم توثيقه.

ولقد طعن بعض الأفراد بعدم دستورية القانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ فى شأن حل المحافل البهائية أمام المحكمة العليا^(١) وقيد الطعن برقم ٧ لسنة ٢ ق فأصدرت المحكمة حكمها فى ١٩٧٥/٣/١ برفض الدعوى استناداً إلى أن شعائر البهائية مخالفة للنظام العام والآداب العامة.

(١) حكم المحكمة العليا فى الدعوى رقم ٧ لسنة ٢ ق بجلسة ١٩٧٥/٣/١

• حماية البيئة وحقوق الإنسان في بيئة نظيفة:

وذهبت محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية في حكمها التاريخي^(١) أن المشرع تقديراً منه لأهمية البحيرات - بحسابها أحد المعالم الطبيعية وجزءاً ركيزياً من النظام البيئي وأساساً للتنوع الحيوي الإقتصادي والاجتماعي والسياحي والترفيهي ومصدراً للثروة السمكية والدخل القومي للبلاد - قد حظر حظراً مطلقاً على أية جهة حكومية أو هيئة أو شركة أو وحدة محلية أو جمعية تعاونية أو للأفراد تجفيف أى مساحة من البحيرات، وهو نص أمر بتبغى إحترامه من الجميع بما فيهم جهات الدولة المختلفة تحقيقاً لسيادة القانون وإعمالاً للمشروعية، ولم يجز المشرع تجفيف أى مساحة من البحيرات إلا فى حالة إستثنائية وحيدة - والإستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه - تتمثل فى تقرير عدم صلاحية المساحة المجففة من البحيرة للإستغلال السمكي إقتصادياً وهو أمر موكل للجنة التى خصها المشرع بذلك والتى تضم مندوبين من وزارات الزراعة وإستصلاح الأراضى والرى والتخطيط والإدارة المحلية ومعهد علوم البحار والمصايد والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية، ومن ثم فإن الجهة الإدارية بذاتها حرمت على نفسها تجفيف أى مساحة من البحيرات بحساباتها ثروة قومية وهى من المكونات البيئية، وجعلها المشرع فى مصاف الجرائم الجنائية فضلاً عن إزالة المخالفة إدارياً، فحظر تجفيف البحيرة تعد القاعدة العامة وذلك بإستثناء ما يمثل عملاً ضرورياً قاهراً لتجفيف أى مساحة من البحيرات وإعتبارها أرضاً موات للأحياء من الكائنات بعد أن نعمت بالحياة فى مياهها الخيرات.

(١) الحكم الصادر بجلسة ٢٠٠٢/٥/٢ - محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية - فى الدعوى ٧٨١٤ لسنة ٥٤ ق، ٩٠٩٠ لسنة ٥٤ ق، ١٧٧١ لسنة ٥٥ ق، ٥٢١٤ لسنة ٥٥ ق.

المبحث الرابع

الحماية القضائية المدنية لحقوق الإنسان

تمارس المحاكم المدنية اختصاصها في الفصل في المنازعات المدنية على اختلاف أنواعها (حسب القيمة) طبقاً لنصوص القانون وفي نطاق المطروح أمامها من منازعات، وعلى هدى المبادئ الدستورية القائمة ووفقاً للنظم والإجراءات المقررة في قانون المرافعات المدنية المعمول به أمام المحاكم المدنية.

ويتم أمام المحاكم الجزئية(*) نظر المنازعات المدنية على اختلاف أنواعها، وبعض المنازعات الخاصة إذا كانت قيمة الحق المتنازع عليه يقل عن عشرة آلاف جنيه، وتستأنف أحكامها أمام المحكمة الابتدائية بدائلتها بهيئة استئنافية، وتعتبر أحكامها انتهائية إذا كانت قيمة الحق المتنازع عليه أقل من ألفي جنيه.

بينما تختص المحاكم الابتدائية(**) بالفصل في المنازعات المدنية التي تجاوز قيمتها عشرة آلاف جنيه، ويتم استئناف الأحكام الصادر عنها أمام المحاكم الاستئنافية(***) .

أولاً: التنظيم القانوني للدعوى المدنية،

الدعوى المدنية بمعناها الضيق لا يمكن أن تنشأ إلا عن فعل يعد جريمة سواء أكانت جنائية أم جنحة أم مخالفة، أما دعوى التعويض فيمكن أن تنشأ عن فعل لا يعد جريمة، بل خطأ مدنياً فحسب.

(*) تشكل المحاكم الجزائية من قاضى فرد، وتنتشر في مصر على مستوى المراكز والأقسام، تقريباً لجهات التقاضى وتعد في دوائر مدنية وجنائية.

(**) توجد بمراحم المحافظات، وتعدد في بعض المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية، وتشكل المحكمة الابتدائية من دوائر ثلاثية من رجال القضاء.

(***) يوجد في مصر عدد ثمانية محاكم استئناف تغطي إقليمياً كافة محاكم مصر، وتشكل من دوائر ثلاثية من الرؤساء والنواب والمستشارين، وتعد أعلى للدرجات بالسلم القضائي.

والدعوى المدنية قد تقام أمام محكمة مدنية، كما تقام أمام محكمة جنائية بالتهبعية لدعوى جنائية، أما دعوى التعويض فلا تقام إلا أمام المحكمة المدنية فحسب. فإذا أقيمت أمام المحكمة الجنائية، وكانت مؤسسة على واقعة لا تعد جريمة، وجب عليها أن تقضى بعدم قبولها. وأحياناً تستعمل محكمة النقص في هذه الحالة عبارة الحكم بعدم الاختصاص، إنما لا يجوز على أية حال الحكم عندئذ برفض الدعوى المدنية، والا كان هذا خطأ يعيب الحكم^(١). لكن إذا أقيمت الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية بناء على فعل يعده القانون جريمة فيجوز مع ذلك الحكم بالتعويض، حتى في حالة الحكم بالبراءة لأسباب معينة، كما يجوز الحكم برفض التعويض لأنقضاء الضرر، حتى في حالة الحكم بالادانة في الدعوى الجنائية^(٢).

وفي نطاق تنظيم القانون للدعوى المدنية، نصت المادة ٢/٢٥١ اجراءات على أنه: «لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية، في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار باقفال باب المرافعة طبقاً للمادة ٢٧٥، ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية».

والدعوى المدنية (Action Civile) يمكن تعريفها بأنها هي: الدعوى التي يقيمها من لحقه ضرر الجريمة بطلب تعويض هذا الضرر. وهي في حقيقتها دعوى تعويض Action en dommages-intereis، إلا أنها تنشأ عن فعل خاطئ من شأنه يعد في نظر قانون العقوبات جريمة، فهي مشتركة المصدر مع الدعوى الجنائية وهو الواقعة الاجرامية^(٣).

(١) حكم محكمة النقض المصرية في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٠ - أحكام النقض - ص ١ - رقم ١٢٢ - ص ٣٦٤.

(٢) دكتور رزوف عبيد - مبادئ الاجراءات الجنائية - دار الفكر العربي - القاهرة - ط ١٦ سنة ١٩٨٥ - ص ١٧٦.

(٣) ولهذا الاشتراك في المصدر أنشأ قانون الاجراءات الجنائية بين الدعويين الجنائية والمدنية حدة روابط قوة متحدة. منها:

والدعوى المدنية التي يجوز نظرها أمام المحاكم الجنائية تنسم
بأمرين^(١):

- أنها ناشئة عن الجريمة.

فسبب الدعوى المدنية ينبغي أن يكون هو (الفعل الضار الذي يشكل
في القانون جريمة) . أمام الدعاوى المدنية الناشئة عن فعل ضار لا
يشكل في القانون جريمة فلا ترفع إلا أمام المحاكم المدنية . وأبرز
تطبيقات هذه الدعاوى هي حالات الاتلاف غير العمدى للمنقولات الناجمة
عن حوادث السيارات .

- أنها دعوى للمطالبة بالتعويض.

فموضوع الدعوى المدنية ينبغي أن يكون (تعريض عن الاضرار الناشئة
عن الجريمة) ، أما الدعاوى المدنية التي تهدف المطالبة بموضوع آخر، فلا
يجوز رفعها إلا أمام المحاكم المدنية .

فلذا استبان للمحكمة أن الفصل في الدعوى المدنية يستلزم اجراء تحقيق
خاص، ينبغي عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية، فعددت تحيل المحكمة

- اياح للمضروء من الجريمة أن يقدم دعواه أمام المحكمة الجنائية بطريق التعمية الدعوى
الجنائية.

- اياح للمضروء أن يحرك الدعوى الجنائية في الجرح والمخالفات بطريق الادعاء المباشر أمام
المحكمة الجنائية، حتى إذا كانت النيابة العامة قد حفظت الدعوى لوام تجرئها تحقيقاً.

- أوجب إيقاف الفصل في الدعوى المدنية إلى حين الفصل في الدعوى الجنائية.

- جعل الحكم الصادر في الدعوى الجنائية مقيداً للقاضي المدني، إذا ما قررت ثبوت الواقعة،
وصحة استنادها إلى التهم.

على أن الروابط المتعددة بين الدعويين لا تنفي أن كلا منهما مستقلة عن الأخرى في أركانها
وهي الموضوع والخصوم والسبب، فضلاً عن استقلالهما فيما ينطق بالكثير من القواعد
والإجراءات. (نكتور/ ديموف عويد - المرجع السابق - ص ١٧١).

(١) نكتور/ محمد زكي أبو عامر - الإجراءات الجنائية - دار المطبوعات الجامعية - الاسكندرية
- سنة ١٩٨٤ - ص ٥٥٠.

الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة بلا مصاريف (مادة ٣٠٩ اجراءات)، وهذا يعنى أن القاضى الجنائى لا يمكنه استبقاء الدعوى المدنية للفصل فيها فى حكم مستقل، إذا كانت الدعوى الجنائية قد صارت صالحة للحكم، لأنه لا يجوز أن يترتب على رفع الدعوى المدنية تأخير الفصل فى الدعوى الجنائية، كما لا يجوز نظر الدعوى المدنية استقلالا^(١).

وفى نطاق الاجراءات المتبعة أثناء نظراً الدعوى المدنية، فقد نصت المادة (٢٦٦) من قانون الاجراءات الجنائية على أن: «يتبع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة بهذا القانون».

وذلك لا يجوز فى شأن هذه الدعوى تطبيق قواعد قانون المرافعات كتلك التى تتعلق بوقف الخصومة أو انقطاعها أو سقوطها^(٢). وإذا أجاز تطبيق قواعد المرافعات عليها، فإنه يجب أن يكون ذلك فى الحدود التى لا تتناقض فيها مع قواعد الاجراءات الجنائية^(٣). كما يجب أن يكون مفهوماً أن هذه القواعد تطبق لا يوصفهما من قواعد المرافعات، وإنما باعتبارها من القواعد الاجرائية العامة التى تسمى على الخصومتين الجنائية والمدنية معاً^(٤).

ثانياً: صلة إقامة الدعوى المدنية فى نطاق حماية حقوق الإنسان،

يشترط لأمكان الادعاء مدنياً عن واقعة جنائية أن يترتب عليها إلحاق ضرر (Prejudice) بفرد من الأفراد، والضرر الذى يبيح الادعاء مدنياً قد يكون مادياً أو أدبياً، لكنه ينبغي على أية حال أن يكون شخصياً Personnel ومحققاً Certain.

(١) المرجع السابق - ص ٥٥٥.

(٢) أنظر نقض ١٦ أبريل ١٩٥٦ - مجموعة الأحكام - ص ٧ - رقم ١٦٢ - ص ٥٦١، نقض ١٩ يونيو سنة ١٩٥٧ - ص ٨ - رقم ١٨٣ - ص ٦٧٦، ٢٣ أبريل سنة ١٩٦٣ - ص ١٤ - رقم ٤١ - ص ٣٥٤، ٢١ يناير سنة ١٩٦٤ - ص ١٥ - رقم ١٦ - ص ٧٧.

(٣) VIDAL: Observations sur La nature Juridique de L'action civile, Rev. Sc. Crim., 1963, p. 482.

(٤) دكتور/ أحمد فخمى سرور - مرجع سابق - ص ٣٨.

- الضرر المادي الأدبي (المعنوي):

الضرر المادي هو ذلك الذي يصيب الذمة المالية للمضرور، ومن اليسير تقديره في المعتاد، ولا يثير في نطاق التقدير والعمل القضائي صعوبة تذكر. أما الضرر الأدبي فهو الذي يصيب المضرور (المجنى عليه) في شعوره أو في كرامته أو في عواطفه، أي في جوانبه المعنوية أيا كان نوعها، وهو يصعب تقديره، كما قد يثير بعض التردد في تقريره، وليست هناك حدود فاصلة بين اللوعين، فقد يكون الضرر أدبياً ومادياً في نفس الوقت، كالقذف في حق إنسان يلحق به ضرراً أدبياً، ونفس الوقت قد يسيء إلى سمعته في مجال مهنته. كم وأن المساس بسلامة جسم المجنى عليه أو صحته يمثل في الواقع مزيجاً من الضررين المادي والأدبي معاً، لأنه يمس شعوره وصحته، كما قد يمس قدرته على العمل والكسب^(١).

كالقبض بدون وجه حق عندما يمارس من ممثل السلطة ضد أحد الأفراد، فإنه يلحق به ضرر جسماني وأيضاً ضرراً مادياً وأدبياً. وأيضاً التعذيب الذي يمارسه ممثل السلطة لحمل شخص على الاعتراف، فلا شك أنه يلحق بهذا الشخص أبلغ الضرر الجسماني وكذلك الضرر المادي والأدبي^(٢).

(١) دكتور/ رموف حبيب - مرجع سابق - ص ١٧٦.

- وقد نوقش مبدأ جواز تعويض الضرر الأدبي الخاص بمبلغ من المال، لتعذر تقريره من جهة، ولتجزؤ إصلاحه بالمال من جهة أخرى. كما أجاز القانون المدني المصري التعويض عنه، لفصل المادة ١/١٢٢ على أن: (يشمل التعويض للضرر الأدبي)، وذهب إلى ذلك قضاء محكمة النقض. في الحكم الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٥٣ - أحكام للنقض - ص ٣ - رقم ٣٢٢ - ص ٨٩٣ - حيث كانت محكمة الموضوع قد قدرت التعويض في جناية شروع في قتل تسبب عنه ضرر أدبي بمبلغ خمسون جنيه. وقدرت محكمة النقض في حكمها... أن محكمة الموضوع لا تكون قد أخطأت في قضائها بالتعويض المدني للمجنى عليه، ولو أنه لم يصب من اللجاء للثأر، لما تحدثت هذه الجريمة من ترويع للمجنى عليه.

(٢) راجع الملحق رقم ١٣٩٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٦٧/٣/١٤ - ص ١٨ - ص ٤١٥. بشأن شرط توافر الضرر المادي هو الاخلال بحق أو بمصلحة المضرور... للمجنى عليه الذي

- الضرر المحقق:

ينبغي التفرقة بين الضرر العام الناتج عن الجريمة، والضرر الخاص^(١):
هنا الأول، لازم لامكان القول بتوافر أركان الجريمة، وكثيراً ما يتطلبه القانون ركناً موضوعياً قائماً بذاته مستقلاً عن الفعل المادي - كما هو الحال مثلاً في جريمة التزوير وخيانة الأمانة - لا أمراً مترتباً عليه افتراضاً. وهذا الضرر العام قد يكون محققاً، كما قد يكون محتملاً فحسب.

أما الضرر الخاص الذي يصلح سبباً للمطالبة بالتعويض المدني: فهو ذلك الذي يلحق بفرداً من الأفراد، ويلزم فيه طبقاً للرأى السائد أن يكون محققاً ولا يكفي أن يكون محتملاً (أي جائزاً الوقوع فحسب). ذلك أن الحق المدني يجب أن يولد بالفعل قبل إمكان المطالبة به، كما يجب لأمكان تقديره أن يكون قد تحقق فعلاً. أما الاحتمالات فيمكن تصورها على جميع الوجوه والفروض... فلا تصلح أساساً للقول باكتساب الحق^(٢).

ويعد الضرر محققاً إذا كان نتيجة لازمة للجريمة، وتوافرت عناصر تقديره بشكل كاف، ويعد محتملاً إذا لم يكن كذلك. ولا ينبغي الخلط بين الضرر المحتمل والضرر المستقبلي. فقد يكون الضرر مستقبلاً لكنه محققاً، وعندئذ لا مانع من الاستناد إليه في دعوى التعويض. فيجوز الحكم بتعويض عن عاهة مستديمة، ولو أن كل أضرارها لم تتحقق بعد، ولكنها ستتحقق مستقبلاً. ولا توجد في الواقع حدود فاصلة بين الضررين المستقبلي أو المحتمل، فقد يقال أن كل ما هو مستقبلي لم يتحقق بالفعل لا يعدو أن يكون أمراً محتملاً فحسب.

— يموت عقب إصابته مباشرة للحق في التعويض عن الضرر الذي لحقه. ينتقل هذا الحق من بعد إلى ورثته. حيث يد الاعتداء والقضاء على حياة المجنى عليه إخلال جسيم بحقه في سلامة جسده وصون حياته.

(١) دكتور/ رموف عبيد - المرجع السابق - ص ١٧٨.

(٢) نقض ١٩٣٤/١١/١٩ - القواعد القانونية - ج ٣ - رقم ٢٩٠ - ص ٢٧٨، نقض ١٩٥٦/٣/١٣ - أحكام محكمة النقض - ص ٧ - رقم ٩٩ - ص ٢٣٠، والطنين رقم ١٣٢٢ لسنة ٣٨ ق - أحكام محكمة النقض - جلسة ١٩٦٨/١٢/٢ - ص ١٩ - ص ١٠٤٢.

- الضرر الشخصي -

ليس لأحد أن يطالب بتعويض عن ضرر أصاب غيره مهما كانت صلته بهذا الغير، وذلك إلا إذا كان خلفاً له، فعدنذ قد ينتقل الحق في التعويض إلى الورثة. فمن المتفق عليه أنه لا يقبل الادعاء مدنياً من إنسان عن ضرر أصاب أحد أقاربه أو أولاده أو زوجته أو تابعيه، وذلك إلا إذا أثبت - هذا الغير - أنه قد لحقه هو من هذا الضرر نصيب شخصي محقق.

لذا نجد في صدر المادة (٢٥١) إجراءات عبارة: (لمن لحقه ضرر من الجريمة)^(١)، ولا يشترط أن تكون الجريمة قد وقعت مباشرة على من أصابه ضرر منها فقد تقع الجريمة على شخص ويتمدى ضررها إلى آخر، فيكون لهذا الأخير المطالبة بالتعويض.

ثالثاً، الدعوى المدنية التبعية،

يحكم مباشرة الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي قاعدة رئيسية، هي قاعدة تبعية الدعوى المدنية للجنائية *L'action civile devant la Juridiction pénale*، والأصل أن تعويض المجنى عليه عن الضرر المترتب مباشرة عن الجريمة، يعتبر مسألة مدنية بحته لا علاقة لها بالدعوى الجنائية، إلا أن بعض التشريعات لاحظت أن الدعوى المدنية التي تهدف إلى الحصول على تعويض المجنى عليه يجب أن تتبع الدعوى الجنائية في حدود معينة، مما يضاف على قانون الإجراءات الجنائية واجب التصدي في تحديد النظام الإجرائي المتبع للمطالبة بتعويض المضرر عن الأضرار التي أصابته من جراء ما وقع عليه من اعتداء تمثل في الجريمة الواقعة، لضمان احترام حقه الإنساني.

(١) الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٢٤ ق - أحكام محكمة النقض - جلسة ١٩٥٥/٢/١ - ص ٦ - من ٤٨٢، نقض ١٩٧٤/١/١٥ - أحكام النقض - ص ٢٥ - رقم ٨ - ص ٣٦.

وقد اختلفت النظم القانونية في شأن تعويض المضرور من الجريمة على النحو التالي^(١):

١- النظام المدني البحت،

وفقاً لهذا النظام لا يهتم التنظيم الإجرائي ببحث الضرر الذي أصاب المجنى عليه، فالجريمة هي اعتداء على المصلحة الاجتماعية، بينما الضرر المترتب على الجريمة هو اعتداء على المصلحة الفردية، وكل من الأثنين له مجال إجرائي خاص متميز عن الآخر. وإذ ذلك، فإن تعويض المجنى عليه يتم من خلال إجراءات مدنية بحته أمام القضاء المدني المختص، وقد أخذ بهذا النظام القانوني الأنجلو سكسوني.

٢- النظام المدني التبعي،

وفقاً لهذا النظام يحق للمجنى عليه أن يطالب المحكمة الجنائية بالحكم على المتهم بتعويض الضرر المترتب على الجريمة المرفوعة بها الدعوى، ويقدم هذا الطلب في صورة دعوى مدنية تبعية يرفعها المدعى المدني في إطار الدعوى الجنائية المرفوعة على المتهم. فإذا لم تكن الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم يحق للمجنى عليه أن يحرك كلا من الدعوى الجنائية والدعوى المدنية للتعويض على المتهم، وذلك في الأحوال التي يجيز له فيها القانون تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر. ولا يعد هذا النظام من نطاق حق المجنى عليه في الإلتجاء إلى المحكمة المدنية المختصة، كما إنه لا يحول دون تخويل المحكمة الجنائية سلطة عدم الفصل في الدعوى المدنية التابعة أو إحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة في أحوال معينة - كما يجوز له المطالبة بالتعويض أثناء التحقيق الابتدائي^(٢).

(١) دكتور/ أحمد فحسي سرور الشريعة الدستورية وحقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية، مرجع سابق - ص ٢٩ - وقد أشار إلى:

- SCHAFER; Compensation of victims of criminal offenses, Rev, inter, dr. Pén., No., et 2, p. 112 et s.

(2) Abou Khativo A; Powois des parties Privées dans L'instruction Preparatoire, en droit francais et en drait Egyption, thèse, Université de Limoges, 1983.

كما أتجهت بعض التشريعات الى تقييد قيمة التعويض الذى يجوز المطالبة به أمام المحكمة الجنائية.

وقد ذهب المؤتمر الثالث عشر للجمعية المصرية للقانون الجنائى المنعقد فى القاهرة (مارس ١٩٨٩)، إلى حد التوصية بأن يكون المجنى عليه خصم فى الدعوى الجنائية وله حق الطعن ليس فقط فى الأمر بآلا وجه لإقامة الدعوى، وإنما فى الحكم الصادر بالرد أيضاً، وكذلك حقه فى سماعه وإثبات مستدلته بالنسبة إلى حقوقه المدنية أمام المحاكم الاستثنائية أو الخاصة^(١).

٣- النظام المختلط

يحفظ هذا النظام بالطابع المدنى لتعويض المجنى عليه وبالحصول على هذا التعويض بواسطة المحكمة الجنائية. ولكنه يتميز عن النظام السابق فى أمرين:

الأول - أن فكرة التعويض تختلط بفكرة الجزاء الجنائى.

الثانى - أن المحكمة الجنائية تقضى به من تلقاء نفسها.

وبأخذ هذا النظام صورتين،

الأولى - هى غرامة التعويض. وهى عقوبة تكميلية تقضى بها المحكمة من تلقاء نفسها، وتجمع هذه الغرامة بين الطابع العقابى للجزاء الجنائى والطابع المدنى للتعويض^(٢).

الثانية - تكون بالنص فى الحكم على تخصيص الغرامة كلها أو بعضها لتعويض المجنى عليه^(٣). وقد نص للقانون المصرى فى بعض

(١) المؤتمر الثالث للجمعية المصرية للقانون الجنائى - حقوق المجنى عليه - دار للنهضة العربية - سنة ١٩٩١ - ص ٦٠٩، ٦١٠.

(٢) من أمثلة ذلك الغرامة النسيبة التى يقضى بها فى جرائم إختلاس المال العام (مال الدولة) إذ يراعى فيها تعويض الدولة (المجنى عليها فى جنابة الاختلاس)، والغرامة التضريبية إذ يراعى فيها تعويض الدولة (المجنى عليها فى الجريمة التأديبية).

(٣) عرف قانون العقوبات الليوندى الصادر فى سنة ١٩٦٩ أمثلة لهذه الغرامة، يراعى فيها تعويض الفرد المجنى عليه، وذلك فى حالات جرائم العنف المادية (المادة ٣/٥٩)، وجرائم القذف (المادة ٣/١٧٨)، وجرائم قطع أو سرقة الأخشاب (المادة ٢/٢١٣).

التشريعات على تخصيص الغرامات لأغراض خاصة (مثال ذلك: المادة ٥ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل. التي نصت على أولولة جميع المبالغ المحكوم بها عن مخالفة أحكام هذا القانون إلى وزارة القوى العاملة وتخصيصها للصرف منها في الأوجه التي يصدر بها قرار من الوزير المختص).

٤- النظام الإجرائي الخاص،

يتم تعويض المجنى عليه وفقاً لهذا النظام في إطار إجراءات خاصة ليست مدنية أو جنائية. وقد شرع لمواجهة الحالات التي يحتاج فيها المجنى عليه للتعويض ويعجز فيها عن الحصول على حقه للمدنى من الجاني. ولا تختص المحكمة الجنائية ولا المدنية بنظر طلب التعويض، وإنما يتم وفقاً لإجراءات مستقلة عن هذين الدرعين من القضاء، بقصد حمل الدولة على تقديم التعويض للمجنى عليه عن الضرر الذي ناله بسبب الجريمة^(٥).

- صور من الدعاوى المدنية التي ترفع في مواجهة الإدارة،

في نطاق الحماية القضائية المدنية لحقوق الإنسان، فإنه يتعين أن يكون هناك ضرر قد أصاب الفرد، أو انتهاك وقع لحقوقه وحرياته ترتب عليه إلحاق أضرار به، ويكون الفاعل المتسبب في حدوث هذه الأضرار السلطة ممثلة في موظفيها القائمين على تنفيذ مهامها.

(٥) لا شك أن هذا النظام يثير بعضاً من طيبة التعويض الذي يطالبه المجنى عليه من الدولة، وهل هو ذات الحق للمدنى الذي منحه القانون إياه في مواجهة الجاني بسبب الضرر الذي لحقه من الجريمة، أم هو مجرد مساعدة اجتماعية يطالبها المجنى عليه من الدولة بسبب الجريمة التي وقعت عليه.

- SCHAFER: op. cit., p. 115.

- وقد أخذت بهذا النظام بعض الدول مثل سويسرا، ونيوزيلندا، وإنجلترا، وكندا، وفلندا، وبعض الولايات المتحدة الأمريكية (كاليفورنيا، نيويورك).

الفصل الثاني

القضاء الدولي وقواعد حماية حقوق الإنسان

المبحث الأول: آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان.

أولاً: السوابق التاريخية في مجال محاكمة مجرمي الحرب.

ثانياً: الجهود الدولية التي أدت إلى قيام المحكمة الجنائية الدولية.

ثالثاً: النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وأهم اختصاصاتها.

رابعاً: الدور المصري في دعم النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

خامساً: من أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

المبحث الثاني: استعراض أهم المحاكمات للجرائم ضد الإنسانية.

أولاً: محاكمات نورمبرج بحق القادة الألمان ١٩٤٥م.

ثانياً: المحاكمة الجنائية بحق الرئيس العراقي (صدام حسين) ٢٠٠٥.

الفصل الثاني

القضاء الدولي وقواعد حماية

حقوق الإنسان

تمهيد:

منذ بدء الخليقة .. وقد أكتوت البشرية بنيران الحروب التي دمرت الممتلكات وأنت على الأخضر واليابس وأتلفت الزرع وأودت بالحيوان وقتلت الإنسان .. إلا أنها ظلت إحدى مراحل الصراع أو المراك الاجتماعية المصاحبة لتطور البشرية وسعيها من أجل البقاء والعيش في الكون ... إلا أن الممارسات الحربية والأفعال القتالية لم يكتب لها دائماً أن تظل داخل الإطار الشرعي لأعمال القتال أو الدفاع عن النفس المسموح بها، بل كان يحدث كثيراً أن تتجاوز ذلك إلى أعمال القتل والتفكيك والإبادة غير المبررين للقوات العسكرية أو المدنيين للطرف الآخر .. دون سبب عسكري يبرر هذه الأعمال العسكرية .. أو حتى دافع واقعي أو قانوني^(١).

حدث ذلك في الحروب الدولية المعلنة بين الدول كالحرب العالمية الأولى أو الثانية وغزو اليابان لكوريا والصين، والعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧ .. والتي قتلت فيها القوات الاسرائيلية المئات من الأسرى المصريين العزل من السلاح.

كما أضافت اسرائيل باستخدامها القنابل العنقودية في أثناء أعتدائها على لبنان في أغسطس ٢٠٠٦ جريمة جديدة الى سجل جرائمها الأخرى مخالفة بذلك كل الأعراف والقوانين الدولية والاتفاقيات التي تحظر العدوان على المدنيين الأمر الذي يتطلب معه ضرورة تشكيل لجنة دولية، لملاحقة ومحاكمة مرتكبي هذه الجرائم ضد الإنسانية، ولا ينسى المجتمع الإنساني

(١) محمد وهيب السيد: المحكمة الجنائية الدولية الدائمة (المحددات والآفاق) مرجع سابق،

حرب الخمير الحمر بكمبوديا بزعامة «بول يوث» فى النصف الثانى من القرن العشرين والتي راح ضحيتها أكثر من مليونين من المدنيين الآمنين، كذا حروب إبادة الصرب لمسلمى البوسنة والهرسك فى التسعينات من القرن الماضى.. والحروب الأهلية فى رواندا وبوروندى بين قبائل الهوتو والتوتسى.. وأخيراً حروب الإبادة التى قامت بها قوات صرب يوجوسلافيا ضد مسلمى البانيا داخل إقليم كوسوفا المتنازع على السيادة فيه.

أفعال وحشية يندى لها الجبين وتقتشع منها الأبدان وتدخل منها البشرية.. فقد بلغت عدد الحروب فى الخمسين عاماً الماضية فقط أكثر من ٢٥٠ حرباً راح ضحيتها أكثر من ١٧٠ مليون قتيل، وهو ما يمثل نصف عدد ضحايا الحربين العالميتين.. الأولى والثانية.. وهو الأمر الذى أطلق البشرية كثيراً وأزعجها ودفعها إلى التفكير فى حتمية إيجاد آلية تكفل عقاب مرتكبى جرائم الإبادة البشرية ولا تسمح لهم بالإفلات من العقاب الدولى الرادع، الذى يحفظ للبشرية هويتها وسلامها.. ولافرادها أمنهم وأمانهم وحياتهم. الأمر الذى سوف يؤدى بنا فى هذا الفصل إلى تناول هذا الموضوع من خلال بحثين:

الأول، يتناول آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان.

الثانى، استعراض أهم المحاكمات التى تمت للجرائم ضد الإنسانية.

وفى المبحث الأول سيتم إلقاء الضوء على إحدى آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان المتمثلة فى المحكمة الجنائية الدولية الدائمة كنموذج تطبق فى هذا المجال وذلك من خلال النقاط الآتية:

أولاً، السوابق التاريخية فى مجال محاكمة مجرمى الحرب.

ثانياً، الجهود الدولية التى أدت إلى قيام المحكمة الجنائية الدولية الدائمة.

ثالثاً، النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية وأهم اختصاصاتها.

رابعاً، الدور المصرى فى دعم النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية.

المبحث الأول

آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان

أولاً: السوابق التاريخية في مجال محاكمة مجرمي الحرب:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وأنتصار الحلفاء واستسلام ألمانيا أجريت عام ١٩٤٥ محاكمات نورنبرج حيث مثل ٢٣ شخص من أكبر ممثلي الحزب النازي والقادة الألمان الذين أنهزمت قواتهم وأمكن القبض عليهم.. فتشكلت محكمة لهذا الغرض بمدينة نورنبرج الألمانية من بعض العسكريين الممثلين للدول المنتصرة «الحلفاء». وقد أصدرت هذه المحكمة بالفعل أحكاماً بالإعدام على بعض المقبوض عليهم وأحكاماً أخرى بالسجن المزدبد.. إلا أنه يؤخذ على محكمة نورنبرج عدة مآخذ منها ما يأتي^(١):

(أ) أن محكمة نورنبرج كانت مشكلة لغرض واحد هو محاكمة القادة الألمان المتهمين بارتكاب جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية دون غيرهم وتنفذ أعمالها بعد ذلك.

(ب) أن تشكيل محكمة نورنبرج كان قاصراً على تمثيل القوات المنتصرة في الحرب العالمية الثانية فقط «الحلفاء» دون أن يمتد لكافة الدول التي اكتوبر بقرار هذه الحرب على مستوى القارات الست.

(ج) أن محكمة نورنبرج لم تعط المدعى عليهم الفرصة الكافية لسماع دفاعهم ومناقشة أدلة الاتهام أو البراءة.

(د) أن محكمة نورنبرج كانت أقرب للمحاكم الصورية أو الشكلية لإضفاء الطابع المظهرى للعدالة أثناء محاكمة المتهمين الذين صدرت ضدهم الأحكام مسبقاً. فالقضاة عسكريون.. ووقت المحكمة وزمن انعقادها كان محدداً أيضاً.

(هـ) أن جلسات المحكمة كانت تعقد في ظل رأى عام عالمى طامح يؤثر في قضاء المحكمة بصورة تجعل من الصعوبة أن يصدر منها حكماً يخالف هوى واتجاهات هذا الرأى للعالمى للجامح.

(١) تابع بشأن تفصيل محاكمات نورمبرج وبيان الاتهامات الموجهة إلى القادة النازيين، والأحكام الصادرة بحقهم، المبحث التالى من الدراسة (محاكمات الجرائم ضد الإنسانية).

وبالإضافة إلى محاكمات نورنبرج كسابقة تاريخية فى مجال محاكمة مجرمى الحرب، نجد سابقة تاريخية أخرى عندما اشتعلت الحرب الأهلية العرقية داخل ما كان يعرف بيوغوسلافيا.. فعقب اندلاع هذه الحرب بين القوات الصربية من جانب وقوات البوسنة والهرسك المسلمة من جانب آخر.. وقيام قوات الصرب بإرتكاب مذابح بشرية يندى لها الجبين وتتشعر لها الأبدان بأوامر مباشرة من «فلاديتش وكاراديتش» وفى أعقاب ذلك شكلت الأمم المتحدة محكمة دولية لمحاكمة مجرمى الحرب فى تلك الأحداث المؤسفة.. وقد تشكلت المحكمة بالفعل وعقدت جلساتها فى لاهاى.. وكان من نصيب مصر أن أسهمت فى تشكيلها بقاضى مصرى هو الفقيه الدولى عبد المنعم رياض.. وقد أمكن لهذه المحكمة أن تحاكم بالفعل القليل من مسئولى تلك المذابح.

إلا أنه يؤخذ على هذه المحكمة عدة مأخذ منها ما يأتى:

- أن هذه المحكمة ظلت يدها قاصره عن ملاحقة بعض المجرمين الحقيقيين فى هذه الجرائم لعدم إمكان القبض عليهم.
- تقاعس قوات حفظ السلام الدولى والمشكلة من قبل منظمة الأمم المتحدة فى ملاحقتهم وتقديمهم للمحاكمة.
- إن تلك المحكمة رغم تشكيلها القانونى السليم وسندها الدولى.. إلا أنها ظلت كسابقتها فى نورنبرج مشكلة لهدف واحد وغرض محدد تنقضى بإنقضائها.. فهى محكمة مؤقتة بغرض واحد فقط.. تقتصر ولايتها عليه فقط^(١).

ثانياً، الجهود الدولية فى نشأة المحكمة الجنائية الدولية الدائمة:

لم يكن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة بالأمر السهل.. بل تتطلب قيامها جهداً قانونياً وعملاً مضنياً من خلال المناقشات والتفاوضات التى

(١) محمد وهيب السيد: المحكمة الجنائية الدولية للكمة (المحددات والآفاق)، مرجع سابق، ص ٤٢.

شهدها مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المعنى بإنشاء محكمة جنائية دولية.. والذي أقيم في مقر منظمة الأمم المتحدة بالعاصمة الإيطالية روما.. وشارك فيه ممثلي ١٦٢ دولة من أعضاء الأمم المتحدة والذين يبلغ عددهم خمسة آلاف مندوب.. وقد استمرت تلك المناقشات ٣٢ يوماً من ١٥ يونيو ١٩٩٨ وحتى ١٧ يوليو من ذلك العام^(١).

وقد ناقش الحاضرون جميع بنود ومواد النظام الأساسي لتلك المحكمة بدءاً من الاختصاصات وميزانيتها وأنواع الجرائم التي تدخل تحت ولايتها، ومهام المدعى العام الدولي المستقل عن تحريك الدعاوى الجنائية أمامها، وبكذا علاقة تلك المحكمة بمجلس الأمن.. وكلها عقبات وضعتها بعض الدول الكبرى بهدف تقليص نفوذ تلك المحكمة والاقبال من قوتها وهيمنتها والحد من سلطاتها.

وعلى الرغم من تلك الضغوط الجبارة التي مارستها بعض دوائر النفوذ الدولية.. فقد نجحت بقية وفود الدول المشاركة في هذا المؤتمر في أن تجيز هذه الوثيقة التاريخية الهامة وأن تظهر إلى حيز الوجود، فمن خلال التصويت السري.. وافقت ١٢٠ دولة على وثيقة النظام الأساسي، وقد رفضتها سبعة دول منها إسرائيل والولايات المتحدة وأمتنع عن التصويت عليها ٢١ دولة.. ويرجع السبب في عدم توقيع بعض الدول ومنها إسرائيل على النظام الأساسي للمحكمة هو خشية تلك الدول من تعرض قادتها ومواطنيها للملاحقة القضائية من قبل المدعى العام لتلك المحكمة.

وفي مساء ١٨/٧/١٩٩٨.. شهدت المفوضية الإيطالية بروما احتفالاً تاريخياً حضره الأمين العام للأمم المتحدة.. كوفي عنان - وبكذا وزير الخارجية الإيطالي ورئيساء وفود الدول الموقعة على وثيقة إنشاء المحكمة وقد أطلق على هذه الاحتفالية «إتفاق روما».

(١) المرجع السابق، ص ٤٢.

ثالثاً: النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وأهم اختصاصاتها

(١) النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية،

نصت المادة الأولى من الميثاق الأساسي للمحكمة على ما يأتي:

«تُنشأ محكمة دولية ذات هيئة دائمة، ويكون لها السلطة لممارسة اختصاصها على الأشخاص إزاء الجرائم الخطيرة والتي تكون محل الاهتمام العالمي.. ويكون مقرها مدينة لاهاي..».

نصت المادة (١٢) من الميثاق الأساسي للمحكمة على ما يأتي:

«للمدعى العام الحق في مباشرة التحقيقات من تلقاء نفسه على أساس معلومات عن الجرائم المدعاة من الدول وأجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية أو غير الحكومية ومن المجنى عليهم أو من يمثلهم أو خير ذلك من المصادر الموثوق بها».

والجدير بالذكر أن نظام المحكمة الأساسي يسمح.. ولأول مرة في التاريخ.. للأفراد المجنى عليهم في جرائم ضد الإنسانية أو لذويهم.. من دون وصاية أو موافقة حكوماتهم.. باللجوء مباشرة بشكوى أو بلاغ إلى المحكمة.. التي تتخذ بشأنها كافة الإجراءات القانونية، وإذا تم التحقق من جدية الشكوى فإنه يتم إقامة الدعوى أمام المحكمة التي يمكن أن تعاكم موظف عام أو قائد عسكري أو رئيس دولة ما عن جرائم ارتكبها في حق مواطنيه أو الغير.

- تضم هيئة المحكمة ١٨ قاضياً مقيماً ومتفرغاً للعمل بها.. على أن يراعى التمثيل الجغرافي العادل لدول العالم أجمع.. ودرجات التقاضي أمامها ثلاثة هي: تمهيدية - ابتدائية - استئنافية.

- يتم تمويل ميزانية المحكمة من خلال الاشتراكات المقررة للدول الأطراف والأموال المقدمة من الأمم المتحدة.

- ويعتبر النظام الأساسي لتلك المحكمة قفزة واسعة للأمام نحو ترسيخ قيم العدالة والأمن الدوليين.

(ب) اختصاص المحكمة الجنائية الدولية:

نصت المادة الخامسة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة على أن اختصاصها يقتصر على الجرائم التالية:

- جرائم الإبادة الجماعية.
- الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ومن ضمنها القتل العمد والإبادة والأسترقاق وجرائم الحرية والعدوان.
- الجرائم المتعلقة بإبعاد السكان والنقل القسرى لهم أو السجن.
- الجرائم المتعلقة بانتهاك القواعد الأساسية للقانون الدولي كالتعذيب أو الأفعال اللا إنسانية والتي تسبب عمداً في المعاناة الشديدة للإنسان سواء من الداعية البدنية أو النفسية أو العقلية.

ومن ذلك أنه أعتبر من قبيل الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أعمال الأستيطان التي تقوم بها قوات الاحتلال الأجنبي في الأرض المحتلة .. كالأستيطان الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة .. كذا تهجير المواطنين قسراً من أراضيهم وإحلال آخرين من رعايا الدول المعتدية بدلاً منهم، كذا أعمال التعذيب والعبودية والجرائم الجنسية .. شريطة أن تتم أثناء العمليات العسكرية أو الحربية بين الدول أو داخل إقليم الدولة الواحدة أثناء الحرب الأهلية أو أعمال الشغب والاضطرابات.

- لا يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها فيما يتعلق بجريمة عدوان ما لم يكن مجلس الأمن قد قرر بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أن الدولة المعنية قد ارتكبت عملاً من أعمال العدوان.

- أجاز نص المادة (٧٥) من النظام الأساسي للمحكمة توقيع عقوبات رادعة على أى شخص تثبت إدانته بإرتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها وقد تصل هذه العقوبات إلى حد الحكم بالسجن ٣٠ سنة أو السجن المؤبد على حسب ظروف الجريمة وسن الشخص المحكوم عليه .. على أن يتم تنفيذ العقوبة في دولة تحينها المحكمة من قائمة الدول التي أبدت استعدادها لقبول تنفيذ أحكام السجن على الأشخاص.

- لا تسقط للجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة بالتقادم.

رابعاً: الدور المصري في دعم النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية:

يعتبر تأسيس المحكمة الجنائية الدولية من أهم الأحداث التاريخية غير المسبوقة، وتحقيقاً لحلم كان يراود الإنسانية طويلاً في إنشاء محكمة جنائية دولية تختص بمحاكمة الأفراد، وذلك بجانب محكمة العدل الدولية التي تختص ببعض المنازعات بين الدول..

وقد نجحت مصر ودول العالم الثالث في تغليب وجهة نظرها والتمسك بمبدأ استقلال المحكمة وعدم تبعيةها لمجلس الأمن، وذلك حتى تضمن كافة الدول وخاصة دول العالم الثالث عدم المساس باستقلالية المحكمة أو التأثير على قراراتها وأحكامها.. لذلك أصر الوفد المصري المشارك في أعمال تأسيس المحكمة على المبادئ الآتية:

- التأكيد على مبدأ استقلالية المحكمة وعدم خضوعها لسيطرة مجلس الأمن من حيث استعصال حق الفيتو من جانب أعضائه الدائمين سواء في القضايا المعروضة أو الأحكام الصادرة.

- يجب أن يكون تمويل المحكمة ذاتياً ومن خلال الميزانية العامة للأمم المتحدة. مع السماح بإنشاء صناديق خاصة لتدعيم هذا التمويل.

- حرص مصر على تأكيد مبدأ التكامل للنظام الأساسي للمحكمة من جميع جوانبه وأجزائه على اعتبار أن مهمة المحكمة مكمل للقتضاء الوطني ولا تغل محله.

- تأييد مصر الكامل لإدراج جرائم العدوان ضمن اختصاصات المحكمة على اعتبار أنها جرائم أشد قسوة ووحشية من جرائم الإبادة.

وقد نجحت مصر بالفعل في تضمين النظام الأساسي للمحكمة تلك المبادئ.. وبعد ذلك انتصاراً لجهودها الدبلوماسية والقانونية، وحفظاً لحقوق وأرواح وممتلكات وأعراض المواطنين من الخطر والإنتهاك، مما يؤكد حرص مصر أمام دول العالم على احترام حقوق الإنسان وحمايتها.

خامساً: من أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان:

- حرية اتخاذ آراء والتعبير عن هذه الآراء:

بداية يمكن القول أن كلا من حق الإنسان في حرية اتخاذ آراء دون تدخل وحرية في التعبير عن آرائه، يتحدد نطاقها كما يلي:

- فيما يتعلق بما يتخذ من آراء بصدد ما يحيط به من أمور تصدر من الغير (سواء كان هذه الغير هو السلطات الحاكمة أو من الأفراد أو المؤسسات).

- وفيما يتعلق بطريقة تعبيره عن ما يتخذ من آراء تجاه هؤلاء. إذ أن حرية الإنسان فيما يتعلق بمعتقداته وديانته وضميره تختلف عن حرية في اتخاذ آراء معينة ولا تعد مرادفة لها، وإن اشتركت كلا منهما (حرية الرأي وحرية المعتقد والديانة والضمير) في إياحة الجماعة الدولية للدول الأعضاء في وضع قيود قانونية على ممارسة كل منهما^(١).

على أن هذه الحرية ليست مطلقة، حيث أن حياة الإنسان في مجتمعه تفرض عليه بالضرورة بعض القيود، ويمكن القول أن علاقة الحرية الإنسان بالمجتمع لا تقوم على دعائم مستوية، إلا إذا قامت على أسس متوازنة بين الفرد ومجتمعه وهي علاقة القوى الاجتماعية المختلفة، بحيث لا تطغى

(١) يصعد ذلك أفراد المشرع نصاً خاصاً لكل من اللذين من الحرية في الأغلب الأعم من قواعد الفرعية الدولية العالمية والإقليمية على السواء، مع إفراد فقرة خاصة عن حرية الفرد في التعبير عن ديانته أو معتقداته ضمن للنص الخاص بحرية الفكر والضمير والديانة. (دكتور/ خيرى أحمد الكباش - مرجع سابق - ص ٢٩٨).

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: م ١٨ جمعت بين حق الشخص في حرية الفكر والوجدان والدين، بينما م ١٩ حاجت مستقلة لحق الشخص في التمتع بحرية لأرائه والتعبير.

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، سار على ذلك منهج الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فضمنت م ١٨ حق الإنسان في حرية الفكر والوجدان والدين، وتضمنت م ١٩ حق الإنسان في اعتناق آراء دون مضايقة.

- الشيثاق الأفريقي لحقوق الإنسان، جعل حرية العقيدة وممارسة للشعائر الدينية مكفولة (نص م ٨)، وأقر حق الإنسان في التعبير عن أفكاره في ملأه بقلتها (م ٩).

- الشيثاق العربي لحقوق الإنسان، جمع بين الحق في حرية العقيدة مع الفكر والرأي وجعل هذه الحقوق مكفولة لكل فرد (م ٢٦).

وتسود إحداهما على سائرهما، ويكون في هذا الطغيان انقلاب لمعايير الحرية وإنقلاب لنظم الممارسات، لذلك وحتى تكون هناك موازنة بين مفهوم الحرية وممارسة الحرية كانت التشريعات والقوانين في المجتمعات.

وقد أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية (ويبر ضد سويسرا) Affaire Webex C. Suisse^(١)، أن حرية الفرد في التعبير عن ما يتخذه من آراء هي حرية بصفة خاصة لم تعد تحتل تدخل فيها في مجتمع ديمقراطي.

وتتلخص وقائع القضية في أن المدعى وهو يعمل صحفياً، إدعى بقيام المدعى عليه بسببه، وأثناء سير الإجراءات حال دون حضوره مؤتمراً صحفياً فأبلغ الحاضرين بشأن تلك الخصومة، وأشار إلى أن قاضى التحقيق المخص قد أصدر أمراً بتقديم حسابات عن بعض الجمعيات التي يساهم فيها، وأنه قام برد هذا القاضى وقدم شكوى ضده. ثم أثار ذات الأمر مرة ثانية في مؤتمر صحفي آخر في مايو ١٩٨١، وتم تقديمه للمحاكمة الجنائية بتهمة مخالفة الالتزام بسرية التحقيقات بالمخالفة للمادتين ١٧٤، ١٨٥ إجراءات جنائية الخاص بولاية VAVD وقضى بتخريمة ٣٠٠ فرنك سويسرى.

طعن المدعى على هذا الحكم فرفضت المحكمة الفيدرالية طعنه. تولى مجلس حقوق الإنسان الدعوى في مايو ١٩٨٤ وقرر بقبولها شكلاً، وحدد مخالفة الحكم السويسرى في حق المدعى لنص المادة العاشرة من المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان، وعندما لم يتوصل لحل ودى للمشكلة قام المجلس

(١) انظر في تفاصيل هذه القضية والحكم الصادر فيها من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

- Revue Universelle des Droits de L'Homme.

- Rudh 31 Octobre 1990, Vol, 2N° 10 [366.

تمت عنوان:

- Caractire Penal d'une amende Pour, Vio la tion du Secret de L'ins Truction cart 185 du code vaudois de Procedure Penale) et Liberte d'expression.

مشار إليه لدى: دكتور/ خيرى أحمد الكباش - المرجع السابق - ص ٢٩٨.

ذاته يرفع الدعوى أمام المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، التي انتهت إلى مخالفة الحكم لنص المادة ١/٦ من المعاهدة (حماية الحق في الخصومة العادلة) وللمادة ١٠ (حرية الرأي والتعبير) فيما قضى بالغرامة، لأن المدعى فيما أعلنه أثناء حضور المؤتمر الصحفي إنما كان يستعمل حقه في حرية التعبير عن الرأي.

وقالت مبدأها الشهير إن هذه الحرية لم تُعد تُحتمل تدخلها فيها في مجتمع ديمقراطي، وإلزامت الحكومة السويسرية - المدعى عليها - بأن تدفع للمدعى مبلغ (٤٨٢,٥٠ فرنك) سويسرى ومقابل للمصاريف والرسوم.

المبحث الثاني

استعراض أهم المحاكمات للجرائم ضد الإنسانية

أولاً، محاكمات نورمبرج للقادة الألمان،

في مدينة نورمبرج - الألمانية - عام ١٩٤٥ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء على دول المحور، تم تقديم مجرمي الحرب إلى المحاكمة، وهم أولئك الذين تسببوا في الحرب العدوانية العالمية وخططوا لها من النازيين الألمان، وقد ارتكبوا مجموعة من الجرائم المختلفة باسم الحرب وأنشأها^(٥).

وقد تمت جميع الإجراءات بشكل علني، وسمح للمتهمين بالدفاع عن أنفسهم بطريقة كاملة وعادلة، ولم تعترض المحكمة على مدول جميع شهود النفي لصالح المتهمين، وهيكلت الفرصة لهيئة الدفاع عنهم في تقديم كافة المستندات والوثائق التي قد يكون لها أثر إيجابي لصالح موكلهم، واتاحت هيئة المحكمة الفرص للدفاع عن المتهمين أن يتحدث ويدافع ويرد على التهم المنسوبة اليهم وإنكارها وصياغة التبريرات لما فعلوه، كما أخذت هيئة المحكمة في اعتبارها كل ما يمكن أن يكون في صالح هؤلاء المتهمين.

المقصود من محاكمات نورمبرج،

أراد البعض من المجتمع الدولي أن يجعل من فكرة هذه المحاكمات قانوناً جديداً تتفق عليه الدول - أشبه بتشريع جنائي دولي ذو قوة ملزمة تنفيذاً بأشراف دولي - في صورة منظمة عالمية، وكان الدفاول بدلاً النفوس - بعد مأساة للحرب العالمية الثانية - بأنشاء منظمة عالمية حيث لم يكن من المتصور أن تشب حرب مثل هذه الحرب مرة أخرى، واكتفى الساسة والمفكرون بأنها سابقة يمكن أن يقاس عليها وأن تستخدم في الوقت المناسب.

(٥) لم يثن للحقاء محاكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية إلا بعد هزيمة ألمانيا - هزيمة كاملة - واحتلال أراضيها، وتوقيع كبار الجنرالات أوثيقة الاستسلام في ٧ مايو سنة ١٩٤٥ بمدينة ريمز، وكان الاستسلام غير مشروط.

وكانت القرون الماضية والثقافة القديمة وسلوك الدول التي منعت تسمح للمتسلل في حرية أن يحاسب عدوه الذي انتصر عليه، وأن يوقع به الجزاء الذي يراه. ثم تطورت الحياة الإنسانية للشعوب في مدارها وفي أشكال تعامل الدول مع بعضها البعض، وفي النمر الهائل لطرق الاتصال، حتى صار للعالم يعرف ما يدور فيه لحظة بلحظة، ومن ثم فقد كانت محاكمات نورمبرج محصلة طبيعية لمنغيرات كثيرة.

وقد كانت لهذه المحاكمات فوائد جمة ونتائج عظيمة، فبالإضافة إلى أنها قضت بحامسة النازيين الذين تسببوا في الكارثة العالمية، فقد أطلعت الناس وأعلمتهم بما يدور في الدول المستبدة من الحكام الطفلة، وكيف تحول النظم العادية في الحكم إلى الفاشية(*) والدكتاتورية المستبدة، وكيف يمكن لطاغية أن يسيطر على مقاليد الحكم ويفرض نفوذه ويحكم قبضته على أجهزة الدولة،

(*) الفاشية Fascism: هذا المصطلح مشتق من الأصل الإيطالي Fascimo، وهو يشير إلى

مبادئ الحركة الفاشية التي تظمت في مارس ١٩١٩، واستولت على مقاليد الحكم تحت رئاسة موسوليني Mussolini في أكتوبر عام ١٩٢٢، والفاشية تعني حركة سياسية، في نفس الوقت الذي تتطوى فيه على مذهب يسمى إلى تبرير هذه الحركة، وهي تستهدف إقامة نظام ديكتاتوري يمارض الأسس البرلمانية ويناسب الديمقراطية والليبرية والاشتراكية العدل، ومع أن هذه الحركة وجدت أصلاً في إيطاليا إلا أن الأيديولوجية التي تضمنتها والدعوة لها انتشرت في أنحاء مختلفة من العالم، ومن ثم يصعب للنظر إليها بوصفها ذات طابع إيطالي بحت.

- ولقد عرض موسوليني للناس التي تركز عليها الفاشية كحركة سياسية في الطبعة الرابعة عشر من دائرة المعارف الإيطالية، التي ترجمها سوامز Soams إلى الإنجليزية وظهرت بعنوان:

«المذاهب السياسية والاجتماعية للفاشية»، لندن، ١٩٣٣. ويذهب موسوليني إلى أن الفاشية تعارض تماماً فكرة السلام وتحدد أنها عديمة الجدوى، بل يمكن أن تلحق أضراراً بالجموع. وتعارض الفاشية الماركسية وغيرها في الأفكار الاشتراكية الأخرى، فهذه كلها أفكار عديمة تعكس طموحاً عاطفياً ورثته الإنسانية منذ بدايتها المبكرة، والفاشية فوق كل ذلك تعارض تماماً الأيديولوجية الديمقراطية على المستويين النظري والتطبيقي، وهي لا تؤمن بالليبرالية بصورتها السياسية والاقتصادية ويعتقد موسوليني أن مفهوم «الدولة» هو محور الفاشية، وتجسد في الدولة الفاشية القوة والحكم، ويعد نمو الإمبراطورية مظهراً أو دليلاً على حيوية الدولة وهكذا تخضع كل صور الحياة الجماعية لتعصنة الدولة وسيطرتها الكاملة.

- ويستخدم بعض الدارسين مصطلح الفاشية لا لكي يشيروا إلى النظام الاجتماعي السياسي الذي أقامه موسوليني في إيطاليا فحسب، بل للإشارة أيضاً إلى النظم والأفكار التي شاعتها ألمانيا خلال الاشتراكية الترمية (النازية).

- ولقد ظهرت مناقشات عديدة حول أسباب ظهور للفاشية كان لكل منها منظور معين، فإلبرت يؤكد أن الفاشية والنازية تقومان على مهاجمة النظريات العقلية للدولة، بينما يفسر نيومان الفاشية والنازية على أنهما يمثلان حركة أو ثورة قامت بها الطبقة الوسطى ضد النظم الديمقراطية غير المكتملة ومنذ مسارح للنظام الاقتصادي الرأسمالي. (دكتور محمد على محمد وآخرون - المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية - ص ١٩٨٥ - ص ١٨٤).

فيسير بشعبه بمبادئ النازية حتى هاوية الاستسلام وهزيمة كاملة واحتلال جميع أراضيها.

والذى يطينا من محاكمات نورمبرج هو مدى شرعيتها الدولية، فى مثل ظهور تلك الحالات فى الأزمنة القادمة.

- الجرائم التى حوكم القادة النازيون لارتكابها،

• تفاصيل لجرائم النازية،

كان من أهم الأسباب التى دعت لمحاكمات (نورمبرج) ذلك الكم الهائل من الأعمال البشعة الرهيبة التى ارتكباها النازيون، وما كان فيها من قسوة ويشاعة فى التنفيذ، جرائم تثير الغزع والرعب فى القلوب عند استرجاعها وذكرها. وعقب الحروب فى العادة تنتشر نوبة من الفجور العام وعدم الاكتراث لمثل هذه الأمور، على اعتبار أن الجرائم التى كشفت عنها التحقيقات ليست سوى دعاية من صنع الأعداء، وتبدو تلك الفظائع فى نظر البعض ضرباً من الأساطير التى يبالغ أصحاب المصلحة فى صنعها والمحدث عنها، وإن خالط ويخالف بعض المؤرخين (الاعتناريين) الذين يؤكدون أن مثل هذه الحقائق ليست سوى شائعات، ويريدون هذا دون سند علمى صحيح، وكأنهم يحاولون طلاء التاريخ وطمس معالم الحوادث.

ولكن فى هذه الحالة فالأمر يختلف، فلدنيا براهين كثيرة وأدلة دامغة على الجرائم (النازية)، وهذا مما وقع تحت أيدينا من سجلات الأوامر اليومية والخطب المسجلة والمكتوبة، ومحاضر الجلسات التى تركت كل من أطلع عليها فى حيرة شديدة، والكل يتساءل عن طبيعة هؤلاء البشر الذى سمحوا بإعدام وإيذاء حوالى أثنى عشر مليوناً من الرجال والنساء والأطفال فى بساطة وهدوء دون شعور بالإنثم، ناهيك عن الملايين الأخرى التى سفكت دماؤها فى ساحة المعارك من الشعوب المختلفة^(١).

(١) تقديم بقلم السيد/ دانييل مكسويل فايف - ناكب الادعاء من الجانب البريطانى فى محاكمات نورمبرج - الأستاذ/ أحمد رائف - ترجمة على هامش محاكمات نورمبرج - تأليف ج. م. جيلبرت - الزهراء للإعلام العربى - ط - سنة ١٩٩١ - ص ٦٥ وما بعدها.

ولا شك فى أن خطورة الأحداث وتواليها والضعف الاقتصادى والسياسى كانت من الأسباب الرئيسة لارتفاع الحزب النازى إلى مركز القوة وتسلمه مقاليد الحكم، ولا يمكن بأى حال تجاهل كل تلك المؤثرات التى أدت إلى هذه النتيجة التى تحمل العالم كله وزرها وأثرها.

ومن الصعب علينا أن نتجاهل حالة الشعب الألمانى ككل، وصعب أيضاً تجاهل نفسية القادة النازيين بشكل خاص، كما كان للعناصر البشرية التى اشتركت فى تسيير الحكومة الأهمية الحيوية البالغة فى السير بالأحداث إلى ما وصلت إليه. ولعل ظاهرة تولى عصاية للحكم فى أمة من الأمم، مرتفعة من عدم إلى أعلى سلطة حيث لا يناقشها مناقص ولا يعارضها معارض، حيث تمسك بالأمر بقبضة حديدية، وتحكم حكماً فاسداً استبدادياً، تعتم علينا التأمل والدراسة المتأنية الواعية، لمجموعة الجرائم التى ارتكبها النازيون بحق الشعوب التى احتلتها، لقد انتهك هتار ورفاقه حقوق الإنسان وهدروا كرامته فى بلادهم وفى الدول التى قاموا باحتلالها، حتى وقع الاستسلام الألمانى غير المشروط فى ريمز يوم ٧ مايو ١٩٤٥.

هذا وقد حوكم النازيون فى محاكمات نورمبرج بموجب الاتهامات التالية:

١- الخطة العامة أو المؤامرة،

- تأسيس حكومة مستبدة بألمانيا.

- توجيه النظام النازى والانتفاع به فى العدوان الخارجى.

٢- جرائم ضد السلام،

- انتهاك المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

٣- جرائم الحرب،

- القتل والمعاملة التى أدت إلى مرض المواطنين فى الأراضى المحتلة.

- قتل أسرى الحرب وسوء معاملة من لم يقتل.

- ترحيل العمال للعمل بالسخرة.

- قتل المعتقلين من المدنيين.

٤- جرائم ضد الإنسانية:

- القتل . - الإبادة . - الاستعداد . - الاضطهاد .
- التعذيب لأسباب سياسية أو عرقية(*) .

والمتابع لما تم في محاكمات نورمبرج يجد أن كل من شارك في جريمة من الجرائم المشار إليها من قريب أو بعيد قد تم محاكمته وأدانته حسب درجة قربه أو بعده من هذه الجريمة، وأيضاً حسب ارتباطه بمركز (بؤرة) القوة النازية [أدولف هتلر] .

وفي سياق عرض هذه الجرائم على القادة النازيين المتهمين، أحتج الكثير منهم - قادة وضباط وكبار الجنرالات - فأنة كان عليهم تطبيق الأوامر وتنفيذها، مرددين قاعدة عسكرية مفادها أن الجندي ملزم بإطاعة الأوامر والتعليمات. والجندي هو كل من يصدر إليه أمر بغض النظر عن رتبته ومكانته ومنصبه الذي يشغله .

وهذا ما دعا هيئة المحكمة إلى إقرار مبادئ هامة، منها عدم جواز الاعتداد بالأوامر العسكرية الصادرة، للدفاع عن جريمة ما قد تم ارتكابها. وكما أكدت المحاكمات أيضاً أنه إذا نفذ شخص ما في أية وظيفة أو رتبة أمراً يتنافى في الأصل مع الدستور والقانون (أى دستور وأى قانون)، فإن الذى نفذ هذا الأمر محاسب عن تنفيذه، وهو فاعل أصيل ويعامل على أساس ذلك، وكل إنسان مسئول عن نفسه وعن تبعه ما يفعل، بالنسبة للجرائم التى يرتكبها ويعاقب عليها القانون (**).

(*) المتأمل في هذه الجرائم يلمس بحين الواقع أنها تكاد تنطبق - إن لم تكن بالفعل تنطبق - على الجرائم التى ارتكبها صدام حسين ومعاونوه، ويلاحظ أن كل فرد مسئول فى الحكومة العراقية - فترة حكم صدام - البعثية، يمكن أن يدان بهذه الاتهامات. ويكاد واقع الأمر يتحدث بأن ارتكاب هؤلاء الجناة لهذه الجرائم اتسم بالوحشية ويكاد يكون أشد جرماً عن ما فعله الجناة النازيين هتلر ورفاقه.

(**) وردت في أثناء محاكمات نورمبرج قصة ضابط ألماني - برتبة ملازم - صدرت إليه الأوامر بقتل بعض الأسرى من الحلفاء فلم يمثل لها ورفض تنفيذها، على الرغم من أن الذى أصدر إليه الأمر رتبة كبيرة لا يجوز - عسكرياً - معارضتها، ولكن هذا الضابط الشاب أصدر أمراً بقتل الأسرى وعدم التعرض لهم، ولقد لرقب كلهم بكلمة تأمليهم ألا يتردد في إطلاق الرصاص على كل من يعترض طريقه في نكلهم بسلام. (أحمد رائف - المرجع السابق - ص ١١).

وبلاحظ أنه: عند احتلال ألمانيا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، تم الحصول على مجموعات من الوثائق الهامة، التي أظهرت الكثير من الحقائق أثناء ما تم في محاكمات نورمبرج عن جرائم الحرب^(٥).

- بيان مجرمي الحرب العالمية الثانية:

لقد تحطمت آلة الحرب النازية، وشاهد العالم الوثائق والأدلة على همجية ويريرية قادتها، حيث قدم ثلاثة وعشرون من مجرمي الحرب النازيين للمحاكمة العسكرية الدولية، وقد تساءل المجتمع الإنساني عن طبيعة هؤلاء البشر الذين سمحوا بإعدام وإبادة حوالي اثني عشر مليوناً من الرجال والنساء والأطفال، في بساطة وهدوء دون شعور بالإنثم، بالإضافة لملايين آخرين سفلت دماؤهم في ساحة المعارك من جنسيات وشعوب مختلفة.

(٥) كان أهم ما أسفرت عنه هذه المطومات أن كثيراً من اللطائف قد حدثت إبان تلك الفترة المظلمة من تاريخ ألمانيا وأوروبا بل والعالم بأسره. حيث كانت هناك العديد من مسكرات الاعتقال ومقابر الإبادة الجماعية، وعلى هامش هذه الأحداث فقد هلت الرعاية اليهودية ونشرت في العالم بأكملة أن اليهود هم الجنس الوحيد الذي وقع عليه الاضطهاد أثناء حكم هتلر - والدعاية اليهودية تقوم بهذا الدور بأقتدار وإصرار، فلا يمر عام حتى الآن حتى تخرج اليهودية على العالم محتجبة على محارقي اليهود إبان هذه الفترة - والصحيح أن هتلر كان يكره اليهود ويقتلهم، ولكنهم ليسوا للوحيدون الذين انفردوا بإضطهاده، فقد نال هذا الاضطهاد جميع المناوئين والمعارضين في ألمانيا وخارجها حتى قادة الجيش وزملائه في قيام الحزب النازية، وأن المحارقي ألصقت أساساً من جميع الجنسيات، زاد عددهم على أكثر من عشرين جنسية وليس اليهود وحدهم، وعندما نبحث في ذكررة تاريخ العالم إبان هذه الفترة نجد أنه قد تم إعدام الآلاف من المسلمين أثناء الهجوم على روسيا وأثناء الانسحاب منها أيضاً. ولم يبلغ المجتمع الإسلامي مستوى الدعاية اليهودية والحبوب المستمر - دون انقطاع - على قتلى المعركة، بل لم يشعر أحد في العالم أو وليس الضمير الإنساني هذه الفلج التي جرت لمسلمي روسيا، ونذكر أيضاً ما سجلته الوثائق من قيام هتلر بإعدام أكثر من خمسة آلاف ضابط ألماني بشكل رسمي بعد محاكمة شكلية على أثر مؤامرة ٢٠ يوليو ١٩٤٤.

وفي قراءة متسقة لتحليل معرقة النازية لليهود، هناك بعض الآراء ذهبت إلى أن اليهودية العالمية هي التي قامت بتخريض هتلر ورجاله وتشجيعهم بطرق غير مباشرة لأضطهاد اليهود حتى يتفكروا! بحلف العالم من أجل إقامة وطن قومي لهم في تولة فلسطين، وقد أقاموا دولتهم هناك بعد فتالغ تهون بجانبها فتالغ النازية. ولكن ليس هناك من ينشر هذه الجرائم رباطها للعالم، فلا يزال العرب والمسلمين لا يفهمون أهمية الدعاية والإعلام، وربما لا يفهمون حرفة هذا المجال وخطورته. (للمرجع السابق - ص ٦٠).

إن الحالات التي قدمت للمحاكمة كانت فريدة ومتميزة، فقد وقفوا في قصص الاتهام بعد أن تحطم كل شيء فوق رؤوسهم، وكان لديهم الوقت الكافي للنظر في الماضي، ثم رأوا بأنفسهم النتائج التي أدت إليها أعمالهم. لقد اتسم الأمر بالصراع والتباين والعدواة بين هؤلاء الذين قادوا بلادهم إلى الدمار، وسط سقوط متناهي للجانب الأخلاقي والإنساني لديهم.

وكانت ردود أفعالهم تجاه الاتهامات المقامة ضدهم تثير الاهتمام بوجه خاص، فالمحكمة لم تتشدد معهم، ولم تعاملهم بقسوة، بل جعلت الأمور هادئة في نظرهم، بينما حرص هؤلاء القادة النازيين على تهوين دورهم في نسج الفخائع التي حدثت وظهوت تفاسيلها أثناء المحاكمات، بينما حاول بعض من القادة السياسيين أن يلقوا بالتبعية على غيرهم من الآخرين.

وقد شمل قرار الاتهام الذي قدمه الضمير الإنساني لألة الحرب النازية، على الأسماء التالية^(١):

١- هيرمان جورنج،

مارشال الرايخ الأعظم، والقائد العام لسلح الطيران الألماني، ورئيس الرايخستاغ.

٢- يواكيم فون ريبنتروب،

وزير الخارجية النازي.

٣- رودلف هيس،

عضو الحزب النازي وصديق هتلر المقرب وأمين سره، وكان له دور هام في تكتيف هتلر في الجغرافيا السياسية، وكان (هيس) أيضاً نائب هتلر في قيادة الحزب النازي الألماني، وقد وصل إلى سجن (نورمبرج) من انجلترا في حالة فقدان ذاكره كامل.

٤- إرنست كالتنبرونر

رئيس جهاز الأمن الخاص بهتلر بما فيه الجستابو والشرطة السرية في ٣٠ يناير سنة ١٩٤١.

(١) يرجع في ذلك: لريم شيرر - عن ظهور وانتهيار الرايخ الثالث - ترجمة بتصريف - بدون ناشر - الطبعة الأولى - سنة ١٩٦٢، أحمد رائف - المراجع السابق، ص ٨١ وما بعدها.

٥- ألفريد روزنبرج،

فيلسوف النازية ومفوض الرايخ في الأراضي الشرقية المحتلة، وكان ألفريد فيلسوف الحزب بحق، حيث كان يصنع له النظريات ويشرح ما غمض على الاتباع، ويتمتع بسعة اطلاع وكراهية عميقة للشيوعية واليهودية. وقد عينه هتلر رئيساً لحرير جريدة الفولكشتاير بيوخاتر، كما اعتبره مستشاراً ثقافياً له، وأحد أصحاب الشأن في قضايا السياسة الخارجية.

٦- هانز فرانك،

المستشار القانوني لهتلر، ثم الحاكم العام لبولندا أخيراً في عام ١٩٣٩، وكان قبل ذلك مستشار الحزب للنازي، ثم عضواً في (الرايخستاغ) عام ١٩٣٠، ثم رئيساً للأكاديمية الألمانية للقانون عام ١٩٣٣.

٧- وتيلم هرايك،

وزير الداخلية النازي.

٨- هريتز سوكل،

رئيس منظمات العمل النازية، وكان (سوكل) يحكم الأراضي المحتلة بصلاحيات واسعة دون الرجوع إلى قانون أو تشريع، ويعمل على إيجاد الخدمة الإجبارية للعمل في الرايخ ويرسل العمال إلى ألمانيا.

٩- ألبرت سبير،

وزير الدولة للتسلح والذخائر. وكان قد عين وزيراً للإنتاج الحربي في عام ١٩٤٢، دون خبرة سابقة في هذا المجال.

١٠- هيلمار شاخت،

محافظ بنك الرايخ، وزير الاقتصاد النازي قبل الحرب، وقد كان من الذين أيدوا الحزب النازي بنشاط ودعم الحزب وساعد في تحقيق آمال (هتلر) حتى يكون مستشاراً لألمانيا، واستخدم كل إمكانات بنك الرايخ من أجل تحقيق إعادة تسليح ألمانيا.

١١- والتر هولك،

خليفة شاخت في وزارة الاقتصاد.

١٢- هرانز هون بابن؛

مستشار الرايخ قبل هتلر، سفير ألمانيا النازية في النمسا وتركيا خلال عهد هتلر.

١٣- بارون هون نيوراث؛

وزير الخارجية في السنين الأولى للحكم النازي، وبعد ذلك عمل محافظاً لولايتي لبوهيمياثر مورافيا.

١٤- باللدود هون شيراخ؛

قائد شبينة هتلر، وحاكم فيينا العسكري، وقد استخدم (شيراخ) شبينة هتلر في تطليم الشباب الألماني وتدريبه على روح الاشتراكية الوطنية، ووضع في رءوسهم البرامج النازية المتشددة التي صنعتها الدعاية النازية.

١٥- لوثر سايس الكوراث؛

مستشار النمسا، ثم قوميسير الرايخ في هولندا بعد ذلك.

١٦- جولويس شترايخس؛

المناهض الأول لكل ما هو غير (أرى) بألمانيا النازية، ورئيس تحرير جريدة العاصفة ثم حاكم ولاية فرانكونيا، وأيضاً سيد نورمبرج، وكلمته فيها صارت قانون بعد أن وصلت النازية للسلطة والمجد، ولم يكن لأحد أن يحاسبه أو يسأله عن أى شئ يفعله.

١٧- الضيفلد مارشال كاتيل؛

رئيس أركان حرب القوات المسلحة النازية (الغيرماخت)، الذي استطاع بقواته أن يحتل معظم بلدان أوروبا، محطماً بذلك كل قواعد السلام الدولي.

١٨- الفريق يودل؛

رئيس غرفة العمليات للقيادة العليا للقوات المسلحة النازية، ناقش الغزو اللوجي مع هتلر وكايندل ريدر، وقام بإعداد وتحضير خطط غزو اليونان ويوغوسلافيا. كما أعد خطة الهجوم على روسيا وكان اسمها العملية بارباروسا.

١٩- الأدميرال دوتسن

قائد البحرية الألمانية، وخليفة هتلر بعد انتحاره. وقد استطاع أن يقوم ببناء القوارب وتدعيم مكانة البحرية الألمانية، وقد أصدر أوامر لإغراق سفن العدو دون إنذار، حيث يرى أنه لا معنى للإنذار يوجه إلى سفينة تريد إغراقها.

٢٠- هانز هريتشه:

مدير الإنذاعة في وزارة جوبلز للدعاية في نوفمبر ١٩٤٢، وكانت الإنذاعة قسماً من اثني عشر قسماً تكون في مجموعها وزارة الدعاية النازية.

٢١- روبرت في:

قائد العمال الشاذ، كان رد فعله الحاسم حيال الاتهام الموجه كمجرم حرب، أن شق نفسه في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٥.

٢٢- الأدميرال راينر:

من قادة النازية، وقد جئ به من الأسر الروسي، وخلال الخمسة عشر عاماً التي ظل فيها قائداً للبحرية الألمانية، استطاع أن يبني القوة الرئيسية لها، وهو مسئول مسؤولية كاملة عن كل شيء حتى وصل سن التقاعد عام ١٩٤٣.

٢٣- سيب دايترش:

هو أحد مساعدي هتلر الكبار في قيادة الحرس النازي، وكان متهود أجرينياً سفاحاً، وكان قائداً لجيش الحرس النازي المدرع السادس، وقد انتهت في مذبحه مالميدي.

وجدير بالذكر أن من ضمن قائمة مجرمي الحرب النازيين، ينكر أسم مارتن بورمان، وكان بمثابة السكرتير الثاني لهتلر بعد رودلف هيس، وزاد سلطانه بعد رحلة هيس الفاشلة إلى إنجلترا، وكان وثيق الصلة بهتلر لا يكاد يتركه. ولم يعرف مصيره على وجه التحديد، هل انتحر أو تمكن من الهرب باختراق الخطوط الروسية، وهناك من شهد في محاكمات نورمبرج أنه ربما شاهد جثة بورمان بجانب إحدى الدبابات الروسية التي اقتحمت العاصمة.

- الادعاء في محاكمات نورمبرج: (جلسة ٢١ نوفمبر ١٩٤٥)،

بدأ المدعى العام (جاكسون) كلمته الافتتاحية للادعاء في محاكمات نورمبرج ببيان كيف بدم نسج الديكتاتورية في ألمانيا وصعود الحزب النازي إلى السيطرة على مقاليد الحكم، وتعطيل الضمانات الأساسية التي تضمنها دستور (فيما) وإعطاء (هتلر) جميع الصلاحيات التي تؤهله للعمل كديكتاتور. وتصدى النازيون لتأثير المثاليات المسيحية، وقصوا على كنائس عديدة وعلى وجه الخصوص كان قضاؤهم على الكنيسة الكاثوليكية مروّعاً بالرغم من الاتفاقية التي أبرموها مع الكرسي البابوي.

ووصف ممثل الادعاء جاكسون الجرائم التي ارتكبت ضد غير (الآريين)، بأنها أكثر الجرائم وحشية تلك التي خططها النازيون، وكان (الجينو) معاملاً لاخبارات القمع الرهيبة وإجراءاته، وكانت الإبادة الوحشية التي تم تنفيذها مع المداهمن للنازية الألمانية من بولنديين وتشيك وبولجيك، ثم فرنسيين وصرب ويونانيين وكل للبلاد التي وقعت تحت الاحتلال النازي. ثم استمر المدعى العام في سرد الجرائم التي تمت أثناء الحرب مثل قتل الأسرى والرهائن ونهب الكنوز من البلدان المحتلة، وإرغام العمال بالقوة على العمل سخرة وتجويعهم، والحرب ضد المواطنين الأمنين معتمدين على نظرية الجنس الأرقى.

• من أدلة الأثبات على جرائم النازية:

ألقى الجنرال (لهاوزن) الذي بقى على قيد الحياة من هيئة المخابرات العسكرية بشهادته في ٣٠ نوفمبر ١٩٤٥، وجعل (ريبنتروب)، (كايل) و (يودل) وكثيراً غيرهم يترنحون. وقد كان حضوره وإدالؤه بشهادته صدمة لجميع المتهمين، وهو الذي نظم حركة المقاومة للنازية لأول مرة من داخل جهاز المخابرات الحربية، وأحد الذين سمعوا واحداً من إعلانات هتلر للحرب العدوانية. وتولى استجوابه كشاهد الكولونيل (إيميه).

• الادعاء الاتحوا - أمريكي: (جلسة ٣ يناير ١٩٤٦)،

قام الكولونيل (إيميه) باستدعاء (أولندوف) رئيس القوات الخاصة للاستجواب كشاهد، ووصف أولندوف كيف كانت أوامر القتل الجماعي تصدر،

وكيف كانت تنفذ. كما وصف الكولونيل (تيلور) التدابير التي اتخذت لقتل الكوماندوز الأسرى وفرق المقاومة التي أنشأتها الأحزاب المختلفة في البلدان المحتلة.

وقد عرض المستر (جريفث جونز) - بريطاني - التهم ضد (هيس)، ومنها علاقته (بهتلر) وكيف صار نائباً للوفورر ومن أكبر مراكز القوة في ألمانيا، وهو الذي وقع قرارات اضطهاد الكنيسة ورجالها وبعض العناصر الأخرى من المواطنين، ودعم عملية التسليح وساعد على ربط الطابور الخامس الأجنبى مع منظمة الأوسلاند (هيلة الألمان المغتربين).

كما شارك في إعداد الخطط العسكرية العدوانية ضد كل من تشيكوسلوفاكيا وبولندا، وأخيراً وصوله جواً إلى إنجلترا في ١٠ مايو ١٩٤١ ليقيم السلام للإنجليز على الشروط النازية..

كان (هيس) يريد أن يترك بريطانيا وحالها، على أن تترك هي ألمانيا مطلقة اليد في أوروبا وفي مواجهة روسيا. ولكن بطبيعة الحال عليهم - يقصد الإنجليز - إن رافقهم هذه الأفكار أن يتعوا (تشرشل) عن الحكم^(١).

• الادعاء الفرنسي: (جلسة ١٧ يناير ١٩٤٦)،

بدأ السيد (فرانكويز دى ماثون)^(٢) ممثل الادعاء الفرنسي خطابه في حماسة وتواصل وغيظ فاضحاً العدوان النازي الذي جرح كبرياء الأمة الفرنسية وتسبب في قتل أبنائها وسلب مواردها.

وكان من ضمن ما عدده ملاحظات القاضي (جاكسون) عن تخطيطات المؤامرة النازية وكيف تطورت، وما عدده السير (هارتلى شاوكروس) من العديد من خرق القادة الألمان للمعاهدات على اختلافها، وأن كل الأشياء التي ربيت والزرعة الإجرامية التي لا حدود لها، إنما تتبلى عما يمكن أن يسمى جريمة ضد الحياة نفسها.

كما ذكر (ماثون) أن النازية أعادونا إلى الوراء على قدر ما استطاعوا، إلى أكثر الأزمنة بدائية عند القبائل المتوحشة، كل القيم الإنسانية التي تكونت عبر

(١) كان ذلك في الجلسة الصباحية في ٧ فبراير سنة ١٩٤٦.

(٢) سافر إلى باريس لمهام سياسية بعد بدء الجلسات، وخلفه مسيو/ شامبييه دى رايب.

القرن نبذت جانباً، جميع الأفكار المثالية عن الاخلاق والعدالة والقانون نتحت ليدبرع مكانها فكر سقيم عن جنس متفوق لا وجود له، ليرضوا غرائزهم وما يحتاجون إليه، ويفذون اهتماماتهم الدنيوية في السلب والنهب، أما عن الفرد وحرية وحقوقه وتطلعاته وطموحه فلا مكان له عندهم.

لقد ارتفعت الصيحة ضد الديمقراطية المثالية في العصر الحديث، وسرعان ما وقفوا - النازية - أمام العالم أجمع... وقادت هذه المبادئ بالضرورة ألمانيا إلى أشغال حرب واسعة عدوانية، سارت عجلتها وقد تقمصتها روح [جرامية منظمة.

ثم بدأ المسيو (مونيه) صبيحة ٧ فبراير ١٩٤٦ في تحريك الادعاء الفرنسي وذلك بإعطاء ملخص واف عن دور (روزنبرج) في المؤامرة النازية.

• الادعاء الروسي: (جلسة ٨ فبراير ١٩٤٦):

بدأ الجنرال (روننيكو) منفعلاً وهو يتلو الادعاء الروسي، حيث يدين الغزاه واصفاً إياهم بالقسوة والهمجية، موضحاً أن هؤلاء - المتهمين - قد استهزؤا متكبرين بكل القوانين الخاصة بالحرب وضربوا بتقاليدهم عرض الحائط، وارتكبوا بذلك أعظم الجرائم وأخطرها، وكانوا يفعلون هذا وهم يعلمون، ولكنهم كانوا يأملون في الفوز بالنصر، ومن ثم يكونوا بمنجاة عن العقاب، ولكن خاب فآلهم، وكانت جرائمهم سبباً أساسياً في هزيمتهم والتسليم غير المشروط، ومع التسليم المهين جاءت ساعة الحساب والسؤال عن كل ما ارتكبوه.

وقد عرض الادعاء الروسي في الجلسات التالية - جلسة ١٩ فبراير ١٩٤٦ - قليلاً عن الفضائح النازية، وكان وثيقة مروعة عن القتل بالجملة يفوق في هولاء وفضاعته ذلك الفيلم الذي عرضه الادعاء الأمر يكي، حيث ظهرت الأراضي وهي مغطاة بجثث الروس القتلى أو الذين تركوا حتى ماتوا من الجوع عندما تم أسرهم.

- الأحكام الصادرة بحق مجرمي الحرب العالمية الثانية: (جلسة ٣٠ سبتمبر

وأول أكتوبر ١٩٤٦):

لقد وجهت إلى القادة النازيين في محاكمات نورمبرج التهم التالية:

١- الأوامر لارتكاب جرائم مبيحة في البؤس الأخرى .

٢- جرائم ضد السلام .

٣- جرائم الحرب .

٤- جرائم ضد الإنسانية .

وقد أُدين بعض المتهمين في بعض التهم المنسوبة لهم، كما أُدين البعض الآخر في التهم جميعها^(*) .

- جورتج،

هو الذي أوجد أول معسكر للاعتقال، ثم تركها لهتلر في عام (١٩٣٤)، وقاد حمامات (روم) البمودية في العام نفسه، وخطط للعمليات القذرة في الجيش الألماني، وقاد سلاح الطيران الألماني أثناء الهجوم على بولندا، ومن ثم نشأت الحرب العدوانية التي تطورت بعد ذلك، وأعطى الإذن باستخدام العمال وتسخيرهم كالعبيد، كما أعد خطط نهب وسلب الاتحاد السوفيتي .

قرار المحكمة .. مذبذب في الاتهامات الأربعى، والحكم الموت شقاً^(*) .

- هيس،

كاتب للفهرور كان (هيس) أعلى رجل في الحزب النازي، وعنده الصلاحية والسلطة ليدبر كل شئون الحزب، وكان مشتركاً بارادته الكاملة وله الرغبة في العدوان الألماني ضد النمسا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا .

كما كان يحمل الأوامر والتعليمات الخاصة بهتلر حتى تدور آلة الحرب النازية . وعنده المحاكمة كان (هيس) يمانى من فقدان الذاكرة، وقد فسد ذهنه أثناء نظر هذه المحاكمة .

قرار المحكمة .. مذبذب في الاتهام الأول والثاني، والحكم السجن مدى الحياة .

(*) للمزيد من التفصيل بشأن هذه الاتهامات راجع: أحمد رائف - المرجع السابق - ص ٦٩١ وما بعدها .

(**) عندما صدر حكم الإعدام ضد جورتج من محكمة نورمبرج لكبار مجرمي الحرب، كان كل همه أن يلجأ من تنفيذ حكم الإعدام الذي يقضى بشقه - وهو مهانة كبيرة بالنسبة لعضائهم - فقد أحضرت زوجته له حبة من السيانيد القاتل، وقدمت له هذه الحبة في فمه وهي تقبله القيلة الأخيرة تتناولها في زلزالته وغادر الحياة في لحظة . ولم تكشف وقائته إلا بعد أسابيع من حدوثها ..

- ريبنتروب -

شارك فى خطط العدوان ضد تشيكوسلوفاكيا بداية من مارس ١٩٣٨ ، ورتب
الخطط التى تقضى بالهجوم على بولندا، كما شارك فى كل عمليات العدوان
الذى قام بها الجيش النازى منذ الاستيلاء على النمسا حتى غزو الاتحاد
السوفيتى .

قرار المحكمة... مذنّب فى الاتهامات الأربعة، والحكم الموت شنقاً .

- كايتل -

قام بتوقيع الأوامر الإدارية الخاصة بالقوات المسلحة الألمانية، لتحقيق غزو
بولندا حسب جدول المواعيد المعد للغزو، وأصدر تعليماته بقتل الشيوعيين،
فالحياة الإنسانية لا تعد شيئاً ولا قيمة لها فى تلك البلاد... ولا يوجد ما يخفف
جرمه .

قرار المحكمة.. مذهب فى الاتهامات الأربعة، والحكم الموت شنقاً .

- كالتنبرونس -

أخذ على عاتقه المنظمة التى تحتوى على المكاسب الرئيسية للجستابو تلك
الملقبة الشرطة الإجرامية، وقد تورط فى برنامج واسع من جرائم الحرب وجرائم
ارتكبت ضد الإنسانية، ومن ضمن هذه الجرائم المعاملة بقسوة وقتل الأسرى
وكل المعادين للنظام النازى.. وكانت أوامره تقضى بإعدام فصائل الفدائيين بعد
أن يتم استجوابهم فى الجستابو. بلغ عدد القتلى فى معسكرات الاعتقال التى
تشرف عليها ادارات كالتنبرونس نحو أربعة ملايين منجية .

قرار المحكمة.. مذنّب فى الجريمة الثالثة والرابعة، والحكم الموت شنقاً .

- روزنبرج -

لعب دوراً هاماً فى التحضير والتخطيط للهجوم على الدروج، وكان وزيراً
للأراضي المحتلة فى الشرق اعتباراً من ١٧ يوليو ١٩٤١، وكان على معرفة
كاملة بالمعاملة الوحشية لأهل هذه البلاد. وتورط مع مرتزقيه فى قتل الكثير،
واجبر الآلاف على العمل سخرة فى الرينخ .

قرار المحكمة.. مذنّب فى الاتهامات الأربعة، والحكم الموت شنقاً .

- هرونك:

صار حاكماً عاماً لبولندا المحتلة اعتباراً من ٢٣ أكتوبر ١٩٣٩، واتبع سياسة خربت بولندا تماماً كأمة لها وجود كما دمر اقتصادها، كما شارك في كل أعمال الذعر والرعب التي تمت في بولندا حتى قاد المجتمع البولندي إلى الموت جوعاً، بالإضافة إلى ترحيل نحو مليوني مواطن للعمل كعبيد في ألمانيا. قرار المحكمة... مذبذب في الاتهام الثالث والرابع، والحكم الموت شقاً.

- هريك:

كانت أعماله هي التي شكلت الأساس لقوانين نورمبرج، وكان مسؤولاً مسؤولية كاملة عن التشريع الذي ينظم الاتحادات التجارية والكنيسة، وكان مشتركاً بالنسبة لقتل كبار السن والمرضى والفقراء (الأكلون ولا فائدة منهم). قرار المحكمة.. مذبذب في الاتهامات الثاني والثالث والرابع، والحكم الموت شقاً.

- شترايخر:

كانت معرفته بالابادة في الأراضي الشرقية المحتلة كاملة، واستمر في الكتابة ونشر دعايته للموت، وكان الضحايا يقتلون والرعب يلهم وفي ظروف بالغة القسوة بتحرير من (شترايخر) الذي استمر سنين، وظل خمسة وعشرون عاماً يحكم ويكتب ويسط بالكرهية ضد العناصر الآتية. قرار المحكمة.. مذبذب في الاتهام الرابع، والحكم الموت شقاً.

- هونك:

من أقواله أن الاقتصاد والمالية سوف تكونان في خدمة الحرب.. وعلى هذا الأساس اتفق فيونك مع هتلر على أن يتولى بنك الرايخ تسلم الذهب والجواهر والعملة من الحرس النازي، وهي متحصلات الأشياء الشخصية التي تخص الضحايا الذين أيدوا في معسكرات الاعتقال.

قرار المحكمة.. مذبذب في الاتهامات الثاني والثالث والرابع، والحكم السجن مدى الحياة.

- شاخنت،

كوزير للأقتصاد ومسئول عن اقتصاد الحرب، استطاع أن يسخر كل اقتصاد ألمانيا من أجل الحرب، ولكن إعادة التسليح نفسها ليست جريمة بالنسبة للدستور، وحتى تكون جريمة ضد السلام حسب المادة السادسة من الميثاق، فإنه ينبغي أن تكون ضمن خطة من أجل الحرب، والأمر الذي لم يثبت للمحكمة أن (شاخنت) كان على علم ودراية وإرادة بأنها إعادة تسليح من أجل الحرب العدوانية. والمحكمة تأخذ هذا الاعتبار بعناية شديدة.
قرار المحكمة .. ليس منذباً.

- دونيتس

الأدلة لا تشير إلى أنه كان متورطاً في مؤامرة تحريك الحرب العدوانية أو أنه قام بإعدادها أو بدأها. وأن المحكمة في رأيها أن دليلاً لم ينهض أمامها يفيد أن (دونيتس) قد أمر بقتل البحارة الناجين من السفن التي أمر بإغراقها، ولعل أوامر منه صدرت بإنقاذهم لم تأخذ طريقها للتنفيذ.
وهو مسئول بالنسبة لأوامر (هتلر) بقتل الفدائيين الذين تم القبض عليهم، والتي صدرت في ١٨ أكتوبر ١٩٤٢.
قرار المحكمة .. منذب في الاتهام الثاني والثالث، والحكم عشرة سنوات سجن.

- ويلدو

أقر أن البحرية قد انتهكت معاهدة فرساي، مؤسماً ذلك على أنها مسألة من مسائل الشرف، وعلى أي شخص أن يقوم بالدور الذي فعله...
أما التصور عن غزو اللويج فقد بزغ في ذهن (ريدز) قبل أن يوحى به لهتلر، وقد سعى ونصح بالعدول عن غزو الاتحاد السوفيتي. ووضح من الأدلة التي فحصتها المحكمة أن (ريدز) قد اشترك في التخطيط وشن الحرب العدوانية.
قرار المحكمة .. منذب في الاتهام الأول والثاني والثالث، والحكم السجن مدى الحياة.

- هون شيراخ؛

وجدت المحكمة أن (شيراخ) لم يقم بتنظيم المزل اليهودى فى فيينا، ولكنه اشترك فيه بعد أن صار مفوضاً عاماً هناك .

قرار المحكمة .. مذب فى الاتهام الرابع، والحكم عشرون عاماً من السجن .

- ساوكل،

رأت المحكمة من الأدلة أن (ساوكل) قد شارك فى البرنامج الخاص بمزل وإنهاء هؤلاء العمال العبيد، وكانوا أكثر من خمسة ملايين إنسان، وكثير منهم قد ماتوا تحت أسوأ الظروف والمعاناة الوحشية والألم الشديد .

قرار المحكمة .. مذب فى الاتهام الثالث والرابع، والحكم الموت شقاً .

- يودل،

كان دفاعه يعتمد على نظرية الأوامر العليا الواجبة الطاعة، وهو ما يتنافى مع المادة الثامنة من الميثاق، ولا يوجد هناك ما يخفف جريمته، فقد شارك فى كثير من الجرائم التى لم يدقّع مطلقاً من أى رجل عسكرى، ولا يمكن له أن يختبئ حول تصورات وهمية خيالية عن الجندية وطاعة الأوامر العليا، ولا عذر له فى ارتكاب هذه للجرائم .

قرار المحكمة .. مذب فى الاتهامات الأربعة، والحكم الموت شقاً .

- هون هاين،

قبل منصب السفير فى النمسا فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٣٤، وقد شارك فى الدسائس التى تمت لأضعاف نظام شوشنج فى النمسا وتقوية الحزب النازى النمساوى . ولكن الميثاق لا يشرع عقاباً على التصرفات غير الأخلاقية فى مجال الدبلوماسية، والتى يفترض أنه قد تورط فيها، ووفقاً للميثاق فإن (هون هاين) كان يمكن أن يدان لو أنه تورط فى الإعداد للحرب العدوانية .

ولم يثبت للمحكمة أنه فعل شيئاً من ذلك، والقرار غير مذب .

- سايمس التكواريث:

كان مشاركاً في المكيدة التي صنعها الحزب النازي لإتمام احتلال ألمانيا للنمسا، وأثناء عمله كمفوض للرايخ في البلاد الواطئة قام بأعمال الفزع والرعب لتأكيد الاحتلال الألماني. وشارك ووافق على قتل الرهائن من أجل القضاء على المقاومة في هذه البلاد، وإرسال الباقين إلى معسكرات الاعتقال وكانوا من القميس والمثقفين وأهل الرأي، وتؤكد الحقائق اشتراكه ومعرفته بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تم ارتكابها أثناء احتلال هذه البلاد. قرار المحكمة.. مذنّب في الاتهام الثاني والثالث والرابع، والحكم الموت شقاً.

- سبير:

كان وزيراً للرايخ لشئون التسليح والذخيرة، والمفوض العام للتسليح أثناء خطة السنوات الأربع، وكان (سبير) يطلب العمال الذين يحتاج إليهم من (ساوكل) ثم يرسلهم إلى المصانع المخططة حسب الخطة. وكان يعلم أن هؤلاء يقومون بالأعمال بالقوة والجبر وإيست لهم حرية اختيار العمل. قرار المحكمة.. مذنّب في الاتهام الثالث والرابع، والحكم عشرون عاماً في السجن.

- هون نيوراث:

رغم معرفته بخطة النازي في التدبير لحرب عدوانية، فإنه ظل في الحكومة كوزير للدولة. وقد قام بإغلاق الصحف الحرة والأحزاب السياسية واتحادات العمال، وكل التجمعات التي يمكن أن تهيب منها رائحة المعارضة، وكان على علم بجرائم الحرب وجرائم ارتكبت ضد الإنسانية والتي تمت تحت سلطانه.

قرار المحكمة.. مذنّب في الاتهامات كلها، والحكم خمسة عشر سنة سجنًا.

- هريتشه:

كان يذيع قرارات وبيانات للدعاية النازية القوية الملتهبة، وهذا أمر يرجع

لطبيعته الموهوبة فى مجال الدعاية، ولكن المحكمة ليست مختصة فى النظر فى مثل هذه الأمور. وقد كان النازية يحرضون الألمان لارتكاب الفظائع مع البلاد المحتلة، ولم يثبت للمحكمة أن (فريتشه) قد شارك فى مثل هذه الجرائم، ولم يثبت للمحكمة شئ من هذا.

القرار... غير منخب.

وهكذا استدلل الستار على واحدة من أكبر محاكمات المجتمع الدولى للقادة النازيين مجرمى الحرب العالمية الثانية بكل ما حوته من فظائع وأهوال، وقد تعددت الأمور بوضوح فى محاكمات نورمبرج، كما دقت أجراساً للتحذير لأية حالة مشابهة قد تخرج على العالم فى مستقبل ما يستجد، وأخذ العالم طريقة فى تحديد الحقوق والواجبات فى شكل جماعى يستدعى التوقيع على المعاهدات وإبرام الاتفاقيات، وتحديد طرق اقتضاء الدول حقوقها من بعضها البعض.

وقد جاء قضاء المحكمة الصادر يتفق مع مبادئ الإنسانية بوجه عام، ومع تعاليم الشرائع السماوية بوجه خاص، إلا أنه لا يخلو من توجيه بعض الانقادات وتقييم الموضوع على المستوى الدولى.

ولا شك أن المجتمع الدولى بعد ما عاناه من مصائب وأهوال يتطلع إلى عهد دولى جديد تعدد فيه القوى السياسية ولا تسيطر الاطماع والأهواء للدول الكبرى على مصائر وأنظمة الدول الصغرى، أنه عالم حقوق الإنسان وسط حضارات دولية محتلة.

ثانياً: المحاكمة الجنائية بحق صدام حسين

إن قرارات الإنسان وتصرفاته لا تكون استجابة مباشرة للأحداث الواقعية، بل تتحدد أساساً وفقاً لتفسيره لتلك الأحداث ومستجدات الأمور المحيطة به. ولا يوجد دكتاتور أو طاغية صنع نفسه بنفسه، أو شيد ذاته بذاته، وأن دلقماً يكون للآخرين دوراً هاماً في صناعته وتشيد كيانه واعتناق أفكاره والإيمان بمبادئه.

ومعظم ما قيل بخصوص شخصية صدام حسين أبان اعتقاله وتقديمه للمحاكمة الجنائية، إما تحليلات سياسية مشحونة بانفعال الموقف سواء معه أو ضده، أو إسقاطات ذاتية غير موضوعية، أو أوصاف انفعالية لأمر سطحية شغلت الناس عن جوهر القضية، لقد نسي الجميع أو تناسوا أن صدام حسين ظاهرة عربية ذات ملامح وسمات متعددة ومتنوعة اجتماعية وسياسية وأخلاقية وسلوكية ونفسية، ساهم في صنعها ليس فقط تاريخه الشخصي والأسرى والتركيب النفسي والبيولوجي، إنما ساهم في ذلك أيضاً العراقيون والعرب، وأن في محاكمته محاكمة تاريخ ونظام، بل وأنظمة عربية وأهنة متباعدة أفتقت على ألا تتفق.

وقد أتنق التحليل النفسي لشخصية صدام حسين على أن هذه الشخصية غير عادية، فإذا كان معظم الأشخاص يغلب على الواحد منهم نمط واحد في الشخصية، فإن شخصية صدام حسين تتصف بإنها مركبة من أكثر من نمط، يبرز فيها سمات التحديد والحمس والالرجسية وأخيراً الميكرانيية^(١)، وقد اجتمعت هذه الانماط الأربعة (بايجابياتها وسلبياتها) في تركيبته وشكلت الركائز الأساسية في شخصيته، لهذا أوجد صدام حسين لنفسه أكثر من صورة ذهنية في أذهان الناس، فهناك من يعجب به ويبرر له أخطائه حتى جرائمه، وهناك - خاصة العراقيين - من يمثل عندهم (الطف القاسى الذى لا توجد فى قلبه رحمة تجاه خصومه كما أنه احتكر لنفسه الثروة). وهكذا لم تتحدد

(١) الدكتور/ قاسم حسين صالح - أوراق نفسية، وأيضاً يراجع جريدة الأهرام في ٢٠٠٣/١٢/١٧ - لماذا لم ينتحر صدام حسين، والتحليل النفسى لشخصية صدام حسين.

صورة وحيدة لصدام في أذهان الناس، وإنما صور متعددة نتيجة تعدد وتعمد الصورة التي عليها تركيبه النفسية. ولو أن المحكمة المختصة التي حاکمت صدام اتسمت بالذمّة والشفافية وبحري العدل، واستطاعت بشكل حقيقي ودون خداع أو مغالطات تاريخية لأسباب سياسية اثبات أن صدام كان شريراً في حقيقته وأفعاله، واقبعت للرأى العام - الاقليمي والدولي - بذلك، لتغير الوضع النقاد للمحكمة وهزليتها وعدم شرعيتها، ولأنهارت صورة صدام (المتحدى) العالقة بأذهان المؤيدين له والمعجبين بأفعاله، ولحظيت المحكمة الجنائية لصدام حسين بالتأييد الدولي اللازم.

وهذا ما سوف نعرضه عند تناول الجوانب المختلفة التي شملتها المحاكمة التي تمت بحق الرئيس العراقي السابق / صدام حسين.

- بلاد ما بين النهرين والتاريخ الدموي للحكام:

للعراق تاريخاً ضارباً بجذوره في عمق الزمن، فهو ليس دولة لمقبلة لا عمر ولا تراث حضارى لها، بل العكس تماماً هو الصحيح، فالتراث الحضارى للعراق ممتد عبر آلاف السنين، والشعب للعراقي من أقدم الشعوب، ومن أكثرها تمسكاً بالإراث الحضارى. وقد عرفت أرض العراق ببلاد ما بين النهرين - وهما نهرا دجلة والفرات، كما عرفت بوادى الرافدين - وهى بلاد ذات حضارة عريقة حيث ظهرت أول كتابة في التاريخ في مدينة أود في الناصرية - جنوب العراق حالياً - وعرفت الحضارة البابلية، وشارك في بناء تلك الحضارة الأكاديون والسومريون قبل الميلاد بحوالى قرنين ويزيد^(١).

وقد شيد عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - مدنتى البصرة والكوفة، أبان حكم الدولة الإسلامية للجزيرة العربية من ٦٣٧ إلى ٦٦١ م - ١٤ إلى ٤٠ هـ) واستمر العراق يدار من قبل الولاة الذين يعينهم الخلفاء الراشدون في

(١) عبود مصطفى عبود - مشاهير عبر التاريخ (صدام حسين) - القاهرة - دار الفاروق للاستشارات الثقافية - ط ١ولى - سنة ٢٠٠٧ - ص ٩.

المدينة المنورة حتى قبيل مقتل الخليفة الرابع علي بن أبي طالب - رضى الله عنه وكرم وجهه - حيث شهدت البلاد تاريخ دموى للحكام^(١).

وقد تحول العراق إلى حكم الأمويين وصار ولائه يعينون من دمشق عاصمة الدولة الأموية، وشهد العراق إبان الحكم الأموي العديد من الحروب بين مؤيدي أبناء علي ابن أبي طالب - كرم الله وجهه - وبين ولاية الدولة الأموية، وقد شهدت أرض بلاد الرافدين مقتل الحسين بن علي .. على يد يزيد بن معاوية، ومنذ ذلك اليوم حلت اللعنة على غالبية حكام العراق.

- سقطت بغداد في أيدي التتار الهمج سنة ١٢٥٨م/٦٥٦هـ. حيث دخل المغول بغداد بعد أن استسلم للخليفة العباسي المستعصم الذي لقي حتفه بعد خمسة أيام من دخول المغول. وتعرضت بغداد للنهب والسلب وتعرض أهلها للقتل والتشريد.

- في عهد الحكم العثماني (١٥٣٤ - ١٩١٨م) شهد العراق العديد من محاولات الإصلاح والبناء، غير أن الاضطرابات واستقلال العديد من الولاة المماليك المعينين من قبل السلطان العثماني بمناطق العراق، حال دون اكمال مشاريع الإصلاح في العراق. واستمر الحال على ذات المنوال حتى سقط العراق في أيدي الاحتلال البريطاني سنة ١٩١٨.

- في عام ١٩٢١ انتخب فيصل الأول الهاشمي في استفتاء عام ملكاً على العراق، وقد استمر في الحكم حتى توفي سنة ١٩٣٣.

- خلف الملك فيصل ابنه الملك غازي، الذي ألغى الأحزاب وحكم البلاد بقوة السلاح، وفي عهده ثارت القبايل الكردية على النظام مما عزز مكانة الجيش، واستمر الملك غازي في الحكم حتى توفي في حادث سيارة مريب سنة ١٩٣٩.

(١) إذ كان على ولاية الموصل في سنة ٦٥٦م/٣٦هـ وإبان، أحدهما من قبل الإمام علي - كرم الله وجهه - وهو الأئمة مائة بن المارث الأخرى، وتبينهما من قبل معاوية وهو الصنعاك بن قيس.

- تولى فيصل الثاني - ابن الملك غازي وعمره ثلاث سنوات - الحكم تحت الوصاية، وكان نوري السعيد هو الذي يدير الدولة بمباركة من الحكومة البريطانية، وقد شهدت العراق في الفترة من ١٩٤٩ - ١٩٥٨ الكثير من الأحداث الداخلية والخارجية وصراعات السلطة، انتهت بمقتل الملك فيصل الثاني في قصره خلال ثورة ١٩٥٨ م ومعه ولي العهد - خاله - الأمير عبد الإله، ورئيس الوزراء نوري السعيد الذي سحل في شوارع بغداد أثناء هروبه.

- قاد الجيش العراقي بقيادة عبد الكريم قاسم انقلاباً على الحكم في ١٤ يوليو ١٩٥٨ م، وفي سنة ١٩٦٠ أعلن العراق بعد انسحاب بريطانيا من الكويت عن تبعية دولة الكويت له، ثم في وقت لاحق قاد حزب البعث انقلاباً جديداً على عبد الكريم قاسم في ٨ فبراير ١٩٦٣ الذي أعدم بعد الانقلاب(*) .

- وأصبح عبد السلام عارف الذي لم يكن بعيداً رئيساً للعراق، ثم تولى من بعده عبد الرحمن عارف - شقيقه - الرئاسة بعد موت عبد السلام عارف سنة ١٩٦٦ (**).

- ومن جديد قاد حزب البعث بالتنسيق مع بعض العناصر غير البعثية انقلاباً ناجحاً في ١٧ يولية ١٩٦٨ وتولى الرئاسة أحمد حسن البكر.

(*) في عام ١٩٥٨ حدث تغير سياسي مهم في العراق، ويشمل في نجاح مجموعة من ضباط الجيش غير البعثيين بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم في الأطاحة بالملك فيصل الثاني وتولى الحكم. لكن الحياة السياسية لم تشهد استقراراً بسبب هذا التغيير، فقد قرر حزب البعث اغتيال عبد الكريم قاسم الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء آنذاك والذي أسدر حكماً بالإعدام على بعض ضباط الجيش المناوئين لحكمه، وأوكلت هذه المهمة لبعض كوادر الحزب كان من بينهم صدام حسين، غير أن المحاولة باءت بالفشل، وأصيب صدام بجوار ناري في ساقه، وفر بميها هارباً إلى بلدته تكريت، ثم لجأ إلى سوريا في رحلة طويلة حيث أقام بها ثلاثة شهور ومنها توجه إلى مصر في ٢١ فبراير ١٩٦٠ حيث مكث بها ثلاث سنوات.

(**) خطط حزب البعث للاستيلاء على السلطة في العراق والأطاحة بعبد الرحمن عارف الذي تولى الحكم خلفاً لأخيه عبد السلام عارف الذي لقي مصرعه اثر سقوط طائرته المردية، وكان لصدام دور مهم في التخطيط والإشراف على هذا الأمر.

- وفي ١٦ يولييه عام ١٩٧٩ أعلن رئيس الجمهورية أحمد حسين بكر استقالته، وقيل وقتها أنها بسبب كبر سنه وضعفه وتردى حاله الصحية، ومن ثم انتقلت السلطة إلى نائبه صدام حسين رئيساً للجمهورية، وأميناً عاماً لحزب البعث العراقي وقائداً لمجلس قيادة الثورة.

- صدام حسين في السلطة^(٥٠)؛

كانت الحياة السياسية لصدام حسين عاصفة، فمئذ أن اندمج في النشاط السياسي عام ١٩٥٦ حيث انتهى إلى حزب البعث العربي الاشتراكي - المعارض للحكم آنذاك - وسقط نجمه، أوكل اليه للحزب تنفيذ العمليات الصعبة - الدامية - حيث تعرض لعملية اعتقال دامت نحو ستة أشهر في عامي ١٩٥٨/١٩٥٩، بسبب اتهامه في اغتيال أحد رجال السلطة بمدينة تكريت. وقد ساعد صدام في تدبير محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم - الرئيس العسكري في ذلك الوقت - ثم هرب صدام إلى القاهرة بعد إصابته أثناء تنفيذ المحاولة، التي كانت في شارع الرشيد ببغداد في السابع من أكتوبر عام ١٩٥٩.

وفي عام ١٩٦٣ سافر صدام إلى دمشق والتقى بمؤسس حزب البعث/ميشيل عفلق^(٥١)، حيث تباحثا في الاضطرابات والانشقاقات التي شهدتها جناح الحزب في العراق، وقد عاد من هذه الرحلة بعد أن حقق عدة

(٥٠) للمزيد بشأن مراحل صدام حسين في الحكم راجع: دكتور/ علام بشير - كنت طبيباً لصدام (صورة عن قرب) - دار للشرق - بدون سنة نشر، حرب تند أخرى (التاريخ السري لحرب الخليج - سعد البزاد - الأهلية للنشر والتوزيع - بدون سنة نشر، أمد بهجت - طاعية حزب البعث - دار للشرق، دكتور/ إمام عبد الفتاح - الطاعية - سلسلة عالم المعرفة - مارس ١٩٩٤.

(٥١) يد ميشيل عفلق (١٩١٠ - ١٩٨٩) الأب الروحي لحزب البعث العربي الاشتراكي، ولد في دمشق لعائلة متوسطة من الطائفة الأرثوذكسية، وقد تلقى تعليمه في المدارس الفرنسية في سوريا - التي كانت واقعة تحت الانتداب الفرنسي - ثم انتقل إلى باريس ليلتحق بجامعة السوربون حيث طور أفكاره الحزبية، وبعد رجوعه إلى سوريا وفي عام ١٩٤٠ - خلال سيطرة فرنسا على سوريا - أسس ميشيل عفلق حزب البعث العربي الاشتراكي بمساعدة صلاح بيطار، وقد لعب دوراً هاماً في تحقيق الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨، وفي نهاية الأمر أنظر عفلق للهروب إلى العراق حيث وصلت البعثية إلى سدة الحكم.

مكاسب سياسية منها تعيينه عضواً في القيادة القومية لحزب البعث، وتوثيق سلطته بقيادة الحزب في سوريا.

وعندما تولى الفريق/ أحمد حسن بكر السلطة في العراق، شغل صدام حسين عملياً منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة بدءاً من ٣٠ يوليو ١٩٦٨ حتى عين رسمياً لهذا المنصب في ٩ نوفمبر ١٩٦٩ - وكان يبلغ من العمر آنذاك ٣٢ عاماً - إضافة إلى منصبه كمسؤول للأمن الداخلي، وقد ظل صدام في هذا المنصب لمدة عشر سنوات، وبصفته نائباً ومسئولاً عن الأمن الداخلي بنى جهازاً أمنياً ضخماً، وكانت له عيون في كل مكان في دوائر السلطة في العراق.

وفي ١٦ يوليو ١٩٧٩ انتقلت السلطة إلى صدام حسين الذي أصبح رئيساً للجمهورية على أثر استقالة الفريق/ أحمد حسن البكرى من الحكم، وما لبس صدام حسين ان اتخذ التدابير التي تعزز سلطاته الجديدة وتقضى على أصوات المعارضة، بإعدامه نحو ١٧ من القيادة القطرية لحزب البعث العراقي بزعيم التدبير لمحاولة انقلاب بدعم من سوريا، كما شملت عملية التطهير بعض قادة الجيش العراقي.

ومع وصول صدام حسين إلى مقعد الحكم في دولة العراق، ارتكب الكثير من الأخطاء القاتلة، وحقيقة الأمر أن الرجل كان نموذجاً متطرفاً للحاكم المستبد الدموي الذي لم يستثن أحداً من دمويته، إذ كان يؤمن باستخدام القوة الخشنة في علاج الأمور سواء في الداخل أو الخارج، متجاهلاً استخدام القوة الناعمة كبديل متاح في الكثير من المواقف والعديد من الكوارث التي جابهها للمنطقة العربية.

رفع صدام سلاحه أحياناً في الاتجاه الخاطئ تحت غرور القوة متجاهلاً ما في ذلك من نتائج مدمرة، مما جلب عليه تهديدات لا قبل له بها، علماً بأن الرئيس الذي تعميه السلطة ويتحرك تحت تأثير غرور القوة يسير في طريق الذهاية، لأنه تجاوز الخطوط الحمراء التي يجب أن يعرفها بالضبط^(١).

(١) الأستاذ/ أمين هويدي - مقالة لإعلام رئيس - جريدة الأهرام - العدد ٤٣٨٧٠ - ١٦ يناير

بدء صدام حسين حكمه لدولة العراق بالدخول في حرب ضد نظام الحكم الجديد في إيران، حيث أُلغى الاتفاقية الخاصة بشط العرب، وكانت الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثمانى سنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٨) والتي قتل خلالها أكثر من مليون شخص من الجانبين وقدرت الخسائر المباشرة وغير المباشرة لهذه الحرب بعدة مليارات من الدولارات، وخلفت هذه الحرب وراءها مئات الآلاف من الأسر التي فقدت عائلتها، ومئات الآلاف من الأسرى والجرحى والمعاقين، أضافة إلى اقتصاد منهك وديوان بالمليارات وعمار في البلدين^(١).

وما لبثت الحرب العراقية/الإيرانية أن هدأت نيرانها مع صبيحة يوم ١٨ يوليو عام ١٩٨٨ عندما وافقت إيران على هدنة اقترحتها الأمم المتحدة، وبدء سريان وقف إطلاق النار في ٢٠ أغسطس من ذات العام، وتولت قوات دولية حفظ السلام على الحدود بين الدولتين، حتى فاجأ صدام حسين العالم بأسره بغزو غادر لدولة الكويت في أغسطس عام ١٩٩٠، وضمها إلى العراق على اعتبار أنها من محافظات الدولة العراقية.

تدفقت القوات العراقية عبر الحدود إلى الكويت وسيطرت على مدينة الكويت العاصمة، وتغلقت القوات العراقية سريعاً على القوات الكويتية - صغيرة العدد نسبياً - وزعم صدام حسين أن الغزو تأييداً لانتفاضة مزعومة ضد أمير الكويت، لكن قتل وأغتصاب وتعذيب الكويتيين الذي قاوموا القوات العراقية كان أمراً يكذب هذه المزاعم. وتم احتجاز المئات من المواطنين

(١) كانت العلاقات الأمريكية/العراقية إبان الحرب العراقية/الإيرانية في أفضل حالاتها خاصة في ظل إدارة الرئيس/ رونالد ريغان، حيث أرادت الولايات المتحدة أن يلعب العراق دور المعتد للفرز المتنامي لإيران وفوريتها الإسلامية التي قضت على حكم الشاه أقرب حلفائها في المنطقة، والخوف على مصادر النفط بالمنطقة من زعزعة أنظمة الحكم، حيث رفعت وزارة الخارجية الأمريكية اسم العراق من قائمة الدول الراضية للأبواب، لكي تتمكن واشنطن من تزويد بغداد بالسلاح ووسائل الدعم المختلفة في حربه ضد إيران بشكل قانوني كما رأت أمام دول العالم، كما تفاقت واشنطن عن استخدام صدام حسين للأسلحة الكيميائية مرات كثيرة ضد للقوات الإيرانية وضد الإكراد العراقيين.

والأجانب في المصانع الكويتية والقواعد العسكرية. وقد جاء الغزو وسط أزمة اقتصادية خانقة يعيشها الشعب العراقي بسبب الديون المترامية على الدولة من جراء الحرب مع إيران^(١).

وفي مواجهة هذا الغزو الصدامي للكويت فرضت الأمم المتحدة عقوبات اقتصادية على العراق، وأصدر مجلس الأمن عدداً من القرارات التي تدين بغداد، وفي نوفمبر عام ١٩٩٠ مع فشل المحاولات الدبلوماسية لحل الأزمة، وضعت الأمم المتحدة مهلة للعراق للانسحاب من الكويت وفوضت باستخدام (جميع السبل الضرورية) لإجبار العراق على تنفيذ القرارات الدولية^(٢). وفي ١٧ يناير عام ١٩٩١ بدأت عملية عاصفة الصحراء لتحرير الكويت، والتي أطلق عليها صدام حسين (أم المعارك)، وفي ٢٧ فبراير ١٩٩١ دخلت طلائع القوات الأمريكية والتحالف مدنية الكويت العاصمة، وتم أسر عشرات الآلاف من الجنود العراقيين الذي استسلموا للقوات الدولية للمهاجمة دون مقاومة تذكر، وجرى بعد ذلك اتفاقاً رسمياً بوقف إطلاق النار وافق عليه القادة العراقيون عقد ببلدة صفوان الحدودية^(٣).

وفي عام ٢٠٠٠ مع تغيير السلطة الحاكمة في الولايات المتحدة، اعتبر ذلك مؤشراً على سياسية جديدة أكثر تشدداً مع العراق، حيث استمر الحصار المفروض على الدولة وتمويل الجماعات العرقية المعارضة - خاصة المؤتمر

(١) للمزيد بشأن الحرب العراقية/الكويتية راجع:

ياسر فريحات - الخليفة الكبرى (بين فتنة صدام والأعيب حسين) - بدون ناشر - ط الأولى - سنة ١٩٩٣.

(٢) شكلت تحالف دولي شارك فيه عدة دول ولحشدت مئات الآلاف من الجنود في منطقة الخليج، ووضعت الولايات المتحدة خطة عسكرية للحرب بقيادة الجنرال/ فريمان شواد تسكوف قائد أركان القيادة المركزية الأمريكية.

(٣) من الجرائم التي تسبب لصدام حسين ما تسببت عنه حرب الخليج في واحدة من أسوأ الكوارث البيئية التي شهدها العالم، حيث قامت القوات العراقية أثناء القصف الجوي للقوات الدولية، بفتح صنادير آبار النفط الكويتية، وسكب كميات من النفط الخام بلغت حسب الإحصائيات المطة نحو ثمانية ملايين برميل في مياه الخليج، كما أضرم العراقيون النيران في نحو ٦٠٠ بئر أخرى.

الوطني العراقي - لتهديد أركان حكم صدام حسين، وفي مطلع عام ٢٠٠٢ أضحى هدف الادارة الأمريكية بشأن العراق يتمثل في (تغيير نظام الحكم فيه)، وما لبثت السلطة الامريكية مدعومة بتأييد دولي غير مكتمل أو مقنع للشعوب، أن قامت بعملية غزو العراق في ٢٠ مارس ٢٠٠٣.

- سقوط صدام حسين،

عارض الكثير من المجتمع الدولي غزو العراق ٢٠٠٣ لكونه عملاً يخالف القوانين الدولية، وقبيل بدء الحملة العسكرية حاولت كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا الحصول على تشريع دولي يبرر هذه الحملة من خلال الأمم المتحدة، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل، وكان السبب الرئيسي الذي استندت عليه عملية الغزو زعم امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، ورفضه التعاون مع لجان التفتيش المعدة بالموضوع.

وفي ٢٠ مارس عام ٢٠٠٣ في غضون الساعة ٢,٣٠ م بتوقيت جرينتش أي بعد انقضاء ٩٠ دقيقة على المهلة التي أعطاها الرئيس الأمريكي/ جورج دبليو بوش لصدام حسين ونجليه بمغادرة العراق سمع دوى انفجارات في بغداد، حيث اعتمدت قيادة الجيش الأمريكي على عنصر المفاجأة بالبداية في الحملتين الجوية/ البرية في أن واحد ويصوره سريعة جداً أطلق عليها تسمية الصدمة والدروع (Shock and Awe)، وكان الغزو سريعاً جداً بالفعل، فبعد حوالي ثلاثة أسابيع سقطت الحكومة العراقية، وقامت القوات الأمريكية والبريطانية بإحكام السيطرة على حقول النفط لعدم تكرار ما حدث في حرب الخليج الثانية من تدمير آبار النفط.

سقطت بغداد في ٩ إبريل ٢٠٠٣، وبعدها دخلت القوات الأمريكية مدينة كركوك في ١٠ إبريل وتكرت في ١٥ إبريل من عام ٢٠٠٣، ويعد هذا التاريخ بدأت عمليات سلب ونهب واسعة النطاق في بغداد والمدن العراقية الكبرى، كما تخطمت معابد بمدينة بابل الأثرية من جراء القصف الجوي. وبعد ذلك ب بضعت شهور تمكنت القوات الأمريكية من اعتقال الرئيس العراقي

المخلوع صدام حسين، حيث كان يختبئ في منزل يقع على بعد ١٥ كيلو متراً في بلدة الآرد بجنوب مدينة تكريت - مسقط رأسه - وبمساعدة مصدر عراقي حسبما ذكرت وكالات الأنباء - وفور القبض عليه تم إجراء فحص طبي شامل له بهدف التأكد من شخصه .

وفي ٣٠ يونيو ٢٠٠٤ تم تسليم صدام حسين مع ١١ ممدول بارز في حزب البعث، من قبل القوات الأمريكية التي كانت تعتقله - في معسكر كروير بالقرب من مطار بغداد الدولي - إلى للحكومة العراقية المؤقتة بفرض محاكمة في قضايا .

- جرائم حرب . - انتهاك حقوق الإنسان . - إبادة جماعية .

حيث تم تقليص كل هذه الجرائم - لأغراض سياسية ولمصالح دولية - حيث وجهت إلى صدام حسين تهمة انتهاك حقوق الإنسان بسبب الأحداث الدامية التي تعرضت لها بلدة الدجيل بعد تعرض موكله لمحاولة اغتيال فاشلة أثناء مروره بهذه البلدة عام ١٩٨٢ ، نظمت من قبل حزب الدعوة الإسلامية في العراق، الذي كان معارضاً لنظام حكم صدام حسين .

- الأحداث المتلاحقة بشأن المحاكمة الجنائية لصدام حسين :

في ١٧ يونية ٢٠٠٥ أعلن رئيس ماليزيا السابق مهاتير محمد عن تشكيل لجنة الطوارئ للعراق، وكان هدفها الرئيسي ضمان محاكمة عادلة للرئيس السابق صدام حسين .

وفي ١٨ يولية ٢٠٠٥ تم ترحيه الاتهام رسمياً من قبل المحكمة الجنائية المختصة في العراق إلى صدام حسين بصلووعه بعملية «إبادة جماعية» لأهالي بلدة الدجيل في عام ١٩٨٢ .

وفي ٨ أغسطس ٢٠٠٥ قررت عائلة الرئيس العراقي السابق صدام حسين حل لجنة الدفاع عن صدام والتي كانت تتخذ من الأردن مركزاً لها، وأعطوا حق الدفاع إلى المحامي العراقي خليل الدليمي، وفي ٦ سبتمبر ٢٠٠٦ أعلن

رئيس الحكومة العراقية الانتقالية، جلال طالباني في مقابلة له مع إحدى محطات التلفزيون العراقي أن صدام حسين اعترف بقيامه بأعمال إبادة جماعية، ولكن بعد يومين أنكر خليل الدليمي حصول هذا الاعتراف^(١).

حاول فريق الدفاع عن صدام مراراً قبل بدء الجلسات تأجيل المحاكمة لأسباب عزوها إلى عدم إعطائهم الوقت الكافي لمراجعة ملفات القضية ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل، وأبدت منظمة مراقبة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية ملاحظات حول معايير المحكمة الجنائية المختصة التي حسب نظرهم «قد لا ترقى إلى مستوى المعايير الدولية، وأبعدت الأمم المتحدة نفسها كلية عن إجراءات المحاكمة للأسباب نفسها، واحتمال صدور حكم بالإعدام بحق صدام حسين».

وفي يوم ١٩ أكتوبر ٢٠٠٥ بدأت محاكمة صدام ومسؤوليه البارزين بحزب البعث، أمام المحكمة الجنائية المختصة.

- جرائم صدام حسين ضد الإنسانية،

الحقيقة التي وقف أمامها الجميع أقليمياً - الوطن العربي - ودولياً - المجتمع الدولي - والتي لم تكن أبداً غائبة عن القادة والمساسة والمؤرخين، أن صدام حسين كان نموذجاً متطرفاً للحاكم المستبد الدموي، الذي لم يستثنى أحداً من دمويته شريعياً كان أو بعثياً، شيعياً كان أو سنياً، بل حتى زوج ابنته لم يسلم من حمام الدم. وقد شملت قائمة الاتهامات التي أبتعد عنها الجانب الأمريكي بالتعاون مع السلطة العراقية الحاكمة ما يلي:

(١) في مايو ٢٠٠٥ ذكرت صحيفة القدس العربي الصادرة في لندن: إنه في بداية مايو ٢٠٠٥ قام وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد بعقد مقابلة سرية مع صدام حسين قام خلالها بعرض فكرة إطلاق سراح صدام حسين مقابل ظهور الأخير على شاشات التلفزيون طالباً وقف العمليات المسلحة ضد قوات التحالف، غير أن صدام حسين قام برفض هذا المقترح، وعلى المنوال نفسه نشرت صحيفة Daily Telegraph البريطانية في نفس الفترة خبراً مفاده أنه وبلااستناد إلى مصادر سرية قد تم عرض «صفقة سرية على «بعض الفضائل» في المقاومة العراقية بأن يوقفوا عملياتهم المسلحة مقابل «حكم مخفف» بحق للرئيس العراقي السابق صدام حسين».

- انتهك العراق لمعاهدة جنيف حيث استخدمت الأسلحة الكيماوية ضد إيران «على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي»، حيث أقدمت الدولة العراقية على استخدام غاز الخردل اعتباراً من عام ١٩٨٣، وغاز الأعصاب «الثابون» الذي يقتل ضحاياه خلال دقائق (اعتباراً من عام ١٩٨٥، وذلك أثناء مواجهات ما يسمى بـ (هجمات الموجات البشرية) التي استخدمتها القوات الإيرانية بزج أعداد كبيرة من المتطوعين غير المدربين من الموالين للنظام الحكم الإيراني^(٣). وقد أكد خبراء في الأمم المتحدة عام ١٩٨٦ هذه الجرائم (ولم يتحرك أحد ساكناً). (ويعد هذا الانتهاك من الجرائم ضد السلام).

(*) تدمرت العلاقات بين العراق وإيران لأرق قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، وكان الهجوم العراقي على الأراضي الإيرانية بداية لحرب دامت ثماني سنوات، ففي سبتمبر عام ١٩٨٠ رد العراق على سلسلة من المناوشات مع إيران بتصعيد استنفال إلى غزو برى واسع النطاق لمحافظة خوزستان الحدودية الإيرانية لغذية بالنفط، وفي نهاية الشهر ذاته مذقت بغداد اتفاق الجزائر الذي وقعه صدام حسين (نائب الرئيس العراقي آنذاك) مع شاه إيران عام ١٩٧٥. واستعاد العراق نصف شط العرب الذي تنازل عنه لإيران بموجب ذلك الاتفاق، وما إن بدأت الحرب حتى شرعت قوات البلدين بحملة قصف متبادل. (عبد مصطفى عبود - المرجع السابق - ص ٣٦). وني تحالف سياسي متحمق لهذه الحرب اللعينة (المدعومة بالصمت الدولي المرجح لآلة الحرب العراقية) أن الثورة الإيرانية قد استبدلت نظام حكم الشاه رضا بهلوي الموالي للغرب والمذموم من قبله، بنظام حكم إسلامي راديكالي، وسمى للزعيم الإيراني (أيه الله الخميني) إلى تصدير الثورة الإيرانية للدول المجاورة بما في ذلك العراق، حيث حاولت الدخيلة الصليبية الحاكمة احتواء الثغالبية الشعبية المتمثلة، وقد تصاعدت المعارضة الشعبية في العراق حتى وصلت ذروتها في محاولة اغتيال طارق عزيز (نائب رئيس الوزراء) في إبريل عام ١٩٨٠، فكان من وجهات النظر حول الدافع للغزو العراقي لأراضي البلد المجاور إيران الرغبة (المؤيدة من دول الغرب المستفيدة من الوضع المتدهور في المنطقة) في التصدي «والدفاع» عن بلدان المنطقة من تصدير الثورة الإيرانية، وأنهيار فرصة صنف إيران بعد الثورة لتحقيق المزيد من اللغو والسطوة.

• تأكيداً لوجهة النظر السابقة فقد طالعتنا وكالات الأنباء الصادرة في لندن أن الكاتب البريطاني روبرت هيسيك أكد أن اسرار واشنطن قد أصبحت في مأمن في ذات اللحظة التي نفذ فيها حكم الاعدام بحق الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين. كما ذكر فيسك في مقال نشرته صحيفة (الإنديبندنت البريطانية) يوم ٢٠٠٦/١٢/٣١ (عشية تنفيذ حكم الاعدام)، تحت عنوان (أخذ أسرارهم معه إلى القبر... كل مشاكلنا صوت معه). إن الذمم العسكرية المخزى والمهين والسرى الذي ظلت الولايات المتحدة وبريطانيا تضعاها لصدام على مدار أكثر من عشر سنوات يمثل أحد القصص المنظمة التي لا يريد قادة الدولتين أن يتذكروها العالم. كان

-/-

- عام ١٩٨٨ استخدم نظام الحكم العراقي الأسلحة الكيميائية ضد الاكراد العراقيين في شمال البلاد، حيث وقفت بعض الميليشيات التركية إلى جانب الهجوم الإيراني، فحدث لها ما حدث.

- في ١٦ مارس من عام ١٩٨٨ ألقت الطائرات العراقية قنابل تحتوي على غاز الخردل والمارين والثايون على مدينة (حلبجة) الكردية، وقدر عدد القتلى آنذاك بين ثلاثة آلاف وما نقي شخص إلى خمسة آلاف شخص، كما نتج عن ذلك أصابة الكثيرين بمشاكل صحية طويلة الأمد (هي شاهد عيان على قسوة ما جرى من أحداث في غفلة من المجتمع الدولي، ورغم ذلك لم تكثُر الدول الكبرى الرعاية لحقوق الإنسان أى حديث عن هذه الواقعة).

- كما استخدمت الأسلحة الكيميائية خلال ما أطلقت عليه بغداد (عملية الانفال)، وهي الحملة التي نفذت خلالها سياسية الأرض المحروقة على مدار سبعة أشهر.

--- صدام يعرف (بمفرده) حقيقة أبعاد الدعم الغربي الذي قدم له واستغله في ارتكاب الأسوأ من الأعمال الوحشية من تلك التي شهدتها العالم منذ الحرب العالمية الثانية. من هذه الأعمال تلقي مساعدات من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية - سي أي أيه - لجنرال الحزب الشيوعي في العراق، وعقد اجتماعات مع مسئولين أمريكيين بارزين قبيل الهجوم العسكري العراقي على إيران عام ١٩٨٠، حيث كان اعتقاد كل من صدام حسين والإدارة الأمريكية - على حد سواء - أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ستتهار إن تم إرسال الجيوش العراقية إلى هناك، وكان التطهيرات لوزارة الدفاع الأمريكية - البنتاغون - بتقديم كافة المعلومات والمساعدات لأداة الحرب العراقية، وأنه خلال هذه الحرب التي استمرت ثمانية أعوام استخدم صدام الأسلحة الكيميائية للمرة الأولى في ١٣ يناير عام ١٩٨١ مشيراً إلى أن الانتصار الذي حققه جيش العراق في ذلك الوقت شرق البصرة وأسفر عن مقتل المئات كان بسبب هذا المزيج البغيع من المبادئ الكيميائية. كما أشار الكاتب فيسك إلى مذكرة سرية تابعة للكونجرس تؤكد أن شركات أمريكية قامت عام ١٩٨٥ بموافقة من الإدارة الأمريكية بإرسال شحنات من مواد بيولوجية إلى العراق، اشتملت على مواد شديدة الفسورة. (جريدة الأهرام - المحدث ٢٨٥٥ - ١ يناير ٢٠٠٧ - مقالة روبرت فيسك (البريطاني) صدام أخذ أسراراً معه إلى القبر، ص ٥).

● إراديكالية ... Radical

تشير إلى الفكر الاجتماعي والسياسي والسلوك العملي المرتبط به، الذي يطالب بضرورة إحداث تغييرات جذرية ومباشرة في النظام القائمة. ويستخدم هذا المصطلح عادة في وصف الفكر السياسي اليساري سواء كان ماركسياً أو غير ماركسي - أما الأحرار أو الليبراليون فهم الذين يقومون بالتغييرات البطيئة.

وقدر عدد الضحايا الأكراد في هذه العمليات من ٥٠ ألف إلى ١٠٠ ألف قتيل ومفقود، كما أنيئت مئات القرى عن الوجود، وتأكيداً لهذا الجرم التي تم بحق الإنسانية، أصدر مجلس الأمن قراراً بإدانة استخدام العراق للسلاح الكيماوي، لكن الولايات المتحدة وحلفائها من الدول الغربية لم يوقعوا مساندتهم المايسية والمكرية لبغداد إلا في المراحل النهائية من الحرب، وقد استمرت حملة الأنفال ما بين عامي ١٩٨٧، ١٩٨٩.

وجدير بالذكر أنه مع بداية عام ٢٠٠٧ - تحديداً شهر يناير - استؤنفت محاكمة الأنفال، حيث أعلن رئيس المحكمة التي تنتظر القضية إسقاط التهم الموجبة إلى صدام حسين في القضية بعد إعدامه، بينما أقتصرت الإتهام على ستة من كبار مساعديه على رأسهم ابن عم صدام حسين... على حسن المجيد الملقب (بعلى الكيماوي).

فيما حاول دفاع المتهمين ألصاق الإتهام الرئيسى بحق الرئيس المخلوع/ صدام حسين عارضاً وثائق سرية منسوبة إليه، تشير إلى الموافقة على استخدام أسلحة خاصة في كردستان^(١).

- في صيف عام ١٩٩٠ قامت القوات العراقية بغزو دولة الكويت، وضمتها إلى العراق باعتبارها محافظة من محافظات الوطن العراقى. وقد خلف ذلك الحدث الكثير من قتل واغتصاب للكويتيات ونهب الأموال والىروات،

١- للمزيد من المعلومات بشأن قضية الأنفال راجع:

جريدة الأهرام - العدد ٤٢٨٦٣ - ٩ يناير ٢٠٠٧ - مقالة (استئناف محاكمة الأنفال...) - ص ٥ صبيحة يوم ٢٤/٦/٢٠٠٧ أصدرت المحكمة العراقية التي تنتظر قضية (الأنفال) حكماً بالإعدام على ثلاثة من كبار معاونى الرئيس السابق/ صدام حسين هم: على حسن المجيد - ابن عم صدام حسين - وزير الدفاع الأسبق والملقب بعلى الكيماوي بعد إدانته بالتورط في حملة الأنفال التي شنها صدام حسين ضد الأكراد شمال البلاد وراح ضحيتها حوالى ١٨٠ ألف شخص قتلوا بالأسلحة الكيماوية في فترة الثمانينات، والثاني حسين رشيد للتكريتي عضو القيادة العامة للقوات المسلحة، والثالث سلطان هاشم الطائي وزير الدفاع الأسبق الذى كان يتلقى الأوامر مباشرة من الكيماوي أثناء الحملة.

كما حكم بالسجن مدى الحياة على كلا من: صابر عبد العزيز الدورى محافظ كركلاء الأسبق، وفرحان مطلق الجبورى مدير المخابرات العسكرية فى المناطق الشرقية، وقررت المحكمة الجنائية العليا إسقاط الإتهام عن طاهر توفيق المائلى للمحافظ الأسبق لمدينة الموصل (لاتنعم الأتلة سنده). وقد مثل المتهمون الستة أمام المحكمة بتهمة ارتكاب (لهادة جماعية) و (جرائم حرب) ضد الأكراد بين عام ١٩٨٧، ١٩٨٨. للمزيد فى هذا الشأن راجع الأخبار - العدد ١٧٢١٦ - فى ٢٥/٦/٢٠٠٧.

والزج بالكثير إلى المعتقلات. ويعد عمليات تحرير الكويت من الغزو العراقي خلفت هذه الحرب خسائر في الأرواح قدرت بين ٦٠ إلى ٢٠٠ ألف قتيل، وقد دفن قتلى العراق في مقابر جماعية في الصحراء.

- في غضون انتهاء الحرب مع قوات التحالف لتحرير الكويت، وقبول العراق قرار وقف إطلاق النار، اندلعت الانتفاضات في المناطق المنشقة في شمال البلاد وجنوبها، وسقطت مدينة السليمانية في يد الاكراد^(١). وقام الشيعة بمظاهرات احتجاج ضخمة، وحملت النكزرة الدولية مقتل الآلاف لقمع هذه الانتفاضة.

- أساس محاكمة صدام ومعاونيه:

قامت الحكومة العراقية الانتقالية بتحديد يوم ١٩ أكتوبر ٢٠٠٥ موعداً لبدأ محاكمة صدام حسين، وقد صادف ان يكون أول يوم في المحاكمة بعد أربعة أيام من عملية الاقتراع الثانية في سلسلة الانتخابات العراقية، وجاء استقلال الحكومة العراقية بالرأى في تحديد موعد المحاكمة على اعتبار أنه من الشؤون الداخلية لدولة العراق، دون وصاية أو توجيه من أى كيان آخر.

وقد قام الادعاء العام في المحكمة الجنائية المختصة في العراق بتوجيه تهمة قتل ١٤٣ شخصاً من بلدة الدجيل، بعد محاولة اغتيال فاشلة لصدام حسين، وقعت في ٨ يولييه عام ١٩٨٢ قام بها تنظيم حزب الدعوة الإسلامية في العراق - كما وجهت المحكمة ذات الاتهام الى الأشخاص الآتى أسماؤهم: - بهرزان ابراهيم التكريتي^(٢)، الأخ غير الشقيق لصدام حسين، وكان رئيساً لجهاز المخابرات العراقية خلال تلك الفترة.

(١) ذكرت أكثر من هيئة دولية بشأن قمع انتفاضة الشيعة أن المتمردين قد أعدموا جماعياً، وإن أماكن ابواب اللاجئين قد تعرضت للتصف، وفي ظل صمت دولي غريب استخدم صدام حسين الطائرات في قصف أماكن للتمرد ليحصد ما بين ثلاثين ألفاً إلى ستين ألف عراقي لقي حتفهم. وفي الشمال فر نحو مليون ونصف المليون كردي عبر الجبال إلى إيران وتركيا، وقد ساهمت الظروف المناخية السيئة والحصاريات القاسية في زيادة المعاناة وخلفت كارثة إنسانية لم يتحرك لها أحد من المجتمع الدولي.

(٢) كان بهرزان التكريتي بمثابة رجل أسرار صدام حسين في شؤون الدولة والعائلة - على السواء - على مدى ٣٤ عاماً. وقد ولد بهرزان التكريتي عام ١٩٣٥ في تكريت لـ ابراهيم الحسن وصبيحة طفاح والده صدام، وهو أحد الأخوة غير الأشقاء لصدام حسين، وقد رافق صدام منذ

- طه ياسين رمضان، كان نائباً لرئيس الجمهورية - صدام حسين - في تلك الفترة.

- عواد أحمد البندر^(٥)، كان يشغل منصب رئيس محكمة الثورة، التي أصدرت الأحكام في أحداث بلدة الدجيل.

- عبد الله كاظم رويد، مرمر عبد الله رويد، علي الدائي، محمد عزام وجميعهم كانوا من المسؤولين البارزين في حزب البعث في منطقة الدجيل أثناء محاولة الاغتيال الفاشلة.

اصل قضية الدجيل،

الدجيل هي بلدة صغيرة معظم ساكنيها من الشيعة العراقيين تقع على مسافة ٤٠ ميلاً جنوب بغداد، ويبلغ عدد ساكنيها حوالي عشرة آلاف نسمة وكانت المدينة تعتبر من أحد مراكز القوة لحزب الدعوة الإسلامية الذي كان حزباً محظوراً في اللامانيات أثناء وقوع عملية الاغتيال الفاشلة، وفي ٨ يولية

— استولته على السلطة في يوليو ١٩٦٨، ومع انسحاب الرئيس أحمد حسن البكر من السلطة في ١٩٧٩ وتولى صدام كل السلطات برز برزبان التكريتي بكرة، على رأس المخابرات - حيث كان رئيس الجهاز - قمع الشيوعيين الذين انسحبوا من الحكم، والمعارضين الاكراد الذين لم يرضهم الحكم الذاتي الذي منح لهم عام ١٩٧٤. وقد عرف عن برزبان شرارته وعصبيته، كما اشتهر بولائه التام للرئيس العراقي السابق الذي كان عديله أيضاً، حيث تزوج من الشقيقة الصغرى لساجدة خيرا لله زوجة صدام، (جريدة الأهرام - للحد ٤٢٨٧٠ - ١٦ يناير ٢٠٠٧ ص ٥).

(٥) يمد عواد البندر - الرئيس السابق للمحكمة الثورية في العراق - أول قاض يلاحق في العالم بسبب إصداره أوامر بإعدامات سياسية منذ محاكمات (نورمبرج) وأكد محاموا الدفاع عنه خلال المحاكمة، أن دوره يقتصر على تنفيذ أوامره، لكن المحكمة رأت أن أوامره كانت في الواقع (أوامر بالقتل وليست أمكاً تستند إلى القانون ومراقبة معه). لذلك أُدين بارتكاب (جريمة متعمدة ضد الإنسانية). وفي ذلك الشأن ذكر الصحافي الايطالي الذي كان عضواً في لجنة الدفاع عن صدام حسين، أن المحاكمة لم تنجح في إثبات أن البندر تسرع في إصدار أمكاه، خلافاً للقضاء النازيين خلال محاكمات نورمبرج، والبندر نفسه المتهم خصوصاً بإصدار أمكاه بإعدام ٣٥ قاصراً، أكد في ١٦ أبريل عام ٢٠٠٦ أن المتهمين لا يكونوا محرومين من أي حق ودافع عنهم محاموهم، قائلا: (أنا قاض وضيمري لا يسع لي بالمك بالإعدام على من لم يبلغ العشرين من العمر). (المراجع نفسه).

١٩٨٢ قام الرئيس العراقي السابق صدام حسين بزيارة للبلدة وأثناء مرور مركبه بالبلدة تعرض المركب لاطلاقات نارية من قبل أعضاء في حزب الدعوة الإسلامية تم تبادل لإطلاق النيران بين أعضاء الحزب وأفراد حماية الرئيس السابق.

بعد فشل عملية الاغتيال هذه وحسب إفادة الشهود (المشتكين) قامت قوات عسكرية وبأمر من صدام حسين بعمليات قتل ودهم واعتقال وتفتيش واسعة النطاق في البلدة، وقُتل وأُعدم على أثرها ١٤٣ من سكان البلدة، من بينهم وحسب إفادة الشهود أطفال بعمر ١٣ سنة، وتم حسب الإفادات نفسها ومزاعم الادعاء العام اعتقال ١,٥٠٠ من سكان البلدة الذي تم نقلهم إلى سجون العاصمة بغداد، وبعد ذلك إلى معتقل في صحراء محافظة المثنى وتعرضوا خلال هذه الفترة حسب شهاداتهم لشتى أنواع التعذيب، وتم بعد ذلك إصدار قرار بتدمير وتجريف ما يقارب ١٠٠٠ كم مربع من الأراضي الزراعية والبساتين الواقعة في البلدة حسب الادعاء العام، والغريب أن الحكومة العراقية قامت بدفع تعويضات عن البساتين والأراضي الزراعية المتضررة بعد ١٠ سنوات من هذه الحادثة.

فريق الدفاع عن الرئيس العراقي السابق،

كان فريق الدفاع عن صدام حسين يتألف من ٢٢ محامياً ويتخذ من عمان عاصمة الأردن مقراً له ويقرأ هذا الفريق المحامي الأردني زياد الخصاونة. وقد عبر الخصاونة مرات عديدة عن «معاناة فريق الدفاع» حسب تعبيره في إجراء لقاءات مع صدام حسين وزعم الخصاونة أنه تعرض لتهديد بالاغتيال في مايو ٢٠٠٥ من قبل «جماعات مدعومة من إيران» حسب زعمه.

ويسبب قوانين العدل العراقية التي لا تجيز لمحام من خارج العراق بأن يكون المحامي الرئيسي لمتهم بحمل الجنسية العراقية، فإن المحامي العراقي خليل الدليمي أنيطت به مسؤولية محامي الدفاع الرئيسي. ويعتبر الدليمي العراقي الوحيد بين فريق الدفاع عن صدام حسين الذي يضم ٢٢ محامياً. ومن

الجدير بالذكر أن القانون العراقي يجيز تمثيل محامين غير عراقيين لمتهمين عراقيين شرط أن يكونوا كمستشارين للمحامى الرئيسى الذى يجب أن يكون عراقى الجنسية. وقد زعم الدليمى أيضاً يتسلمه تهديدات متعددة بالاغتيال عبر رسالة تهديد ألقيت فى منزله مفادها أن خلية انتحارية قد شكلت خصيصاً لاغتياله، وقد أبدى الدليمى اعتراضاته من أنه لم يتم الإبقاء على هوية فريق الدفاع سرية بينما يجتمع أغلب محامى الادعاء بسرية تامة لضمان أمنهم.

ومن المحامين الآخرين فى فريق الدفاع والذى يوجدون فى المحكمة ويقومون باستجواب الشهود والاستشارة من داخل المحكمة (رامسى كلارك) وزير العدل الأمريكى السابق من ١٩٦٧ إلى ١٩٦٩ الذى انضم إلى فريق الدفاع فى نوفمبر ٢٠٠٥، وأيضاً وزير العدل السابق فى قطر نجيب النعيمي الذى انضم إلى فريق الدفاع فى ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٥.

ومن المعلوم أنه كان هناك فريق دفاع آخر قبل هذا الفريق يتألف من ٢٠ إلى ٣٠ محامياً بالإضافة إلى ١٥٠٠ محام راغب فى التطوع للدفاع عن صدام، ولكن تم حل هذا الفريق من قبل عائلة الرئيس العراقى السابق^(١).

وكان هذا الفريق الذى تم حله برئاسة المحامى الأردنى محمد رشدان، وكان يضم محامين عرباً وأجانب أمثال عائشة القذافى نجله الزعيم الليبى معمر القذافى وكيرتس دويلر من الولايات المتحدة، وإيمانويل لودوت من فرنسا، ومارك هينزلى من سويسرا، وجيوفانى ديستيفانو من المملكة المتحدة.

قتل بعض أفراد فريق الدفاع عن صدام:

فى ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٥ تم اختطاف سجناء الجناح وقتله، وكان محامى الدفاع عن عواد حمد البندر. وفى ٨ نوفمبر ٢٠٠٥ قتل عادل الزبيدى وعبد

(1) www.ar.wikipedia.org.

الكاظم رويد اللذان كانا محاميين للدفاع عن طه ياسين رمضان، وتم في المحاولة نفسها إصابة ثامر حمود الخزاعي محامى الدفاع عن برزان إبراهيم الكردي بجروح مما حدا برئيس القضاة رزكار محمد أمين إلى تأجيل المحاكمة لغرض إيجاد محامين بدلاء.

المحكمة الجنائية العراقية العليا^(١)،

تشكلت المحكمة الجنائية العراقية العليا في ١٠ أكتوبر ٢٠٠٣ بقرار من مجلس الحكم في العراق، واعتبرت المحكمة نفسها مختصة بالجرائم ضد الإنسانية، واعتبرت نفسها أيضاً «مستقلة» ولا ترتبط بأى جهة كانت.

وقد تشكلت هذه المحكمة حسب قانون إدارة الدولة للفترة الانتقالية التي اعتبرت بمثابة دستور مؤقت للعراق في فترة سلطة الائتلاف الموحدة وحاكمها بول بريمر. وكانت هذه المحكمة هجيناً بين قوانين العدل الدولية والعراقية، فالمحكمة تمتلك حق محاكمة أى شخص عراقي الجنسية تم اتهامه «بجرائم حرب» أو «انتهاك لحقوق الإنسان» أو «إيادة جماعية». وكان رزكار محمد أمين رئيساً للمحكمة في الجلسات السبع الأولى من المحاكمة، إلا أنه قدم استقالته في ١٥ يناير ٢٠٠٦ بعد تعرضه لانتقادات عدة بسبب الطريقة التي أدار بها المحاكمة، وعينت المحكمة الجنائية المختصة القاضي سعيد الهماشي رئيساً للمحكمة بدلاً من رزكار أمين. وقد صرح رزكار محمد أمين أن السبب الرئيسي في استقالته هو «تدخل الحكومة في عمل المحكمة، إلا أن الهماشي بدوره تمت تحديده عن رئاسة لجنة القضاة في ٢٣ يناير ٢٠٠٦ بسبب الانتقادات التي وجهت له حول مزاعم بانتمائه إلى حزب البعث في السابق، وتم تعيين القاضي الكردي رؤوف رشيد عبد الرحمن رئيساً للجنة القضاة في ٢٣ يناير ٢٠٠٦، وكان القاضي رزكار محمد أمين قد تعرض لانتقادات لما وصفه البعض «بتساهله مع المتهمين».

(١) حمود مصطفى حمود - مرجع سابق - ص ٨٥.

وتحتوى لجنة القضاء بالإضافة إلى الرئيس على ٤ قضاة آخرين تم عدم الكشف عن أسمائهم أو أى شئ عنهم لأغراض أمنية.

ورزكار محمد أمين من مواليد مدينة السليمانية فى شمال العراق عام ١٩٥٨ من الأكراد، وحسب زعم المحكمة ليست له ولم تكن له أية علاقات مع أى من الأحزاب السياسية الكردية. دخل رزكار محمد أمين معهد القضاء العراقى عام ١٩٩٠ وعين فى منتصف التسعينيات قاضى قضاء إقليم كردستان فى شمال العراق، الجزء الذى كان تحت سيطرة الاتحاد الوطنى الكردستانى.

وقد كانت طريقة معاملة القاضى رؤوف رشيد عبد الرحمن للمتهمين مختلفة تماماً عن طريقة رزكار محمد أمين، حيث اتهمه البعض بأنه غير حيادى ومتحامل على المتهمين (كونه) من مدينة حلبجة التى تعرضت لقصف كيمارى فى نهاية الثمانينيات، حيث قاطع صدام حسين وأريعة آخرين الجلسة التاسعة من المحكمة، وكان قفص الاتهام وكراسى فريق الدفاع خالية تماماً فى الجلسة العاشرة فى ٢ فبراير ٢٠٠٦.

وطالب جميع المتهمين بتغيير القاضى رؤوف رشيد عبد الرحمن أو نقل المحاكمة خارج العراق، مما حدا بالقاضى إلى إعادة الجلسة فى ١٣ فبراير ٢٠٠٦ وتم إجبار صدام حسين ومساعديه على حضور الجلسة العاشرة بالقوة، ولكن فريق الدفاع ظل مصراً على قراره بمقاطعة الجلسات^(١).

ويعتبر رائد جوى القاضى الأخير، وجوى هو القاضى الذى أصدر مذكرة توقيف بحق مقتدى الصدر فى ٥ إبريل ٢٠٠٤ أثناء مساهمة ميليشياته المعروفة بجيش المهدي فى نشاطات المقاومة العراقية. وجوى من مواليد عام ١٩٧٢، والمعلومات عن انتمائه الطائفى متضاربة؛ فالبعض يعتبره من الصابئة المندليين، والآخرين يقولون إنه من الشيعة العراقيين، كان مترجماً للقوات الأمريكية وتم تعيينه قاضياً من قبل بول بريمر عندما كان

(١) فر القاضى/ رؤوف عبد الرحمن (الذى أصدر حكم الاعدام على الرئيس العراقى السابق صدام حسين) إلى مكان غير مطوم بالحاصمة البريطانية للندن، بزعم أنه يخشى على حياته من انتقام غير محدد مصدره (عشيرته الرئيس السابق أو غيرهم).

رئيس سلطة الائتلاف الموحدة. وبالإضافة إلى القضاة الخمسة الذين يقومون بالمحاكمة هناك قضاة استئناف ضمن المحكمة نفسها، وهذه ظاهرة غريبة لأن محكمة الاستئناف عادة ما تكون عبارة عن محكمة أخرى ذات سلطات أعلى.

في بداية تشكيل المحكمة الجنائية المختصة في العراق تم تعيين سالم الجلبى مستولاً عاماً للشؤون الإدارية للمحكمة، ولكن سالم الجلبى وهو من أقرباء أحمد الجلبى تعرض لحملة انتقادات واسعة من بعض الأطراف السياسية بالعراق، واتهموه بعدم الخبرة والكفاءة. وعندما ساءت علاقات الولايات المتحدة مع أحمد الجلبى تم إصدار مذكرة اعتقال لكل من أحمد الجلبى وسالم الجلبى، الذي أُجبر على تقديم استقالته في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٤ وتم تعيين طالب الزبيدي في مكانه ثم عين بعد ذلك عمار البكري رئيساً إدارياً للمحكمة في ٤ أكتوبر ٢٠٠٤.

أبرز الانتقادات التي تناولها المجتمع الدولي، والسياسيين بشأن محاكمة صدام حسين وما شملته من انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان:

- اختيار قضية ثانوية ذات بعد محلي، وهي قضية الدجيل التي تعتبر قضية صغيرة الحجم والأبعاد إذا ما قورنت بقضايا أكبر حجماً، وذات أبعاد إقليمية مثل حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية واستعمال الأسلحة الكيميائية في حليجة شمال العراق.

- اعتبر البعض اختيار هذه القضية بلى على اقتراحات من الولايات المتحدة ولم يبن على أولويات الشارع العراقي وقناعاته، وكان الهدف منها هو الابتعاد عن القضايا التي تبرز تورط الولايات المتحدة ودول أوروبية كبرى في دعم صدام حسين، وبناء ترسانته العسكرية من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية للحيلولة دون نقل المحاكمة إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، بينما تعتبر مصادر من المحكمة الجنائية المختصة في العراق أن هذه القضية هي التي يمكن إثباتها على المتهمين لوجود أدلة ووثائق تبرهن على ارتباط صدام حسين شخصياً بأحداث الدجيل.

- اعتبر البعض المحكمة غير شرعية أساساً، لأنها شكلت بقرار من مجلس الحكم في العراق الذي كان تحت هيمنة سلطة الائتلاف الموحدة وحاكمها بول

بريمر، والعراق في تلك الفترة الزمنية دولة محتلّة حسب تعريف الأمم المتحدة للحالة في العراق، وقد صدر قانون تشكيل المحكمة حسب بند في قانون إدارة الدولة للفترة الانتقالية الذي كان مجرد مسودة دستور، ولم يكن دستورياً دائماً، لكن المحكمة الجنائية المختصة من جهتها كانت تعتبر نفسها محكمة شرعية، لأنها تشكلت بقانون عراقي استناداً إلى دستور عراقي.

- الفوضى التي كانت تسود معظم أجواء المحاكمة، حيث يبدو المتهمون في بعض الأحيان مسيطرين على أجواء المحكمة والقضاة يبدون كمتهمين، ويرجع هذا إلى هيكلية المحكمة الجنائية المختصة والتي هي هجين أو خليط من القوانين العراقية والعالمية، ولا تتوافر خبرة أو ممارسة كافية للقضاة في مثل هذا الهجين القضائي، فعلى سبيل المثال في قوانين العدل العراقية لا يسمح للمتهم على الإطلاق بمناقشة الشهود أو مناقشة القاضي، بل لا يسمح حتى للمحامى عن المتهم بمناقشة الشهود، وإنما تتم هذه العمليات كلها من قبل القاضي الذي له دور رئيسي ومركزي في إدارة الجلسات، وفي هذه المحكمة كان بإمكان المتهم والمحامى عنه مناقشة الشهود وهي ظاهرة غريبة ودخيلة على القضاء العراقي، ويعزو البعض هذه الظاهرة إلى محاولة المحكمة إعطاء انطباع بأنها تستعمل المعايير الدولية. ومن الجدير بالذكر أن قضاة المحكمة الجنائية المختصة تلقوا تدريبات خارج العراق من قبل مختصين أمريكيين في شؤون القضاء.

- السيطرة على الليث التلفزيوني للمحاكمة حيث كانت تشرّف عليها شركة أمريكية ولم يكن يتم النقل حياً على الهواء مباشرة وإنما بتأخير البث مدة قدرها ٢٠ دقيقة وكان يتم قطع لقطات معينة من المحاكمة وخاصة عندما كان يتكلم المتهمون ولم يحصل أى قطع للليث أثناء إفادة الشهود (المشتكون) وكانت المحكمة تعتبر هذا الإجراء مناسباً لأسباب أمنية، بينما اعتبر البعض محاولة لتزوير التاريخ.

- الحكم بإعدام صدام:

في ٥ نوفمبر ٢٠٠٦ أصدرت المحكمة الجنائية العراقية العليا قرارها القاضي بالإعدام شقاً على المدان صدام حسين، كذلك أصدرت الحكم نفسه - الإعدام شقاً - على المدانين برزان إبراهيم الحسن مدير جهاز المخابرات السابق وعواد حمد البندر السعدون رئيس محكمة الثورة الملقاة. أما طه ياسين رمضان فقد حكم عليه بالسجن مدى الحياة، ثم أوصت محكمة الاستئناف بإعدامه وأعدت القضية إلى المحكمة الأدنى وبالفعل تم إعدامه فجر يوم الثلاثاء ٢٠٠٧/٣/٢٠، وبالنسبة لباقي المتهمين بالقضية فقد حكم على دايع وعبد الله كاظم رويد ومزهر عبد الله بالسجن ١٥ عاماً، كما أفرجت عن المتهم محمد عزلاوي لعدم كفاية الأدلة^(١).

- تأكيد حكم الإعدام:

في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦ أصدرت الهيئة التمييزية في المحكمة الجنائية العراقية العليا قرارها القاضي بتثبيت حكم الإعدام على صدام حسين وبرزان إبراهيم وعواد حمد البندر وأوصت بتشديد الحكم على طه ياسين رمضان ..

(١) في ٥ نوفمبر ٢٠٠٦ أصدر رؤوف عبد الرحمن قاضي المحكمة الجنائية العراقية العليا التي تنظر قضية الدجيل في الجلسة الـ ٤١ للمحاكمة يوم الأحد الحكم بإعدام الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين شقاً بعد إثباته بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. كما قررت المحكمة التي تنظر قضية مقتل ١٤٣ شيعياً في بلدة الدجيل عام ١٩٨٢ إثر تعرض صدام لمحاولة اغتيال فاشلة هناك إعدام برزان التكريتي الأخ غير الشقيق لصدام لإدانته للمشاركة في جريمة الدجيل، كما صدر الحكم نفسه على عواد البندر رئيس محكمة الثورة في النظام العراقي السابق.

وقضت المحكمة بالسجن مدى الحياة على طه ياسين رمضان نائب الوزراء في النظام العراقي السابق، والسجن بما وصل مجموعة إلى ٢٢ سنة لاثنتين من معاوني صدام المتهمين معه في هذه القضية وسجن آخر ١٥ عاماً إلى جانب بقية المتهمين. وقرر للقاضي الحكم ببراءة محمد العزاوي العضو في المكتب السياسي لحزب البعث فيما قضت بالسجن مدى الحياة على طه ياسين رمضان لإدانته بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وكذلك بالحكم ١٥ سنة سجنًا بحق دايع.

كما قضت المحكمة بسجن مزهر عبد الله وعبد الله كاظم ١٥ سنة أيضاً بالإضافة إلى حكم آخر بسجنهما سبع سنوات ليصبح مجموع الحكم الصادر على كل منهما ٢٢ سنة.

وهكذا أصبح إلزاماً على الحكومة العراقية تنفيذ حكم الإعدام شنقاً على صدام وأعوانه خلال ثلاثين يوماً تبدأ في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦.

منظمة مراقبة حقوق الإنسان تنتقد الحكم الصادر على صدام حسين^(١)، اعتبرته منظمة مراقبة حقوق الإنسان المعنية بحقوق الإنسان ومقرها نيويورك أن حكم الإعدام الذي صدر بحق الرئيس العراقي السابق صدام حسين في قضية الدجيل غير صحيح وتشويه أخطاء.

وقالت المنظمة إن المحاكمة التي استمرت أكثر من ١٠ أشهر شابقتها أخطاء كثيرة مثل: الإخفاق المتكرر من قبل المحكمة في إبراز أدلة الاتهام إلى فريق الدفاع قبل موعد الجلسات، وانتهاك الحقوق الأساسية للمتهمين في مواجهة شهود الإدعاء.

كما أعربت المنظمة عن شكوكها بشأن حيادية رئيس المحكمة إضافة إلى الإخفاق المتكرر في تقديم الأدلة التي بنيت عليها التهم.

وقالت المنظمة أيضاً إنها ترى أن إجراءات المحكمة كانت غير عادلة، وبالتالي لا يمكن اعتبار حكم الإعدام الصادر عن المحكمة سليماً.

من جانبه صرح رئيس فريق الدفاع عن صدام حسين بأنه كان يمكنه خلال أسبوعين الطعن في الحكم، وأضاف أن الحكومة العراقية كانت تسعى لعرقلة مساعي صدام من أجل تقديم الطعن بالحكم.

وقد صدر الحكم على صدام بعد أن زعمت المحكمة أنها توصلت إلى إدانته بقتل ١٤٨ شخصاً معظمهم من الشيعة العراقيين من بلدة الدجيل عام ١٩٨٢.

ويذكر أن انتقادات وجهت لمحاكمة الرئيس العراقي السابق باعتبارها ضريباً من الانتقام يمارسه الأمريكيون المنتصرون، واستشهدوا لإثبات جنتهم بالأهتمام الكبير الذي أولته الولايات المتحدة لهذه المحاكمة.

(١) عيود مصطفى عيود - مرجع سابق - ص ٩٢.

أما محامو صدام، فقد اتهموا الحكومة العراقية بال تدخل في سير المحاكمة، وهو اتهام تزيدهم فيه جماعة مراقبة حقوق الإنسان الأمريكية.

- تنفيذ الحكم بحق الرئيس/ صدام حسين؛

في الساعة الخامسة وخمس وأربعين دقيقة من فجر يوم السبت الموافق ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٦ تم تنفيذ حكم الإعدام شنقاً في الرئيس العراقي السابق صدام حسين.

- تساؤلات بشأن محاكمة الرئيس صدام حسين؛

أثارت محاكمة الرئيس صدام حسين التي تمت، وانتهت حياة عاصفة الرئيس السابق للعراق بالحكم عليه بعد أدانته فيما نسب اليه من جريمة عدت من الجرائم التي ضد الإنسانية، الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام التي فرضت نفسها على مسرح الأحداث، ولم يستطع أولى الأمر الاجابة وتصحيح الموقف تأسيساً على الملحق للسليم ومن القانون الذي أسندوا عليه في الإدانة والحكم والتنفيذ، تاركين الأبواب مفتحة على مصاريحها للاجتهاد الشخصي - للمحليين السياسيين والمفكرين وفي بعض الأحيان للمتطفلين - دون معتد أو ضابط للأمر.

من التساؤلات التي طرحت وعالجها جانب من المتخصصون في الشؤون السياسية^(١):

- هل تمت محاكمة الرئيس صدام حسين وفقاً للأصول القانونية المتعارف عليها؟

ويتمخض عن هذا السؤال تساؤلات عدة لا تقل عنه حيرة وريبة وشك للغموض والصمم الذي احاط بالموضوع كله.

هل يجوز محاكمة صدام حسين أمام محكمة من درجة واحدة على ما نسب اليه من جرائم ضد الإنسانية. أم أن الأوفق والأفضل أن يخضع

(١) للمزيد يراجع: آراء المحلل السياسي/ محمود شكرى (مقالة أعدم صدام أم أغتيل)، جريدة الأمل - العدد ٤٣٨٦٩ - ١٥ يناير ٢٠٠٧ - ص ١٠، وموقع الأنترنت:

www.mahshoukry@yahoo.com.

لمحاكمة دولية عادلة؟ وسد ذلك أن الجرائم المنسوبة لصدام حسين قد تعدت حدود المواطنة، لتمس الأعراق مثل الكرد، والدول المجاورة بمواطنيها الكويين والإيرانيين.

والرد على هذا التساؤل أن واقع الأمر وقناعة الرأي أن تشكيل المحكمة العراقية الذي تم بهذه الصورة المهترئة المنتقدة التي تتنافى مع أبسط قواعد القانون الدولي والقانون الجنائي، من أجل محاكمة صدام حسين ومن شملهم قرار الاتهام - كرئيس دولة لم يعزله شعبه بصورة ديمقراطية، بل قبض عليه المحتل الأجنبي على أرض وطنه - لمحاكمته على ما ارتكبه من جرائم تعد في تصنيفها جرائم دولية، هو عمل غير مقبول شكلاً وموضوعاً، وكان الأوفق أن يحاكم أمام محكمة دولية أسوة بالسفاح الصربي سلوبودان ميلوسوفيتش، أو أن يحاكم كمجرم حرب.

تساؤل ثاني،

هل يحاكم صدام حسين كمواطن عراقي عادي، أم كرئيس دولة، أم كأسير حرب باعتبار أنه كان يحمل صفة القائد الأعلى للقوات المسلحة العراقية إلى جانب وصفه كرئيس جمهورية العراق وقت الاحتلال الأمريكي/البريطاني للعراق؟

عند فرض أنه تمت محاكمته بصفته رئيس دولة، فإنه يكون من العدل والمنطق أن يخضع للدستور والقانون العراقي الذي كان سائداً خلال فترة حكمه للعراق، حيث أنه تم القبض عليه في ١٣ ديسمبر عام ٢٠٠٣، عندما كان المتصرف في أمور العراق والمتسبد على أجهزتها الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر، وليس حكومة عراقية منتخبة تمارس مهام واختصاصاتها بناء على دستور قائم، وتتمتع بصلاحيات عزل أو تنحية رئيس الدولة.

وعند فرض أنه تمت محاكمته بصفته العسكرية، فيحتكم أن يعامل كأسير حرب، ويصبح دور الولايات المتحدة الأمريكية بصفقتها قائد هو مجرد الحفاظ

عليه وعدم التصرف بشأنه إلا وفقاً لاتفاقية جنيف لمعاملة الأسرى، وبمعرفة الصليب الأحمر الدولي^(١).

وعليه فإن تسليم الولايات المتحدة صدام حسين للسلطات العراقية دون الرجوع إلى الصليب الأحمر أو مجلس الأمن الذي أصدر القرار ١٥١١ يعد إجراء معيب شكلاً وموضوعاً، بل ومخالفًا للاعراف والمعاهدات الدولية.

تساؤل ثالث،

هل حصل صدام حسين علي محاكمة عادلة أمام المحكمة الجنائية العراقية العليا؟ ذهب معظم المحللون والساسة إلى إن حكم الإعدام قد صدر على صدام حسين قبل المحاكمة التبريرية الزائفة التي نفذ فيها هذا الحكم بصورة سياسية، وليس بالأساليب القانونية المتعارف عليها... ويستتبع هذا التساؤل وقفه استفهامية مضمونها..

هل ستتم محاكمة صدام حسين عن التهم المنسوبة إليه في قضية الانفال وما بعدها؟ أم ستسقط عنه التهم الجنائية بعد موته؟

وهل إعدام صدام حسين قبل خضوعه لتلك المحاكمة وما بعدها هو المبرر الحقيقي وراء الاسراع في التنفيذ، وحتى لا يخرج ما في جيبته من معلومات تهز كيانات دولية وأشخاص بذاتهم تورطوا معه في افعال أدت إلى جرائم أصابة مصاريع الكيان العربي.

ثم تساؤل أخير ملح،

لماذا تم تنفيذ حكم الإعدام بحق صدام حسين صباح يوم عيد الأنحى المبارك؟ وهل تم التنسيق في اختيار هذا التوقيت بين الولايات المتحدة والسلطة العراقية الحاكمة؟

وإن كان هذا التساؤل يخرج بعض الشيء عن موضوع دراستنا، إلا أنه يدخل في نطاق حقوق الإنسان المحضنة على المستوى الدولي، بحرمان

(١) تجدر الإشارة إلى أن صدام حسين كان له ملف في الصليب الأحمر الدولي بصفته أسير حرب، فضلاً عما لئامته للجهات المسئولة من اعتراف القادة الأمريكيين - الرئيس بوش ووزير الدفاع رامسفيلد - بصدام بهذه الصفة.

محكوم عليه بعقوبة سالبة للحياة من أن تنفذ هذه العقوبة دون استئذان
مشارعه بمناسبة ترتبط بعقيقته، حيث أن عيد الأضحى المبارك يتم فيه فداء
الإنسان بالثاة، وليس التضحية بالإنسان كالشاة...

وأغلب الظن أن التنسيق الذي تم - التنسيق الأمريكي العراقي - لتنفيذ
هذه العملية في هذا التوقيت، كان يستند إلى أن مناسبتى عيد الأضحى
المبارك ورأس السنة الميلادية، ستساعدان في تحويل الواقعة إلى حدث عاды
تطويه الاحتفالات. لكنهما أغفلا حقائق هامة:

- أن هذا الحدث قد استفز ويشد الشعور العام للوطن الحري، وأمتن حقوق
الإنسان الذي كثيراً ما يتغنى بها المجتمع الدولي - الغائب - في العديد
من المناسبات. وعلى قمة الولايات المتحدة.

- راحة الانتقام تنبعث من تنفيذ هذا الحدث بهذه الصورة، وتبر عن عمق
العلاقة التي ربطت بين صدام حسين والطرف الأمريكي، والدور الذي
لعبه في التصفية الجسدية للأكراد والإيرانيين بالسلح الكيمياء، وغير
ذلك من الجرائم.

إن اغتيال صدام حسين بهذا الشكل المهين سوف يورق الضمير الشجى
العراقي، والعربى بل والضمير الدولى، إن كان ما يزال بالفعل متواجداً -
لتصرف فج متعوج غير محسوب.

- انتهاك القوانين الدولية.. هي المحاكمة الجنائية لصدام حسين:

إن ما تم بشأن محاكمة وإعدام الرئيس العراقى السابق صدام حسين ليس
له سد من الشرعية القانونية ويعد تنفيذاً لحكم باطل صدر دون إجراءات
محاكمة عادلة ودون استيفاء ضمانات الدفاع ومنتهكاً لجميع قواعد القوانين
الدولية وذلك للنقاط التالية^(١):

(١) دكتور/ محيى الدين على عشموى - مقالة: محاكمة صدام حسين .. انتهاك للقوانين الدولية
- جريدة الأهرام - العدد ٤٣٨٦٣ - ٩ يناير ٢٠٠٧ - ص ١٠.

أولاً، قانون الاحتلال الحربى .. عُرِف الاحتلال الحربى بأنه حالة واقعية فعلية وليس حالة قانونية وعليه فليس لسلطات الاحتلال أو الحكومات الصورية غير الشرعية التى تعيها لممارسة سلطات السيادة على مواطنى الدولة المحتلة ان تمارس اعمال الانتقام والقبض والاعتقال والمحاكمة وتوقيع أقصى العقوبات بما فيها عقوبة الاعدام على الرؤساء أو القادة السابقين عن جرائم ارتكبوها قبل الاحتلال استناداً إلى سلطاتهم الشرعية .

ثانياً، اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ .. نصت على للشروط الواجب توافرها لأصدار حكم الأعدام على مواطنى الدولة المحتلة قادة أو محكومين، مدنيين أو عسكريين، وهى الشروط التى لم يتم مراعاتها فى القبض على صدام ومحاكمته وتوقيع عقوبة الاعدام عليه وهى:

١- أن تكون عقوبة الاعدام مقررة بموجب القانون الذى كان سارياً فى الأرضى المحتلة .

٢- لا يجوز إصدار حكم الاعدام ضد أى شخص إلا بعد توجيه نظر المحكمة بأنه ليس من رعايا دولة الاحتلال وأنه غير ملزم بواجب الولاء نحوها . وبالتالي لا يجوز لسلطة الاحتلال التدخل فى المحاكمة أو توجيهها أو الإيماز بالأحكام التى تصدرها ولو كانت فى ظاهرها صادرة عن سلطة قضائية معينة من قبل الحكومة الموالية لسلطات الاحتلال .

٣- حق المحكوم عليه بالإعدام قبل انقضاء ستة أشهر من صدور الحكم البات النهائى واستنفاد طرق الطعن .

كما نصت اتفاقية جنيف الرابعة على أنه لا يجوز القبض على مواطنى الأرضى المحتلة أو التحقيق معهم أو محاكمتهم من أجل ذنوب ارتكبوها قبل الاحتلال .

ثالثاً، اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بمعاملة اسرى الحرب .. والتى نصت على الأحكام الخاصة بحماية اسرى الحرب الذين يقعون فى قبضة قوات الاحتلال ومنها معاملتهم معاملة انسانية وتحريم اعمال العقاب والانتقام

والمحاكمة غير المشروعة وإصدار أحكام مندهم دون توفير ضمانات المحاكمة العادلة ومنحهم حق الاستئناف والتماس العفو عنهم . وهذا ما انتهكته قوات الاحتلال الأمريكية عند القبض على صدام حسين باعتباره أسير حرب، كونه القائد العام السابق للقوات العراقية وله هذه الصفة التي تمنحه هذه الحماية .

١- أن عقوبة الاعدام لا توقع إلا بناء على حكم بالاعدام تصدره إحدى المحاكم المختصة طبقاً للقانون .

٢- أن هذه العقوبة لا يجوز أن توقع من سلطة أخرى غير قضائية أو غير مختصة أو غير شرعية أو استثنائية وذلك حفاظاً على حق الإنسان في الحياة .

ويثبت لنا من العرض السابق أن محاكمة صدام حسين كانت محاكمة غير شرعية، لم تتوافر فيها ضمانات المحاكمة العادلة . وأن توقيع عقوبة الاعدام عليه لم يتوافر فيها الشروط التي تتطلبها القوانين الدولية وبالتالي انصفت باللا شرعية .

خلاصة القول،

أنتهت حياة رئيس العراق السابق صدام حسين - الذي حكم العراق فترة زمنية تجاوز الخمسة وعشرون عاماً - بصورة دراماتيكية حسبما اتفق على ذلك القاصي والداني من المحليين السياسيين، المعتدل والمتطرف من القادة والحكام، الموافق والمعارض - لهذه المسرحية الهزلية - لمحاكمة على فعل وترك أفعال جسام . أنجز شرطى العالم - الرئيس الأمريكى ومعاونه - أحد أهم المهام في العراق بإعدام خصم عنيد - صديق الأمم القريب وشاهد العيان الوحيد - لأرساء نظام الحكم الديمقراطى المنشود في بلاد الرافدين، وقد نفذ قادة العراق الجدد حكم اعدام بحق صدام حسين بسرعة متفادين لاحقاد مركبة تتداخل فيها كل شئ إلا العدالة ومراعاة مشاعر الأمة الإسلامية والاعراف الساموية، التي تقضى بعدم القتل في أيام الأعياد .

وسيحاكم التاريخ هذا الرجل مرات عديدة، كما سيحاكم من حاكموه، حيث تكشفت - وما زالت - وتستمر - العديد من الأمور المعقدة والمسائل الشائكة في علاقة صدام حسين بقيادة الغرب وحكام أمريكا، إن رأس الرجل مطلوب للعديد من الجهات المعنية داخل العراق وخارجه، وأول هذه الأطراف تلك المرتبطة بالولايات المتحدة الآن وتحكم العراق كواجهة سياسة معينة يسير الجميع نحوها، ويشهد عليها التاريخ.

ولا جنال أن محاكمة صدام حسين كانت ستكون ذات شأن دولي معتدل لو أتبع بشأنها ما اتبعه المجتمع الدولي في محاكمات بورميرج للقادة النازيين، فقد غاب عن المحاكمة الجنائية لصدام حسين مراعاة أبسط القواعد للعدالة - حتى لو كان المتهم طاغية ومستبد - فقد قتل العديد من فريق الدفاع عنه - تحت سمع وبصر السلطة الحاكمة ويأيدى مواليه، وقد كن الاتهام الوحيد الذى استقر عليه المحتل وعناصره المواليه - لحين الاستقلال - جريمة ارتكبت فى عهد صدام حسين - وإن كان هو المسئول الأول عنها كحاكم بحداد - من قبل اعضاء فى حرب الدعوة العراقى المحظور وقتها، قام على أثرها معاونوا صدام بعمليات القتل والاعتقال فى بلدة الدجيل. وقد سجلت عمليات القتل الجماعى التى تتم فى العراق - منذ اعلان الولايات المتحدة الاستقلال من الحكم الصدامى - أكبر عمليات قتل جماعى فى التاريخ، تفوق ما ارتكبه صدام حسين نفسه، ومراجع اعداد القتلى والجثث المجهولة يؤكد ذلك، وأنها محاكمة ليست ولبدة العدالة - غير شرعية - التى لم تتحقق شروطها الشكلية والموضوعية.

كما تضاف إلى جرائم صدام الواضحة - العلامات الكبيرة فى سنى حكمه - الكثير من الانتهاكات والجرائم التى طالت الإنسان العراقى وما تحويه من ممارسات قمع للحريات والحقوق. فقد كان العالم ينتظر أن يمتد مسلسل محاكمة صدام حسين ليشمل قضايا أخرى، حيث كان المتوقع أن يفتح الرجل بئر الأسرار التى يمتلكها حول أشكال الدعم المختلفة التى حظى

بها نظامه على مر سنوات الحكم، دعم تجاوز حدود الدعم السياسى العام، وتخطاه إلى الدعم بالسلح والجيرة والمشاركة فى التآمر، والتدعيم بترسانة اسلحة - حديثة وكيميائية بالاضافة للمتاح من الأسلحة التقليدية - لمزيد من الحروب المستمرة فى المنطقة، حرب ضد إيران للإجهاز على الجيش الإيرانى والقضاء على الثورة الإيرانية الحاكمة آنذاك، ثم الغزو العراقى/ الكويتى بفترة وجيزة الذى يحمل التاريخ فى ذاكرته صمت مريب للجانب الأمريكى بشأن هذا الغزو، اللهم بعد المناوشات السياسية على استحياء للتواجد فى الصورة الدولية للمشكلة.

فوارق كثيرة وعلامات متباعدة يركز عليها الخلاف الواضح بين ما حدث فى محاكمات نورمبرج وما وقع فى محاكمة صدام حسين من:

- عدالة قضائية دولية متكاملة.
- كشف كامل لكافة الحقائق والعلاقات المشبوه بدقة ومنطقية ..
- مراعاة لكافة قواعد وأصول العدالة الإنسانية للمتهمين.
- الحياد التام واتاحت الفرص لاطهار ما يفيد المتهمين من حقائق وأدلة أثناء المحاكمة.
- اشتغال المحاكمة على كافة العناصر التى ساعدت النازيين فى جرائمهم من رجال الاقتصاد والإعلام والفكر.
- مراعاة البعد النفسى للمتهمين طوال فترة المحاكمة حتى تنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم.
- استنفاد كافة الطرق القانونية بشأن الطعن فى الأحكام الصادرة بحق المتهمين من القادة النازيين، قبل تنفيذ الأحكام.

ويعد....

فما زال موضوع حقوق الإنسان مطرح لا يلهي، وقضاياها لازالت تشغل
الرأى العام العالمى بأكمله خاصة فى دول العالم الثالث، ويزداد الأمر خطورة
ويزداد الموضوع تعقيداً ونحن نخطو أولى خطواتنا فى مطلع الألفية الثالثة.
التي - بلا شك - تختلف اختلافاً جوهرياً عن سابقتها، من حيث مميزاتها
فى التقدم العلمى والتقى والطفرة المعلوماتية أو من حيث عيوبها بالصيغة
التكثلية بالسعر نحو العولمة والهزلة للأقدام على عولمة كل شئ.

ورغم هذا التطور والتقدم فإن مبادئ حقوق الإنسان وحرياته، هى فى
جوهرها حقوقاً لا تمنح فهي نابعة من الذاتية الإنسانية، وبالفكر المستنير
والوعى لمعطيات الأمور فيما يعيش فيه الإنسان، يكون من الصعب أن تمنع
أو تحجب أو يعتدى عليها، إن حقوق الإنسان تجسد معانى الحضارة والرقى
والتمدن، وصيانتها صيانة للإنسانية واحترامها احترام للمجتمعات والشعوب.

تذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم*

قائمة المصادر والمراجع (*)

أولاً: المراجع القانونية،

- الدكتور/ إبراهيم حامد طنطاوى، سلطات مأمور لضبط القضاء - القاهرة - المكتبة القانونية - سنة ١٩٩٤ .
 - الأستاذ/ أحمد عثمان الحمزاوى، موسوعة التطبيقات على قانون الإجراءات الجنائية - القاهرة - دار النشر للجامعات المصرية - ١٩٥٣ .
 - الدكتور/ أحمد فتحى سرور، الوسيط فى قانون الإجراءات الجنائية - القاهرة - دار النهضة العربية - ج٢ - ط ١٩٨٠، ط ٤ - سنة ١٩٨١ .
 - الوسيط فى قانون العقوبات (القسم العام) - دار النهضة العربية - ط ٥ - سنة ١٩٩١، للشرعية الدستورية وحقوق الإنسان فى الإجراءات الجنائية - دار النهضة العربية - سنة ١٩٩٣، الحماية الدستورية للحقوق والحريات - دار الشروق - القاهرة - سنة ١٩٩٩ .
 - دكتور/ توفيق شحاتة، مبادئ القانون الإدارى - دار النشر للجامعات - القاهرة - ط أولى، ج١، سنة ١٩٩٥ .
 - لواء دكتور/ حامد راشد، الحماية للجنائية للحق فى حرية للمساكن (دراسة مقارنة) - دار النهضة العربية - سنة ١٩٨٨ .
 - الدكتور/ حسن صادق المرصفاوى، المرصفاوى فى أصول الإجراءات الجنائية - منشأة المعارف - طبعة أخيرة - سنة ١٩٨٢ .
 - الدكتور. رموف عبيد، مبادئ الإجراءات الجنائية - القاهرة - دار الفكر العربى - ط ٤ - سنة ١٩٦٢، ط ١٦ - سنة ١٩٨٥، ط ١٧ - سنة ١٩٨٩، المشكلات العملية العامة فى الإجراءات الجنائية - القاهرة - دار الفكر العربى - سنة ١٩٨٠ .
 - الدكتور/ رمزى طه الشاعر، قضاء التعريض - نطاق السقراطية على أساس الخطأ - القاهرة - دار النهضة العربية - سنة ١٩٨٢ .
 - الدكتور/ رمسيس بهنام، الإجراءات الجنائية تأصيلاً وتحليلاً - الإسكندرية - منشأة المعارف - سنة ١٩٧٨، وطبعة ١٩٨٤ .
 - الجرائم الممنوعة بالمصلحة الصومية - منشأة المعارف - سنة ١٩٨٨ .
 - البرليس العللى أو فن التحقيق - منشأة المعارف - سنة ١٩٩٦ .
 - علم اللبس القضائى - الإسكندرية - منشأة المعارف - سنة ١٩٩٧ .
- (*) نشر فى هذه القائمة إلى المراجع الأساسية التى تم الاعتماد عليها فى الدراسة، أما باقى المراجع والمصادر والتطبيقات على أحكام القضاء التى تم الاستعانة بها فى مواضع معينة، فقد اكتفينا بالإشارة إليها فى موضعها .

- إرواء دكتور/ سامى صادق الملا، اعتراف المتهم - المطبعة العالمية - القاهرة - ط ٣ - سنة ١٩٨٦ .
- الدكتور/ سليمان محمد الطماوى، القضاء الإدارى (الكتاب الأول) قضاء الأنقاء - القاهرة - دار للنهضة العربية - سنة ١٩٧٦ .
- دكتور/ طعيمة الجبرف، نظرية الدولة والأسس العامة للتكظيم السياسى - مكتبة للقاهرة الحديثة - للقاهرة، سنة ١٩٦٤ .
- الدكتور/ عبد الرزاق مهدى، شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية - القاهرة - دار للنهضة العربية - سنة ٢٠٠٢ .
- دكتور/ عبد العزيز محمد محمد محسن، حقوق الإنسان فى الإجراءات الجنائية (مرحلة ما قبل المحاكمة) - دار للنهضة العربية - سنة ٢٠٠٠ .
- دكتور/ عبد السميع بكر، القسم الخاص فى قانون العقوبات (جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال) - دار للنهضة العربية - سنة ١٩٧٦ .
- دكتور/ عبد الواحد محمد الفار، قانون حقوق الإنسان فى الفكر الوضعى والشرعية الإسلامية - دار للنهضة العربية - سنة ١٩٩١ .
- الأستاذ/ على عبد الباقي، شرح قانون الإجراءات الجنائية - للمطبعة العالمية - القاهرة - سنة ١٩٥١ .
- الدكتور/ عمر السعيد رمضان، مبادئ الإجراءات الجنائية - القاهرة - دار للنهضة العربية - سنة ١٩٨٥ .
- الدكتور/ عوض محمد عوض، المبادئ العامة فى قانون الإجراءات الجنائية - الإسكندرية - منشأة المعارف - سنة ٢٠٠٢ .
- دكتور/ فؤاد المطار، القانون الإدارى - دار للنهضة العربية - ط ٣ - سنة ١٩٧٠ .
- الدكتور/ فوزية عبد الستار، شرح قانون الإجراءات الجنائية - القاهرة - دار للنهضة العربية - الجزء الأول - سنة ١٩٧٧ .
- اللواء دكتور/ قدرى عبد الفتاح الشهاوى، أعمال الشرطة ومسئوليتها إدارياً وجنائياً - الإسكندرية - منشأة المعارف - سنة ١٩٦٩ .
- الدكتور/ ماجد راغب الحلو، القانون الدستورى - القاهرة - دار المطبوعات الجامعية - سنة ١٩٨٦، حقوق الإنسان - مطلب جماعى - الإسكندرية - سنة ٢٠٠٦ .
- للدكتور/ مأمون محمد سلامة، قانون الإجراءات الجنائية مطبقاً عليه بالفقه وأحكام القضاء - القاهرة - دار الفكر العربى - سنة ١٩٨١ .
- الدكتور/ محمد أنس قاسم جعفر، الوسيط فى القانون العام (القضاء الإدارى) - القاهرة - دار للنهضة العربية - طبعة ٢ - سنة ١٩٩٠ .

- الدكتور/ محمد حافظ غانم، الوجيز فى القانون الدولى - دار النهضة العربية - سنة ١٩٧٩.
- الدكتور/ محمد حسين منصور، نظرية القانون - مطبعة الانتصار - الإسكندرية - سنة ٢٠٠٢.
- الدكتور/ محمد زكى أبو عامر، الحماية الجنائية للمريات الشخصية - الإسكندرية - منشأة المعارف - سنة ١٩٧٩، الإجراءات الجنائية - الإسكندرية - دار المطبوعات الجامعية - سنة ١٩٨٤.
- الدكتور/ محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات (القسم العام) - القاهرة - دار النهضة العربية - سنة ١٩٨٤.
- الدكتور/ محمد نجيب حسنى، شرح قانون الإجراءات الجنائية - القاهرة - دار النهضة العربية - سنة ١٩٨٨، الدستور والقانون الجنائى - القاهرة - دار النهضة العربية - سنة ١٩٩٢، القبض على الأشخاص - دار النهضة العربية - سنة ١٩٩٤.
- الدكتور/ مصطفى أبو زيد فهمى، القضاء الإدارى ومجلس الدولة - منشأة المعارف - الطبعة الرابعة - سنة ١٩٦٨.
- الدكتور/ هلالى عبد اللاه أحمد، شرح قانون العقوبات (القسم العام) - القاهرة - دار النهضة العربية - ط ١ - سنة ١٩٨٧، تفتيش نظم الحاسب الآلى وضمانات المتهم للمعلوماتى (دراسة مقارنة) - القاهرة - النشر الذهبى للطباعة - سنة ٢٠٠٠.
- ضمانات المتهم فى مواجهة القبض (بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى) - دار النهضة العربية - سنة ٢٠٠٠، المركز للقانونى للمتهم فى مرحلة التحقيق الابتدائى - دار النهضة العربية - ط ٢ - سنة ٢٠٠٢.
- دكتور/ يحيى الجمل، النظام الدستورى فى جمهورية مصر العربية - دار النهضة العربية - سنة ١٩٧٤.
- كافياً، المراجع العامة:
- دكتور/ أحمد الرشيدى، حقوق الإنسان (نمو مدخل إلى وعى ثقافى) - الهيئة العامة لقصور الثقافة - القاهرة - سنة ٢٠٠٥.
- دكتور/ أحمد أبو الوفاء، الحماية الدولية لحقوق الإنسان فى إطار الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة - دار النهضة العربية - ٢٠٠٠. ترجمة على هامش محاضرات نورميرج - تأليف ج. م. جيلبرت - الزهراء للإعلام العربى - القاهرة - سنة ١٩٩١.
- دكتور/ أحمد عبد الكريم سلامة وآخرون، حقوق الإنسان وأخلاقيات المهنة (دراسة

- مقارنة في القوانين المصرية والمواثيق الدولية) - جامعة حلوان - القاهرة - سنة ٢٠٠٥.
- القبط محمد للقطب، الإسلام وحقوق الإنسان (دراسة مقارنة) - دار الفكر العربى - القاهرة - ٢٠٠٤ - سنة ١٩٨٤.
- دكتور/ عبد الحميد متولى، للحريات العامة - دار النهضة العربية - سنة ١٩٧٥.
- عبد الحكيم العيلى، للحريات العامة فى الفكر والنظم السياسية فى الإسلام دراسة مقارنة) - دار الفكر العربى - سنة ١٩٨٣.
- عبود مصطفى عبود، مشاهير عبر التاريخ (ممدام حسين) - دار الفاروق للاستثمارات الثقافية - القاهرة - سنة ٢٠٠٧.
- اللواء دكتور/ عصمت عدلى، علم الاجتماع الأمنى (الأمن والمجتمع) - الإسكندرية - دار المعرفة الجامعية - سنة ٢٠٠٤، المدخل إلى التشريعات الإعلامية والإعلام الأمنى - دار المعرفة الجامعية - سنة ٢٠٠٥.
- الدكتور- محمد على محمد وآخرون، المرجع فى مصطلحات العلوم الاجتماعية - الإسكندرية - دار المعرفة الجامعية - سنة ١٩٨٥.
- دكتور/ محمود متولى، حقوق الإنسان (الأهداف ... والآمال) - المركز المصرى للأبحاث والدراسات - القاهرة - سنة ٢٠٠٥.
- ثالثاً، رسائل الدكتوراه:**
- حسام على الشفيخ، المساواة والعقاب على جرائم الحرب (دراسة تطبيقية على جرائم البوسنة والهرسك - كلية الحقوق - جامعة القاهرة - ٢٠٠١.
- سامى حسنى الحسينى، للنظرية العامة للتفتيش - كلية الحقوق - جامعة القاهرة - سنة ١٩٨٨.
- عبد المهيمن بكر سالم، القصد الجنائى فى القانون المصرى والمقارن - كلية الحقوق - جامعة القاهرة - سنة ١٩٧٤.
- محمد أحمد فتح الباب، سلطات الضبط الإدارى فى مجال ممارسة حرية الاجتماعات العامة (دراسة مقارنة) - كلية الحقوق - جامعة عين شمس - سنة ١٩٩٣.
- محمد شريف اسماعيل، سلطات الضبط الإدارى فى الظروف الاستثنائية - كلية الحقوق - جامعة عين شمس - سنة ١٩٧٩.
- محمد مرغنى خيرى، نظرية التصرف فى استعمال الحق الإدارى - كلية الحقوق - جامعة عين شمس - سنة ١٩٧٢.
- منال أبو زيد عبده، فكرة الحكومة العالمية بين النظر والتطبيق - كلية الآداب -

جامعة الإسكندرية - سنة ٢٠٠١.

رابعاً، الأبحاث:

- دكتور/ حسن صادق المرصافي، حقوق الإنسان في الإجراءات الجنائية (مرحلة ما قبل المحاكمة) - المؤتمر الثاني للجمعية المصرية للقانون الجنائي - الإسكندرية - ١٢:٩ أبريل ١٩٧٨.

- لواء دكتور/ سامي صادق الملا، حماية حقوق الإنسان أثناء مرحلة الاستدالات - مجلد المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - عن ندوة الأفاق الحديثة في تنظيم العدالة الجنائية - القاهرة - سنة ١٩٧٠.

- طريق عز الدين، الأدوار الجديدة للشرطة والهيئات الأخرى التي تقوم بتنفيذ القانون - المؤتمر الدولي العربي السابع للدفاع الاجتماعي - القاهرة - نوفمبر ١٩٧٤.

- مصطفى محمود عفيفي، للحماية الدستورية للحقوق والحريات الأساسية في التصانير العربية والمقارنة - بحث مقدم إلى المؤتمر السادس عشر لاتحاد المحامين للعرب - الكويت - الفترة من ١٨ - ٢١ أبريل ١٩٨٧.

خامساً، المقالات:

- لواء دكتور/ أحمد منبأ الدين، التوازن بين مقتضيات حقوق الإنسان واعتبارات الأمن العام - بحث منشور في مصدر للمعايير الدولية لحقوق الإنسان في الأداء المهني لنشاط الشرطة - مشروع دعم القدرات في مجال حقوق الإنسان - ط ٢ - سنة ٢٠٠٦. حق المتهم في عدم المساهمة المباشرة في إثباته نفسه - مجلة الأمن العام - العدد ١٧٤ - يوليو ٢٠٠١، حقوق الإنسان في مراحل جمع الاستدالات والتحقيق الإبتدائي - مجلة الأمن العام - العدد ١٧١ - أكتوبر ٢٠٠٠.

- لواء/ أحمد سعيد صويان، جهود وزارة الداخلية في مجال حقوق الإنسان - مجلة الأمن العام - العدد ١٧١ - أكتوبر سنة ٢٠٠٠.

- دكتور/ أحمد فتحي سرور، الضمانات الدستورية للحرية الشخصية في الخصومة الجنائية - مجلة مصر المعاصرة - القاهرة - سنة ١٩٧٢.

- بكر القباني، الحريات والحقوق العامة في ظل حالة الطوارئ - مجلة المعاماة - العدد ١٠٠٩ - السنة ٦٤ - سنة ١٩٨٤.

- جمال محمد غيطاس، التمديدات الدستورية... وحق للحصول على المعلومات - الأهرام - العدد ٤٣٩٠٥ - ٢٠ فبراير ٢٠٠٧.

- دكتور/ حسني درويش عبد الحميد، مدى مسؤولية ضابط للشرطة عن القبض بدون وجه حق - مجلة الأمن العام - العدد ١٣٨ - يوليو ١٩٩٢.

- حمدي شعبان، نشر أخبار الجرائم بين الإباحة والتجريم - مجلة الأمن العام - العدد ١٦١ - السنة ٤٠ - أبريل ١٩٨٨.

- لواء دكتور/ سامى صادق الملا، حق المتهم فى الاستعانة بمحام أثناء مرحلة تحقيقات للشرطة - مجلة المحاماة - العددان ٩، ١٠ - سنة ١٩٨٦.
- صلاح الدين جمال عبد الرحمن، دراسة قانونية لجريمة القبح على الناس بدون وجه حق - مجلة المحاماة - العدد ١، ٢ - يناير سنة ١٩٩٠.
- دكتور/ عبد الرزاق السنهورى، مخالفة التشريع للدستور والإنحراف فى استعمال السلطة التشريعية - مجلة مجلس الدولة - السنة الثالثة - سنة ١٩٥٢.
- دكتور/ مأمون سلامة، المحرض الصورى - مجلة القانون والاقتصاد - س ٣٥ - سنة ١٩٦٨.
- لواء دكتور/ محمد نيازى حتاته، تحريات الشرطة - مجلة الأمن العام - العدد ٢٦ - يوليو ١٩٦٤.
- دكتور/ محمود نجيب حسنى، حقوق الإنسان فى مرحلة ما بعد المحاكمة - المؤتمر الثانى للجمعية المصرية للقانون الجنائى - الإسكندرية.
- دكتور/ محمد محبى الدين عوض، حدود القبض والحبس الاحتياطى على ذمة للحرى فى القانون السودانى - مجلة القانون والاقتصاد - س ٣٢ - العدد الرابع.
- ممشوح إبراهيم السبكى، للمسئولية الجنائية لمأمورى الضبط القضائى عن جريمة انتهاك حرية المساكن - مجلة الأمن العام - العدد ١٦٦ - يوليو ١٩٩٩.
- محمد وهيب السيد، المحكمة الجنائية الدولية الدائمة (المعدلات والاتفاق) - مجلة الأمن العام - العدد ١٦٣ - أكتوبر ١٩٩٨.
- منيب محمد ربيع، النظام العام - مجلة الأمن العام - العدد ٩٨ - يوليو ١٩٨٢.
- لواء دكتور/ نشأت عثمان الهالكى، حقوق الإنسان فى عصر التنظيم الدولى - مجلة كلية الشرطة - العدد ١٩.
- يوسف بهادر، مصير المنحرفين بعد وفاء الحقيرة - مجلة الأمن العام - العدد ١٨ - يونيو ١٩٦٢.

مصادر القوانين:

- أعداد الوقائع المصرية.
- أعداد الجريدة الرسمية.
- مصادر الأحكام القضائية وهتاوى مجلس الدولة:
- مجموعات الأحكام والمبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الدستورية العليا.
- مجموعات الأحكام والمبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض.
- مجموعات الأحكام والمبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الإدارية العليا.
- مجموعات الأحكام والمبادئ القانونية التى قررتها محكمة القضاء الإدارى.

المحتويات

الصفحة	
٧	تقديم الكتاب:
٩	مقدمة:
١٧	الباب الأول
	المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان ومصادرها
١٩	الفصل الأول: مفهوم الحق والحرية وحقوق الإنسان
٢١	المبحث الأول: بين الحق والحرية وحقوق الإنسان
٢١	أولاً: مفهوم الحق
	ثانياً: مفهوم الحرية (عن تأثير كلمة الحرية، الاتجاهات في
٢٣	تعريف الحرية)
	ثالثاً: العلاقة بين الحق والحرية (الحرية الشخصية والحريات
٣١	العامة في ظل النظام القانوني)
٣٤	المبحث الثاني: مفهوم حقوق الإنسان وخصائصها وفئاتها
٣٤	أولاً: مفهوم حقوق الإنسان
٣٧	ثانياً: خصائص حقوق الإنسان ومبادئها الأساسية
٤٢	ثالثاً: فئات حقوق الإنسان
٤٥	الفصل الثاني: المصادر الخاصة بحقوق الإنسان
٤٨	المبحث الأول: مصادر حقوق الإنسان
٤٨	أولاً: المصادر الخاصة بالحضارات الإنسانية القديمة
٥٣	ثانياً: المصادر الدينية لحقوق الإنسان
٥٤	ثالثاً: المصادر الخاصة بأسهامات الفلاسفة والمفكرين
	رابعاً: المصادر الخاصة بمبادئ الثورات الكبرى
٥٩	(الثورة الفرنسية ١٧٨٩)
	خامساً: المصادر الخاصة بالاتفاقيات والمعاهدات
٦١	والإعلانات الدولية العالمية
	سادساً: المصادر الخاصة بالاتفاقيات والمعاهدات
٦٥	والإعلانات الدولية الإقليمية

- ٦٥ سابعا، المصادر الخاصة بالدمائير والتشريعات الوطنية
- المبحث الثاني: اتفاقيات حقوق الإنسان فى النظام القانونى
- ٦٨ المصرى
- ٦٨ أولا، الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المنضمة لها مصر
- ٧٦ ثانيا، الاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان المنضمة لها مصر
- ٧٩ الفصل الثالث، حقوق الإنسان بين النسبية والتغير
- ٨٤ المبحث الأول: حقوق الإنسان - العمومية والإطلاق
- ٨٥ - عموم حقوق الإنسان وشمولها
- ٨٦ - ثبات حقوق الإنسان وتغيرها
- ٨٧ - قابلية حقوق الإنسان للتنازل أو الإسقاط
- ٩٠ المبحث الثاني، معيار تحديد حقوق الإنسان وحرياته
- ٩١ - فى التشريع الدولى
- ٩٢ - على مستوى التشريع الوطنى
- ٩٣ - على مستوى القضاء الوطنى
- ٩٥ - موقف المجلس الدستورى الفرنسى
- ٩٦ - موقف المحكمة العليا الأمريكية
- ٩٩ الباب الثانى
- الحماية التشريعية لحقوق الإنسان
- أسس ودعائم الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان وحرياته.
- الأساس الحضارى - الأساس الدينى - الأساس الدولى -
- ١٠٢ الأساس القومى - الأساس التاريخى.
- ١٠٧ الفصل الأول، التشريع الوطنى وحماية حقوق الإنسان
- ١٠٩ • اطلالة تاريخية على التنظيم الدستورى لحقوق الإنسان
- ١١٧ المبحث الأول، تنظيم دستور ١٩٧١ الحالى لحقوق الإنسان
- ١٢٠ أولا، مبادئ حقوق الإنسان التى تضمنها الباب الأول
- ١٢٢ ثانيا، مبادئ حقوق الإنسان التى تضمنها الباب الثانى
- ١٢٩ ثالثا، مبادئ حقوق الإنسان التى تضمنها الباب الثالث
- ١٤٩ رابعا، مبادئ حقوق الإنسان التى تضمنها الباب الرابع

	• الضمانات الخاصة التي قررها الدستور المصري في مجال
١٥٤	حقوق الإنسان
١٥٨	المبحث الثاني، التنظيم القانوني لحقوق الإنسان
١٦٠	• قواعد مبدأ الشرعية
١٦٠	أولاً، قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات
١٦١	ثانياً، قاعدة الشرعية الإجرائية الجنائية
١٦٣	ثالثاً، قاعدة شرعية التنفيذ العقابي
١٦٤	• أساس الشرعية الإجرائية
١٧٣	المطلب الأول، الإجراءات القانونية المنظمة لحماية حقوق الإنسان
١٧٤	أولاً، أعمال الضبط
	- مفهوم الضبط - أنواع الضبط
١٨٢	ثانياً، مهام الضبطية القضائية العامة
١٨٣	- السند التشريعي لإجراءات الاستدلال
١٨٤	- وسائل مرحلة جمع الاستدلال
١٨٥	أ - إجراء التحريات
١٨٨	ب- تلقي التبليغات والشكاوى التي ترد بشأن الجرائم
١٨٩	ت- جمع الاستدلالات
١٩١	ث- إجراءات التحقق على الأشخاص
	مدى جواز الاستمانة بمحام أثناء الاستدلال، الحق
	في الصمت، الحق في الكذب، الحق في الاحاطة
	بالتهمة.
٢٠٣	ثالثاً، مهام الضبطية القضائية الاستثنائية
٢٠٥	أ - في التلبس بالجريمة
٢١٧	ب- في القبض
٢٢٦	ت- في إجراء التفتيش (الأشخاص - المنازل).
٢٣٦	المطلب الثاني، حقوق الإنسان في مرحلة ما بعد المحاكمة
٢٣٧	أ - في مرحلة التنفيذ العقابي
٢٤٢	ب- في مرحلة الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم

٢٥١	الفصل الثاني: التنظيم الدولي لحقوق الإنسان
٢٥٣	المبحث الأول: حقوق الإنسان في عصر التنظيم الدولي
٢٥٥	أولاً: المنظمات الدولية العالمية
٢٦٥	ثانياً: المنظمات الدولية الإقليمية
٢٧٩	ثالثاً: المنظمات الدولية غير الحكومية
	رابعاً: التزام التشريع الوطني بالنصوص المقررة في التشريع
٢٨٤	الدولي
	خامساً: التزام التشريع الوطني بالنصوص المقررة في التشريع
٢٩١	الدولي
٣٠٣	المبحث الثاني: حقوق الإنسان في عصر مجتمع المعلومات
٣٠٤	أولاً: بداية الاهتمام بحقوق الإنسان المعلوماتية
٣١٠	ثانياً: أنواع حقوق الإنسان الرقمية
	ثالثاً: المسؤوليات والالتزامات المترتبة على حقوق الإنسان
٣١٣	الاتصالية
	رابعاً: حق الحصول على المعلومات ... بالنسبة للتعديلات
٣١٤	الدمستورية
٣٢٠	المبحث الثالث: العولمة وعالمية حقوق الإنسان
٣٢١	أولاً: تعريف العولمة
٣٢٧	ثانياً: سمات العولمة
٣٢٨	ثالثاً: ثقافة العولمة
٣٢٩	رابعاً: أبعاد العولمة وثقافة حقوق الإنسان
٣٣٣	خامساً: ظواهر عالمية معاصرة تؤثر في حقوق الإنسان
٣٣٥	الفصل الثالث: الجرائم العارضة بحقوق الإنسان
٣٤١	المبحث الأول: جريمة الدخول غير القانوني للمنزل
٣٥١	المبحث الثاني: تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف
٣٦٥	المبحث الثالث: جريمة استعمال القسوة
٣٧٩	المبحث الرابع: جريمة القبض على الناس وجبرهم بدون وجه حق
	الباب الثالث

- ٣٨٩ الحماية القضائية لحقوق الإنسان
- ٣٩٧ الفصل الأول: القضاء الوطني وحماية حقوق الإنسان
- ٣٩٨ - الرقابة القضائية ضمانات مستقلة للحقوق والحريات
- ٤٠٠ - رقابة مبدأ المشروعية وحقوق الإنسان
- ٤٠١ - إطلالة تأملية لمغزى مبدأ المشروعية
- ٤٠٦ المبحث الأول: الحماية القضائية الدستورية لحقوق الإنسان
- أولاً، القضاء الدستوري خلال فترة المحكمة العليا
(١٩٦٩-١٩٧٩)
- ٤١٠ ثانياً، القضاء الدستوري في ظل المحكمة الدستورية العليا
- ٤١٢ ثالثاً، التطبيقات العملية لقضاء المحكمة الدستورية العليا
- ٤٢٠ مبدأ الحرية السياسية، مبدأ المساواة، مبدأ حق العمل،
الحق في تولي الوظائف، كفالة الدولة للمخدرات
التأمينية، صون الملكية الفردية، مبدأ الحرية الشخصية،
مبدأ حرية الرأي، الحق في إنشاء النقابات، مبدأ
شخصية العقوبة، عدم توقيع جزاء رلا بحكم قضائي،
مبدأ شرعية الجزاء، مبدأ براءة المتهم، مبدأ حق
النقاضي، الحق في محاكمة منصفة، مبدأ حق الدفاع
- ٤٤٦ وبما، شرح لأهم التطبيقات العملية لأحكام المحكمة الدستورية
العليا. مبدأ الحرية الشخصية، مبدأ شرعية الجرائم
والعقوبات
- محامساء، الأثر الرجعي لأحكام الصادرة عن المحكمة
الدستورية
- ٤٥٥
- ٤٥٧ المبحث الثاني: الحماية القضائية الجنائية لحقوق الإنسان
- الحكم بالبراءة متى شككت محكمة الموضوع في
صحة إسناد التهمة إلى المتهم، تقدير جدية
التحريرات، كفالة حرمة المسكن، حظر دخول
المسكن أو تفتيشه إلا بأمر قضائي، قانونية تفتيش
الأنتى، أثر بطلان التفتيش، قانونية تفتيش

السيارات، الحالات التي يجوز فيها تفتيش من
يتواجد مع المأذون تفتيشه، الحق في الاستعانة
بمحام، حق المتهم في اختيار محامية، الحق في
الأضراب.

المبحث الثالث، الحماية القضائية الإدارية لحقوق الإنسان ٤٧٣

أولاً، خصائص الرقابة القضائية لأعمال الإدارة (السلطة
التنفيذية) ٤٧٥

ثانياً، تنظيم القضاء الإداري في مصر ٤٧٦

ثالثاً، اختصاصات مجلس الدولة ٤٨١

رابعاً، تكوين مجلس الدولة ٤٨٢

خامساً، رقابة القضاء الإداري لحقوق الإنسان ٤٨٦

الحرية الشخصية مناط الحرية، الحق في المساواة، حق
الإنسان في التنقل والسفر، الحق في التقاضي، حق
الإنسان في حرية الملبس، حرية العقيدة مقيدة بعدم
الاخلال بالنظام العام والأداب العامة، حماية البيئة
وحق الإنسان في بيئة نظيفة

المبحث الرابع، الحماية القضائية المدنية لحقوق الإنسان ٥٠٢

أولاً، التنظيم القانوني للدعوى المدنية ٥٠٢

ثانياً، علة إقامة الدعوى المدنية في نطاق حماية حقوق
الإنسان ٥٠٥

ثالثاً، الدعوى المدنية التبعية. ٥٠٨

الفصل الثاني، القضاء الدولي وقواعد حماية حقوق الإنسان ٥١٥

المبحث الأول، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان ٥١٧

أولاً، السوابق التاريخية في مجال محاكمة مجرمي الحرب ٥١٧

ثانياً، الجهود الدولية التي أدت إلى قيام المحكمة الجنائية
الدولية الدائمة ٥١٨

ثالثاً، النظام الأساسي للمحاكمة الجنائية الدولية وأهم
اختصاصاتها ٥٢٠

- رابعاً، الدور المصري في دعم النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
- ٥٢٢
- ٥٢٣ خامساً، من أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
- ٥٢٦ المبحث الثاني، استعراض أهم المحاكمات للجرائم ضد الإنسانية
- ٥٢٦ أولاً، محاكمات نورمبرج بحق القادة الألمان ١٩٤٥
- المقصود من محاكمات نورمبرج، الجرائم التي حوكم القادة النازيون لارتكابها، بيان مجرمي الحرب العالمية الثانية، الادعاء في محاكمات نورمبرج، الأحكام الصادرة بحق مجرمي الحرب العالمية الثانية بنورمبرج
- ٥٤٦ ثانياً، المحاكمة الجنائية بحق صدام حسين
- بلاد ما بين النهرين والتاريخ الدموي للحكام، صدام حسين في السلطة، سقوط صدام حسين، الأحداث المتلاحقة بشأن المحاكمة الجنائية لصدام حسين، جرائم صدام حسين ضد الإنسانية، أساس محاكمة صدام ومعاونية، أصل قضية الدجيل، فريق الدفاع عن الرئيس العراقي السابق، المحكمة الجنائية العراقية العليا، أبرز الانتقادات التي تناولها المجتمع الدولي بشأن محاكمة صدام حسين، الحكم بإعدام صدام حسين، تساؤلات بشأن محاكمة صدام حسين، انتهاك القوانين الدولية في المحاكمة الجنائية لصدام حسين.
- ٥٧٩ المراجع:
- ٥٨٥ الفهرس:

٢٠٠٧/١٧٢٢١	رقم الإيداع :
I.S.B.N	الترقيم الدولي :
977-328-353-4	

دار الجامعة الجديدة للنشر

ت: ۴۸۶۳۶۲۹-۴۸۵۱۱۴۳ • تلفاكس: ۴۸۶۸۰۹۹/۳

... ..

[illegible]

حقوق الإنسان

بين التشريع والتطبيق



تقديم الكتاب
الدواء دكتور
بهاء الدين إبراهيم

دكتور
طارق إبراهيم الدسوقي

لواء دكتور
عصمت عدلى

دار الجامعة الجديدة للنشر

Bibliotheca Alexandrina



0214990